

الاستبصار في التنبيهات

لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدِنَا



فِي عِلْمِ مَا قَبْلَ عِلْمِ الطَّبِيعَةِ

مَعَ الشَّرْحِ لِلْمُحَقِّقِ نَصِيرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ

وَشَرْحِ الشَّرْحِ لِلْعَلَّامَةِ وَطَبِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ

نَشْرُ بَلَدِ قُومِ

8

كتابخانه خان	
مركز تہ تحقیقات کلامی و فہم اسلامی	
شماره ثبت:	۰۱۱۵۳۵
تاریخ ثبت:	



مجلس شورای اسلامی ایران



النشر البلاغة

الأشارات والتنبيهات (ج ۳)

- المؤلف : الشيخ الرئيس، ابن سينا
- الناشر : النشر البلاغة - قم - سوق القدس - ۷۴۱۰۲۲
- الطبعة : الأولى للناشر
- تاريخ الطبع : ۱۳۷۵ هـ - ش
- الكمية : ۳۰۰۰ دورة
- المطبعة : القدس - قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

تبارك الذى جعل البهجة والسعادة للعارف بأسراره ، والبؤس والشقاوة للمعرض عن آياته ، خلق الأشياء للأناس وأفناها للأنسائم ، ليس فيها بوالج ولا عنها بخارج ، لا يعرف جحد ولا يتكافؤ أحد ، لا يتكادده الصنع ولا يؤوده الحفظ ، خمنت الوجوه لعظمته وخشعت القلوب من مخافته ، خست العقول مقهورة بما أوجد وأبدع وتاهت فيمائه وبره . فأرزت ناطقتها بكما من حمد يكون لحقه أداء ولشكره قضاء .

والصلوة على الشجرة الطيبة والثمار المتهدلة ، والعذب النافع وينابيع الخدمة ، والنور الساطع ومصابيح الهداية محمد وآله الكرام البررة .

وبعد لما فرغ المحقق الحائز فى سباق البراعة القصب ، والفائز من قداح الفضل الأوفى ، المكرم المنصور فى نشر لواء الفضيلة ، والمعظم المؤيد بالنفس القدسية أبو جعفر نصير الدين محمد بن محمد الطوسى - رحمه الله تعالى - عن شرح الأنماط الثلاثة فى الفلسفة الطبيعية من كتاب الإشارات والتنبيهات أخذ فى شرح سائر الأنماط فى علم ما قبل علم الطبيعة . وأولها :

(النمط الرابع (١) في الوجود و علله (٢))

الوجود هيئتها هو الوجود المطلق الذي يحمل على الوجود الذي لاعلة له ، و على

(١) قوله « النمط الرابع في الوجود وعلله » بعد الفراغ من الحكمة الطبيعية شرع في الفلسفة الالهية ورتبها على أنماط أربعة . لان الفلسفة الالهية هي العلم بأحوال الموجودات المجردة من حيث الوجود . والبحث عنها إما عن أحوال يلحقها بذاتها أو عن أحوال يلحقها بالقياس إلى معلولها . و الاول نمط التجريد ، و الثاني لا يغلو إما أن يكون البحث عنها من حيث أنها مباد للوجود وهو النمط الرابع ، أو غايات له و هو النمط السادس ، أولا هذا ولا ذاك فهو النمط الخامس الذي يبحث فيه عن كيفية فيضان العلولات عن الجردات . واما الانماط الثلاثة الباقية فكانها نوابغ . و انما المقاصد من الحكمة الالهية هذه الانماط الاربعة .

لا يقال: في الالهى لا يبحث عن أحوال المجردات فقط بل عن أحوال جميع الموجودات من حيث الوجود فكيف خصمه بأحوال المجردات .

لانا نقول هذا هو المقصد الاعلى من القسم الالهى ، وأعظم بابه ، و أشرفها . و لهذا سمي باسم الكل . واما باب الامور العامة فكالمقدمة له و البحوث عنه بالعرض . والشيخ في هذا الكتاب لم يتعرض له تمويلا على اشتغاله فيما بين الاصحاب و ان من تصدى لاقتناء اكتسابه فقد حصل على طرف منه . م

(٢) قوله « في الوجود و علله » المراد من الوجود هيئتها هو الوجود المطلق ، ومن علله الموجودات الخاصة . فان الوجود المطلق مقول بالتشكيك على الموجودات ، والمقول بالتشكيك على أشياء لا يكون ذاتيا لها لامتناع التفاوت في نفس الهية وأجزائها ؛ بل عارضا لها . فيكون الوجود المطلق عارضا للموجودات الخاصة فيكون مفتقرا اليها معلولا لها . فلهذا قال « في الوجود وعلله » وإنما حمل على ذلك إما أولا فلقضية اللفظ ، وإما ثانيا فلان هذا النمط يبحث أولا عن الوجود هل يسارق الاحساس أولا ، وانه ينقسم الى الواجب والممكن وهو بحث عن الوجود المطلق ، ثم يبحث عن الوجود الممكن والوجود الواجب وهو بحث عن الموجودات الخاصة . فيكون هذا النمط في الوجود المطلق والموجودات الخاصة التي هي علله .

ولقائل أن يقول: لانسلم أن الهية وجزءها لا تتفاوتان ، ولم لا يجوز أن يكون حصول الهية وجزءها في بعض الافراد أولى أو أقدم أو أكثر من حصولها في بعض . على أن من الناس من ذهب إلى أن الاشتداد والتضعف اختلاف في نفس الهية بالكمال والنقص . و لو كان هذا مجرد احتمال لكان من اللوازم إبطاله . ولا سيما قد ذهب إليه ذاهب . ولئن سلمنا ذلك لانسلم أن الوجود المطلق إذا كان عارضا يكون مفتقرا إلى الموجودات الخاصة و انما يلزم لو كان عروض الوجود للموجودات

الوجود المعلوم بالتشكيك^(١) . والمحمول على أشياء مختلفة بالتشكيك لا يكون نفس ماهيتها ، ولا جزءاً من ماهيتها ؛ بل إنما يكون عارضاً لها . فإذن هو معلول مستند إلى علة . ولذلك قال الشيخ « في الوجود وعلة » .

*(تنبيه) *

*(إعلم أنه قد يغلب على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس ، وأن ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال ، وأن ما لا يتخصص بمكان أو وضع بذاته كالجسم أو

عروضا عرضيا أي عروض المرض للجوهر . و ليس كذلك ، بل عروض المرض العام للمهيات و لا يقتضى ذلك الافتقار ولا العلوية . فان المرض العام يتحد مع المهية في الوجود فكيف يكون مفتقرا إليها . وأيضاً إنما يلزم أن يكون الوجود المطلق معلولاً لو كان موجوداً في الخارج و هو ممنوع . و نقول أيضاً : مطلق الوجود لو كان معلولاً للوجودات الخاصة فلا يغلو؛ إما أن يكون معلولاً لها في الخارج فيلزم أن يكون في الخارج وجود خاص ووجود مطلق . فيكون كل شيء موجوداً بوجودين وانه محال . وإما أن يكون معلولاً لها في المقل . فلا يمكن تصور الوجود المطلق بدون تصور أحد الوجودات الخاصة وليس كذلك .

قال الامام : المراد بالوجود مطلق الوجود و أما علة فالمراد بها علل الوجود ولا يلزم منه أن يكون عللاً لكل وجود حتى يكون عللاً للواجب . فان لعل الوجود مهلة لا يقتضى الكلية ؛ بل المراد علل الوجود الممكن . فان هذا النمط يبحث عن مطلق الوجود ، ثم عن علل الوجود التي هي الفاعل والغاية ثم يثبت العلل الموجودة ومنتهى العلل . فهذا النمط يبحث عن مطلق الوجود و علل الوجود الممكن . ولا بعد في رجوع الضمير الى الخاص بعد ذكر العام على ما هو مشروح في غير هذا الفن . وهذا اقرب الى الحق . م

(١) قال الشارح « الوجود ههنا هو الوجود المطلق الذي يعمل على الوجود الذي لاعلة له وعلى الوجود المعلوم بالتشكيك » قال المحاكم : ان المراد بالوجود ههنا هو الوجود المطلق ، ومن علة الوجودات الخاصة فان الوجود المطلق مقول بالتشكيك على الوجودات والمقول بالتشكيك على أشياء لا يكون ذاتياً لها لا متناع التفاوت في نفس المهية وأجزاءها ؛ بل عارضاً لها فيكون الوجود المطلق عارضاً للوجودات الخاصة فيكون مفتقراً اليها معلولاً لها . فلماذا قال : في الوجود وعلة . و إنما حمله على ذلك لوجهين : أما أولاً فللقضية اللفظية ، وأما ثانياً فان هذا النمط يبحث عن الوجود هل يساوق الاحساس أولاً ، وأنه ينقسم الى الواجب والممكن و هو بحث عن الوجود المطلق فيكون هذا النمط في الوجود المطلق و الوجودات الخاصة التي هي علة . انتهى .

ولا يخفى على اولى النهى أن ما ذكره الشارح المحقق وكذلك المحاكم المدقق في توجيه ما ما وقع عن الشيخ ههنا ينافي ما قاله الشيخ في الهيات كتاب الشفاء ، ثم البده ليس مبدءاً للوجود كله لانه لو كان مبدءاً له كان مبدءاً لنفسه بل الوجود كله لا مبدء له إنما البده للوجود المعلوم

بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم فلا حظ له من الوجود . وأنت يتأتى لك أن تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء ، لأنك ومن يستحق أن يخاطب تعلمان أن هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على سبيل الاشتراك الصرف ؛ بل بحسب معنى واحد مثل اسم الإنسان . فإنكما لا تشكان في أن وقوعه على زيد وعمر و بمعنى واحد موجود فذلك المعنى الموجود لا يخلو إما أن يكون بحيث يناله الحس ، أو لا يكون . فإن كان بعيداً من أن يناله الحس فقد أخرج التفتيش من المحسوسات ما ليس بمحسوس . وبهذا أعجب ، وإن كان محسوساً فله لا محالة وضع وأين ومقدار معين وكيف معين لا يتأتى أن

فالبدء هو البدء لبعض الموجود فلا يكون هذا العلم يبحث إلا عن مبادئ بعض ما فيه . وكذلك بنافي ما قاله أيضاً في الالهيّات : ويلزم هذا العلم أن ينقسم ضرورة إلى أجزاء ؛ فيها ما يبحث عن الأسباب القصوى فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده . وكذا ما وقع عنه عقيب هذا بقوله : فيكون إذن مسائل هذا العلم بعضها في أسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول انتهى .

ومن الظاهر البين أن صدق الوجود المطلق على ذاته تعالى بذاته من دون حشية مطلقاً قيديّة كانت أو تعليلية فلا يحتاج حينئذ إلى علة أصلاً بل نسبته إليه تعالى كنسبة مبادئ الذاتيات إليها كالإنسانية والحيوانية والجوهوية والجسمية إلى الإنسان والحيوان والجوهر والجسم فظهر أن الوجود المطلق لا مبدء له بل انما المبدء للوجود العلوي .

ثم لا يفتى جواز توجيهه بوجه يوافق ما ذكره على ما قلنا ، ولو قطعنا النظر عن ذلك كله . فنقول : إن من الظاهر جواز توجيه ما وقع عن الشيخ هبهنا ونفى الشفاء أيضاً بقوله : إن هبهنا علماً باحثاً عن أمر الوجود المطلق و لواحقه التي له بذاته ومبادئه انتهى . وهو توجيه لا يرد عليه وجوه من الإرادة كما سأتلو عليك منه ذكرًا ، ويظهر ذلك بعد تهديد المبادئ . يطلق تارة على المبادئ الفاعلية وتارة على حدود موضوع الصناعة أو أجزائه وجزئياته وأهراضه الذاتية وهي مبادئ التصويرة والقضايا التي تكون مبادئ مناسبات العلوم التي يتألف منها ، وتارة على الأسباب الأربعة ومن الظاهر انتفاء الأول من الوجود المطلق وكذلك الأخير على ما لا يخفى على الناقد البصير وقد نص الشيخ على نفي الأول عنه في الهيئات كتاب النجاة بقوله : إن كل واحد من علوم الطييمات وعلوم الرياضيات فإنما يفحص عن حال بعض الموجودات وكذلك سائر العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر في أحوال الموجود المطلق و لواحقه التي له بذاته ومبادئه ، وظاهر أن هبهنا علماً باحثاً عن أمر الموجود المطلق و لواحقه التي له بذاته ومبادئه ، ولأن الاله تعالى على ما اتفقت عليه الآراء ليس مبدء موجود معلول دون موجود معلول بل هو مبدء الموجود المعلول على الإطلاق فلا محالة أن العلم الإلهي هو هذا العلم .

هذا كلامه . وهو صريح في انتفاء المبدء الفاعلي من الوجود المطلق حيث قيد الوجود بالمعلول

يحصن بل ولا أن يتخيل إلا كذلك . فإن كل محسوس وكل متخيل فإنه يتخصص
لاحالة بشيء من هذه الأحوال . وإذا كان كذلك لم يكن ملائماً لما ليس بتلك الحال
فلم يكن مقولاً على كثيرين مختلفين في تلك الحال . فإذن الإنسان من حيث هو واحد
الحقيقة بل من حيث حقيقته الأصلية التي لا تختلف فيها الكثرة غير محسوس ؛ بل معقول
صرف . وكذلك الحال في كل كلى (١)

أقول : يريد التنبيه (١) على فساد قول من زعم أن الموجود هو المحسوس وما في

على الإطلاق . وقس عليه انتفاء سائر العلل : من المادى ، والصورى ، والفانى . واليه الإشارة بما
وقع عن الشيخ فى الهيات الشفاء بقوله : لان البحث فى كل علم عن لواحق موضوعه لاعن مبادئه
وهذا لا ينافى اثباتها فى الوجودات المعلولة التى هى من أفراد الوجود المطلق فبجوز اثباتها
أيضاً باعتبار وجوده فى ضمنها فيكون له المبادئ والعلل فى الجملة كما جاز اثبات سائر المبادئ
الحدية والتصديقة له بما قررناه . ولعل هذا هو النمط الاوسط . و من البين أن لواحق الوجود
المطلق هو انقسامه الى الواجب والممكن ، وكونه أمراً عرضياً للكل وغير ذلك ، وأما مبادئه فهو
ما يشمل مبادئ التصورية ومبادئ أجزائها وجزئياتها وكذلك مبادئه التصديقية . والعلل الاربع باعتبار
كونه فى ضمن الوجودات الخاصة المعلولة فى الجملة باعتبار افتراده المادية من الجسمانيات كما
يرشدك اليها البحث فى هذا النمط عن العلل الاربع . فعلى هذا لامتناعات بين ما فى هذا النمط وبين
ما فى سائر مصنفاته فليستدبر . و من ههنا ذكر الشارح الفاضل أن الضمير فى علله تعود الى الوجود
الخاص المعلولى الذى هو حصة من الوجود المطلق فيكون له العلل الاربع . و أما كون المراد من
المبادئ ههنا هو المبادئ التصورية والتصديقية فلا يناسب ما ذكره فى هذا النمط . لانه لم يتصله
و ان صحت فى نفسها . وسيأتى أيضاً توجيه ما يفيد توجيهها آخر فانتظر . ك

(١) « يريد التنبيه » انما وسم هذا الفصل بالتنبيه لان الحكم بان من الوجودات ما لا يناله
الحس قضية قريبة الى الطبع سهلة الدرك يجب أن لا يختلف فيها ، وأيضاً بنى ذلك على ان الطبيعة
المشتركة موجودة ولا شك أنها منغرطة فى سلك البدبيات . و انما قدم هذا البحث لما عرفت من
أن هذه الانماط فى الحكمة الالهية الباحثة عن الوجودات المجردة عن المادة فى الذهن والغارج .
فلو لم يكن هنا موجودات مجردة يبطل هذا العلم بالكلية لكن وجود المجردات يتوقف على ابطال
قول من زعم أن كل موجود محسوس فلهذا قدمه . وانما قال « قد يظن على اوهام الناس » تنبيهاً
على أن هذا الحكم انما هو من قبل القوة الوهبة التى تحكم على غير المحسوس باحكام المحسوسات .
و اما قوله « هو المحسوس وما فى حكمه » فالمراد بما فى حكم المحسوس المتخيلات والتوهيات
فان القوم لا يسلمهم أن ينكروها . فقالوا : انها فى حكم المحسوسات .

فان قلت : المتخيل و المتوهم محسوسان بالحس الباطن .

حكمه . وهم المشبهة ومن يجري مجراهم ممن يذعن لقوته الوهمية الحاكمة على ما ليس من شأنه أن يكون محسوساً حكمها على المحسوسات . فقوله « إن الموجود هو المحسوس » قضية ، وقوله « وأن » ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال ، كعكس نقيض لها ^(١) . والجوهر ههنا هو الذات ، وإنما قال « بجوهره » لأنهم لا يجوزون وجود شيء يناله الحس بأفعاله لأبذاته ، وقوله « وأن » ما لا يتخصص بمكان أو وضع بذاته كالجسم أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم فلا حظ له من الوجود ، إيضاح لما سبق وذلك لأن المحسوس هو ماله مكان أو وضع بذاته وهو إما جسم أو جسماني ^(٢) وهم ينكرون وجود ما لا يكون جسماً

فقول : المراد بالمحسوس ههنا المحسوس بالظاهر : ولهذا قال « فإن كل محسوس وكل متغير فانه يختص لامحالة بشيء من هذه الاحوال » وسيدكر الشيخ في التنبيه الاتي : أنه لو كان كل موجود بحيث يدخل في الوهم والحس الخ. فجعل الحس بإزاء الوهم دليل على أن المراد به الحس الظاهر . م

(١) قوله « كعكس نقيض لها » انما لم يقل عكس نقيض لها لان عكس نقيضها مالا يكون محسوساً لا يكون موجوداً . وأما أن فرض وجوده محال فلا دخل له في مفهوم العكس . م

(٢) قوله « لان المحسوس هو ماله مكان أو وضع بذاته وهو إما جسم أو جسماني » توضيح الحال أن منزههم أن لا موجود الا الجسم والجسماني لان كل موجود عندهم محسوس وكل محسوس إما جسم أو جسماني فما لا يكون جسماً أو جسمانياً لا يكون موجوداً عندهم . لكن في عبارته شيء . وهو أن الجسماني لا وضع له ولا موضع له بذاته فكيف يكون قسماً من المحسوس الذي له مكان ووضع بذاته . على أن الشيخ جعل تخصيصه بالمكان والوضع بسبب ما هو فيه لأبذاته . وضير هو راجع الى الشيء : وهو الحال . وضير فيه راجع الى ما هو هو الحال .

ثم ان الشيخ استدل على بطلانه . وتقرير على معاذاة ما في الكتاب أن القدر المشترك بين المحسوسات موجود فلا يغلو إما أن يكون محسوساً أولاً يكون و الاوّل باطل لانه لو كان محسوساً لاختص بوضع معين و أين معين فلم يكن مطابقاً لما ليس له ذلك الوضع المعين فلا يكون مشتركاً فيه وقد فرضناه مشتركاً فيه هذا خلف .

وفيه نظر : لانه ان اريد بقوله « اختص بوضع معين » أنه استلزم ذلك الوضع فلا نسلم اللازمة ، و ان اريد أنه قارن ذلك الوضع المعين فمسلم لكن لا نسلم أنه لو قارن وضعاً معيناً لم يطابق ما ليس له ذلك الوضع . وانما لا يكون مطابقاً لو كان مع ذلك الوضع دائماً وهو منوع . و أيضاً ان عني بقوله « لم يكن مشتركاً مقولاً على كثيرين » أنه لم يكن مشتركاً في العقل فلا نسلم لزومه و انما يلزم أن لو كانت الطبيعة ممتعة بذلك الوضع في العقل أيضاً . وهو منوع . لانه من الموارد الخارجية . وان عني أنه لم يكن مشتركاً في الخارج فمسلم لكن لا يلزم منه الخلف . لان المختص

أو جسمانياً ، والشيخ نبه على فساد قولهم بوجود الطبائع المعقولة من المحسوسات لامن حيث هي عامة أو خاصة بل من حيث هي مجردة عن الفواشى الغريبة من الأين والوضع والكم والكيف مثلاً كالإنسان من حيث هو إنسان الذي هو جزء من زيد أو من هذا الإنسان بل كل إنسان محسوس وهو الإنسان المحمول على الأشخاص فإنه من حيث هو هكذا موجود في الخارج وإلا فلا تكون هذه الأشخاص أناساً^(١) ، ثم إن كان محسوساً وجب أن يكون الإحساس به مع لواحق معينه كآين ما ووضع ما متعينين وحينئذ يمتنع أن يكون مقولاً على إنسان لا يكون في ذلك الأين وعلى ذلك الوضع فلا يكون المشترك فيه مشتركاً فيه . هذا خلف . وإن لم يكن محسوساً فهبنا موجود غير محسوس وهو الموجود المعقول .

وأعلم أن الإنسان من حيث هو واحد الحقيقة غير الإنسان الواحد فإن معنى الأول

بذلك الوضع في الخارج إذا حصل في العقل كان صورة كلية منطبقة على جميع الافراد . سلبناه لكن معنا ما ينافيه وهو أن الطبيعة الكلية إما أن تكون نفس الشخص المحسوس في الخارج أو جزءها ضرورة امتناع أن تكون خارجة عنه . فإن كان نفس الشخص كانت أيضاً محسوسة ، وإن كانت جزءها يلزم أن لا تكون محمولة على الشخص للتغاير في الذات والوجود فاستحال أن يكون جزءاً للشخص . وعلى تقدير أن لا يكون محالاً لم يكن بد من أن تكون محسوسة لان الاشعة الواردة على مجموع المركب الخارجى ترد على كل واحد من أجزائه ، وصورة المجموع لو انطبقت في الحس ينطبق صور أجزائه فيه بالضرورة . م

(١) قوله « فانه من حيث هو هكذا موجود في الخارج و الا فلا يكون هذا الاشخاص اناساً » فيه منع اذ ليس يلزم من انتفاء المحمول في الخارج انتفاء العمل الخارجى . وقوله « لامن حيث هو حيوان [فقط] أو ناطق [فقط] » غير مستقيم لان الحيوانية والناطقية لهما دخل في ملاحظة الحقيقة الانسانية ، اللهم الا أن يراد به لا من حيث أنه حيوان فقط أو ناطق فقط . فان الحقيقة الانسانية إنما هي الحيوانية و الناطقية معاً وحينئذ يستقيم الا أن التجريد إنما يعتبر بالقياس الى الفواشى الغريبة وهما متباينان للطبيعة الانسانية .

و حاصل الفرق أن الانسان من حيث هو واحد الحقيقة هو الانسان من غير اعتبار الوحدة ، و الانسان الواحد هو طبيعة الانسان مع اعتبار الوحدة . و الاول مشترك فيه دون الثانى . ولذلك فسر الشيخ قوله « من حيث هو واحد الحقيقة » بقوله « بل من حيث حقيقته الاصلية التى لا تختلف فيها الكثرة » فان بل هبنا ليس نفيًا لما تقدم بل للاضراب عن العبارة الاولى الى العبارة الثانية التى هي أوضح دلالة على المقصود . م

هو الإنسان من حيث هو طبيعة واحدة لامن حيث هو حيوان أو ناطق أو واحد أو غير ذلك، ومعنى الثاني هو الإنسان المقترن بالوحدة . والأول مشترك فيه ، والثاني غير مشترك فيه . ولذلك فسر الشيخ قوله « من حيث هو واحد الحقيقة » بقوله « بل من حيث حقيقته الأصلية التي لا تختلف فيها الكثيرة » ، وباقي ألفاظ الكتاب ظاهر .

واعترض بعض المعترضين ^(١) على هذا البيان بأن الإنسان المشترك موجود في العقل لا في الخارج ، والمطلوب إثبات موجود في الخارج غير محسوس .
و ينحل الاعتراض بالفرق بين طبيعة الإنسان التي يعرض لها الاشتراك وعدمه وبين الإنسان المأخوذ مع الاشتراك فإن الأول يوجد في الخارج والعقل ، والثاني يوجد في العقل فقط على ما مرّت الإشارة إليهما .

﴿ وهم وتنبية ﴾

﴿ ولعل قائلًا منهم يقول : إن الإنسان مثلاً إنما هو إنسان من حيث له أعضاء

مركز تحقيقات كميته علوم اسلامی

(١) قوله « واعترض بعض المعترضين » لما كان دليل الذي ذكره الشيخ قياساً من الشكل الثالث وصورته : أن الطبيعة المشتركة موجودة ، والطبيعة المشتركة ليست بمحسوسة . ينتج أن بعض الموجودات ليس بمحسوس . اعترض على المقدمة الصغرى وهو معارضة في المقدمة بأن الطبيعة المشتركة ليست موجودة في الخارج لأن كل موجود فيه مشغى فلا يكون مشتركاً .

والجواب : أن المراد بالطبيعة المشتركة الطبيعة الموضوعية للاشتراك في العقل لا الطبيعة مع الاشتراك وهي موجودة في الخارج .

وأما قوله « وهم وتنبية » هو معارضة في المقدمة الكبرى بأن الإنسان المشترك إنما يكون إنساناً إذا كانت له أعضاء من يد وعين وحاجب وغير ذلك على أبعاد مخصوصة و أوضاع مختلفة و أقدار متباينة . ولا شك أنه من حيث هو كذلك محسوس .

وجوابه : إنما لا نسلم أن الإنسان إذا كان له أعضاء يكون محسوساً وإنما يكون كذلك لو لم يكن الأعضاء مأخوذة من حيث أنها كلية مشتركة . وهو ممنوع . فإن الإنسان المشترك لا بد أن يكون أعضائه مشتركة . وهذا الجواب وإن كان هو الحق في جواب المعارضة لكن الشيخ لم يسلك هذه الطريقة بل انهج منها آخر أوضح . فنقل الكلام إلى الأعضاء من حيث أنها مشتركة و استأنف الدليل عليها . م

من يدعين وحاجب وغير ذلك . ومن حيث هو كذلك فهو محسوس . فننبه له : إن الحال في كل عضو كلي مما ذكرته أوتر كته كالحال في الإنسان نفسه) * .

أقول : هذا الوهم هو أن يقال : إنكم قد اشترطتم في الإنسان المعقول تجريده من الوضع والكم ، والإنسان لا يعقل إلا وله أعضاء ذوات أقدار متباينة الأوضاع على ما يتخيل منه ويحس به . والشيخ لم يشتغل بإيضاح الحال في معقولية الإنسان لأن الاشتغال بالمثل إنما يكون خروجاً من المقصود ؛ بل نبه على أن الحال في كل واحد من الأعضاء والأجزاء في كونه في طبيعة معقولة غير محسوسة كالحال في الإنسان نفسه .

☆ (تنبيه) ☆ (١)

☆ (إنه لو كان كل موجود بحيث يدخل في الوهم والحس لكان الحس والوهم يدخلان في الحس والوهم ، و لكان العقل الذي هو الحكم الحق يدخل في الوهم . ومن بعد هذه الأصول فليس شيء من العشق والخجل والوجل والغضب والشجاعة والجبن مما يدخل في الحس والوهم وهي من علائق الأمور المحسوسة فما ظنك بموجودات إن كانت خارجة الذوات عن درجات المحسوسات وعلائقها .) ☆

لما نبه على أن في كل محسوس شيئاً ليس بمحسوس ولا بموهوم لم يقتصر على ذلك ؛ بل نبه أيضاً على أن الحس نفسه ليس بمحسوس ولا بموهوم ، وكذلك الوهم . و

(١) قوله « تنبيه » للشيخ في بيان فساد قول من قال : لا موجود إلا المحسوس . طريقان :

الأول : الاستدلال بالمحسوسات على وجود ما ليس بمحسوس . وفيه وجوه :
أحدها : ما تقدم من أن المحسوسات مشتملة على طبائعها الموجودة وهي غير محسوسة فقد خرج من المحسوسات ما ليس بمحسوس .

وثانيها : أن الاعتراف بالمحسوس والتوهم باعتراض بالحس والوهم . وهما غير محسوسين .
وثالثها : أن الاعتراف بالمحسوس والتوهم وبالحس والوهم باعتراض بالعقل الذي يميز بين الحس والمحسوس والوهم والتوهم . والعقل ليس بمحسوس .

والطريق الثاني : الاستدلال بعلايق المحسوسات من العشق والغضب والخجل وغيرها فإن الاعتراف بالمحسوسات لا يستلزم الاعتراف بها لكنها موجودة بالضرورة ، وطبائعها ليست مدركة بالحس ولا بالوهم فلذا يميز بين الطريقين بقوله « ومن بعد هذه الأصول » م

وعلى أن العقل الذي يميز بين الحس* والمحسوس والوهم والموهوم ليس بموهوم فضلاً عن أن يكون محسوساً ، ونبه أيضاً على أن للمحسوسات علائق غير محسوسة ولا موهومة وهي طبائع الأمور المدركة بالوهم كالعشق والخجل وغيرها . فإن أشخاصها مدركة بالوهم وإن لم تكن مدركة بالحس* الظاهر ، وأما طبائرها فليس بمدركة بأحدهما أصلاً . وإذا كان حال الحواس* والمحسوسات وعلاقتها هذه فإن ثبت وجود أشياء خارجة عن هذه المراتب بالذات فهي أولى بأن لا تكون محسوسة ولا موهومة .

(تذنيب)

(كل حق فإنه من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها حق فهو متفق واحد غير مشار إليه . فكيف ما به ينال كل حق وجوده)

الحق ههنا اسم فاعل في صيغة المصدر كالعقل والمراد به ذو الحقيقة . وهو بمعنى المصدر يدل بالإشتراك على معان : منها الوجود في الأعيان مطلقاً ، ومنها الوجود الدائم ، ومنها حال القول أو العقد^(١) الذي يدل على حال الشيء الخارج إذا كان مطابقاً للواقع .

(١) قوله د ومنها حال القول أو العقد اعلم أن الحق والصدق مشتركان في المورد وهو القول أو العقد المطابق للواقع . والفرق بينهما أن القول مثلاً إذا كان مطابقاً للواقع فهناك نسبتان : نسبة الامر الواقع الى القول ، ونسبة القول الى الامر الواقع أما أولاً فلان مطابقة هذا لذلك غير مطابقة ذلك لهذا لان مطابقة هذا لذلك قائمة بهذا ومطابقة ذلك بهذا قائمة بذلك والعرض يختلف باختلاف المحل بالضرورة ، وأما ثانياً فلان المطابقة مفاعلة لا يتحقق الا بين أمرين منسوبة الى كل واحد منهما صريحاً وضمناً متعلقة بالآخر كذلك و يبرس لذلك القول باعتبار كل واحدة من النسبتين حال : فعال القول بحسب نسبة الامر الواقع اليه هو الحق . وذلك الحال هو كون القول مطابق الامر الواقع لانه اذا نسب الامر الواقع بالمطابقة الى القول يكون الامر الواقع مطابقاً المنسوب اليه في باب المفاعلة فاعل ، واذا كان الامر الواقع مطابقاً كان القول مطابقاً به فهو الحال الذي عرض القول بحسب نسبة الامر الواقع اليه .

وانما سمي حال القول بهذا الاعتبار حقان اول ما يلاحظ في هذا الاعتبار هو الامر الواقع الذي هو الحق نفسه . وحال القول بحسب النسبة الى الامر الواقع هو الصدق . وذلك الحال هو كون القول مطابقاً للواقع لئلا من أن المنسوب اليه في باب المفاعلة فاعل ، فهو الحال العارض للقول بحسب نسبته الى الامر الواقع .

وكلام الشيخ في هذا التذنيب : أنه لما تبين أن كل موجود في الأعيان فهو من حيث حقيقته الكلية

فهو صادق باعتبار نسبته إلى الأمر، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه . والمراد ههنا هو المعنى الأول (١) .

واعلم أن مقصوده من إثبات موجود غير محسوس إنما كان هو إثبات مبدء الوجود غير محسوس . فلمّا بين أن كل موجود في الأعيان فإنه من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها حق أي حقيقته المجردة عن العوارض الغريبة المشخصة التي بها هو هو غير قابل للإشارة الحسية صرح بالمقصود وهو أن المبدء الأول الذي يعطي كل ذي حقيقة تحقيقه وثبوته كيف لا يكون كذلك . وهذا الكلام هو تصريح بالمقصود مدامضى . ولذلك سمّاه تذييلاً .

و الفاضل الشارح ظن أنه ألحق المبدء الأول بسائر الحقائق في ذلك على وجه التمثيل فحكم بأن البيان إقناعي . وليس كذلك فإنه إنما حكم حكماً كلياً على كل

غير مشار إليه فكيف لا يكون الوجود الذي هو محقق سائر الحقائق كذلك . قال الإمام: هذا الكلام تمثيل إقناعي فإنه لا يلزم من أن يكون الحقائق غير مشار إليها أن يكون محقق الحقائق أيضاً غير مشار إليه . وقال الشارح : إنه قياس برهاني فإنه لما ثبت أن كل موجود في الأعيان فإنه من حيث حقيقته غير مشار إليه ، ومبدء الموجودات موجود في الأعيان انتظم قياس على هيئة الشكل الأول ينتج أن مبدء الموجودات من حيث حقيقته غير مشار إليه وهو المقصود . وفيه نظر ، لأن الثابت بالدليل السابق هو أن كل موجود له حقيقة كلية فهو من حيث حقيقته الكلية غير محسوس . وهذا إنما يستلزم المقصود لو كان لمبدء الكائنات حقيقة كلية وهو منوع . وما يدل على امتناع أن يكون له حقيقة كلية أنه لو كان لواجب الوجود مهية كلية يلزم أحد الأمرين إما امتناع الواجب لذاته ، وإما إمكان الممتنع لذاته . وكلاهما بين الاستحالة .

بيان اللزوم أنه لو كان للواجب مهية كلية ووجد منها جزئى واحد وكانت الجزئيات الباقية مستتمة فامتناعها إما لنفس تلك الحقيقة أو لغيرها . فإن كان لنفس تلك المهية امتنع أن يوجد ذلك الشيء الجزئى الواحد أيضاً فيكون واجب الوجود ممتنع الوجود وهو أحد الأمرين ، وإن كان امتناعها لغير تلك المهية يكون بالنظر إلى نفس تلك المهية ممكنة فيكون تلك الجزئيات ممكنة لذاتها ممتنعة بالغير . فالممتنع بالذات ممكن الوجود بالذات وهو الأمر الثانى . م

(١) قال الشارح والمراد ههنا هو المعنى الأول وذلك حيث قال : كل موجود إذا حذفت مشخصاته عنه يكون غير محسوس ولا موهومة . وإذا كان الأمر في هذه الأمور والحقائق كذلك فما ظنك فيما هو علة جميع الحقائق ومبدءها فيكون حينئذ أولى بها التجرد . ك

حقيقة بما هي حقيقة ، ثم تعجب كيف يتوهم خروج ما هو محقق كل حقيقة عن حكم يثبت على كل حقيقة .

(تنبيه)

(الشيء قد يكون معلولا باعتبار ماهيته وحقيقته ، وقد يكون معلولا في وجوده . وإليك أن تعتبر ذلك بالمثلث مثلاً فإن حقيقته متعلقة بالسطح والخط الذي هو ضلعه ، وبقوامته من حيث هو مثلث وله حقيقته المثلثية كأنهما علتاه المادية والصورية . وأما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة أخرى أيضاً غير هذه ليست هي علة تقوم مثلثيته و يكون جزءاً من حدّها وتلك هي العلة الفاعلية أو الغائية التي هي علة فاعلية للعلة الفاعلة [العلة الفاعلية خ])

يريد أن يشير إلى العلل ^(١) . وهي إما علل لماهية الشيء أو علل لوجوده . و

(١) قوله « يريد أن يشير إلى العلل » لما كان هذا النمط في الوجود وعلة وبحث عن الوجود أنه هل يساوق الاحساس أولاً أراد أن يبحث عن علل الوجود . فكل شيء ممكن مهية ووجود وهما متسايران . فله من حيث المهية علل . ومن حيث الوجود علل . فالعلة إما للمهية أو للوجود . وعلة المهية إما أن تكون المهية معها بالقوة وهي المادية ، أو بالفعل وهي الصورية . وعلة الوجود إما مقارنة للمعلول أو مباينة له . والاولى الموضوع . والثانية إما أن يكون عللها هي الابداع نفسه وهي العلة الفاعلية ، أو كونه علة للابداع بأن يكون الابداع لاجله وهي العلة الغائية . وهذا العصر فيه كلام لأن الشرايط وعدم الوان علة خارجة عن الغسة .

اجيب : بأن بعضها لما كفن من توابع العلة الفاعلية كالشرايط ، وبعضها من توابع العلة المادية كعدم الوان اخذت منها ولم يجعل قسماً براسة .

والذي يبين العصر ان يقال : العلة ما يتوقف عليه وجود الشيء وهو اما ان لا يحتاج الشيء الى غيره وهو العلة التامة ، أو يحتاج وهو مستحيل ان يكون نفسه بل إما داخل فيه ، أو خارج عنه . والداخل إما ان يكون الشيء به بالفعل وهو العلة الصورية ، أو بالقوة وهو العلة المادية . والخارج إما ان يكون ما فيه وجود الشيء وهو الموضوع ، أو مامته وجوده وهو الفاعل ، أو ما لاجله وجوده وهو الغاية ، أو ما لا يكون كذلك وهو الشروط والالات وعدم الوان ، ثم ان جعلت العلة المادية و الموضوع قسماً واحداً لا شراكهما في معنى القوة والاستعداد حتى يكون العلة المادية هي القابل للشيء أو لجزءه كانت الاقسام ستة ، والا فبعة . م

الأولى تنقسم إلى ما يكون به الشيء بالقوة وهو المادة ، وإلى ما يكون به الشيء بالفعل وهو الصورة ، والثانية تنقسم إلى ما يكون علّة بمقارنة الذات أو بمباينتها . والأوّل هو الموضوع ، والثاني ينقسم إلى ما يكون علّيته هو الإيجاد نفسه ، أو كونه علّة للإيجاد بأن يكون الإيجاد لأجله . والأوّل هو الفاعل ، والثاني هو الغاية . والمادة والموضوع منها ليستا من العلل الموجبة ^(١) بخلاف الباقية ، والجنس والفصل وإن كانا مقومين ^(٢) للنوع لكنّهما ليسا من العلل لأنّ كلّ واحد منهما ومن النوع مقول على الباقيين بأنّه هو العلل والمعلولات لا يكون كذلك . وإذا تبين ذلك فقول الشيخ « الشيء قد يكون معلولاً » إلى قوله « كأنّهما علّتا المادّية والصورية » إشارة إلى علل الماهيّة . وإنّما ^(٣)

(١) قوله « والموضوع والمادة ليستا من العلل الموجبة » العلة الموجبة على ما هو المشهور هي ما يجب عنه صدور الإنمال بحيث لا يتغلف عنه . والمراد بها ههنا ما يكون مؤثراً في الوجود سواء كان بواسطة أو بنير واسطة . فالصورة مؤثرة في الوجود لأنها شريكة العلة الفاعلية وكونها من علل الهية لا ينافي ذلك ، وكذلك الغاية مؤثرة في وجود المعلول بخلاف الموضوع والمادة فإنهما قابلان والقابل لا يكون مؤثراً بل متأثراً . م

(٢) قوله « والجنس والفصل وإن كانا مقومين » جواب لسؤال مقدر وهو : أتم حصرتم العلل في الخمسة . والجنس والفصل من العلل مع أنّهما ليسا منها . أجب بأنهما ليسا من العلل . لأنهما محمولان على النوع ولا شيء من العلل كذلك ، ولأنهما لو كانا من العلل لتقدما على النوع في الوجود فلم يتعدا معه في الوجود . لا يقال : يناقض هذا ما ذكر في المنطق من أن الجنس والفصل علل الهية . لانا نقول : المراد ههنا أن الجنس والفصل ليسا من العلل الخارجية وذلك لا ينافي كونهما من العلل في العقل . وهو المذكور في المنطق .

واعلم أن العلل إما من حيث الخارج أو من حيث العقل . والعلل بالقياس إلى الخارج إما علل الوجود وهي الفاعل والموضوع والغاية ، وإما علل الهية وهي المادة والصورة وما اشبههما كما في المثلث . وأما بالقياس إلى العقل فكذلك إما علل الهية وهي الجنس والفصل ، وإما علل الوجود وهي الموضوع أعني النفس والفاعل وهو العقل الفاعل والغاية لو كانت . فلما كانت العلل بالقياس إلى الوجودين واحدة لا جرم انحصرت العلل في ثلاثة أصناف : علل الوجود ، وعلل الهية في العقل ، وعلل الهية في الخارج على ما مر في المنطق . م

(٣) قوله « وإنما قال : كأنّهما علّتا » ولم يقل : هما علّتا لان المثلث لامادة له ولا صورة . « ولقائل أن يقول : هب ان المثلث لامادة له ولا صورة إلا أنا لا نسلم أنه ليس له علة مادية وصورية . فان العلة المادية هي ما يكون منه الشيء بالقوة . والسطح للمثلث كذلك ، والصورية

قال « كأنهما علتاه » ولم يقل : هما علتاه . لأن المثلث لامادة له ولا صورة . فإنه كم والمادة والصورة يكونان للأجسام المركبة ، وأيضاً السطح ليس بمحل للخط على الوجه الذي يكون المادة للصورة ، والخط ليس بصورة له لأن نهاية المادة لا يكون صورة فيه ، وليساً بجنس وفصل للمثلث لأنهما ليسا بمقولين عليه ولا هو عليهما بل هما جزئان له في الوجود . ولذلك شبههما بالمادة والصورة لا بالجنس والفصل . وقوله « وأما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة أخرى » إلى آخره إشارة إلى علل الوجود . ولما اقتصر على الفاعل والغاية ^(١) لحصول مقصودة ههنا بهما ولم يذكر الموضوع أورد لفظة قد في قوله « فقد يتعلق بعلة أخرى » وأشار بعد قوله « وتلك هي الفاعلية » بقوله « والغائية » إلى أن الغائية لا تفيد وجود المعلول بالذات بل تفيد فاعلية الفاعل فهي علة فاعلية بالنسبة إلى ذلك الوصف للفاعل ، وعلة غائية بالنسبة إلى المعلول .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ إعلم أنك قد تفهم معنى المثلث وتشك هل هو موصوف بالوجود في الأعيان أم ليس ؟ بعد ما تمثّل عندك أنه من خط و سطح ولم يتمثّل لك أنه موجود في الأعيان ﴾

ما يكون الشيء معه بالفعل . والاضلاع الثلاث للمثلث كذلك .

وهذا السؤال لم يرد على الشيخ . لأن كلامه في علل الجواهر فاعلة المادية والصورية لا يكون إلا في الجوهر ولهذا ربع القسمة ولم يذكر الموضوع منها . وأما التبارح فلما زاد الموضوع فلا بد أن يريد بالعلل العلل مطلقاً أم من أن يكون علل الجواهر أو علل الاعراس . وحينئذ لا ينظم هذا الكلام . وإنما شبههما بالمادة والصورة لا بالجنس والفصل لأنهما لما كانا جزئى المثلث في الوجود كانا شبيهين بالمادة والصورة لأنهما جزء الجسم في الوجود وليسا شبيهين بالجنس والفصل لأنهما جزءان عقليان . م

(١) قوله « ولما اقتصر على الفاعل والغاية » كأن سائلاً يقول : لما كان علل الوجود ثلاثة فلم لم يترسّ الشيخ إلا لاثنتين . قال : لأن المقصوده يتم بدون الموضوع . فإن كلامه في الجواهر ولهذا أورد لفظة قد المفيدة للذكر بعض علل الوجود . وهذا إنما يتم لو كان مراد الشيخ بالعلل مطلق العلل ثم لم يذكر منها إلا الفاعل والغاية . أمالو أراد من العلل علل الجواهر فهي منحصرة في الأربع لا مزيد عليها . على أن قد لو كان تبعية لم يفد إلا تعلق المعلول بالفاعل والغاية في بعض الاوقات دون بعض وليس كذلك . فليس قد ههنا إلا للتحقيق وهو كثير في كلام الشيخ . م

يريد الفرق بين ذات الشيء ووجوده في الأعيان^(١) كما أشار إلى ذلك في المنطق لكن الغرض ههنا الفرق بين علل يفتقر الشيء إليها في كونه موجوداً كالفاعل والغاية ، وبين علل يفتقر الشيء إليها في تحقق ذاته في الخارج والعقل كالمادة والصورة . ولذلك ذكر الخط والسطح الشبيهين بهما . وكان الغرض هناك الفرق بين علل يفتقر إليها الشيء في تحقق ذاته في العقل وهي مقومات ماهيته كالجنس والفصل ، وبين سائر العلل [أعني العلل] الأربع المذكورة .

❖(إشارة)❖

❖(العلّة الموجدّة للشيء الذي له علل^(٢) مقومة للماهية علّة لبعض تلك العلل كالصورة أو لجميعها في الوجود وهي علّة الجميع بينهما)❖

(١) قوله « يريد الفرق بين ذات الشيء ووجوده في الأعيان » لما أورد الشيخ هذا البحث بينه في المنطق فاعادته ههنا كأنها تكرر حال من القادة فاعتذر الشارح عنه بأن المقصود ههنا التفرقة بين علل الوجود وعلل الماهية في الخارج . وكان المراد ثمة التفرقة بين علل الماهية من حيث العقل وبين سائر العلل أي علل الوجود وعلل الماهية في الخارج .
فإن قلت : قوله : وبين علل يفتقر الشيء إليها في تحقق ذاته في الخارج والعقل كالمادة والصورة . يكاد يناقض قوله في المنطق : أن المادة والصورة من أسباب الماهية من حيث الخارج ، والجنس والفصل من أسباب الماهية من حيث العقل .

فالجواب : أن الغرض ثمة أن الجنس والفصل سببا للماهية من حيث العقل فقط لا من حيث الخارج ، وأما الذي هو سبب الماهية من حيث العقل والخارج فهو المادة والصورة .

واعلم أن الماهية إذا كانت مركبة في الخارج فتمت حصل جميع أجزائها في العقل حصلت في العقل ، ومتى وجدت في العقل فلا بد من وجود تلك الأجزاء أولاً في العقل : أما الأول فلأن الماهية إذا فرضناها ملتزمة من أجزاء ثلاثة وتتحقق في العقل جميع تلك الأجزاء حتى الهيئة الاجتماعية لو كانت فلا بد من تحقق الماهية في العقل فإن من تصور السقف والعائط والاساس والهيئة الاجتماعية تصور البيت بالضرورة . وإما الثاني فلأنه مالم يوجد أجزاء الماهية في العقل لم يوجد الماهية أصلاً في العقل لا تالا تتعقل الماهية العقلية بل المقولة هي الماهية الخارجية فلا يوجد في العقل إلا بعد تحقق أجزائها وذلك بين لاسترة به فتصور الاجزاء الخارجية ينساق الى صورة الماهية المركبة ولهذا لم يجب أن يكون التحديد بالجنس والفصل ، ولا بالأجزاء المحسولة . وكأننا بينا طرفاً من ذلك في المنطق . م

(٢) قوله « العلة الموجدّة للشيء الذي له علل » لما حصر علل الوجود في قسمين : الفاعل و

لما ذكر العلل، وفرق بين علل الماهية وعلل الوجود، وكان هذا النمط مشتملاً على البحث عن علل الوجود أراد أن يشير إلى كيفية تعلق علل الوجود التي هي الفاعل والغاية بسائر العلل، و كيفية تعلق إحداهما بالأخرى.

واعلم أن المعلولات تنقسم إلى مالا مادة له ولاصورة، وإلى ماله مادة وصورة. و القسم الأول ينقسم إلى ما يوجد في موضوع، وإلى مالا يوجد فيه. و الأول يحتاج في وجوده إلى علة توجده، وإلى موضوع يقبله، والثاني يحتاج إلى علة توجده فقط. و الشيخ لم يتعرض لذكر هذا القسم إذ لم يكن له علل الماهية، و القسم الثاني [و] هو المعلول المركب من المادة والصورة. والشيخ خص البحث به بقوله «العلّة الموجدة للشيء الذي له علل مقومة للماهية»، والعلّة الموجدة في هذا القسم تكون علة إما للصورة وحدها أو للصورة والمادة معاً مثال الأول النجار الذي هو علة لصورة السر يردون مادته وإليه أشار بقوله «علة لبعض تلك العلل كالصورة» ومثال الثاني الجوهر المفارق الذي هو علة لصورة الجسم ومادته معاً وإليه أشار بقوله «أولجميعها» وعلى التقديرين إنما تصير المادة مادة بالفعل بسبب العلة الموجدة فتكون هي علة للجمع بين المادة والصورة أعني التركيب فتكون لذلك علة للمركب وإلى ذلك أشار بقوله «وهي علة الجمع بينهما». قوله :

«والعلة الغائية التي لأجلها الشيء» (١) علة بما هيته ومعناها لعلية العلة

الغاية. أراد البحث عنهما. فلا ريب أن العلة الموجدة للمركب الخارجى علة لبعض أجزائه فانه لو وقع كل واحد من أجزائه بدون تلك العلة لم يحتاج مجموع أجزائه أعني ذلك المركب إليها وقد فرضناه كذلك. هذا خلف. ثم لا بد وأن تكون علة للصورة لأنها جزء أخير للمركب و إذا حصلت حصل المركب في الخارج فلو لم توجد الصورة كانت تلك المهيبة غير حاصلة منها بل من علة أخرى موجدة للصورة، وحينئذ إما أن توجده المادة أيضاً أولاً. وإما ما كان فالجامع بين المادة والصورة تلك العلة، ولذلك كانت علة للمركب وهذا هو المراد بقوله: «وهي علة الجمع بينهما». فلا يمتنع بأن الجمع أمر اعتبارى فلا يحتاج إلى العلة فانه لا يلزم من كون العلة جامعة أن يكون الجمع أمراً موجوداً في الخارج. م

(١) قوله «و العلة الغائية التي لأجلها الشيء» العلة الغائية لها مهيبة و وجود فهي بحسب مهيبتها علة لفاعلية الفاعل، وبحسب وجودها معلولة للفاعل أن كانت من الغايات العادية: أما الأولى

الفاعلية، ومعلولة لها في وجودها فإنَّ العلة الفاعلية علةٌ ما لوجودها إن كانت من الغايات التي تحدث بالفعل وليست علةً لعليتها ولا لمعناها) ✽

ماهية الغاية ومعناها أعني كونها شيئاً ما غير وجودها، والمعقولات تنقسم إلى مبدع وإلى محدث على ماسياتي بيانه. والغاية في القسم الأول توجد مقارنة لوجود المعلول بماهيتها ووجودها معاً، وفي القسم الثاني توجد متأخرة بوجودها عنه وإن كانت متقدمة بماهيتها عليه والعلّة لا يمكن أن تكون متأخرة عن معلولها فإنَّ وجود الغاية في هذا القسم لا يكون علةً؛ بل ربّما يكون معلولاً للمعلول بوجهه والعلّة إنّما تكون هي ماهيتها المتقدمة. وعلّيتها تكون بأن يجعل الفاعل فاعلاً بالفعل فهي علة لفاعلية الفاعل والفاعل يكون علة

فلان الفاعل إنما يفعل الفعل المبين لغاية وغرض فلولا تلك الغاية لبقى فاعلاً بالقوة فصيروته فاعلاً بالفعل أمر معلل بتلك الغايات والفرض، وأما الثاني فلان الفاعل إنما يفعل لتحصيل ذلك الفرض والغاية فلولا أن حصول ذلك الفرض معلول ذلك الفعل لما كان ذلك الفعل لاجله ثم الفاعل وإن كان علة لوجود الغاية إلا أنه ليس علة لعلية الغاية ولا لمعناها أما أنه ليس علة لعليتها فلان الغاية إنما تكون علة لذاتها لا لشيء آخر وهو ظاهر.

واحتج الإمام بأن فاعلية الفاعل معللة بعلية الغاية فلو كانت علية الغاية بالفاعل لزم الدور وفيه نظر لأن فاعلية الفاعل ليست معللة بعلية الغاية بل بتفعل الغاية وعلى ذلك التقدير إنما يلزم الدور لو كانت علية الغاية معللة بفاعلية الفاعل وليس كذلك.

اللهم إلا أن يكون المراد أن الفاعل من حيث أنه فاعل ليس علة لعلية الغاية لكن المنع الأول لا يندفع. وأما أن الفاعل ليس علة لمعناها فلان معنى الغاية إنما يوجد في الفاعل فلو كانت علة لها لزم أن يكون الشيء الواحد قابلاً وفاعلاً لشيء واحد وأنه محال. هذا كلام الشيخ قال الشارح: الغاية شيء من الأشياء، وموجود فلا شك أن اعتبار شئيتها غير اعتبار وجودها غير. وقد لاحظ في هذا الكلام عبارة الشيخ في الشفاء حيث قال: الغاية تفرض شيئاً وتفرض موجوداً والفرق بين الشيء والموجود وإن كان الشيء لا يكون إلا موجوداً كالفرق بين الأمر ولازمه فالعلة الغاية لها حقيقة وشئيتها ولها وجود ثم إن أن المعلول أن لم يكن مسبوقاً بالعدم فهو المبدع وإن كان مسبوقاً بالعدم فهو المحدث وغاية المبدع تكون مقارنة لوجوده لأن غاية المبدع هو الفاعل والفاعل مقارن للمعلول المبدع في الوجود فإن من منزههم أن الواجب فاعل للفعل وغاية له وإنما أبهم الشارح ذلك ولم يقل غاية المبدع هو الفاعل بل قال والغاية فيه مقارنة لوجوده وهذا أعم بحسب المفهوم من أن يكون فاعلاً أو غيره لأنه لم يثبت بعد أن الغايات في المبدعات هي الفاعل حتى يثبت ذلك على مهل وأما غاية المحدث فلا يجب أن تكون مقارنة له بل ربّما توجد متأخرة عنه فلا يكون وجود الغاية في هذا القسم علة. وفي الكلام إشارة لطيفة إلى أن الغاية في القسم الأول علة فإن الفاعل هناك هو الغاية بيمينها بل علية الغاية إنما هي بيمينها لفاعلية الفاعل والفاعل علة لوجودها فيكون مهية الغاية علة لعلّة وجودها لكن لا

لصيرورة تلك الماهیة موجودة فماهیة الغایة تكون علّة لعلّة وجودها لامطلقاً ؛ بل علی بعض الوجوه فلا یلزم من ذلك دور . وقول الشیخ ظاهر . وإنما فیئد الغایة بقوله «إن كانت من الغایات الّتی تحدث بالفعل ، لیصیر البیان خاصّاً بالقسم الثانی .

واعترض الفاضل الشارح بأنهم یثبتون للأفعال الطبیعیة عللاً غائیة ، و القوى الطبیعیة لا شعور لها . فلا یمکن أن یقال : تلك الغایات موجودة فی أذهانها . ولا أن یقال : إنّها موجودة فی الخارج . لأنّ وجودها متوقف علی وجود المعلولات . فإذن تلك الغایات غیر موجودة و غیر الموجود لا یمکن علّة للموجود . ولا خلاص عنه إلا بأن یقال : لیس للأفعال الطبیعیة غایات .

والجواب أن الطبیعیة مالم تقتض لذاتها شیئاً کأنّ ما مثلاً لا تحرّك الجسم إلی حصول ذلك الشیء فکون ذلك الشیء مقتضاهاً أمر ثابت دالّ علی وجود ذلك الشیء لها بالقوّة ، وشعور مالها به قبل وجوده بالفعل . فهو العلّة الغائیة لفعلها .

❖ (إشارة) ❖

❖ (إن كانت علّة أولى فهي علّة لكل وجود^(١) ولعلّة حقیقة كل وجود فی الوجود) ❖

مركز تحقیات کتبی و علوم اسلامی

مطلقاً بل علی بعض الوجوه فإن مهیة الغایة إنما هی علّة للفاعل من حیث انه فاعل و لیس علّة لنفس الفاعل فإنها لو كانت علّة لنفس الفاعل یلزم الدور ضرورة تقدم نفس الفاعل علی مهیة الغایة من حیث انها محل لها فلو كانت علّة لنفس الفاعل لزم الدور فالغایة علّة لأن یصیر الفاعل فاعلاً بالفعل ، والفاعل علّة لأن یصیر الغایة موجودة ولادور هیبنها .

(١) قوله «ان كانت علّة أولى فهي علّة لكل وجود» والعلّة الاولى لا بد ان یمکن علّة فاعلیة لأن العلل منعصرة فی الاربع والعلّة الاولى لیست احدى الثلاث فهي الفاعلیة ؛ اما انها لیست صورة فلان الصورة معلولة مطلقاً . لما تقدم من ان كل مرکب من المادّة و الصورة معلول . وعلته یجب ان تكون علّة للصورة . واذا ثبت ان الصورة معلولة فلا تكون علّة أولى لأن العلّة الاولى ما تكون علّة ولا تكون معلولة .

واما انها لیست مادّة فلان علّة المركب من المادّة والصورة اماهلة لهما معا او علّة للصورة . فان كانت علّة لهما كانت علّة للمادّة علی الإطلاق . والا كانت علّة للمادّة فی صیرورتها مادّة بالفعل فان المادّة لا تكون مادّة بالفعل الامع الصورة .

لا یقال : ذکر فی مثاله السریر ولا شك ان الغشیة مادّة بالفعل و ان لم تقترن بصورة السریر لانا نقول : هذا تمثیل علی سبیل الاتساع والافهیة السریر لیست صورة لانها عرض و العرض لا یمکن جوهرأ .

العلة الأولى لا يمكن أن تكون صورة لوجوب تقدم الفاعل عليها بالإطلاق .
ولا مادة لوجوب تقدم الفاعل عليها إمّا بالإطلاق ، وإمّا في صيرورتها مادة بالفعل . ولا
غاية لوجوب تقدم سائر العلل عليها بالوجود . فإذن إن كان في الوجود علة أولى فهي
علة فاعلية لكل وجود معلول ، ولكل صورة أو مادة هما علتان لتحقيق أي معلول كان
في الوجود .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ كل موجود إذا التفت إليه ^(١) من حيث ذاته من غير التفات إلى غيره فإمّا
أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه أولاً لا يكون . فإن وجب فهو الحق بذاته الواجب
وجوده من ذاته وهو القيوم ، وإن لم يجب لم يجز أن يقال : إنه ممتنع بذاته بعد ما فرض
موجوداً ؛ بل إن قرن باعتبار ذاته شرط مثل شرط عدم علة صار ممتنعاً ، أو مثل شرط
وجود علة صار واجباً . وإن لم يقرن بها شرط لا حصول علة ولا عدمها بقي له في ذاته الأمر
الثالث وهو الإمكان . فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يمتنع . فكل موجود
إمّا واجب الوجود بذاته أو ممكن الوجود بحسب ذاته ﴾

يريد قسمة الموجود إلى الواجب [الوجود] لذاته والممكن [الوجود] لذاته . وألفاظه
ظاهرة . قوله « فهو الحق بذاته » أي الثابت الدائم بذاته و القيوم هو القائم بذاته غير
متعلق الوجود بغيره على الإطلاق وهو اسم من أسماء الله تعالى .

واما انها ليست غاية لان الغاية معلولة في الوجود .

واذا بطل ان يكون العلة الاولى احدى الثلاث نعين ان تكون هلة فاعلية لكل وجود بناء على
الوحدة ، ولذلك تكون هلة لتحقيق المادة و الصورة اللتين هما هلتا مهية كل مركب . فالمراد
بالحقيقة في قوله « ولعله حقيقة كل وجود » المهية المركبة ، وهلة المهية المركبة المادة والصورة
فاعلة الاولى هلة لعله كل مهية مركبة في الوجود . م

(١) قوله « تنبيه كل موجود اذا التفت اليه » لما اشار الى هلة الوجود اراد اثبات واجب
الوجود . وقدم على ذلك مقدمتين : احدهما في تحقيق مهية الممكن وهي هذا الفصل ، الثانية في
بيان احتياجه الى المرحج وهي الفصل الذي يليه . ثم ذكر البرهان عليه في الفصول الاخر . هذا بيان
ترتيب البحث . م

﴿إشارة﴾

﴿ما حققه في نفسه الإمكان^(١) فليس يصير موجوداً من ذاته فإنه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه من حيث هو ممكن . فإن صار أحدهما أولى فلحضور شيء أو غيبته . فوجود كل ممكن الوجود [هو] من غيره﴾

يريد بيان أن الممكن لا يوجد إلا لعلّة تغايره . وتقريره أن الممكن إما أن يحتاج ذاته في أن تكون موجودة إلى غيرها أولاً تحتاج . و الثاني باطل لاستحالة ترجّح أحد شيئين متساويين من غير مرجّح . فإذن الأول حق . و الشيخ أشار بقوله « فليس يصير موجوداً من ذاته » إلى فساد القسم الثاني . وبقوله « فإنه ليس وجوده من ذاته أولى من

(١) قوله «ماحقه في نفسه الإمكان» ظاهر هذا الكلام أن وجود الممكن ليس من ذاته . فوجوده من غيره .

بيان الأول أن الممكن بالنظر إلى ذاته لما صح أن يكون موجوداً و أن يكون معدوماً فليس اقتضاء ذاته الوجود أولى من اقتضاءه العدم . قال الإمام : هذا الكلام يشتمل على امرين : أحدهما أن وجود الممكن ليس من ذاته ، والآخر أن الممكن متى لم يكن وجوده من ذاته يكون من غيره . و الأول مستلزم . لأن الممكن لا معنى له إلا مالا يقتضى لذاته الوجود والعدم . فحمل هذا المفهوم عليه لا فائدة فيه . والثاني لا بد له من برهان لجواز أن لا يكون وجوده من ذاته ولا من غيره بل اتفاقاً .

اجاب الشارح : بأن المراد اثبات احتياج الممكن في وجوده إلى غيره و ذلك لأن الوجود و العدم بالنظر إلى ذات الممكن على السوية فلزم يمتنع إلى غيره لزم ترجّح أحد المتساويين على الآخر لا لمرجع وانه محال في بداية القول . فلا استدراك في الأول . لانه اشار الى امتناع استثنائه في الوجود عن الغير وبينه بقوله « فانه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه » فانه إشارة إلى استحالة الترجّح . ولا انتقار في الثاني إلى البرهان . لانه بديهى الاستحالة .

وفي هذا التوجيه تصف فانه ان عني بذلك ان مفهوم قوله « ليس يصير موجوداً من ذاته » هو مفهوم امتناع عدم احتياجه في وجوده إلى الغير فهو بين البطلان ضرورة اعتبار الغير في المفهوم الثاني وعدم اعتباره في المفهوم الأول ، وإن عني به ان الأول مستلزم للثاني فالسؤال هايد لان في ايراد اللزوم استدراكاً كما كان . وكذا الكلام في قوله « اشار بقوله فانه ليس وجوده من ذاته أولى من عدمه إلى استحالة الترجّح بلا مرجّح » فان معنى ذلك القول ليس الا ان ذات الممكن لا يقتضى وجوده ولا عدمه وهذا لا يدل على استحالة الترجّح بلا مرجّح . وهو بين لاسترة به .

والاولى ان يقال : القضية لما كانت بديهية وكان فيها خطأ ما اراد ازالة الغطاء بتصوير الممكن فلهذا اورد مفهومه وحمله عليه ايضاحاً . م

عدمه من حيث هو ممكن، إلى استحالة الترجيح من غير مرجح. وبقوله « فإن صار أحدهما أولى فلحضور شيء أو غيبته » إلى أن الحق هو القسم الأول .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ إما أن يتسلسل ذلك إلى غير النهاية فيكون كل واحد من آحاد السلسلة ممكناً في ذاته و الجملة متعلقة بها فتكون غير واجبة أيضاً وتجب بغيرها . و لنزد هذا بياناً ﴾

يريد إثبات واجب الوجود لذاته . وتقرير الكلام بعد ثبوت احتياج الممكن إلى الغير ^(١) أن ذلك الغير إما واجب وإما ممكن . والكلام في ذلك الممكن كالكلام في الأول: فإما أن ينتهي إلى واجب أو يدور الاحتياج أو يتسلسل إلى غير النهاية . والشيخ لم يذكر القسم الأول . لأنه المطلوب ، ولا الثاني . لأنه ظاهر الفساد ، ولسبب آخر تذكره فيما بعد ؛ بل ذكر الثالث وأراد أن يبين لزوم المطلوب منه . فيبين في هذا الفصل أن سلسلة الممكنات على تقدير وجودها محتاجة إلى شيء خارج عنها تجب هي به .

(١) قوله « و تقرير الكلام بعد ثبوت احتياج الممكن إلى الغير » أي لما ثبت أن كل ممكن محتاج إلى الغير في وجوده فذلك الغير إن كان ممكناً فهو محتاج إلى شيء آخر . فاما أن ينتهي إلى الواجب ، أو يدور الاحتياج ، أو يتسلسل . وذلك لأنه إن انتهى إلى الواجب فذاك وإلا فإن كانت السلسلة متناهية يلزم الدور ، وإن كانت غير متناهية يتسلسل . فأجزاء الاتصال لابد أن يكون ثلاثة ؛ لكن الشيخ اقتصر على واحد منها بقوله « اما أن يتسلسل ذلك إلى غير النهاية » فحذف الجزئين الآخرين : أما الأول فلأنه نفس المطلوب ، واما الثاني فلأنه بين البطلان ، وبسبب آخر يذكره . فهذا هو السبب في حذف جزئي المنفصلة والاقتصار على جزء واحد . ثم إن هذا البرهان قرره في هذا الفصل بوجه إجمالي ، وفي الفصل الذي يليه بوجه تفصيلي . ولهذا سماء شرحاً .

والتقرير على الوجه الأول أن الممكنات لو تسلسلت وكل ممكن محتاج إلى موجود آخر فلا بد من شيء يحتاج إليه جملة تلك الممكنات ، وكل واحد من آحادها . وما يحتاج إليه الجملة وكل واحد يكون مغايراً للجملة ولا حادها بالضرورة . وكل موجود مغاير لها ولا حادها خارج عنها . فلا يكون ممكناً وإلا احتاج إلى موجود آخر فيكون بعض السلسلة . فإذن هو الواجب وهو المطلوب . ونيه نظر: لأنه إن أريد أنه لابد من شيء آخر يحتاج إليه الجملة وكل واحد من الآحاد فلا نسلم ذلك ، ولم لا يجوز أن يكون ما يحتاج إليه الجملة غير ما يحتاج إليه كل واحد . وإن أريد أنه لابد من شيء [خارج] يحتاج إليه الجملة وشيء يحتاج إليه كل واحد . فلا نسلم أن ذلك الشيء الذي يحتاج

قال الفاضل الشارح : يمكن أن يقرر البرهان عليه من غير ذكر تقسيمات ، ويمكن أن يقرر بتقسيمات . والشيخ قرر على الوجه الأول في هذا الفصل ، وعلى الوجه الثاني في الفصل الذي يليه ، والتقرير على الوجه الأول أن الممكنات لو تسلسلت لم يكن لها بدء من شئ تحتاج إليه جملة تلك الآحاد الممكنة وكل واحد منها . وكل موجود مغاير لها ولا أحادها وجب أن يكون خارجاً عنها ، وأن لا يكون ممكناً إذ لو كان ممكناً لكان منها . فإذن هو واجب .

وقال أيضاً : هذا الفصل موقوف على بيان أن السبب لا يجوز أن يكون متقدماً بالزمان على المسبب إذ لو جاز ذلك لما امتنع استناد كل ممكن إلى آخر قبله لا إلى أول وذلك عندهم جائزاً أما إذا ثبت أن السبب لا بد من وجوده مع المسبب فحينئذ لو حصل التسلسل لكانت الأسباب والمسببات معاً وكان البيان مستقيماً ؛ لكن الشيخ تساهل فيه ههنا إذ كان في عزمه أن يذكره في أول النمط الخامس .

وأقول : على هذا الكلام مؤاخذه لفظية وهي أن استناد الشئ إلى ما قبله بالزمان محال لأنه استناد إلى معدوم . فالواجب أن يقال : إن هذا البيان موقوف على بيان امتناع بقاء المعلول بعد انعدام العلة بالزمان لأن كل واحد من السلسلة لو كان غير باق إلا في

إليه الجملة مغاير لكل واحد من الآحاد حتى [لا] يلزم أن يكون خارجاً عن الجملة . وهذا لا يدفع إلا بأن يقال : الشئ الذي يحتاج إليه الجملة لا يجوز أن يكون نفس الآحاد ولا كل واحد منها ولا بعضها بل خارج عنها فلا بد من التقسيم . فلذلك صار هذا الوجه اجالياً والوجه الثاني تفصيلياً .
وتقرير سؤال الإمام أن السلسلة الغير المنتهية وهي الموجودات الغير المنتهية التي يكون بينها ترتيب فأنها إن لم يكن بينها ترتيب لم يكن سلسلة إما أن يكون آحادها موجودة معاً أو غير موجودة معاً . فإن كان آحادها غير موجودة معاً لا يستحيل عندهم عدم تنهايتها وأنا المعال ما يكون آحادها موجودة معاً . فتسلسل الممكنات إنما يكون محالاً لو كانت آحادها موجودة معاً . وأنا يكون كذلك لو لم يجوز استناد كل ممكن إلى سبب متقدم عليه بالزمان فانه لو جاز ذلك لم يكن آحاد السلسلة موجودة معاً وحينئذ يجوز استناد كل ممكن إلى آخر لا إلى أول .

قال الشارح : على هذا الكلام مؤاخذه لفظية وهي أن استناد الشئ إلى ما قبله بالزمان محال لأنه استناد إلى معدوم ، بل الواجب أن يقال : هذا البيان موقوف على بيان امتناع بقاء المعلول بعد انعدام العلة فانه لو جاز بقاء المعلول بعد انعدامها جاز أن لا يكون كل واحد من السلسلة باقياً إلا في

زمانين يكون في أحدهما معلولا لما يتقدم عليه ، وفي الثاني علة لما يتأخر عنه لكان استناد كل ممكن إلى آخر قبله لا إلى أول . ومراد هذا الفاضل هو هذا المعنى .
وأما الاعتراض المشهور وهو أن إطلاق الجملة على ما لا يتناهي لا يصح . فلفظي ينبغي أن لا يلتفت في الأبحاث المعنوية إلى أمثاله .

(شرح) (١)

(كل جملة كل واحد منها معلول فإنها تقتضي علة خارجة عن آحادها)
يريد بيان أن سلسلة الممكنات على تقدير وجودها محتاجة إلى شيء خارج عنها على وجه أبسط فجعل الدعوى أعم مأخذاً بأن حكم على كل جملة سواء كانت متناهية أو غير متناهية بشرط أن يكون كل واحد منها معلولا بالاحتياج إلى شيء خارج .

زمانين يكون في أحدهما موجدأ وفي الآخر موجدأ . وحيث جاز استناد كل ممكن إلى آخر لا إلى أول . ولما كانت المؤاخنة يندفع بتفسير العبارة سماها لفظية .

ونحن نقول : لا نسلم أن اسناد الشيء إلى ما قبله بالزمان اسناد إلى العدم ، و إنما يكون كذلك لولم يصر المتقدم بالزمان على الشيء مقارناً له . وهو ممنوع . فإن الابد متقدم على الابن ومقارن له لا من جهة التقدم بل من جهة أخرى . وليس كلام الإمام إلا أن السبب ممكن أن يوجد ويكون في الوجود زماناً ثم يوجد السبب ثم ينعدم . وهكذا السبب يكون موجوداً زماناً ثم يوجد سبباً آخر ثم ينعدم . وهكذا كل سبب يكون فوقه سبب كان متقدماً عليه بالزمان فيكون كل سبب فوقه سبب لا إلى أول ولا يلزم منه معال . وهذه الصورة وإن كانت مبنية على إمكان بقاء المعلول بعد انعدام العلة مبنية أيضاً على تقدم السبب على السبب بالزمان فلا غبار على كلام الإمام .

(١) قوله «شرح» تقرير الدليل أن الممكن لا بد أن يكون له علة . فملته أن كانت واجبة فهو المطلوب ، وإن كانت ممكنة فإما أن ينتهي إلى الواجب ، أو يدور ، أو يتسلسل . وأياً ما كان يلزم وجود الواجب : إما على تقدير الانتهاء فظاهر . وإما على تقدير الدور أو التسلسل فلأن كل جملة كل واحد منها ممكن متناهية كانت أو غير متناهية إما أن يكون واجبة الوجود أو ممكنة . والاول باطل . لأنها لم تجب بداتها بل باجزائها ، والثاني لا بد لها من علة فتلك العلة إما كل آحادها ، أو بعضها ، أو أمر خارج عنها . فإن كانت العلة جميع آحادها يلزم أن يكون الشيء علة لنفسه ، وإن كانت كل واحد واحد منها فهو أيضاً باطل . لأن كل واحد واحد لا يستقل بإيجاد الجملة ، وإن كانت العلة بعض آحادها فهو أيضاً باطل . لأن كل واحد فرض فملته أولى بالسببية منه فتعين أن يكون العلة أمراً خارجاً عنها . وهو المطلوب .

لا يقال : لا نسلم أن الجملة إما واجبة أو ممكنة وإنما تكون كذلك لو كانت موجودة . وهو ممنوع . فإن الوجود ما قام به الوجود . ومن المستحيل أن يقوم الوجود بجميع الممكنات . وعلى

قوله

﴿وذلك لأنها إما أن لا تقتضي علّة أصلا فتكون واجبة غير ممكنة (غير معلولة)﴾
وكيف يتأتى هذا وإنما يجب بأحاديها ﴿﴾

وهذا تقرير البرهان بالقسمة إلى قسمين : أحدهما مذكور وأوضح فساد . والقسم الآخر وهو أن يقتضى علّة ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأنّ علّة الجملة إما أن تكون كلّ الآحاد ، أو بعضها ، أو شيئا خارجا عنها .

قوله :

﴿وإما أن يقتضى علّة هي الآحاد بأسرها . فتكون معلولة لذاتها فإنّ تلك و الجملة والكلّ شيء واحد . وإما الكلّ بمعنى كلّ واحد فليس يجب به الجملة ﴾﴾
بيان فساد القسم الأول . ووجهه أن كلّ الآحاد إما أن يراد به الجملة أو يراد

تقدير امكانها لا يلزم أن يكون موجودة حتى يحتاج إلى علّة موجودة .

لأننا نقول : متى كان كل واحد من الوجودات ممكنا كان وجوده من غيرهِ فهو بالنظر إلى ذاته ليس بموجود . ومتى كان كل موجود ممكن بالنظر إلى ذاته معد وما فجميع الممكنات بالنظر إلى ذاتها يكون معدوما . فلا يكون وجودها إلا من الغير . ولا نقول : إن جميع الممكنات ممكن واحد بل هي ممكنات لا توجد بالنظر إلى ذاتها بل من الغير لوقطع النظر عنه لم يكن شيء منها موجوداً . وهذا بديهي لا شك فيه .

فان قلت : لما ثبت أن جميع الممكنات لا بد لها من موجد خارج عنها فأى حاجة إلى الاتصال إلى الأجزاء الثلاثة فانه يكفي أن يقال من الموجودات الواجب والا لكان جميع الموجودات ممكنات . وجبته يحتاج إلى الوجوب .

فنقول : هذا استدلال بجميع الموجودات على وجود الواجب . والفرض الاستدلال بكل موجود من الموجودات ولا يتم إلا بتلك المنفصلة .

واعلم أن الشيخ قرر البرهان في الشفاء هكذا : كل ما هو معلول و علّة فهو وسط بين طرفين بالضرورة فانه لما كان معلولا كان له علّة . ولما كان له علّة كان له معلول فلو تسلسلت العلل إلى غير النهاية لكانت سلسلة العلل الغير المتناهية معلولة وعلّة إذلا واحد من آحادها إلا وهو معلول وعلّة أيضاً أما أنها علّة فلانها علّة للممكن الطرف المرفوع : وأما أنها معلولة فلانها يتعلق بالمعلولات والمتعلق بالمعلول لا بد أن يكون معلولا . فلما ثبت أن سلسلة العلل معلولة و علّة ، وثبت أن كل ما هو علّة و معلول وسط . فيكون سلسلة العلل الغير المتناهية وسطا فيكون وسطا بلا طرف وانه محال . ويمكن أن يورد السؤال المذكور عليه لكنه يندفع بها ذكرنا . م

به كل واحد . والأول باطل لأن نفس الشيء لا يكون علّة لها ، والثاني باطل لأن علّة الشيء يجب أن تكون مقتضية له ، ووجود كل واحد من الآحاد ليس بمقتضى للجملة . و اعلم أن حصول الجملة من أجزائه ^(١) يكون على ثلاثة أنواع : أحدها : أن لا يحصل عند اجتماع الأجزاء شيء غير الاجتماع كالعشرة الحاصلة من آحادها ، والثاني : أن يحصل هناك مع الاجتماع هيئة أو وضع مامتلفة بالاجتماع كشكل البيت الحاصل من اجتماع الجدران والسقف ، والثالث : أن يحصل هناك بعد الاجتماع شيء آخر هو مبدء فعل ، أو استعداد ما كالمزاج الحاصل بعد تركيب المستقسات . والحاصل في الأول هو شيء مع شيء فقط ، وفي الثاني هو شيء لشيء مع شيء ، وفي الثالث هو شيء من شيء مع شيء . ولما كانت الجملة المفروضة هي هنا من النوع الأول حكم الشيخ عليها بأن الآحاد والجملة والكل شيء واحد .

(١) قوله « و اعلم أن حصول الجملة من أجزائه » حصول الجملة من أجزائه بوجوه ثلاثة فانه ربما ينضم جزء مع جزء فيحصل الجملة بمجرد اجتماعهما . وربما ينضم جزء مع جزء ويتحقق منه هيئة اجتماعية فيحصل بسبب ذلك جملة .

فان قلت : لما تحقق الاجتماع في الأول فلا بد أن يكون ثمة هيئة اجتماعية فهو المجموع الثاني قلنا : منشاء . فان المجموع الثاني اذا تحقق فمعرض الهيئة الاجتماعية ليس أحد الجزئين بل مجموعهما ، وليس فيه هيئة اجتماعية اخرى .

و ربما ينضم جزء مع جزء ويفيض على المجموع صورة أو مزاج و يحصل بحسب ذلك جملة . فالعاصل في الاول مجرد الاجتماع و هو شيء مع شيء ، وفي الثاني الاجتماع مع هيئة اجتماعية والمباراة عنه بانه شيء لشيء مع شيء . فان الهيئة الاجتماعية شيء حاصل للمجموع وهو شيء مع شيء ، وفي الثالث صورة نوعية أو مزاج فيهما وقد عبر عنه بانه شيء من شيء مع شيء .

فلقابل أن يقول : لفظة من تارة يستعمل في العلة الفاعلية فيقال : وجود الممكن من الواجب ، واخرى يستعمل في العلة البادية فيقال : السرير من الغضب . فان كان المراد بقوله « العاصل في الثالث شيء من شيء مع شيء » أن المجموع وهو الشيء مع الشيء فاعل له . فهو باطل . ضرورة أن المجموع ليس بفاعل للصورة النوعية ، وان كان المراد أنه قابل فلا فرق بين العاصل في الثالث والعاصل في الثاني .

والجواب : أن المراد القابل . ولا نسلم عدم الفرق بين العاصلين و انما يكون لولم يختلفا بجهة اخرى فان الاشتراك في بعض الصفات لا يوجب الاشتراك في جميع الجهات [و الصفات] . و العاصلان وان اشتركا في قابلية المجموع الا أن العاصل في الثاني مجرد هيئة اجتماعية ، وفي الثالث صورة نوعية أو مزاج .

قوله :

﴿ وإما أن يقتضى علةً هي بعض الآحاد . وليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعض إن كان كل واحد منها معلولا لأن علة أولى بذلك ﴾
هو بيان فساد القسم الثاني . ومعناه أن كل واحد من الجملة لما كان معلولا فلم يكن بعض الآحاد بالعلية أولى لأن كل بعض يفرض علة فالبعث الذي هو علة ذلك البعض أولى منه بالعلية .

قوله :

﴿ وإما أن يقتضى علة خارجة عن الآحاد كلها . وهو الباقي ﴾
معناه ظاهر . وفساد الأقسام المذكورة دل على صحة هذا القسم .
﴿ إشارة ﴾

﴿ كل علة جملة هي غير شيء من آحادها ^(١) فهي علة أولاً للآحاد ، ثم للجملة

نعم يرد أن يقال : لا فرق بين العبارتين في المفهوم فإن مفهوم الثاني أن الحاصل شيء في مجموع قابل له ، ومفهوم الثالث أيضاً أن الحاصل شيء في مجموع قابل له . فعبارة لا يفيد الفرق وهو بصدده .

وتحقيق الكلام في هذا المقام أن المركب الخارجى أما أن يكون له حقيقة مفارقة لحقيقة الإحاد أولاً . فإن لم يكن فهو القسم الأول ، وإن كان فاما أن يحصل له صورة متنوعة حتى صار نوعاً في الخارج يصدر عنه آثار مختلفة فهو الثالث ، وإلا فهو الثاني .

وأما العبارة وإن كانت قاصرة عن المراد فهذا هو المراد . ولما كانت جملة الممكنات المفروضة من القسم الأول حكم الشيخ بأن الجملة والإحاد شيء واحد . وفيه إشارة إلى ما فصلناه . م

(١) قوله « إشارة : كل علة جملة هي غير شيء من آحادها » قد ثبت أن كل سلسلة معلولات تحتاج إلى علة خارجة . فتلك العلة الخارجة لابد أن تكون علة لكل واحد من آحادها . لأن تلك العلة الخارجة لابد أن يكون علة لبعض آحادها وذلك ظاهر . فاما أن يوجد في الإحاد الباقية شيء لا يكون معلولا لذلك البعض أولاً . فإن لم يوجد فهو المطلوب ، وإن وجد فاما أن يكون ذلك الواحد علة لذلك البعض أولاً . فإن كان علة لزم اجتماع عتين على معلول واحد . وأنه محال ، وإن لم يكن علة يلزم أن يوجد في الجملة أمران لا ارتباط بينهما بالعلة والمعلولة . وذلك في السلسلة المفروضة محال .

لا يقال : لا نسلم استعالة اجتماع عتين . وإنما يكون محالاً لو كانتا مستقلتين .
لأننا نقول : العلة الخارجة لابد أن يكون علة مستقلة بإيجاد بعض منها فإنه إن لم يصدر عنها

وإلا فلتكن الآحاد غير محتاجة إليها فالجملة إذا تمت بآحادها لم تحتاج إليها ؛ بل ربما كان شيء ما علة لبعض الآحاد دون بعض فلم يكن علة للجملة على الإطلاق) ✽
لما ثبت أن كل جملة معلولات تفرض فهي محتاجة إلى علة خارجة أراد أن يبين أن العلة الخارجة إن كانت علة لتلك الجملة على الإطلاق كانت أولاً علة لواحد واحد من الآحاد ؛ وبينها بالخلف ففرض كل واحد من الآحاد غير محتاج إليها ، وألزم من ذلك كون الكل غير محتاج إليها هذا خلف ، أو بعض الآحاد غير محتاج إليها . وذكر أن هذا الفرض ممكن الوقوع بخلاف الأول إلا أنه يلزم منه أن لا تكون علة للجملة علة لها على الإطلاق .

قال الفاضل الشارح : لما كان امتناع كون بعض الآحاد علة للجملة إنما يبين بأن يقال : بعض الآحاد ليس بعلة لجميع الآحاد لأنه ليس بعلة لنفسه ، ولا لعله . و كل ما ليس بعلة لجميع الآحاد ليس بعلة للجملة . فأورد هذا الفصل لبيان المقدّمة الأخيرة .

شيء من الاحاد لم يصدر عنها الجملة بالضرورة فلم احتاج ذلك البعض الى فاعل آخر لم تكن العلة الخارجية مستقلة . وقد ثبت أنها كذلك هذا خلف . فقوله « فهي علة أولاً للاحاد » أى علة لكل واحد واحد والا فليكن كل واحد غير محتاج الى تلك العلة اذ لا يجوز في هذه الصورة أن يكون علة لبعضها دون بعض . فان جاز أن يوجد جملة لا كالجملة المفروضة يكون علتها علة لبعض آحادها دون بعض فان حقيقة الجملة المفروضة هي حقيقة الاحاد . فان كانت علة لبعضها دون بعض لم يكن علة للجملة بالعقيدة بل علة لذلك البعض فقط .
هذا هو كلام الشيخ وهو دليل آخر غير ما ذكرنا .

قال الشارح في شرح هذا الكلام : العلة الخارجية ان كانت علة لتلك الجملة على الإطلاق كانت أولاً علة لواحد واحد من آحادها ، والا فاما ان لا يكون علة لشيء من الاحاد فلا يكون علة للجملة واما ان يكون علة لبعضها دون بعض فيلزم أن لا يكون علة للجملة على الإطلاق .

وفيه نظر لانه ان اريد بالعلة المطلقة العلة التي يستند اليها كل واحد من آحاد الجملة فذلك الكلام يرجع الى قضية شرعية يتحد فيها المقدم والتالي وهو هذان لاجابة فيها الى بيان ، وان اريد بالعلة المطلقة العلة الفاعلية للجملة فبعد الإطلاق مستدرك لانها المراد من العلة وان لم يقيد بالإطلاق . والذي غلط الشارح قوله « فلم تكن علة للجملة على الإطلاق » فظن أن الإطلاق متعلق بالعلة أى لا يكون علة مطلقة . وليس كذلك بل متعلق بلم يكن . فكأنه قال : فلم يكن علة للجملة على التحقيق كما ذكرنا . م

و أقول : لو كان مراد الشيخ ذلك لما قيد علة الجملة في صدر الفصل بكونها غير شيء من آحادها . والأشبه أن مراده بيان أن الممكنات لما افتقرت جملة إلى علة خارجة فتلك العلة يجب أن تكون أيضا علة لآحادها [أفراداً] كما قد مناه .

(إشارة)

(كل جملة مترتبة من علل ومعلولات على الولاء وفيها (ومنها) علة غير معلولة فهي طرف لأنها إن كانت وسطا فهي معلولة)

قد تبين مما مر أن كل جملة مشتملة على علل ومعلولات مترتبة متوالية سواء كانت متناهية أو غير متناهية إن لم تشتمل على علة غير معلولة احتاجت إلى علة خارجة عنها . فذكر ههنا أنها إن اشتملت على علة كانت تلك العلة طرفا لا محالة وكانت واجبة غير ممكنة .

(إشارة)

*(كل سلسلة^(١) مترتبة من علل ومعلولات كانت متناهية أو غير متناهية فقد

(١) قوله « كل سلسلة » المراد أن كل سلسلة من العلل والمعلولات فهي تنتهي إلى الواجب . لأنه إما أن يكون فيها ماليس بجموع أولا يكون وأيا ما كان فواجب الوجود طرف ونهاية لها . أما على التقدير الأول فظاهر ، وأما على التقدير الثاني فلما ثبت أن العلة الخارجة لا بد أن يكون علة لبعض آحادها فذلك الواحد إما أن يكون علة في السلسلة أولا يكون . لا سبيل إلى الأول إلا لزوم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد وأنه محال . وبعبارة أخرى العلة الخارجة لا بد أن يكون شيء من آحادها صادراً عنها . فلو كان له علة فاعلية في السلسلة لزم أن يصدر واحد من علتين وهو محال . فبقي أن يكون العلة الخارجة علة لواحد لا يكون له علة في السلسلة فيكون سلسلة الملية والمعلولية منتبهة إلى العلة الخارجة ، فهي طرف قطعاً .

وقد ذكر الشارح أن هذا الكلام لبيان تأليف المقدمات لا لتأجيل المطلوب وهو وجود الواجب . وبه يتم البرهان الذي أراد الشيخ تحريره .

ويرد عليه أنه لو كان المراد ذلك لكان قوله « إشارة كل جملة » هي غير شيء من آحادها إلى آخره على ما فسرناه كلاماً أجنبيّاً فاصلاً بين المطلوب ومقدماته .

و الحق أن الشيخ لما أثبت في أول الفصول وجود الواجب من حيث كونه علة خارجة من سلسلة الممكنات ذكر من تلك العلية أحكاماً في فصول أخرى ، فمنها أنه علة لكل واحد من آساد السلسلة ، ومنها أنه طرف لكل سلسلة حتى يتبين أن السلسلة التي فرضت غير متناهية تنتهي بواجب الوجود .

ظهر أنها إذا لم يكن فيها إلا معلول احتاجت إلى علة خارجة عنها لكنها يتصل بها الاحالة طرفاً، وظهر أنه إن كان فيها ما ليس بمعلول فهي طرف و نهاية . فكل سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته (١)

لما فرغ من بيان المقدمات ألفها لإنتاج المطلوب . فذكر أن كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات كانت متناهية أو غير متناهية فلا يخلو إما أن لا تكون مشتملة على علة غير معلولة ، أو تكون مشتملة عليها . والقسم الأول يقتضي احتياجها إلى علة خارجة عنها هي طرف لها لاحالة ، ولا يمكن أن تكون تلك الخارجة أيضاً معلولة لأن السلسلة المفروضة لا تكون سلسلة تامة بل [تكون] قطعة من سلسلة تامة والكلام في جملة السلسلة والقسم الثاني يقتضي اشتغالها على طرف . فعلى التقديرين لا بد من طرف . والطرف واجب كما مر . فإذن كل سلسلة تنتهي إلى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب . وهي هنا قد تم البرهان الذي أراد الشيخ تقريره .

واعلم أن الدور وإن كان ظاهراً الفساد لكن على تقدير وجوده يلزم منه المطلوب أيضاً لأنه يشتمل على جملة متناهية كل واحد منها معلول . ولما كان البيان المذكور متناولاً له لم يفرد الشيخ له قسماً .

(إشارة) (٢)

وفي بعض النسخ تنبيه .

(٣) كل أشياء تختلف بأعيانها وتتفق في أمر مقوم لها فإما أن يكون ما تتفق فيه لازماً من لوازم ما تختلف به فيكون للمختلفات لازم واحد . وهذا غير منكر ، وإما أن يكون ما تختلف به لازماً لما تتفق فيه فيكون الذي يلزم الواحد مختلفاً متقابلاً . وهذا منكر ، وإما أن يكون ما تتفق فيه عارضاً عرض لما تختلف به . وهذا غير منكر ، وإما أن يكون ما تختلف به عارضاً عرض لما تتفق فيه . وهذا أيضاً غير منكر (٤)

هذه قسمة يحتاج إليها في بيان توحيد واجب الوجود (١) وتقريرها أن الأشياء

قال الإمام: بقي. هي هنا مقام آخر وهو إبطال الدور .

أجاب الشارح بقوله « واعلم أن الدور » إلى آخره وهو ظاهر . م

(١) قوله « هذه قسمة يحتاج إليها في بيان توحيد واجب الوجود » الشيخ أراد بيان وحدة

قد تختلف بالأعيان كهذا الشخص و ذلك الشخص ، وقد لا تختلف بالأعيان ، بل إما بالاعتبار كالعقل والمعقول ، أو بغير ذلك. والمختلفة بالأعيان قد تتفق في أمر مقوم كزيد وعمرو في الإنسانية ، وقد تتفق في أمر عارض كهذا الجوهر وذاك العرض في الوجود فالمختلفة بالأعيان المتفقة في أمر مقوم تشتمل لا محالة على أمرين قد اجتماعا فيه : أحدهما ما تختلف به ، والثاني ما تتفق فيه . واجتماعهما لا يخلو إما أن يكون مع امتناع انفكاك من أحد الجانبين أولا يكون . والأول هو اللزوم ، والثاني هو العوض . واللزوم لا يخلو إما أن يكون من جانب مابه الاتفاق و وجود هذا القسم ليس بمنكر وهو كالحيوان اللازم للناطق و الأعجم في الإنسان وغيره من الحيوانات ، و إما أن يكون من جانب مابه

واجب الوجود لكن قدم عليه مقدمتين .

أوليهما : أن الأشياء تختلف إما بالأعيان أولا بالأعيان . و التي تختلف لا بالأعيان تختلف إما بالاعتبار أو بغيره : إما بالاعتبار فكالمعقل و المعقول فإن النفس إذا عقلت نفسها فالمعقل و المعقول شيء واحد بالذات مختلف بحسب الاعتبار ، و أما الاختلاف بغير الاعتبار فكالاختلاف بالمفهوم كالناطق والإنسان يختلفان في المفهوم ويتحدان في الوجود . و المختلفة بالأعيان إما أن يتفق في أمر مقوم أو في أمر عارض فإذا كان الأشياء تختلف بأعيانها ويتفق في أمر مقوم لها فهي تشتمل على ما به الاختلاف وما به الاتفاق . و النسبة بينهما إما باللزوم أو بالعوض . و على التقديرين إما من جانب ما به الاختلاف أو من جانب ما به الاتفاق فهذه أقسام أربعة لا مزيد عليها :

أما باللزوم : فإذا كان ما به الاتفاق لازما فهو غير منكر لجواز اشتراك الأمور المختلفة في لازم واحد ، وإذا كان ما به الاختلاف لازما فهو منكر و إلا لكان الذي يلزم الواحد مختلفا متقابلا . وإنما أردف الاختلاف بالتقابل لأن اللوازم لو كانت مختلفة غير متقابلة يجوز أن تنوارد على موضع واحد كالسواد و السطح و الشكل على الجسم ، و أما إذا كانت متقابلة فلا يجوز و إلا لزم اجتماع المتقابلات على شيء واحد . وهو محال .

و أما بالعوض فإذا كان ما به الاتفاق عارضا فهو غير منكر .

ولعل قابلا يقول : ما به الاختلاف هيئنا في الأشياء و هو أعيان الأشياء مستلزم للأشياء و الأشياء مستلزمة لها به الاتفاق لأنه مقوم لها فلا يكون ما به الاتفاق عارضا بل لازما . وأما المثال الذي ذكره الشارح فساقط لأن هذا الجوهر و ذلك العرض ان لم يعتبر مع الوجود لم يكن ما به الاتفاق وهو الوجود مقوما ، وان اعتبر مع الوجود كان مابه الاتفاق لازما بالضرورة .

فنقول في جوابه : تقرير المثال أن هذا الوجود و ذاك الوجود إذا كانا اشارتين إلى هذا الجوهر و ذاك العرض فهما من حيث هما موجودان يكون الوجود مقوما لهما . وما به الاختلاف هذا الجوهر

الاختلاف وهو محال لامتناع كون الحيوان ناطقا وأعجم معاً . هذا إذا كان مابه الاختلاف أشياء كثيرة كما فرض في الكتاب أمّا إذا كان شيئاً واحداً وكان لازماً للجزء المقوم الذي به يكون الاتفاق لوجاز التكثر كان المركب منهما شخصاً واحداً لا غير فيكون نوعه في شخصه . وهذا لم يذكر في الكتاب لأنّه خارج عن القسمة بالإعتبار المذكور فيه . و أمّا العروض فلا يخلو أيضاً إمّا أن يكون مابه الاتفاق عارضاً لما به الاختلاف ووجوده أيضاً ليس بمنكروه كالوجود العارض لهذا الجوهر وذاك العرض عند إطلاق هذا الموجود وذلك الموجود عليهما . فإنّ الموجود مقوم لهما من حيث هما موجودان وعارض لذاتيهما المختلفين بالكلية أو بالعكس ووجوده أيضاً ليس بمنكروه كإلزامية المعروضة لهذا أو ذاك عند إطلاق هذا الإنسان وذاك الإنسان عليهما فإنّ الإلزامية مقومة لهما وهي معروضة لما اختلفا به من الشخصية . وما في الكتاب غنى عن التطبيق .

❖ (إشارة) ❖

❖ (قد يجوز أن تكون ماهية الشيء سبباً^(١) لصفة من صفاته ، وأن تكون صفة له

مركبة من صفة وجودية

وذاك العرض و الوجود عارض له لا لازم له . وإذا تقرر هذا فيجيب عن أصل الاشكال أنا لا نسلم أن مابه الاختلاف في الأشياء مستلزم لها . فإن هذا الجوهر و ذاك العرض ليس بمستلزم لهذا الجوهر الموجود و ذاك العرض الموجود أي للمجموع من أحدهما ومن الوجود . ضرورة أن كل واحد منهما موجود و المجموع ليس بوجود . وعن الاشكال في المثال باننا نختار أن هذا الجوهر و ذاك العرض معتبران مع قيد الوجود . فنقولكم : مابه الاختلاف لازم حيثئذ إن أردتم به أنه لازم لما به الاختلاف فهو ممنوع ، وإن أردتم أنه لازم للمجموع فسلم ، لكن لا يلزم منه لزومه لما به الاختلاف . و إنما يكون كذلك لو كان المجموع لازماً لما به الاختلاف . وليس كذلك .

واعلم أن هذه القسمة لا انتفاع لها في توحيد واجب الوجود . فإنا لو فرضنا واجبي الوجود لم يكونا شيئين مختلفين باعيانهما متفقين في أمر مقوم لهما إذ لا مقوم لواجب الوجود قطعا و الإلزام تركيبي وهو محال .

نعم الانتفاع ببجدة القسمة بين ما به الاشتراك و هو الوجوب و بين ما به الامتياز الذي هو التميز باللزوم و العروض على ما ذكره الإمام . وأما على ما ذكره الشارح فلا حاجة إلى هذا التقدير أيضاً ، بل إلى مجرد قسمة شيئين متلاقيين باللزوم والعروض لانه لم يفرس الكلام إلا في الواجب الواحد على ما سيأتي بيانه . م

(١) قوله « إشارة قد يجوز أن يكون مهية الشيء سبباً » اعلم أن المراد بالمهية غير الوجود

سبباً لصفة أخرى مثل الفصل للخاصة ؛ ولكن لا يجوز أن تكون الصفة التي هي الوجود للشيء إنما هي بسبب ما هيته التي ليست هي الوجود ، أو بسبب صفة أخرى لأن السبب متقدم في الوجود ، ولا متقدم بالوجود قبل الوجود) *
أقول : هذه مقدمة أخرى لمسئلة التوحيد . ومثال كون ماهية الشيء سبباً لصفة من صفاته كون الإثنيانية سبباً لزوجية الإثنيين ، ومثال كون صفة ماهي الفصل سبباً لصفة أخرى هي الخاصة كون الناطقيه سبباً للمتعجبية ، ومثال كون صفة ماهي الخاصة سبباً لصفة هي خاصة أخرى كون المتعجبية سبباً للضحكية ، ومثال كون صفة ماهي العرض سبباً لصفة أخرى مثلها كون اتصاف الجسم باللون سبباً لكونه مرئياً . والفرق

فان الشيء اما مهيبة أو وجود . فما هو غير الوجود يمكن أن يكون سبباً لصفته ويمكن أن يكون صفة سبباً لصفة أخرى : لكن لا يمكن أن يكون سبباً لوجوده فان السبب متقدم بالوجود ولا شيء يتقدم بالوجود على الوجود . وهذا تنبيه على أن واجب الوجود ليس غير الوجود فان الذي هو غير الوجود لا يكون سبباً لوجوده فلا يكون موجوداً بذاته فلا يكون واجب الوجود بل واجب الوجود هو الوجود الذي هو موجود بذاته .

فان قلت : ما ذكرتم في غير الوجود آت في الوجود . فان الوجود لو كان سبباً لوجوده و السبب يتقدم بالوجود كان الوجود مقدماً بالوجود على وجوده وانه محال .
فنقول : لانسلم أنه محال . فان تقدم الوجود على وجوده إنما هو بنفسه وهو الوجود ، و غير الوجود يتقدم لانبثقه على وجوده بل بوجوده ولا شك في استحالة .

ونقول لتزيد الايضاح : كل ماهو غير الوجود فهو معلول لان الانسان اما أن يكون موجوداً للانسانية ولانه انسان ، واما أن يكون موجوداً بسبب شيء من خارج . لاسيلا الى الاول . لان الانسان إنما يكون انسانا اذا كان موجوداً فلو كان كونه موجوداً لانه انسان لكان كونه موجوداً لكونه موجوداً فيكون الانسان موجوداً قبل كونه موجوداً وهو محال . فبقي أن لا يكون الانسان موجوداً الا من علة وينعكس بعكس النقيض الى أن كل مالا يكون معلولاً لا يكون غير الوجود بل هو نفس الوجود .

فلو قيل : الوجود أيضا كذلك لا يجوز أن يكون موجوداً لانه وجود لانه إنما يكون وجوداً لو كان موجوداً فيكون موجوداً لانه موجود فيعود المحال .

فالجواب : أن الوجود إنما يكون موجوداً لا بوجود آخر بل بنفسه . فلا معنى لقولنا الوجود موجود لانه وجود الا أن الوجود موجود بنفسه فلا يلزم أن يكون الوجود موجوداً قبل كونه موجوداً

بين الوجود وبين سائر الصفات هي هنا أن سائر الصفات إنما يوجد بسبب الماهية ، والماهية توجد بسبب الوجود . ولذلك جاز صدور سائر الصفات من الماهية ، وصدور بعضها من بعض ، ولم يجز صدور الوجود من شيء منها .

والفاضل الشارح ^(١) قد اضطرب في هذا الموضع اضطراباً : ظنّ بسببه أن عقول العقلاء وأفهام الحكماء بأسرها مضطربة . وذلك لأنه استدلّ على أن الوجود لا يقع على الموجودات بالاشتراك اللفظي بدلائل كثيرة استفادها منهم ، وحكم بعد ذلك بأن الوجود شيء واحد في الجميع على السواء حتى صرح بأن وجود الواجب مساوٍ لوجود الممكنات - تعالى عن ذلك - ثم إنّه لما رأى وجود الممكنات أمراً عارضاً لماهياتها وكان قد حكم بأن وجود الواجب مساوٍ لوجود الممكنات حكم بأن وجود الواجب أيضاً عارض لماهيته . فماهيته غير وجوده - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - وظنّ أنه إن لم يجعل وجود الواجب

بل اللازم أن الوجود مقدم بنفسه على كونه موجوداً . ولا معذور فيه .

فقد ظهر أن كل ما هو غير الوجود إنما يكون موجوداً بالوجود ، والوجود موجوداً بنفسه كما أن الزماني متقدم ومتأخر بحسب الزمان والزمان بنفسه ، وكما أن الأجسام يختلف بالمادة والمادة بنفسها ، وكما أن الأشياء يظهر بين يدي العن بالنور والنور بنفسه لا بنور آخر . فلما كان هذه المقدمة أصلاً لاثبات أن وجود الواجب غير مهيته شرع الإمام في البحث عن هذه المسئلة . لكن هي هنا شيء . وهو أن هذه المسئلة يتوقف على مقدمتين : أحدهما هذه المقدمة ، والآخر أن الواجب غير مركب . والشيخ سيصرح بهذه المسئلة بعد اثبات المقدمتين . فالوضع الالقي بالبحث فيها هناك لاهيها .

(١) قوله « والفاضل الشارح » لما بين أن الوجود واقع على الموجودات بمعنى واحد وزعم أن وجود الواجب مساوٍ لوجودات الممكنات من حيث أنه وجود ، وأن وجود الواجب عارض للمهية كما أن وجودات الممكنات كذلك . وظنّ أن وجود الواجب لو لم يكن عارضاً للمهية بل يكون نفس مهية لزم أحد الأمرين : إما أن يكون وجود الواجب مساوياً لوجودات الممكنات ، وإما وقوع الوجود على الوجود الواجب وعلى الوجود الممكن بالاشتراك اللفظي لأن حقيقة وجود الواجب إما أن يكون عين حقيقة وجود الممكن أو غيرها . فإن كان حقيقته عين حقيقته يلزم أن يكون وجوده مساوياً للوجود المعاول في الحقيقة ، وإن كان غيرها حتى يكون لوجوده حقيقة و لوجود غيره حقيقة أخرى يلزم الاشتراك اللفظي .

و تقرير آخر في بيان أحد الأمرين أن وقوع الوجود على الوجودين إما أن يكون بمعنى واحد أولاً يكون . والثاني يستلزم الاشتراك و الأول يستلزم أن يكونا متساويين في الحقيقة وهي هنا نظر : لأن أحد الأمرين كلما يلزم على تقدير عدم عروض وجود الواجب للمهية لازم أيضاً

عارضاً لما هيته . لزمه إما كون ذلك الوجود مساوياً للوجودات المعلولة ، وإما وقوع الوجود على وجود الواجب ووجود غيره بالاشتراك اللفظي .

ومنشأ هذا الغلط هو الجهل بمعنى الوقوع بالتشكيك . فإن الواقع بالتشكيك على أشياء مختلفة إنما يقع عليها لا بالاشتراك اللفظي وقوع العين على مفوماته ؛ بل بمعنى واحد في الجميع ولكن لأعلى السواء وقوع الإنسان على أشخاصه ؛ بل على الاختلاف إما بالتقدم والتأخر وقوع المتصل على المقدار وعلى الجسم ذي المقدار ، وإما بالأولوية وعدمها وقوع الواحد على ما لا ينقسم أصلاً وعلى ما ينقسم بوجه آخر غير الذي هو به واحد ، وإما بالشدة والضعف وقوع الأبيض على الثلج والعاج . والوجود جامع لجميع هذه الاختلافات . فإنه يقع على العلة ومعلولها بالتقدم والتأخر ، وعلى الجوهر والعرض

على تقدير العروض فإن وجوده لو كان عارضاً لمهيته فإن اتحد هو والوجود الممكن في الحقيقة يلزم الأمر الأول ، وإن لم يتحد يلزم الأمر الثاني . وأيضاً وقوع الوجود عليهما إما بمعنى واحد أولاً .

والإمام لما أثبت أن الوجود واقع على الوجودين بالاشتراك المعنوي قال : ثبت أن وجود الله تعالى مساو لوجود الممكنات من حيث أنه وجود . ويستند لا يخلو إما أن يكون وجود الله تعالى مع مهيته أولاً يكون .

والأول مذهب أكثر المتكلمين ، والثاني مذهب أكثر الحكماء . فهذا الكلام صريح في أن عدم الاشتراك اللفظي مستلزم لمساواة الوجودين في الحقيقة على تقدير كل من المذهبيين ، فيكون أحد الأمرين وهو المساواة أو الاشتراك لازماً على كل تقدير . لأن كل ملازمة يستلزم منع الغلوين عين اللازم و نقيض اللازم فنقل تخصيص لزوم أحد الأمرين بتقدير عدم المباينة غير مطابق .

لا يقال : أحد الأمرين وهو إما أن يكون حقيقة الواجب مساوية لحقيقة وجودات الممكنات وإما اشتراك الوجود . وفي قوله « لزم كون ذلك الوجود » إشارة إلى هذا لأن المراد ذلك الوجود الذي هو نفس الواجب .

و بيان لزوم أحد الأمرين أن الوجودين إما أن يتحدا في المعنى والحقيقة أولاً . فإن اتحدا والتقدير أنه عين حقيقة الواجب فيكون حقيقة الواجب مساوية لسائر وجودات الممكنات التي هي معلولات . وإن لم يتحدا في المعنى يلزم الاشتراك .

لأننا نقول : لا يلزم من كون الوجودين متحدتين في الحقيقة و كون الوجود عين حقيقة الواجب كون حقيقة الواجب مساوية لحقيقة وجودات الممكنات مطلقاً . وإنما يكون كذلك لو كان حقيقة الواجب مجرد الوجود . وليس كذلك بل الوجود بشرط لا .

نعم قد اعترف الإمام بتساويهما من حيث الوجود . ولا يلزم منه تساويهما مطلقاً .

بالأولوية وعدمها ، وعلى القار وغير القار كالسواد والحركة بالشدة والضعف ؛ بل على الواجب والممكن بالوجوه الثلاثة . والمعنى الواحد المقول على أشياء مختلفة لأعلى السواء يمتنع أن يكون ماهية أجزء ماهية لتلك الأشياء لأن الماهية لا تختلف ولاجزؤها؛ بل إنما يكون عارضاً خارجياً لازماً أو مفارقاً مثلاً كالبياض المقول على بياض الثلج وعلى بياض العاج لأعلى السواء . فهو ليس بماهية ولاجزء ماهية لهما ؛ بل هو أمر لازم لهما من خارج . وذلك لأن بين طرفي التضاد الواقع في الألوان ^(١) أنواعاً من الألوان لانهاية لها بالقوة ، ولأسمى لها بالتفصيل يقع على كل جملة منها اسم واحد بمعنى واحد كالبياض والحمرة والسواد بالتشكيك . ويكون ذلك المعنى لازماً لتلك الجملة غير مقوم فكذلك الوجود في وقوعه على وجود الواجب وعلى وجود الممكن المختلفة بالهويات التي لأسماء

قال الشارح : الوجودان اما يختلفان في الحقيقة فلا يلزم الاشتراك ، أو يتفقان في المعنى فلا يلزم تساويهما في الحقيقة لجواز أن يكون وقوع الوجود على الوجودين بالتشكيك . ومنشأ الغلط أنه ظن أن لا واسطة بين الاشتراك اللفظي والتواطى . وليس كذلك . وسند المنع ههنا لا ينحصر في تشكيك الوجود فانه يجوز أن يختلف الوجودان في الحقيقة و يكون قول الوجود عليهما بالتواطى كما إذا كان عرضاً عاماً أو جنساً لكن لما كان الواقع هو التشكيك لم يذكر غيره .

واعلم أن هذا البحث من اوله الى آخره مبنى على كلية الوجود و تعدده . والحق أن المتعدد هو الوجود لا الوجود . ٢

(١) قوله « وذلك لان بين طرفي التضاد الواقع في الالوان » هذا ليس تعليلاً لخروج البياض من حقيقى بياض الثلج و بياض العاج و ان كان ظاهراً ذلك فان ما ذكر من المية و جزؤها لا تختلف؛ بل بيان للتشثيل .

وتقريره أن البياض اسم واحد واقع بمعنى واحد على البياضين ، ولا اسم لهما على التفصيل فان جميع الالوان الغير المتناهية بين طرفي التضاد الواقع في الالوان لا اسم لها على التفصيل ، ويقع على كل جملة منها اسم واحد بمعنى واحد على التشكيك .

أجواب لسؤال فانه لما ثبت أن البياض المقول على البياضين ليس طبيعة نوعية ولا جنسية تبين أن البياضين ليسا بشتركين في ذاتي فيكونان نوعين منفردين .

وكان سائلاً يقول : كل نوع ندركه وضع اسم بازائه كالانسان و الفرس والحصار وغير ذلك فلو كانا نوعين فلا بد أن يكون لكل منهما اسم على التفصيل .

فاجاب بان كل نوع لا يجب أن يكون له اسم فان بين طرفي التضاد أنواعاً لانهاية لها و لا يمكن أن يوضع لكل منها اسم . ٣

لها بالتفصيل . لأقول : على ماهيات الممكنات ؛ بل على وجودات تلك الماهيات أعني أنه أيضا يقع عليها وقوع لازم خارجي غير مقوم .

وإذا تقرر هذا فقد انحلت إشكالات هذا الفاضل بأسرها . وذلك لأن الوجود يقع على ماتحته بمعنى واحد كما ذهب إليه الحكماء . ولا يلزم من ذلك تساوي ملزوماته التي هي وجود الواجب ووجودات الممكنات في الحقيقة لأن مختلفات الحقيقة قد تشترك في لازم واحد . وأنا أوردهينا شبهة مفصلة ، وأشير إلى وجوه انحلالاتها :

أقول : فمن شبهه التي زعم أنه أبطل بها قول الحكماء : أن إنية الواجب هي ماهيته : قوله : لما ثبت أن الوجود مشترك فهو من حيث هو وجود يقتضي إما عروض الماهية ، أولا عروضها ، أولا يقتضي شيئا منهما : والأول والثاني يقتضيان تساوى الواجب والممكن في العروض واللاعروض ، والثالث يقتضي احتياجهما معاً إلى سبب منفصل يجعل وجود أحدهما غير عارض ووجود الآخر عارضا .

والجواب ما عرفته مما مر^(١) . واعتبر النور المشترك الواقع على الأنوار لا بالتساوي مع أن نور الشمس يقتضي إبطار الأعشى بخلاف سائر الأنوار ، وكذلك الحرارة المشتركة مع أن بعضها يقتضي استعداد الحياة أو استعداد تبدل الصورة النوعية بخلاف سائر الحرارة وذلك لاختلاف ملزومات النور والحرارة بالماهية . وأيضاً لو كان الوجود متساوياً على

(١) قوله « والجواب ما عرفته مما مر » وهو أننا لانسلم أن الوجود من حيث هو لو لم يقتض العروض واللاعروض لاحتاج وجود الواجب ووجود الممكن إلى سبب منفصل ، وإنما يكون كذلك لو كان وجود الواجب مساوياً لوجود الممكن وهو ممنوع ؛ بل هما مختلفان في الحقيقة فلم لا يجوز أن يكون وجود الواجب يقتضي لذاته اللاعروض ووجود الممكن يقتض العروض كما في النور والحرارة .

سلمنا المساواة لكن لا يحتاج وجود الواجب إلى سبب عدم العروض بل يكفي فيه عدم سبب العروض :

ولما كان في هذا النسخ الأخير ضعف لان احتياج الواجب إلى العلم اشنع أشار إلى أن الحق ما ذكره أولاً .

ويمكن أن يقال : هب أن اللاعروض محتاج إلى سبب لكن لانسلم أنه معال فإن من الجائز أن يكون الواجب محتاجاً إلى صفة عدمية إلى سبب عدمي ، والمعال أن يحتاج في ذاته أو صفاته الحقيقية . م

ماظنه لكان المحتاج إلى سبب يقتضى العروض هو الممكن . أمّا الواجب فلا يكون محتاجاً لأنّ عدم العروض لا يحوج إلى وجود سبب بل يكفي فيه عدم سبب العروض . على أنّ الحقّ ما ذكرناه أوّلاً .

ومنها قوله : اتفقت الحكماء على أنّ عقول البشر لا تدرك حقيقة الآله - تعالى - وعلى أنّها تدرك وجوده ، وكيف والوجود عندهم أوّليّ التصوّر فذلك يقتضى تغاير حقيقته ووجوده . لأنّ دليلهم الذي عليه يعولون و به يصلون قولهم : إنّنا نعقل ماهية المثلث مع الشكّ في وجوده ، والمعلوم مغاير لما ليس بمعلوم . فههنا وجوده - تعالى - معلوم ، وحقيقته غير معلومة . فوجوده مغاير لحقيقته . وإلاّ فما الفرق .

و الجواب : أنّ الحقيقة ^(١) التي لا تدركها العقول هي وجوده الخاصّ المخالف لسائر الوجودات بالهويّة الذي هو المبداء أوّل للكلّ ، والوجود الذي تدركه هو الوجود المطلق الذي هو لازم لذلك الوجود ولسائر الوجودات وهو أوّليّ التصوّر وإدراك اللازم لا يقتضي إدراك الملزوم بالحقيقة وإلاّ لوجب من إدراك الوجود إدراك جميع الوجودات الخاصة . و كون حقيقته - تعالى - غير مدركة ، و كون الوجود مدركاً يقتضى مغايرة حقيقته - تعالى - للوجود المطلق المدرك لا للوجود الخاصّ .

(١) قوله « والجواب ان الحقيقة » نوجبه ان يقال : ان أراد بقوله « وجوده المعقول » الوجود الخاص الذي هو نفس حقيقته فلا نسلم انه معقول ، و ان اراد به الوجود المطلق فممنوع ؛ لكن لا يلزم منه الا مغايرة الوجود المطلق لحقيقته لا مغايرة الوجود الخاص .

فان قلت : المعقول من الوجود هو الكون و تخصيصه بالإضافة الى المحال . فالوجود الخاص الواجب اننا يتخصّص بالإضافة إلى مبيته ، وايضا الوجود الخاص لو كان نفس حقيقته لا يكون مفهوم الوجود الكون لان حقيقته ليست هي الكون الخاص ، وحيثئذ يكون قول الوجود على الوجود الخاص قولاً بالاشتراك اللفظي .

نقول : لا نسلم ان تخصيص الوجود بالإضافة الى المحال ، وانما يكون كذلك لو لم يكن ذلك الوجود قائماً بالذات و هو ممنوع . فان الوجود الواجب وجود خاص قائم بذاته . و اما الثاني فلانسلم ان حقيقة الواجب ليس هو الكون الخاص فان الشيخ يصرح فيما بعد : ان الوجود مقوم للواجب عارض للممكن . م

ومنها قوله : لو لم تكن حقيقة الواجب ^(١) إلا مجرد الوجود مع القيود السلبية التي لا تدخل لها في علّة وجود الممكنات فإنّ العدم لا يكون علّة للوجود ولا جزءاً منها لكان علّة الممكنات هو الوجود المساوي لوجود الممكنات .
والجواب : أن حقيقة الواجب ليست هي الوجود العام ؛ بل هي مجرد وجوده الخاص به المخالف لسائر الوجودات بقيامه بالذات .

ومنها قوله : إنهم اتفقوا ^(٢) على أن الطبيعة النوعية يصحّ على كلّ فرد منها ما يصحّ على سائر أفرادها كما ذكرنا في إثبات هولي الأفلاك ، وفي إبطال مذهب ديمقريطس في الجسم الذي لا يتجزّأ ، وفي وجود كون الأبعاد الجسمانية في مادة . وإذا ثبت ذلك فالوجود طبيعة نوعية لا يجوز أن تختلف مقتضياتها أعني العروض للماهية واللاعروض .

والجواب : أن الوجود ليس طبيعة نوعية . لأنّ الطبيعة تكون في الأشخاص على السواء ، ويقع عليها بالتواطيء . والوجود ليس كذلك .
ثمّ إنّه اعترض على قول الشيخ ^(٣) في هذا الفصل « لو كانت الماهية مقتضية لوجودها

(١) قوله « ومنها قوله لو لم يكن حقيقة الواجب » تقريره ان حقيقة الواجب لو كان نفس الوجود وهي علّة الممكنات فعلة الممكنات اما ان يكون مجرد الوجود او الوجود مع القيود السلبية . والثاني باطل لان السلب لا يصح ان يكون جزءاً من العلّة . فليزّم ان يكون مبدء الممكنات مجرد الوجود فيكون سائر الوجودات مبادئ الممكنات وهو محال . م

(٢) قوله « ومنها قوله أنهم اتفقوا » تقريره أن الوجود عارض للمبنيات الممكنة فيكون في الواجب كذلك لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف .
وصورة القياس أن يقال : لو كان الوجود عارضاً للمبينة الممكنة كان في الواجب كذلك لكن المقدم حق فالتالي مثله . م

(٣) قوله « ثم انه اعترض على قول الشيخ » قال الشيخ : لو كانت الماهية علّة لوجود نفسها كانت متقدمة بالوجود على الوجود لان العلّة متقدمة على المعلول .
قال الشارح نقلاً عن الإمام : لا معنى لتقدم العلّة بالوجود الا تأثيرها . وحيث لا يكون معنى التالي أنها مؤثرة في الوجود . وهو إعادة المقدم بعبارة اخرى .

وأجاب : باننا لا نسلم أن معنى التقدم هو التأثير بل هو أمر متاخر له فان التقدم شرط للتأثير والشرط متأخر للمشروط ، ولئن سلمنا أن التقدم هو التأثير لكن الدليل تام لان الماهية لا يتصور

لكانت متقدمة بالوجود على الوجود ، بأن قال : لامعنى لتقدم العلة بالوجود إلا تأثيرها .
وحينئذ يكون التالى فى المتصلة المذكورة إعادة للمقدم بعبارة أخرى .

و الجواب : أننا نعلم بالضرورة أن تأثير العلة مشروط بتقدمها فى الوجود ، والشئ لا يكون مشروطا بنفسه . وأيضاً هب أن التقدم هو التأثير لكن الماهية . لا يتصور أن تؤثر إلا إذا كانت فى الأعيان . وحينئذ يكون كونها فى الأعيان أعنى وجودها شرطاً فى صدور وجودها أعنى كونها فى الأعيان عنها . هذا خلف .

ثم قال : وكما كانت الماهية قابلة للوجود ^(١) مع أنها غير متقدمة بالوجود عليه

مؤثرة إلا إذا كانت فى الأعيان فكونها فى الأعيان شرط تأثيرها فى الوجود وهو كونها فى الأعيان فيكون كونها فى الأعيان مشروطاً بكونها فى الأعيان و أنه محال .

وهذا المنقول غير مذكروه الامام لان الامام استفسر فى قول الشيخ إن العلة متقدمة على المعلول . وقال : ان أردتم بتقدم العلة على المعلول كونها مؤثرة فعاصل قولكم ذلك أن العلة لا يكون مؤثرة إلا بعد وجودها . فهذا بينها أعاده التالى لان معناه حينئذ أن الماهية لا يكون مؤثرة فى الوجود الا باعتبار الوجود . وهو محل النزاع لان عندنا الماهية علة للوجود بنفسها لا بالوجود ، و ان أردتم معنى آخر فينبوه فان التصديق بعد التصور . وعلى هذا لا يتوجه كلام الشارح لان جواب الاستفسار لا يكون بالنسبة . ولو قال : ونحن نعلم بالضرورة أنه أمر وراء التأثير لانه مشروط بالتقدم . فلا بد من بيان ذلك الامر المغاير ولو بين كان هذا القول حشواً فائدة فيه .

ثم الامام لم يقل : ان معنى تقدم العلة بالوجود هو التأثير بل معنى مجرد التقدم الذاتى وحينئذ يكون بين التقدم والتالى فرق لان معنى التالى أن الماهية لا يكون مؤثرة فى الوجود الا بعد الوجود والتقدم أن الماهية مؤثرة فى الوجود ولا شك انه مغاير للتقدم .

على أن الامام لم يقل : ان التالى هو إعادة التقدم بعبارة أخرى ، بل قوله : العلة متقدمة بالوجود على المعلول إعادة التالى بعبارة أخرى . فاین هذا من ذاك .

والحق فى الجواب : أن المراد بالتقدم الذاتى هو الترتيب العقلى فان العقل يجزم بان العلة لابد أن يوجد أولاً وبالذات ثم يصدر عنه شئ .

فعاصل سؤال الامام منع الملازمة وهو أنا لانسلم أن الماهية لو كانت علة للوجود لكنت متقدمة عليه بالوجود . وانما يكون كذلك لو كان تأثيرها فى وجودها مشروطاً بالوجود وهو ممنوع ؛ بل تأثيرها بنفسها .

وجوابه ما نبهنا عليه من قبل : أن المراد بالماهية غير الوجود . وغير الوجود انما يكون مؤثراً فى الوجود بشرط الوجود . والعلم به ضرورى . م

(١) قوله « وكما كانت الماهية قابلة للوجود » أورد الامام على مذكروه نقضين : تفصيلي وهو منع الملازمة ، واجمالى وذلك بوجهين : أحدهما : لو صح ما ذكرتموه لزم أن لا تكون الماهية علة قابلة

كذلك تكون فاعلة له من غير تقدم بالوجود .

والجواب : أن كلامه هذا مبني على تصوّره أن للماهية ثبوتاً في الخارج دون وجودها ، ثم إن الوجود يحلّ فيها . وهو فاسد . لأن كون الماهية هو وجودها . و الماهية لا تتجرّد عن الوجود إلّا في العقل لا بأن تكون في العقل منفكة عن الوجود . فإنّ الكون في العقل أيضاً وجود عقلي كما أن الكون في الخارج وجود خارجي ؛ بل بأن العقل من شأنها أن يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود . وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه . فإن اتّصاف الماهية بالوجود أمر عقلي ليس كاتّصال الجسم بالبياض فإنّ الماهية ليس لها وجود منفرد ولعارضها المسمّى بالوجود وجود آخر حتّى يجتمعان اجتماع القابل والمقبول ؛ بل الماهية إذا كانت فكونها هو وجودها . والحاصل أن الماهية إنّما تكون

للوجود لوجوب تقدم العلة بالوجود . و اللازم باطل .

والجواب أنه إن أريد بقوله : المية الممكنة قابلة للوجود . أنها كذلك في العقل فلا نسلم أنها ليست بتقدمة بل هي متقدمة بالوجود العقلي ضرورة أن المية تتحقّق في العقل أولاً ثم يعتبر الوجود الخارجى لها ، وإن أريد أنها قابلة للوجود في الخارج فلا نسلم ذلك وإنما يكون قابلة في الخارج لو كان للمية وجود وللوجود وجود منفرد كما في اتّصاف الجسم بالبياض وهو ممنوع . هذا غاية توجيه الكلام في هذا المقام .

الثاني النقض بما ذكره الشيخ : أن مية الشيء يجوز أن يكون علة لصفاتها . فإن تلك المية لا يجوز أن يكون متقدمة على تلك الصفة بالوجود والالم يكن العلة نفس المية فقط بل المية الموجودة ولكنه جعل العلة نفس المية .

فإن قلت : إذا لم يكن العلة المية مع الوجود وكل مالا يكون مع الوجود كان معدوماً يلزم أن يكون المية مؤثرة في حال عدمها . فنقول : لا يلزم من عدم اعتبار الوجود في العلية اعتبار عدم بل العلة المية من حيث هي فقوله : ولا يلزم من ذلك كونها معدومة . إشارة إلى هذا السؤال . والجواب .

وأجاب : بأن المراد من علية المية من حيث هي ليس أن الوجود لا دخل له في علية المية ، بل المراد أن المية علة في الوجودين : العقلي والخارجي فلا يعتبر في علية أحدهما الوجود في الآخر . كالانقسام بتساويين للزوجية فإن الزوجية تقتضيه سواء في العقل أو في الخارج فلا يعتبر في ذلك ذلك اقتضاء أحدهما . مع أننا علم بالضرورة أنها مالم يتحقّق في العقل أو في الخارج يستحيل اقتضاءها له . فالمية تقتضى شيئاً تارة بشرط الوجود الخارجى ، وأخرى بشرط الوجود الذهني ، وأخرى لا بشرط أحدهما ، بل مع كل منهما وهو اقتضاء المية . م

قابلة للوجود عند وجودها في العقل فقط ولا يمكن أن تكون فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط .

ثم قال : ذكر الشيخ في هذا الفصل : أن الماهية تكون علّة لصفاتها وذلك يقتضى كونها مؤثرة من غير اقترانها بالوجود . لأنها لو اقترنت به لم تكن وحدها علّة بل مع الوجود . ولا يلزم من ذلك كونها معدومة ؛ بل إنما تكون مؤثرة من حيث هي لا من حيث هي موجودة أو معدومة .

والجواب : أن عدم اعتبار الوجود مع الماهية عند اقتضاها صفة لا يقتضى انفكاكها عن الوجود حال الإقتضاء ، فإن انفكاكها عن الوجود و هي محال فضلا عن أن تكون مؤثرة . فإن لا يتصور كونها مؤثرة في الوجود الذي لا ينفك حالة التأثير عنه . فهذا بيان فساد الرأى الذى ذهب إليه هذا الفاضل . وهذه المباحث وإن كانت مؤدية إلى الإطناب غير متعلّقة بمتن الكتاب في هذا الموضع ؛ لكن لما طال كلام هذا الرجل في هذه المسئلة التي هي أعظم المسائل الإلهية شأنًا في هذا الكتاب وفي سائر كتبه كان التنبيه على مزال أقدامه واجبا لئلا يفسد عقائد المبتدئين باقتفاء أثره .

❦ (إشارة) ❦

❦ (واجب الوجود المتعين^(١)) ❦

هذا الفصل يشتمل على تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود . و تقريره أن

(١) قوله « إشارة : واجب الوجود المتعين » واجب الوجود متعين لانه لو لم يكن متعينا لم يكن موجوداً وقد ثبت في البرهان أنه موجود . فقوله « ما لم يتعين لم يكن علّة لغيره » أكثر مقدمات فيه مستدرك . وذلك واضح . ثم ان تعينه اما لكونه واجب الوجود أو لغيره . و الاول يُلزم المطلوب لانه ان كان تعينه لكونه واجب الوجود فأبنا وجد واجب الوجود وجد ذلك التعين فيلزم انحصار واجب الوجود فيه .

والثاني يقتضى أن يكون واجب الوجود المتعين مطلولا لغيره لان معنى واجب الوجود اما ان يكون لازما لتعينه ، أو عارضا ، أو مروضاً له ، أو ملزوما . والكل محال . هذا توجيه الشارح . وفيه نظر : لان تعينه لو كان لغيره يكون واجب الوجود محتاجا في تعينه الى غيره فيلزم أن يكون واجب الوجود المتعين مطلولا لغيره . وهذا لا حاجة له الى دليل . ولو استدل بقوله : لانه ان كان لازما لتعينه . كان تلك المقدمة مستدركة في البيان اذ يكفى أن يقال : لو لم يكن تعينه لكونه

واجب الوجود مالم يتعين لم يكن علة لغيره لأن الشيء الغير المتعين لا يوجد في الخارج. وما لا يوجد في الخارج يمتنع أن يكون موجداً لغيره . ثم إن تعيينه إما أن يكون هو لكونه واجب الوجود لا غير ، أولاً يكون لذلك ؛ بل يكون لأمر غير كونه واجب الوجود . أما القسم الأول فيقتضى أن لا يكون واجب الوجود غير ذلك المتعين . وهو المطلوب . وإليه أشار الشيخ بقوله :

واجب الوجود بل لغيره لكان معنى واجب الوجود امالازماً لتعيينه او عارضاً له او معروضاً له او ملزوماً . والكل محال . ثم لو جربنا على هذا الاستدلال بقول الشارح : والكل محال . بعيد عن التقريب اذ التقريب أن يقال : وإياً ما كان يلزم ان يكون واجب الوجود التمين معلولاً لغيره ، وكذلك قول الشيخ : ان كان معنى الواجب لازماً كان الوجود لازماً لهية لغيره اوصفة وذلك محال . لا يناسب التقريب ، و ايضاً قد استعمل تلك المقدمة في ذلك الاستدلال في ثلاثة مواضع اخر : اما اولاً و ثانياً فحيث بين ان القسم الثالث يقتضى كون واجب الوجود التمين معلولاً لما جعله متعيناً و ان طبيعة وجود الواجب لو تخصصت بين ذلك التمين لزم ان يكون وجود الواجب المتخصص معلولاً لمة ذلك التمين ، و اما ثالثاً ففي القسم الرابع حيث قال : انه يقتضى كون الواجب معلولاً للغير . فلو احتاج تلك المقدمة ثمة الى دليل فكيف صارت في هذه المواضع بينة بنفسها . و الصواب ان يقال : اراد الشيخ ان يستدل على استحالة كون التمين بغير واجب الوجود بدليلين :

احدهما : انه يستلزم كون واجب الوجود التمين معلولاً للغير . وهو محال . والثاني : انه لو كان تعيينه لغير واجب الوجود لكان معنى واجب الوجود لازماً لتعيينه او عارضاً او معروضاً او ملزوماً والكل محال . وحينئذ يوجه الكلام ؛ لكن لا بد من واو المطف في قوله « لانه لو كان واجب الوجود لازماً » حتى يكون دليلاً آخر . ويحتمل انها سقطت من قلم الشيخ او قلم الناسخ . وما يدل على ذلك دلالة واضحة اقتصار الشيخ في مواضع من كتاب الشفاء على الدليل الاول من غير تعرض لبيان النلازم والتعارض :

منها ما قاله في ثمانية الالهيات : الواحد ما هو واجب الوجود يكون ما هو به هو وهو ذاته و معناه اما ان يكون مقصوراً عليه لذات ذلك المعنى ، اولمة . مثلاً لو كان الشيء الواجب الوجود هو هذا الانسان فلا يغلو اما ان يكون هو هذا الانسان للانسانية و لانه انسان ، اولاً يكون . فان كان لانه انسان هو هذا فالانسانية يقتضى أن يكون هو هذا فقط و ان وجدت لغيره . فما اقتضت الانسانية أن يكون هو هذا بل انصار هذا الامر غير الانسانية . فكذلك الحال في حقيقة واجب الوجود فانها ان كانت لاجل نفسها هي هذا المعين لاستحالة أن يكون تلك الحقيقة لغيره فيكون تلك الحقيقة ليست الالهة ، وان كان تحقق هذا المعنى لهذا المعين لانه ذاته بل عن غيره و انما هو هو

﴿إن كان تعيينه ذلك لأنه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره﴾

وأما القسم الثاني فيقتضى أن يكون واجب الوجود المتعين معلولا لغيره لأن معنى واجب الوجود لا يخلو من أن يكون إما لازماً لتعيينه ، أو عارضا له ، أو معروضا له ، أو ملزوماً له . وهذه هي الأقسام الأربعة المذكورة . وكلها محال .
وإلى هذا القسم أشار بقوله :

﴿وإن لم تكن تعيينه لذلك بل لأمر آخر فهو معلول﴾

ثم شرع في تفصيل الأقسام : فبين أن القسم الأول وهو أن يكون معنى واجب

لأنه هذا المعين فيكون وجوده الخاص له مستفاداً من غيره فلا يكون واجب الوجود . هذا خلف .
فإن حقيقة واجب الوجود لواجب الوجود الواحد فقط . هذا كلام الشيخ بعبارة من غير تغيير و هو مصرح بما ذكرنا .

و نقول في بيان استعالة الأقسام الأربعة في الدليل الثاني على معاذاة متن الكتاب :
أما إذا كان معنى واجب الوجود لازماً لتعيينه فلا يلزم أن يكون الوجود معلولا للتعيين . وهو إما مهية واجب الوجود ، أو صفته . فيكون وجوده معلولا لمهية أو صفته . وأنه محال .
وأما إذا كان عارضا فلان المعارض المفارق يحتاج إلى علة غير المعروض . واليه أشار بقوله : أولى بأن يكون علة .

وأما إذا كان التعيين عارضا للوجود الواجب فلان عروض التعيين لعلة بالضرورة ولا بد أن يكون محل التعيين وهو الوجود متخصصا . فتخصصه إن كان بين ذلك التعيين يكون علة ذلك التعيين علة لخصوصية ذات الواجب وهو محال ، وإن كان بتعيين آخر سابق فالكلام فيه كما في ذلك التعيين أن محله يكون متخصصا .

وأما إذا كان التعيين لازماً للوجود الواجب وهو باقي الأقسام فهو محال . لأن التعيين حيثئذ يكون معلولا للوجود الواجب والمقدر خلافه .

ولنشرح بمد هذا كلام الشارح ليتضح ما فيه من الخلل : بقوله « و اعلم أنا بينا أن اللزوم لا يتحقق » بيان للشرطية القابلة : إن كان واجب الوجود لازماً لتعيينه كان الوجود لازماً لمهية غيره أو صفة . وتوجيهه على ما قال أن اللزوم لا يتحقق إلا إذا كان أحدهما علة للآخر ، أو كانا معلولين لعلة واحدة . وههنا لا جاز أن يكونا معلولين واللازم أن يكون وجود الواجب معلولا لغيره ، ولا أن يكون وجود الواجب علة للتعين لأنه القسم الأول . فتعين أن يكون وجود الواجب معلولا للتعين . و التعيين إما نفس مهية الواجب أو صفة من صفاته . فيلزم أن يكون وجود الواجب معلولا لمهية أو لصفة من صفاته . وقد تقرر في المقدمة الثانية السابقة أنه محال ؛ لكنه قرر ذلك باننا بينا أن اللزوم يستدعي أن يكون الملزوم أوجزه منه علة أو معلولا مساويا للزوم أو لجزء منه ، أو كانا معلولين علة واحدة . وعلى ذلك

الوجود لازماً لتعيينه المعلول لغيره محال . لأن المتعين إما أن يكون ماهية ، أو صفة للماهية . وعلى التقديرين يلزم من كون الوجود الواجب لازماً له كون الوجود بسبب الماهية أو بسبب صفة أخرى لها . وقد تقرر بطلان ذلك في الفصل المتقدم .
وذلك معنى قوله :

«لأنه إن كان واجب الوجود لازماً لتعيينه كان الوجود لازماً لماهية غيره ، أو صفة . وذلك محال»

وأعلم أننا بينا أن اللزوم لا يتحقق إلا إذا كان الملزوم أجزءاً منه علة ، أو معلولاً مساوياً لل لازم أو لجزء منه ، أو كانا معلولى علة واحدة . وعلى تقدير كون الوجود الواجب لازماً للتعيين لا يمكن أن تكون علة له وإلا فاعد القسم الأول ، وعلى التقديرين الآخرين

التقدير لا يمكن أن يكون وجود الواجب علة للتعين فهو إما معلول له أو هما معلولان . وأياً ما كان يكون الوجود الواجب معلولاً ؛ إما على تقدير أن يكونا معلولين فظاهر ، وإما على تقدير أن يكون الوجود الواجب معلولاً للتعين فلان الوجود معلول للتعين والتقدير أن التعين معلول للغير فيكون وجود الواجب معلولاً للغير . وإنه محال .
وهي هنا نظر من وجوه :

أحدها : أنه لا تقريب فيه لأنه حاول بيان اللازمة وهي أنه يلزم من كون الوجود الواجب لازماً للتعين كون الوجود بسبب مهيته أو صفة . وهذا لا يثبت باستحالة كون الوجود الواجب معلولاً . فالأولى في بيان اللازمة ما ذكرناه .

والوجه الثاني : أن الثابت فيما سبق هو أن التلازم بين الطرفين يستدعي عليه أحدهما للآخر ، أو كانا معلولين لعله رابطة . والمقرر ههنا ليس إلا أن وجود الواجب لازم للتعين مطلقاً لأنه لازم مساو . ويمكن أن يقال : الدليل المذكور ثمة قائم في مطلق اللزوم فإنه لو لم يكن أحدهما من الملزوم واللازم علة للآخر ، ولم يكونا معلولى علة لم يكن لشيء منها احتياج في الوجود إلى الآخر ، وكان كل منهما بحيث يصح انفراده عن الآخر فلا يكون بينهما لزوم أصلاً ؛ لكن هذا الدليل لو صح لدل على انحصار حال اللازم والملزوم في عليه أحدهما للآخر . وإما على معلوليتها لثالث أو على عليه جزء الملزوم أو اللازم أو على مساواة اللازم فلا . وليت شعري لم ردد بين الملزوم وجزءه ، واللازم وجزءه ، وقيد المعلول بالمساواة . ولادخل لشيء منها في الاستدلال .

فنقول : شرط في اللزوم أحد الأمور التسعة لأن الشرط إما عليه أحدهما ، أو معلوليتها . وعلى التقدير الأول أحدهما إما الملزوم أو جزءه ، أو اللازم أو جزءه . وعلى التقدير الرابع إما أن يكون علة أو معلولاً . والدليل دال على علية الملزوم لللازم ، وعلى العكس . فباقى الأقسام مستدرك .

يكون معلولاً . وهو محال . ثم إنه يبين أن القسم الثاني وهو أن يكون الوجود الواجب عارضاً لتعيينه المعلوم لغيره أولى بأن يكون محالاً . لأنّ عروض ذلك الوجود للتعيين يقتضى الافتقار إلى سبب يقتضى العروض ، والتعيين معلول أيضاً لغيره . فإذن تضاعف الافتقار إلى الغير .

وذلك معنى قوله :

﴿ وإن كان عارضاً فهو أولى بأن يكون لعلّة ﴾

ثم أشار إلى القسم الثالث وهو أن يكون التعيين المعلوم للغير عارضاً للوجود الواجب بقوله :

﴿ وإن كان ما يتعين به عارضاً لذلك ﴾

و يبين أن هذا القسم أيضاً محال . لأنّه يقتضى كون الواجب الوجود المتعين معلولاً لما جعله متعيناً بذلك التعيين . وإليه أشار بقوله :



الوجه الثالث : أن الملزوم وإن ساعدنا على اقتضائه عليه لا يقتضى الاعلية في الجملة ؛ لكن القسم الاول ما يكون واجب الوجود علة مستقلة للتعيين فلا يلزم من كون واجب الوجود لازماً للتعيين وعلة له أن يكون علة مستقلة فلا يعود القسم الاول .

الوجه الرابع : أن المقدّر لزوم معنى واجب الوجود للتعيين واللازم منه كون معنى واجب الوجود معلولاً للتعيين لا كون الوجود معلولاً له حتى يكون معلولاً لمبته اوصفة . و جوابه : أنه مبني على أن الوجود عين الواجب وليس الكلام إلا أن الواجب موجود وهو عين الوجود وكل موجود متعين بالضرورة فيكون واجب الوجود وجوداً متيناً . فاما أن يكون تعيينه لذاته فلا واجب وجود الا هو ، وإما أن يكون تعيينه لغيره فيكون الواجب في تعيينه محتاجاً إلى غيره وإنه محال ، و أيضاً إذا قيس التمين إلى واجب الوجود بفرض فيه الاقسام الاربعة . والكل محال .

فان قلت : هذه الاقسام الاربعة كما يفرض على هذا التقدير يفرض أيضاً على التقدير الاول اعنى ما إذا كان تعيينه لذاته . فيلزم أن لا يوجد الواجب .

فنقول : إذا كان تعيينه لغيره كان هناك امران : وجود الواجب ، والتعيين . لأن وجود الواجب ليس لعلّة ، والتعيين لعلّة . فهما غيران يفرض بينهما التلازم و التعارض بخلاف ما إذا كان تعيينه لذاته فلا يلزم أن يكون هناك تعيين مفاير لذاته فلا يفرضان بينهما .

فان قلت : لا نسلم أن واجب الوجود لو كان تعيينه لذاته انحصر في ذلك التمين و انما يكون كذلك لو كان واجب الوجود ذاتاً واحدة وهو ممنوع لجواز أن يكون عرضاً عاماً او طبيعة جنسية

﴿فهو لعلّة﴾

ثم أكد بيان استحالته بمعنى آخر ^(١) وهو أن التعيين لا يمكن أن يكون عارضاً للوجود الواجب من حيث هو طبيعة عامة . فإذن يكون عارضاً له من حيث هو طبيعة غير عامة . وحينئذ لا يخلو إما أن يكون تخصيص تلك الطبيعة المعروضة للتعيين بعين ذلك التعيين العارض لها ، أو يكون بسبب تعيين آخر خصصها أولاً ثم عرض لها التعيين الأول بعد تخصصها . وهذان قسمان :

القسم الأول أن التعيين المعلول قد عرض للوجود الواجب من حيث هو طبيعة لا خاصة ولا عامة بذاتها ، ثم إنها قد تخصصت بعين ذلك التعيين المعلول . وهو محال . لأنه يقتضى أن يكون الوجود الواجب المتخصص معلولاً لعلّة ذلك التعيين . وإليه أشار بقوله :

﴿فإن كان ذلك وما يتعين به ماهية واحدة [ماهيته واحداً] فتلك العلة علة لخصوصيته الذاتية يجب وجوده . [لخصوصيته بالذاته بحسب وجوده خ] وهذا محال﴾
ولفظه ذلك إشارة إلى ما يتعين به المذكور قبله . وتقدير الكلام هكذا : فإن كان

فيكون تعينه أنواع وكل نوع يقتضى لذاته تعينا فيلزم انحصار كل نوع في شخص لا انحصار واجب الوجود في شخص .

أجيب عنه : بأن واجب الوجود لما كان عين الوجود فلو كان له أنواع لكان له حقايق مختلفة فيكون الوجود مشتركاً اشتراكاً لفظياً وهو باطل .

وفيه ضعف : لأن واجب الوجود ليس عين الوجود المطلق بل عين الوجود الخاص . وغاية ما في الباب أن يكون للموجودات الخاصة حقايق مختلفة فلا يلزم اشتراك مطلق الوجود لفظاً .

والحق في الجواب ما ذكره الشيخ في الشفاء : أن واجب الوجود ليس إلا مجرد الوجود ولا اختلاف في مجرد الوجود . نعم الوجود المقارن للمهيات يختلف بحسب اختلاف إضافته إليها ، وأما معنى الوجود فهو في نفسه لا اختلاف فيه حقيقة . م

(١) فوله «ثم أكد بيان استحالته بمعنى آخر» حمل الكلام ههنا على دالتين : على استحالة كون التعيين عارضاً لوجود الواجب لكن الفاء في قوله «فإن كان ذلك وما يتعين به ماهية واحدة» ما يابى لأن أحد الدليلين لا يترتب على الآخر . وقدر أيضاً أن الدلالة الأولى ليست بجيدة . فالأولى أن يجعل الكلام ههنا دليلاً واحداً كما قررناه .

ما يتعين به الوجود الواجب وما يتعين به الماهية الخاصة المعروضة لذلك التعيين واحداً فتلك العلة أى علة التعيين المذكور علة لخصوصية الوجود الواجب .

والقسم الثاني أن يكون التعيين المعلول قد عرض للوجود الواجب من حيث هو طبيعة خاصة بعد أن تخصصت بتعيين آخر سابق . وهو محال . لأن الكلام في ذلك التعيين كالكلام في التعيين المعلول المذكور .

وإلى ذلك أشار بقوله :

﴿ وإن كان عروضه بعد تعيين أول سابق . فكلامنا في ذلك ﴾

وبقى من الأقسام الأربعة قسم واحد وهو أن يكون التعيين المذكور لازماً للوجود الواجب مع كونه معلولاً لغيره . وهو أيضاً محال . لأنه يقتضى كون واجب الوجود واحداً معلولاً للغير .

وإليه أشار بقوله :

﴿ وباقي الأقسام محال ﴾

ولما تبين استحالة الأقسام الأربعة بأسرها تبين استحالة القسم الثاني المنقسم

٢٣ و تقريره على محاذاة الشرح أن يقال : لو كان التعيين عارضا للوجود الواجب لكان عروضه لعلة فمعرضه إما أن يكون وجوداً عاماً أو وجوداً خاصاً لاسبيل إلى الأول والآخر الوجود عاماً متيناً وهو محال . فتبين أن يكون خاصاً . فاخصاه إما أن يكون بذلك التعيين فيكون علة ذلك التعيين علة لخصوصية ذلك الوجود فيكون الواجب المتخصص معلولاً . وأنه محال ، وإما أن يكون بتعيين آخر سابق فيعود الكلام فيه . وقوله « من حيث هو طبيعة لاعامة ولا خاصة » إشارة إلى أن قوله « فاذن يكون عارضا له من حيث هو طبيعة غير عامة » لا يريد به ما يعتبر فيه عدم العموم بل ما لا يعتبر فيه العموم حتى إذا عرض له التعيين صار مخصصاً ، وقوله « ولقطة ذلك إشارة إلى ما يتعين به » أى إشارة إلى قول الشيخ ما يتعين به فى قوله « وإن كان ما يتعين به عارضا » وبالجملة إشارة إلى التبين العارض ، وقوله المذكور مجرور صفة لما يتعين به ، والضمير فى قبله راجع إلى قوله « فإن كان ذلك » وقوله « علة لخصوصية الوجود الواجب إشارة إلى أن ما فى قول الشيخ « لخصوصية مالهاته يجب وجوده » موصولة ولذا يملق بقوله يجب وجوده أى بخصوصيته الذى يجب وجوده لذاته وهو الوجود الواجب .

إلى هذه الأربعة من القسمين الأولين . فتعيّن صحة القسم الأول منهما و هو كون واجب الوجود واحداً . وهو المطلوب .

والفاضل الشارح ^(١) جعل قوله : « واجب الوجود المتعين » إلى قوله : « فلا واجب وجود غيره » أحد الأقسام الأربعة . و هو كون التعيين لازماً لواجب الوجود . و قوله : « وإن لم يكن تعيينه لذلك ؛ بل لأمر آخر فهو معلول » قسماً ثانياً منها و هو كون التعيين عارضاً له . وأورد قوله : « لأنه إن كان واجب الوجود لازماً لتعيينه » هكذا : « وإن كان واجب الوجود لازماً لتعيينه . وجعل ذلك إلى قوله : « أوصفة وذلك محال » قسماً ثالثاً و هو كون واجب الوجود لازماً للتعيين . وقوله : « وإن كان عارضاً فهو أولى بأن يكون لعلّة » رابع الأقسام و هو كونه عارضاً للتعيين . قال : وعند هذا قد تمّ فساد الأقسام الثلاثة الأخيرة وبه صحّ القسم الأول وتمّ الدليل . ثمّ جعل قوله : « وإن كان مائعاً به عارضاً لذلك » إلى قوله : « فكلامنا في ذلك » تكميلاً للقسم الثاني مع مزيد بيان لبطلانه . و

(١) قوله « والفاضل الشارح » قال الإمام في تقرير مآذكره الشيخ : لو وجد واجبا الوجود كان كل واحد منهما مخالفا للآخر في تبينه و مشاركاه في وجوب وجوده ، وما به الاشتراك مغاير لما به الاختلاف ، وكل منهما مركب من الوجوب و التعيين وعند ذلك يفرض الأقسام الأربعة التي في المقدمة الأولى :

أحدها ان يكون التعيين لازماً للوجوب . فأبينا حصل الوجوب حصل ذلك التعيين فيكون واجب الوجود واحدا لا كثيراً ، وإليه أشار واجب الوجود المتعين ان كان تبينه ذلك لانه واجب الوجود فلا واجب وجود غيره .

القسم الثاني : ان يكون التعيين عارضاً للوجوب فكل عارض مغاير لا بدله من علة فيلزم افتقار كل من الواجبين في تبينه الى علة منفصلة . وهذا يقتضي إمكانهما . وإليه أشار بقوله « وان لم يكن تبينه لذلك بل لأمر آخر فهو معلول »

القسم الثالث : ان يكون الوجوب لازماً للتعيين و هو باطل لما تقرر في المقدمة الثانية فان وجوب الوجود لو كان لازماً لمهية أخرى لكان معلولاً لتلك المهية فتقدم تلك المهية بالوجود على الوجود ، وبالوجوب على الوجوب وإليه أشار بقوله « لانه ان كان واجب الوجود لازماً لتعيينه كان الوجود لازماً لمهية غيره أوصفة و ذلك محال »

القسم الرابع : ان يكون الوجوب عارضاً للتعيين فيلزم احتياج كل من الواجبين في وجوبه الى سبب منفصل و هو محال . وإليه أشار بقوله « ولو كان عارضاً فهو أولى بأن يكون لعلّة » وعند

لم يبق هناك قسم يحمل عليه قوله : « وباقي الأقسام محال ، ولا اشتباه في أن ما ذكرناه أشد انطباقا على متن كلامه . والله أعلم بالصواب .

والفاضل الشارح ذكر أيضاً أن هذه الحجة مبتنية على كون كل واحد من وجوب الوجود والتعيين أمراً ثبوتياً حتى يصح عليهما التلازم والتعارض . ولو كان أحدهما أو كلاهما سلبياً لما صح ذلك . فسقط أصل الدليل .

ثم أطنب الكلام في الاحتجاج على كونهما سلبيتين بحجج عنادية ، وإبطال استدلالات أوردها على إثباتهما كذلك .

و الحق أن الوجوب والإمكان والامتناع أوصاف اعتبارية عقلية حكمها في

هذا الكلام تم فساد الأقسام ، وبه يتم الدلالة ، وأما قوله بعد ذلك « وان كان ما يتعين به عارضا لذلك فهو علة » فهو زيادة لبيان بطلان القسم الثاني فان الذي جعلناه علة للتعين فاما ان يكون علة لتعينه الذي به صارت مهية مشخصة فحينئذ يكون تلك العلة علة لخصوصية مآلذاته يجب وجوده و انه محال ، و اما ان يكون علة لتعين آخر بعد التعين السابق فكلامنا في ذلك التعين السابق . وباقي الأقسام محال هذا توجيه الامام .

ونقل الشارح انه قال في آخر الدلالة : وعند هذا يتم فساد الأقسام الثلاثة الاخر و به صح القسم الاول . وهو قل لا يساعد توجيهه عليه . لانه قرر الأقسام الاربعة على تقدير الواجبين فلا يكون القسم الاول صحيحا بل خلفا .

اللهم الا ان يقال : هذا نقل كلامه على تقدير اصلاحه . فان في توجيه ذلك نظر من وجهين :

احدهما : ان تقدير الواجبين لا ينطبق على كلام الشيخ فانه لم يفرض الكلام الا في واجب الوجود الواحد .

والاخر ان المقدمة القابلة لكل واحد من الواجبين مركب مما به الاشتراك وما به الاختلاف . مستدرك لتام الدلالة بدونها . فقير الشارح تقرير دلالة بان حذف هذه المقدمة ، وفرض الكلام في الواجب الواحد فقال : واجب الوجود المتعين إما أن يكون تعينه لازما لوجوب وجوده أو عارضا أو وجوبه لازما أو عارضا و الأقسام الثلاثة الاخيرة باطلة فصح القسم الاول ثم اشار الى انه مع هذا الإصلاح لا ينطبق مع المتن .

أما أولا فلان توجيهه انما يتم لو كان في المتن : وان كان واجب الوجود لازما لتعينه . و ليس كذلك ؛ بل ما في المتن : لانه ان كان واجب الوجود . الى آخره .

و أما ثانيا فلانه لم يبق هناك قسم يحمل عليه . و باقي الأقسام محال . ثم اعترض بان الوجوب والتعين وصفان سلبيان فلا يلزم من اشتراكهما في الوجوب و اختلافهما

الثبوت والانتفاء واحد ، والاشتغال بذلك ههنا ليس بنافع ولا ضار لأن الشيخ لم يتكلم في وجوب الوجود ؛ بل تكلم في واجب الوجود الذي لا يمكن أن يقال أنه سلبى ، وأما التعين فلا شك في أن الطبيعة الواحدة لا يمكن أن تتكرر بنفسها من حيث هي واحدة ؛ بل يجب إذا تكررت أن تتكرر بأمر ينضاف إليها ، وسيجيء بيان تكررها في الفصل الذي يلي هذا الفصل .

وقول الفاضل الشارح : التعينات لو كانت ثبوتية لاشتراك في كونها تعييناً واختلفت بتعينات آخر غيرها . ليس بشيء . لأن تعيينات الأشخاص ^(١) من حيث تعلّقها بالمتعينات لا تشترك في شيء ، ومن حيث تشترك في شيء فليست بتعينات .

وقوله : انضمام التعين إلى طبيعة ما يحتاج إلى كون تلك الطبيعة متعينة بتعين آخر . ليس بشيء أيضاً . لأن الطبائع تتعين بالفصول كالأصناف المركبة من الأجناس والفصول ، أو بأنفسها كالأصناف البسيطة ، ثم هي من حيث كونها طبيعة تصلح لأن تكون

في التعين وقوع الكثرة في ذات كل واحد منها . فإن كل بسيطين يشتركان في سلب ما عداهما عنها مع عدم الكثرة .

ثم سأل نفسه قايلاً : هب أن الوجود والتعين سلبيان لكن لا بد أن يكون بين الوجوب والتعين ملازمة . فاما أن يكون الملزوم هو الوجوب أو التعين ، أو يعود الإلزام . أجاب : بأن الأمر السلبى عدم صرف ونفى محض فكيف يعقل فيه ما ذكرتم . و أنت خير بان السؤال الاول انما يرد على المقدمة المستدركة ، و فى السؤال الثانى تنبيه الدليل الى الاصلاح المذكور .

قال الشارح : الوجوب وان كان أمراً اعتبارياً إلا أن الكلام ليس فيه ، بل فى الوجود الواجب وهو ليس بسلبى ، و أما التعين فهو ثبوتى لان الطبيعة اذا تكررت فى الخارج فلا يخلو اما أن يكون تكررها لذاتها و هو محال لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف ، أو لامور غيرها ينضاف إليها فهى التعينات فيكون لها وجود فى الخارج . و أيضاً اذا وجدت الطبيعة فى الخارج فاما أن يكون الوجود مجرد الطبيعة أو هى مع أمر آخر . والاول محال والا لم يصح عليها التعدد لانها لو تعددت وهى هى تكون موجودة بعينها فى موارد متعددة على أحوال متضادة و انه محال بالضرورة . م

(١) قوله «لان تعيينات الاشخاص» لاشك أن مفهوم التعين وهو ما يميز به الشيء ذهنياً وخارجياً مشترك بين التعينات اشتراك العارض بين المعروضات لا اشتراك النوع بين أفرادها . فتعينات الاشخاص من حيث تعلّقها بالمتعينات لا يشترك فى شيء أى فى ذاتى فان كل تعين فهو بهويته مغاير لتعين آخر فانها لو اشتركت فى ذاتى لم يكن تعيينات . م

عامة عقلية ، ولأن تكون خاصة شخصية . فكما بانضياف معنى العموم إليها تصير عامة كذلك بانضياف التعيينات إليها تصير أشخاصاً ولا تحتاج إلى تعيين آخر . ولو كان التعيين بالفرض ^(١) أمراً سلبياً لما كان عدم الشيء مطلقاً كما ظنه هذا الفاضل ؛ بل كان شيئاً عديمياً . وأمثال هذه الأعدام تصلح لأن تصير فصولاً فضلاً عن أن تكون عوارض . والكلام في تحقق هذه الأمور وأمثالها يستدعى طولاً لا يليق أن يورد في أثناء ما لا يتعلق بها على طريق الحشو .

وأما قوله : الواجب يساوي الممكنات ^(٢) في الوجود وبيانها بتعيين فتر كَب ماهيته . فليس أيضاً بشيء . لأن الوجود الغير العارض لمهية يباين الوجود العارض للماهيات

(١) قوله « ولو كان التعيين بالفرض » هذا كلام على جواب الامام عن السؤال الثاني و تقريره أن يقال : هب أن التعيين و الوجوب أمران عديان لكنهما ليسا عدماً محضاً حتى لا يصح عليهما التعارض و التلازم . ففرق بين العدمي والعدم ، والامور العدمية يصح أن يكون فصلاً لأمور موجودة كما يقال : الإنسان حيوان ناطق مائت . فالمائت عدمي . فبالاولى جواز أن تكون عارضة له أو لازمة .

لا يقال : المراد من العدم المحض انه معدوم في الخارج والمعدوم في الخارج لا يصح أن يكون عارضاً أو لازماً .

لانا نقول : كل مهية يلزمها سلب اعتبارها ، و يعرضها سلب بعض أحوالها المفارقة . ولا شك أن ما ذكره الامام متدفع بهذا القدر لكن العجة لا يتم على هذا التقدير لان اتمامها يتوقف على احتياجها الى العلة ، و ان كانا عديمين فكيف يحتاجان الى العلة . م

(٢) قوله « الواجب يساوي الممكنات » هذا نقض أورده الامام على الدليل حسب توجيهه . و هو انه لو تم الدليل لزم أن لا يكون الواجب موجوداً لانه لو وجد الواجب لكان مشاركاً لسائر الموجودات في الوجود مغالفاً في التعيين ، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون ذات الواجب مركباً مما به الاشتراك وما به الامتياز ، وحينئذ ان كان بينهما ملازمة فان كان الملزوم هو الوجود يكون ذلك التعيين لازماً لكل وجود فيلزم انحصار كل وجود في ذلك التعيين . هذا خلف وسفطة ، واما بالعكس فيكون الوجود لازماً و معلولاً و يعود المعال ، و ان لم يكن بينهما ملازمة عادت المعاللات .

واجاب الشارح باننا لانسلم لزوم التركيب مما به الاشتراك وما به الامتياز فان امتياز وجود الواجب عن سائر الموجودات بعدم عروض الهية الذي لا يستلزم تركبه الا في العبارة فانه أمر واحد الذات يعبر عنه بلفظ مركب و هو الوجود الغير العارض للهية . و كأنه منع لزوم التركيب و أسنده الى أنه انما يلزم لو كان ما به الاشتراك وما به الامتياز ذاتياً .

ثم كان سائلاً قال : لا بد أن يكون ما به الامتياز ذاتياً له فانه لو كان عارضاً لزم أن يكون الواجب

بالاعروض الذي لا يلزم من تقييد الوجود به تركه إلا في العبارة . على أن الوجود ليس طبيعة نوعية يصير أشخاصاً بتعيينات زائدة عليه كما ظنة .

❖ (فائدة^(١)) ❖

❖ (إعلم من هذا أن الأشياء التي لها حد نوعي واحد فإتما تختلف بعلة أخرى . وأنه إذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة لتأثير العلة وهي المادة لم يتعين إلا أن يكون [في طبيعة] من حق نوعها أن يوجد شخصاً واحداً . وأما إذا كان يمكن في طبيعة نوعها أن يحمل على كثيرين فتعين كل واحد بعلة . فلا يكون سوادان ولا بياضان في نفس الأمر إذا كان لاختلاف بينهما في الموضع وما يجري مجراه) ❖ .

أقول : قد تبين مما ذكر في الفصل المتقدم أن الطبيعة الواحدة التي لها حد نوعي واحد إذا لم يكن تعيينها لازماً لنوعيتها كان تعدد أشخاصها بسبب علل مغايرة لها ، و

معرضاً للمعارض . وهو محال على مذهبكم . وأجاب بمنع ذلك . وإنما يكون كذلك لو لم يكن أمراً عدياً وهو التجرد . وهذا الجواب لا يدفع النقض لورود هذا المنع على أصل الدليل ، و لأن الالتزام بأن ما به الامتياز هو التمين الذي هو ثبوت لا التجرد ، وإنما أوردتم تنبيهاً على فساد توجيه الدليل ، ثم حقق الجواب بأن تعيين وجود الواجب ليس بمغاير له حتى يصح التعارض والتلازم بينهما ؛ بل هو نفسه . وفي قوله « على أن الوجود ليس طبيعة نوعية » إشارة إلى أنه الجواب المحقق بقوله : على ، و إلى جواب سؤال مقدر بقوله : ليس طبيعة نوعية . وهو أن يقال : تعيين وجود الواجب لا يدل على مهيته لأن مهيته الواجب هو الوجود . فالعاصل في الخارج من مهيته الواجب إما مجرد الوجود أو مع شيء آخر . لا سبيل إلى الأول والا لزم أن يكون مساوياً للممكنات من غير امتياز بينهما . فتعين أن يكون معه امر آخر وهو التمين .

والجواب : أن حقيقة الواجب مجرد الوجود القائم بذاته وليس نفس الوجود المطلق فإن الوجود المطلق ليس طبيعة نوعية بل عارضاً للوجود الخاص الواجب فيكون مغايراً له في المفهوم إلا أنه صادق عليه . وهذا كالبعدفاته على قسمين : بعد قائم بذاته ، و بعد قائم بالنير . وهو البعد الجسماني . وإطلاق البعد عليهما بالتشكيك .

فإن قلت : هب أن الوجود ليس طبيعة نوعية لكن الوجود الواجب طبيعة نوعية ينحصر في واحد فيعود الكلام في تلك الطبيعة الكلية .

فنقول : قد سبق أن الواجب ليس له مهيته كلية بل هو الجزئي الحقيقي و هو الوجود المحض القويم بذاته . م

(١) قوله « فائدة » أعلم أن الطبيعة النوعية لا يخلو إما أن يكون تعيينها لمهيته ، أو لا يكون . فإن كان لازماً يكون نوعها منحصراً في شخص ، وإن لم يكن لازماً يمكن أن يتعدد . فتعدد أشخاصها

إذا لم يكن مع كل واحد من الأشخاص قوة قابلة لتأثير تلك العلل لم يتعين ذلك الشخص. والقوة القابلة لتأثير العلة إنما تكون للمادة أو بسببها. فإذن ما لم تكن تلك الطبيعة مادية لم تتعد دبالاً شخصاً. أما إذا كان تعيينها لازماً لنوعيتها كان من حق نوعها أن يوجد شخصاً واحداً ولم يتعد بالاشخاص، وإذا حصلت هذه الفائدة الكلية مما ذكره بالعرض^(١) نبه عليها.

وأفاد الفاضل الشارح: أن هذه الفائدة تشتمل على حجة خاصة على أن واجب الوجود يستحيل أن يكون نوعاً لا شخص. ويبيانه أن الحجة المذكورة في الفصل المتقدم وهي: أن التعيين إذا كان عارضاً للمعنى المشترك افتقر الشخص المتعين إلى علة منفصلة. كانت عامة شاملة للأجناس والأنواع، ثم إزاتبيين ههنا أن النوع المتكثر بالتعيين العارض يجب أن يكون مادياً فإن أضيف إلى ذلك أن واجب الوجود ليس بمادى أتيج أن واجب الوجود ليس نوعاً يشترك فيه أشخاص.

أما أن يكون لذاتها وهو محال لأن مقتضى الطبيعة لا يختلف، أو لعل مغايرة لها فلا بد من شيء يقبل تأثير العلل وهو المادة سواء كان هيولى كإحدى الصور الجسمية، أو موضوعاً كما في السواد المتعدد، أو مطلقاً كما في النفوس بحسب تعدد الأبدان. وقوله «أو بسببها» أى عوارض المادة كما في النطفة فإن عوارضها الدهوية ينهيها لقبول الصورة العقلية، ثم عوارضها ندها للصورة اللحية إلى غير ذلك.

وههنا نظر: لانا لا نسلم أنه لا بد من موجود قابل لتأثير العلل وإنما يكون كذلك لو كان التأثير وجودياً وهو ممنوع. سلمناه لكن لا نسلم أن القابل هو المادة فإن أشخاص العلوم يتعد بحسب تعدد الذوات القابلة وهي ليست مادية بل مجردات. وسعت الفضلاء حملة هذا الكتاب أن يراد بالمادة ههنا القابل لتأثير العلل سواء كان مجرداً أو غير مجرد. وعلى هذا يجوز أن يتعد المغارات أشخاصاً ويقال: أنها مادية مع قطعهم بأنها أنواع منحصرة في أشخاص، وبأنها مجردة من المادة. م (١) قوله «وإذا حصلت هذه الفائدة مما ذكره بالعرض» لعل قايلاً يقول: هذه الفائدة لا تعلق لها بما قبلها. وهو برهان التوحيد، وبما بعدها. وهو نتيجة البرهان فلم ذكرها وهي أجنبية ههنا.

أجاب الشارح: بأنه قد ذكر في الفصل المتقدم أن التمين الواجب أن كان لذاته انحصر الواجب في شخص واحد والا كان الواجب في تمينه معلولاً للغير فقد تبين من هذا أن الطبيعة النوعية أن كان التمين لازماً لها ينحصر نوعها ففى شخصها وان كان غير لازم كان معلولاً لعلل غير الذات فلا بد لها من قابل للتأثير. فلما كانت هذه الفائدة معلومة مما تقدم من البرهان نبه عليها ههنا تنبيهاً على أنه فائدة جلية وان حصلت بالعرض.

وأما اعتراضه بأنّ علة تكثر الأشياء المتماثلة لو كانت هي تكثر محالها لكانت المحال المتكثرة المتماثلة محتاجة إلى محال آخر وتسلسل .

فالجواب عنه : أن الشيء الذي لا يكون بذاته قابلاً للتكثر يحتاج في أن يتكثر إلى شيء يقبل التكثر لذاته وهو المادة ، وأما الذي يقبل التكثر لذاته أعني المادة ^(١) فهو لا يحتاج في أن يتكثر إلى قابل آخر ؛ بل إنما يحتاج إلى فاعل يكثره فقط .

واعلم أن هذا الحكم ليس على كل أشياء متماثلة كيف اتفق فإن المتماثلات بأمرها أرض إنما تتكثر بما هيئاتها ، ولا على كل أشياء متماثلة في أمر ذاتي فإن المتماثلات بالجنس إنما تتكثر بفصولها ؛ بل هو خاص بمتماثلات نوعية محصلة من شأنها أن توجد في الخارج غير مختلفة إلا بالعوارض . ولما لم يكن الوجود كذلك فقد سقط النقص الذي أورده الفاضل الشارح : بأن الوجود يتكثر في الواجب والممكن من غير مادة .

❖ (تذنب) ❖

❖ (قد حصل من هذا أن واجب الوجود واحد بحسب تعيين ذاته ، وأن واجب

الوجود لا يقال على كثرة أصلا) ❖

مركز تحقيق كتب التراث

قال الإمام : إنما أورد هذه الفائدة حجة خاصة في أن الواجب لا يجوز أن يكون نوعاً ولا شخصاً فإن اشغاس النوع إنما يتمدد إذا كان النوع مادياً والواجب يستحيل أن يكون مادياً . واما الحجة المتقدمة فمأمة في أنه يستحيل أن يكون جنساً لأنواع أو نوعاً لا شخصاً فإنها ينبغي أن يكون من الواجب شخصان سواء كانا من نوع أو جنس لا اشتراكهما في الوجوب وافتراقهما في التعين . فيفرض بينهما الأقسام الأربعة المعالة . وأما نقله أن الحجة المذكورة هي : أن التعين إذا كان عارضاً إلى آخره فهو نقل غير مطابق . على أن هذا القسم غير كاف في الاحتجاج وهو ظاهر . م

(١) قوله « وأما الذي يقبل التكثر لذاته أعني المادة فلا يحتاج في أن يتكثر إلى قابل آخر » أعلم أنه قد تكرر في هذا الكتاب أن تكثر المادة واختلافها لذاتها . وليس كذلك فإن الصورة لما كانت علة لوجود المادة كان عوارضها الموقوفة على وجودها بحسب الصورة قطعاً على ما أشرنا إليه في بحث إثبات الهبولى .

فالحق في الجواب : أن تكثر المادة بحسب تكثر الصورة ، وتكثرها ليس لتكثر المادة بل للمادة نفسها فلا دور .

فإن قلت : نحن نعلم بالضرورة أنه لولا تنافير المحلين لم يتفاير العالان كما أنه لولا تنافير العالين لم يتفاير المحلان فالدور لازم .

فتقول : هذا لا يستلزم توقف كل من المتفايرين على الآخر بل التلازم بينهما كما في المتضايفين . م

هذه نتيجة لما مضى . و أفاد بقوله « بحسب تعيين ذاته » أن التعيين ليس زائداً على ذاته ^(١) . فإنّ التعيين إنما يكون زائداً عند كون الذات مقولة على كثرة .

☆ (إشارة) ☆

☆ (لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء يجتمع لوجب بها ولكن الواحد منها أو كل واحد منها قبل واجب الوجود ومقوماً لواجب الوجود . فواجب الوجود لا ينقسم في المعنى ولا في الكم) ☆

يريد نفى التركيب والانقسام عن واجب الوجود على وجه كلي . و سيفصل ذلك في الفصول التالية لهذا الفصل .

والتركيب قد يكون من أجزاء تتقدم المركب كالعناصر للمركبات ، وقد يكون من جزء أصل يتقدم المركب كخشب السرير و جزء آخر يلحقه فيحصل المركب مع لحوقه كصورة السرير ولا يكون وجود الجزء اللاحق متقدماً على وجود السرير .

والانقسام قد يكون بحسب الكمية ^(٢) كما للمتصل إلى أجزائه المتشابهة ، وقد

(١) قوله « و أفاد بقوله بحسب تعيين ذاته » أن التعيين ليس زائداً على ذاته « لان معناه أن الواجب واحد بالشخص فلا يكون تعيينه زائداً إذاً التعيين إنما يزيد على الذات إذا تكثرت . وفيه نظر : لجواز أن يزيد التعيين ولا يكون الذات مقولة على كثرة كما إذا كانت علة للتعين ، أو لم يكن ينحصر في شخص إيمان البدء كاف في فيضانه كما في العقول ، أو لوحدة القابل كما في الافلاك قبل الذات إذا لم يكن مقولة على كثرة لم يشاركها غيرها في المهيبة فمهيبتها مغالفة في الحقيقة لسائر المهيئات فيكون مهيبة متميزة متازة بنفسها لا يحتاج إلى شيء يميزها فتعنيها هو ذاتها المغالفة بالحقيقة لسائر المهيئات كما أن التعينات موجودة في الخارج ولا يتعين إلا بذاتها . وهذا الكلام إنما يتم لو كان سبب التعيين قطع المشاركة وهو ممنوع . م

(٢) قوله « والانقسام قد يكون بحسب الكمية » قسم الانقسام إلى ثلاثة أقسام وفي بيان العصر وجوه : فان الانقسام إما على أجزاء عقلية وهو الانقسام بحسب المهيبة كالانقسام النوع إلى الجنس والفصل ، أو خارجية ولا يغلو إما أن يكون متشابهة وهو الانقسام بحسب الكمية ، أو غير متشابهة وهو الانقسام في المعنى كما في الجسم إلى الهيولى والصورة .

أو تقول : الانقسام إما بحسب العقل أو بحسب الخارج ولا يغلو إما أن يكون بالقوة وهو الانقسام في الكم ، أو بالفعل و هو الانقسام بحسب المعنى أي بحسب الحقيقة إلى حقايق مختلفة فان حقيقة الجسم ينقسم إلى الهيولى وهي معنى ، والصورة وهي معنى .

فان قلت . يرد على الوجه الاول أن الانقسام الكمي ليس إلى الأجزاء لانه إذا طرأ الانقسام

يكون بحسب المعنى كما للجسم إلى الهولي والصورة ، وقد يكون بحسب الماهية كما للنوع إلى الجنس والفصل .

وكل واحد من التركيب و الانقسام يقتضى أن يكون ذات الشيء المركب أو المنقسم إنما يجب بما هو جزء له ^(١) مما ليس هو به فإن الجزء ليس هو بالكل .

و تقريرها في هذا الكتاب أن ذات واجب الوجود لو التأم من شيئين أو أشياء ليس ولا واحد منها بواجب الوجود ثم حصل منها واجب الوجود كالمركب من العناصر البسيطة ، أو كان واجب الوجود ذاماهية أخرى غير الوجود الواجب انصفت تلك الماهية بوجوب الوجود فصارت واجب الوجود كالأشياء المتصفت بالوحدة الصائر بذلك واحداً كل واحد من أجزائه يعنى الماهية المذكورة . أو كل واحد منها كالشيئين أو الأشياء المذكورة قبل واجب الوجود مقوم ماله . هذا خلف . فواجب الوجود لا ينقسم في المعنى إلى ماهية ووجوب وجود مثلاً ، ولا في الكم إلى أجزاء متشابهة .

انقسم الكم وحصل كييات أخرى ليست أجزاء للكم الأول وعلى الوجه الثانى الانقسام في الكم المنفصل فانه انقسام بالفعل وليس بالمعنى بل بحسب الكم .

فنقول : أقسام الكم وان لم يكن أجزاء له في الحقيقة إلا أنه يطلق عليها الأجزاء تسامعاً حتى يقال : انها أجزاء يحصل بعد حصول الكل . فالمراد بالأجزاء التي هي مورد القسمة ما يقال لها أجزاء بالحقيقة سواء كان بالحقيقة أولاً وعلى هذا قوله « كما للتصل إلى الأجزاء المتشابهة » و لانقسم أن انقسام الكم التصل ليس في المعنى فان انقسامه ليس إلى الكييات ، بل إلى الوحدات وهي معان .

والا وضع في القسمة أن يقال : الانقسام إما إلى أمور عقلية كالمركب من الجنس والفصل ، أو إلى أمور خارجية . فإما أن يكون متشابهة كما في الكم المتصل والمنفصل فان العشرة لا يتركب من الستة والأربعة بل من الواحدات وهي متشابهة ، أو غير متشابهة وهو الانقسام بحسب المعنى . م
(١) قوله « وكل من التركيب والانقسام يقتضى أن يكون ذات الشيء المركب أو المنقسم إنما يجب

بما هو جزء له » هي هنا أنظار :

أحدها أن هذا إنما يتم لو كان منقسماً بالفعل أما إذا كان منقسماً بالقوة كما في الكم فلا يكون واجبا بالجزء لان الجزء ليس بوجوده معه .

و قوله : فان الجزء ليس بالكل . فينتفى بالأجزاء العقلية فان الجنس والفصل هو النوع في الخارج .

وكذلك لانقسم أن الواجب لو كان ملتصقاً من أجزاء كانت مقدمة عليه ، و إنما يكون كذلك لو لم يكن الأجزاء عقلية فان الأجزاء العقلية متعدة الوجود مع الشيء ، وكذلك قوله : ولا في الكم إلى

قال الفاضل الشارح : الجسم المركب من الهولي و الصورة لا يتقدمه أحد جزئيه وهو الهولي لأن الهولي شيء بالقوة ومتى حصلت بالفعل فهو الجسم ولذلك قال الشيخ : ولكن الواحد من الاجزاء أو كل واحد منها متقدما .

أقول : الهولي في الكائنات الفاسدات تتقدم بالزمان على الجسم فضلا عن الذات . فحمل ذلك الجزء على ماهو كالصورة أولى .

وقال : إن قيل : لعل الماهية المركبة ^(١) وإن كانت ممكنة للافتقار إلى أجزائها

أجزاء متشابهة لانه لا يلزم من امتناع تركيب واجب الوجود كونه لا ينقسم في الكم اذ لا تركيب فيه . و يمكن دفع هذه الاسئلة : لان المدعى ليس الا نفى التركيب من الاجزاء الخارجية ، و نفى الانقسام في المعنى والكم على ما صرح به الشيخ في قوله « فواجب الوجود لا ينقسم في المعنى ولا في الكم » و أما معنى الانقسام بحسب المية في الجنس والفصل فيجب في فصل آخر . و المراد بالكم المنفصل المنقسم بالفعل فيكون واجبا بالجزء ويلزم من نفى التركيب عدم الانقسام في الكم ، ولواريد به الكم المتصل فله وجه لانه لو انقسم فيه يلزم أن يكون مركبا من الهولي والصورة ، وأما قوله « أو كان واجب الوجود ذاتية أخرى غير الوجود » الى قوله « لكن الواحد من أجزائه اعنى المية » فهو إعادة اشارة الى فائدة التردد في قوله « ولكن الواحد منها أو كل واحد منها » وهو ايضا غير مستقيم اذ على تقدير تركبه من المية و الوجود يكون كل واحد منها متقدما عليه لا المية قطع .

وقال الامام في بيان ذلك أن من المركبات ما يتقدم عليه كل واحد من أجزائه و هو ظاهر ، ومنها ما يتقدم عليه بعض أجزائه دون البعض كالجسم فانه مركب من الهولي و الصورة . و الصورة متقدمة على الجسم والهولي مع الجسم لانها اذا حصلت بالفعل فهي الجسم . قال الشارح : الهولي في الكائنات الفاسدات متقدمة بالزمان فان هولي الماء اذا صارت هوا يكون متقدمة على الهواء قطعا بالزمان فضلا عن الذات .

وهذا ليس بشيء فان التمثيل لا يجب أن يكون لجميع الافراد . و لعل المراد بالهولي هولي الافلاك .

نعم يرد عليه انه ان اراد التقدم الزماني فالصورة لا يتقدم على الجسم بالزمان ، او التقدم الذاتي فالهولي أيضا متقدمة على الجسم لأممه .

وأما قوله « فحمل ذلك الجزء على ماهو كالصورة أولى » فقد قال فيه بعض الاساتذة رحمهم الله : انما لم يقل : على ماهو الصورة . حتى يشمل الصورة وغيرها كما في السرير . وفيه نظر : لان التقدم بالذات لازم .

وقال بعضهم : المراد أن لا يذكر في المثال الهولي والصورة لانها متقدمان على الجسم ؛ بل يذكر في المثال ماهو كالصورة فان الهيئة اللاحقة للسرير مع السرير وليس صورة بل كالصورة . وفيه أيضا نظر : لان الهيئة السريرية ان لم يكن جزءاً من السرير فقد خرجت عن التمثيل ، و ان كانت جزءاً كانت متقدمة عليه بالذات . م

(١) قوله « ان قيل لعل المية المركبة » هذا سؤال عن البرهان المذكور . وتقريره أن يقال :

لكنها واجبة الوجود للاستغناء عن السبب الخارجي . وذلك بأن تكون أجزاؤها واجبة .
 أجبنا بأن الواجب من أجزاء ذلك المركب يمتنع أن يكون إلا واحداً لما مر ،
 والباقي يكون معلولا له وذلك الجزء يكون غير مركب .
 قال : فظهر من ذلك أن هذه المسئلة مبنية على مسئلة التوحيد ، ولذلك أخرها
 الشيخ عنها .

وأقول : المطلوب هناك كون المركب ممكناً في ذاته وهو ليس بمتعلق بمسئلة التوحيد .
 والقول بأنه مبنى عليه لا يخلو من تصسف ما . وذلك ظاهر .

﴿ إشارة ﴾

﴿ كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته على ما اعتبرنا قبل فالوجود غير مقوم
 له في ماهيته ^(١) ولا يجوز أن يكون لازماً لذاته على ما بان . فبقى أن يكون عن غيره ﴾

هب أن الهبة المركبة ممكنة لكن لا سلم أن هذا الامكان بنا في وجوبها ، وإنما يكون كذلك لو
 لم يكن أجزائها واجبة لا بدلهما من بيان .

وفيه نظر لأن الامكان بالذات ينافي الوجوب بالذات قطعاً ،
 ويمكن أن يقال في توجيهه : لا سلم أن الهبة المركبة لاحتياجها إلى أجزائها ممكنة . وإنما
 يكون كذلك لو لم يكن أجزائها واجبة فإنها إذا كانت أجزائها واجبة وكان وجودها لا يتوقف الأعلى
 أجزائها فهي بالنظر إلى ذاتها يستحق الوجود فهي واجبة الوجود .
 والحاصل أنا لا سلم أن كل محتاج إلى الغير ممكن وإنما يكون كذلك لو كان ذلك الغير شيئاً
 خارجياً أما إذا كان من أجزائه فلا .

اجاب : بأن أجزائه ان كانت ممكنة يلزم الغلف ، والا فان كان كل منها واجبا يلزم تعدد الواجب ،
 او بعضها فهو الواجب والباقي معلول .

واعلم ان هذا التوجيه وان كان منتظماً إلا انه لا ينطبق على كلام الإمام حيث قال : وان كانت
 ممكنة للافتقار إلى أجزائها . فهو اعتراف بالامكان فكيف يمنعه .

(١) قوله « وكل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته على ما اعتبرنا قبل فالوجود غير مقوم له
 في ماهيته » قال الإمام : لا فرق بين قولنا الوجود غير داخل في ذاته وبين قولنا غير مقوم لمهيته .
 وحيث لم يبق بين الموضوع والمحمول فرق ، و يصير المعنى كل ما لا يكون الوجود جزءاً من ذاته
 لم يكن الوجود جزءاً من ذاته .

قال الشارح : المراد بقوله « ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته » ما لا يكون الوجود ذاتياً له أهم
 من أن يكون نفس الهبة أجزءاً منها ، وإليه أشار بقوله « على ما اعتبرنا قبل » أي في المنطق .
 و معنى قوله « غير مقوم لمهيته » أنه لا يتوقف عليه مهيته بل يكون عارضا له .

الداخل في مفهوم ذات الشيء إما جزء ماهيته بالقياس إلى ماهيته وإما تمام ماهيته بالقياس إلى أشخاصها على ما اعتبرنا في المنطق . وكل ما ليس بداخل في مفهوم ذات الشيء فليس بمقوم له في ماهيته ؛ بل عارض من خارج . وكل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته: بأن يكون جزء ماهيته أو تمام ماهيته . فالوجود غير مقوم له في ماهيته ؛ بل هو عارض له . ولا يجوز أن يكون معلولا لذاته على ما بان في قولنا : الوجود لا يكون بسبب الماهية فإذن وجوده من غيره . والمقصود أن الوجود داخل في مفهوم ذات واجب الوجود لا الوجود المشترك الذي لا يوجد إلا في العقل ، بل الوجود الخاص الذي هو المبدء الأول لجميع الموجودات . وإذ ليس له جزء فهو نفس ذاته . وهو المراد من قولهم : ماهيته هي إنيته .

فحاصل القضية أن ما لا يكون الوجود ذاتيا له يكون الوجود عارضا له ، وكل ما يكون الوجود عارضا له يكون وجوده من غيره . ينتج أن كل ما لا يكون الوجود ذاتيا له يكون وجوده من غيره ، وينعكس بعكس النقيض إلى أن كل ما لا يكون وجوده من غيره يكون الوجود ذاتيا له . ينضمه إلى قولنا : واجب الوجود لا يكون وجوده من غيره . لينتج أن واجب الوجود يكون الوجود ذاتيا له . فإما أن يكون الوجود جزأ له أو نفس ماهيته لا يميل إلى الأول لما تقدم من نفى التركيب . فتعين أن يكون الوجود نفس ماهيته . وهو قولهم : الواجب الوجود هو الوجود البحت . واما قوله « أما الوجود المشترك الذي لا يوجد إلا في العقل » فهو جواب لما يقال: دل كلام الشيخ على أن الوجود داخل في مفهوم ذات واجب الوجود . وهو مناف لما ذهبتم إليه من أنه خارج عن ماهيته لازم لها . وجوابه: أن الخارج اللازم للموجودات الخاصة مطلق الوجود المشترك ، وأما الداخل فهو الوجود الخاص فلا منافاة .

أقول : لم يطلق في هذه المواضع إلا لفظ الوجود . وهو لا يدل على خصوصية أصلا . على أنا لا نشك في أن معنى الوجود هو الكون والتحقق . فالوجود الخاص إما أن يشتمل على معنى الكون والثبوت أولا . فإن لم يشتمل فليس بوجود قطعا إذ لا معنى للوجود الخاص بالشيء إلا كونه وتحققه ، وإن اشتمل على معنى الكون كان الوجود المطلق ذاتيا له ، وأيضا لو كان الوجود المطلق عارضا للموجودات الخاصة . ومن الضروري الفائرة بين معنى العارض والمعرض . فيكون إطلاق الوجود على العارض والمعرض بالاشتراك اللفظي .

فإن قلت : لو كان الوجود المطلق ذاتيا للوجود الخاص فهو إما أن يكون جزء الواجب أو نفسه . وإيأما كان يلزم أن يكون مهية كلية و أنه محال لما سبق .

فنقول : الوجود ليس بكلّي و إن كان مطلقا . فتأمل في هذا المقام فانه لا يعرفه إلا الراسخون في العلم . م

﴿ تنبيه ﴾

﴿ كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس ^(١) يجب به لابتدائه ﴾

الجسم المحسوس هو الأجسام النوعية ، ومتعلق الوجود به ينقسم إلى ما يتعلق وجوده به فقط وهو معلولاته أعني كمالاته الثانية ، وإلى ما يتعلق وجوده به وبغيره وهو سائر الأعراض الجسمانية . والأول يجب بالجسم المحسوس فقط ، والثاني يجب به وبغيره ؛ لكن يصدق عليه أن يقال : يجب به . لأنه لاينا في قولنا : ويجب أيضا بغيره .

(١) قوله « كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس » يريد أن يبين أن واجب الوجود ليس بجسم ولا جسماني .

أما أنه ليس بجسماني فلأن واجب الوجود بذاته لا يجب بغيره ، وكل جسماني يجب بغيره . وأما أنه ليس بجسم فلوجهين .

أحدهما : أن واجب الوجود لا ينقسم في المعنى ولا في الكم ، وكل جسم ينقسم في المعنى وفي الكم . والثاني : أن واجب الوجود ليس له مشاكل من نوعه ، وكل جسم فله مشاكل من نوعه . هذا هو البيان الواضح . والشارح غير ترتيب المقدمات وزاد فيها ملاحظة للمتن .

و تحريره : أن واجب الوجود ليس بممكن معلول ، وكل جسماني وكل جسم فهو ممكن معلول : أما أن كل جسماني فهو ممكن فلأنه يجب بالغير لابتدائه .

قال الامام : قوله : كل متعلق الوجود بالجسم المحسوس يجب به . يقتضي أن يكون الأعراض واجبة بالجسم الذي هو معلها وهذا خطأ لأن الأعراض وإن كانت محتاجة إلى الجسم لكنها لا يجب به ؛ بل بسائر الأسباب ولو كانت واجبة لاستحال تغير الأعراض مع بقاء الجسم .

اجاب الشارح : بأن ما يتعلق وجوده بالجسم أما أن يتعلق به فقط فيجب به قطعاً ، أو به وبغيره ، وإذا وجب به وبغيره يصدق أن يقال : إنه يجب فلا استدراك .

و أما أن كل جسم فهو ممكن فلوجهين :

الاول : أن كل جسم ينقسم في المعنى وفي الكم ، واجب الوجود لا ينقسم فيها فلا شيء من الجسم بواجب الوجود بل ممكن الوجود .

و يمكن أن يقال : وكل منقسم في الكم والمعنى مركب وكل مركب ممكن فكل جسم ممكن .

الثاني : أن كل جسم يوجد جسماً آخر من نوعه باعتبار مهيته أن كان له نوع متعدد الاشخاص ، أو باعتبار الجسمية أن لم يكن له نوع لما سبق أن الجسمية طبيعة نوعية .

و محصله أن كل جسم يوجد شيء آخر من نوعه ، وكل ما يوجد شيء آخر من نوعه فهو معلول لما ثبت أن الطبيعة المتعددة في الخارج يكون معلولة لأن تمددها لا يكون لذاتها بل لغيره . فكل جسم معلول .

والمقصود أن الأعراض الجسمانية كلها ممكنة بذاتها واجبة بغيرها .
قوله :

﴿ وكل جسم محسوس فهو متكثر بالقسمة الكمية والقسمة المعنوية إلى هولي
وصورة ﴾

المقصود بيان أن كل جسم ممكن . وكبرى القياس قوله « فواجب الوجود لا ينقسم في
المعنى ولا في الكم » مما سبق .
قوله :

﴿ وأيضاو كل جسم محسوس فستجد جسما آخر من نوعه أو من غير نوعه إلا باعتبار
جسميته ﴾

وهذا برهان آخر على أن كل جسم ممكن . وبيانه أن كل جسم نوعي فستجد
جسما آخر من نوعه إن كان ذلك الجسم عنصريا ، أو من غير نوعه إن كان فلكيا نوعه
في شخصه . هذا إذا أخذت الجسم جنسيا . أما إذا أخذته نوعا محصلا على ما مرّت الإشارة
إليه فستجد لكل جسم على الإطلاق جسما آخر من نوعه . فمعنى لفظة إلا من قوله :
« إلا باعتبار جسميته » ناقض لمعنى النفي في قوله « أو من غير نوعه » .

وتقدير الكلام أن كل جسم نوعي فستجد جسما آخر من نوعه ذلك ، أو من نوعه
باعتبار جسميته . وهذه القضية صغرى البرهان ، وكبراه ما مرّ . وهي : أن كل ما تجد
مشا كلا له من نوعه فهو معلول .

قوله :

﴿ فكل جسم محسوس وكل متعلق به معلول ﴾ .

وهو الحاصل من الفصل . و تبين منه أن الواجب ليس بجسم ولا متعلق به .

وقوله « معنى لفظة إلا ناقض لمعنى النفي » معناه أن الاستثناء مفرغ من غير نوعه وفيه معنى النفي
فيكون تقدير الكلام : أن كل جسم فتجد جسما آخر من نوعه أو ما ليس من نوعه إلا باعتبار الجسمية
فانه من نوعه بهذا الاعتبار . ولما استنتج الشيخ من المقدمات التي ذكرها أن كل جسم محسوس وكل
متعلق به معلول علم أن كبرى القياس الأولى هذه القضية . فلهذا زيد في المقدمات . وإلا لكان ما ذكرناه
كافيا . م

❖ (إشارة) ❖

❖ (واجب الوجود لا يشارك شيئاً من الأشياء في ماهية ذلك الشيء لأن كل ماهية لما سواه مقتضية لإمكان الوجود، وأما الوجود فليس بماهية لشيء ولا جزءاً من ماهية شيء. أعني الأشياء التي لها ماهية لا يدخل الوجود في مفهومها؛ بل هو طارئ عليها. فواجب الوجود لا يشارك شيئاً من الأشياء في معنى جنسى ولا نوعي. فلا يحتاج إذن إلى أن ينفصل عنها بمعنى فصلى أو عرضي؛ بل هو منفصل بذاته) ❖

يريد نفى التركيب بحسب الماهية^(١) عن الواجب. فبيّن أولاً أنه لا يشارك شيئاً في ماهيته لأن ماهية ما سواه ليس بالوجود؛ بل إنما يقتضى إمكان الوجود فقط. وحقيقة الواجب هي الوجود الواجب. ثم احتراز عن أن ينقض حكمه هذا بالوجود فيقال: إن الواجب من حيث هو وجود واجب يشارك الوجود الممكن في الوجود. فقال: وأما الوجود فليس بماهية شيء ولا جزء من ماهية شيء بل هو طارئ على الأشياء التي لها ماهية غير الوجود. وذلك لأن وجود الأشياء هو كونها في الخارج فهو أمر عارض لها من حيث هي معقولة بوجه ما.

(١) قوله «يريد نفى التركيب بحسب الماهية» تقرير الدليل أن الواجب ماهية الوجود وكل شيء سواء ليس ماهية الوجود فإن كل شيء سواء ممكن الوجود فهو يقتضى إمكان الوجود فلو كانت ماهية الوجود اقتضى وجوب الوجود لأن ثبوت الوجود لنفسه ضروري. فلا يشارك شيئاً من الأشياء في الماهية قطعاً.

والسؤال يمكن تحريره بوجهين:

أحدهما: إن الواجب يشارك سائر الماهيات في الوجود فكيف لا يشارك شيئاً من الأشياء. [قوله] والجواب: إن المطلوب أن الواجب لا يشارك شيئاً من الماهيات في الماهية، والوجود ليس ماهية من ماهيات الممكنات ولا جزء لها فشارك الواجب للماهيات في الوجود لا يوجب مشاركته إياها في الماهية.

الثاني: إن الواجب لما كان هو الوجود الواجب يشارك سائر الوجودات الخاصة الممكنة في الوجود.

و الجواب: إن الوجود الخاص للممكن ليس ماهية ولا جزء له فكون قائماً بالغير. والوجود الواجب قائم بالذات. ولا مشاركة بين القائم بالذات والقائم بالغير في الماهية.

و يمكن أن يقرر الجواب بأن مشاركة الوجود الواجب للوجودات الخاصة ليست مشاركة في الماهية ولا جزءاً لها لأن الوجود ليس ذاتياً للوجودات الخاصة.

فاذن واجب الوجود لا يشارك شيئاً من الأشياء في أمر ذاتي^(١) جنسياً كان أو نوعياً . فلا يحتاج إلى أن ينفصل عن الأشياء بمعنى فصلي ولا عرضي ؛ بل هو منفصل بذاته لأن الانفصال بعد الاشتراك في أمر ذاتي يكون إما بالفصول أو بالأعراض . أما مع عدم الاشتراك فلا تكون إلا بالذات .

و أكثر اعتراضات الفاضل الشارح على ذلك منحلّة بما مر^(٢) ذكره فلا وجه لإيرادها والاستغفال بجوابها .

واعلم ان كلام الشيخ يمكن أن يوجه بكلّ الوجهين والجوابين . وأما الشارح فقد قرر السؤال بالوجه الثاني فلا بد في جوابه من مقدمة أخرى ، وهي أن الوجود لما كان طارفاً على الأشياء يكون قائماً بالغير فلا يشارك القائم بالذات ، او تحرير الجواب على الوجه الآخر ، لكن يجب حينئذ أن يعمل قوله « الأشياء التي لها مهية لا يدخل الوجود في مفهومها » على الوجودات الخاصة . وهو خلاف الظاهر والا لم يكن إلى ذكرها حاجة . ولو عني بالوجود الممكن في قوله « يشارك الوجود الممكن في الوجود » الممكن كان تحرير السؤال على الوجه الاول و حينئذ لا حاجة إلى زيادة تلك المقدمة في جوابه كما حررناه .

وعلى لفظ الشيخ استدراك لأن معنى قوله « لا يدخل الوجود في مفهومها » ليس إلا ان الوجود ليس نفس مهيته ولا جزءاً منها . فيرجع كلامه إلى أن الوجود ليس مهية شيء ولا جزء مهية شيء . ولا يكون الوجود نفس مهية ولا جزء مهية . فظاهر أنه هذان ، لكن المراد ان الوجود ليس نفس مهية شيء من المهيئات الممكنة بل هو طاريء عليها وحينئذ يتضح الكلام . م

(١) قوله « فاذن واجب الوجود لا يشارك شيئاً من الأشياء في أمر ذاتي » هذا ليس نتيجة لما ذكر لأن المذكور أن الواجب لا يشارك شيئاً في مهية . ومعناه أن مهية الواجب ليست عين مهية شيء آخر ولا جزءاً لها لأن مهية الواجب الوجود ليس مهية شيء آخر ولا أجزاء منها ، وأما أن الواجب ليس له مهية ذاتي يشارك فيه شيئاً آخر فلم يتبين .

اللهم إلا أن يقال : حقيقة واجب الوجود لا يشارك شيئاً آخر في ذاتي اذ الوجود لا جزء له فلا جنس له ولا فصل . لكن لو ثبت هذا الكلام لكان كلاماً آخر . ثم لو سلم فأنما يتم ذلك لو كان وجود الفصل و الخاصة لقطع المشاركة وهو ممنوع لجواز أن يكون لمطابقة المهية العقلية الوجود الخارجى فان الصورة العقلية لا يطابقه مالم ينضم إليها صورة الفصل .

(٢) قوله « وأكثر اعتراضات الفاضل الشارح منحلّة بما مر » وجه الإمام الكلام ههنا بان حقيقة الله تعالى لا يساوى حقيقة شيء آخر لأن حقيقة ما سواه مقتضية للإمكان و حقيقة تعالى منافية للإمكان واختلاف اللوازم يقتضى اختلاف الملزومات .

وحرر السؤال بان مذهبك ان الوجود الواجب يساوى الوجود الممكن في كونه وجوداً ، ثم ليس مع ذلك الوجود شيء آخر بل ذاته مجرد الوجود فيكون جميع الوجودات الممكنات مساوية في تمام

وقوله : إن الشيخ التزم في إلهيات الشفاء انفصال وجود الواجب عن سائر الوجودات بأمر زائد . إذ قال : الوجود لا بشرط أمر مشترك بين الواجب والممكن والوجود بشرط لاهو ذات الواجب .

فالجواب : أن شرط العدم أمر زائد في الاعتبار فقط . والشيخ لا ينفي الاعتبارات عن الواجب ، والشيء لا يصير باعتبار عدم شيء له مركباً ، وإيضاً الشيء المتحقق في الخارج بذاته لا يحتاج في انفصاله عما لا يتحقق في الخارج بذاته إلى شيء غير ذاته . إنما يحتاج إلى ذلك في انفصاله عن متحقق آخر مثله .

قوله :

﴿ فذاته ليس لها حد إذ ليس لها جنس ولا فصل ﴾

قال الفاضل الشارح : هذا مبني على أن الحد لا يحصل إلا من الجنس و الفصل وقد بينا ما فيه من البحث في المنطق .

والجواب عنه : أن المقصود ههنا إنما كان نفى التركيب بحسب الماهية عن واجب الوجود . فنفي الحد المقتضى لذلك عنه . ثم إن كان المقصود هو نفى التعريف الحدّي فالجواب : أنك نقلت في المنطق عن الشيخ أنه قال في الحكمة المشرقية : إن الأشياء

الحقيقة لذاته تعالى .

والجواب : أن وجود الممكنات ليس نفس مهيئتها ولا جزءاً منها بل عارض لها . واستضعفه بأن عروض الوجودات للهيات لا ينافي مشاركة الواجب إياها في مهية الوجود ، وإيضاً كما يخالف حقيقة الله تعالى مهيات الممكنات في اللوازم كذلك يختلف وجوداتها في اللوازم لأن حقيقته يقتضي الوجوب والقيام بالذات ووجودات الممكنات يقتضي الإمكان والقيام بالغير . فإن صح الاستدلال باختلاف اللوازم على اختلاف اللزومات وجب أن يكون حقيقة الله تعالى مخالفة لوجود الممكنات في المهية وهو خلاف ما ذهب إليه ، وكذلك قوله : إنه تعالى منفصل بذاته لأن ذاته تعالى لما كانت متساوية لسائر الوجودات في طبيعة الوجودية وامتياز الأشياء في تمام المهية بعضها عن بعض لا بد وأن يكون بأمر من خارج وجب أن يكون انفصال ذاته عن سائر الوجودات بأمر زايد . وقد التزم هذا في إلهيات الشفاء بقوله : الوجود لا بشرط مشترك بين الواجب والممكن . والوجود بشرط لاهو ذات الواجب وحقيقته . وهذا يقتضي أن يكون امتياز ذاته تعالى عن غيره بهذا القيد السلبى .

المركبة قد يوجد لها حدود غير مركبة من الأجناس والفصول ، وبعض البسائط يوجد لها لوازم يوصل الذهن تصورها إلى حاق الملزومات ، و تعريفها بها لا يقصر عن التعريف بالحدود . فهذا ما ذكرته في المنطق ولم ترد عليه شيئاً . و واجب الوجود إذ ليس بمركب فلاحده له ، وإذ هو منفصل الحقيقة عما عداه فليس له لازم يوصل تصوره العقل إلى حقيقته بل لاوصول للعقول إلى حقيقته . فإذن لا تعريف له يقوم مقام الحد .
 ☆(وهم وتنبية)☆

☆(ربما ظن^(١) أن معنى الموجود لافي موضوع يعم الأول وغيره عموم الجنس فيقع تحت جنس الجوهر . وهذا خطأ . فإن الموجود لافي موضوع الذي هو كالرسم للجوهر ليس يعنى به الموجود بالفعل وجوداً لافي موضوع حتى يكون من عرف أن زيدا هو في نفسه جوهر عرف منه أنه موجود بالفعل أصلاً ؛ فضلاً عن كيفية ذلك الوجود ؛ بل معنى ما يحمل على الجوهر كالرسم وتشارك فيه الجواهر النوعية عند القوة كما تشارك في الجنس هو أنه ماهية وحقيقة إنما يكون وجودها لافي موضوع . وهذا الحمل يكون على زيد وعمر ولذاتيهما لا لعلته . وأما كونه موجوداً بالفعل الذي هو جزء من كونه موجوداً بالفعل لافي موضوع فقد يكون له بعلة فكيف المركب منه ومن معنى زائد فالذي يمكن أن يحمل على زيد كالجنس ليس يصلح حمله على واجب الوجود أصلاً لأنه ليس ذاماهية يلزمها هذا الحكم بل الوجود الواجب له كالماهية لغيره . واعلم أنه لما لم يكن الموجود بالفعل مقولاً على المقولات المشهورة كالجنس لم يصر بإضافة معنى سلبى إليه جنساً شيئاً فإن الموجود لما لم يكن من مقومات الماهية بل من لوازمها لم يصر بأن يكون لافي موضوع جزءاً من المقوم فيصير مقوماً وإلا لصار بإضافة المعنى الإيجابي إليه جنساً للأعراض التي هي موجودة في موضوع)☆

قال الشارح . أما الاعتراضات البنية على مساواة الوجودين فهي منجلة بما مر . وأما ما قلناه من الشفاء فشرط عدم لبس امرأ زائداً في الخارج بل في الاعتبار فقط . والكلام إنما هو بحسب نفس الامر . وأيضاً وجودات الممكنات ليست معققة في الخارج ، وانفصال الوجود الخارجى عن المعدومات لا يحتاج إلى شيء غير ذاته . م

(١) قوله «وربما ظن» تحرير السؤال أن الجوهر جنس و حقيقته أنه الوجود لا في موضوع وهو صادق على الواجب فيكون الجوهر جنساً له . فيكون مركباً من الجنس والفصل .

هذا سؤال يرد على قوله « الواجب لأجنس له » و جواب عنه بالتنبيه على مفهوم العبارة . وعبارة الكتاب ظاهرة .

❖ (إشارة) ❖

❖ (الضد) يقال عند الجمهور على مساو في القوة ممانع . و كل ماسوى الأول فمعلول والمعلول لا يساوى المبدء الواجب فلا ضد للأول من هذا الوجه ، ويقال عند الخاصة لمشارك في الموضوع معاقب غير مجامع إذا كان في غاية البعد طباعاً . و الأول لا تتعلق ذاته بشيء فضلاً عن الموضوع . فالأول لا ضد له بوجه ❖
وهو غنى عن الشرح .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (الأول لا ند له ، ولا ضد له ، ولا جنس له ، ولا فصل له . فلا حد له ، ولا إشارة إليه إلا بصريح العرفان العقلي) ❖
الند : المثل والنظير . والباقي ظاهر .

مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

❖ (إشارة) ❖

❖ (الأول معقول الذات قائمها فهو قیوم بریء عن العلائق والعهد والمواد وغيرها مما يجعل الذات بحال زائدة . وقد علم أن ما هذا حكمه فهو عاقل لذاته معقول لذاته) ❖
يريد إثبات العلم للواجب الوجود . فقال : « الأول معقول الذات » لأنه غير قائم بنفسه لأنه غير متعلق الوجود بالغير فهو قیوم . وقد مر تفسير القیوم ، بریء عن العلائق : أي عن جميع أنحاء التعلق بالغير ، وعن العهد : أي عن أنواع عدم الأحكام والضعف والدرك

وجوابه : أنا لا نسلم أنه صادق على الواجب . بيانه : أنه ليس معنى به الوجود بالفعل : أما أو لا فلانه لو كان المراد ذلك فكل من عرف أن زيداً جوهر عرف أنه موجود بالفعل . وليس كذلك . وأما ثانياً : فلان الوجود بالفعل يكون لعله والذاتي لا يكون لعله ؛ بل المعنى أن الجوهر مهيبة إذا وجدت في الأعيان كانت لأفنى موضوع . وهذا المعنى غير صادق على الواجب إذ ليس له مهيبة يعرضها الوجود وإنما حقيقته عين الوجود . و لئن سلمنا أن المراد الموجود بالفعل ، وأنه صادق على الواجب ؛ لكن لا نسلم أنه جنس . فان الوجود بالفعل ليس جنساً للموجودات فلا يصير جنساً بإضافة أمر سلبى إليه . وإلى أشار بقوله : واعلم . إلى آخره . م

وما يجرى مجرى ذلك . يقال : في الأمر عهدة : أي لم يحكم بعد . وفي عقل فلان عهدة : أي ضعف . وعهده على فلان : أي ما أدرك فيه من درك فإصلاحه عليه ، وعن المواد : أي الهولي الأولى وما بعدها من المواد الوجودية ، وعن المواد العقلية كالماهيات ، وعن غيرها مما يجعل الذات بحال زائدة : أي عن المشخصات والعوارض التي يصير المعقول بها محسوساً أو مخيلاً أو موهوماً . والباقي ظاهر . وقد أحاله على ما تبين في النمط الثالث .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ تأمل كيف لم يحتج ببيان الثبوت الأول ووحدايته وبرأيه عن الصمات إلى تأمل لغير نفس الوجود ، ولم يحتج إلى اعتبار من خلقه وفعله وإن كان ذلك دليلاً عليه ؛ لكن هذا الباب أوثق وأشرف أي إذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به الوجود من حيث هو وجود وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الواجب . وإلى مثل هذا أشير في الكتاب الإلهي : سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق . أقول : إن هذا حكم لقوم . ثم يقول : أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد . أقول : إن هذا حكم للصدقين الذين يستشهدون به لآله ﴾

المتكلمون يستدلون بحدوث الأجسام والأعراض على وجود الخالق ، وبالنظر في أحوال الخليقة على صفاته واحدة فواحدة .

والحكماء الطبيعيون أيضاً يستدلون بوجود الحركة على محرك ، وبامتناع اتصال المحركات لا إلى نهاية على وجود محرك أول غير متحرك . ثم يستدلون من ذلك على وجود مبدء أول .

وأما الإلهيون فيستدلون بالنظر في الوجود وأنه واجب أو ممكن على إثبات واجب ، ثم بالنظر فيما يلزم الوجوب والإمكان على صفاته ، ثم يستدلون بصفاته على كيفية صدور أفعاله عنه واحداً بعد واحد .

فذكر الشيخ ترجيح هذه الطريقة على الطريقة الأولى بأنه أوثق وأشرف . وذلك لأن أولى البراهين ^(١) بإعطاء اليقين هو الاستدلال بالعلّة على المعلول ، وأما عكسه

(١) قوله « وذلك لأن أولى البراهين » إن قيل : الاستدلال بالوجود على الواجب استدلال

الذي هو الاستدلال بالمعلول على العلة فربما لا يعطى اليقين و هو إذا كان للمطلوب علة لم يعرف إلا بها كما تبين في علم البرهان ، ثم جعل المرتبتين المذكورتين في قوله تعالى : سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد . أعني مرتبة الاستدلال بآيات الآفاق والأفئدة على وجود الحق ، و مرتبة الاستشهاد بالحق على كل شيء بإزاء الطريقين . ولما كان طريقة قومه أصدق الوجهين وسمهم بالصدّيقين فإن الصدّيق هو ملازم الصدق .

(النمط الخامس في الصنع و الابداع) (١)

يريد بالصنع إيجاد الشيء مسبقاً بالعدم على ما فسره في الفصل الأول من هذا النمط ، وبالإبداع ما يقابله وهو إيجاد شيء غير مسبق بالعدم على ما سنبينه فيما بعد .
 (وهم وتنبية) *

*(إنه قد سبق إلى الأوهام^(٢) العامة أن تعلق الشيء الذي يسمونه مفعولاً بالشيء



بالعلة على المعلول والا لزوم أن يكون الواجب معلولاً . قلنا : الاستدلال بالعلة على المعلول هو الاستدلال من واجب الوجود على معلولاته . فإن في الطريقة المغتارة ثبت واجب الوجود أولاً ، ثم نستدل به على سائر الوجودات . وأما القوم فيثبتون سائر الوجودات ، ويستدلون بها على وجود واجب الوجود . وبعبارة أخرى نحن ثبت الحق ونستدل به على الخلق . وأما هم فيثبتون الخلق ويستدلون به على الحق . فطريقتنا أشرف وأوثق . والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب . م
 (١) قوله « النمط الخامس في الصنع والابداع » الإيجاد إما أن يكون مسبقاً بالعدم أولاً . والاول هو الصنع . والثاني الابداع . م

(٢) قوله « قد سبق إلى الأوهام » ذهب المتكلمون إلى أن تعلق المفعول من جهة حدوث : أي خروجه من عدم إلى الوجود ، أو الاحداث ، وهو إخراجهم من عدم إلى الوجود و هو المعنى المشترك بين معاني الفعل وبين الصنع والإيجاد .

فإن قلت : قوله : المعنى المشترك هو حصول وجود المفعول بعد عدمه عن الفاعل . تفسير للاحداث بالحدوث . وقوله : أعني أحداث الفاعل إياه . تفسير للحدوث بالاحداث .

فنقول : حصول الوجود عن الفاعل ملازم لتحصيل الفاعل إياه فيصح التعبير عن كل منهما بالآخر . والفرض التنبيه على صحة استعمال كل من العبارتين في هذا المقام . و إنما قال : للمعنى المشترك بين معاني الفعل و الصنع و الإيجاد . ولم يقل : معناها . وإن كان ظاهر كلام الشيخ ذلك لأن هذه الألفاظ ليس مترادفة بل مختلفة الدلالة في اللفظ كما سيبي . نعم المعنى المشترك بين معانيها هو الاحداث .

الذي يسمونه فاعلا هو من جهة المعنى الذي يسمونه [يسمي به خ] العامة المفعول مفعولا والفاعل فاعلا . وتلك الجهة أن ذلك أوجد وصنع و فعل وهذا أوجد وفعل و صنع ، وكل ذلك يرجع إلى أنه قد حصل للشيء من شيء آخر وجود بعد مالم يكن ، وقد يقولون : إنه إذا أوجد فقد زالت الحاجة إلى الفاعل حتى أنه لو فقد الفاعل جاز أن يبقى المفعول موجوداً كما يشاهدونه من فقدان البناء وقوام البناء ، وحتى أن كثيراً منهم لا يترددون أن يقول : لو جاز على الباري تعالى العدم لما ضر عدمه وجود العالم لأن العالم عنده إنما احتاج إلى الباري تعالى في أن أوجده أي أخرجه من العدم إلى الوجود حتى كان بذلك فاعلا فإذا قد فعل وحصل له الوجود عن العدم فكيف يخرج بعد ذلك إلى الوجود عن العدم حتى يحتاج إلى الفاعل ، وقالوا : لو كان يفتقر إلى الباري تعالى من حيث هو موجود لكان كل موجود مفتقراً إلى موجد آخر ، والباري أيضاً موجود وكذلك إلى غير النهاية . ونحن نوضح الحال في كيفية ذلك وفيما يجب أن يعتقد في هذا)

الجمهور يظنون أن احتياج المفعول إلى فاعله إنما هو للمعنى المشترك بين معاني الفعل والصنع والإيجاد وهو حصول وجود المفعول بعد عدمه عن الفاعل أعني إحداث الفاعل إياه فقط ، فإذا حدث فقد استغنى عنه حتى إن فنى الفاعل بقي المفعول موجوداً ، وإنما جل أهل التمييز منهم على ذلك شيئان :

فان قلت : هذا مناف لما سبق من اشتراك الإيجاد بين الصنع والابداع . فنقول : كأنه جل الإيجاد مشتركاً بين معنيين مختلفين عموماً وخصوصاً . ثم أن قوماً منهم قالوا : إن الفاعل إذا أوجد المفعول وأخرجه من العدم فقد زال احتياجه إليه حتى لو جاز العدم على الباري لما ضر وجود العالم . وأكثرهم على أن الاحتياج لا يزول بعد الإيجاد فإن المفعول يحتاج إلى أعراض يوجد بها الفاعل فيه . فهو وإن لم يحتج في أصل الوجود إلى الفاعل إلا أنه يحتاج إليه في البقاء . ولهذا قال : وقد يقولون .

والجواب عن شبهتهم :

أما من شبهة البناء : فهو أنا لا نسلم أن البناء فاعل للبناء ؛ بل البناء يحدث ميولاً قسرية في الأحجار والالات ، ويحركها باعتبار تلك الميول إلى مواضع معينة فيحصل لها أوضاع وأشكال على الترتيب الذي يوضعها بعضها فوق بعض . وتلك الأوضاع والهيئات هي البناء ، والبناء سبب لحركات الات ، والحركات معدات لحصول البناء . فهو سبب لمعدات البناء لا فاعل له .

أحدهما: مشاهدة بقاء الفعل كالبناء بعد فناء الفاعل كالبناء .

والثاني: الاستدلال وقد ذكر منه وجهين :

أحدهما: أن إيجاد الفاعل للفعل حال وجوده يكون تحصيلًا للحاصل وهو خلف .

والثاني: أن الفعل لو كان بعد حدوثه محتاجاً إلى الفاعل لكان محتاجاً إليه في وجوده ، و إذن لكان الفاعل أيضاً كذلك ويتسلسل . فقوله «إنه قد سبق إلى الأوهام العامة» إلى قوله : « بعد ما لم يكن » إشارة إلى تقرير الوهم حسب ما يعتقده العامة . وقوله « وقد يقولون : إنه إذا أوجد فقد زالت الحاجة إلى الفاعل » إلى قوله « وقوام البناء » إشارة إلى نظر أهل التمييز منهم في ذلك واستدلالهم بالمشاهدة .

وقال الفاضل الشارح : وإنما قال : وقد يقولون . ولم يقل : ويقولون . لأن أكثر المتكلمين لا يقولون بذلك . وذلك أنهم وإن لم يجعلوا الجوهر حال بقائه محتاجاً إلى الفاعل لكن جعلوه محتاجاً إلى أعراض غير باقية بوجودها الفاعل فيه كالعرض المسمى بالبقاء عند من يثبتونه منهم ، أو غيره من سائر الأعراض عند من لا يثبتونه . فهؤلاء وإن لم يجعلوه محتاجاً إلى الفاعل في وجوده لكن جعلوه محتاجاً إلى الفاعل فيما يحتاج إليه في وجوده . فإنهم هم غير قائلين بزوال الحاجة بعد الحدث ، وأما من عداهم فهم القائلون بذلك . وقوله : « لأن العالم عنده إنما احتاج إلى الباري » إلى قوله « حتى يحتاج إلى الفاعل » إشارة إلى استدلالهم الأول المذكور ، وقوله « وقالوا : لو كان يفتقر إلى الباري من حيث هو موجود » إلى قوله « إلى غير النهاية » إشارة إلى استدلالهم الثاني .

وأما عن الشبهة الثانية : فلا نسلم لزوم تحصيل العاقل وإنما يلزم لو كان التأثير هو تحصيل الوجود وإخراجه من العدم . وليس كذلك ؛ بل التأثير هو استتباع المؤثر له وتعليقه به بحيث لو انعدم المؤثر انعدم الأثر ويستحيل وجوده بدون وجود المؤثر . ومثل بالترتيب العقلي الذي بين النور والشمس ، وبالصورة الحاصلة في المراآت مادام ذو الصورة على العازاة .

وعن الشبهة الثالثة : أنا لا نسلم أنه لو كان محتاجاً إلى الفاعل بعد حدوثه لكان محتاجاً إليه في وجوده مطلقاً حتى يلزم التسلسل بل يكون محتاجاً إليه من حيث الوجود الواجب بالغير . وجبت له بندفع التسلسل بالانتفاء إلى واجب الوجود بالذات . م

﴿تنبيه﴾

﴿يجب علينا أن نحلل^(١) معنى قولنا : صنع وفعل وأوجد . إلى الأجزاء البسيطة من مفهومه ، و يحذف منه ما دخوله في الغرض دخول عرضي﴾
لما ذكر أن الجمهور يظنون أن احتياج المفعول إلى الفاعل إنما كان من جهة أنه مفعول أو مصنوع أو موجود . أراد أن يحلل المعنى المشترك بين هذه الألفاظ . وهو قولنا : موجود بعد العدم بسبب شيء . إلى أجزائه البسيطة ، و ينظر فيه جميع أجزائه معتبرة في الاحتياج أم بعضها معتبرة فيه فقط والباقي مقارن لذلك البعض بالعرض ؟ ليتعين المعنى المتعلق بالفاعل .

أقول : و أنا استعملت لفظ المحدث بدل قوله « موجود بعد العدم بسبب شيء » . للتخفيف .

فقوله :

﴿فقول : إذا كان شيء من الأشياء معدوماً ثم إذا هو موجود بعد العدم بسبب شيء ما فإننا نقول له : مفعول . ولا نبالي الآن [لأنه] كان أحدهما محمولا عليه الآخر مساوياً أو أعم أو أخص حتى يحتاج مثلاً إلى أن يزداد فيقال : موجود بعد العدم بسبب ذلك الشيء بتحريك من الشيء وبمباشرة وبآلة وبقصد اختياري [أو غيره] أو بطبع أو تولد أو غير ذلك أو بشيء من

(١) قوله « يجب علينا أن نحلل » لما كان مذهب الحكماء أن تعلق المفعول بالفاعل من جهة أنه موجود ليس بواجب بالذات اخذ الشيخ في تحقيق هذا المذهب و ابطال ما سبق الى اوهم الجمهور . فقال : إذا كان شيء معدوماً ثم وجد بسبب فذلك الوجود بالغير بعد العدم نسبة مفعولا سواء كان هذا معناه ، او انقص منه حتى يكون المفعول اخص ، او ازيد حتى يكون اعم . فالمراد بالمساواة ليس تلازم المعنيين في الصدق اذ ليس ههنا الا معنى واحد ؛ بل المساواة في اطلاق الاسم حتى أن كل شيء يطلق عليه اسم المفعول يطلق عليه اسم المحدث وبالعكس . وانما ساء مفعولا تسهلا . فانه اذا اراد أن يبر عن الوجود بالغير بعد ما لم يكن هبر عنه بهذا اللفظ فيسهل لاختماره . واذ قد ساء بالمفعول وكان المتكلمون يزدون في معناه ويقولون : المفعول هو الصادر بشعور و اختيار . حدس انه ربما يتوهم أن مذكره المتكلمون أنسب بالعرف من اصطلاحه ولهذا استدل من العرف بأن اصطلاحه أرفق ، و ايضا لما كان المفعول في زعم قوم أعم من معنى المحدث ، وفي زعم المتكلمين اخص منه واصطلاحه أيضا اخص فربما يظن انه جرى على ما ذهب اليه المتكلمون . ولهذا بين فساد مذهبهم في ذلك حتى لا يقع هذا اللفظ . م

مقابلات هذه . فلسنا نلتفت الآن إلى ذلك . على أن الحق أن هذه الأمور زائدة على كون الشيء مفعولا . والذي يقابله ويكون بسببه فإننا نقول له : فاعل . والدليل على هذه المساواة أنه لو قال قائل : فعل بآلة أو بحر كة أو بطبع لم يكن أورد شيئا ينقض كون الفعل فعلا، أو يتضمن تكريرا في المفهوم . أما النقض فمثلا لو كان مفهوم الفعل يمنع عن أن يكون بالطبع فإذا قال : فعل بالطبع كان كأنه قال : فعل ما فعل . وأما التكرير فمثلا لو كان مفهوم الفعل يدخل فيه الاختيار فإذا قال : فعل بالاختيار كان كأنه قال : إنسان حيوان (١) .

معناه أننا نعبر ههنا عن معنى المحدث بالمفعول سواء كان أحدهما مفعولا على الآخر مساويا حتى يكون كل مفعول محدثا و كل محدث مفعولا ، أو أعم حتى يكون كل محدث مفعولا ولا ينعكس ، أو أضيق حتى يكون كل مفعول محدثا ولا ينعكس .

ثم اشتغل ببيان كيفية التفاوت بين المعنيين وذكر أن المفعول إنما يكون أضيق من المحدث إذا كان معنى المحدث يصير بزيادة معنى مخصص مساويا لمعنى المفعول ، و أشار إلى الزيادات .

فذكر أولا التحريك فإن المحدث قد يكون حدوثه بتحريك من الفاعل ، وقد لا يكون .

ثم المباشرة والآلة . والمحدث بالمباشرة يقابله المحدث بآلة من وجه (١) . وهو ظاهر ، ويقابله المحدث بالتولد من وجه . وذلك أن بعض المتكلمين يقولون لحدوث الحركة عن الجسم مثلا : حدوث بالتولد . لأن الجسم يحدث أولا اعتمادا ثم يتولد من ذلك الاعتماد الحركة ، ويقولون لحدوث الاعتماد عنه : حدوث بالمباشرة .

(١) قوله « والمحدث بالمباشرة يقابله المحدث بآلة من وجه » المحدث إما أن يكون حدوثه من الفاعل لا بتوسط شيء ، وهو المحدث بالمباشرة ، وإما أن يكون حدوثه بتوسط شيء . و تلك الوسطة إما أن يكون من الفاعل أيضا ، أولا . فإن كان أيضا من الفاعل فهو المحدث بالتولد كالجسم يحدث الحركة بواسطة الاعتماد الذي هو منه أيضا . وإن لم يكن من الفاعل ، فهو المحدث بالآلة . فيكون المحدث بالمباشرة يقابله المحدث بالآلة من جهة وهي اشتماله على وسط ليس من الفاعل أيضا . والاختيار والطبع متقابلان من وجه فإن الاختيار لا بد فيه من الشعور والطبع لا يجب فيه ذلك . م

ثم ذكر الاختيار والطبع وهما متقابلان من وجه . والحدوث بهما ظاهر .
والمقصود بيان أن المفعول لو كان مثلاً مساوياً للمحدث بالاختيار أو بالتولد لكان
أخص من المحدث المطلق . وإنما ذكر ذلك لأن المتكلمين يطلقون الفعل على كل
إحداث يكون بإرادة فاعلة وهو أخص من الإحداث المطلق . والحكماء يطلقونه على معنى
يعم الإحداث والإبداع فاستعمله الشيخ ههنا على أنه مساو للإحداث ، واستعمل المحدث
على أنه مساو للمفعول ^(١) ، والذي يقابله معنى المحدث على أنه مساو للفاعل . وأشار
مع ذلك إلى أن المتكلم ليس في هذا التخصيص بمصيب وإن كان هذا البحث لفظياً .
وذلك لأن الزيادات ليست بداخلة في مفهوم الفعل .

واستدل عليه بأن مفهوم الفعل لو كان مشتملاً على بعض تلك الزيادات لكان
انضمام مقابل ذلك البعض إليه في اللفظ مقتضياً للتناقض ، أو كان انضمام عين ذلك البعض
إليه مقتضياً للتكرار . والعرف يشهد بخلاف ذلك .

قال الفاضل الشارح : هذا البحث لغوي صرف . والمتكلمون يلتزمون كون أحدهما
تكريراً وكون الثاني تناقضاً ، وبصرحون به . فلا معنى لإلزام ذلك عليهم .
قال : والانصاف أن الحق معهم لأن أهل اللغة لا يسمون النار فاعلة للإحراق ،
ولا الماء فاعلة للتبريد . والمرجع في أمثال هذه المباحث إلى الأدباء . وإذا كان الأمر كذلك
صح ما قلناه .

أقول : ليس هذا البحث خاصاً بلغة دون لغة ^(٢) . و لذلك لم يقنع الشيخ على

(١) قوله « واستعمل المحدث على أنه مساو للمفعول » الانسب أن يقال : استعمل المفعول على
أنه مساو للمحدث ، والفاعل على أنه مساو للمحدث كما استعمل الفعل على أنه مساو للأحداث .
فإن الشيخ لم يستعمل المحدث ولا الأحداث بل المفعول والفاعل .

(٢) قوله « أقول : ليس هذا البحث خاصاً بلغة دون لغة »

ان قيل : كلام الإمام أن الشيخ بحث في أن الفعل موضوع لمعنى أعم من أن يكون بالاختيار ،
أو بالطبع ، أو بالالة . إلى غير ذلك . وإيس هذا إلا بحثاً لغوياً ليس من شأن الحكماء ، وليس في
جواب الشارح ما يدفعه .

قلنا : جواب الشارح أن هذا لا يتعلق باللغة ؛ بل الشيخ اصطلاح على ذلك فإنه قال : فإنا
نقول : أنه مفعول . ولهذا جمع بين الألفاظ الثلاثة مع اختلاف دلالاتها في اللغة . فإن الصنع والإيجاد
يدلان في اللغة على شعور واختيار بخلاف الفعل ، ووضع الفعل بازاء المعنى المشترك بينهما لأنه

أحد ألفاظ الصنع والفعل والإيجاد مع اختلاف دلالتها في اللغة العربية ؛ بل أوردناها جميعاً تنبيهاً على أن المقصود هو المعنى المشترك بينهما . ولما كان الفعل منها كأنه أدل على ذلك المعنى مجرداً ، والإيجاد والصنع كأنهما أشمل لاعتبار شيء آخر . فوضع الفعل بإزاء ذلك المعنى دونهما . وإنما عدل المتكلمون عن العرف لادعائهم أن نصوص التنزيل وأهل اللغة بأن الله فاعل يطابق قولهم بأنه فاعل بإرادة لأن الفاعل في اللغة هو الفاعل بالإرادة . فرد الشيخ ذلك عليهم باستشهاد العرف . ولو أنهم قالوا : نحن نصطلح على تخصيص العرف لم يكن للشيخ عليهم سبيل .

وقول هذا الفاضل : إن الحق معهم من جهة اللغة لأن أهل اللغة لا يقولون للنار : فاعل للإحراق . ولا للماء فاعل للتبريد . ليس بشيء . والدليل عليه ما جاء في كلامهم : توقفوا أول البرد وتلقفوا آخره فإنه يفعل بأبدانكم ما يفعل بأشجاركم . وقول الشاعر : وعينان قال الله كونا فكاتتا
فعلان بالأبدان ما يفعل الخمر
وأمثال ذلك . فإنها أكثر من أن يحصى .
وبالجملة إذا جاز من حيث اللغة أن يقال فعل البرد والخمر فما المانع من أن يقال : فعل بغير إرادة . فإن ادعى أحد أنه مجاز فعليه الدليل . مع أن دعوى المجاز تقتضى تسليم صحة الاستعمال . وذلك يدل على خلو الكلام عن التناقض . على أن أهل اللغة فسروا الفعل بإحداث شيء ما فقط . وهذا يدل على ما ذهبنا إليه .
قوله :

✽ (فإذا كان مفهوم الفعل ذلك أو كان بعض مفهوم الفعل فليس يضرنا ذلك في غرضنا . ففي مفهوم الفعل وجود وعدم . وكون ذلك الوجود بعد العدم كأنه صفة لذلك الوجود محمولة عليه . فأما العدم فلن يمتلئ بفاعل وجود المفعول ، وأما كون هذا الوجود موصوفاً بأنه بعد العدم فليس بفعل فاعل ولا جعل جاعل . إذ هذا الوجود لمثل هذا الجائر العدم لا يمكن أن يكون إلا بعد العدم . فبقى أن يكون تعلقه من حيث هو هذا الوجود

أدل عليه . وأما المتكلمون فيزعمون : أن الفاعل في اللغة لا يطلق إلا على الفاعل بالإرادة . فرد الشيخ عليهم باستشهاد العرف . م

إمّا وجود ما ليس بواجب الوجود ، وإمّا وجود ما يجب أن يسبق وجوده العدم) *
 لما ذكر أنه اصطلاح ههنا ^(١) على أن معنى الفعل هو حصول وجود بعد العدم
 عن سبب ما سواء كان هذا المعنى هو نفس المفهوم منه كما اصطلاح عليه أو بعض المفهوم منه
 كما ذهب إليه المتكلمون. فإن هذا الخلاف لا يضر في مقصوده شرع في تحليل ذلك المعنى،
 وذكرا أنه يشتمل على ثلاثة أشياء : وجود ، وعدم ، وكون الوجود بعد العدم. ثم يبين أن
 العدم ليس متعلقا بالفاعل لأنه لا شيء ، وأن كون الوجود بعد العدم أيضا ليس متعلقا به
 لأنه صفة واجبة لمثل هذا الوجود فإن كثيرا من الممكنات يلحقها أوصاف تجب بما هياتها
 لذواتها لا بشيء آخر . فبقى أن يكون المتعلق بالفعل هو الوجود . وليس هو الوجود العام .
 فإن وجود الواجب لا يتعلق بالفاعل . فإذن هو إمّا وجود شيء ليس بواجب ، وإمّا
 وجود شيء مسبق بالعدم والأول أعم من الثاني . وسنبين في الفصل التالي لهذا الفصل
 أن المتعلق بالفاعل أولاً وبالذات أيهما هو .

وقد ذكر الفاضل الشارح : أن البحث ههنا يجب إمّا لتعيين الشيء المحتاج إلى

(١) قوله « لما ذكر أنه اصطلاح ههنا » حقق البحث في القامين : أحدهما أن المتعلق بالفاعل
 أي شيء هو ، والثاني جهة التعلق .

أما في المقام الأول : فهو إذا وجد شيء بعد عدم بسبب شيء آخر فلا شك أن هناك وجوداً بعد
 عدم بسبب ذلك الشيء سواء كان ذلك الوجود بعد العدم يسمى فعلاً أو لم يسمى . فلا يضر في ذلك الفرض .
 فهناك ثلاثة أشياء : الوجود ، والعدم ، وكون الوجود بعد العدم . فالمتعلق بالفاعل ليس هو العدم
 لأنه نفي صرف لا يحتاج إلى فاعل ، ولا كونه وجوداً بعد عدم لأنه وصف يعرض هذا الوجود
 لذاته . فتعين أن يكون المتعلق الوجود إما من جهة الحدوث ، أو من جهة الإمكان .

قال الإمام : البحث ههنا إما عن أن المحتاج إلى الفاعل من المفعول أي شيء هو أهو عدمه
 السابق ، أو الوجود الحاصل ، أو كونه مسبقاً بالعدم . وإما عن سبب احتياجه إلى الفاعل أهو
 العدم السابق ، أو الوجود الحاصل ، أو كونه مسبقاً بالعدم . وكلام الشيخ في هذا الفصل مجمل و
 محتمل لكل واحد من الأمرين . أما البحث عن المحتاج إلى الفاعل فهو ما ذكرناه ، وأما البحث
 عن علة الاحتياج فهو أن العدم السابق لا يجوز أن يكون علة له ، ولا الحدوث أعني كون الوجود بعد
 العدم لأنه كيفية مفتقرة إلى الوجود . إلى آخره .

فيقال له : أما أن كلام الشيخ مجمل فقير مستقيم ؛ بل صريح في الأمر الأول ، وأما الحدوث
 لا يجوز أن يكون علة الاحتياج فهو فائدة أفادها غير متعلقة بما في الكتاب . م

الفاعل ، أولتعيين سبب الاحتياج . و كلام الشيخ مجمل و محتمل لهما إلا أن جملة على الأول أولى .

قال : وسبب الاحتياج عند الحكماء هو الإمكان ، وعند المتكلمين هو الحدوث . وهو باطل . لأن الحدوث كيفية للوجود متأخرة عنه ، وهو متأخر عن الإيجاد المتأخر عن الاحتياج إلى الفاعل المتأخر عن علة الاحتياج . فلو كان الحدوث علة للاحتياج لتأخر عن نفسه بهذه المراتب .

أقول : هذه فائدة أفادها لكنها غير متعلقة بالمتن .

﴿ تكملة وإشارة ^(١) ﴾

﴿ فالآن لنعتبر أنه لا شيء الأمرين يتعلق . فنقول : إن مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته بل بغيره . لا يمتنع أن يكون على أحد قسمين : أحدهما واجب الوجود بغيره دائماً ، والثاني واجب الوجود بغيره وقتاً ما . فإن هذين يحمل عليهما واجب الوجود بغيره ، و يسلب عنهما واجب الوجود بذاته من حيث المفهوم أو يمنع شيء من خارج . وأما مسبوق العدم فليس له إلا وجه واحد . فهو في مفهومه أخص من المفهوم الأول والمفهومان جميعاً يحمل

(١) قوله « تكملة وإشارة » هذا هو البعث في المقام الثاني . و هو ان الوجود المتعلق بالفاعل من اى جهة يتعلق من جهة انه ليس واجبا بالذات ، او من جهة انه مسبوق بالعدم . فنقول : غير الواجب بالذات اهم من السبوق بالعدم لان غير الواجب بالذات اذا نظر الى مفهومها اما ان يكون دائماً او غير دائم والسبوق بالعدم لا يكون الا غير دائم وكل واحد من غير الواجب بالذات والسبوق بالعدم يعمل عليه انه متعلق بالغير : اما السبوق بالعدم فظاهر ، و اما الغير الواجب بالذات فلان وجوده اذا لم يكن من ذاته يكون من غيره قطعاً . والحصول على امرين بينهما عموم وخصوص يكون للاهم بالذات وللأخص بالواسطة . فيكون تعلق الوجود بالفاعل من حيث انه ليس بواجب بالذات .

وقوله : اذا ثبت هذا ثبت ان التعلق بالغير يكون للمسبوق بالغير دائماً . تفريع المقصود فانه لما استدل على ان التعلق للوجوب بالغير ، ثم اكده بان التعلق ليس لكونه مسبوقاً بالعدم رتب عليه ان التعلق بالفاعل ثابت دائماً ابطلاً لما ظنه الجمهور .

والنظر من وجوه : فان المراد بقوله ، غير الواجب بالذات اهم من السبوق بالعدم . اما العموم بحسب الخارج ، او بحسب المفهوم فان كان المراد العموم بحسب الخارج فلا نسلم أن غير الواجب اهم ؛ بل كل ماهو غير الواجب محدث . وكيف يكون كذلك وقد صرح الشيخ

عليهما التعلق بالغير. وإذا كان معنيان أحدهما أعم من الآخر ويحمل على مفهوميهما معنى فإن ذلك المعنى للأعم بذاته أو لا، وللأخص بعده ثانياً لأن ذلك المعنى لا يلحق الأخص إلا وقد لحق الأعم من غير عكس حتى لو جازهيها أن لا يكون مسبوق بعدم يجب وجوده بغيره ويمكن له في حد نفسه لم يكن هذا التعلق. فقد بان أن هذا التعلق هو بسبب الوجه الآخر ولأن هذه الصفة دائمة الحمل على المعالولات ليس في حال الحدوث فقط. فهذا التعلق كائن دائماً، وكذلك لو كان لكونه مسبوق بعدم فليس هذا الوجود إنما يتعلق حال ما يكون بعد عدم فقط حتى يستغنى بعد ذلك عن ذات الفاعل) ✽

يريد أن يبين أن الوجود المتعلق بالغير المذكور في الفصل المتقدم أهو لكونه ممكناً لذاته واجباً لغيره يتعلق بالغير أم لكونه محدثاً مسبوقاً بعدم؟ فإن بذلك فساد مذهب إليه الجمهور.

فذكر أولاً أن الأول من هذين المعنيين أعم من الثاني. وذلك لأن الممكن الموجود وهو الواجب بغيره يمكن أن ينقسم إلى غير مسبوق بعدم وهو الواجب بغيره دائماً، وإلى مسبوق بعدم وهو الواجب بغيره وقتاً ما. فإذن الواجب بالغير يشتمل على هذين القسمين من حيث المفهوم إلا أن يمنع شيء من خارج المفهوم. فالواجب بالغير أعم من

بالعموم بحسب المفهوم، وإن كان المراد العموم بالنظر إلى المفهوم فلا نسلم أن الواجب بالغير أعم مطلقاً من المسبوق بعدم فإن مفهوم المسبوق بعدم لا يقتضي أن يكون واجباً بالغير كما فرض الشيخ أنه لو كان المسبوق بعدم واجباً لذاته لم يتعلق بالغير فيكون مفهوم المسبوق بعدم أعم من الواجب بالغير وكيف لا يكون كذلك ومفهوم المسبوق بعدم شيء له سبق بعدم وذلك الشيء يمكن أن يكون واجباً لذاته.

غاية ما في الباب أن الدليل من الخارج دل على أن كل مسبوق بعدم فهو واجب بالغير لكن هذا لا يستدعي خصوصية بحسب المفهوم. فيكون عموم من وجه لا مطلقاً.

ولئن سلمناه لكن لا نسلم أن المحمول على امرين بينهما عموم وخصوص في المفهوم يكون للأعم أولاً وللأخص ثانياً. وإنما يكون كذلك لو كان ذاتياً للأخص فإن الكاتب والإنسان يحمل عليهما الناطق، والكاتب أعم بالمفهوم من الإنسان مع أن الناطق ليس للكاتب أولاً بالذات. والواجب بالغير ليس بذاتي للمسبوق بعدم ومن ادعى ذلك فعليه الدليل.

وقوله: فإذا كان لكونه للأخص بذاته لما كان لاحقاً لغير الأخص. ليس بتمام لانا لا نسلم أنه لولحق الأخص بالذات لم يلحق غير الأخص بالذات. غاية ما في الباب أنه يلحقهما بحسب الذات لكنه ليس بمنتهى لجواز اشتراك الأمور المختلفة في اللوازم.

حيث المفهوم : وقد يحمل عليهما معاً التعلق بالغير .

وهذه قضية جعلها صفري قياس . وكبراه أن كل معنيين أحدهما أعم من الآخر يحمل عليهما معنى ثالث فإن ذلك المعنى يكون للأعم أو لالأخص وبالذات وللأخص بعده وبسبه .

وبيان ذلك : أن ذلك المعنى لا يلحق الأخص إلا وقد لحق الأعم ، ويمكن أن يلحق الأعم من غير أن يلحق الأخص . فإذن لو كان لحوقه للأخص بذاته لما كان لاحقاً لغير الأخص . ولما ثبت ذلك أنتج القياس المذكور أن التعلق بالغير للواجب بغيره أو بالأذات ، وللمسبق بالعدم ثانياً وبسبه يعنى بسبب الوجوب بالغير .

ثم أكد ذلك بأن التعلق ليس للمسبق بالعدم بسبب كونه مسبوقاً بالعدم . وذلك لأنه لو جاز أن لا يكون في حد نفسه واجباً لغيره بل كان واجباً لذاته مع كونه مسبوقاً بالعدم لم يكن له تعلق بالغير .

فقد بان إذن أن هذا التعلق هو بسبب الوجه الآخر أى بسبب كونه واجباً بالغير .

وإذا ثبت هذا ثبت أن التعلق بالغير يكون للمسبق بالغير دائماً لافي حال حدوثه فقط ؛ بل في جميع أوقات وجوده : فثبت أن هذا التعلق للمفعول كائن دائماً بخلاف ما ظنّه الجمهور .

ثم ذكر أن علة التعلق لو كان أيضاً كون المفعول مسبوقاً بالعدم على ما ظنّوه لكن التعلق أيضاً دائماً لأن هذه الصفة حاصلة للمفعول المسبق بالعدم في جميع أوقات وجوده ، وليست خاصة بحالة حدوثه فقط حتى يكون بعد ذلك مستغنياً عن فاعله . فهذا تقرير ما في الكتاب .

واعترض الفاضل الشارح على الشيخ ^(١) فقال : إنه تكلم فيما لا حاجة إليه ،

(١) قوله « و اعترض الفاضل الشارح على الشيخ » قال الامام ، تكلم الشيخ فيما لا حاجة اليه و لم يتكلم فيما اليه حاجة ؛

اما أنه تكلم فيما لا حاجة اليه فانه اطلب في الفصل السابق في أن التعلق بالفاعل وجود الشيء . ولا حاجة اليه . اذ لا خلاف لاحد في ذلك .

ولم يتكلم فيما إليه حاجة . وذلك أنه أظن في الفصل السالف في أن المفتقر إلى الفاعل هو وجود الحادث . ولا حاجة إلى ذلك لعدم الخلاف فيه ، ولم يتكلم في أن علة الحاجة هي الحادث أم لا ، والدائم هل يقتقر إلى مؤثر أم لا ؟ وهذا هو محل الخلاف . ومعنى قوله : «الواجب بالغير ينقسم إلى الدائم وإلى غير الدائم» ، ليس إلا أن الدائم يصح أن يكون مفتقراً إلى المؤثر . والنزاع لم يقع إلا فيه . وهو مصادرة على المطلوب .

أقول : أما قوله : «لا حاجة إلى بيان أن وجود الحادث مفتقر إلى الفاعل إذ لا خلاف

و اما انه لم يتكلم في المحتاج اليه فلان محل النزاع ههنا امران :

احدهما : ان علة الحاجة هي الحادث او الا مكان ؛

و الثاني : ان الدائم هل يصح ان يكون مفتقراً الى المؤثر ام لا ؛ فان الحكماء ذهبوا الى ان العالم ازلي و ازليته لا بنا في افتقاره الى الباري تعالى ، و الجمهور قالوا ؛ لو كان ازلياً لاستغنى عن الفاعل لاستحالة احتياج الا زلي الى الفاعل . فاذا اختلفوا في الا زلي فالدائم الذي هو ازلي و ابدى أولى بالخلاف .

ثم انه لم يذكر في هذا الفصل ما يثبت الأمرين ؛ بل صادر على المطلوب . لان قوله «مفهوم كونه غير واجب الوجود بذاته بل بغيره لا يمنع ان يكون على أحد قسمين : احدهما واجب الوجود بغيره دائماً ، و الثاني واجب الوجود بغيره وقتاً ما» ليس معناه الا ان الدائم يمكن أن يكون واجباً بغيره متعلقاً به . وهو اول المسئلة . وأيضاً قوله «لو فرضنا أن السبوق بالعدم واجب بذاته لم يفتقر الى الغير» هو ايضا محل النزاع لان الذين يزعمون ان علة الحاجة الحادث ذهبوا الى انه متى تحقق الحادث وجب الحاجة الى المؤثر سواء كان هناك الامكان اولاً ، و اذالم يتحقق الحادث لاتقع الحاجة وان حصل الامكان . وان ادعى ان احتياج الممكن الى المؤثر ضروري سواء كان دائماً أو لم يكن فما هذا الاطناب ؛ بل جميع ما ذكره من اول النقط الى آخر هذا الفصل يكون حشواً . وان كان تلك القضية برهانية فما ذكر في البيان ليس الا إعادة الدعوى .

و اقول : لما حكى الشيخ مذهب الجمهور : من ان تعلق المفعول بالفاعل من جهة الحادث حتى انه اذا خرج من العدم الى الوجود لم يبق له تعلق به . حاول ان يبين خطأهم . ولا شك انه لو قال : المفعول ليس بواجب لذاته في شيء من اوقات وجوده فلا يكون وجوده من ذاته في شيء من الاوقات فيكون وجوده من الغير في جميع اوقات وجوده فيكون متعلقاً بالفاعل دائماً كفى في بيان خطأهم ؛ لكنه سلك طريقاً آخر . و ليس تبين الطريق بلازم . على ان فيه قائمتين : تحقيق علية الامكان ، وابطال علية الحادث . فوضع المفعول بازاء المحدث و ان اعتبره اصحابه اعم منه . لان نظراً للجمهور مقصور عليه اذ لم يشبوا من الممكنات شيئاً غير المحدث ، وفش عنه ان المتعلق بالفاعل اي شيء هو ، ثم ان تعلقه على اي جهة ؛

فبين في المقام الاول : ان المتعلق وجود المفعول . والقوم و ان كانوا موافقين معه في ذلك الا ان الاتفاق ليس بحجة في الحكمة ، وعلى الحكميم البيان بالبرهان سواء كان متفقاً عليه اولاً .

فيه . فليس بصحيح لأن منشأ الخلاف هو أن المفعول في أي شيء يتعلق بفاعله . فذهب الحكماء إلى أنه يتعلق به في حدوثه دون وجوده كما حكى الشيخ عنهم في صدر النمط ، واعترف به هذا الفاضل . وكان من الواجب أن يحقق الحق في ذلك فحقق في الفصل السالف أنه يتعلق به في وجوده ، ثم إنه احتاج إلى بيان أن سبب تعلق هذا الوجود ما هو إذ لم يكن الوجود متعلقاً بالفاعل كيف اتفق ليظهر من ذلك أن التعلق حاصل في جميع أوقات هذا الوجود أو في وقت حدوثه فقط فإن مطلوبه يتم بذلك فينبينه في هذا الفصل . ولذلك سمّاه بالتكملة . ولما ظهر أن سبب التعلق هو الوجوب بالغير ظهر أن الواجب بالغير سواء كان دائماً أو غير دائم متعلق بالغير في وجوده مادام موجوداً وهذا مطلوب الشيخ

ثم بين أن سبب التعلق الوجوب بالغير لا الحدوث حتى يعلم أن المفعول متعلق بالفاعل في جميع أوقات وجوده . وليس مطلوب الشيخ في هذا الفصل إلا هذا .

وأما أن الدائم يصح أن يفترق إلى المؤثر فهو وإن كان لازماً من هذا البحث لأنه لما كان سبب التعلق هو الإمكان فالدائم إذا كان ممكناً يكون مفتقراً إلى الفاعل . إلا أنه ليس مطلوباً للشيخ ههنا .

على أن الإمام حقق أن لا خلاف في هذه المسئلة . فليس في بيانه مصادرة على المطلوب . وأما من زعم : أن هلة الحاجة للحدوث زعم أن الحدوث متى تحقق تحققت الحاجة وإن لم يتحقق الإمكان . فليس بشيء . لأنه وإن زعم كذلك إلا أنه زعم فاسد فإن الواجب لذاته يستتبع أن يحتاج إلى الغير والالم يمكن واجباً لذاته قطعاً .

وقال الشارح : أما قوله : لا خلاف في أن التعلق بالفاعل هو الوجود . فليس كذلك . لأن منشأ الخلاف ليس إلا في ذلك : فالحكماء ذهبوا إلى أن التعلق بالفاعل وجوده سواء كان حادثاً أولاً ، و الجمهور قالوا : التعلق بالفاعل حدوثه لا وجوده . فالشيخ حقق في الفصل المتقدم أن التعلق بالفاعل وجوده . و لما لم يكن التعلق بالفاعل هو الوجود كيف ما كان حتى أن وجود الواجب يكون متعلقاً بالفاعل حقق في التكملة أن التعلق هو الوجود من جهة الوجوب بالغير لا من جهة الحدوث حتى يعلم أن احتياج المفعول إلى الفاعل في سائر أوقات وجوده وليست الحاجة مخصصة بوقت الحدوث . ونحن نقول : لا معنى للحدوث إلا كون الوجود مسبقاً بالعدم . وقد سبق أن هذا الوصف ذاتي لهذا الوجود . فالقول بأنه متعلق بالفاعل غير معقول لا يذهب إليه هائل .

لا يقال : المراد بالحدوث خروجه من العدم إلى الوجود .

لأننا نقول : ليس معنى الخروج من العدم إلى الوجود الانتقال والحركة فإن حركة المعدم محال بل لا معنى له إلا أن يكون موجوداً بعد عدمه . فالتعلق بالفاعل هو كونه موجوداً ، و أما كونه بعد العدم فلا تعلق له بالفاعل أصلاً .

أمّا البحث عن علة الحاجة أهو الإمكان أم هو الحدوث ، فليس بمفيد في هذا الموضع لأنّ علة الحاجة لو كان هو الحدوث وكان المحدث محتاجا في جميع أوقات وجوده لم يكن للشيخ هيهنا بضار كما صرح به في آخر الفصل ، ولو كان هو الإمكان وكان الممكن غير موجود وغير متعلّق بالفاعل لم يكن بنافع له . فلذلك لم يتعرّض الشيخ لهذا البحث . وأمّا قوله : إنه لم يبين أن الدائم هل يفترق إلى مؤثر أم لا . فليس بشيء أيضا . لأنّه يسن أن الواجب بالغير لاينا في الدائم ، وأنّ علة التعلّق بالغير هو الوجوب بالغير فالدائم إن كان واجبا بغيره كان مفترقا وإلا فلا . وهذا القدر كاف بحسب غرضه هيهنا . ثم قال : والتحقيق أن الخلاف هيهنا بين الحكماء والمتكلمين لفظي^(١) لأن

نعم يفهم من مذهبهم هيهنا أن هذا الوجود لا يتعلق بالفاعل الا وقت حدوثه وخروجه من العدم . وهو مراد الشيخ فيما حكاه عنهم في صدر النقط . لان التعلّق هو الحدوث كما ظنه الشارح . فالحدوث في محل النزاع ليس في مقابلة الوجود ؛ بل في مقابلة الإمكان . وليث شمرى ان من يقول : التعلّق هو الحدوث فسبب التعلّق عنده أي شيء هو ؟ هل هو الحدوث او غيره ؛ فليس هذا الكلام الا مشوشا . وقوله : سواء كان التعلّق حادثا او غير حادث . يناقض ما قدم من الاصطلاح على ان المفعول هو العادة . قال الشارح : واما قوله : محل النزاع ان علة الاحتياج الإمكان او الحدوث ولم يتكلم فيه . فانما لم يتكلم لان هذا البحث ليس بيفيد . إذ قرعته من هذا الفصل ليس الا بيان احتياج المفعول في سائر اوقات وجوده الى المؤثر ليبطل به الاوهام العامة ولو فرضنا ان علة الاحتياج الحدوث والاحتياج في جميع الاوقات حاصل لم يضره اصلا كما نبه عليه في آخر الفصل . وان فرضنا ان علة الحاجة الإمكان ويكون الممكن غير موجود ولا يتعلق بالفاعل لم ينفعه .

ونقول : قد ذكر أولا ان هذا الفصل لبيان ان سبب تعلق المفعول بالفاعل الإمكان او الحدوث ولا معنى لسبب التعلّق الالهة الحاجة فيكون الشيخ باحثا عن علة الحاجة مثبتا لها فلو لم يكن مفيدا له لكان اشتغالا ببالا يمينه .

قال : واما قوله : لم يبين ان الدائم مفترق الى الغير . فليس بشيء . لانه بين ان الواجب بالغير يناقض الدائم ، وان علة التعلّق هو الوجوب بالغير . فالدائم ان كان واجبا بالغير يكون متعلقا بالغير . اقول : الامام لم يقل : ان الشيخ لم يبين هذا المطلوب اصلا . وانا قال : الذي ذكره ليس بيانا نافعا بل مصادرة على المطلوب . و ما ذكره الشارح لا يصلح جوابا للمصادرة على المطلوب ، واما انه بين ان علة التعلّق هو الوجوب بالغير فهو مناف لما سبق من ان البحث عن علة الحاجة ليس بيفيد . (١) قوله « و التحقيق أن الخلاف هيهنا لفظي » :

قال الامام : لا خلاف في أن الدائم هل يصح أن يفترق إلى المؤثر أم لا ، فان التكلّمين اتفقوا على أن العالم بتقدير كونه أزليا يصح أن يكون مستندا إلى علة موجبة لكنهم نفوا العلة الموجبة و

المتكلمين جوّزوا أن يكون العالم على تقدير كونه أزلياً ، معلولاً لعلّة أزليّة لكنّهم نفوا القول بالعلّة و المعلول لابهذا الدليل ؛ بل بمادل على وجوب كون المؤثر في وجود العالم قادراً . و أمّا الفلاسفة فقد اتفقوا على أن الأزلى يستحيل أن يكون فاعلاً لمؤثر مختار فإن حصل الاتفاق على أن كون الشيء أزلياً ينافي افتقاره إلى القادر المختار ، ولا ينافي افتقاره إلى العلّة الموجبة . و إذا كان الأمر كذلك ظهر أنّه لاخلاف في هذه المسئلة . أقول : هذا صلح عن غير تراضى الخصمين . وذلك أن المتكلمين بأسرهم صدّروا كتبهم بالاستدلال على وجوب كون العالم محدثاً من غير تعرّض لفاعله فضلاً عن أن يكون فاعله مختاراً أو غير مختار ، ثمّ ذكروا بعد إثبات حدوثه أنّه محتاج إلى المحدث ، و أن محدثه يجب أن يكون مختاراً لأنّه لو كان موجّباً لكان العالم قديماً وهو باطل بما ذكروه أوّلاً . فظهر أنّهم ما بنوا حدوث العالم على القول بالاختيار ، بل بنوا الاختيار على الحدوث . و أمّا القول بنفى العلّة و المعلول فليس بمتفق عليه عندهم لأنّ مثبتى الأحوال من المعتزلة قائلون بذلك صريحاً . و أيضاً أصحاب هذا الفاضل أعنى الأشاعرة يشبّهون مع المبدء الأوّل قدماء ثمانية سموها صفات المبدء الأوّل . فهم بين أن

المعلول الأزلى لا بهذا الدليل أى لا بأن الأزلى يستحيل أن يكون مفتقراً إلى المؤثر ؛ بل بالدلالة على قدرة المؤثرة . و الفلاسفة اتفقوا على أن الأزلى يستحيل أن يكون فاعلاً لمؤثر . فالفرقان اتفاقاً على أن الأزلى يمكن أن يكون مستنداً إلى الموجب ، ويمتنع أن يكون مستنداً إلى القادر .

فمن يقول : الدائم هل يصح أن يكون مفتقراً إلى المؤثر ؟

يقال له : أما إلى المؤثر الموجب فيصح بالاتفاق ، و أما إلى المؤثر المختار فلا يصح بالاتفاق . فلا خلاف أصلاً في هذه المسئلة ؛ نعم اختلفوا في أن العالم على تقدير كونه أزلياً هل يسمى فعلاً أو هل يسمى علته فاعلاً ؛ وهذا خلاف لنوى صرف .

أقول : الخلاف في هذه المسئلة والخلاف في علة الحاجة متلازمان لانه لو كان علة الحاجة الحدوث استحال أن يحتاج الأزلى إلى المؤثر لا تنفاه العلة ، و لو كان العلة الإمكان وجب افتقاره إلى المؤثر لوجود العلة . وكذلك لو امتنع احتياج الأزلى لكان علة الحاجة الحدوث فانه لو كان علتها الإمكان لزم احتياج الأزلى . ولو أمكن احتياج الأزلى كان علة الحاجة الإمكان فانه لو كان علتها الحدوث امتنع احتياجه . فلا تلازم الخلافان . فلو لم يكن في تلك المسئلة خلاف لم يكن في هذه المسئلة أيضاً خلاف ، لكن الخلاف في أن علة الحاجة إلى المؤثر الإمكان أو الحدوث مما لا يمكن أن يدفع لغاية اشتهاؤه .

يجعلوا الواجب لذاته تسعة ، وبين أن يجعلوها معلولات لذات واجبة هي علتها . وهذا شيء . إن احترزوا عن التصريح به لفظاً فلا يحيص لهم عن ذلك المعنى . فظهر أنهم غير متفقين على القول بنفي العلة والمعلول مع اتفاقهم على القول بالحدوث ، و أمّا الفلاسفة فلم ينبهوا على أن الأزلي يستحيل أن يكون فعلاً لفاعل مختار ؛ بل ذهبوا إلى أن الفعل الأزلي يستحيل أن يصدر إلا عن فاعل أزلي تام في الفاعلية ، وأن الفاعل الأزلي التام في الفاعلية يستحيل أن يكون فعله غير أزلي . ولما كان العالم عندهم فعلاً أزلياً أسندوه إلى فاعل أزلي تام في الفاعلية . وذلك في علومهم الطبيعية ، وأيضاً لما كان المبدء الأول عندهم أزلياً تاماً في الفاعلية حكموا بكون العالم الذي هو فعله أزلياً . وذلك في علومهم الإلهية ، ولم يذهبوا أيضاً إلى أنه ليس بقادر مختار ؛ بل ذهبوا إلى أن قدرته واختياره لا يوجبان كثرة في ذاته ، وأن فاعليته ليست كفاعلية المختارين من الحيوانات ، ولا كفاعلية المجبورين من ذوى الطبائع الجسمانية على ما سيأتي بيانه .

☆ (تنبيه) ☆

☆ (الحادث بعد مالم يكن له قبل لم يكن فيه ليس كقبليّة الواحد التي هي على الاثنين التي قد يكون بها ما هو قبل وما هو بعد معاً في حصول الوجود بل قبليته قبل

واما كلام الشارح فحاصله : ان الامام نقل في رفع الخلاف عن الفريقين قضايا ثلاثة نقلها غير مطابق :

احديها : أن المتكلمين جوزوا استناد الازلي الى علة موجبة . وانما نقوا ازلية العالم بالدلالة على قدرة المؤثر فيه . فهذا نقل عنهم بانهم بنوا مشكلة العدوت على مشكلة الاختيار . وليس كذلك في ساير كتبهم ؛ بل الامر بالعكس .

وثانيها : أنهم نقوا القول بالعلة والمعلول . وهو ايضا كذب لما ذكر .

وثالثها : ان الحكماء يحيلون استناد الازلي الى القادر . وهو أيضا ليس كذلك . لنهايهم الى أن الله تعالى قادر مختار مع أن العالم ازلي . ولا منافاة . لان القدرة هي كون الذات بحيث ان شاء فعل ، وان شاء ترك . والشرعية لا يستدعي وجود المقدم او عدم وقوعه ؛ بل مقدم شرعية الفعل واقع دائماً ، ومقدم شرعية الترك غير واقع دائماً ، بل يبحثون تارة عن العالم انه فعل ازلي مستند الى فاعل تام الفاعلية . وهذا بحث طبيعي لانه بحث عن العالم المشتمل على الاجسام و الجسمانيات المادية ، و اخرى يبحثون عن المبدء الاول أنه فاعل ازلي تام في الفاعلية معلوله ازلي . فهو بحث عن واجب الوجود بأن آثاره ازلية . فيكون من الابعات الالهية . وفي البحث الطبيعي نظر . م

لأثبت مع البعد و مثل هذا ففيه أيضاً تجدد بعدية بعد قبلية باطلة ، وليس تلك القبلية هي نفس العدم فقد يكون العدم بعد ، ولا ذات الفاعل فقد يكون قبل ومع وبعد . فهي شيء آخر لا يزال فيه تجدد وتصرم على الاتصال . وقد علمت أن مثل هذا الاتصال الذي يوازي الحركات في المقادير لن يتألف من غير منقسمات)

يريد بيان أن كل حادث فهو مسبوق بوجود غير قار الذات ^(١) متصل اتصال

(١) قوله « يريد بيان أن كل حادث فهو مسبوق بوجود غير قار الذات » والدليل عليه أن وجود الحادث بعد أن لم يكن فيكون له قبل . ضرورة أن البعدية بالقياس إلى قبلية . وذلك القبل لا يجتمع البعد . لأن الحادث ليس بوجود فيما قبل و هو موجود فيما بعد . فاجتماع القبل و البعد يوجب اجتماع الوجود والعدم . وأنه معال . فالقبل ليس نفس العدم لأن العدم بعد كعدم قبل ، وليس القبل بعد ، ولا ذات الفاعل . لأنه يكون بعد وقبل ومع . فهو أمر آخر غير قار الذات ، لأنه إذا فرض حركة ينطبق نهايتها على بداية حدوث الحادث يكون بين ابتداء الحركة و انتهاء حدوث الحادث قبلات وبعديات متصرفة متجددة اذ كل جزء يفرض من تلك الحركة فهي قبل الحادث فيكون بازاء أجزاء الحركة قبلات بعضها متصرفة وبعضها متجددة فيكون ذلك القبل متصلاً غير قار وهو الزمان . والاعتراض من وجوه :

الاول : أن قوله : القبل ليس نفس العدم . أما أن يراد به العدم الذي يتعقبه الحادث ، أو مطلق العدم . فإن اريد المقيد فلا نسلم أنه بعد الحادث ، وإن اريد المطلق فغاية ما في الباب أن القبل لا يكون مطلق العدم ، لكن لا يلزم منه أن يكون العدم المقيد اعني الذي يتعقبه الحادث .

الثاني : النقض بالزمان فإنه يمكن أن يقال : القبل لا يجوز أن يكون الزمان لأنه يكون بعد . فإن قلت : الزمان الذي هو قبل مفاير للزمان الذي هو بعد . فنقول : كذلك العدم الذي هو قبل الحادث مفاير للعدم الذي بعده لأن هذا العدم طارئ ، وذلك اذلى زایل . وفرق بين الطارئ ، والزایل .

الثالث : أن الحادث اذا كان بعد أن لم يكن يكن عدمه قبل وجوده بالضرورة . وذلك يناقض أن القبل ليس هو عدم الحادث .

الرابع : سلمنا أن القبل امر مفاير لكن لا نسلم انه غير قار . قوله : لأنه اذا فرض حركة تنطبق على اول الحادث . قلنا : معارض بأنه اذا فرض قبل الحادث شيء ثابت لا تجدد فيه ولا تصرم فلا يكون في القبل تجدد وتصرم فلا يكون غير قار الذات . ولئن سلمنا انه غير قار لكن لم لا يجوز أن يكون القبل هو الحركة المتجددة المتصرفة .

والجواب عن هذه الاعتراضات : ان التردد في القبل بالذات فإنه لا بد منه اذ معروض القبلية أن عرضه القبلية بالذات فذاك ، و ان عرضه القبلية بواسطة شيء آخر فذاك الشيء الاخر هو القبل بالذات . واليه اشار بقوله : وليست القبلية نفس العدم . فان معروض القبلية اذا كان قبل لذاته فكانه

المقادير أعنى الزمان إلا أنه لم يتعرض لتسميته في هذا الموضع بعد .
وبيانه : أن الحادث بعد مالم يكن تكون بعديته هذه مضافة إلى قبلية قدزالت .
فله قبل لا يوجد مع البعد . لا كقبلية الواحد على الاثنين وأمثالها التي يوجد قبل والبعد
منها معاً ؛ بل قبل يزول قبلية عند تجدد البعدية . وليست هذه القبلية هي نفس العدم

نفس القبلية .

إذا تمهد هذا فنقول : وجود الحادث بعد ان لم يكن بسدية بالقياس الى قبلية فلا بد من معروض
القبلية بالذات . ولا شك أن معروض القبلية بالذات يستحيل أن يكون معروض البعدية . فمعروض القبلية
لا يكون نفس العدم . لان العدم لو اقتضى لذاته القبلية لا يكون بعد ذات الفاعل و إلا لم يصر معاً و
بعد . فتمين أن يكون معروض القبلية بالذات أمراً مفيداً لهما . وعروض القبلية للعدم لا ينافي أن يكون
معروض القبلية بالذات مفيداً له لجواز أن يكون عروض القبلية للعدم بواسطة ذلك المعروض حتى
أنا استدللنا على وجود ذلك المعروض بعروض القبلية للعدم . و إذا ثبت أن معروض القبلية أمر
مفاد فهو غير قار ؛ بل هو متجدد متصم . لان ذلك القبل يستد الى الازل ، وكل جزء يفرض منه يكون
سابقاً على جزء آخر فان القبلية التي من سنتين يكون قبل القبلية التي من سنة فهناك قبليات و
بعديات متصرفة و متجددة . ولكن ربما يمنع كون ذلك في بادى النظر . فالشارح فرض الحركة
بطريق التمثيل حتى يتبين ذلك . والا لم يكن في الاستدلال به حاجة . ثم ذلك القبل يحتمل التقدير ،
والزيادة والنقصان لان قبل زيد الى نوح مثلاً أطول وأزيد الى موسى فيكون مقداراً .
والعاصل ان لمعروض القبلية بالذات خواص :

احديها : انه يمكن ان يكون له اجزاء فان قبل زيد الى نوح يمكن ان ينقسم و يقال قبل زيد
الى عمرو مثلاً ثم الى بكر ثم الى خالد ثم الى نوح . وهذا يظهر غاية الظهور في الحركة التي
فرضها الشارح . فان قبل الحادث الى ابتداء الحركة ينقسم الى قبله الى ربع الحركة ، ثم الى نصفها ،
ثم الى ثلاثة ارباعها .

الثانية : ان تلك الاجزاء لا يجتمع معاً ؛ بل كل جزء يفرض فهو قبل بالقياس الى اجزاء ، بعد بالقياس
الى آخر .

الثالثة : انه يقبل التقدير . فالقبل بالذات كم لاحتماله التقدير ، متصل لقبوله الانقسام الى اجزاء ،
غير قار الذات لعدم اجتماع اجزائها في الوجود . فهو الزمان . فلا يقال : انه الحركة لان الحركة
ليست بكم في ذاتها لعدم قبولها التقدير في نفسها اذ لا يقال : حركة طولى بل حركة في زمان
اطول او في مسافة اطول ؛ نعم هذا الامتداد لما كان غير قار الذات لا يكون الا بحيث يكون تقيراً
لا يقع دفعة بل تدريجاً وهو الحركة فيكون الزمان مقدار الحركة لا من كل وجه ؛ بل من حيث عدم
الاستقرار .

بقى ان يقال : لما كان هذا الامتداد لا يجتمع اجزائه في الوجود لم يكن موجوداً ضرورة انه
لو كان موجوداً لاجتمع اجزائه في الوجود . فلا يكون الزمان موجوداً .

لأنّ العدم كما كان قبل فقد يصحّ أن يكون بعد ، ولا نفس الفاعل لأنّه قد يكون قبل ومع وبعد . فإنّ هناك شيء آخر يتجدّد ويتصرّم فهو غير قارّ الذات ، وهو متصل في ذاته إذ من الجائز أن نفرض متحرّكاً يقطع مسافة يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع حرّكته فيكون ابتداء حرّكته قبل هذا الحادث ، ويكون بين ابتداء الحركة وحدث الحادث قبلية وبعديات متصرّمة و متجدّدة مطابقة لأجزاء المسافة و الحركة . فظهر

فنقول : هذا الامتداد و ان لم يوجد في الخارج إلا أنه بحيث لو فرض وجوده في الخارج وفرض فيه اجزاء لا تجتمع تلك الاجزاء معا ، وكان بعضها متقدما على البعض . ولا يكون الامتداد في العقل كذلك الا اذا كان في الخارج شيء غير قارّ الذات يحصل في العقل بسبب استمراره وعدم استقراره ذلك الامتداد فان الزمان كالحركة امر مستمر في الخارج لاجزه له لكن اذا حصل ذلك الامر المستمر الغير المستقر في الخارج يحصل له امتداد في الذهن اذا فرض اتصافه بكون اجزائه لا يجتمع معا ، وكان فيها تجدد وتصرم . وهذا الامتداد ينطبق على الحركة والمسافة . ولا شك في اننا ندرك القبل امتداداً الى الازل ، و نحكم على اجزاء ذلك الامتداد بان احدها يتقدم على الآخر لو كان موجودة في الخارج . فدل ذلك على ان في الخارج شيئاً غير مستقر يكون ذلك الامتداد العاقل في العقل منه .

هذا هو التحقيق في هذا المقام لا يعرف كنهه الا بدقيق النظر والتأمل . وهو معنى قولهم : الموجود من الحركة في الخارج هو العاقل في الوسط وانه يفعل بسلطانها الحركة بمعنى القطع ، وكذلك الموجود من الزمان شيء غير منقسم يفعل بسلطانه الزمان كما ان النقطة يفعل بسلطانها الخط .

وعند ذلك يظهر اندفاع ما يقال : إن قوله : هناك شيء يتجدد ويتصرّم . إن أراد به أن يتجدد ويتصرّم في الخارج فلا شك أن المتجدد غير المتصرّم و هما جزء الزمان فيكون الزمان مشتتاً بالفعل على اجزاء بعضها موجود وبعضها معدوم وذلك يناقض اتصاله في ذاته ، وإن أراد أنه يتجدد ويتصرّم في العقل فهو باطل : اما اولاً : فلانه لا يدل على وجود الزمان في الخارج . واما ثانياً فلان المتصرّم هو القبل والمتجدد هو البعد . والقبلية والبعدية اضافيان لا بد ان يكون معروضهما معا في العقل . فلا يكون التجدد و التصرم في العقل .

لانا نقول : العقل يحكم بانه متجدد ومتصرّم لو كان موجوداً في الخارج وله اجزاء بالفعل فيه ، ولا يكون ذلك الا بوجود أمر غير قارّ الذات وهو الزمان .

وكذلك ما يقال : الزمان اما مقدار الحركة بمعنى القطع ، او مقدار الحركة بمعنى المتوسط . و الاول ليس بوجود في الخارج ، والثاني لا يتجدد ولا يتصرّم .

فالجواب ان المراد بالزمان ههنا مقدار الحركة بمعنى القطع وانه يدل على وجود الزمان في الخارج كما حققناه .

واعلم ان في الدليل المذكور استمراكين :

أنّ هذه القبلية والبعديات متصلة اتصال المسافة . وقد تبين في النمط الأول أنّ مثل هذا المتصل لا يتألف من أجزاء لا تتجزى . فإذن ثبت أنّ كلّ حادث مسبق بوجود غير قارّ الذات متصل اتصال المقادير . وهو المطلوب . فهذا ما في الكتاب .

واعلم أنّ الزمان ظاهر الإنيّة ^(١) خفيّ الماهية . و الشيخ قدنبه على إنيّته في هذا الفصل ، وسيشير في الفصل الذي يليه إلى ماهيته . ولذلك وسم أحد الفصلين بالتنبيه والآخر بالإشارة . وهذه المباحث تتعلق بالطبيعيّات إنّما أوردها ههنا لاحتياجه إليها .

أحدهما : انّ المقدمتين القائلتين بأن القبلية ليست نفس العدم ولا ذات الفاعل لا دخل لهما في إثبات انّ معروض القبلية امر غير قارّ وذلك ظاهر . نعم يمكن ان يقال : ان ايرادهما لدفع توهم انّ القبل هو العدم او ذات الفاعل اذ هما قبل الحادث .

وثانيهما : انه يمكن توجيه الدليل بوجهين :

الاول : ان وجود الحادث بعد ان لم يكن ، له بعمدية بالقياس الى قبلية وليست تلك القبلية قبلية الواحد على الاثنين بل قبلية لا يجتمع مع البعمدية . و القبلية التي لا يجتمع مع البعمدية لا تكون الا زمانية فيكون قبل كل حادث زمان .
الثاني : ان الوجود الحادث بعد ان لم يكن ، له قبل . وذلك القبل امر غير قارّ بتجدد ويتصرم وهو الزمان .

فلما كفى في الاستدلال علم اجتماع القبلية و البعمدية ، أو تجدد القبل و تصرمه فالجمع بينهما في الاستدلال يستلزم استدراك أحدهما لا محالة . و قد علم من هذا أنه لولا ايراد المقدمتين لما احتج إلى إثبات القبل بالذات ؛ بل يكفي في البيان وجود القبل في الجملة . م

(١) قوله «واعلم ان الزمان ظاهر الانية» أراد أن يبين أنه لم وسم هذا الفصل بالتنبيه والفصل الاخر بالإشارة . فقال : ان الزمان ظاهر الانية خفي الماهية : أما أنه خفي الماهية فظاهر ، وأما أنه ظاهر الانية فان سائر الناس يجزمون بوجوده حتى قسموه الى الساعات والايام والاسباع والشهور والسنين .

فان قلت : هب أن الزمان مطلقا ظاهر الانية الآن وجود الزمان قبل كل حادث ليس بظاهر و هو المطلوب من الفصل . فما هو ظاهر الانية ليس بمطلوب من الفصل ، وما هو المطلوب من الفصل ليس بظاهر الانية ، فالانطباق للتعبير عن الفصل بالإشارة .

فنقول : كون الحادث مسبقا بزمان ظاهر أيضا فان الحادث ما كان ثم كان . وليس معناه الا ان هناك زمانا كان موجودا فيه ثم زمانا آخر كان فيه فان . لفظة كان مشعرة بالزمان على ما سيصرح به الامام في اعتراضه بعد . ثم لا يمكن أن يقال : كان معدوما ، أو كان الله تعالى موجودا . بين أن ذلك ليس نفس العدم ولا ذات الفاعل والا فلا احتياج في التنبيه إليه .

هذا حاصل الدلالة المذكورة وهو في غاية الجلاء ان تغفل . م

وكونها غير مذكورة فيما مضى من الكتاب .

واعلم أنه إنما نبه ههنا ^(١) على وجود الزمان قبل كل حادث لوجود القبلية والبعدية الخاصتين به فإنه هو الشيء الذي يلحقه لذاته القبلية والبعدية اللتان لا يوجدان معا ، وذلك لأن الشيء قد يكون قبل شيء آخر قبلية بهذه الصفة لا لذاته ؛ بل لوقوعه في زمان هو قبل زمان ذلك الآخر . فالقبلية والبعدية للشيئين بسبب الزمان . وأما للزمان فليس بسبب شيء آخر ؛ بل ذاته المتصرمة المتجددة سالحة للحقوق هذين المعنيين بها للشيء آخر . فإن ثبوت هذين المعنيين يدل على وجود الزمان ، ولا يصح تعريف الزمان بهما ^(٢) لأن تصورهما لا يمكن إلا مع تصور الزمان . وتمييزهما عن سائر أقسام

(١) قوله «واعلم أنه إنما نبه ههنا» مهد مقدمتين ليستعين بهما في دفع شبهة الإمام :

المقدمة الأولى: أن الاستدلال على وجود الزمان بوجود القبلية والبعدية الخاصتين به أي الذاتيتين . فإن القبلية والبعدية يلحقان الزمان لذاته وغيره بسببه فالشيء يكون قبل شيء آخر لوقوعه في الزمان قبل الزمان الآخر ، وأما الزمان فهو قبل زمان آخر لذاته المتصرمة المتجددة . فلتن عاد السائل وقال : المتصرم إما أن يكون نفس المتجدد وهو محال ، أو غيره . وحششد يختلف أجزاء الزمان فلا يكون متصلا .

فلنمد الجواب بأن المتصرم والتجدد بعد فرض أجزاء الزمان . ولا اختلاف لأجزاء الزمان في نفسه . م .

(٢) قوله «ولا يصح تعريف الزمان بهما» فرق بين التصديق بآنية الزمان و تصور مهية فإن القبلية والبعدية لما كانتا من خواص الزمان كان من الظاهر أن يصح تعريف الزمان بهما كما أمكن الاستدلال بهما على وجوده ، لكن وقع الاستدلال بهما ولا يصح تعريفه بهما . فلا يقال : الزمان ماله بالذات القبلية والبعدية . لأن تصور القبلية والبعدية الذاتيتين موقوف على تصور الزمان فيكون التعريف به دوريا .

ثم إن سئل وقيل : إنما يلزم الدور لو كان التعريف بالقبلية والبعدية المختصتين بالزمان وليس كذلك ؛ بل بطلق القبلية والبعدية لكن لما كان مطلق القبلية والبعدية شاملا للزمان والمكان وقع التميز بانهما لا يجتمعان معا .

وأجاب : بأنه لا بد في التعريف من هذا المميز لكن المعية ينقسم في مقابلة انقسام القبلية والبعدية وليست ههنا الأزمانية فيعود الدور .

فإن قيل : كما لا يصح تعريف الزمان بالقبلية والبعدية الذاتيتين لا يصح الاستدلال على وجوده بهما لأن التصديق بهما موقوف على التصديق بوجود الزمان فيكون اثبات الزمان موقوفا على نفسه وهو معادرة على المطلوب .

القبلية والبعدية بأنهما اللتان لا يوجدان معا ليس أيضا بتمييز حقيقي لأنّ المع بجرى مجراها في معانيهما المختلفة ؛ لكن لما كان الزمان معروف الإنية لم يلتفت إلى ذلك . والقبلية والبعدية اللاحقتان بالزمان إضافتان لا يوجدان إلا في العقول لأنّ الجزئين من الزمان اللذين يلحقهما القبلية والبعدية لا يوجدان معا فكيف توجد بالإضافة اللاحقة بهما ؛ لكن ثبوتهما في العقل لشيء يدلّ على وجود معروضهما الذي هو الزمان مع ذلك الشيء . ولذلك استدلّ الشيخ بعروض القبلية للمعدم على وجود زمان يقارنه .

إذا تقررت هذه المعاني فقد اندفع اعتراض الفاضل الشارح بأنّ هذه القبليات لو كانت موجودة في الخارج لكانت القبلية الواحدة قبل موجود آخر بقبلية أخرى ويتسلسل . و ذلك لأنّ الزمان هو الموجود في الخارج الذي تلحقه القبلية لذاته ، وتلحق ماسواه بما يقع

اجاب: بان الزمان لما كان معروف الإنية لم يلتفت في التنبيه عليه الى ذلك فان الفرض من التنبيه ليس الا ايضاح ما فيه غفاه يسط عبارات والكشف عن خبيات هي مناط الحكم فأخذ المطلوب فيه لا ينافي ذلك .

واعلم أن الشيخ عرف الزمان في الفصل الاثني بالقبلية والبعدية اللتين لا تجتمعان معا ، وأشار الشارح بهذا البعث الى اختلال في ذلك .

المقدمة الثانية: ان القبلية والبعدية الزمانيتين اضافيتان لان القبل لا يكون قبلا الا بالقياس الى بعد ، وكذلك البعد . وهما ليسا بوجودين في الخارج لان وجودهما يتوقف على وجود الجزئين من الزمان معا وهو محال . فيستحيل وجود القبلية والبعدية ، لكن ثبوتهما في العقل لشيء يدل على وجود معروضهما كما اذا ثبت القبلية لعدم العاثر دل على ان معروض القبلية بالذات موجود معه .

وهي هنا سؤال وهو ان يقال : لما ثبت أن لا وجود للقبلية والبعدية في الخارج بل هما امران اعتباريان ولا شك أن الامر الاعتباري لا يستدعي وجوده عروضه في الخارج . فهذا الكلام ينافي أوله آخره .

اجيب بوجهين :

أحدهما: انه ثبت أن معروض القبلية يتجدد ويتصرم ، ولا شك أن المعدم لا يتجدد ولا يتصرم . فيكون موجودا في الخارج .

واعترض بأن الكلام في دلالة ثبوت القبلية والبعدية على وجود معروضيهما والدال فيما ذكرتم هو التجدد والتصرم .

ويمكن أن يجاب عنه: بان المتصرم هو القبل ، والتجدد هو البعد . والقبلية والبعدية اللتان لا تجتمعان لا بد أن يتصرم احديهما ويتجدد الاخرى فيدلان على وجود العروض في الخارج .

وثانيهما : أنه ثبت أن القبل لا يجتمع مع البعد . فعدم اجتماعهما اما أن يكون في العقل . و ليس

فيه بسببه في العقل . أما نفس القبلية فليس هو من الموجودات ^(١) المختصة بزمان دون زمان لأنها أمر اعتباري يصح تعقله في جميع الأزمنة . وإن أخذ من حيث يقع في زمان معين كان حكمه حكم سائر الموجودات في لحوق قبلية أخرى يعتبرها الذهن به و لا يتسلسل ذلك ؛ بل ينقطع بانقطاع الاعتبار الذهني .

و يندفع أيضا اعتراضه بأنهما إضافتان فيجب أن يوجد معا وقد قيل إنهما لا يوجدان معا . هذا خلف . وذلك لأنهما إضافتان عقليتان يجب أن يوجد معروضا هما في العقل ولا يجب أن يوجد في الخارج معا .

كذلك لا اجتماعهما في العقل حتى عرض لاحدهما القبلية ، و لاخر البعدية . أو في الخارج فلا بد من وجود المعروض في الخارج . وهذا متقوض بالعدم و الوجود فانهما لا يجتمعان لا في الذهن ؛ بل في الخارج ، ولا يلزم منه ثبوت عدم في الخارج فان السلب لا يستلزم وجود الموضوع .

واعلم ان القبلية والبعدية لا يلحقان إلا اجزاء الزمان حتى يكون جزء منه موصوفا بالقبلية و الاخر بالبعدية . فعروضا هما اجزاء الزمان وهي غير موجودة في الخارج لان الزمان متصل واحد ولانه لو وجدت لتتالي الهزات فحينئذ لا يلزم من ثبوت القبلية والبعدية وجود معروضهما في الخارج بل عدمه فكيف يستدل بهما على وجود الزمان .

إذا عرفت هذا عرفت اندفاع الجوابين و ^{ان} يقال للشارح : معروض القبلية و البعدية على ما سرحت به أجزاء الزمان و هي معدومة في الخارج فكيف يدلان على وجود معروضهما . أو يقال : معروض القبلية مغاير لمعروض البعدية لانهما لا يجتمعان . فلو كانا موجودين في الخارج لزم اشتغال الزمان على الاجزاء بالفعل وإنه محال .

والعاصل : أن القبلية والبعدية لكونهما اعتباريتين لا يدلان على وجود معروضيهما بل ليس يجوز أن يوجد معروضا هما في الخارج .

والجواب : أن المراد بالمعروض ههنا هو متعلقهما لا معطيهما فان معطيهما جزء الزمان المقول لا الوجود في الخارج أي ما يعرض القبلية و البعدية بسببه فانهما إنما برضان للامتداد العقلي بسبب الامر الغير المستقر الوجود . فاطلق المعروض على سبب المعروض مجازا . و الى هذا المعنى أشار في فصل سبق المحدث بالمادة حيث قال : الامكان من حيث انه متعلق بامر خارجي يستلزم لامعالة موضوعا موجودا في الخارج كما مضى في التقدمة بينه . م

(١) قوله «أما نفس القبلية فليس هو من الموجودات» حاصل الجواب أن القبلية أمر اعتباري لا وجود لها في الخارج ، لكن لها اعتباران :

أحدهما : من حيث عروضها لاجزاء الزمان بحسب الذات . وحينئذ لا يكون في زمان آخر . والثاني : من حيث ذاتها فهي توجد في الذهن . ووجودها في الذهن يكون في زمان . فيكون له قبلية اعتبارية بهذا الاعتبار . فالقبليات لا يتسلسل بل ينقطع بانقطاع الاعتبار . و في قوله : لا يتسلسل

ويندفع أيضاً اعتراضه بأنّ العدم لو اتصف بالقبليّة ^(١) الوجوديّة للزم اتصاف المعدم بالموجود . وذلك لأنّ العدم المقيّد بشيء ما يكون معقولا بسبب ذلك الشيء و يصحّ لحق الاعتبارات العقلية به من حيث هو معقول .

ثمّ إنّهُ اشتغل بالمعارضة ^(٢) : فقال : سبق بعض أجزاء الزمان على بعض هو هذا السبق المذكور في عدم الحادث و وجوده بعينه . فيلزم من قولكم هذا أن يكون للزمان زمان آخر .

قال : والفرق بأنّ الزمان متقضّ لذاته فلذلك استغنت القبليّة والبعديّة العارضتان له عن زمان آخر ولم تستغن القبليّة والبعديّة العارضتان لغيره عنه . ليس بمفيد لوجهين : الأوّل : أن أجزاء الزمان إن كانت متساوية في الماهيّة استحالة تخصّص بعضها بالتقدم دون

لطيفة وهي أن المشهور أن التسلسل في الأمور الاعتبارية ليس محالاً فبين بقوله . و لا يتسلسل : أن معنى ذلك ليس أن الأمور الاعتبارية يتسلسل وهو ليس بمحال ، بل المراد أن ذهاب السلسلة في الأمور الاعتبارية موقوف على اعتبار الذهن . و الذهن لا يقوى على اعتبار أمور غير متناهية فاذا انقطع انقطعت السلسلة . م

(١) قوله « ويندفع أيضاً اعتراضه بأنّ العدم لو اتصف بالقبليّة » أي انهم قالوا : عدم كل حادث قبل وجوده . فقد وصفوا العدم بالقبليّة . فلو كانت وجودية لزم اتصاف المعدم بالموجود و انه محال .

والجواب : أن القبليّة أمر اعتباري فيصح لحوقها بالعدم المطلق بل العدم المقيد بالحادث .

فلو قيل : هذا يناقض ما ذكر من أن معروض القبليّة ليس هو العدم .

فتقول : المراد منه معروض القبليّة بالذات كما بيناه .

واعلم أن الاجوبة التي ذكرها الشارح عن هذه الاسئلة لا توجيه لها أصلاً . فان كلام الامام ليس إلا أن القبليّة والبعديّة ليستا من الوجودات الخارجية . فلا يجب أن يكون الموصوف بهما أمراً موجوداً في الخارج . فلا يلزم أن يكون قبل كل حادث أمر موجود في الخارج موصوف بالقبليّة . والشارح في تلك الاجوبة مازاد عليه إلا أنها أمر اعتباري وكونه أمراً اعتبارياً لا يناقض عدمها في الخارج بل يستلزمه .

والجواب أنها وإن كانت معدومة في الخارج إلا أنها متعلقة بأمر خارجي . فيدل على وجوده كما مر مراراً . م

(٢) قوله « ثم انه اشتغل بالمعارضة » هذا نقض اجمالي ، وتقريره : أن الدليل الذي ذكر تمويه ليس بصحيح بجميع مقدماته . والالزام أن يكون للزمان زمان آخر . وذلك لان بعض أجزاء الزمان قبل البعض الآخر ، وليست هذه القبليّة كقبليّة الواحد على الاثنين فان أجزاء الزمان لا يوجد مما فان

البعض الآخر ، وإن لم تكن كان انفصال كل جزء عن الآخر بماهية فيكون الزمان غير متصل ؛ بل مركباً من آنات . الثاني : أن تجويز وجود قبلية و بعدية لا يوجدان معا في جزئين من الزمان من غير زمان يغيرهما يقتضى تجويز كون العدم قبل وجود الحادث من غير زمان يغيرهما .

قال : وأيضا إن قيل في الفرق : إن القول بالقبلية والبعدية يمكن مع القول بكون كل جزء من الزمان مسبوقا بجزء آخر ، ولا يمكن مع القول بحادث هو أول الحوادث لأنه ينافي بالإشارة إلى ما هو قبل أول الحوادث ، أوجب بأن معنى قولنا اليوم متأخر عن أمس ليس هو أنه لم يوجد معه لأن اليوم لم يوجد أيضاً مع الغد ، وإن سلمنا أن معناه أنه لم يوجد معه كانت هذه المعية إضافة عارضة لهما مغايرة لذاتيهما . فكان المعقول منه

لم يحصل هذا النوع من القبلية إلا بالزمان كان كل جزء من الزمان في زمان آخر .

وأنت خير بان هذا النقض لا يرد الأعلى أول التوجيهين لأعلى الثاني .

ثم قد يمكن أن يفرق بين تقدم عدم العادات على وجوده وبين تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض وجهين : الأول : أن الزمان ينتقض لذاته بمعنى مهيته وحقيقته يقتضى بذاتها أن يكون بعض أجزائها قبل البعض فاستغنت القبلية والبعدية الحاصلتان فيه عن زمان آخر ، وأما الحركات فليست كذلك لأن الجزء المتقدم يقبل حصوله متأخراً و بالعكس . فلا جرم لم يكن كونها قبل و بعداً لنفس ذاتها . فلا بد أن يكون لا مر آخر .

والجواب عن هذا الفرق من وجهين :

أحدهما : أن أجزاء الزمان إما متساوية أو مختلفة في المهيته . فإن كانت متساوية في المهيته استحال أن يكون بعضها متقدماً لذاته و بعضها متأخراً لذاته إذا الإشياء المتساوية في المهيته يجب أن يكون متساوية في اللوازم ، وإن كانت مختلفة في المهيته لزم أن لا يكون متصلاً واحداً بل مشتتاً على أجزاء بالفعل ويكون مركباً من آنات لأن كل جزء من الزمان موجود بالفعل . فلو قبل القسمة يكون أجزاءه المفروضة بعضها متقدماً وبعضها متأخراً لأنه غير قار الذات . والتقدير أن التقدم والتأخر يستلزمان اختلاف الأجزاء في المهيته . فيكون ذلك الجزء من الزمان مشتتاً على أجزاء بالفعل و المقدر أنه جزء واحد . هذا خلف . فإن امتنع أن يقبل القسمة فيكون آناً .

وثانيهما : أنا سلمنا أن أجزاء الزمان بعضها سابق على البعض لذاته ؛ لكن حصل منه أن التقدم الذي لا يجامع التأخر يمكن أن لا يكون باعتبار زمان محيط بالتقدم والتأخر فلم لا يجوز ذلك في عدم العادات حتى يكون متقدماً على وجوده بحيث لا يجامعه ولا يكون ذلك باعتبار زمان محيط بهما .

الفرق الثاني : لما اعتقدنا أن كل جزء من أجزاء الزمان مسبوق بجزء آخر كفى ذلك في حصول

أن اليوم ما حصل في الزمان الذي حصل فيه أمس وحينئذ يعود السؤال ، وإن لم يكن معناه أنه لم يوجد معه ؛ بل كان معناه أنه لم يوجد حين كان أمس فلفظة كان مشعرة بمضى زمان ، وذلك يقتضي أن يكون أيضاً للزمان زمان آخر .

قال : والقول بمعينة الزمان للحركة أيضاً يقتضى بمثل هذا البيان وقوع الزمان في زمان آخر .

والجواب : (١) أن الزمان ليس له ماهية غير اتصال الانقضاء والتجدد . وذلك

القبليّة والبعدية اذ معنى يكون اليوم متأخراً عن أمس أنه غير حاصل عند حصول الامس . واما انتم فلما لم تثبتوا قبل أول الحوادث شيئاً أصلاً لم يلزم ان يكون قبل الحادث شيء حتى يكون معنى تأخره انه لا يكون حاصلًا عند حصول ذلك الشيء . فلما كفى في حصول القبليّة والبعدية في اجزاء الزمان كون كل زمان مسبوقاً بزمان آخر بخلاف الحوادث فالقبل والبعد اللذان لا يوجدان معاً لا يفترقان في الزمان الى زمان آخر ، ويفترقان في الحوادث اليه . فظهر الفرق .

وتفسير الجواب عنه ظاهر : الا ان قوله « وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه بل كان معناه ان اليوم لم يوجد حين كان امس » ليس على الترتيب الطبيعي في البحث لانه بعد ان سلم ان معناه أنه لم يوجد معه كيف يفرض أن معناه ليس كذلك بل شيء آخر .

فالاولى ان يقال : كما ذكره الامام : لانسلم ان معنى قولنا اليوم متأخر عن الامس ان اليوم لم يوجد مع الامس والالكان اليوم متأخراً عن الغد لانه لم يوجد معه ؛ بل معنى ذلك ان اليوم لم يوجد حين كان امس . ولفظة كان مشعرة بزمان مضى فيكون للزمان زمان . سلمنا ان معناه ان اليوم لم يوجد مع امس ؛ لكن المعية اضافة والاضافة متأخرة عن المضامين فلا يكون المعية نفس اليوم أو نفس امس ؛ بل ليس معناه الا ان اليوم يوجد في زمان لم يوجد امس فيه فيكون للزمان زمان . وبهذا البيان يلزم ان يكون للزمان الذي مع الحركة زمان آخر . م

(١) قوله « والجواب » تحرير الجواب موقوف على مقدمة وهي : ان الموجود الغير القار الذات لا شك ان اجزائه لا يجتمع في الوجود معاً فيكون بعضها قبل وبعضها بعد .

فمنه : ما يحكم العقل بتقدم بعض الاجزاء وتأخر بعضها بمجرد تصور تلك الاجزاء من غير ملاحظة أمر آخر وهو الزمان فانه اذا فرض له اجزاء لا يكون تلك الاجزاء الا يوماً و امساً ، و حكم العقل بان اليوم متأخر والامس متقدم لا يتوقف على ملاحظته أمر آخر غير مفهوم اليوم و الامس ، بل مجرد تصورها كاف في ذلك .

ومنه : ما يحكم العقل بتقدم بعض اجزائه وتأخر بعضها موقوف على ملاحظته شيء آخر . كالحركة فان كل جزء يفرض منها بمقل متقدماً وتأخراً ، و انما يحكم العقل بتقدمه وتأخره بواسطة وقوعه في زمان متقدم أو متأخر .

اذا تمهد هذه المقدمة فنقول : الزمان متصل واحد غير قار الذات لا وجود لاجزائه بالفعل . واذا فرض العقل له اجزاء فتقدم بعضها وتأخر بعضها ليساً أمرين موجودين عارضين لهما بسببهما صار بعضها

الاتصال لا يتجزئ إلا في الوهم فليس له أجزاء بالفعل ، و ليس فيه تقدم ولا تأخر قبل التجزئة . ثم إذا فرض له أجزاء فالتقدم و التأخر ليسا بعارضين يعرضان للأجزاء و تصير الأجزاء بسببهما متقدما ومتأخرا ؛ بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر للأجزاء المفروضة لعدم الاستقرار لا شيء آخر . هذا معنى لحق التقدم والتأخر الذاتيين به . وأما ماله حقيقة غير عدم الاستقرار يقارنها عدم الاستقرار كالحركة وغيرها فإِنما يصير متقدما ومتأخرا بتصور عروضهما له . و هذا هو الفرق بين ما يلحقه التقدم والتأخر لذاته ، وبين ما يلحقه بسبب غيره . فإِنما إذا قلنا اليوم أمس . لم نحتاج إلى أن نقول اليوم متأخر عن أمس لأن نفس مفهوميهما يشتمل على معنى هذا التأخر أما إذا قلنا العدم والوجود . احتجنا إلى اقتران معنى التقدم بأحدهما

متقدما والبعض الآخر متأخرا كالسواد والبياض العارضين للجسم حتى صار بسببهما أسود وأبيض . فليس معنى قولنا : التقدم والتأخر عارضان لأجزاء الزمان بحسب ذاته ان أجزاء الزمان موجودة في الخارج ، والقبلية والبعدية أمران موجودان في الخارج عارضان لأجزاء الزمان ، وتلك الأجزاء يقتضيها اقتضاء العلة للمطلول ؛ بل معناه اننا اذا تصورنا حقيقة الزمان لم نحتاج في تصور تقدم بعض الأجزاء وتأخر بعضها ؛ بل في التصديق بان بعض الأجزاء متقدم والبعض الآخر متأخر الى تصور غير حقيقة الزمان بخلاف الزمانيات كالحركة فان تصور اجزائها لا يكفي في تصور تقدم بعضها وتأخر البعض بل انما يتصور متقدما او متأخرا لوقوعه في زمان متقدم او متأخر ولهذا لا يقف السؤال الا عند الوصول الى الزمان . فاذا قيل : لم تقدم العاديات الفلاني على ذلك العاديات . فيقال مثلا : لان هذا العاديات وقع في واقعة زيد وذلك العاديات وقع في واقعة عمرو ، وكانت واقعة زيد سابقة على واقعة عمرو . فان رجع وقال : لم كانت تلك الواقعة سابقة . يقال : لانها كانت امس و هذه كانت اليوم فوقف السؤال قطعاً .

وبهذا التحقيق ظهر جواب الامام حيث قال : اجزاء الزمان ان تساوت استحال ان يقتضى بعضها التقدم وبعضها التأخر .

لانا نقول : هذا انما يكون لو كانت اجزاء الزمان موجودة في الخارج و يكون بعضها علة للتقدم وبعضها علة للتأخر ، و ليس كذلك . فليس معنى عروض التقدم و التأخر لأجزاء الزمان الا حكم العقل بتقدم بعضها وتأخر البعض بمجرد تصور الاجزاء لعدم الاستقرار و كون مهيتها هي عدم الاستقرار .

حتى بصير متقدماً . وأما المعية : فمعية ما هو في الزمان للزمان غير المعية بالزمان أعني معية شيئين يقعان في زمان واحد لأن الأولى تقتضى نسبة واحدة لشيء غير الزمان إلى الزمان وهي متى ذلك الشيء ، والأخرى تقتضى نسبتين لشيئين يشتركان في منسوب إليه واحد بالعدد وهو زماناً ما . ولذلك لا يحتاج في الأولى إلى زمان يفاير الموصوفين بالمعية ، و يحتاج في الثانية .

❖ (إشارة) ❖

❖ (ولأن التجدد لا يمكن إلا مع تغير حال ، وتغير الحال لا يمكن إلا لذي قوة تغير حال أعني الموضوع فهذا الاتصال إذن متعلق بحركة ومتحرك أعني بتغير ومتغير لاسيما ما يمكن فيه أن يتصل ولا ينقطع وهي الوضعية الدورية . وهذا الاتصال يحتمل التقدير فإن قبلاً قد يكون أبعد وقبلاً قد يكون أقرب فهو كم مقدار للتغير . وهذا هو الزمان وهو كمية الحركة لامن جهة المسافة ؛ بل من جهة التقدم و التأخر اللذين لا يجتمعان) ❖ يريد بيان ماهية الزمان (١) وتقريره أن التجدد و التصرف اللذين نبه على

وعلم من هذا ان الشارح اختار في جواب النفس المذكور الفرق الاول ، ودفع جواب الاول من جوابيه ، و لم يتعرض للجواب الثاني لظهور اندفاعه ما تقدم فان القبلية و البعدية اللتين لا يجتمعان لابد ان يكونا بحسب الزمان : أما في اجزاء الزمان فيحسب الزمان الذي هو نفس القبل والبعد ، واما في غيره فيحسب الزمان المحيط بالقبل والبعد .

واما حديث المعية فمعية الحركة للزمان غير معية الشئ للزمان فان معية الحركة للزمان هي متى الحركة اى كون الحركة في الزمان ومعية الشئ للزمان هي كون متى احدهما عين متى الاخر اى كونهما في زمان واحد . والمعية الاولى لا تحتاج الى زمان خارج عن المعين بخلاف الثانية فانه لا يلزم من كون الحركة في زمان كون الحركة والزمان في زمان .

(١) قوله «يريد بيان مهية الزمان» قد علمت ان قبل كل حادث امرأ متجدداً متصرفاً . والتجدد والتصرف لا يخلوان من تغير . فالتغير ههنا لا يكون الا على سبيل التدريج وهو الحركة . والحركة لابد لها من متحرك . فالزمان يتعلق بحركة وجسم متحرك . ثم ان كل زمان فرض فهو حادث ، وكل حادث فقبله زمان ، وكل زمان قبله زمان آخر . فالزمان متصل لا الى اول . فهو لا يتعلق بحركة مستقيمة لوجوب انقطاع الحركات المستقيمة بل بالحركة المستديرة وهو يحتمل التقدير لما مضى بيانه في فرض الحركة المستديرة وهو محتمل التقدير لما مضى بيانه في فرض الحركة المنطقية نهايتها على بداية الحادث من ان القبل من نصف الحركة اقرب واقصى . ومن ابتداء الحركة ابعد وازيد . م

وجودهما في الفصل المتقدم لا يمكن أن يوجد إلا مع تغير حال ، و تغير الحال لا يمكن أن يكون إلا لشيء يصح منه التغير وهو الموضوع لأن التغير عرض والعرض لا يوجد إلا في موضوع . فهذا الاتصال إذن متعين الوجود بتغير هو عرض ، ومتغير هو جسم يحل التغير فيه . ومثل هذا التغير الواقع لادفعة يسمى حركة فهذا الاتصال متعلق الوجود بحركة متحركة والبيان المذكور في الفصل السابق قد دل على وجوب كون كل حادث مسبقا بزمان ، وكل زمان له أول فهو حادث . فإذن هو مسبق بزمان آخر قبله . ويلزم من ذلك وجوب كون الزمان متصلا لا إلى أول ، والحركات المستقيمة لا يمكن أن تتصل لا إلى أول ، لوجوب تنهاى الامتدادات ، ولما سيأتى في النمط السادس . فإذن الزمان يتعلق بحركة يمكن أن تتصل ولا تنقطع وهي الوضعية الدورية . وهذا الاتصال يحتمل التقدير كما مضى بيانه . فهو من مقولة الكم ومن النوع المتصل . فالزمان كم يقدر التغير أعنى الحركة . وهذه ماهيته . وعند تبينها صرح بتسميته فقال : « وهذا هو الزمان » ثم ذكر تعريفه فقال « هو كمية الحركة لا من جهة المسافة ^(١) بل من جهة التقدم و التأخر اللذين

(١) قوله « هو كمية الحركة لا من جهة المسافة » الحركة لا يقبل الزيادة و النقصان لذاتها ؛ بل لمسافة أوزمان فانا لو فرضنا حركتين أحدهما في فرسخ والاخرى في فرسخين ، و لا ينظر إلى المسافة و الزمان ، و لا يعلم طول إحديهما و قصر الاخرى فكمية الحركة إنما هي من جهتين من جهة المسافة ، و من جهة الزمان :

أما من جهة المسافة فلانها كم ينطبق عليها الحركة . فالحركة إلى نصف المسافة نصف الحركة إلى كل المسافة . فيعرض لها الكمية بحسب المسافة . ولنا نقول : إن للحركة كمية عرضية وللمسافة كمية أخرى بل كمية الحركة هي كمية المسافة و إنما الزيادة و النقصان يعرضان الحركة للكمية المسافة كما في السواد الحال في الجسم .

و أما من جهة الزمان فلانه كم ينطبق على الحركة حتى أن الحركة في نصف الزمان نصف الحركة في كل الزمان . فلما كان الزمان كمية الحركة و كمية الحركة من جهتين جهة المسافة و جهة الزمان لكن جهة المسافة جهة التقدم و التأخر اللذين يجتمعان . ضرورة أن المسافة ينقسم إلى متقدم و متأخر في الوضع يجتمعان معافى الوجود . و جهة الزمان جهة التقدم و التأخر اللذين لا يجتمعان . فالزمان كمية الحركة لا من جهة التقدم و التأخر اللذين يجتمعان فانها جهة المسافة . و الزمان ليس كمية الحركة من جهة المسافة ؛ بل من جهة التقدم و التأخر اللذين لا يجتمعان فانها جهة الزمان . م

لا يجتمعان ، و ذلك لأنّ للحركة كمية من جهة المسافة فإنّ الحركة تزيد بزيادة المسافة و تنقص بنقصانها ، و كمية من جهة الزمان لأنّ الحركة تزيد بزيادة الزمان و تنقص بنقصانه . و للمسافة أجزاء يتقدّم بعضها على بعض تقدّمًا وضعيًا يوجد المتقدّم والمتأخّر مجتمعين في الوجود والحركة تتجزّئ ، بتجزئة المسافة و يصير بعضها متقدّمًا ما وبعضها متأخّرًا بإزاء تقدّم أجزاء المسافة و تأخّرها إلّا أنّ المتقدّم والمتأخّر منها لا يجتمعان بخلاف المتقدّم والمتأخّر من المسافة . والزمان هو كمية الحركة لا من جهة المسافة ؛ بل من جهة التقدّم والتأخّر اللذين لا يجتمعان . فهذا بيان ما ذكره هيننا .

وقد قال في الشفاء^(١) بهذه العبارة : و أنت تعلم أنّ الحركة يلحقها أن تنقسم إلى متقدّم ومتأخّر وإنّما يوجد فيها المتقدّم ما يكون منها في المتقدّم من المسافة ، والمتأخّر ما يكون منها في المتأخّر من المسافة ، لكنّه يتبع ذلك أنّ المتقدّم للحركة لا يوجد مع المتأخّر منها كما يوجد المتأخّر والمتقدّم من المسافة معاً فيكون للتقدّم والتأخّر للحركة

(١) قوله « و قد قال الشيخ في الشفاء » التقدّم و التأخّر في الحركة تابعان إما للتقدّم و التأخّر في المسافة ، أو للتقدّم و التأخّر في الزمان فكما أن المسافة إذا انقسمت إلى متقدّم و متأخّر انقسمت الحركة بحسب ذلك إلى تقسام إلى متقدّم و متأخّر ، كذلك الزمان إذا انقسم إلى متقدّم و متأخّر انقسمت الحركة إلى متقدّم و متأخّر بحسب ذلك أيضا حتى أن المتقدّم من الحركة هو ما حصل في المتقدّم من المسافة و الزمان ، و التأخّر من الحركة ما يحصل في التأخّر من المسافة أو الزمان ، لكن المتقدّم و التأخّر من المسافة يجتمعان معاً في الوجود من الحركة . و من الزمان لا يجتمعان ، فيكون للتقدّم والتأخّر في الحركة خاصية من جهة ما هما أي التقدّم و التأخّر للحركة لا من جهة ما هما للمسافة . وتلك الخاصية كونهما لا يجتمعان ويكونان أي المتقدّم و التأخّر معدودين بالحركة فإنا نعد المتقدّم و التأخّر بحسب أجزاء الحركة حتى أن الحركة إذا تجزأت فهما كانت أكثر كان عدد المتقدّم و التأخّر أكثر ، وإن كانت أقل كان عددهما أقل . ضد الأجزاء المتقدمة والتأخّرة من الحركة هو الزمان كما أن الحركة إذا اتصلت كان مقدارها الزمان . فالزمان عدد الحركة إذا انقسمت إلى متقدّم و متأخّر تبعاً لانقسام المسافة لا تبعاً لانقسام الزمان . و هذه النكتة الأخيرة إشارة إلى أن الشيخ عرف هيننا الزمان بالتقدّم و التأخّر في المسافة لا في الزمان لئلا يلزم الدور . بخلاف ما في الإشارات فانه قال : من جهة التقدّم و التأخّر اللذين لا يجتمعان وليس هذا إلا التقدّم والتأخّر الزمانيين . فهو مستلزم للدور . فقد تسامع في الإشارات بخلاف ما في الشفاء . م

خاصية يلحقهما من جهة ما هما للحركة ليس من جهة ما هما للمسافة ويكونان معدودين بالحركة فإن الحركة بأجزائها تعد المتقدم والمتأخر فتكون الحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر ، ولها مقدار أيضا بإزاء مقدار المسافة . والزمان هو هذا العدد أو المقدار . فالزمان عدد الحركة إذا انفصلت إلى متقدم ومتأخر لا بالزمان بل في المسافة وإلا لكان البيان تحديداً بالدور .

هذه عبارته . وغرضه بيان هذا التحديد الذي ذكره القدماء .
وغرضي من إيراد هذه النكتة الأخيرة .

❖ (إشارة) ❖

❖ كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود فكان إمكان وجوده حاصلًا . وليس هو قدرة القادر عليه وإلا لكان إذا قيل في المحال : إنه غير مقدور عليه لأنه غير ممكن في نفسه . فقد قيل : إنه غير مقدور عليه لأنه غير مقدور عليه ، وإنه غير ممكن في نفسه لأنه غير ممكن في نفسه . فبين إذن أن هذا الإمكان غير كون القادر عليه قادراً عليه ، وليس شيئاً معقولاً بنفسه يكون وجوده لا في موضوع ، بل هو إضافي . فيقتصر إلى موضوع . فالحادث تتقدمه قوة وجود وموضوع ❖

يريد بيان كون كل حادث مسبقاً بموضوع أو مادة ^(١) وتقريره أن كل حادث

(١) فوله «يريد بيان كون كل حادث مسبقاً بموضوع أو مادة» العادت قبل وجوده اما ان يكون ممكنًا ان يوجد ، او مستمنا ان يوجد . والممتنع ان يوجد لا يوجد . ولو وجد لزم الانقلاب . فهو قبل وجوده ممكن ان يوجد . فامكان وجوده ليس نفس قدرة القادر عليه لان القدرة معطلة بامكان الوجود ، وعدم القدرة بعدم الامكان . و لو كان امكان الوجود نفس القدرة لزم تعطيل الشئ . بنفـه ، و أيضا امكان الوجود امر للشئ . في نفسه ، و كونه مقدورا بالقياس الى القادر .

لا يقال : سيجي . أن الامكان امر اضافي وهو ينافي القول بانه أمر للشئ . في نفسه .
لانا نقول : المراد ان الامكان امر للشئ . لا بالقياس الى القادر فيكون مغايراً لكونه مقدوراً . و حيثئذ إما أن يكون جوهرًا لا في موضوع ، أو عرضًا في موضوع . والاول باطل لانه أمر إضافي والامور الإضافية لا يكون جواهرًا . فهو إذن عرض موجود في محل . إن قيس إليه فهو موضوع له ، وإن قيس إلى العادت . فهو مادة إن كان صورة ، و موضوع ان كان عرضًا . فقد بان أن

فهو قبل وجوده إما تمتنع الوجود ، وإما ممكن الوجود والأول محال ، والثاني حق .
فإذن له إمكان وجود قبل وجوده . وليس إمكان وجوده هو قدرة القادر عليه لأن السبب
في كون المحال غير مقدور عليه كونه غير ممكن في نفسه ، والسبب في كون غير المحال
مقدورا عليه هو كونه ممكنا في نفسه . و الشيء لا يكون سبباً لنفسه ، وأيضا كونه ممكنا
أمر له في نفسه ، و كونه مقدورا عليه أمر له بالقياس إلى القادر عليه . فإذن كونه ممكنا
هو أمر مغاير لكونه مقدورا عليه . وهذا الإمكان ليس شيئا معقولا بنفسه لأن الإمكان
يكون لشيء بالقياس إلى وجوده كما يقال : البياض يمكن أن يوجد ، أو بالقياس إلى

كل حادث فهو مسبوق بإمكان مقارن للعدم و هو قوة الوجود ، و مادة و هي موضوع تلك
القوة .

ولا يفتي عليك أن المقدمة القابلة بان الإمكان ليس نفس القدرة لوحدها من البين لثم البيان
دونها إلا أنه لما كانت القدرة سابقة على وجود الحادث كما أن الإمكان سابق عليه فربما يذهب
الوهم إلى أنه هي . فاوردت تلك المقدمة دفعا لهذا الوهم كما في برهان الزمان
و كأن سائلا يقول : المراد بهذا الإمكان إما الإمكان الاستعدادي ، وإما الإمكان الذاتي .
فإن كان الأول فلا نسلم أن كل حادث قبل حدوثه ممكن الوجود .
قوله وإن كل حادث فهو قبل وجوده إما ممكن الوجود أو تمتنع الوجود ، قلنا : لا نسلم الحصر . و
هو ظاهر : وإن كان الثاني فلا نسلم احتياجه إلى محل غير الممكن بل من المحال أن يقوم بغير الممكن
و إلا لكان الممكن في نفسه غير ممكن .

اجاب عنه بقوله : و اعلم أن كل إمكان . و هو تفصيل ما ذكره الشيخ في الشفاء
وتقريره : أن المراد بالإمكان الذاتي وهو محتاج إلى محل غير الممكن لان الإمكان الذاتي هو
بالقياس إلى الوجود . و الوجود إما بالذات أو بالعرض . و الوجود بالذات هو كون الشيء في
نفسه ، و الوجود بالعرض هو كون الشيء شيئا آخر كوجود الجسم أبيض . فالممكن أن يوجد إما
يمكن أن يوجد شيئا آخر . أو يمكن أن يوجد في نفسه . فإن كان يمكن أن يوجد شيئا آخر فلا
بد في وجوده من ذلك الشيء حتى يمكن أن يكون شيئا آخر
كما يقال : الجسم يمكن أن يكون أبيض . لان الإمكان هنا إضافة إلى وجوده لا بغيره و هو
وجود للجسم بالعرض لانه كون الجسم شيئا آخر .

وهكذا ما يقال : الجسم يمكن أن يوجد له البياض . فليس معناه إلا أن الجسم يمكن أن يكون
موجودا آخر و هو أبيض . و الفرض من قوله : فهو يكون للشيء بالقياس إلى وجود شيء آخر
له ، أو بالقياس إلى صيرورته موجودا آخر . التعبير عن معنى الوجود بالعرض بعبارتين متقاربتين المعنى
فإن احديهما : أن الوجود بالعرض هو أن يوجد شيء لشيء آخر وثانيهما : أن يوجد شيء شيئا آخر . ولا شك

صيرورته شيئاً آخر كما يقال : الجسم يمكن أن يصير أبيض . فإذن هو أمر معقول بالقياس إلى شيء آخر . فهو أمر إضافي . والأمور الإضافية أعراض . والأعراض لا توجد إلا في موضوعاتها . فإذن الحادث يتقدمه إمكان وموضوع . وذلك الإمكان قوة للموضوع بالنسبة إلى وجود ذلك الحادث فيه . فهو قوة وجود . والموضوع موضوع بالقياس إلى الإمكان الذي هو عرض فيه ، وموضوع بالقياس إلى الحادث إن كان عرضاً ، ومادة بالقياس إليه إن كان صورة . فهذا تقرير مافي الكتاب .

واعلم أن كل إمكان فهو بالقياس إلى وجود . والوجود إما بالعرض كوجود الجسم الأبيض ، وإما بالذات كوجود البياض .

أنه متى وجد شيء . لشيء يصير بحسب وجوده له شيئاً آخر ، وبالعكس . وكما يمكن أن يقال : الماء يمكن أن يصير هواء . فإن الإمكان فيه بالقياس إلى وجود الهوائي للمادة المائية وهو وجود لها بالعرض . وكما يقال : المادة يمكن أن تكون موجودة بالفعل أي يمكن أن يوجد لها الصورة . فالإمكان بالقياس إلى وجود الصورة للمادة الذي هو وجود للمادة بالعرض لا وجودها في نفسه . فهذه الإمكانيات يستدعي شيئاً حتى يمكن أن يوجد شيئاً آخر ، أو يوجد له شيء آخر وهو موضوع موجود معها . هذا في الإمكان بالقياس إلى الوجود بالعرض . وأما الممكن أن يوجد في نفسه فهو إما بحيث متى وجد كان موجوداً في غيره أو مع غيره ، وإما بحيث متى وجد كان موجوداً بذاته من غير علاقة بينه وبين غيره . وإن كان بحيث متى وجد كان قائماً بغيره أو مع غيره فهذا الممكن إن كان حادثاً يكون قبل وجوده ممكناً أن يوجد لكنه إذا كان موجوداً لا يوجد إلا في غيره أو مع غيره . فلما أمكن أن يوجد قبل حدوثه قائماً بغيره أو مع غيره (وإنا يمكن أن يوجد قائماً بغيره أو مع غيره إذا وجد ذلك الغير ضرورة أن ذلك الغير لو كان معدوماً لامتنع قيامه به أو معه) فيكون ذلك الغير موجوداً مع إمكان وجوده وهو موضوعه .

وقوله : و يكون موضوعه حامل وجود ذلك الشيء . إنما يصح في الحادث الذي يوجد في شيء . وإما الذي يوجد مع الشيء فهو موضوعه ليس بحامل وجوده . لأن موضوعه ذلك الشيء ، وهو ليس بحامل وجوده .

وإن كان بحيث متى وجد كان قائماً بذاته من غير تعلق بغيره امتنع أن يكون حادثاً إذاً لو كان حادثاً لكان له قبل حدوثه إمكان وجود ليس بالعرض والإلكن له موضوع . فيكون الممكن مسبقاً بموضوع يتعلق به إمكانه . والتقدير أن لا علاقة بينه وبين موضوع ما من الموضوعات . فيلزم أن يكون إمكان

وأما الإمكان بالقياس إلى وجود بالعرض فهو يكون للشيء بالقياس إلى وجود شيء آخر له ، أو بالقياس إلى صيرورته موجوداً آخر كما يقال : الجسم يمكن أن يكون أبيض أو يوجد له البياض ، أو يقال : الماء يمكن أن يصير هواء والمادة يمكن أن يصير موجودة بالفعل . وظاهر أن جميع هذه الإمكانيات محتاجة إلى موضوع موجود معها . وهو محلها .

و أما الإمكان بالقياس إلى وجود بالذات فيكون للشيء بالقياس إلى وجوده . ولا يخلو إما أن يكون ذلك الشيء مما يوجد في موضوع ، أو في مادة ، أو مع مادة كما يقال : البياض يمكن أن يوجد أو يكون ، وكذلك الصورة والنفس . وحكم هذا

وجوده جوهرًا قائمًا بذاته ؛ لكنه مضاف ولا شيء من المضاف بجوهر . فهذا الممكن إما أن ينتج أن يوجد أو يكون موجوداً دائماً ، فقد ظهر أن المكان وجود العادة إما إمكان وجوده بالعرض و هو إمكان وجود شيء لشيء ، أو إمكان وجوده بالذات وهو إمكان وجود شيء في الأشياء أو مع شيء . وإياها كان فهو محتاج إلى موضوع موجود معه .

وبالتفصيل : الأشياء العادية إما عرض ، أو صور ، أو مركبات ، أو نفوس . فالأعراض والصور إمكان وجودها هو إمكان وجودها في جسم أو مادة . وإمكان وجود المركبات هو إمكان وجود صورها في موادها . وأما إمكان النفوس فإمكان وجودها متعلقة بها يصلح أن يكون آلة لها في الاستكمال . وجميع هذه الإمكانيات محتاجة إلى موضوع موجود معها وهو المطلوب . وأنت بأدنى تأمل تعلم أن القسم الأول يرجع إلى الثاني وبالعكس . فقد كفي أحدهما في البيان . فان قيل : لو كان هذه الإمكانيات التي هي قبل وجود العادة إمكانيات ذاتية لم يختلف بالقرب والبعد ؛ لكنها يختلف بالقرب والبعد فان إمكان وجود النفس مثلاً بالقياس إلى الهيولى أبعد ، وبالنسبة إلى العناصر جريد . وإلى المعادن فيه بحد ، وإلى مادة النبات فيه قرب ، وإلى النطفة أقرب ، ثم إلى العلقة ، ثم إلى المضة ، ثم إلى اللحم . فإمكان العادة قبل وجوده يختلف فلا يكون إمكاناً ذاتياً .

أجاب بقوله : وإمكانيات هذه الأشياء .

وتحرير الجواب أنه قد ظهر أن كل واحدة من هذه الإمكانيات هو إمكان وجود شيء في شيء أو معه . وله اعتباران :

أحدهما : من حيث تعلقه بالشيء الخارجى . وبهذا الاعتبار إذا قارن العدم يسمى قوة يختلف قرباً وبعداً ويكون قول الإمكان على مراتبهما بحسب التشكيك للاختلاف بالقرب والبعد . ولا شك أن ذلك لا يكون إلا بحسب اختلاف استعدادات متعاقبة على ذلك الموضوع . فالإمكان الذاتي أيضاً يختلف من حيث تعلقه به .

الإمكان في الاحتياج إلى موضوع حكم القسم الأول . ويكون موضوعه حامل وجود ذلك الشيء .

وإما أن لا يكون كذلك ؛ بل يكون ذلك الشيء قائما بنفسه لعلاقته له بشيء من الموضوع و المادة . و مثل هذا الشيء لا يجوز أن يكون محدثا لأنه لو كان محدثا لكان مسبوقا بإمكان لامحالة . كما مر . وإمكانه لا يمكن أن يتعلق بموضوع دون موضوع إذ لعلاقته له بشيء . فيلزم أن يكون جوهرًا قائما بنفسه ؛ ولكن الجوهر من حيث ماهيته لا يكون مضافا إلى الغير ، والإمكان مضاف . فلا يكون الإمكان هو حقيقة ذلك الجوهر . وإذا لم يكن حقيقته فهو عارض له . وقد فرض غير عارض لشيء . هذا خلف .

وثانيهما ؛ من حيث وجوده في نفسه . و بهذا الاعتبار أمر لازم لمية الممكن بالقياس إلى وجودها لا يختلف أصلا كالوجوب والامتناع . قد علمت أن عدم اختلاف الممكن بالنظر إلى ذاته لا ينافي اختلافه نظرا إلى وجود موضوعه .

بقي على الاستدلال منع ؛ وهو أنا لا نسلم أن العادت لو كان قبل حدوثه ممكن الوجود لكان إمكان وجوده أما جوهرًا و أما عرضًا . وإياها يكون كذلك لو كان موجودا في الخارج . و هو ممنوع .

وجوابه ؛ أنه لما ثبت أن هذا الإمكان هو إمكان وجود شيء في شيء . فلا يخلو إما أن يكون موجودا في الخارج أولا لا يكون . وأيا ما كان كان محتاجا إلى موضوع موجود في الخارج . أما إذا كان موجودا فظاهر ، وأما إذا لم يكن موجودا فلا يتعلق بالأمر الخارجى . فمن حيث تعلقه به يستلزم وجوده في الخارج كما في بحث القسم والتأخر .

وهذا الجواب وإن كان يفيد الشراح في دفع اشكالات الإمام ؛ لكنه لا يتم في التعليل . لأن المنع ينتقل إلى مقام آخر ؛ وهو أنا لا نسلم أن العادت له قبل وجوده إمكان وجود شيء في شيء . وأنا يكون كذلك لو كان كل حادث لا يوجد إلا في شيء . وبيان كما ذكره . يتوقف على كون الإمكان أما عرضا أو جوهرًا . وهو أول السئلة .

لا يقال : كل حادث فهو يوجد في شيء أو مع شيء . لأن ما لا يوجد كذلك لا يكون حادثا . وإلا أمكن وجوده قبل حدوثه ؛ لكن متى وجد لا يوجد إلا جوهرًا قائما بذاته من غير تعلق بشيء . فلو أمكن وجوده قبل حدوثه لا يمكن وجوده قبل وجوده جوهرًا قائما بذاته ، وإياها يمكن قبل وجوده جوهرًا قائما بذاته لو كان موجودا . ضرورة أنه لو لم يكن موجودا لا يمنع أن يكون جوهرًا قائما بذاته . فيلزم أن يكون قبل وجوده موجودا . هذا خلف . وإذا ثبت أن كل حادث لا يوجد إلا في شيء أو مع شيء فلا يكون إمكانه إلا إمكان وجود شيء في شيء أو مع شيء وهو المقصود . ولنا نقول : المستنع هو أن يكون بشرط التمسك لشيء وقت التمسك فيمكن أن يكون جوهرًا قائما

ولما تبين أن مثل هذا الشيء لا يمكن أن يكون محدثا فهو إن كان موجودا كان دائما الوجود ، وإن لم يكن موجودا كان ممتنع الوجود . وقد ظهر من ذلك أن الأشياء الحادثة تكون إما أعرضا ، أو صورا ، أو مركبات ، أو نفوسا توجد مع المواد وإن لم تكن حالة فيها . وإمكانات هذه الأشياء يكون قبل وجودها ، ويعبر عنها بالقوة . فيقال : هذه الوجودات في موادها بالقوة . وهي تختلف بالبعد والقرب ، وينزل عنها مع خروج الموجودات من القوة إلى الفعل . وإنما يقع اسم الإمكان عليها بالتشكيك . و أما إمكان

بذاته قبل وجوده وإن لم يكن أن يكون بشرط أن يكون قبل وجوده . وهذا السنع وارد على الشق الاول أيضا فان الممتنع هو القيام بالغير بشرط عدمه لافى وقته . فيمكن أن يوجد الغير ويقوم به . قال الشيخ في الشفاء : لما ثبت أن الحادث قبل وجوده ممكن الوجود فامكان وجوده لابد أن يكون امرا موجودا . فانه لو لم يكن أمرا موجودا لم يكن للحادث إمكان وجود فلا يكون الحادث ممكن الوجود .

وفيه نظر : لانا نقول : لا نسلم أن إمكان الوجود لو لم يكن موجودا لم يكن الحادث ممكن الوجود ، وإنما يكون كذلك لولزم من انتفاء مبدء المحمول انتفاء الحمل الخارجى . وهو ممنوع لأن المسمى ليس بوجوده فى الخارج وزيد انتهى فى الخارج . والاولى أن يستدل على المطلوب بالإمكان الاستمدادى : بان يقال : لا شك فى إمكان الحادث . فامكانه إما أن يكون كافيا فى قبضان وجوده من المبدء ، أولا . فان كان كافيا يلزم قدم الحادث . وهو محال ، وإن لم يكن كافيا بل توقف قبضانه على شرط فذلك الشرط إما أن يكون قديما أو محدثا . لاسبيل الى الاول والالزم قدم الحادث والشرط المحدث يتوقف أيضا على شرط محدث آخر وهكذا الى غير نهاية .

ثم ان وجود الحادث إما أن يتوقف على وجود تلك الشروط الغير المتناهية . وهو محال والا لزم التسلسل فى امور موجودة مترتبة ، أو على عدمها فاما أن يكون مطلق المدم وهو أيضا محال والالزم قدم الحادث ، أو عدمها اللاحق فكل شرط يكون مبدءا لانا لا ننسى بالمعد الا ما يكون الشيء موقوفا على عدمه اللاحق ككون الجسم فى اوساط الاحياز فانه لا بد منه لكونه فى منتهى الاحياز . لا بمعنى أن الكون فى المنتهى لا يكون الا اذا كان فى الوسط والالزم كون الجسم فى مكانين معا وهو محال ؛ بل بمعنى أنه يكون فى الوسط وبنعدم فيه حتى يمكن أن يكون فى المنتهى . فهذه الشروط المتسلسلة كلما تتنازل يقرب وجود الحادث الى افاضة العلة . فلا بد أن يحدث بحسب حدوث شرط شرط حالة مقربة للحادث الى ايجاد العلة . فتلك الحالة المقربة لا يكون قائمة بالحادث لانه غير موجود بعد ؛ بل بوجود آخر . وذلك الموجود إما أن يكون له تعلق بذلك الحادث أولا . و

الموجودات الممكنة في أنفسها فهي أمور لازمة لماهياتها عند تجرّدها عن الوجود والعدم بالقياس إلى وجوداتها ، وكذلك الوجوب والامتناع ؛ إلا أن الموصوف بالوجوب لا يمكن أن يكون فوق واحد ، والموصوف بالامتناع لا يمكن أن يوجد في الخارج ، والموصوف بالإمكان ما هيئات كثيرة مختلفة هي موجودات العالم بأسرها . وهذه الاختلافات أحوال للموصوفات في أنفسها . فهذا ما أردت تحقيقه في هذا الموضع لتزول الإشكالات التي تورد [نورد هاخ] . هيمنا .

الثاني ضروري البطلان . فتعين الاول وهو الذي سببت مادة . وتلك الحالة القريبة إمكانا استعداديا .

وسئلت بعض العلماء : لم تزول الاستعدادات عند حصول الوجودات ؟

فقال : الاستعداد الناقص يزول ، وأما الاستعداد التام فلا يزول . وهذا مثل النطفة فإنها إذا حصل لها استعداد أن يكون علقه وجب أن يزول عنها استعداد النطفة فإنه لو لم يزول عنها استعداد صورة النطفة لم يزول عنها صورة النطفة بناء على أن إفاضة الصورة يستلزم الاستعداد . فمعد حصول استعداد صورة العلقه فاضت عليها صورتها وكان استعدادها باقياً معها ، ثم إذا حصل لها استعداد البضفية زال هذا الاستعداد وفاض عليها صورتها . وعلى هذا حتى ينتهي إلى الاستعداد التام للانسانية .

قلت : انهم قالوا : كل صورة سابقة فهي معدة لللاحقة . فالنطفة مالم تتصور بصور عدة في الاطوار لم يتصور بالصورة الانسانية ولا شك أن الصورة السابقة لا تجتمع مع اللاحقة . ولما كانت الصورة السابقة هي الموجبة للاستعداد اللاحقة . فإذا انتفت يجب انتفاء استعداد اللاحقة بالضرورة . قال : ليست صورة السابقة موجبة للاستعداد اللاحقة بل إذا حصلت الصورة السابقة وتواتر عليها الحركات الفلكية والاضلاع بعمل بواسطتها للهيولى حالة هي استعداد الصورة اللاحقة .

و فيه نظر : لان الصورة السابقة إما أن يكون لها دخل في الاستعداد أو لا . فان لم يكن لها دخل أصلاً لم يكن معدة . وإن كان لها دخل يلزم انتفائه بانتفائها .

والتحقيق : أن الاستعداد مقول بالاشتراك على منيين : أحدهما الاستحقاق ، والثاني كيفية مقربة للمعلول إلى إفاضة العلة . فاستحقاق الوجود يبقى مع بقاء المعلول قطعاً . وأما الكيفية المقربة فهو منفية عند حدوث لما تحقق .

ومن محققى هذا الفن من سمته يقول : ان للمعد عديمين : عدم سابق ، وعدم لاحق . كما ان لزيد عديمين عدم سابق أزلى ، وعدم لاحق إذا مات . فالمعلول يتوقف على عدم المعد اللاحق . والشرط قسبان : شرط معد وهو لا يجتمع مع المشروط ، وشرط غير معد وهو ما يجتمع معه . وتحقيق الاعداد تقريب تأثير العلة إلى المعلول . والاعداد بالفارسية : آماده كردايندن يعنى ماله را از جهت تأثير مؤثر آماده ميكردانند . ولا شك أن المعد يقرب إلى الوجود فإن أمس مقرب لليوم . فلو لم يوجد

فظهر منه أن قول الفاضل الشارح^(١): الشيء قبل وجوده نفى صرف فلا يصح الحكم عليه بالإمكان، ثم معارضته ذلك بأنه موصوف حينئذ بأنه مقدور للقادر و ذلك يقتضي تميزه، ثم معارضته للمعارضة بالمتمتعات المتميزة عن الممكنات مع كونها نفياً صرفاً. خبط يقتضيه عدم التمييز بين الاعتبار العقلية و الأمور الخارجية.

و أما قوله: لو كان الإمكان موجوداً لكان واجباً أو ممكناً. و الأول محال لكونه وصفاً لغيره، و الثاني محال لأنه يلزم من ذلك أن يكون للإمكان إمكان.

فالجواب عنه: أن الإمكان في نفسه اعتبار عقلي متعلق بشيء خارجي: فمن حيث تعلقه بالشيء الخارجي ليس بموجود في الخارج هو إمكان؛ بل هو إمكان وجود في الخارج،

امس لم يوجد اليوم. فالمد بعدت في المادة كيفية استعدادية لكنها لا يبقى مع العلول حتى اذا وجد العلول اتفت الكيفية الاستعدادية. وانا اطيننا في هذا المقام ولم نعتز عن تكرار المعنى الواحد ببارات مختلفة لانه متارالاهام، ويزال الاقدام. م

(١) قوله «فظهر منه أن قول الفاضل الشارح» قال الامام: القول بان العادت قبل وجوده ممكن الوجود باطل لان العادت قبل وجوده نفى محض وعدم صرف فلا يصح الحكم عليه بالإمكان أو بغيره.

فان قيل: العادت قبل وجوده اما نفى محض أولاً وأباً ما كان فما ذكرتموه سافط أما اذا لم يكن نفياً محضاً فظاهر، و أما اذا كان فلاه حينئذ يصح الحكم عليه بكونه نفى محض أجاب: بان الحكم عليه بالنفي لضرورة اللفظ و ضيق العبارة، و أما في التحقيق فقبل وجود العادت ليس هناك شيء. فلا يصح الحكم عليه. ضرورة أن الحكم يستلزم المحكوم عليه، و إذا لم يكن هناك محكوم عليه استعمال الحكم قطعاً.

ثم عارضة بان العادت قبل وجوده مقدور للقادر و متميز عن العلم فلا يكون نفياً محضاً. وعارضة هذه المعارضة بان المستلزم ينزى عن الممكن مع أنه نفى محض. وهو نقض إجمالي سهى الامام في تسبته معارضة.

وجوابه: ان الحكم على المدومات إنما لا يصح بالامور الخارجية، و أما بالاعتبارات الذهنية كالإمكان والامتناع فيصح. ومنشأ الخبط عدم الفرق بين الخارجية والاعتباريات.

ونقول أيضاً: ان أردتم بقولكم: العادت قبل حدوثه نفى محض وليس بشيء. أنه كذلك في العقل فهو ممنوع، و ان أردتم به أنه كذلك في الخارج فسلم؛ ولكنه لانسلم أنه لا يصح الحكم عليه بالإمكان حينئذ وهو ظاهر.

ثم قال: لم قلتم بان الإمكان أمر موجود، وما يدل على انه ليس بموجود وجوه:

أحدها: أنه لو كان موجوداً لكان إما واجباً أو ممكناً وهما باطلان.

وجوابه: أن إمكان العادت أمر اعتباري في نفسه متعلق بشيء خارجي. فله اعتباران:

ولتعلقه بذلك الشيء يدل على وجود ذلك الشيء في الخارج وهو موضوعه ، ومن حيث كونه قائما بالفعل [بالعقل خ] موجود في الخارج . وله إمكان آخر يعتبره العقل . و ينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار كما مر في التقدم .

لا يقال : وجود شيء في العقل دون الخارج جهل .

لأن الجهل هو وجود صورة في الذهن على أنها صورة لموجود خارجي مع عدم المطابقة ، والاعتبارات العقلية لا توجد في العقل على أنها صورة شيء في الخارج ؛ بل على أنها أحكام موجودات في الخارج . وأحكام الموجودات غير موجودة في الخارج من حيث هي

أحدهما : من حيث أنه متعلق بشيء خارجي وبهذا الاعتبار ليس بوجود في الخارج إلا أنه يدل على وجود ذلك الشيء الخارجي كما أن الاعداد كالمسألة أمور اعتبارية لكنها من حيث تعلقها بوجودات خارجية تستمد وجود مبرراتها .

وقوله : بل هو إمكان وجود في الخارج . مستدرك ؛ بل لا معنى لقوله : هو إمكان . إذ تقدير الكلام هيئنا : أن الإمكان من حيث تعلقه بشيء خارجي ليس بوجود وهو إمكان . ومن البين أن لا طائل نفعه ، والمراد أن لا موجود في الخارج هو إمكان وأن كان إمكان وجود في الخارج . وهذا مأخوذ من قول الإمام حيث قال : صريح العقل ما قضى بوجود الإمكان في الخارج ، بل بإمكان الوجود في الخارج كما قضى بامتناع الوجود في الخارج لا بوجود الامتناع في الخارج ؛ لكن هذا المعنى لا يتعلق بحقيقة تعلق الإمكان بالشيء الخارجي . فإنا إذا نظرنا إلى إمكان وجود الشيء مطلقا كان إمكان وجود في الخارج ، وليس بوجود في الخارج .

وثانيهما : من حيث ذاته . وأنه أمر اعتباري في نفسه شيء من الأشياء قائم بالعقل . وبهذا الاعتبار موجود في الخارج لأنه موجود في موجود خارجي هو العقل . وإذا اعتبر وجوده ونسبته إلى مهيته يعرض له إمكان آخر ؛ لكن لا يتسلسل لانقطاع الاعتبار .

لا يقال : الأمور الاعتبارية انطبقت الخارج عاد الأشكال في أنها اما واجبة أو ممكنة والآنصولها في العقل جهل .

لأننا نقول : لا نسلم أنها ان لم يطابق الخارج يكون حصولها جهلا . وإنما يكون جهلا لو كان حصولها في العقل على أنها صور لا أمور خارجية . وليس كذلك ؛ بل حصولها في العقل على أنها أحكام موجودات في الخارج أي عوارض وصفات للموجودات الخارجية من حيث أنها في العقل . فالعوارض العقلية للموجودات الخارجية غير موجودة في الخارج من حيث إنها أحكامها وعوارضها ، وموجودة في الخارج من حيث إنها محكوم عليها أي من حيث إنها أشياء . وموجودات في العقل من شأنها أن يحكم عليها بشيء . و يوصف بشيء .

والعاصل : أن الأمور الاعتبارية لها حيثان ، من حيث أنها صفات الموجودات ، ومن حيث أنها

أحكام ؛ بل تكون موجودة من حيث هي محكوم عليها .

و أمّا قوله : إمكان الحادث لايجوز أن يكون حالاً فيه لأنّ الحادث قبل وجوده يمتنع أن يكون محلاً لشيء ، ولايجوز أن يكون حالاً في غيره لأنّ نعت الشيء لا يكون حاصلًا في غيره .

فالجواب : أنّ إمكان الشيء قبل وجوده حال في موضوعه . فإنّ معناه كون ذلك الشيء في موضوعه بالقوّة . و هو صفة للموضوع من حيث هو فيه ، و صفة للشيء من حيث هو بالقياس إليه . فبالاعتبار الأوّل يكون كعرض في موضوع ، و بالاعتبار الثاني يكون كإضافة لمضاف إليه . ولما لم يكن وجود مثل هذا الشيء إلّا في غيره لم يمتنع أن يقوم إمكانه أيضاً بذلك الغير .

و أمّا قوله : لما كان الإمكان صفة إضافية مستدعية لوجود المتضايفين فهو إنّما

أشياء من شأنها أن توصف . وهي من هذه الحيثية موجودة في الخارج لوجود العقل في الخارج . ولايستراب في أن قوله : و أحكام الموجودات . الى آخره . زائدة لادخل له في جواب السؤال ؛ بل هو من سقط الكلام فإنّ الأمور الاعتبارية بأية حيثية تؤخذ إما أن يكون موجوداً في الخارج أو في العقل . وأياً ماكان يلزم أن يكون موجودة في الخارج ؛ إما على التقدير الاول فظاهر ، وإما على التقدير الثاني فإنّ العقل موجود في الخارج والموجود في الموجود في الخارج موجود فيه . على أن هذه شبهة ركيكة لا يلبق خطورها لمن له أدنى مسكة . فإن معنى أنه موجود في العقل أنه موجود بوجود غير أصيل ، ومعنى أن العقل موجود في الخارج أنه موجود بوجود أصيل . و الموجود الغير الاصيل إذا وجد في الموجود الاصيل لا يلزم أن يكون أصيلاً . و كأنه تصور الخارج مكاناً للعقل ، والعقل مكاناً للأمر الاعتباري . فإن الموجود في مكان موجود في مكان آخر يكون موجوداً في ذلك المكان . و هو غلط بين .

و من العجب أن شيئاً يكون موجوداً في الخارج باعتبار ، معدوماً في الخارج باعتبار . نعم الزناد قد يكبو و الجواد قد يشرحين بدو .

وثانيها : ان الامكان إن كان موجوداً لكان إما حالاً في الحادث قبل وجوده أو في غيره . و جوابه : انه قد تبين أن امكان الحادث هو امكان الشيء من شيء . فله اعتباران : أحدهما : أنه امكان في ذلك الشيء ، و ثانيهما : أنه امكان شيء . فبالاعتبار الاول عرض من أعراض ذلك الشيء حاصل فيه ، و بالاعتبار الثاني إضافة للشيء بالقياس الى وجوده . فكونه نعتاً للشيء بهذا الاعتبار لا ينافي حصوله في غيره بالاعتبار الاول .

و ثالثها : أن الامكان إضافة بين المهيبة والوجود . فلو كان موجوداً لم يتحقق إلا بعد ثبوت المهيبة

يتحقق بعد ثبوت الماهية والوجود و يلزم منه تقدم الوجود على الإمكان .
فالجواب : أنه من حيث كونه صفة إضافية إنما يتحقق عند ثبوت المتضايين ؛
ولكن يكفيه ثبوتهما في العقل . و لا يجب من ذلك تقدمهما عليه في الخارج ؛ لكنه من
حيث تعلق معروضيه الثابتين في العقل بأمر وجودي في الخارج يستدعي لامحالة موضوعاً
موجوداً في الخارج كما مضى في التقدم بعينه .

وأما قوله : الحكم بكون الإمكان متعلقاً بموضوع أو مادة منقوض بالعقول والنفوس
المفارقة ، وبالميلول . فإنها ممكنة مع أنها غير متعلقة بموضوع ومادة .

فالجواب عنه : مأمّر من الفرق بين الإمكانين عند تعلقهما بما في الخارج ، وأن إمكان
مثل هذه الأشياء صفة لما هيئاتها المجردة عن الوجود والعدم في العقل : فهي من حيث

و الوجود . فيلزم تقدم الوجود على الإمكان .

و جوابه : أن الإمكان لكونه اعتبارياً لا يستدعي تحقق المتضايين إلا في العقل لكنهما يتعلقان
بأمر خارجي فيكون موضوعاً له موجوداً في الخارج كما تقدم في بحث التقدم .

و اعلم أن هذه الإجابة كلها غير موجبة لأن المطلوب من الدليل كون الإمكان غير موجود
في الخارج و حاصل هذه الإجابة أنه أمر اعتباري فلا يصح للجواب .

اللهم إلا أن بوجه الاسئلة بأن يقال : لو كان الإمكان معدوماً لم يستدع معاً خارجياً لكن
المقدم حق بتلك الوجوه الثلاثة فالتالي مثله . فحينئذ يمكن الجواب بنسخ الملازمة ، و يكفي أن
يقال في النسخ : إن الإمكان وإن كان معدوماً في الخارج إلا أنه متعلق بأمر خارجي فهو يستدعيه .
و يستغنى عن ذلك إلا طناً ؛ لكن الإمام لم يورد الاسئلة كذلك ، و وجه كلام الشيخ بأن
العادت قبل حدوثه ممكن الوجود . فلا مكان إما أن يكون أمراً وجودياً أو معدوماً . و الثاني باطل
لأنه لا فرق بين عدم الإمكان والإمكان العدمي فإن التفرقة والامتياز بين الأمور العدمية لا يحصل
إلا عند اختصاص كل منها بخاصية بها يمتاز عن الآخر . ولا معنى للوجود إلا ذلك . فانقلب العدم
موجوداً وهو محال . فتعين أن يكون الإمكان أمراً نبوتياً . فإما أن يكون جوهرراً و هو محال لأن
الإمكان حاله إضافية فلا يعقل كونه موجوداً قائماً بنفسه ، و إما أن يكون عرضاً فلا بد له من
محل .

ثم قال بعد القدر في إمكان العادت قبل وجوده : لا نسلم أن الإمكان أمر وجودي بل عديمي
للووجه المذكورة .

ثم قال : ما ذكره من عدم الفرق بين عدم الإمكان والإمكان العدمي متقوض بالامتناع للفرق
بين سلب الامتناع و امتناع العدم ، ولا ناعلم بالضرورة امتياز بعض العدميات عن البعض . فإن عدم
السبب و الشرط يقتضي عدم السبب و الشروط و عديمهما لا يقتضي عدم السبب و الشرط .

ثبوتها في العقل موضوع . والإمكان بهذا الاعتبار كمرض في موضوع ، وهو أيضا صفة لوجوداتها . ويكون بهذا الاعتبار كإضافة لمضاف إليه .

وأما قوله : لو قيل : الشيء لا يحدث إلا إذا صار وجوده أولى ، ولا يصير أولى إلا إذا كان لمادة . قلنا : المقدمتان ممنوعتان : أما الصغرى فلأن الأولوية لو حصلت ^(١) حالة الحدوث لكان الكلام في حصولها كالكلام في حدوث الحادث وتتسلسل العلل دفعة ، ولو حصلت قبل الحدوث فوجود الحادث كان موقوفا إما على وجودها أو على عدمها . والأول يقتضي وجود الحادث معها لا بعدها ، والثاني يقتضي وجود الحادث قبلها كما اقتضى بعدها . وأما الكبرى فلما مر .

هذا محصل كلام الامام في هذا المقام . ومن المكشوف البين أن لا توجيه لاجوبة الشارح من هذا الكلام أصلا . على أن الامام خالف ترتيب البعث في تقديم المعارضة على التقض وهو منع الدليل بعد تسليمه .

ثم قال : لو استمدى إمكان الوجود موضوعا موجودا لكان كل ممكن الوجود كذلك . فيلزم أن يكون القول و النفوس متعلقة بموضوع .

وجوابه : أنه فرق بين إمكان الحادث وإمكان القديم لأن إمكان الحادث إمكان الشيء في غيره فهو متعلق بالغير يستمدى وجوده ، وإمكان القديم ليس إلا إمكان وجوده غير متعلق إلا بهيته بالقياس إلى وجوده فإن قيس إلى هيته كان في العقل كمرض في موضوع ، وإن قيس إلى وجوده كان إضافة لمضاف إليه . م

(١) قوله «أما الصغرى فلأن الأولوية لو حصلت» الأولوية إن حصلت فلا يخلو أما أن يكون حصولها مع الحادث بالزمان ، أو قبل الحادث بالزمان ،

والأول باطل : لأن الكلام في حدوث تلك الأولوية كالكلام في حدوث الحادث فينتظم حدوث تلك الأولوية على حدوث أولوية أخرى و هلم جراً . فيلزم التسلسل في الأمور المرتبة الموجودة معا .

والثاني أيضا باطل : لأن التوقف حينئذ إما على وجودها فيكون حصولها معه لا سابقا عليه ، أو على عدمها وعدمها حاصل قبل حدوث الحادث فيلزم حدوث الحادث قبل حدوثه ، وأيضا يلزم حدوث الحادث قبل تلك الأولوية وبعدها لمحصل عدمها في الوقتين .

وأما الكبرى فلأن الأولوية ليست ثبوتية فلا تنظر إلى المادة كما في الإمكان .

اجاب : بأن الوجوب متعلق فضلا عن الأولوية لأن وجود كل ممكن مسبوق بوجوب كما أنه ملحق بوجوب . وذلك لأنه مالم يجب صدوره عن الفاعل لم يصدر عنه و الإلزام التخصيص بلا تخصيص إذ تأثيره حينئذ بالنسبة إلى جميع الاوقات على السوية . وسيجيء له زيادة إيضاح .

فالجواب عنه : أن الشيء لا يحدث إلا إذا صار وجوده واجبا فضلا عن الأولوية ، وإنما يحدث مع تحقق وجوبه غير متأخر عنه ولا متقدم عليه ، ووجوبه إنما يتحقق بأن يتم استعداد مادته أو موضوعه لقبوله . و ذلك الاستتمام يتعلق بشرائط يستجمعها الحركة المتصلة التي لا أول لها الموجودة في الجسم الإبداعي على ما يشتمل العلم الإلهي على بيانه .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (الشيء قد يكون بعد الشيء من وجوه كثيرة : مثل البعدية الزمانية والمكانية . و إنما نحتاج الآن من الجملة إلى ما يكون باستحقاق الوجود وإن لم يمتنع أن يكونا في الزمان معا) ❖

يريد إثبات الحدوث الذاتي للممكنات . ولما كان تحقيق الحدوث الذاتي مبنياً على تحقيق التأخر الذاتي . لأن الحدوث هو كون وجود الشيء متأخراً عن لوجوده ينقسم إلى زمني وإلى ذاتي لا تقسام التأخر إليهما قدم الشيخ تحقيق معنى التأخر الذاتي على إثبات الحدوث الذاتي . مركز تحقيق علوم إسلامي
و اعلم أن تأخر الشيء عن غيره يقال بخمسة معانٍ (١) على ما حقق في الفلسفة

ثم إن هذا الوجوب إنما يتحقق بانتهاء سلسلة الاستعدادات إلى وجود العادات، ووجود العادات لا يتوقف على وجودها بل على عدمها لا مطلقاً و الإلزام قدم العادات ؛ بل على عدمها اللاحق . ولما اشتمل كلام الإمام على منع ومعارضة ففي هذا الكلام إشارة إلى اندفاعهما : إما المنع فلتحقق الوجوب فكيف الأولوية . وإما المعارضة فلأننا نختار أن وجود العادات يتوقف على عدم الأولوية . ولا محذور . لتوقفه على عدمها اللاحق لا مطلقاً .

ونقول أيضاً : كون وجود العادات أولى إما أن يستلزم وجود الأولوية أولاً يستلزم . فإن استلزم لم يتوجه منع الكبرى بعد التنزل لأنه مبني على عدمها ، و إن لم يستلزم لم يتم المعارضة في الصغرى لأنه لا يلزم من عدم الأولوية أن لا يكون أولى كما لا يلزم من عدم المسمى أن لا يكون زيد اسمى . م .

(١) قوله «واعلم أن تأخر الشيء عن غيره يقال بخمسة معانٍ» التأخر مقول بالاشتراك على خمسة معانٍ . و الذي أضبطها أن يقال : التأخر إما أن يجامع المتقدم في الوجود ، أولاً يجامعه . فإن لم يجامعه فهو التأخر بالزمان ، وإن جامعه فإما أن يكون بينه وبين المتقدم ترتيب باعتبار الاعتبار واخذ الإخذ ، أولاً يكون كذلك . فإن كان بحسب الاعتبار فهو التأخر بالرتبة أو التأخر بالوضع .

الأولى : أحدها بالزمان ، و الثاني بالمرتبة أو الوضع الذي يكون التأخر المكاني صنفاً منه ، و الثالث بالشرف ، و الرابع بالطبع ، و الخامس بالمعلولية . و الأخيران يشتركان في معنى واحد و هو التأخر بالذات ، و المعنى المشترك هو أن يكون الشيء محتاجاً إلى آخر في تحققه و لا يكون ذلك الآخر محتاجاً إلى ذلك الشيء . فالمحتاج هو المتأخر بالذات عن المحتاج إليه .

ثم لا يخلو إما أن يكون المحتاج إليه مع ذلك هو الذي بانفراده يفيد وجود المحتاج ، أولاً يكون . و المحتاج بالاعتبار الأول متأخر بالمعلولية . و هو كحركة المفتاح بالقياس إلى حركة اليد ، و بالاعتبار الثاني متأخر بالطبع و هو كالكثير بالقياس إلى الواحد ، و كالمشروط بالقياس إلى الشرط . و المتأخر بالمعلولية لا ينفك عن المتقدم بالعلية في الزمان . و يرتفع كل واحد منهما مع ارتفاع صاحبه إلا أن ارتفاع المعلول يكون تابعاً و معلولاً لارتفاع العلة من غير انعكاس ، و المتأخر بالطبع يستلزم المتقدم في الوجود من غير انعكاس . فإن المتقدم يمكن أن يوجد لأمع المتأخر . أما المتأخر فلا يمكن أن يوجد إلا لأمع المتقدم .

وربما يقال للمعنى المشترك تأخر بالطبع ، ويخص التأخر بالمعلولية باسم التأخر بالذات . و الشيخ استعملهما في قاطيغورياس الشفاء كذلك . و ذلك أنه قال عند ذكر التقدم بالعلية : وإن كان يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية ، وبالذات . أما في هذا الكتاب فقد سمى المشترك تأخراً بالذات . والدليل عليه أنه مثل له بحركة المفتاح و اليد و هو تأخر بالمعلولية الذي هو أحد قسميه ، ثم أطلق اسم التأخر بالذات صريحاً

وهو أما بحسب المكان كما في صفوف المجلس ، أو غيره كالأجناس مع الأنواع إن أخذنا من طرف النوع أو أخذنا من طرف الجنس ، وإن لم يكن بحسب اعتبار الترتيب فالتأخر إما أن لا يحتاج إلى التقدم وهو التأخر بالشرف ، أو يحتاج وهو التأخر بالذات . فإما أن يكون المتقدم علة تامة للتأخر وهو التأخر بالعلية ، أولاً وهو التأخر بالطبع .

وربما يقال للمعنى المشترك تأخر بالطبع ويخص التأخر بالمعلولية باسم التأخر بالذات فيكون كل من التأخر بالذات و التأخر بالطبع مقولاً بالاشتراك على معنيين : عام وخاص . و المتقدم و التأخر بالعلية متلازمان وجوداً و عدماً إلا أن المعلول فيهما تابع للعلية ، و التأخر بالطبع يستلزم

على القسم الآخر وهو تأخر ما للشيء بحسب غيره عما له بحسب ذاته ، و هو تأخر بالطبع بالمعلولية .

وهذا التأخر أعني الذاتي بالمعنى المشترك هو تأخر حقيقى ، وما سواه فليس بحقيقى لأن التأخر بالزمان أو بالمرتبة والوضع أو بالشرف يمكن أن يصير بالفرض متقدما وهو هو . لأن المقتضى لتأخره هو أمر عارض لذاته ، وأما التأخر بالذات فلا يمكن أن يفرض متقدما وهو هو . لأن المقتضى لتأخره هو ذاته لا غير . ولهذا خصه الشيخ بأنه الذي يكون باستحقاق الوجود .

واعلم أن التأخر بالمعلولية يجب أن يكون في الزمان مع المتقدم بالعلية ، والتأخر بالطبع لا يجب أن يكون في الزمان مع المتقدم ؛ بل يمكن أن يكون . ولذلك حكم الشيخ على المعنى المشترك بينهما بالإمكان العام المشتمل للوجوب واللاوجوب . وهو قوله : وإن لم يمتنع أن يكونا في الزمان معا ،

قوله :

﴿ وذلك إذا كان وجود هذا عن آخر ووجود الآخر ليس عنه . فما استحق هذا الوجود إلا والآخر حصل له الوجود ووصل إليه الحصول ، وأما الآخر فليس بتوسط هذا بينه و بين ذلك الآخر في الوجود ؛ بل يصل إليه الوجود لاعنه ، وليس يصل إلى ذلك إلا ماراً على الآخر ﴾ .

وهو بيان التأخر بالذات بتقريره في بعض أقسامه . ومعناه أن هذا التأخر يكون إذا كان وجود هذا يعنى التأخر كالمعلول مثلاً عن آخر يعنى المتقدم كالعلة مثلاً ، ووجود المتقدم ليس عن التأخر . فما استحق التأخر الوجود إلا و المتقدم حصل له الوجود

المتقدم في الوجود من غير انعكاس .

وهذا ما ذكره الشارح . وعندى ان العلة التامة ليست معتبرة في التأخر بالعلية بل المعتبر هو العلة الفاعلية . يدل عليه قول الشيخ في بيانه : إذا كان وجود هذا عن آخر فان ما وجود الغير منه هو العلة الفاعلية ، و في مثال حركة اليد و حركة المفتاح فان حركة اليد ليست علة تامة لحركة المفتاح ضرورة توقفها على اليد وعلى المفتاح وعلى العضلات وغيره . وحينئذ لا ينعكس التقدم بالعلية على التأخر بالطبع . وقد اطلق اسم التأخر بالذات في بيان حدوث الذاتى على التأخر بالطبع حيث جعل ما بالذات أقدم على ما بالغير .

ووصل إليه الحصول من علته إن كان له علة . و أمّا المتقدم فليس يتوسط المتأخر بينه وبين علته في الوجود ؛ بل يصل إليه الوجود لأعن المتأخر ، وليس يصل إلي المتأخر من تلك العلة إلا ماراً على المتقدم .

وزهب الفاضل الشارح إلى أن المراد أن العلة متوسطة بين ذات المعلول ووجوده ، والمعلول ليس بمتوسط بين ذات العلة ووجودها .

ولست أرى هذا التفسير مطابقاً لألفاظ هذا الكتاب (١) .

قوله :

« وهذا مثل ما تقول : حرّكت يدي فتحرّكت المفتاح ، أو ثمّ تحرّكت المفتاح . ولا تقول : تحرّكت المفتاح فتحرّكت يدي ، أو ثمّ تحرّكت يدي . وإن كانا معاً في الزمان . فهذه بعدية بالذات » .

و هذا إيراد المثال للتقدم الذاتي (٢) ومعناه واضح .

و اعترض الفاضل الشارح على التقدم بالعلية . فقال : إن كان المراد من تقدم العلة على المعلول كونها مؤثرة فيه كان معنى قولنا : العلة متقدمة على المعلول هو أن المؤثر في الشيء مؤثر فيه . وهذا تكرار خال عن الفائدة ، وإن كان المراد شيئاً آخر فلا بدّ من إفادة تصوّره ، وجعل قول الشيخ : الوجود لا يصل (٣) إلى المعلول إلا ماراً على العلة .

(١) قوله « ولست أرى هذا التفسير مطابقاً لألفاظ الكتاب » لأن وصول الحصول إلى التقدم يشعر بأن له علة يصل الحصول منها إليه ، وكذا المرور عليه يدل على مامته المرور . وإيضاً الضمير في بينه لورجع إلى الوجود على ما فسرّه الإمام لكن تقدير الكلام أن المعلول لا يتوسط بين الوجود والعلة في الوجود . ومن الظاهر أن قوله : في الوجود . على هذا حشو لا معنى له ، وعلى أي وجه يفسر كلام الشيخ فيه زيادة كثيرة إذ يكفي في البيان أن يقال : إذا كان هذا من آخر فلا يستحق هذا الوجود إلا بعد وجود الآخر . . وباقى الكلام لأطالع تعته . م

(٢) قوله « وهذا إيراد المثال للتقدم الذاتي » المناسب أن يقال : إيراد المثال للتأخر الذاتي . أما أولاً فلأن الكلام في أقسام التأخر ، وأما ثانياً فليطابق قوله : فهذه بعدية بالذات . م

(٣) قوله « وجعل قول الشيخ الوجود لا يصل » حمل كلام الشيخ هيئنا على حجتين على ثبوت التقدم بالعلية .

أما العلة الأولى فهي : أن الشيء إذا كان علة لآخر استحال وصول الوجود إلى المعلول إلا بعد

بياناً لذلك ، و نسبه إلى المجاز . وجعل التمثيل بحر كة اليد و المفتاح بياناً آخر غيره ، ونسبه إلى الركاكة .

وأقول : تقدم الشيء الذي منه الوجود على الشيء الذي له الوجود في الوجود معلوم ببدية العقل . و ليس الغرض من هذه البيانات والأمثلة تعريفه ، ولا إثباته ؛ بل الغرض بيان إمكان انفكاكه عن التقدم الزماني . فإن الجمهور يظنون أن وجود التقدم الزماني شرط في وجود هذا التقدم .

قوله :

« ثم أنت تعلم أن حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متغلباً عن غيره قبل حاله من غيره قبليةً بالذات ، وكل موجود عن غيره يستحقّ العدم لو انفرد ، أو لا يكون له وجود لو انفرد ؛ بل إنما يكون له الوجود عن غيره . فإذن لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود و [هذا] هو الحدوث الذاتي » .
 لما فرغ عن بيان معنى التأخر الذاتي شرع في المقصود . و هو إثبات الحدوث الذاتي للممكنات . وتقريره : أن حال الشيء الذي يكون له بحسب ذاته ^(١) مع قطع النظر

وصوله إليها ومروره عليها .

وأما الثانية : فلانه يقال : حركت يدي فتحرك المفتاح أو ثم تحرك المفتاح . فذلك يدل على التقدم .

ثم قال : الأولى ضعيف لان قوله : الوجود مر بالعلة و وصل الى المعلول . كلام مجازي . فان اراد به ان العلة مؤثرة في المعلول فقد بينا انه لا يقتضي التقدم ، و ان اراد شيئاً آخر فلا بد من تصويره . والثاني تسك بكلام اهل العرف . وهو كيك . لانا لا نعلم انهم تصوروا من ذلك التأثير ، او غيره .

وجواب الشارح ظاهر . م

(١) قوله « وتقريره ان حال الشيء الذي يكون له بحسب ذاته » ترتيب هذه المقدمات أن يقال : العدم واللاوجود حال للممكن بحسب الذات ، والوجود حال له بحسب الغير . وما بالذات قبل ما بالغير بالذات ، فيكون وجوده مسبوقاً بلا وجوده بالذات . وهو الحدوث الذاتي . فهبنا ثلاث مقدمات .

اما ان العدم او اللاوجود حال للممكن بالذات . فلان الممكن . اما أن يقاس الى الخارج ، او يقاس الى العقل . فان قيس الى الخارج . فاما أن يكون في الخارج مع وجود علة اولاً مع وجود

عن غيره إنما يكون قبل حاله بحسب غيره قبليةً بالذات لأن ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته . وذلك يقتضى ارتفاع الحال التي تكون للذات بحسب الغير ، وأما ارتفاع الحال التي بحسب الغير لا يقتضى ارتفاع الحال التي بحسب الذات . والموجود عن الغير الممكن بالذات لو انفرد عن الغير لاستحقق العدم بحسب الخارج ، وأما بحسب العقل فلم يستحق العدم ولا الوجود لأن وجوده إنما يكون له باعتبار وجود علته ، وعدمه إنما يكون باعتبار عدم علته . وكلاهما ما يراى أن له . وهذه الحالة أغنى التجرد عن الاعتبار لا تكون إلا في العقل . فالحال التي [تكون] له متجرداً عن الغير إما العدم ، وإما أن لا يكون له وجود ولا عدم . وأما وجوده فهو حال له بحسب الغير . فايزن وجوده

العلة ، فإن لم يكن مع وجود علة في الخارج يكون معدوماً إذ لو كان موجوداً لكان مع وجود علة . فالممكن بدون الغير في الخارج يكون معدوماً يستحق العدم . وإن قيس إلى العقل . فاما أن يعتبره مع وجود علة ، أو يعتبره مع عدم علة ، أو لا يعتبره مع شيء منهما . فإن لم يعتبره مع شيء منهما لا يكون موجوداً ولا معدوماً . لأنه لو كان موجوداً لكان مع اعتبار وجود علة ، ولو كان معدوماً لكان مع اعتبار عدمها . فالحال الذي للممكن إذن لم يكن مع الغير العدم أو اللاوجود . ولا نعى بالحال الذاتي إلا ما يكون بشئ بلا غير .

فإن قلت : لا سلم أن الممكن لو لم يعتبره العقل مع وجود علة أو عدمها لا يكون موجوداً . فإن عدم اعتبار العقل لا يستلزم العدم . فربما لا يعتبر العقل وجود العلة ويكون الممكن موجوداً . فنقول : المراد أنه لا يكون موجوداً ولا معدوماً عند العقل فإن العقل إنما يعتبر وجود الممكن باعتبار وجود علة ، وعدمه باعتبار عدم علة . فإذا قطع النظر عن وجود العلة وعدمها فقد قطع النظر عن وجود الممكن وعدمه .

وقد أشار الشارح إلى هذا في آخر الفصل بقوله : وتقرير النتيجة أن تجرد الهوية عن اعتبار الوجود يكون لها قبل وجودها بالذات . فقيده باعتبار الوجود حتى لا يسبق الوهم إلى أن اللاوجود في نفس الأمر . وأما أن الوجود حال للممكن بحسب الغير فهو ظاهر ؛ وأما أن ما بالذات أقدم ما بالغير فلأن رفع ما بالذات يستلزم رفع الذات و رفع الذات يستلزم رفع ما بالغير فيكون رفع ما بالذات مقتضياً لرفع ما بالغير دون العكس . ولا نعى بالتقدم الطبيعي إلا هذا المعنى .

قال الإمام : لا شك أن الممكن إذا كان منفرداً عن الغير يكون معدوماً مستحقاً للعدم لكن هذا الاستحقاق ليس للممكن بالذات و إلا لكان متنعاً بالذات لا ممكناً ، نعم الممكن لا يستحق الوجود لذاته وهو لا يستلزم أن الممكن يستحق اللاوجود لذاته . ففرق ما بين عدم استحقاق الوجود واستحقاق العدم .

والمخالطة إنما هي في لفظ الانفراد عن الغير . فإن المراد به إمام عدم اعتبار الغير ، واعتبار عدم الغير . فإن كان المراد عدم اعتبار الغير فلا يكون الممكن بحيث لو انفرد استحق العدم أو اللاوجود

مسبق إما بعدمه أو بلا وجوده . وهذا هو الحدوث الذاتي .

قال الفاضل الشارح : الممكن لا يستحق الوجود من ذاته ولا يلزم منه أنه يستحق الوجود فإن المستحق للوجود هو الممتنع . فإن وجوده مسبوق بلا استحقاق الوجود . لا بالعدم ، أو باللاوجود .

ثم قال : ففى قول الشيخ : إنه يستحق العدم لو انفرد ، أو لا يكون له وجود لو انفرد . مغالطة لأنه إن أراد بالانفراد اعتبار ذاته من حيث هي فهو في هذه الحالة لا يستحق العدم أو الوجود وإلا لكان ممتمنا لاممكنا ، وإن أراد به اعتبار ذاته مع عدم علته فلا يكون الانفراد انفراداً .

بل في هذه الحالة لا يستحق العدم ولا الوجود والإلكان متمنا . وإن كان المراد اعتبار عدم الغير فسلم أن الممكن لو انفرد لاستحق العدم أو الوجود لكن هذا الاستحقاق ليس للممكن بذاته ؛ بل لعدم العلة وهو معنى قوله : فلا يكون الانفراد انفراداً .

وجوابه : أن الشيخ لم يقل : أن الممكن لو انفرد لاستحق العدم أو الوجود ، بل قال الممكن لو انفرد لاستحق العدم أو لا يكون له وجود .

وقوله : لا يكون له وجود . ليس عطفاً على العدم حتى يكون معناه استحق العدم أو الوجود ويرد السؤال وإلا لكانت الجملة معطوفة على المفرد ؛ بل هو عطف على قوله : يستحق العدم .

معناه سلب استحقاق الوجود لا استحقاق الوجود . وقد صرح الشارح بهذا المعنى في قوله : إما بحسب العقل فلم يستحق العدم ولا الوجود .

فالمعنى أحد الأمرين : وهو أن الممكن لو انفرد عن الغير استحق العدم ، أو لا يستحق الوجود . واحدهما لازم لأن الممكن إما في العقل أو في الخارج . فإن كان في العقل : فاما مع اعتبار وجود العلة ، أو مع اعتبار عدمها ، أو لا مع اعتبار شيء منها . ولا شك أن وجود العلة غير الممكن وعدم العلة غير الممكن أيضاً في العقل . فالانفراد عن الغير ههنا عدم اعتبار وجود العلة وعدمها . والممكن في هذه الحالة لا يستحق الوجود . وإن كان بالنظر إلى الخارج : فاما أن يكون مع وجود العلة أو مع عدمها لا ثالث للقسامين في الخارج لكن عدم العلة ليس غيراً في الخارج . فالانفراد عن الغير ههنا هو أن لا يكون مع وجود العلة وهو في هذه الحالة مستحق للعدم .

وقوله : لم يكن بين القسمين الأخيرين فرق و أن أوهم أن الممكن بحسب الخارج على ثلاثة أقسام : مع وجود العلة ، ومع عدمها ، ولا مع الأمرين . إلا أن المراد أنه ليس بذلك الاعتبار القسمان الأخيران في الخارج : إذ لا يتصور أن يكون في الخارج لا مع وجود العلة ولا مع عدمها .

فقد ظهر أن الممكن إذا انفرد عن الغير . فاما أن يستحق العدم أن كان بالقياس إلى الخارج ، أو لا يستحق الوجود أن كان بالقياس إلى العقل . و ثبت أن استحقاق العدم للممكن ليس بحسب

والجواب عنه : أن الماهية المجردة عن الاعتبار لا تثبت لها في الخارج . فهي وإن كانت باعتبار العقل لا تخلو من أن تعتبر إمّا مع وجود الغير أو مع عدمه ، أولاً تعتبر مع أحدهما ؛ لكنها إذا قيست إلى الخارج لم يكن بين القسمين الأخيرين فرقاً لأنها إن لم تكن مع وجود الغير لم تكن أصلاً . فإذن انفرادها هو لا كونها في الخارج . وهذا معنى استحقاق العدم ، وإمّا باعتبار العقل فانفرادها يقتضي تجريدها عن الوجود والعدم معا . ولقطة لا يكون له وجود . في قول الشيخ « ألا يكون له وجود لو انفرد » ليست بمعنى العدم حتى يكون معناه أنه يثبت له أن لا يكون له الوجود ؛ بل هي بمعنى السلب فإن الفعل لا يعطف على الاسم . وتقدير الكلام كل موجود عن غيره فليس معه معنى الوجود لو انفردت ماهيته . وتقدير النتيجة أن تجرد تلك الماهية من اعتبار الوجود يكون لها قبل وجودها بالذات .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ وجود المعلول متعلق بالعلّة من حيث هي على الحال التي بها تكون علّة من طبيعة أو إرادة أو غير ذلك أيضاً من أمور يحتاج إلى أن يكون من خارج ولها مدخل

الذات ؛ لكن لا شك في أن عدم استحقاق الوجود بالذات . فاحداً لا مريد لازم وهو المطلوب . هذا نهاية تقرير الكلام في هذا المقام .

وفيه نظر من وجوه :

أحدها : أن استحقاق العدم إذا لم يكن ذاتياً للممكن لم يكن له دخل في الاستدلال ؛ بل يكفي أن يقال : الممكن بالنظر إلى ذاته لا يستحق الوجود من ذاته . فيكون عدم استحقاق الوجود متقدماً على استحقاق الوجود وهو العدوت الذاتي . فما ذلك إلا طنباء على أن العدوت كون وجود الشيء متأخراً عن عدمه حتى أن هذا التأخر أن كان بالزمان كان زمانياً . وأن كان بالذات كان ذاتياً . وتأخر الوجود عن الاستحقاقية الوجود لا يستلزم تأخره عن العدم . اللهم إلا أن يصطلح على أن العدوت الذاتي بهذا المعنى ، لكنه مغالط لمسبق :

وثانيها : أنه لا يلزم من كون الشيء بحيث متى ارتفع شيء آخر دون العكس تقدم له أصلاً . فإن اللازم إذا كان صفة للملزوم يتأخر عنه بالطبع مع أنه يرتفع الملزوم عند ارتفاع اللازم بدون العكس ؛ بل لو ارتفع الشيء لارتفاع آخر بدون العكس يكون متأخراً عنه . وارتفاع ما بالذات وإن استلزم ارتفاع الذات ؛ إلا أنه ليس لازماً لارتفاعه فلا يلزم تقدمه على ما بالغير .

والحاصل : أنه قد اعتبر في التقدم الطبيعي أن يكون المتقدم بحيث يحتاج إليه المتأخر، واحتياج ما بالغير إلى ما بالذات غير لازم . م

في تتميم كون العلة علة بالفعل مثل الآلة حاجة النجار إلى القدم ، أو المادة حاجة النجار إلى الخشب ، أو المعاون حاجة النشار إلى نشار آخر ، أو الوقت حاجة الآدمي إلى الصيف ، أو إلى الداعي حاجة الأكل إلى الجوع ، أو زوال المانع حاجة الفسأل إلى زوال الدجن) *.

يريد أن ينبه على أن المعلولات لا تتخلف عن علتها التامة. (١) فذكر أن وجود المعلول متعلق بعلته المستجمعة لجميع ما يحتاج إليه في علتها بالفعل كما مضى. ثم أشار إلى بعض تلك الأمور وقسمها إلى ما لا يخرج عن ذات العلة وإلى ما يخرج. والأول كالطبيعة المقتضية للحركة لامع الشعور ، والإرادة المقتضية لها مع الشعور. فإن علة هاتين الحركتين لا تتحصل موجودة إلا بأحدهما. وكذلك الحالة التي للنفس النباتية التي تصير بها علة لحركة غير طبيعية ولا إرادية ، والحالة التي تكون للعلل التي هي فوق هذه العلل. وقوله : « أو غير ذلك » إشارة إلى القسم الثاني أعني ما يخرج عن ذات العلة مما له مدخل في تتميم علتها بالفعل. فقد ذكر منه ستة أصناف يمكن أن يشتمل عليها قسمة وهو أن يقال : تلك الأمور تكون إما وجودية ، وإما عدمية والوجودية تكون إما شيئاً ينضاف إلى العلة ليتمكن من العلية ، أو شيئاً لا ينضاف إليها. والأول إما شيء يتوسط بينها وبين معلولها كآلة ، وإما شيء لا يتوسط. وهو إما ذات ينضاف إليها كالمعاون ، أو وصف لها كالداعي. و الشيء الذي لا ينضاف إليها إما محل لفعلها كالمادة ، وإما ليس بمحل لفعلها كالزمان. و العدمية كزوال المانع. قوله في الوقت « حاجة الآدمي إلى الصيف » أي حاجة متخذ الأديم وهو منسوب إلى جمع الأديم. والأديم يجمع على أدم كأفيق وأفق وهو الجلد الذي لم تتم دباغته. ويجمع أيضاً على آدمة كرفيف وأرغفة. فالمنسوب إليه

(١) قوله « يريد أن ينبه على أن المعلول لا يتخلف » عن علتها التامة لقائل أن يقول : امتناع تخلف المعلول عن العلة التامة في قوة وجوب حصول المعلول عند حصول العلة التامة. وقد عبر عن هذه القضية في الفصل الاتي بالإشارة ، وعن تلك القضية في هذا الفصل بالتنبيه. فإن كانت برهانية فكيف صارت هيئتها تنبيهية ، والإكثاف صارت نمة مبرراً عنها بالإشارة. وجوابه : أنه ذكر في الفصل الاتي البرهان عليها ولم يذكر في هذا الفصل إلا مجرد الدعوى فلذلك عبر عنها هيئتها بالتنبيه ، ونه بالإشارة. م

إمّا آدمي^(١) بفتح الألف والـدال ، أو آدمي بمدّ الألف وكسر الدال . والزمان ههنا شرط وجودي لجودة الصنعة لا في كون العلّة علّة بالفعل . و الداعي غير الإرادة فإنّ الفاعل بالإرادة قد يكون له داع ، وقد لا يكون فيحدث وهو في جميع الأحوال موصوف بأنه فاعل بالإرادة . والدجن في قوله « حاجة الغسّال إلى زوال الدجن » هو إلباس الغيم السماء وهو ضدّ الصحو .

و على زوال المانع اعترض الفاضل الشارح : بأنّه قيد عدمي لا يكون جزءاً من العلّة الموجودة .

والجواب : أنّ الشيخ لم يقل : إنّ هذه الأمور أجزاء العلّة ؛ بل ذكر أنّها ممّا له مدخل في تتميم عليّتها و صيرورتها علّة بالفعل ، ولا شك أنّ العلّة مع ما يمنعها من التأثير لا تكون علّة بالفعل .

و اعلم أنّ الأمر العدمي ليس عدماً صرفاً ؛ بل هو عدم مقيد بوجود شيء . وهو من حيث هو كذلك أمر ثابت في العقل . فيصحّ أن يكون علّة لما هو مثله كما يقال عدم العلّة علّة العدم ، و يصحّ أن يكون شرطاً لوجود معلول ثابت على الإطلاق و يصير جزءاً من المفهوم عن علّته التامة إذا كان ذلك المفهوم مركّباً في العقل .
قوله :

« و عدم المعلول متعلق بعدم كون العلّة على الحالة التي هي بها علّة بالفعل . سواء كان ذاتها موجودة لأعلى تلك الحالة ، أو لم يكن موجودة أصلاً » .
لما ذكر الأمور التي يتمّ بها عليّة العلّة و هي ما يتعلق وجود المعلول بجملتها ذكر أنّ عدم المعلول يتعلق بعدم شيء من تلك الجملة إمّا عدم حال من الأحوال المعتبرة في العلّية بالفعل وحدها ، و إمّا عدم ذات العلّة مطلقاً .
قوله :

« فإنّ ذا لم يكن شيء يعوق من خارج وكان الفاعل بذاته موجوداً و لكنّه ليس

(١) قوله « والنسب إليه اما آدمي » أي النسبة إلى آدم يقال: آدمي بالفصر والفتح، و اما إلى آدمة يقال: آدمي بالمد والكسر . وهو خطأ. لوجوب ودال الجمع إلى الواحد في النسبة . م

لذاته علة توقف وجود المعلول على وجود الحالة المذكورة . فإذا وجدت كانت طبيعة أو إرادة جازمة أو غير ذلك وجب وجود المعلول ، وإن لم توجد وجب عدمه . وأيهما فرض أبداً كان مابا زائه أبداً ، أو وقتاً ما كان وقتاً .

أي فإذا كان الفاعل موجوداً ولا مانع ولم يكن هولذاته علة تامة ؛ بل يحتاج إلى حالة من الأحوال المذكورة فوجود المعلول موقوف على وجود تلك الحالة . فإذا وجدت وجب وجود المعلول لأنه لم يتوقف إلا عليها ، وإن لم توجد وجب عدمه لأنه توقف على شيء لم يوجد . و أي الأمرين فرض أبداً أو وقتاً مادون وقت كان مابا زائه مثله . قوله :

*) (و إذا جاز أن يكون شيء متشابه الحال في كل شيء وله معلول لم يبعد أن يجب عنه سرمداً . فإن لم يسم هذا مفعولاً بسبب أن لم يتقدمه عدم فلا مضايقة في الأسماء بعد ظهور المعنى) .

أي إذا جاز أن تكون علة تامة موجودة لا أول لوجودها ولا آخر وهي متشابهة الحال في كل شيء . لا يتجدد لها حال ، ولا يزول عنها حال . ولها معلول لم يبعد أن يجب عنها دائماً . وإنما قال "لم يبعد" وإن كان من الواجب أن يقول : وجب أن يجب عنه سرمداً . لأن مقصوده ههنا إزالة الاستبعاد . فإن الجمهور يستبعدون وجود معلول دائم الوجود ، وأيضاً القطع بوجود علة هذا شأنها مبني على أن العلة الأولى يمتنع أن يكون لها صفة أو حال يجوز أن يتغير ، وذلك مما لم يسبق إليه إشارة بعد . فلذلك اقتصر ههنا على الحكم بالتجويز وإزالة الاستبعاد ، وإنما عبر عن الدوام ههنا بالسرمد لأن الاصطلاح كما وقع على إطلاق الزمان على النسبة التي تكون لبعض المتغيرات إلى بعض في امتداد الوجود فقد وقع على إطلاق الدهر على النسبة التي تكون للمتغيرات إلى الأمور الثابتة ، والسرمد على النسبة التي تكون للأمور الثابتة بعضها إلى بعض ، ثم أوما إلى أن مثل هذا المعلول يكون بالحقيقة مفعولاً فإن لم تطلق لفظة المفعول عليه بسبب أن لم يتقدم عليه عدم بالزمان فلا مضايقة في وضع الأسماء بعد ظهور المعنى . فظهر من ذلك أن المفعول أعم من المحدث .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ الإبداع هو أن يكون من الشيء وجود لغيره متعلق به فقط دون متوسط من مادة أو آلة أو زمان ﴾

هذا تفسير لفظة الإبداع بحسب الاصطلاح القريب من استعمال الجمهور .
قوله :

﴿ وما يتقدمه عدم زمني لم يستغن عن متوسط ﴾

وهذا تذكّر لما سلف وهو أن كل مسبوق بعدم فهو مسبوق بزمان ومادة . والغرض منه عكس نقيضه وهو أن كل مالم يكن مسبوقاً بمادة و زمان فلم يكن مسبوقاً بعدم . ويتبين من انضياغ تفسير الإبداع إليه أن الإبداع هو أن يكون من الشيء وجود لغيره من غير أن يسبقه عدم سبقاً زمنياً . وعند هذا يظهر أن الصنع والإبداع يتقابلان على ما استعملهما في صدر النمط .

قوله :

﴿ والإبداع أعلى مرتبة من التكوين والإحداث ﴾

التكوين هو أن يكون من الشيء وجود مادي ، والإحداث هو أن يكون من الشيء وجود زمني . وكل واحد منهما يقابل الإبداع من وجه ، والإبداع أقدم منهما لأن المادة لا يمكن أن تحصل بالتكوين ، والزمان لا يمكن أن يحصل بالإحداث لامتناع كونهما مسبوقين بمادة أخرى و زمان آخر . فإذن التكوين والإحداث متربان على الإبداع . وهو أقرب منهما إلى العلة الأولى فهو أعلى مرتبة منهما . وليس في هذا البيان موضع خطابة كما ذهب إليه الفاضل الشارح .

﴿ تنبيه وإشارة ^(١) ﴾

﴿ كل شيء لم يكن ثم كان فيبين في العقل الأول أن ترجح أحد طرفي

(١) قوله « تنبيه وإشارة » في الفصل حكمان :

أحدهما : أن الممكن لا يرجح أحد طرفيه على الآخر إلا بسبب : والتنبيه عليه .

وثانيهما : أن السبب في سببته واجب أي السبب إذا كان تاماً يجب حصول السبب عنه . والإشارة

إمكانه صار أولى بشيء و بسبب وإن كان قد يمكن العقل أن يذهل عن هذا البين ويفزع إلى ضروب من البيان . وهذا الترجيح والتخصيص عن ذلك الشيء إما أن يقع وقد وجب عن السبب ، أو بعد لم يجب ؛ بل هو في حد الامكان عنه إذ لا وجه للامتناع عنه ، فيعود الحال في طلب سبب الترجيح جذعاً فلا يقف . فالحق أنه يجب عنه) ✽

المحدث لا يكون واجباً فهو ممكن . والممكن يفتر في ترجيح أحد طرفي وجوده وعدمه على الآخر إلى حلة مرجحة لذلك الطرف . وهذا حكم أولى وإن كان قد يمكن العقل أي يمكن للعقل أن يذهل عنه ويفزع إلى ضروب من البيان كما يفزع إلى التمثيل بكفتي الميزان المتساويتين اللتين لا يمكن أن تترجح إحداهما على الأخرى من غير شيء آخر ينضاف إليها ، و إلى غير ذلك مما يجري مجراه و يذكر في هذا الموضع . ثم إن صدور الممكن المعلول مع ذلك الترجيح عن تلك العلة إما أن يكون واجباً أولاً يكون ؛ بل يكون ممكناً . إذ لا وجه لأن يكون ممتنعاً مع فرض وقوعه . وإن كان ممكناً عاد الكلام في طلب سبب ترجمته جذعاً أي جديداً أو حديثاً . ولا يقف بل يؤدي إلى الافتقار بعد كل سبب إلى سبب آخر لا إلى نهاية . و يلزم منه أيضاً أن لا يكون ماقص سبباً بسبب و هو محال

إليه . و ذلك لأن المعلول لو لم يجب حصوله عن العلة النامة كان صدوره عنها ممكناً إذ لا وجه للامتناع . فلا به له من سبب آخر لا إلى نهاية ، وإيضاً لا يكون ما فرض حلة تامة حلة تامة . لا يقال : لم لا يجوز أن يصير وجود المعلول بحسب العلة أولى من العدم ، و لم ينته إلى حد الوجوب .

لانا نقول : المعلول مع تلك الأولوية ان امتنع لاصدوره عنه فقد وجب ، وإن لم يستنع كان مع تلك الأولوية بحيث يمكن أن يصدر عنه تارة ، و يمكن أن لا يصدر عنه أخرى . و حينئذ . ان لم يتوقف صدوره عنه على امر آخر كان ترجيحاً لاحد طرفي الممكن المتساويين على الآخر لا لمرجح وهو محال ، وإن توقف لم يكن العلة تامة هذا خلف .

ومن فوائد الامام : أن الفرض من هذا البحث التنبيه على قسم العالم فإن جميع الامور المعتبرة في مؤثرية البارئ تعالى في العالم اما ان يكون أزلياً أولاً يكون . والثاني باطل لانه لو كان شيء منها حادثاً لاختقر إلى مؤثر فيعود الكلام فيه فتسلسل . فتعين أن يكون الامور المعتبرة في مؤثرية البارئ تعالى في العالم أزلية فيكون العالم الاليا لوجوب ترتب الاثر على العلة النامة . و لا مغلس من هذه الشبهة عندى الا بالفرق بين الترجيح بلا مرجح والترجح بلا مرجح ، و بتجويز الاول دون الثاني . م

فإن صدور المعلول مع الترجيح عن السبب الأول واجب وهو المطلوب . وظهر من ذلك أن العلة ما لم يجب صدور المعلول عنها لم يوجد المعلول ، وأيضا أن العلة الأولى كما كانت واجبة لذاتها كانت واجبة في عليتها . وإنما وسم الفصل بالتنبيه والإشارة معاً لاشتماله على حكم أولى وهو احتياج الممكن في وجوده إلى سبب . وهذا الحكم مع أوليته مشهور لم ينزع فيه أحد ، وعلى حكم قريب من الوضوح وهو كون السبب في سببيته واجبا . وهذا مما نازع فيه قوم من المتكلمين . فإنهم حكموا بأن الفاعل المختار إنما يصدر الفعل عنه على سبيل الصحة لا على سبيل الوجوب .

(تنبيه)

(مفهوم أن علة ما بحيث يجب عنها - أ - غير مفهوم أن علة ما بحيث يجب عنها - ب - وإذا كان الواحد يجب عنه شيان فمن حيثيتين مختلفتي المفهوم مختلفتي الحقيقة فإما أن يكونا من مقوماته ، أو من لوازمه ، أو بالتفريق . فإن فرضنا من لوازمه عاد الطلب جذعا فتنتهي هي إلى حيثيتين من مقومات العلة مختلفتين إما للماهية ، وإما لأنه موجود ، وإما بالتفريق . فكل ما يلزم عنه اثنان معا ليس أحدهما بتوسط الآخر فهو منقسم الحقيقة)

يريد بيان أن الواحد الحقيقي لا يوجب من حيث هو واحد إلا شيئا واحداً بالعدد . [وكان] هذا الحكم قريب من الوضوح ولذلك وسم الفصل بالتنبيه . وإنما كثرت مدافعة الناس إياه لإغفالهم عن معنى الوحدة الحقيقية .

و تقريره أن يقال : مفهوم كون الشيء بحيث يجب عنه - أ - غير مفهوم كونه بحيث يجب عنه - ب - ^(١) أي عليته لأحدهما غير عليته للآخر و تغاير المفهومين يدل على تغاير

(١) قوله « مفهوم كون الشيء بحيث يجب عنه - أ - غير مفهوم كونه بحيث يجب عنه - ب - » فهاتان الحثيتان إن قومنا أو قوم أحدهما يلزم التركيب و الا لزم اتصافه بصفتين في الخارج . فتعد الصدور مستلزم للتركيب أو تعدد الصفات في الخارج . فالواحد الحقيقي وهو مالا تركيب فيه ولا له جهات وصفات في الخارج يستحيل عنه صدور غير الواحد في الخارج . وهذا القدر هو الذي اكتفى به الشارح في التقرير . ولا اشكال عليه إلا أن يقال : إن اريد بتغاير

حقيقتيهما، فإن المفروض ليس شيئاً واحداً ؛ بل هوشيتان أو شيء موصوف بصفتين متغايرتين وقد فرضناه واحداً . هذا خلف . وهذا القدر كاف في تقرير هذا المعنى . ولزيادة الوضوح قال : وذلك الشيتان إما أن يكونا من مقومات ذلك الشيء الواحد أو من لوازمه . فإن كانا

الحشيتين تغايرهما في الخارج فهو ممنوع ، ولم لا يجوز أن يكون وجوب - أ - في الخارج من حيث يجب عنه - ب - ، و ان اريد تغايرهما في العقل فلا نسلم أنه يستلزم تغاير حقيقتيهما في الخارج . و هو ظاهر .

والجواب : أن المؤثر مالم يكن له خصوصية بالقياس الى أثر معين لم يحصل منه ذلك الاثر . و تلك الخصوصية أمر وجودي والعلم به ضروري ، ثم ان تلك الخصوصية لو كانت نفس ذلك الواحد كما في الواجب لم يصدر عنه الا أثر واحد و الا أمكن أن يحصل عنه آخر باعتبار حالة اخرى وخصوصية اخرى الى ذلك الاثر . وقد هرب الشارح عنهما بالصدور الإضافي ، و اشار الى هذا التفصيل في آخر الفصل . و نحن و ان أصدرنا حركات متعددة فما لم يحصل لنا خصوصية بالنسبة الى حركة لم يصدر عن تلك الحركة ، واقلها ارادة تلك الحركة فانها حالة خارجية مفعومة بها فكذا سائر العلل الفاعلية لا يصدر عنه الاشياء الكثيرة الا اذا كان مع كل منها خصوصية لا يكون لها بالنسبة الى آخر .

ومما يوضح هذا أن كل ممكن مسبوق بوجوب وهو وجوب صدوره عن الفاعل . فوجوب صدور الاثر عن البعد الاول اما لذاته أو لغيره فان كان لغيره لم يكن مستندا اليه بالذات والكلام فيه ، و ان كان لذاته وذاته واحد حقيقي فلا يتصور منه بالذات حصول شيتين . هذا خلاصة الكلام في تقرير هذا المقام .

وأما تقرير ما ذكره الشيخ فهو أن الحشيتين ان قومنا يلزم التركيب ، وان لزمنا فذلك الواحد يكون علة لهما لان الملزوم علة لل لازم . و حيثئذ يكون علة لاحدهما غير علة لل اخرى . فيلزم التسلسل ، او ينتهي الى التركيب .

ويرد عليه انا لا نسلم انهما يحتاجان الى علة ، وانا يحتاجان لوكائتا وجوديتين . وهو ممنوع . سلمناه . لكن لا نسلم أن الملزوم يجب أن يكون علة لل لازم .

فان قلت : اللازم اذا كان خارجا عن الشيء عارضا له لم يكن بد من أن يكون معلولا . فنقول : حيثية العلة انا يجب تحققها في العملية الفاعلية لا في كل علة . والمنع الاول يندفع بما ذكرنا ، وكذا المنع الثاني . لان الشيخ فرض الدلالة في الله تعالى ولا بد أن يكون علة لهما حيثئذ وهذه القاعدة وان كانت كلية مطردة عندهم في جميع الصور والمسائل الا أن العمل ربما يفرض الكلى في صورة ويستدل عليه . ولا بد فيه . ولا سيما اذا كانت الدعوى واضحة والقصود زيادة الوضوح واليه أشار الشارح بقوله : ولزيادة الوضوح قال وذلك الشيتان . الى آخره . و على هذا يكون قوله : فكل ما يلزم منه اثنان معاليس أحدهما بتوسط الاخر فهو منقسم الحقيقة . ليس على الإطلاق ؛ بل المراد ما اذا كان علة للوازمه . وهذا التقيد انا يستفاد من خصوص الدلالة بالله تعالى . م

من لوازمه عاد الكلام الأول بعينه و لم يقف . فهما إذن من مقوماته . و في بعض النسخ بزيادة أو بالتفريق ^(١) بعد قوله « فإما أن يكونا من مقوماته أو من لوازمه » و المراد منه أن يكون أحدهما من مقوماته والآخر من لوازمه و حينئذ لا تكون حيثية استلزامه ذلك اللازم هي بعينها حيثية ذلك المقوم و يلزم منه أن يكون مبدء حيثية الاستلزام غير خارج عن ذاته ، وإلا فعاد الكلام . وعلى الجملة مع جميع التقديرات يلزم منه تركب إما في ماهية ذلك الشيء ^(٢) أولاً أنه موجود بعد كونه شيئاً ما ، أو بعد وجوده بتفريق له . والأول كما في الجسم بحسب ماهيته المنقسمة إلى مادة وصورة ، و الثاني كما في العقل

(١) قوله « وفي بعض النسخ بزيادة أو بالتفريق » العيشتان إما أن يكون أحدهما مقوماً أولاً ؛ بل يكون كل منهما خارجاً . والاول يقتضي التركيب . فالتركيب لا يتوقف على كونها مقومين ، و الشارح بينه من مأخذ آخر : وهو أنه لو كان أحدهما مقوماً والاخرى خارجاً لكن حيثية التقويم غير حيثية الاستلزام . فلا بد أن يكون لحيثية الاستلزام مبدءاً أن كان خارجاً عاد الكلام فيه إلى أن ينتهي أنه مقوم . والمراد بذلك اللازم في قوله : حيثية استلزامه ذلك اللازم . أحد الشئيين المعلولين العاصل لحيثية الاستلزام . م

(٢) قوله « يلزم منه تركيب إما في ماهية ذلك الشيء » لما ذكرنا جميع الأقسام ينتهي إلى التركيب ذكر أقسام التركيب . و الظاهر من كلام الشيخ أن العيشتين إن كانتا مقومتين فاما أن تكونا مقومتين للمهية ، أو للوجود ، أو بالتفريق أي العيشتين يدلان على التركيب . فاما أن يكون التركيب في المهية ، أو في الوجود ، أو فيهما بالتفريق : بأن يكون حيثية للمهية و حيثية أخرى للوجود . و الشارح قال : التركيب إما في مهية ، أو بسبب وجوده بعد كونه شيئاً حتى إذا كان شيء بنفسه ينضم إليه الوجود كان مركباً من الوجود و المهية ؛ أو يكون التركيب بحسب تفريقه إلى أجزاء أو إلى جزئيات . وإنما حمل كلام الشيخ على هذا لأن التركيب في الوجود غير معقول . و وجه العصمان يقال : التركيب في الشيء إما قبل الوجود ، أو مع الوجود ، أو بعده . إما التركيب قبل الوجود فهو التركيب في المهية ، و إما التركيب مع الوجود فهو تركيب المهية مع الوجود ، و إما التركيب بعد الوجود . فهو التركيب الشيء المنقسم إلى أجزائه أو إلى جزئياته . و قد يقال : التركيب إما أن يحصل بعد الوجود ، أولاً . و الثاني هو التركيب في المهية كتركب الجسم من المادة والصورة . و الاول إما أن يحصل بتفريق الشيء أولاً . و الثاني كتركب الوجود من المهية و الوجود ، و الاول كتركيب البيت من أجزائه و كجزئيات شيء واحد إذا فرض كلها المجموع .

وفي هذا الذي حمل الشارح عليه : أن حصول التركيب بالتفريق غير معقول ، وأن التقسيم إلى الجزئيات يستحيل أن يكون مركباً منها . وإلا لم يكن جزئياته ؛ بل أجزائه . م

الأول بحسب التكثر الذي يلزمه عند وجوده بسبب تغاير ماهيته ووجوده ، و الثالث كما في الشيء المنقسم إلى أجزائه أو جزئياته . فإذن كل ما يلزم عنه اثنان معاً ليس أحدهما بتوسط فهو منقسم الحقيقة . واشترط أن لا يكون أحدهما بتوسط . لأن الأشياء الكثيرة يمكن أن تصدر عن الواحد الحقيقي ولكن البعض بتوسط البعض . وإنما قال : «فهو منقسم الحقيقة» ولم يقل منقسم الماهية لأن الماهية قد تكون بسيطة والتكثر يلزمها إما للوجود ، أو لما يعرض بعد الوجود كما مر .

وعارض الفاضل الشارح ^(١) ذلك بأن الواحد قد يسلب عنه أشياء كثيرة كهولنا :

﴿١﴾ قوله «وعارض الفاضل الشارح» قد علمت أن تغاير العيشتين يستلزم أحد الأمرين : إما تركيب العلة ، أو تعدد صفاتها . كما نص الشارح عليه في قوله : بل هو شيان أو شيء موصوف بصفتين .

و الإمام حمل كلام الشيخ على ظاهره ، و حكم بنهائه إلى أن تغاير الجهتين مفهومهما يستلزم تركيب العلة في الحقيقة لا غير . ثم أورد عليه نقوضاً وهي أن الدليل المذكور لو صح لزم أن لا يسلب عن الواحد الاشياء واحد . فانه لو سلب عنه شيان كالشجر والحجر فمفهوم سلب الشجر عنه غير مفهوم سلب الحجر عنه . فان كان مفهوم أحد المفهومين مقوماً يلزم التركيب ، و ان كانا عارضين كانا معلولين . فليته لاحدهما غير عليته للآخر ، و يعود الكلام فيتملح ، أو ينتهي التركيب . وان لا يتصف الواحد بالصفة واحدة . فان المفهوم من اتصافه بالجلوس مثلاً غير المفهوم من اتصافه بالقيام إلى آخره . وان لا يقبل الواحد الاشياء واحداً . فان قبول أحدهما غير قبول الآخر .

وهذه الشبهة مندفة بالمنع المذكورين لورودها عليها الاعلى أصل الدليل .

و تحرير جواب الشارح : ان السلب والاتصاف والقبول متعدد لاختلاف الحيثيات والاعتبارات . فان السلب يتوقف على مسلوب ومسلوب عنه . فالسلب عن الشيء بالقياس إلى مسلوب غيره بحسب مسلوب آخر . وكذا اتصاف الشيء بوصف غير اتصافه باخر ، وقبول الشيء لقبول غير قبوله لاخر . وكما أن السلب عن الشيء واتصافه وقبوله يتعدد كذلك الشيء يتعدد بحسب تلك الحيثيات . و صدور الاشياء الكثيرة عن الاشياء الكثيرة ليس بمحال . فجاز أن يتعدد . والسلب والاتصاف والقبول بحسب تعدد الشيء وتعدد الحيثيات . وأما الصدور فلما لم يتوقف الاعلى شيء واحد وهو ذات العلة لم يكن لها حيثيات متعددة فتعدده لا يكون الا للتركيب . فلهذا استلزم تعدد الصدور التركيب و لم يستلزم تعدد السلب والاتصاف والقبول التركيب .

وانما قلنا : أن الصدور لا يتوقف الاعلى امرواحد . لانه لو توقف على امرين يكون احدهما ممكناً لاستحالة تعدد الواجب . فيكون له صدور يتوقف على امرين . فيلزم التسلسل ولا ينتهي الممكنات إلى مبدء واحد .

هذا الشيء ليس بحجر و ليس بشجر ، وقد يوصف بأشياء كثيرة كقولنا : هذا الرجل قائم وقاعد ، وقد يقبل أشياء كثيرة كالجوهر للسواد والحركة . ولا شك في أن مفهومات سلب تلك الأشياء عنه ، واتصافه بتلك الأشياء ، وقبوله لتلك الأشياء مختلفة . ويعود التقسيم المذكور حتى يلزم أن يكون الواحد لا يسلب عنه إلا واحد ، ولا يوصف إلا بواحد ، ولا يقبل إلا واحداً .

والجواب عنه : أن سلب الشيء عن الشيء ، واتصال الشيء بالشيء ، وقبول الشيء للشيء أمور لا تتحقق عند وجود شيء واحد لا غير . فأنها لا يلزم الشيء الواحد من حيث هو واحد بل تستدعي وجود أشياء فوق واحدة يتقدمها حتى تلزم تلك الأمور لتلك الأشياء باعتبارات مختلفة ، وصدور الأشياء الكثيرة عن الأشياء الكثيرة ليس بمحال .

وبيانه : أن السلب يفتقر إلى ثبوت مسلوب ومسلوب عنه يتقدمانه ولا يكفي فيه ثبوت المسلوب عنه فقط ، وكذلك الاتصاف يفتقر إلى ثبوت موصوف وصفة ، والقابلية إلى قابل ومقبول أو إلى قابل وشيء يوجد المقبول فيه ، واختلاف المقبول كالسواد والحركة يفتقر إلى اختلاف حال القابل فإن الجسم يقبل السواد من حيث يفعل عن غيره ، ويقبل الحركة من حيث يكون له حال لا يمنع خروجه عنها . وأما صدور الشيء عن الشيء أمر يكفي في تحققه فرض شيء واحد هو لعلته وإلا لامتنع استناد جميع المعلولات إلى مبدئه واحد .

هذا غاية توجيه الكلام هي هنا . وفيه نظر لأن الشيء المسلوب عنه أو الموصوف أو القابل إذا كانت له حيثيات فتلك حيثيات امان ان يكون اعتبارية فلم لا يجوز ان يكون تعدد الصدور ايضا بحسب اختلاف حيثيات اعتبارية ، و اما ان يكون خارجية وحيثئذ يعود الكلام . لانها اما ان يكون مقومة فيلزم التركيب ، او عارضة فيلزم ان يكون عليه لهذا غير عليه لذلك . فيلزم التسلسل . فالمحدود ما اندفع اصلا . ولئن نزلنا من هذا المقام ولكن الصدور ايضا يتعدد بحسب تعدد الجهات . والفن ملوونه . واما انه لو توقف على امرين يكون لاحدهما صدور وهلم جرا فانما يلزم التسلسل لو كان لاحدهما صدور آخر بل هذا الصدور نفس الصدور المفروض . فاننا لو فرضنا صدور شيء من شيء فهذا الصدور يتوقف على المصادر والمصدر والمصدر ممكن و له صدور هو نفس ذلك الصدور . فلا يتسلسل اصلا . م

لا يقال : الصدور أيضا لا يتحقق إلا بعد تحقق شيء يصدر عنه و شيء صادر .
لأننا نقول : الصدور يقع على معنيين : (١) أحدهما : أمر إضافي يعرض للعلة والمعلول
من حيث يكونان معا . و كلامنا ليس فيه ، والثاني : كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول
و هو بهذا المعنى متقدم على المعلول ، ثم على الإضافة العارضة لهما . و كلامنا فيه . وهو
أمر واحد إن كان المعلول واحداً . وذلك الأمر قد يكون هو ذات العلة بعينها إن كانت
العلة علة لذاتها ، و قد يكون حالة تعرض لها إن كانت علة لذاتها ؛ بل بحسب حالة أخرى .
أمّا إذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك الأمر مختلفا و يلزم منه التكرر
في ذات العلة كما مر .

❖ (أوهام وتنبهات) ❖

❖ (قال قوم : إن هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب لنفسه ؛ لكنك إذا
تذكرت ما قيل لك في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا ، وتلوت قوله
تعالى : لا أحب الآفلين . فأن الهوى في حظيرة الإمكان أقول ما . وقال آخرون :
بل هذا الموجود المحسوس معلول . ثم افترقوا فذهبوا من زعم أن أصله وطينته غير معلولين ؛
لكن صنيعته معلولة فهو لاء قد جعلوا في الوجود واجبين . و أنت خير باستحالة ذلك ، و
منهم من جعل وجوب الوجود لصد بن أولعدة أشياء و جعل غير ذلك من ذلك . و هو لاء
في حكم الذين من قبلهم) ❖

يريد بيان مذاهب الناس في وجوب أعيان الموجودات وإمكانها وقدمها وحدثها ،
و أن ينبه على ما هو الحق عندهم منها . و أول اختلافهم في الشيء الغني عن المؤثر الذي
هو موجود لنفسه واجب لذاته أهو واحداً أم أكثر من واحد ؟

(١) قوله «الصدور يطلق على معنيين» منظور فيه أيضا لأن هذا الإطلاق ليس في المرف ،
ولا بحسب اصطلاح القوم ؛ بل الصدور الغير الإضافي غير معقول .
والعبارة الصحيحة أن يقال : ههنا شيان : الصدور ، و حيثية الصدور و الصدور و ان كان
إضافيا إلا ان حيثية الصدور وهي الخصوصية التي للعلة ليست إضافية على ما اشرنا إليه قبل هذا .
فتأمل . م

و القائلون بأنه أكثر من واحد افرقوا إلى قائلين بأنه هذه الموجودات المحسوسة ،
و إلى قائلين بأنه غير ذلك .

و الفرقة الأولى زعمت أن الأفلاك و الكواكب بأشكالها و هيئاتها و نضدها ، و
العناصر بكمياتها واجبة قديمة . وأن الممكن الحادث في العالم هو الحركات و التراكيبات
وما يتبعها لا غير .

و الشيخ رد عليهم بتذكّر ما مر من شرط واجب الوجود وهو أنه واحد غير محتاج
في قوامه إلى شيء ؛ و غير منقسم بحسب العدد و الماهية ، و لا بحسب المعنى و القوام ، و
و لا بحسب الكمية إلى أجزاء و لا إلى جزئيات و لا إلى ماهية و وجود ، وأن جميع ما هو
موصوف بشيء من ذلك ممكن .

ثم استشهد على امتناع كون هذا المحسوسات الموصوفة بذلك مبادئ بأنفسها غنية
عن غيرها بقوله تعالى : لا أُحِبُّ الْآفِلِينَ في قصة إبراهيم عليه السلام حكاية عنه حين حكم بامتناع
ربوبية الكواكب لأفولها . فإن الإمكان أفول ما .

و أما الفرقة الثانية القائلة بأن هذه المحسوسات ليست بواجبة فقد افرقوا إلى
قائلين بأن مادة هذه المحسوسات و عنصرها واجبة ، و إلى قائلين بأنها ليست بواجبة .

أما القائلون بأنها واجبة فمنهم من ذهب إلى أنها هيولى مجردة عن الصورة
ككثير من القدماء ، و منهم من ذهب إلى أنها أجزاء هي أجسام إما متتفة بالنوع مختلفة
بالأشكال و هم أصحاب ديمقراطيس ، و إما مختلفة بالنوع و هم أصحاب الخليط ، و منهم
من ذهب إلى أنها عنصر واحد هو ماء أو بخار أو هواء أو غير ذلك : ثم اتفقوا على أن هذه
المحسوسات كائنة من تلك المادة حادثة معلولة ، و أثبتوا علّة مغايرة لها واجبة إما واحدة
أفوق واحدة : أما القائلون بأنها واحدة فهم بعض القائلين بالهيولى المجردة ، و جميع من
قال بالأجزاء أو بالعنصر الواحد . و أما القائلون بأنها فوق واحدة فهم من جملة القائلين
بالهيولى المجردة و هم الحرثانيون الذين قالوا بأن المبادئ خمسة : هيولى ، و زمان ،
و خلا ، و نفس ، و آله .

و أما القائلون بأن المادة ليست بواجبة و أن الواجب أكثر من واحد فهم

الجاعلون وجوب الوجود لصدّين : خيّر ، و شرّ ير . يعبرون عنهما تارة بيزدان و أهرمن ، و تارة بالنور و الظلمة .

و الشيخ ردّ على جميعهم بتذكير البرهان على أنّ واجب الوجود واحد .
قوله :

« ومنهم من وافق على أنّ واجب الوجود واحد . ثم افترقوا فقال فريق منهم : إنّه لم يزل و لا وجود لشيء عنه ثم ابتداء و أراد وجود شيء عنه ؛ و لولا هذا لكانت أحوال متجدّدة من أصناف شتّى في الماضي لانهاية لها موجودة بالفعل لأنّ كلّ واحد منها وجد . فالكلّ وجد . فيكون لما لانهاية له من أمور متعاقبة كلّية منحصرة في الوجود . قالوا : و ذلك محال . وإن لم تكن كلّية حاصرة لأجزائها معاً فإنّها في حكم ذلك . و كيف يمكن أن تكون حال من هذه الأحوال توصف بأنّها لا تكون إلّا بعد مالانهاية له فتكون موقوفة على مالانهاية له . فينقطع إليها مالانهاية له ، ثم كلّ وقت يتجدّد يزداد عدد تلك الأحوال . و كيف يزداد عدد مالانهاية له . و من هؤلاء من قال : إنّ العالم وجد حين كان أصلح لوجوده . و منهم من قال : لا يمكن وجوده إلّا حين وجد . و منهم من قال : لا يتعلّق وجوده بحين و [لا] بشيء آخر ؛ بل بالفاعل ، ولا يسئل عن لم . فهؤلاء هؤلاء » .

لمّا فرغ عن ذكر أقوال القائلين بأنّ الواجب أكثر من واحد شرع في أقوال القائلين بأنّه واحد . و هم بعد اتّفاقهم على ذلك افترقوا فرقتين : فذهبت إحداهما إلى أنّ ما عداه مسبوق بالعدم سبقاً زمانياً و هم المتكلّمون و كثير من سائر الملّيين ، والثانية إلى أنّ بعض ما عداه غير مسبوق بالعدم إلّا سبقاً بالذات و هم جمهور الحكماء .

فقال الفرقة الأولى : إنّ واجب الوجود لم يزل غير موجد لشيء ، ثم ابتداء و أوجد العالم بإرادة .

و احتجّوا على ذلك بأنّ الحال لو لم يكن كذلك^(١) للزم القول بحدوث لأوّل

(١) قوله « و احتجوا على ذلك بأنّ الحال لو لم يكن كذلك » أي لا بد من تجويز تغلّف المعلول عن العلة الثابتة . فإنا إن لم نجوز ذلك يارم القول بحدوث لا إلى نهاية . لأن واجب الوجود على ذلك

لها كما ذهب إليه الحكماء . وهو باطل لأمر :

منها : وجوب كون تلك الحوادث موجودة بالفعل لأن كل واحد منها موجود . فإن كان يكون لما لانهاية له كلية منحصرة في الوجود . والانعصار في شيء يناقض عدم التناهي . وإن لم يكن لها كلية حاصرة لآحادها معاً في الوجود فإنها في حكم ذلك عقلاً بناء على أن الحكم على كل واحد هو الحكم على كل الآحاد . والشيخ أشار إلى هذه الحجة بقوله «موجودة بالفعل» إلى قوله «فإنها في حكم ذلك» .

ومنها : امتناع وجود كل واحد من الحوادث لكونه متوقف الوجود على انقضاء ما لانهاية له من الحوادث السابقة . والأمر المترتبة غير المتناهية يمتنع أن تنقضي . و أشار إلى هذه الحجة بقوله « وكيف يمكن أن يكون حال من هذه الأحوال» إلى قوله «فينقطع إليها ما لانهاية له» .

ومنها : وجوب تزايد عدد الحوادث بتجدد كل حادث . وما لا يتناهي يمتنع أن يزيد أو ينقص . و إلى هذه الحجة أشار بقوله « ثم كل وقت يتجدد يزداد عدد تلك الأحوال و كيف يزداد عدد ما لانهاية له» .

ثم إن هذه الفرقة إذا طولبوا بعلّة تخصيص حدوث العالم بالوقت الذي حدث فيه دون سائر الأوقات التي يمكن فرضها ممّا لا يتناهي قبله و بعده افترقوا بحسب الأقوال الممكنة فيه إلى قائل بثبوت التخصيص بالوقت المعيّن إمّا لذات ذلك الوقت أو للفاعل

التقدير لا يجوز أن يكون علة تامة لعادت ما والالزم قدمه . فصدور العادت عنه يتوقف على حادث آخر وهلم جراً .

وتقرير الوجه الأول : أنه لو وجد العوادث لا إلى أول : فإما أن يكون لها كلية حاصرة أي إما أن يكون كل العوادث موجوداً أو لا يكون كلها ولا مجموعها موجوداً . والأول باطل . لاستحالة انحصار غير المتناهي ، وكذا الثاني لأن كل واحد منها موجود فيكون الكل موجوداً . و على محاذاة ما في الكتاب أنه لو وجد العوادث لا إلى أول يكون كل واحد منها موجوداً . فيكون الكل موجوداً . فيلزم أن يكون لما لانهاية له كلية حاصرة في الوجود . وهو محال . و على هذا التقدير يكون قوله : وإن لم يكن لها كلية حاصرة لأجزائها ممّا فاتها في حكم ذلك . مستدرك لاجابة اليه أصلاً .

أول شيء غيرهما ، و إلى قائل بنفى التخصص . و بالحقيقة لافرق بين نافي التخصص و بين مثبتيه لسبب الفاعل و حده لاغير . فإذن الفرقة المذكورة افترقوا إلى ثلاث فرق :
فرقة اعترفوا بتخصص ذلك الوقت بالحدوث ، و بوجود علة لذلك التخصص غير الفاعل . وهم جمهور قدماء المعتزلة من المتكلمين و من يجرى مجراهم . وهو لاء إنما يقولون بتخصصه على سبيل الأ ولوية دون الوجوب ، و يجعلون علة التخصص مصلحة تعود إلى العالم .

و فرقة قالوا بتخصصه لذات الوقت على سبيل الوجوب ، و جعلوا حدوث العالم في غير ذلك الوقت مممتعاً . لأنه لاوقت قبل ذلك الوقت . وهو قول أبي القاسم البلخي وهو المعروف بالكعبي ، و من تبعه منهم .

و فرقة لم يعترفوا بالتخصص خوفا من العجز عن التعليل ؛ بل ذهبوا إلى أن وجود العالم لايتعلق بوقت ولا بشيء آخر غير الفاعل و هو لايسئل عما يفعل ، و اعترفوا بالتخصص و أنكروا وجوب استناده إلى علة غير الفاعل ؛ بل ذهبوا إلى أن الفاعل المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر من غير تخصص ، و تمثّلوا في ذلك بعطشان يحضره الماء في إنائين متساويي النسبة إليه من كل الوجوه فإنه يختار أحدهما لامحالة ، و بغير ذلك من الأمثلة المشهورة ؛ وهم أصحاب أبي الحسن الأشعري و من يحدو حدوه ، و غيرهم من المتكلمين المتأخرين . وأشار الشيخ إلى هذه الأقوال بقوله «ومن هؤلاء من قال» إلى قوله «ولا يسئل عن لم» و ختم أقوال المتكلمين بقوله «فهؤلاء هؤلاء»

قوله :

«(و بإزاء هؤلاء قوم من القائلين بوحدانية الأول يقولون : إن واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته و أحواله الأولية له ، و إنه لن يتميز في العدم الصريح حال الأولى به فيها أن لا يوجد شيئاً أو بالأشياء أن لا توجد عنه أصلاً ، و حال بخلافها)»

لمّا فرغ عن بيان مذاهب المتكلمين شرع في بيان مذاهب الحكماء و بده بأنهم يقولون : إن واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته و أحواله الأولية له . لأن ذلك

يقتضى قدم الفعل ^(١) من جانب الفاعل فإن الفاعل إذا كانت فاعليته واجبة له وجب أن يكون فاعلاً دائماً أمّا إن كانت فاعليته ممكنة احتاج في فاعليته إلى سبب آخر كما مضى بيانه : وواجب الوجود لا يجوز أن يكون كذلك . وأراد بالأحوال الأولية الأحوال التي لا يتوقف وجودها على شيء غير ذاته ككونه قادراً و عالماً و فاعلاً . و يقابلها الأحوال الثانية المتوقفة على وجود الغير ككونه أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً . و هي لا تكون له واجبة لذاته بل عند وجود غيره ، ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلق بجانب الفعل فأشار إلى أن عدم الصريح لا يتميز فيه حال يكون فيها إمساك الفاعل عن الفاعلية أولى بالقياس إليه ، أو يكون لاصدور الفعل أولى بالقياس إلى الفعل من حال أخرى يصير فيها فاعليته أولى به ، أو صدور الفعل أولى بالفعل . وغرضه من ذلك الرد على القائلين بكون بعض الأوقات أصح لأن يفعل فيه من الباقية .

قوله :

﴿ ولا يجوز أن تسنح إرادة متجددة إلهاداع ولا أن تسنح جزافاً ، و كذلك لا يجوز أن تسنح طبيعة أو غير ذلك بلا تجديد حال . وكيف تسنح إرادة لحال تجددت و حال ما يتجدد كحال ما يمهّد له التجدد فيتجدد ، و إذالم يكن تجدد كانت حال ما لم يتجدد له شيء حالاً واحدة مستمرة على نهج واحد ، وسواء جعلت التجدد دلاً مرتسراً أو

(١) قوله «لأن ذلك يقتضى قدم الفعل» الحكماء يستدلون على قدم فعل الله تعالى بوجهين : الاول: من حيث الفاعل . وتقريره : أن الواجب لذاته واجب في جميع صفاته الاولية ، وكل ما يحتاج اليه في التأثير حاصل لذاته وقد ثبت أن المعلول لا يتخلف عن العلة النامة . فيلزم قدم الفعل . و التقييد بالاولية لغرض الصفات الاضافية .

والثاني: من حيث الفعل . وتقريره : أنه لا يجوز أن يكون فعله تعالى معدوماً ثم يوجد إذ عدم الصريح لا يتميز حتى يكون فيه إمساك الفاعل عن ايجاده أولى في بعض الاحوال من ايجاده في بعض الاحوال ، أو حتى يكون لا صدوره عن الفاعل أولى في بعض الاحوال من صدوره في بعض ، بل لو كان صدوره واجباً لكان في جميع الاحوال ، أولاً صدوره كان في جميع الاحوال . فيلزم اما قدم الفعل ، أو عدمه . و هذا بالحقيقة رد على من قال : انما حدث في الوقت لأنه كان أصح لوجوده ، أو كان ممكناً فيه . وهم الفرقة الاولى والثانية . و تقييد عدم الصريح احتراز عن عدم العادات السبوق بالمادة . م

لأمر زال مثلاً كحسن من الفعل وقتاً ما تيسر ، أو [وقت] معين ، أو غير ذلك ممّاعداً ، و كقبح كان يكون له لو كان وقد زال ، أو عائق أو غير ذلك كان فزال)

لما كان الفاعل المختار عند المتكلمين هو الذي يتساوى مقدوراته بالقياس إليه من حيث هو قادر احتاجوا إلى إثبات شيء بسببه يتخصص الطرف الذي يختاره . فأثبتوا له إرادة تتعلق بذلك الطرف . و هي متجددة عند بعض المعتزلة ، و قديمة عند الأشاعرة ، و غير زائدة على علمه عند الكمبي . فأشار الشيخ إلى إبطال الإرادة المتجددة أو لا باتّهامها لا بد وأن تتبع أمراً متجدداً يقتضي إثارة أحد المقدورات كشوق ما أوميل إليه . وهو الداعي و إلا لكان تعلقها بذلك المقدور دون ماعداً جزافاً . وهما منفيان عنه تعالى بالاتفاق . والجزاف لفظة معربة معناه الأخذ بكثرة من غير تقدير . و قد يطلق بحسب الإطلاق على فعل يكون مبدئه شوقاً تخيلياً من غير أن يقتضيه فكر كالرياضة ، أو طبيعة كالتنفس ، أو مزاج كحركات المرضى ، أو عادة كاللعب باللحية مثلاً . و هو باعتبار من الفاعل كما أن العيب يكون باعتبار من الغاية . والشيخ أطلقه ههنا على الفعل الذي تعلق الإرادة به للشعور به فقط من غير استحقاق أو اختصار .

ثم إن الشيخ جعل الحكم أعم مما فيه التنازع للاستظهار . فقال « و كذلك لا يجوز أن تسنح طبيعة أو غير ذلك بالمتجدد حال » أي لا يجوز أن يحدث شيء من شرائط الفاعلية التي تتعلق بها الفعل على الإطلاق سواء كانت طبيعة أو إرادة أو قسراً من غير تجديد .

و أبطل ذلك بأن حال الشيء المتجدد إنما يكون كحال الفعل المتجدد الذي كلا مناهيه . و كما يحتاج الفعل إلى ذلك الشيء في تجددّه فكذلك يحتاج ذلك الشيء إلى تجديد أمر آخر و يتسلسل إمّا دفعة و هو باطل . و إمّا شيئاً بعد شيء و هو القول بحوادث لا أوّل لها .

ثم أشار إلى إبطال القول بالإرادة القديمة ، و بأن الإرادة غير زائدة على العلم بقوله « و إذ لم يكن تجديد كانت حال مالم يتجدد شيء حالاً واحدة مستمرة على نهج واحد ، و ذلك يقتضي إمّا لصدور الفعل عن الفاعل أصلاً ، و إمّا صدوره في جميع أوقات وجوده .

و اعلم أن المعتزلة الذين لا يقولون بالإرادة المتجددة لا يعترفون بتجدد شيء غير الفعل أصلاً مع قولهم : إما يكون بعض الأوقات أصلاً للصدور ، وإما بامتناع الصدور في غير ذلك الوقت . فلما فرغ الشيخ عن إبطال القول بتجدد شيء ، وإبطال القول بأن لا يتجدد شيء . أشار إلى أن هذين أيضاً قول بتجدد : فقال و سواء جعلت التجدد لأمر تيسر كحسن من الفعل وقتاً ما تيسر . يعنى القول بصلوح بعض الأوقات « أومعین » يعنى صيرورة الفعل متأثراً بعد كونه ممتنعاً « أو غير ذلك مما يعبرون عنه بحسب اصطلاحاتهم ، أو جعلته لأمر زال كصبح كان فزال عند الوقت الصالح ، أو امتناع كان فزال عند وقت الإمكان ، أو غير ذلك بحسب عباراتهم . فإن القول بجميع ذلك قول بتجدد شيء ما . وقد أبطلناه .

قوله :

« قالوا فإن كان الداعي إلى تعطيل واجب الوجود عن إضافة الخير والوجود هو كون المعلول مسبوق بعدم لا محالة فهذا الداعي ضعيف وقد انكشف لذوى الانصاف ضعفه . على أنه قائم في كل حال [أو] ليس في حال أولى بإيجاب السبق منه في حال . وإما كون المعلول ممكن الوجود في نفسه واجب الوجود بغيره فليس يناقض كونه دائماً الوجود بغيره كما نسبته عليه »

ولما فرغ عن الإشارة إلى قدم الفعل بما هو من جانب الفاعل ، وبما هو من جانب الفعل ، وأبطل القول بالحدوث . أراد أن يشير إلى ضعف حجج القوم . وحججهم أيضاً تنقسم إلى ما يتعلق بالفاعل ، وإلى ما يتعلق بالفعل . فما يتعلق بالفاعل هو قولهم : إن فعل الفاعل المختار يجب أن يكون مسبوقاً بعدم ، وما يتعلق بالفعل هو قولهم : الفعل في نفسه يمتنع أن يكون إلا محدثاً .

فذكر : أن الداعي لهم إلى القول بالحدوث مع كونه مشتملاً على التزام أمر شنيع وهو تعطيل الواجب جل ذكره فيما لم يزل عن إضافة الخير والوجود . إن كان هو أن يكون الفعل مسبوقاً بعدم . فهذا غرض ضعيف . ومع ذلك فهو حاصل في كل حال سواء حدث الفعل في الوقت الذي حدث ، أو في وقت آخر [حدث] قبله أو بعده من غير تخصيص وأولوية لذلك

الوقت دون غيره .

و إن كان الداعى لهم إلى ذلك هو ظنهم أن الفعل في نفسه يمتنع أن يكون غير حادث فقد نبهت في صدر النمط على فساد ، وبيّن لك أن المعلول يمكن أن يكون دائم الوجود .

ثم إنه اشتغل بالجواب عن الحجج الثلاثة المحكية عنهم على امتناع وجود حوادث لا أول لها ، وبيان وجوه الخطأ فيها .
قوله :

﴿ وأما كون غير المتناهي كلاً موجوداً لكون كل واحد وقتاً ماموجوداً فهو توهم خطأ . فليس إذا صح على كل واحد حكم صح على كل محصل وإلا لكان يصح أن يقال : الكل من غير المتناهي يمكن أن يدخل في الوجود لأن كل واحد يمكن أن يدخل في الوجود . فيحمل الإمكان على الكل كما يحمل على كل واحد ﴾ .

إشارة إلى الجواب عن الحجة الأولى : وهو أن القول بصحة الحكم على الكل بكل ما يصح أن يحكم به على كل واحد يقتضي القول بإمكان دخول غير المتناهي في الوجود لا إمكان دخول كل واحد منها في الوجود . وهذا مما يصرحون بامتناعه . فإنهم يقولون : مقدورات الله تعالى لا تنتهي ، ولا يمكن أن تدخل كلها في الوجود بحيث لا يبقى له مقدور يخرج به إلى الوجود .

وقوله :

﴿ قالوا : ولم يزل غير المتناهي من الأحوال التي يدكرونها معدوماً إلا شيئاً بعد شيء ، وغير المتناهي المعدوم قد يكون فيها أكثر وأقل . ولا يشمل ذلك كونها غير متناهية في العدم ﴾ .

إشارة إلى الجواب عن الحجة الثالثة وهو : أن غير المتناهي إذا كان معدوماً فقد يمكن إن يزيد وينقص بالاتفاق كالحوادث المستقبلية التي تنقضي كل يوم ، وكمعلومات الله تعالى التي هي زائدة على مقدوراته تعالى مع كونها غير متناهية عندهم . والحوادث التي كلامنا فيها ليست بموجودة جميعاً في وقت من الأوقات . فإن ازديادها لا يكون

قارحاً في كونها غير متناهية .

وقوله :

﴿وأما توقف الواحد منها^(١) على أن يوجد قبله مالا نهاية له، أو احتياج شيء منها إلى أن ينقطع إليه مالا نهاية له فهو قول كاذب . فإن معنى قولنا توقف كذا على كذا هو أن الشئين وصفاً معاً بالعدم ، والثاني لم يكن يصح وجوده إلا بعد وجود المعلوم الأول ، وكذلك الاحتياج . ثم لم يكن البتة ولا في وقت من الأوقات يصح أن يقال إن الآخر كان متوقفاً على وجود مالا نهاية له أو محتاجاً إلى أن ينقطع إليه مالا نهاية له ؛ بل أي وقت فرضت وجدت بينه وبين كون الأخير أشياء متناهية . ففي جميع الأوقات هذه صفته لاسيما والجميع عندكم وكل واحد واحد . فإن عنيتم بهذا التوقف أن هذا لم يوجد إلا بعد وجود أشياء كل واحد منها في وقت آخر لا يمكن أن يحصى عندها وذلك محال . فهذا هو نفس المتنازع فيه أنه ممكن أو غير ممكن . فكيف يكون مقدمة في إبطال نفسه أبان بغير لفظها تغيراً لا يتغير به المعنى﴾

إشارة إلى الجواب عن الحجة الثانية : وهو أن معنى توقف الحادث اليومي على

(١) قوله « وأما توقف الواحد منها » قدم على الجواب مقدمة : وهي أن ليس معنى توقف الحادث على حادث آخر أو احتياجه إليه أنهما موجودان معاً و يتوقف وجود الثاني على وجود الأول أو يحتاج إليه ؛ بل معناه التوقف والاحتياج في العدم أي انهما معدومان معاً . لان الحادث الآخر لا يوجد مع الحادث الأول ، والحادث الآخر لا يوجد إلا بعد الحادث الأول ، ثم ان المتكلمين لما أثبتوا أول الاوقات وأول الحوادث فلعلمهم فهموا من توقف الحادث على انقضاء مالا نهاية له : أنه يكون فيما مضى وقت لا يوجد فيه شيء من الحوادث ، ثم يبتدئ الحوادث وينقضي مالا نهاية له منها ، ثم يوجد هذا الحادث . فالشيخ استفسر وقال : قولكم : يلزم أن يكون وجود هذا الحادث موقوفاً على انقضاء مالا نهاية له حتى يصل النوبة إليه وهو محال . ان عنيتم به أن هذا الحادث يوجد بعد حوادث غير متناهية موجود كل منها في وقت . فلا نسلم انه محال ؛ بل هو عين صورة النزاع ، وان عنتم به ذلك المعنى وهو أن يكون وقت مالا يوجد فيه حادث أصلاً ثم يوجد بعد ذلك الوقت حوادث لانهاية لها ثم بعدها يوجد هذا الحادث . فلا نسلم الملازمة . وانما يصدق لو كان فيما مضى وقت كذلك وهو اول السئلة . على أن كل وقت فرض لا يكون بينه وبين الحادث الآخر اعداد متناهية ففي جميع الاوقات كذلك اذ لا فرق عندكم بين الجميع وكل واحد . واليه اشار بقوله : بل أي وقت فرضت . الى آخره .

انقضاء مالا نهاية له أو احتياجه إلى ذلك إن كان هوأنته قد كان فيما مضى وقت ما بعينه لم يوجد هذا الحادث فيه ولا شيء من الحوادث ، وكان وجود الحادث اليومي في ذلك الوقت متوقفاً على انقضاء مالا نهاية له من الحوادث ، أو كان هذا الحادث محتاجاً في وجوده إلى انقضاء مالا نهاية له بعد ذلك الوقت إلى أن تنتهي النوبة إليه فهو قول كاذب . ومع ذلك مصادرة على المطلوب . لأن وجود مثل هذا الوقت هو مطلوبهم . والحق أن كل وقت يفرض فيما مضى فلا يقع بينه وبين الحادث اليومي من الحوادث إلا عدد متناه ، وإذا كان كل وقت وجميع الأوقات عندهم واحد ففي جميع [هذه] الأوقات هذا الحكم يكون حقاً ، وإن كان معناه أن الحادث اليومي لا يوجد إلا بعد انقضاء مالا نهاية له فهذا هو المتنازع فيه . قوله .

﴿ قالوا : فيجب من اعتبار ما نسبنا عليه أن يكون الصانع الواجب الوجود غير مختلف النسب إلى الأوقات والأشياء الكائنة عنه كونه أولياً ، وما يلزم ذلك الاعتبار لزوماً ذاتياً إلا ما يلزم من اختلافات يلزم منها في تبعها التغيير ﴾

لما فرغ من الاحتجاجات والجوابات ذكر ما هو الحاصل من مذهب الحكماء ههنا وهو أن واجب الوجود لا يختلف نسبه إلى الأوقات ، وإلى معلولاته الأولية يعني العقول التي لا واسطة بينها وبين المبدء الأول إذ لا واسطة غريبة بينهما ، وما يلزم ذلك الاعتبار لزوماً ذاتياً ، يعني

وقول الشارح : وكان وجود العادات اليومية في ذلك الوقت متوقفاً على انقضاء مالا نهاية له . يشتمل على التناقض لأنه فرض ذلك الوقت بحيث لا يوجد فيه شيء من العوادث فكيف يفرض فيه وجود العوادث اليومية . اللهم إلا أن يراد بذلك الوقت اليومي أي وجود العادات اليومية في اليوم يتوقف على انقضاء مالا نهاية له ؛ لكنه خلاف الظاهر ؛ بل هو عين الشق الثاني من استفساره .

والعبارة المتبعة ههنا أن يقال : إن عنيتم بقولكم : لو كان قبل كل حادث حادث إلى غير النهاية يكون وجود هذا الحادث متوقفاً على انقضاء مالا نهاية له . أن وجود هذا الحادث يتوقف على انقضاء مالا نهاية له في أوقات متناهية حتى يكون من الأوقات مالا يوجد فيه حادث . فلا نسلم اللازمة . وإن أردتم توقف العادات على انقضاء مالا نهاية له في أوقات غير متناهية . فاللازمة مسلمة ، وبطلان التالي ممنوع . م

النفوس الفلكية والأجرام الكلية فإنها تصدر عن العقول بحسب ذواتها بلا توسط شيء آخر «إلا ما يلزم من اختلافات يلزم منها» يعنى الحركة السرمدية اللازمة من اختلاف أوضاع تلك الأجرام «فيتبعها التغير» يعنى الحوادث اليومية .
قوله :

☆ (فهذه هى المذاهب وإليك الاختيار بعقلك دون هوائك بعد أن يجعل واجب الوجود واحداً) ☆

مراده أن التنازع في القدم و الحدوث سهل ^(١) بالقياس إلى التنازع في وحدة واجب الوجود وكثرته فإن ذلك مما لا يرخص التساهل فيه . وليس مراده إن مسألة الحدوث والقدم تعلقاً بمسئلة التوحيد .

(النمط السادس)

(فى الغايات ومبادئها) (٢) [و] فى الترتيب)

قال الفاضل الشارح : غاية الشيء ما إليه يتحرك ومتى وصل إليها وقف . والصواب أن ذلك هو غاية الحركة فقط ، أما الغاية المطلقة : فهي أعم من ذلك وهي ما لأجله يصدر المعلول عن علته الفاعلية .

ثم قال : وهذا النمط يشتمل على ثلاثة مقاصد : أحدها : بيان أن كل فاعل بالقصد والإرادة فهو مستكمل بفعله ، وثانيها : إثبات العقول ، وثالثها : بيان ترتيب الوجود . وإنما

(١) قوله « مراده ان التنازع فى القدم و الحدوث سهل » جواب سؤال الامام . و هو ان مسئلة الوحدة اجنبية عن مسئلة القدم والحدوث . لا تعلق بينهما . فان قدم الممكنات لا يستلزم وحدة مبداها ولا كثرته ، وكذا حدوثها فلا اثر للقدم و الحدوث فى مسئلة الوحدة فتعلقها بمسئلة الوحدة فى قوله : بعد ان يجعل واجب الوجود واحداً . خال عن التحصيل .

اجاب بان المراد التصلب فى مسئلة التوحيد بالقياس الى مسئلة القدم . و قد اشار الامام الى هذا الجواب . و الله اعلم بالصواب . م

(٢) قوله « النمط السادس فى الغايات و مبادئها » لما ترجم هذا النمط بثلاثة امور : الغايات و مبادئها ، و الترتيب . فالانصب ما ذكره الشارح . فان الشيخ فى هذا النمط نفى اولا غايات افعال المبادئ العالية ، ثم اثبت غايات حركات الافلاك وهى تشبهها بالعقول . و كل ذلك كلام

قدم الأول لأنه تمام لما قبله بمعنى مسألة القدم ، وأساس لما بعده . بيان الأول : هو أن
الباري ، إن لم يكن مستكملاً بغيره لم يكن فاعلاً بالقصد والإرادة . وحينئذ كان موجبا
وذلك يؤكد القول بالقدم ، وأيضاً عذر القائلين بالحدوث الذي عليه تعويلهم هو قولهم :
إن الباري تعالى أراد في الأزل خلق العالم في وقت بعينه . وبإبطال أنه يفعل بالإرادة
يندفع هذا العذر : وبيان الثاني : هو أن كون حركات الأفلاك شوقية تشبيهية الذي به
يستدل على وجود العقول إنما يثبت بعد ثبوت أن حركاتها ليست للعناية بالسافات .
وذلك إنما يثبت بأن يقال : لو كانت حركتها لأجل السافات كانت هي مستكملة بها . و
العالي لا يكون مستكملاً بالسافل .

وأقول : إنه لما أثبت للوجود مبدء أول في النمط الرابع كان من الواجب أن يبين
كيفية مبدئيته . فذكر ذلك في النمط الذي يتلوه المشتغل على الصنع والإبداع . ولما
ذكر الأفعال كان من الواجب أن يشير إلى غاياتها فبدء بالإشارة إلى أحكامها الكليّة و
هي أن أي الفاعلين لا يكون لأفعاله غاية ، وأثبتهم يكون لأفعاله غاية . ثم أشار إلى غايات
أفعال الصنف الثاني . فدل ذلك على وجود موجودات مترتبة هي مبادئ لغايات تلك
الأفعال ، بل لوجود هذا الصنف من الفاعلين . وساقه ذلك إلى النظر التام في إثبات تلك

في الغايات ، ثم اثبت مبادئ الغايات و هي العقول . و لما كان بيان الغايات مفضيا إلى إثبات
العقول قد منها ، ثم أخذ في الدلائل الاخر على وجودها ، ثم شرع في ترتيب الموجودات . قد
رتب الباحث في النمط على ما عنون به . هذا خلاصة ما ذكره الشارح .

و قول الامام : أول المقصد في هذا النمط أن كل فاعل بالقصد والإرادة فهو مستكمل بفعله .
منظور فيه . لان المقصد ليس هذه المسئلة . لما بين في النمط السابق من ذهابهم إلى أنه تعالى مختار
فلا بد من القول بإرادته فلو كان كل فاعل بالقصد والإرادة مستكملاً بفعله لزم أن يكون الباري
تعالى مستكملاً بفعله . و إنه محال ؛ بل المقصد أن كل فاعل لغاية مستكمل بفعله و اللازم منه هو
أن لا يكون الباري فاعلاً لغاية لانه لا يكون فاعلاً بالقصد والإرادة حتى يكون موجبا . فقد بطل
الوجه الاول . و اما التوجيه الثاني فهو أنهم لما استدلوا على القدم بأن الفاعل اذا استجمع جميع
جهات الفاعلية وجب أن يكون فاعلاً في الأزل . كان عذر القائلين بالحدوث أنه فاعل بالقصد و
الإرادة . فيجوز أن يتعلق إرادته بخلق العالم في وقت فبإبطال ذلك يندفع هذا العذر . وفيه نظر . لانهم
يجعلون للباري إرادة متجددة . واما الإزالة فمنهم قائلون بها كما مر آنفاً . م

الموجودات ، ثم في ترتيب الوجود النازل من المبدء الأول إلى المرتبة الأخيرة . ولذلك
وسم النمط بالغايات ومبادئها وفي الترتيب .

✽ (تنبيه) ✽

✽ (أتعرف ما الغني ؟ الغني التام هو الذي يكون غير متعلق بشيء خارج عنه
في أمور ثلاثة : في ذاته ، وفي هيئات متمكنة من ذاته ، وفي هيئة كمالية إضافية لذاته .
فمن احتاج إلى شيء آخر خارج عنه حتى يتم له ذاته ، أحوال متمكنة من ذاته مثل
شكل أو حسن أو غير ذلك ، أو حال لها إضافة ما كعلم أو عالمية أو قدرة أو قابلية فهو
فقير محتاج إلى كسب) ✽

هذا التعريف لمعنى الغني . والمقصود أن مراعاة معناه المحمول على المبدء الأول
يقتضى أن لا يكون لفعله غاية مباحنة لذاته .

واعلم أن صفات الشيء تنقسم إلى ما هو له في نفسه ، وإلى ما هو له بسبب وجود
غيره . والأول ينقسم إلى ما ليس من شأنه أن يعرض له نسبة إلى غيره ، وإلى ما من شأنه
ذلك . وهذه ثلاثة أصناف : الأول : هو الهيئات المتمكنة من ذات الشيء ، والثاني : هو
الهيئات الكمالية الإضافية له . وهي كمالات للشيء في نفسه هي مبادئ إضافات له إلى
غيره ، والثالث : هو الإضافات المحضة .

والشيخ ذكر : أن الغني التام هو الذي لا يتعلق بغيره في ثلاثة أشياء : ذاته ، و
الهيئات المتمكنة من ذاته ، والهيئات الكمالية الإضافية له . ولم يذكر الإضافات المحضة
لأنها متعلقة الوجود بغيرها . ثم لما ذكر : أن الغني هو الذي لا يتعلق في هذه الأشياء
بغيره ذكر أن ما يتعلق في شيء من هذه الأشياء بغيره فهو ليس بغني ؛ بل فقير محتاج إلى
كسب . وهذا الكلام كعكس نقيض للأول لو كان الأول قضية ^(١)

(١) قوله « وهذا الكلام كعكس نقيض للأول لو كان الأول قضية » وإنما قال : لو كان قضية . لأنه
تعريف الغني . و تعريف الشيء ليس تصديقاً له ؛ بل تصويره وتعيين مفهومه . فلا يكون القول
المركب من العرف والعرف تصديقاً . وإنما قال : كعكس نقيضه . لأن هذا الكلام إشارة إلى قول
الشيخ « فمن احتاج إلى شيء آخر فهو فقير » و موضوعه ليس بنقيض لمحمول الأول لو كان قضية .
و هو : قوله : غير متعلق بشيء آخر خارج عنه و ان تقارنا في المعنى ، و معموله ليس بنقيض
موضوع الأول . و هو : الغني . و ان كان في قوته . وكلام الشيخ إنما اعتبر في الغني الاستثناء

قال الفاضل الشارح : قوله فمن افتقر في شيء من هذه الأمور إلى الغير فهو فقير محتاج إلى كسب . كلام خارج عن قانون الخطابة فإنه لا معنى للفقير إلا افتقاره في أحد هذه الأمور إلى الغير . وحينئذ يصير معنى الكلام أنه لو افتقر في شيء من الثلاثة إلى الغير لافتقر فيها إلى الغير . و معلوم أن ذلك مما لا فائدة فيه . وإن كان يريد بالفقير شيئاً آخر فلا بد من إفادة تصويره .

وأقول : كلام هذا الفاضل يقتضي أن يكون كل قضية موضوعها ومحمولها شيء واحد فهي خارجة عن قانون الخطابة . وليس كذلك فإن الحد يحمل على المحدود لكي يصير مفهومه قريباً من فهم الجمهور ، ويجعل ذلك مقدمة خطابية . على أن قولنا : الفقير في شيء ما فقير . ليس بمتكرر لأن الموضوع هو الفقير المقيد والمحمول هو الفقير المطلق . وذلك يجري مجرى قولنا : الموجود في شيء موجود .

وأيضاً هذا الفاضل قد صدر شرحه لهذا الفصل بأن قال : المقصود من هذا الفصل ذكر ماهية الغنى وهو الذي لا يفتقر إلى الغير لاني ذاته ولا في شيء من صفاته الحقيقية . و ذلك يقتضي أن يكون قوله « الغنى » هو الذي لا يفتقر إلى الغير في هذه الأمور ، شبيهاً بقضية مشتملة على موضوع ومحمول بمعنى واحد لأن الحد والمحدود شيء واحد . وإذا كان كذلك فلا محالة يكون ما يقابل الحد وما يقابل المحدود بائناً شيئاً واحداً . ويكون كلامه هذا جارياً مجرى قول من يقول : الإنسان هو الحيوان الناطق وما ليس

في الأمور الثلاثة . فإنه لو افتقر في شيء منها يلزم أن يكون فقيراً . فلا يكون غنياً . وقد فرضناه كذلك . هذا خلف .

قال الامام : لما نسر الغنى بأنه الذي لا يفتقر في أحد الأمور الثلاثة كان الفقير مقابله . وهو المفتقر في أحدها . فيرجع الكلام إلى أنه لو افتقر في أحدها لافتقر في أحدها . ولا فائدة فيه .

واجاب الشارح بطريقتين :

اما الاول : لانسلم ان معنى الفقير هو المفتقر في أحدها ؛ بل الفقير اعم منه لتحقق الفقير في الإضافات المعضة ، وفي المال ، وغيرها . وحمل الاعم على الاخص مفيد . و ان سلمنا ان معنى الفقير ذلك لانسلم ان حمله على المفتقر في أحدها خارج عن قانون الخطابة . فان الحد يحمل على المحدود و يكون ذلك مقدمة خطابية يذكر تقريباً المعنى المحدود الى فهم الجمهور .

ويعلم من هذا التوجيه ان تقديم الشارح هذا المنع على المنع الاول ليس على الترتيب الطبيعي . على ان فيهما نظر :

بالحيوان الناطق فليس بإنسان . فلا أدري لم صار الأول تعريفا مقبولا ، و الثاني : قولا مستكرا غير مقبول مع كونهما في الحكم واحداً ، بلي لو قال : إن الشيخ قد قال في الأول إن الغني هو الذي لا يتعلق بغيره وقال بعده فمن احتاج إلى غيره فهو فقير . وكان من الواجب أن يقول : ومن تعلّق بغيره ، فهو فقير . لكن سؤالاً لفظياً .

وكان الجواب أنه لما كان في الأول قاصداً للتعريف لم يورد الاحتياج لئلا يكون تعريف الغني به تعريفاً بما يقابله ؛ بل أورد التعلّق الذي قام مقامه في إفادة معناه . ولما لم يكن في الثاني قاصداً للتعريف أورد الاحتياج ليعلم أنه استعملهما بمعنيين متغايرين [متقاربين خ] .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (أعلم أن الشيء الذي إنما يحسن به^(١) أن يكون عنه شيء آخر ويكون ذلك أولى وأليق به من أن لا يكون فإنه إذا لم يكن عنه ذلك لم يكن ما هو أولى وأحسن به مطلقاً ، وأيضاً لم يكن ما هو أولى وأحسن به مضافاً . فهو مسلوب كمالٍ ما يفتقر فيه إلى كسب) ❖

مركز بحوث الدراسات والبحوث

أما في الأول فلان الفقير جعله الشيخ مقابلاً للغني . فلا يجوز أن يكون اعم من مقابله ، و الإلجاز أن يصدق على الغني فلا يلزم الخلف .

و أما في الثاني فلان الإمام ما قال : انه خارج من قانون الخطابة ؛ بل انه قال : جاز على قانون الخطابة فانه قد تكرر المعنى الواحد في الخطابة والمعاورة ايضاً وتفهيماً للعامة ، لكن المقام برهاني يجب ان لا يستعمل فيه الخطابة . وفيما نقله تغييراً له وقع في اختلاف النسخ .

الطريق الثاني : ان الإمام صدر هذا الفصل بانه في تفسير الغني وهو الذي لا يفتقر إلى الغير في ذاته ولا في شيء من صفاته الحقيقية . ولا شك انه في قوة قضية قابلة بان المحدود هو الحد . و هو في قوة قضية قابلة بان مقابل الحد مقابل المحدود . فلو لم يكن في هذه القضية فائدة لم يكن في تعريف الغني أيضاً فائدة .

و نقول أيضاً : سلمنا أن الفقير هو المفتقر إلى الغير في شيء من الاشياء الثلاثة ، و أنه لا فائدة في حمل هذا المعنى على المفتقر إلى الغير في شيء منها ؛ لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون في حمل الفقير عليه فائدة . فان السامع ربما لم يتصور الفقير بكنه معناه بل بوجه ما فهمه عليه يفيد و يقرب معناه إلى فهمه . م

(١) قرله « أعلم ان الشيء الذي إنما يحسن به » المقصود من هذا الفصل ان الفاعل لفرض مستكمل به . وذلك لان من يفعل لفرض يكون ذلك الفعل أحسن به وأولى له ، ويكون ذلك الفعل

إن قوماً من المتكلمين يعملون أفعال الباري تعالى بالحسن والأولية : فيقولون : إن إيصال النفع إلى الغير حسن في نفسه ، وفعله أولى من تركه . فلاجل ذلك خلق الله تعالى الخلق . و الشيخ أراد أن ينبّه على أن هذا الحكم في حق الله تعالى مقتضى لإسناد نقصان إليه .

وتقريره : أن الشيء الذي يحسن به أن يفعل فعلاً ، ويكون أن يفعل أحسن به من أن لا يفعل فإنه إن فعل كان ماهو أحسن به في نفسه حاصلًا ، و كان ماهو أحسن به من شيء آخر أيضاً حاصلًا وهما صفتان له : إحداهما مطلقة و الأخرى كمالية إضافية إلى آخر ، وإن لم يفعل لم يكن ماهو أحسن به حاصلًا ولا ما هو أحسن به من شيء آخر . و يظهر من ذلك أن هاتين الصفتين قد يستفيدهما ذلك الشيء من فعله و فعله غيره . فإن هو في ذاته مسلوب كمال مفتقر إلى غيره في كسب الكمال .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ فما أقبح ما يقال : من أن الأمور العالية ^(١) تحاول أن يفعل شيئاً لما تحتها لأن ذلك أحسن بها ، و لتكون فعالة للجميل . فإن ذلك من المحاسن و الأمور اللاتقة بالأشياء الشريفة . وأن الأول الحق يفعل شيئاً لأجل شيء و أن لفعله لمية ﴾

هذا تصريح بالمقصود الذي أومأنا إليه في الفصل المتقدم . و هو كنتيجة لما قبله . ومراده واضح . وقد جعل الحكم عامّاً متناولاً لجميع العلل العالية التي هي تامة إما

لاشتماله على ذلك الغرض أحسن و أولى من الترك ، و اذا لم يفعل لم يحصل ماهو الاحسن به ولا ماهو الاحسن من غيره . فهو مسلوب كمال .

فان قيل : انما يلزم ذلك لو كان الغرض عابداً الى نفسه أما اذا كان عابداً الى غيره فلا . اجيب : بانه اذا فعل لغرض عايد الى غيره لم يفعل الا اذا كان ذلك الفعل النافع للغير أحسن وأولى به من الترك ، و الا لم يكن مرضاً له . فيعود الا لزوم .

فان قيل : يفعل لا لغرض عايد الى نفسه و الى غيره ؛ بل لان الفعل أحسن في نفسه . اجيب بان الفعل الحسن في نفسه لا يغتار لاجل انه حسن في نفسه الا لانه احسن من الترك بالنسبة اليه ، و انه يمدح عليه . وهذا حاصل الفصول الثلاثة . م

(١) قوله « فما اقبح ما يقال من ان الامور العالية » البعد العالي تام : اما لذاته و هو الباري

بذواتها ، أو بعلمها مع إبداعها . وإنما سلب الغاية عن فعل الحق الأول جلّ جلاله مطلقاً لأنّ الفاعل الذي يفعل لغاية فهو غير تامّ لوجهين : أحدهما : من حيث يقصد وجود تلك الغاية فإنّ ذلك يقتضى كونه مستكملاً بذلك الوجود . والثاني : من حيث يتمّ فاعليّة بماهيّة تلك الغاية . فإنّ ذلك يقتضى كونه من حيث ذاته ناقصاً في فاعليّته . والحق الأول لما كان تامّاً بذاته ، واحداً لا كثرة فيه ، ولا شيء قبله ولا معه . فإنّ لا غاية لفعله ؛ بل هو بذاته فاعل وغاية للوجود كلّ .

﴿تذنيب﴾

﴿أتعرف ما الملك الحق ؟ الملك الحق هو الغنيّ الحق مطلقاً . ولا يستغنى عنه شيء في شيء ، وله ذات كل شيء لأنّ كل شيء منه ، أو ممّا منه ذاته . فكل شيء غيره فهو له مملوك . وليس له إلى شيء فقر﴾

سياق الكلام يقتضى أن يؤسّم هذا الفصل بالتنبيه ، والذي قبله بالتذنيب ، ولا شكّ في أنّ التقديم والتأخير سهو وقع من الناسخين .

وهذا الفصل مشتمل على تعريف معنى الملك . وقد اعتبر فيه ثلاثة أشياء : أحدها : كونه غنياً مطلقاً . وهو سلبيّ ، والثاني افتقار كل شيء في كل شيء إليه . وهو إضافي .

تعالى ، و اما لعله وهو ساير المبادئ العالية . ولما ثبت أن الفاعل لفرض مستكمل بفعله . فالعبد العالي لا يفعل لفرض في السافل و الا استكمل العالي بالسافل و هو معال . و اما المبدء الحق فلا غاية لفعله أصلاً بل هو غاية لجميع الاشياء كما انه مبدء لجميع الاشياء لان الصادر عنه اما ان يكون صدوره لغيره ، او يكون صدوره لذاته . والاول باطل والا لزم الاستكمال بالغير . فتعين أن يكون صدوره لذاته . فيكون هو ماله الشيء . ولا معنى للغاية الا هذا . و ايضاً لما كان فاعلاً بذاته تام في الفاعلية لم يكن فاعليته الا من ذاته . و العلة الغائية هي التي منها فاعلية الفاعل . فهو اذا قد يكفي في الفاعلية يكون غاية بالضرورة . فكما ان منه الاشياء كذلك لاجله الاشياء . واما المبدء العالي فهو و ان لم يكن له غاية في السافل الا ان المبدء الاول لما كان غاية لوجوده فهو لا محالة يكون غاية لفعله . فهو مسلوب الغاية بالنظر الى ماتحته لا بالنظر الى ما فوقه . و اما المبدء الحق فهو مسلوب الغاية مطلقاً . و الى جميع ذلك اشار بقوله : وإنما سلب الغاية عن فعل الحق الاول مطلقاً . وانما قال : هو كنتيجة لما قبله . لانه ليس هناك قياس هذا الحكم العام نتيجته ، بل هو لازم من لوازم القاعدة المذكورة ، و فرع من فروعها . ولهذا قال : وسم هذا الفصل بالتذنيب انساب . م

والثالث : كون كل شيء له وهو أيضاً إضافي . وعلل ذلك بكون كل شيء منه ^(١) فإنه لما كان كونه غاية للأشياء هو كونه فاعلالها بعينه صح تعليل كون الأشياء له بكون الأشياء منه .

☆ (تنبيه) ☆

☆ (أتعرف ما الجود ؟ الجود هو إفادة ما ينبغي للعوض . فلعل من يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد ، ولعل من يهب ليستعير معاملة فليس بجواد . وليس العوض كله عيناً ؛ بل وغيره حتى الثناء والمدح ، والتخلص من المذمة ، والتوصل إلى أن يكون على الأحسن ، أو على ما ينبغي . فمن جاد ليحرف ، أو ليحمد ، أو ليحسن به ما يفعل فهو مستعير غير جواد . فالجواد الحق هو الذي يفيض منه الفوائد للشوق منه وطلب قصدي شيء يعود إليه . وأعلم أن الذي يفعل شيئاً لولم يفعله قبح به أولم يحسن منه فهو بما يفعله من فعله متخلص) ☆

يريد تعريف معنى الجود . وقد اعتبر فيه ثلاثة أشياء : أحدها : معنى الإفادة . والثاني : أن يكون ما يفعله المفيد شيئاً ينبغي للمستفيد أن يكون مبتغى مرغوباً فيه مؤثراً بالقياس إليه . والثالث : أن لا يكون لعوض . وباقي الكلام بيان للعوض وهو ظاهر .

قال الفاضل الشارح : لفظة ينبغي مجعلة يراد بها تارة الحسن العقلي ^(٢) كما يقال : العلم مما ينبغي ، وتارة الإذن الشرعي كما يقال : النكاح مما ينبغي . والحكماء

(١) قوله « وعلل ذلك بكون كل شيء له » أي علل كون كل شيء له بكون كل شيء منه . لما ثبت أنه الفاعل والغاية مما فلما كان الفاعل نفس الغاية وهو فاعل لكل شيء يكون غاية لكل شيء . لكن إنما ثبت أن الفاعل نفس الغاية لو ثبت أن الفاعل لغرض مستكمل به كما ذكرنا فيصح أن يكون الفصل معنوياً بالتذويب .

لا يقال : لما كان الفاعل نفس الغاية فتعليل كونه غاية بكونه فاعلاً لتعليل للشئ بنفسه .

لا نأقول : الاتحاد في الوجود ، والتعليل بحسب التغاير في العقل . فلا محذور . م

(٢) قوله « لفظة ينبغي مجعلة يراد بها تارة الحسن العقلي » أقول : لا جمال إنما يثبت لو كان لفظة ينبغي موضوعة للحسن العقلي ، والإذن الشرعي . وهو منوع . غاية ما في الباب أنه تستعمل هذه اللفظة في الحسن العقلي والمأذون الشرعي ؛ لكن لا يراد بها الحسن العقلي والإذن الشرعي ؛ بل مفهومها اللغوي وهو كونه مطلوباً مؤثراً . فإذا قيل : العلم مما ينبغي . لم يرد به أن العلم

لا يقولون بالحسن العقلي ، ولا يليق بهم التفسير الثاني . ولا معنى لها سوى هذين .
وأقول : هذا الكلام يقتضى كون جميع العرب المستعملين لهذه اللفظة في الجاهلية
إما معتزلة يقولون بالحسن العقلي ، وإما فقهاء يفتون بالإذن الشرعى . على أن الفقهاء
والمعتزلة ليسوا بانفرادهم بمستعملى هذا اللفظ . غاية ما في الباب أنهم استعملوها على
سبيل النقل الاصطلاحي بإزاء هذين المعنيين لكن ذلك مما يدل على كونها في أصل اللغة
دالة على معنى آخر منقول عنه . وكيف لا و علماء اللغة جميعاً ذكروا أنها من أفعال
المطاوعة . يقال : بغيته : أى طلبته . فانبغى ، كما يقال : كسرتة فانكسر . وهو قريب مما
فسرناه .

و اعلم أن القدح في امثال هذا الكلام الذى يستحسنه الخواص والعوام ، وجرى
مجرى النكت بمثل ما ذكره هذا الفاضل لا يليق بأمثاله لأنه يدل على صدوره عن عصبية
أو حسد أو قلة انصاف . حاشاه عن ذلك .

ثم إنه قال : الفصد إلى اتصال الفائدة إلى الغير لو لم يكن معتبراً في الجواد لوجب
أن يقال : للحجر الذى سقط من سقف ووقع على رأس عدو إنسان ما فمات ذلك العدو .
إنه جواد مطلق لحصول ما ينبغى منه للعوض .

والجواب : أن الجواد إنما يكون من يصدر عنه الجود بالذات لا بالعرض . وهيهنا
حصول ما ينبغى لم يصدر من الحجر بالذات لأن الحاصل منه بالذات هو حر كنه الطبيعية
وهى استفادة كمال منه لنفسه لا اتصال كمال لغيره . وإنما وقع على رأس إنسان اتفاقاً .
و الاتفاقى يكون بالعرض . ثم إن الوقوع على الرأس لا يقتضى الموت بالذات ؛ بل

حسن عقلاً ؛ بل المراد به أنه مطلوب الحصول مما يؤثر ؛ وإن كان حسناً عقلاً ، وكذلك قوله :
النكاح مما ينبغى . لا يراد به أنه مأذون شرعاً ؛ وإن كان مأذوناً شرعاً . ثم انا لا نسلم أن الحكماء
لا يقولون بالحسن العقلي . فان الحسن العقلي مقول على معان ؛ كون الشيء صفة كمال ، و ملائمة
للطبع ، ومقتضياً للمدح . والحكماء قائلون بهذه المعانى كلها ؛ أما بالاولين فظاهر ، و أما بالمعنى
الثالث فلان فضائل الاخلاق عندهم مقتضية للمدح ، و رذائلها مقتضية للذم . و الشارح سيصرح بهذا
حيث يفسر الحسن و القبح في هذه الفصول بالمعقلين . و كأنه أغض عن هذا المنع ههنا تمويلاً
على ما سيصرح به ، ومنع انحصار معنى ينبغى فيما ذكره من المعنيين . وهو ظاهر . م

يقتضى اختلال أوضاع الأعضاء ، وللموت سبب آخر يقتضيه بالذات عند اختلال الأعضاء .
ثم إن المقتضى لموت إنسان لا يكون مقتضياً لموت عدو إنسان آخر بالذات ؛ بل بالعرض .
ثم إن المقتضى لموت عدو إنسان لا يكون مقتضياً لوصول فائدة إلى ذلك الإنسان بالذات ؛
بل بالعرض . فهذا حال مثاله الذي أورده . وكذلك القول في الدواء المصحح ^(١) أو المزيل للمرض
فإنه يصحح ويزيل المرض بالعرض . وإنما يفعل بالذات كيفية مضادة للكيفية الغير
الملائمة . و هكذا حال سائر الفاعلات الطبيعية فإنها لا تفيد غيرها بأفعالها شيئاً إلا
بالعرض .

(١) قوله « كذلك القول في الدواء المصحح » هذا جواب سؤال آخر : هو أن يقال : الدواء
المصحح للبدن أو المزيل للمرض يفيد صحة البدن أو إزالة المرض . ولا شك أن صحة البدن و
إزالة المرض مما ينبغي فهو إفادة ما ينبغي بلا عوض . فيلزم أن يكون الدواء جواذاً .
فأجاب بأن الدواء لا يفيد بالذات إلا كيفية في البدن ملائمة له أو مضادة للمرض ، ثم أنها توجب
الصحة أو إزالة المرض . فهو لا يفيد بالذات الصحة أو إزالة المرض . و هكذا حال سائر الفاعلات
الطبيعية فإن كل فاعل طبيعي يفعل شيئاً ، و ذلك الفعل كمال له بالذات ، و أما أنه كمال لغيره فهو
بالعرض .

وفيه نظر : لانا نقول : هب أن إفادة الدواء بالقياس إلى الصحة و إزالة المرض ليست إفادة أولية
إلا أنه يفيد بالذات تلك الكيفيات الملائمة للطبيعة أو المضادة للمرض . و هي أمر مؤثر مرغوب فيه
يوجب أن يكون جواذاً بالنسبة إلى تلك المصلحة العادته في البدن .
و توضيحه أن الدواء الحار إذا ورد على البدن المبرود الزاج أحدث فيه كيفية الحرارة و هي
مما ينبغي لذلك البدن قطعاً ، و كذلك المفرح إذا ورد على القلب الضعيف اقتضى بالذات تقوية له
و هي مما ينبغي للقلب الضعيف بناء على أن المراد بالذات أن كان بلا واسطة يلزم أن لا يكون المبدء
الأول بالقياس إلى معلول معلوله جواذاً لا بالقياس إلى شيء واحد فقط : لأن غيره إنما هو منه
بواسطة ، و أن كان المراد أنه يفيد بالحقيقة لا بالعرض سواء كان بلا واسطة أو بواسطة فاختلال
الأعضاء يمكن أن يوجب الموت بالحقيقة لأنه يوجب انطفاء الحرارة الفريزية بحسب تحليل الرطوبات .
و انطفاء الحرارة الفريزية يوجب الموت .

و الجواب عن جميع النقوض : بأن القصد معتبر في معنى الجود ، و الشيخ يعتبر في تعريف
الجواد الحق . حيث قال : و طلب قصدي لشيء بموداليه . لم ينف القصد مطلقاً بل مقيداً بالعرض .
فدل بحسب المفهوم على إثباته مطلقاً . و لولا القصد في الإضافات الإلهية لم يكن له قدرة أصلاً .
و هو مناف لما سبق . و ان فرضنا أنه لم يعتبر القصد في معنى الجواد فلا أقل من اعتبار الشعور
بما يفيد . و حينئذ يندفع جميع النقوض . م

فان قيل : فأم لم يقيّد الشيخ تعريف الجود بأنه ما يكون بالذات .
 أُجيب عنه بأنه لو عرّف الجواد لاحتاج إلى ذكر هذا القيد ؛ لكنّه لمّا عرّف
 الجود لم يحتج إليه كما أنّه من عرّف البارد بأنه شيء يصدر عنه كيفة كذا وكذا احتاج
 إلى أن يقول : بالذات . أمّا إذا عرّف البرودة بأنها كيفة كذا وكذا لم يحتج إلى أن
 يقول : بالذات .

ونعود إلى المقصود ، ونقول : فإذن قد ظهر أن كلّ فاعل يفعل بالطبع من غير
 إرادة ، أو بإرادة فهو مستكمل إمّا بنفس فعله ، أو بما يستعيزه ^(١) . فالجواد هو كلّ
 فاعل يكون أعلى مرتبة من هذه المراتب .

قال الفاضل الشارح : وقول الشيخ «وأعلم أن الذي يفعل شيئاً لو لم يفعله قبّح به»
 إلى آخره . إعادة للكلام الذي ذكره في الفصل الثاني من هذا النمط .

أقول : هما قضيتان : اشتركتا في الموضوع فقط ^(٢) وهو الفاعل الذي لو لم يفعل
 شيئاً لقبح ذلك به ، وتباينت في المحمول ، فإنّه حكم عليه هناك : بأنه مسلوب كمال ،

(١) قوله « فإذن قد ظهر أن كلّ فاعل يفعل بالطبع من غير إرادة أو بإرادة فهو مستكمل إمّا
 بنفس فعله أو بما يستعيزه » وذلك لأن الفعل إمّا لطلب الكمال ، أو لدفع النقص ؛ فان كان لطلب
 الكمال فهو مستكمل بفعله . و إليه أشار في الفصل المتقدم : بأن الشيء إذا أحسن به أن يكون
 صفة عنه غيره فلو لم يكن عنده لم يحصل له الاحسن به فهو في حد ذاته مسلوب كمال ، وإن كان
 لدفع نقص فهو مستعيز بفعله لانه يستفيد في مقابلة فعله التغلص من النقص . و إليه أشار في هذا
 الفصل بقوله : إن الشيء الذي فعل شيئاً لو لم يفعله لقبح به أولم يحسن منه فهو متغلص من النقص . أي
 مستعيز . على ما فسر به . وهذا البحث إشارة إلى الفرق بين الكلامين .

وأعلم أن ظاهر هذا الكلام أن الفاعل بالإرادة مستكمل . وقد ذكر مثل هذا في مواضع آخر ؛
 منها حيث فسر الغاية قال : إذ لا يجوز صدورها عنه بقصد وإرادة ، وقال بعد ذلك : ليس المقصود
 من هذه الفصول أن كلّ فاعل بالإرادة مستكمل بل هو مقدمة في اثبات المطلوب . ومن البين
 أن جميع ذلك بنا في ما سبق من أن الله تعالى فاعل بالإختيار . ولعل المراد ههنا أنه ليس فاعلاً
 بالإرادة لغرض . وهو لا يوجب أن لا يكون فاعلاً بالإرادة لا لغرض .

(٢) قوله « هما قضيتان اشتركتا في الموضوع » القضية المذكورة في الفصل الثاني قوله :
 فهو مسلوب كمال . والضمير فيها راجع إلى الذي يفعل شيئاً لو لم يفعله لم يكن عنه ما هو أحسن به . و
 الموضوع في القضية المذكورة في هذا الفصل هو الذي يفعل شيئاً لو لم يفعله لقبح به أولم يحسن

وهي هنا : بأنه متخلص أى مستعيض ما . فظهر أن هذا ليس بإعادة لذلك كما ظنه هذا
الفاضل .

❖(إشارة)❖

❖(و العالى لا يكون طالباً أمراً لأجل السافل حتى يكون ذلك جارياً منه
محرى الغرض . فإن ما هو غرض لقد يتميز عند الاختيار من تقيضه ويكون عند المختار
أنه أولى وأوجب حتى أنه لو صح أن يقال فيه : إنه أولى في نفسه وأحسن ثم لم تكن
عند الفاعل أن طلبه وإرادته أولى به وأحسن لم يكن غرضاً . فإذن الجواد والملك الحق
لا غرض له ، والعالى لا غرض له في السافل)❖

الغرض هو غاية فعل فاعل يوصف بالاختيار . فهو أخص من الغاية . والقائلون
بأن البارى تعالى إنما يفعل لغرض ذهبوا إلى أنه إنما يفعله لغرض يعود إلى غيره لا
إلى ذاته . وذلك لا ينافي كونه غنياً وجواداً . فأشار الشيخ إلى أن من يفعل لغرض فلا بد
من أن يكون ذلك الفعل أحسن به من تركه . لأن الفعل الحسن في نفسه إن لم يكن
أحسن بالفاعل لم يمكن أن يصير غرضاً له ، ثم أنتج من ذلك أن الملك الحق لا غرض له
مطلقاً ، وأن العالى لا غرض له لا مطلقاً بل بالقياس إلى السافل لأنه ربما يكون له
غرض بالقياس إلى ما هو أعلى منه كالنفوس الفلكية التي لم تبدع كاملة . فهي مستفيدة
الكمال مما فوقها .

❖(تنبيه)❖

وفي نسخة تتميم .

❖(كل دائم حركة بإرادة فهو متوقع أحد الأغراض المذكورة الراجعة إليه

منه . فقد اعتبر في موضوع القضية الاولى ترك الحسن ، وفي موضوع القضية الثانية احد الامرين :
اما قبح الترك ، أو عدم حسن الترك . فلا اشتراك بين القضيتين في مفهوم الموضوع ؛ بل لا تلازم
بين الموضوعين . فان ترك الحسن لا يجب أن يكون قبيحاً ، وما لا يحسن تركه لا يلزم أن يكون
فعله حسناً . فمن الجائز أن لا يحسن الترك ولا الفعل . وأما محمول القضيتين فلا خفاء في تقابره
لكن تفسير المتخلص بالمستعيض تفسير للغاص بالعام لان المتخلص من النعم مستعيض . وليس كل
مستعيض متخلص من النعمة . لجواز أن يستفيد في مقابلة نعمه كمالاً م

حتى كونه متفضلاً أو مستحقاً للمدح . فما جلّ عن ذلك ففعله أجلّ من الحركة والإرادة) ✽

معناه أن كل متحرك ذي إرادة فهو مستكمل . و ينعكس عكس النقيض إلى أن ما لا يحتاج إلى الاستكمال فليس بمتحرك ذي إرادة . والمقصود أن الباري تعالى والعقول الكاملة في إبداعها لا يباشر التحريك ، وأن النفوس المحركة للأفلاك بالإرادة مستكملة بحركاتها .

✽ (وهم وتنبية) ✽

✽ (اعلم أن ما يقال من أن فعل الخير واجب حسن في نفسه شيء لا مدخل له في إن يختاره الغني إلا أن يكون الإتيان بذلك الحسن ينزّهه ويمجّده وينزّكه ، ويكون تركه ينقص منه ويثلمه وكل هذا ضد الغنى) ✽

لما تبين أن الفاعل الذي يفعل لغرض يعود إليه أو إلى غيره مستكمل بقى وجه آخر وهو أن يقال : الفاعل الكامل يفعل لا لغرض يعود إليه أو إلى غيره بل لأن الفعل في نفسه واجب حسن فيكون الفعل في نفسه على تلك الصفة مقتضياً لاختيار الفاعل إيّاه . فهذا هو الوهم . وقد نبّه على فساد ما مرّ وهو أن حسن الفعل ووجوبه في نفسه شيء لا مدخل له في أن يختاره الغني ؛ بل المقتضى للاختيار هو كونه ممّا ينزّهه من الذمّ أو يمجّده ويصيرّه مستحقاً للمدح . وكل ذلك ضد الغنى .

واعلم أن الفائلين بالوجوب والحسن والقبح العقلية يعرفون الحسن : بأنه كل فعل يقتضى استحقاق مدح أو لا استحقاق ذم . فإن اقتضى الإخلال به مع ذلك استحقاق ذمّ فهو واجب وإلا فلا ، والقبح : بأنه كل فعل يقتضى استحقاق الذم . ولأجل هذا ما يذكره الشيخ كثيراً مع فعل الحسن والواجب من التنزيه والتمجيد واستحقاق الثناء والمدح والحمد والتخلص من المذمة وما يجري مجراها في هذه الفصول .

✽ (إشارة) ✽

✽ (لا تجد إن طلبت مخلصاً ^(١) إلا أن تقول : إن تمثّل النظام الكلّي في العلم

(١) قوله «لا تجد أن طلبت مخلصاً» كأن سألنا يقول : قد علمنا أن البدء الأول لا يفعل لفرض أصلا

السابق مع وقته الواجب اللائق يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه في تفاصيله معقولا فيضائه وهذا هو العناية . وهذه جملة ستهدى سبيل تفاصيلها)

لما بين أن العلل العالية لا تفعل لغرض في الأمور الساقلة وجب عليه أن يبين أن النظام المشاهد في الموجودات الكائنة الفاسدة كيف صدر عنها إذ لا يجوز أن يكون صدورها بقصد وإرادة ، ولا بحسب طبيعة ، ولا على سبيل الاتفاق أو الجزاف . فذكر في هذا الفصل أن تمثل النظام الكلي أي تمثل نظام جميع الموجودات من الأزل إلى الأبد في علم الباري السابق على هذه الموجودات مع الأوقات المترتبة غير المتناهية التي يجب و يليق أن يقع كل موجود منها في واحد من تلك الأوقات يقتضي إفاضة ذلك النظام على ذلك الترتيب والتفصيل . والذات المقتضية في جميع الأحوال يعقل ذلك الفيضان منها . وهذا المعنى هو عناية الباري تعالى بمخلوقاته . وهذه الجملة وعد ببيان تفصيلها فيما بعد . قال الفاضل الشارح : المقصود من هذه الفصول التسعة هو أن كل فاعل بالقصد والإرادة فهو مستكمل بفعله . ووجه نظم الفصول أن يقال : لو كان الباري تعالى فاعلا بالإرادة لم يكن غنيا ولا ملكا ولا جوادا والتوالي بالاتفاق باطلة فالمقدم باطل . بيان الشرطية أن من فعل بالإرادة ففعله أولى به . فإذن هو مستكمل بفعله . وذلك ينافي الغنى ، وينافي الملك أيضا لاعتبار معنى الغنى في حده ، وينافي الجواد الذي لا يفعل لمعوض . لا يقال : إنه إنما فعل لأن الفعل في نفسه حسن ، أولا يصل النفع إلى الغير . لأننا نقول : الإتيان به ينزّهه ، وعدم الإتيان يوقعه في استحقاق الذم . وحينئذ يعود الاستكمال . و لما ثبت أن الفاعل بالإرادة مستكمل ثبت أن العالي لا يفعل لأجل السافل ، ولما ثبت أن الله تعالى ليس فاعلا بالإرادة وقد اتفقوا على عنايته وجب تفسيرها بما لا يبطل ذلك .

والبارى، العالية لا تفعل لغرض في السافل ، ولا شك أن صدور الموجودات العالية على الترتيب والنظام اللائق بها ليس لطبيعة ، ولا جزاف واتفاق . فصدورها من المبادئ على ذلك الوجه باي وجه يتصور ؟ اجيب : بان ذلك لعناية الباري بها . وهي تمثل ذلك النظام اللائق في العلم السابق فان الباري تعالى حاضر لسائر الموجودات مع أوقاتها المترتبة حتى أنه حاضر لكل موجود موجود في وقته . فتلك الموجودات فائضة عنه في أوقاتها كما هي حاضرة له . ولعل الفرق بين هذا المعنى والقضاء اعتبار الوجه الاصح فيه دونه . م

وأقول : ليس المقصود من هذه الفصول هو أن كل فاعل بالإرادة مستكمل ؛ بل هو مقدمة في إثبات المقصود . والمقصود نفى الغرض ^(١) عن أفعال المبادئ العالية . لأن النمط لما كان مشتملاً على ذكر الغايات وجب الابتداء بالمبادئ الأول وغايات أفعالها . ووجه التلفيق بين الفصول أن الشيخ اختار من صفات المبدء الأول المتفق عليها هذه الثلاثة لأنها مما لا يشاركه غيره فيها ، ومعانيها دالة على نفى الغرض عن فعله . وقدّم الغنى لأنه أدل على ذلك . ففسره في الفصل الأول ، وأثبت المطلوب به وحده في فصلين بعده ، ثم فسر الباقيين في فصلين بعدها ، وذكر في الفصل السادس والثامن أن الفاعل إذا قصد نفع الغير أو حسن الفعل كان أيضاً مستكملاً ، ولما كان البيان متناولاً لغير المبدء الأول من المبادئ العالية جعل الحكم عاماً ، ولما كان تحريك الأفلاك بحسب النظر الظاهر منسوباً إليها مع أنه تابع للإرادة بين أن المبادئ التي كلامنا فيها هي ليست مما يباشر تحريكها ، ولما فرغ من ذلك ذكر أن نظام الكائنات مع نفى الغرض عن مبادئها كيف يصدر عنها ، وذكر أنه هو الذي يعبر عنه بالعنايات .

ثم قال الفاضل الشارح : والحجة بعد تهذيبها خطائية . لأنه يقال : ما معنى أنه لو فعل بالإرادة يلزم أن لا يكون غنياً ولا ملكاً ولا جواداً ؟ ^(١) فإن عنيت أنه متى

(١) قوله « والمقصود هو نفى الغرض » لما كان النمط في الغايات أراد أن يبين غايات أفعال الموجودات ، ولما كان الموجود إما واجباً أو ممكناً . والممكنات إما جواهر مجردة عن المادة أو غيرها . والجواهر المجردة عن المادة إما متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وهي النفوس أو غير متعلقة بها وهي العقول . بدء ببيان غايات أفعال المبدء الأول والمبادئ العالية أعنى العقول . فبين أولاً أن الواجب لا غاية لفعله بأن ذكر وصف الغنى ، ثم برهن على الدعوى ، ثم أكد بالوصفين الآخرين ، ثم جعل الحكم عاماً للمبادئ العالية . ولما فرغ من العقول شرع في غايات أفعال النفوس فهي إما سماوية ، وإما أرضية . هذا هو ترتيب البحث في غايات هذا النمط . م

(٢) قوله « ما معنى أنه يلزم أن لا يكون غنياً ولا ملكاً ولا جواداً » ان عنيت بها أنه متى فعل ما وجب عليه لم يستحق الثم ، ومتى لم يفعله كان مستحقاً للثم . فلم قلتم إن ذلك محال ؟ وهل هذا إلا إلزام الشيء على نفسه ؟ ولم لا يجوز أن يستفيد الله تعالى تلك الأولوية لنفسه أو دفع المذمة بفعله ؟ فان النزاع ما وقع إلا فيه . وان عنيت به معنى آخر فلا بد من بيانه . هذا هو عبارة الإمام .

فعل ماوجب عليه لم يستحق الذم كان إلزام الشيء على نفسه فإن التالي عين المقدم فلم لايجوز أن يكون الله تعالى يستفيد الأولوية لنفسه ، أو دفع المذمة بفعله فإن النزاع لم يقع إلا فيه . وإن عنت به شيئاً آخر فبيّنه . فظهر أن الحجة خطائية من باب الطامات .

أقول : وهذا يدل : على أنه يرى تكرار الشيء خطائية . وقد قال من قبل : إن ذلك خارج عن قانون الخطابة .

والجواب عن قوله : مامعنى قوله : الباري تعالى لو فعل بالإرادة لم يكن غنياً . أن يقال : معناه أنه لو فعل على وجه يستكمل به لم يكن كاملاً بذاته ؛ بل كان كاملاً بفعله . فإن الحاصل لا يطلب حصوله .

وعن قوله : لم لايجوز أن يكون الله تعالى مستفيداً للأولوية أو دفع المذمة . أن يقال : لأن المستفيد لشيء لا يكون تاماً إن لم يكن ذلك الشيء . والحكم بأن هذا البيان اقناعي من باب الطامات ، أوليس . مفض إلى من نظر في الكلامين وأنصف .

مركز تحقيق كتب التراث

وأقول : لا شك أن الاستفسار إنما يكون حيث الإجمال ، و احتمال اللفظ لعمان . وقد تبين مفهومات الفنى و الملك و الجواد ، و جعل سلبها لازماً فلا إجمال ههنا . فلو فرضنا فيه إجمالاً فسلب تلك الأوصاف لا يحتمل ذلك المعنى . وهو أنه متى فعل ماوجب لم يستحق الذم ، ولولم يفعله استحقه . فهو استفسار لمعنى لا يحتمله اللفظ أصلاً . فهو قبيح فى المناظرة . فلا يقال : إن عنت بالإنسان المجبر فلا نسلم أنه ليس بجواد .

و أما قوله : وهل هذا إلا إلزام الشيء على نفسه فقد بينه الشارح بأنه يلزم أن يكون المقدم عين التالي .

وهذا أيضاً فيه ما فيه : لأن غاية تقرير الدليل أن يقال : لو كان فاعلاً بالاختيار أى بالقصد و الإرادة لكان ذلك الفعل أولى به من الترك فإنه لو تساوى الفعل و الترك بالنسبة إليه استحال منه ترجيح الفعل على الترك ولو كان ذلك الفعل أولى به من الترك فهو يطلب تلك الأولوية و يحصلها بذلك الفعل و لو كان كذلك لكان مستكملاً بفعله و لو كان مستكملاً بفعله يلزم أن لا يكون غنياً ولا ملكاً ولا جواداً .

فههنا مقدمات أربعة ولا مقدم فيها عين ذلك التالي بل المفارقة بينه وبينها ظاهرة لا يفتى . على أن قوله فى الجواب : مامعنى قوله الباري لو فعل بالإرادة لم يكن غنياً . يدل على أن المقدم هو كونه فاعلاً بالإرادة فكيف يكون عين قوله : متى فعل ماوجب عليه لم يستحق الذم . ولعل المراد

﴿ تنبيه ﴾

﴿ قد تبين لك أن الحركات السماوية قد تتعلق بإرادة كلية وإرادة جزئية ، وتعلم أن مبدء الإرادة الكلية المطلقة الأولى يجب أن يكون ذاتا عقلية مفارقة [القوام] فإن كانت مستكملة الجوهر بنفيلتها لم يصحبها فقر . فكانت إرادته مما يشبه العناية المذكورة . وأنت تعلم أن المراد الكلي ليس مما يتجدد ويتصرم على انقطاع أو على اتصال ؛ بل إما أن يكون محصل الطبيعة أو معدومها والأمور الدائمة لا يجوز أن يقال لم ينزل شيء لها مفقودا ثم حصل ، ولا يجوز أيضا أن يقال لم ينزل حاصلا وهو مطلوب ؛ بل كل كمالاتها حاضرة حقيقية ليست جزئية [ولا] ظنية ولا تخيلية و ليست نسب أمثال ما ذكرناه إلى الأجسام السماوية نسب نفوسنا إلى أجسامنا في أن يحصل منها حيوان واحد كما عليه حالنا . لأن نفس الواحد منها مرتبطة بيدنه من حيث تنميته لتطلب مبادئ الكمال منه . ولولا هذا لكانا جوهرين متباينين . وأما نفس السماء فهي إما صاحب إرادة جزئية أو صاحب إرادة كلية متعلق بها لينال ضرباً من الاستكمال إن كان . وفيه سر ﴾

قال الفاضل الشارح : الشيخ أثبت العقول في هذا النمط بأربع طرق . وهذا الفصل مع أربعة فصول بعده يشتمل على الطريقة الأولى .

وأقول : إنه لم يقصد إثبات العقول أو لقصد ؛ بل قصد بعد نفى الغاية عن أفعال المبادئ العالية كرهايات أفعال القوى المحركة للأفلاك ، ولزمه من ذلك إثبات العقول . فبده فيما قصده ببيان أن المبدء الفاعل لحركة السماء قوة نفسانية غير عقلية . وهذا الفصل مشتمل عليه .

وتقريره : أن نقول : قد تبين في النمط الثالث ^(١) أن الحركات السماوية متعلقة

أنه لو عني بقوله : يلزم أن لا يكون غنياً أنه مستكمل بفعله فهو الزام الشيء على نفسه إذ الكلام أنه حيثئذ لو كان مستكملاً بفعله كان مستكملاً بفعله إلا أنه فرض لاستكمال صورة الوجوب لكون الاستكمال فيها أظهر . ولهذا قال الشارح : معناه لو فعل على وجه يستكمل به لم يكن كاملاً بذاته . م

(١) قوله « قد تبين في النمط الثالث » اعلم أنا نحرر هذه المسئلة من الابتداء ليرتب الكلام منه إلى الانتهاء ، ولا نبالي بشكرار بعض ماسلف فإن تكرار الدرس مما يجلب نشاطاً للنفس .

بإرادتين : كلية وجزئية ، و تبين أن مبدء الإرادة الكلية المطلقة الأولى يعنى الإرادة التي لاتعلق لها بأمر جزئي التي تنبعث الإرادات الجزئية عن القوى الجسمانية بسببها يجب أن يكون ذاتا عقلية مفارقة القوام . فإن الأجسام و قواها لا يتصور بالكليات . فتلك الذات إما أن تكون كاملة الجوهر بفضيلتها الذاتية . وإما أن لاتكون . والأول هو المسمى بالعقل ، والثاني هو المسمى بالنفس ، لكن محرك السماء لا يجوز أن يكون عقلا ثلاثة أمور :

نقول : قد تبين أن الحركة الدورية المساوية إرادية لان حركة الجسم البسيط اما قسرية او طبيعية او ارادية اذ مبدءها اما خارج المتحرك فهي قسرية ، أولا وحينئذ اما أن يكون مع شعور وارادة فتكون ارادية ، أولا فتكون طبيعية ولا يجوز أن يكون حركة الفلك قسرية ولا طبيعية . فتعين أن تكون ارادية : أما أنها ليست طبيعية فلان كل حد من حدود السافة يتركه بالحركة المستديرة يكون تركه هو التوجه اليه فلو كانت طبيعية يازم أن يسيل بالطبع بحركة واحدة الى ما يسيل عنه بالطبع ؛ ويكون طالبا بحركته وضامما بالطبع في موضعه ، وتاركه هاربا عنه بالطبع . ومن المحال أن يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والمتروك بالطبع مطلوبا بالطبع . وأما أنها ليست قسرية فلان القسر على خلاف الطبع فلما لم يتصور الحركة الطبيعية لم يكن الحركة القسرية . وقد نفرد أن الجسم اذا لم يكن فيه مبدء ميل طبيعي لم يقبل الحركة القسرية .

و هي هنا سؤالات :

أحدها : أن ما ذكر في الحركة القسرية يقتضى أن لا يكون حركة الفلك ارادية لان ترك كل وضع لما كان عين التوجه الى ذلك الوضع فلو كانت الحركة ارادية كان ذلك الوضع مرادا و غير مراد في حالة واحدة . وانه محال .

واجب عنه : بجواز كون الشيء الواحد مراداً وغير مراد من جهتين . فان مبدء الحركة إذا كان له شعور جاز أن يختلف اعراضه بخلاف ما إذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور اختلاف الجهات و الاعراض .

الثاني : انا لانسلم أن ترك حد أو وضع هو التوجه الى ذلك الحد أو الوضع بل يترك حصولا في حد أو وضع ، ويتوجه الى مثل ذلك الحصول في ذلك الحد أو مثل ذلك الوضع . ضرورة انعدام ذلك الحصول وذلك الوضع بتركه ، وامتناع اعادة المعدم . فالأولى أن يقال : ان طلب وضع معين بالطبع وتركه بالطبع مما لا يتصور بخلاف الإرادة على ما تقرر فيما سبق .

الثالث : هب أن ترك كل وضع عين التوجه الى ذلك الوضع ؛ لكن لانسلم انه يلزم منه أن يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع . وانا يكون كذلك لو كان المطلوب هو الوضع وهو متنوع لجواز أن يكون المطلوب نفس الحركة أو شيئا آخر .

الأول : أن العقل المحض لا يصحبه فقر فتكون إرادته شبيهة بالعناية المذكورة .
وقد تقرر في آخر النمط الثالث أن المحرك السماوي يطلب بإرادته ما هو أحسن و
أولى به .

والثاني : أن المراد الكلي كما مر ليس مما يتجدد ويتصمم على انقطاع
كالكميات المنفصلة ، أو على اتصال الكميات المتصلة ؛ بل يكون شيئاً واحداً إما
موجود الطبيعة أو معدومها دائماً . والأمر الدائمة المتشابهة الأحوال أعني المجردة
المحضة كالعقول لا يجوز أن يقال : كان فيما لم ينزل لها شيء مفقود ثم حصل ، أو يقال :

وجوابه : أن الحركة ليست مطلوبة بذاتها بل بغيرها فانها لذاتها تقتضي التآدي الى الغير
فيكون المطلوب ذلك الغير . والمطلوب بالحركة إما كيف أو الكم أو الالين أو الوضع . والثلاثة
الاول متتفة ههنا فتمين أن يكون المطلوب الوضع .

الرابع : أنا لانسلم أن القمر لا يكون الا على خلاف الطبع . فربما يكون على خلاف الإرادة
بحيث يريد السكون في الوضع و يقصر على الحركة عنه . ولئن سلمنا فلا نسلم انه يلزم من انتفاء
الحركة بالطبع انتفاء القمر لجواز أن يقتضي الجسم السكون بالطبع و يتحرك بالقصر . و المعتمد
في ذلك مامر في النمط الثاني من أن مبدأ الحركة الفلكية طباعى . واذ قد بان الحركة الساوية
ارادية فمرادها إما أن يكون جزئياً أو كلياً . والاول محال لانه إما أن يكون ممكن الحصول أولاً
فان كان ممكن الحصول فاذا ناله انقطع حركته و الاستعمال طلبه . ومذهب المشايخ أن المباشر
لتحريك الفلك هو النفس المنطبعة فيه . فعلى هذا لا يكون مرادها كلياً اذا المراد لا بد أن يكون
مدركا والمدرك للكلى يمتنع أن يرسم في القوى الجسمانية .
ولهم أن يجيبوا عن ذلك الدليل بأجوبة :

أحدها : أنا لانسلم أنه ان حصل المراد بالجزمى يقف الفلك وإنما يكون كذلك لو لم يستمد
بواسطة نيل ذلك المراد لارتداد جزمى آخر وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصل له وضع
جزمى طلبه يستمد لوضع آخر جزمى يطلبه . فلهذا يتحرك دائماً .

وثانيها : لانسلم هذا اذا كان الجزمى متمنع الوقوع يستعجل طلبه ، ولم لا يجوز ان كان يستعجل
أو يظن أنه ربما يحصل . فان ذلك من القوى الجسمانية ليس يمتنع . سلمنا جميع ذلك لكنه منقوض
بالمراد الكلى فانه إما أن يكون ممكن الوقوع أولاً الى آخر ما ذكره ، ثم اذا ثبت أن المراد
كلى فمبدء الارادة الكلية لا يكون الا ذاتاً مجردة مفارقة لكن الحركات الجزئية والاضاع الجزئية
لا تتحصل من الارادة الكلية لان نسبة المراد الكلى الى ساير الافراد على السوية فلا يتخصص
بعضها بالوقوع فلا يحصل بعض تلك الافراد الا بارادة جزئية ينبعث من تلك الارادة الكلية . و
المراد الجزمى لا بد أن يكون مدركا فلا ينتقش في الذات المجردة ؛ بل في قوة جسمانية . فلا بد

كان حاصله وهو مع حصوله طالب له ؛ بل تكون كمالاتها حاضرة حقيقية ليست جزئية متغيرة ولا ظنية ولا تخيلية لأن الظنون والتخيلات إنما يكون بسبب الفواشى الجسمانية وهى مبرئة عنها . و المحرك السماوي بخلاف ذلك . فإنّه مرید لأمر جزئية يتجدد و يتصرّم على الاتصال . وقد يحصل لجسمه ما يطلبه بالحركة ثم يفوته إذا هرب منه .

والثالث : أن الجوهر العقلي لا يكون مرتبطا بجسم كنفوسنا . فإن نفوسنا مرتبطة بأجسامنا من حيث هى ناقصة يطلب عبادى الكمال منها . وقد صارت بذلك متحدة

أن يكون فى الفلك قوة جسمية يرسم فيها المرادات الجزئية و الاوضاع الجزئية . ولشابه جرم الفلك لانه بسيط لا يتخصص بعض أجزاء الفلك بتلك القوة دون البعض بل هى سارية فى جميع الفلك فتلك القوة المنطبقة كخيال فينا الا أنه غير ساروهى سارية فى جميع الجرم والذات المجردة كالنفس الناطقة .

ثم لما ثبت أن مباشر تحريك الفلك ذات مجردة . والذات المجردة ان كان جميع كمالاتها موجودة بالفعل فهى العقل ، والا فهى النفس فلا يغفلوا عما أن يكون مباشر التحريك هو العقل ، أو النفس ، لا جاز أن يكون هو العقل بوجوه ثلاثة : الوجه الاول : أن محرك السماء مستكمل بحركة . والعقل لا يستكمل بفعله ولا يصحبه فقر ؛ بل جميع كمالاته حاصل فيه بالفعل .

الوجه الثانى : ثبت أن محرك السماء له إرادة كلية وإرادة جزئية . والعقل ليس له الارادة الكلية ولا الارادة الجزئية : أما أنه ليس له الارادة الكلية فلان المراد الكلى ليس ما يتجدد و يتصرّم ؛ بل إما أن يكون موجودا أو معدوما . ولا يجوز أن يكون موجودا و معدوما ولا يجوز أن يكون العقل مراده موجودا وهو طالب له . ولأن يكون مفقودا وهو يحصله لان حاله متشابهة . و أما أنه ليس له إرادة جزئية فلان المرادات الجزئية لا تنطبق الا فى الجسمانيات ، والعقل منزّه عن الفواشى الجسمانية .

هذا هو التقرير المنطبق على المتن و على الشرح أيضا . فمن قوله : الثانى أن المراد الكلى . إلى قوله : بل يكون كمالاتها حاضرة حقيقية . إشارة إلى أن العقل ليس له مراد كلى . وقوله : وليست جزئية متغيرة ولا ظنية . إشارة الى نفي الارادة الجزئية عنه . وقوله : و المحرك السماوي بخلاف ذلك . إشارة الى صغرى القياس ، و إلى اثبات الارادة الجزئية له ؛ لكن تقديمه أنسب . و لو جعل كبرى القياس كانت النتيجة أن العقل ليس بمحرك السماء و المطلوب عكسها .

و فى هذا الدليل زوايد : فان قوله : المراد الكلى ليس مما يتجدد و يتصرّم لا فائدة فيه ؛ بل يكفى أن يقال : المراد الكلى إما أن يكون موجودا أو معدوما وهما متشابهان للثبوت للعقل . فكذا ذلك قوله : فانه لا أمور جزئية يتجدد و يتصرّم على الاتصال . فان اثبات الاداة الجزئية كافية . و إما

بها إنساناً واحداً . ولولا هذا الارتباط لكنا جوهرين متباينين . فإذن مبدء الإرادة الكلية المطلقة ليس هو نفس السماء . وأما نفس السماء فهي إما صاحب إرادة جزئية منطبعة في جسمها على ما ذهب إليه المشاؤون ، أو صاحب إرادة كلية مفارقة وقد تعلق بالسماء وانبعث منها صورة منطبعة فيها لينال ضرباً من الاستكمال بواسطة جرم السماء من الجوهر العقلي المفارق كما تنال نفوسنا بواسطة أبداننا من العقل الفعّال . قوله « إن كان » أي إن كان صاحب إرادة كلية كما وصفنا موجوداً للسماء . وإنما أورد هذه اللفظة لأنه لم يرد أن يصرّح^(١) بخلاف القوم على سبيل القطع . والسر هو ما يوجب القطع بوجود هذه النفس

تجدد ها و تصرمها ففيها غنى عن الاستدلال .

اللهم إلا أن يقال : إن ذلك إيهاء الى دليل آخر هو أن محرك السماء له ارادات جزئية يتجدد و يتصرم لصدور الحركات و الاوضاع المتجددة و المنصرمة عنه ، و توقفها على ارادات كذلك . و العقل ليس له اراديت يتجدد و يتصرم لانه موجود دائم متشابه الا حوال . ولما كانت هذه استدلالاً بثبوت الارادة الجزئية و نفيها كما كان ذلك استدلالاً بثبوت الارادة مطلقاً و سلبها جمعها في وجه واحد لان مأخذها هو الإرادة واحد .

بقي هيئتنا اشكالان :

احدهما : ان الدلالة المذكورة على نفي المراد الكلي عن العقل نافية للمراد الجزمي أيضاً عنه . فانه لو كان للعقل مراد جزمي لكان اما موجوداً يطلبه أو مفقوداً يحصله . فنقول : نعم كذلك إلا أنه يختص نفي الارادات الجزئية بشيء آخر . و هو انها بالفواشي الجسمانية . والعقل منزّه عنها . فكأنه ينفي الارادة الكلية بطريق ، والارادة الجزئية بطريقين . ولا حرج فيه .

و الاخر : أنه لما لم يكن للعقل ارادة كلية ولا ارادة جزئية فلا يكون له ارادة اصلاً . فنقول : المقصود أنه ليس له مراد يستحصل بالحركة . والدلالة انما قامت عليه . و الا فن الجايز أن يكون للعقل مراد موجود دائماً اما كلي أو جزي .

الوجه الثالث : أن المباشر لتحريك السماء لا بد أن يكون متعلقاً به تعلق التدبير و التصرف ، مرتبطاً به ارتباط نفوسنا بأبداننا ، مستفيداً للكمالات بواسطة جسم الفلك . و الجوهر العقلي لا يكون كذلك . فلا جرم كان غيره . وقوله : فإذن مبدء الارادة الكلية ليس نفس السماء . معناه لما كان العقل كاملاً مبايناً للجسم لم يرتبط بالجسم ارتباط نفوسنا . فلو كان مبدء الارادة الكلية هو العقل لم يكن نفس السماء أي لم يرتبط به ارتباط النفس بالجسم . و قد ثبت إنه كذلك . هذا خلف . م

(١) قوله « لانه لم يرد أن يصرح » اعلم أن تلامذة أرسطو نقلوا منه أن المباشر لتحريك الفلك هو النفس المنطبعة ، ولها ارادات جزئية . فلما استدل الشيخ على وجود مبدء الارادة الكلية لم يستحسن أن يصرح بخلاف أقوال تلامذة أرسطو فلهذا قال : إن كان . م

وهو أن صاحب الإرادة الكلية والجزئية يجب أن يكون شيئا واحدا [حتى] يتحصل الارتباط ويتم الحركة المتصلة .

﴿إشارة وتنبية﴾

﴿ولا يمكن أن يقال : إن تحريكها للسماء لداع شهوانى^(١) أو غشبي ؛ بل يجب أن يكون أشبه بحركاتنا عن عقلنا العملي﴾

(١) قوله > ولا يمكن أن يقال أن تحريكها للسماء لداع شهوانى > لما بين فى التنبية المقدم أن للأفلاك نفوسا تحركها أراد أن يبين الغاية من تحريكها .
فنقول : لما كانت حركة الفلك ارادية فالمراد اما محسوس أو معقول أى غير مدرك بالحس .
فان كان محسوسا . فاما ان يطلبه للجذب أو يطلبه للدفع . و جذب الملايم هو الشهوة ، و دفع النافر هو الغضب . وهما محالان على الفلك .
اما أولا فلان الشهوة و الغضب لا يكون الا فى جسم متغير من حال غير ملايم الى حال ملايم .
والفلك بسيط متشابهة الاحوال .

اما ثانيا فلان حركة الفلك غير متناهية و الشهوة و الغضب الى غير النهاية لا يتصور .
و اما المراد المعقول فهو معشوق لان دوام الحركة الارادية يدل على فرط المحبة ، و فرط المحبة هو العشق . وحينئذ اما أن يريد نيل ذاته ، أو نيل صفاته ، أو نيل شبه ذاته و صفاته . لان الماشق الطالب اذا لم يطلب ذات المعشوق ولا صفاته ولا شبه ذاته ولا شبه صفاته فهو لا تعلق له اصلا بالمعشوق . فما فرض معشوقا لا يكون معشوقا . فقد ظهر انحصار الانقسام فى الثلاثة اعنى ذات المعشوق أو صفته أو شبه ذاته أو صفته . والقسمان الاولان باطلان لان المطلوب اما أن يحصل فى الجيلة أولا يحصل أبدا وأبأ ما كان يلزم احد الامرين : إما طلب المحال ، أووقوف الفلك . وهو محال . فتمين أن يكون الحركة لنيل شبه المعشوق . فلا بد أن يكون للفلك معشوق موجود وهو يطلب التشبه به . فالمطلوب اما أن يكون نيل الشبه المستقر أى شيها واحدا دائما باقيا فيلزم احد الامرين ، أو يكون نيل الشبه الغير المستقر أى شها بعد شبه بحيث يحصل شبه و يقتضى شبه آخر . ولا يخلو اما أن ينحفظ نوعه بتعاقب الافراد أولا ينحفظ . والثانى باطل والالزم وقوف الفلك . فاذن المطلوب شبه محفوظ النوع بتعاقب افراد غير متناهية . فهذه التشابهات الغير المتناهية مع المعشوق اما من حيث انه براية من القوة أى فى صفات الكمال ، أو من حيث انه بالقوة أى فى صفات النقص و الثانى محال فيكون المطلوب حصول التشابهات الغير المتناهية مع المعشوق فى صفات كمال غير متناهية : فيكون للفلك معشوق موصوف بصفات كمال غير متناهية و هو العقل .

فان قلت : لا حاجة الى التقسيم المذكور الى المعقول و المحسوس بل يكفى أن يقال : لما كانت حركة الفلك ارادية فمراده لابد أن يكون معشوقا . و حينئذ اما أن يكون حركته لنيل ذاته أو صفته أو شبهه . الى آخر الدليل .

يريد أن يشير إلى غاية الحركة السماوية وهي التشبيه بالمبادئ العالية التي هي العقول المجردة ، وأن ينبه على وجود تلك المبادئ .

فنقول : تبين فيما مر أن التحريك الإرادي يكون صادراً إما عن تصور حسي أو عن تصور عقلي . والصادر عن التصور الحسي يكون الداعي إليه إما جذب ملائم أو

فنقول : المطلوب اثبات العقل وهو يتوقف على أن المراد ليس بحسوس . فلا بد من ذلك التقسيم .

و لنرجع الى بيان ماعسى أن يشكل من الشرح و المتن .

قوله : فهو اذن أشبه بحركاتنا الصادرة عن عقلنا العلى أى القوة العملية . فقد سمعت أن للنفس قوة نظرية و هى التى بها تنفعل عن الإدراكات و انطباع المحاولات ، و قوة عملية و هى التى بها تتحرك آلاتها . و هى يتصور أولاً شيئاً ثم يحرك آلاتها ليحصل ذلك الشئ . فكذاك الفلك يتصور أمراً يتحرك لاجل تحصيله .

و اما قوله ، و ذلك المشوق اما شيئاً غير محصل الذات . فهو بيان لحصر المراد المعقول فى الاقسام الثلاثة . و ذلك لان المشوق إما أن يكون موجوداً أولاً . فان لم يكن موجوداً : فاما أن لم يوجد بالحركة فلم يكن غرضاً لها ، أو يوجد بالحركة وما يوجد بالحركة : اما الوضع أو الكم أو الكيف أو الابن أو تواجدها . و أبناً ما كان فالمطلوب نيل ذات المشوق ، و ان كان موجوداً لم يكن الحركة لنيل ذاته بل امانيل حال من احواله أو لغيره . فان كانت لنيل حاله فالمطلوب حصول صفة المشوق . ولاشك أن قيام صفة الشئ بغيره محال ، فالمراد حصول حال الفلك بالقياس الى المشوق و نسبته كماسة و موازاة . و اليه أشار بقوله : فالحركة لامحالة بتوجه نحو حصول حال ما للمتحرك . فان كان الحركة لغير ذلك لا يكون ذلك الغير إلا شبه ذاته أو صفته ، و الا فلا مدخل للمعشوق فى الغرض من الحركة .

واقول : هذا القدر يكفى فى بيان الحصر والمقدمات الباقية مستدركة قطعاً . و لعل يحمل على زيادة تبين و ايضاح .

و اما قوله : وبالجمله يكون من كمالات المتحرك التى لا يكون حاصلة فيه . فمعناه أن المشوق لو كان مما ينال بالحركة ذاته او حاله يكون من كمالات الجسم المتحرك . لان ما ينال بالحركة الدورية ذاته أو حاله هو الوضع أو ما يتبعه ، و كل ذلك كمال للجسم المتحرك . فالعاصل أن المشوق لا يجوز أن يكون من كمالات الجسم المتحرك والا لزم أحد المعنورين ؛ بل المشوق فى نفسه موجود الذات لا ينال بالحركة وهو يطلب التشبه به . وأنت خبير بانه لو حذف هذه المقدمة لثم الدلالة بدونها . على أن المتن خال عنها .

و اما قوله : فلا ينال بكماله الا على تماكب يشبه المنقطع بالدام . فمعناه أن الشبه وان كان غير مستقر بحسب الشخص الا انه مستقر مستمر بحسب النوع و يخرج منه تقسيم الشبه الغير المستقر

دفع منافر (١). فإذن هذا التحريك يكون لداع إما شهواني أو غضبي كما في أنواع الحيوانات. وأما الصادر عن التصور العقلي فهو كما يصدر عن نفس الإنسان بحسب

إلى انصاف النوع و عدمه .

وفي قوله : فلا ينال بكماله . إشارة إلى أن المطلوب ليس مشابهة واحدة ولا عدة مشابهات ؛ بل جميع المشابهات بوجود غير متناهية ؛ لكن جميع المشابهات الغير المتناهية لا يحصل الا بشبه محفوظ النوع بتعاقب افراد غير متناهية في أوقات غير متناهية . وهذا كأنه جواب سؤال وهو : أن يقال : الغرض من الحركة لو كان شبيها غير مستقر فالمراد إما شخص الشبه أو نوعه . و أياً ما كان يحصل شبه واحد . و حينئذ يلزم وقوف الفلك . اجاب : بان المراد الشبه بكماله أى الشبه بوجود غير متناهية . و لا ينال الا على تعاقب مستمر .

فجملة الكلام انه اذا ثبت أن المراد هو التشبه بالمعشوق فاما أن يكون المطلوب مشابهة واحدة ، أو مشابهات متناهية ، أو مشابهات غير متناهية . و الا ولان باطلان . و المشابهات الغير متناهية اما أن يحصل دفعة أو على التعاقب والتجدد . والاول باطل . فتعين أن يكون المطلوب هو المشابهات الغير المتناهية دون أن يحصل دفعة بل على التعاقب بحيث لا يحصل الا على سبيل التدرج في أوقات غير متناهية .

واما قوله : فيكون المعشوق تشبيهاً بالامور التي بالفعل من حيث برائتها عن القوة . فانه يخرج تقسيم الشبه المحفوظ النوع الى صفات الكمال أو النقصان . و قوله : راسخاً عنه الخبر . أى يكون محرك السماء من حيث استفاضة الكمالات من العقل يفيض عنه رشعات الخير الى عالم الكون و الفساد ، و يكمل بها استعداد المواد الناقصة . و تلك الافاضة ليست لغرض في السائل بل من حيث انها تشبه بالعالي .

و قوله : و مبدء ذلك في احوال الوضع . أى سبب ذلك الشبه الغير المستقر هو الوضع . فان الفلك يتحرك و يستخرج بواسطة تلك الحركة الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل ، و يحصل له بواسطة كل وضع شبه الى الامور العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه ، ثم اذا زال وضع زال الشبه الذي كان بواسطة ذلك الوضع ، و اذا حصل وضع آخر حصل شبه آخر فكما أن نوع الوضع يحفظ بتعاقب الاوضاع يحفظ نوع الشبه بحسب تعاقب المشابهات ، و يقبل بواسطة تلك المشابهات الفيض من معشوقه .

فهناك أربع سلاسل : سلسلة الحركات ، ثم سلسلة الاوضاع ، ثم سلسلة التشبهات ، ثم سلسلة الادراكات . والحركات و الاوضاع كمالات للجسم ، و أما التشبهات و ما يترتب عليها فهي للنفس . ونحن لا نعرف حقيقة ذلك الشبه .

هذا نهاية تقرير الكلام في هذا المقام . والا عتراض عليه أن قول : لم لا يجوز أن يكون مراد الفلك محسوساً . م

(١) قوله (الداعي إليه اما جذب ملائم او دفع منافر) قلنا : العصر ممنوع لجواز أن يكون

عقله العملي. وتحريك السماء لا يجوز أن يكون لداع شهواني وغضبي لأنهما يختصان بالجسم الذي يفعل ويتغير من حال ملائمة إلى حال غير ملائمة ثم يرجع إلى الحال الملائمة فيلتذ ، أو ينتقم من مخيل له فيغضب . وأيضاً لأن كل حركة إلى لذية أو غلبة على النحو الموجود في الحيوانات متناهية . فإذن هو أشبه بحركاتنا الصادرة عن العقل العملي .

قوله :

«(ولابد وأن يكون لمعشوق ومختار إما لينال ذاته أو حاله ، أو لينال ما يشبههما)»
كل تحريك إرادى فهو لشيء يطلبه المرید ويختار وجوده على عدمه . وكل مطلوب مختار محبوب . ودوام الحركة إنما يكون لدوام الطلب الذي يقتضيه فرط المحبة [الثابتة] والمحبة المفرطة هي العشق . فإذن لابد أن يكون تحريك السماء لمعشوق ومختار وذلك المعشوق يكون إما شيئاً غير محصل الذات ، أو شيئاً محصل الذات . فإن لم يكن محصل الذات وجب أن يتحصل بالحركة وإلا لكان الطلب طلباً لاشيء وهو محال . والشيء المحصل بالحركة يكون أينا أو وضعاً أو كيفاً أو كماً أو ما يتبعها من كمالات الجسم وحينئذ إنما تكون الحركة لينال ذات المعشوق ، وإن كان المعشوق محصل الذات فالحركة لأحاله تتوجه نحو حصول حال ما للمتحرّك . فإما أن تكون تلك الحال حالاً من

لعرفته ، أو التشبه به ، أو غير ذلك .

ولئن سلمنا ؛ لكن لا نسلم استحالته الشهوة والغضب على الفلك . واللازم في البسيط تشابه الأجزاء المفروضة في الحقيقة ، و أما تشابه أحواله فغير لازم . و من الجائز أن يكون للفلك شهوات غير متناهية بحسب محسوسات غير متناهية كما جاز أن يكون له لذات غير متناهية من مقولات غير متناهية .

و لئن نزلنا عن هذا المقام فلا نسلم بطلان التسمين الأولين . وما ذكرناه في بيانه يقتضى أن لا يكون للفلك مراد أصلاً إذ لو كان له مراد فإما أن يحصل وقتاً ما ، أو لا يحصل دائماً . و يلزم أحد المعذورين .

على أنا نقول : إنما لا يجوز أن يكون المطلوب ذات المعشوق أو حالاً إذا كان ذات المعشوق وحاله قاراً دفنى الوجود . فلم لا يجوز أن يكون المطلوب معشوقاً غير قار معطوذا النوع بحسب تماقب

المعشوق كمناسبة أو محاذاة أو موازاة أو ملاقة لم تكن حاصلة فحصلت بالحركة وحينئذ تكون الحركة لينال حالاً ما من المعشوق ، وإما أن لا تكون تلك الحال حالاً منه . ويجب حينئذ أن يكون مما يناسب إما ذات المعشوق أو حالاً من أحواله ؛ وإلا فلا مدخل للمعشوق في الغرض من الحركة . وحينئذ لا تكون الحركة حركة لأجله . هذا خلف . فإذن يكون هذا القسم لأجل نيل حال يشبه ذات المعشوق أحواله . فظهر من ذلك أن تحريك السماء الذي كان لمعشوق لا يخلو من أن يكون إما لأن ينال ذاته أحواله ، أو لينال ما يشبههما . وقوله :

« ولو كان للأول لو وقف إذ انال ، أو طلب المحال . وكذلك لو كان لطلب نيل الشبه من حيث يستقر . فهو لنيل شبه لا يستقر »

أي ولو كان المعشوق مما ينال بالتحريك ذاته أو حال منه ؛ وبالجملة يكون من كمالات المتحرك التي لا تكون حاصلة فيه لكن لا يخلو إما أن يحصل وقتاً ما ، أو لا يحصل أبداً . فإن حصل وقتاً ما وجب أن يقف التحريك عند حصوله ، وإن لم يحصل أبداً وكان المتحرك يطلبه أبداً فهو طالب للمحال ، والإرادة المنبعثة عن إرادة كلية يتصور بها جوهر عاقل مجرد عن الغواشي المادية يستحيل أن يكون نحو شيء محال . فإذن المعشوق ليس من كمالات المتحرك ، ولا مما يتحصل بالحركة ذاته أو حاله ؛ بل هو شيء متحصل الذات خارجاً عنه ليس من شأنه أن ينال . فظهر أن المتحرك إنما يريد نيل الشبه به . ثم لا يخلو إما أن يكون تحريكه لنيل شبه يستقر ككمال ما قار يوجد فيه شبيهاً بكمال المعشوق ، أو يكون لنيل شبه لا يستقر . والأول محال . لأنه يقتضي عود

الأفراد ، أو حالاً من المعشوق كذلك كما ذكرناه في الشبه .

ثم بعد ذلك لا نسلم أن البوصوف بصفات كمال غير متناهية هو العقل . وإنما يكون كذلك لو اجتمع تلك الصفات فيه بالفعل ؛ لكن من الجائز أن يكون اتصافه بها على التعاقب . غاية ما في الباب أن يكون حصول تلك الصفات له سابقاً على حصول التشبهات للفلك . ولهذا احتيج إلى الاستدلال على عدم جواز تشبه الفلك بهاويه . وعلى تقدير اجتماع الصفات الغير المتناهية يجوز أن يكون هو البعد الأول فلا يلزم أن يكون العقل . ولعلك لو تأملت في الدليل أمكنك دفع هذه الاعتراضات أو بعضها .

القسمين المذكورين أعنى الوقوف عند الذيل أو طلب المحال . فبقي أن يكون الحركة لنيل شبه لا يستقر

قوله :

﴿ فلا ينال بكماله إلا على تعاقب يشبه المنقطع بالدائم . وذلك إذا كان المتبدّل بالعدد يستبقى نوعه بالتعاقب ، ويكون كلّ عدد يفرض لما هو بالقوّة يكون له خروج بالفعل لاحالة ولنوعه أولصفه حفظ بالتعاقب ﴾

أي فلا ينال الشبه بكماله إذ هو غير مستقرّ إلا على تعاقب يشبه المنقطع الحاصل من الحركة بالدائم لاتصاله . وذلك إذا كان المتبدّل من الجزئيات الغير القارّة بالعدد يستبقى نوعه بالتعاقب . وكلّ عدد يفرض ممّا هو بالقوّة يكون له خروج إلى الفعل حين انتهاء النوبة إليه لاحالة ، ولنوعه أولصفه حفظ بالتعاقب . والتشبه إنّما يكون بذلك الباقي المحفوظ دون الزائل المتصرّف .

قوله :

﴿ فيكون المتشوّق متشبهاً ما بالأُمور التي بالفعل من حيث برائتها عن القوّة راشحاً عنه الخير الفاض من حيث هو يشبه بالعالى لأن حيث هو إفاضة على السافل ﴾
أقول : « فيكون المتشوّق » يعنى محرّك السماء « متشبهاً » بنحو « ما » من التشبه وفي بعض النسخ : فيكون المتشوّق : بفتح الواو تشبهاً ما يعنى يكون ما إليه يتشوّق المحرّك هو تشبهاً ما « بالأُمور التي بالفعل » يعنى المعشوق وهو العقل « من حيث برائتها عن القوّة راشحاً عنه الخير الفاض » أي في حال كونه راشحاً عنه الخير « من حيث هو يشبه بالعالى » يعنى مقصوده بالقصد الأوّل هو التشبه به من حيث البرائة عن القوّة ، وأمّا بالقصد الثانى فإن يرشح عنه الخير حال التشبه كما يرشح عن معشوقه . وفي لفظة يرشح استعارة لطيفة وهو أن الخير لا يفيض عن المحرّك بالذات ؛ بل يفيض عن العقل عليه ، و يرشح عنه على ماتحتة .

قوله :

﴿ ومبده ذلك في أحوال الوضع التي هي هيئات فياضة . وإنّما يجرى ما بالقوّة

فيها مجرى الفعل بما يمكن من التعاقب)✽

يعنى ومبدء ذلك الأمر الذي يحصل التشبه به يكون في أحوال الوضع وذلك لأن الخروج من القوة إلى الفعل على الاتصال الغير القار أعنى الحركة لا يقع إلا في أربع مقولات كما تبين في العلم الطبيعي. والفلك لا يمكن أن يتغير في ثلاثة منها التي هي الكم والكيف والأين. فإذن لا خروج له من القوة إلى الفعل إلا في الوضع. وإنما قال: «التي هي هيئات فياضة» لأن الأجرام النيرة تفيض أنوارها على الأجسام السفلية بحسب أوضاعها. والهيئات ليست بذاتها فياضة؛ لكن لما كانت معدّات للإفاضة وصفها بأنّها فياضة. وإنما يجرى ما بالقوة فيها يعنى في السماء مجرى الفعل بما يمكن من التعاقب. ولذلك يحصل التشبه. فهذا تقرير ما في الكتاب.

وإنما وسم الفصل بالإشارة والتنبيه لاشتماله على بيان غاية الحركة السماوية التي هي التشبه، وعلى التنبيه على وجود الجوهر المتشبه به أعنى العقل.

✽ (تنبيه) ✽

✽ (لو كان المتشبه به واحداً لكان التشبه في جميع السماوية واحداً وهو مختلف. ولو كان لواحد منها بالآخر مشابهة لتشابهت في المنهاج. وليس كذلك إلا في قليل) ✽
يريد التنبيه على كثرة العقول المفارقة.

واعلم أن الفيلسوف الأول قد أشار في بعض أقواله إلى أن المتشبه به في الجميع شيء واحد وهو العلة الأولى، وأشار في مواضع أخرى أن كل فلك فقد يخصه معشوق يتشبه ذلك الفلك به. فنسب الشيخ في هذا الفصل على أنها كثيرة. وسنذكر الوجه في كونه واحداً في الفصل الذي يتلو.

وتقرير الكلام^(١) أن المتشبه به لو كان واحداً لكان التشبه في جميع الأجرام

(١) قوله «تقرير الكلام» توجيهه أن اختلاف حركات الافلاك يستلزم اختلاف التشبهات و اختلاف التشبهات يستلزم اختلاف الشبه به :

أما الصغرى فلأن اختلاف الحركات إما أن يستند إلى القابل أعنى جرم الفلك وإلى الفاعل أعنى النفس المجردة. لا سبيل إلى الأول لأنه لو كان اختلاف الحركات مستندا إلى اجرام الافلاك

السماوية واحداً . وذلك لأن الجسم من حيث هو جسم لا يقتضى حركة إلى جهة معينة ولا وضعاً معيناً وليس للأفلاك طبائع تقتضى وضعاً معيناً وإلا لكان النقل عنه بالقسر ، ولا جهة معينة فإن وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك المقتضية لتشابه أجزائه وأحواله . و نفوسها أيضاً لا يجوز أن يكون طبعها أن يريد تلك الجهة والوضع إلا أن يكون الغرض من الحركة مختصاً بذلك لأن الإرادة تبع للغرض لا الغرض تبع لها . فإذن السبب اختلاف الأغراض و يلزم من ذلك اختلاف مبادئها المتشبهة بها .

فلا يغلو إما أن يكون لجسيتها من حيث الجسمية وهو محال . لأنها مشتركة و المشتركة لا تكون علة للاختلاف ، وإما لطبيعتها و هو أيضاً محال لأن كل جزء من أجزاء كل فلك يعتمل أن يكون في كل جهة وعلى كل حد يفرض من السرعة و البطؤ . وذلك يقتضى تشابه أحوالها . وهكذا أن كان لهيولياتها فإن الجهات بالنسبة اليها متساوية . فتعين أن يكون اختلاف الحركات بسبب النفوس . و قد ثبت أن حركاتها ارادية و اختلاف حركاتها بالارادة لا يكون إلا لاختلاف الأغراض و هي التشبهات .

و أما الكبرى فلأن اختلاف التشبهات إنما يكون بسبب اختلاف مبادئها و هي العقول . فيكون اختلاف الحركات ملزوماً لا اختلاف المشبه به لكن الملزوم حق فالتالي مثله . هذا هو التقرير المجرد المنتج لمين المطلوب و هو كثرة المتشبه به .

و الشارح جرى على و تيرة المتن فعاول إبطال نقيض المطلوب . وذلك أن المتشبه به لو كان واحداً لكان التشبه في جميع الأفلاك واحداً وهو عكس نقيض الكبرى في القياس المقدم ، و لو كان التشبه في جميع الأفلاك واحداً لتشابه الحركات في الجهة والسرعة والبطؤ فهو عكس نقيض الصغرى . ينتج أن المتشبه به لو كان واحداً لتشابه الحركات ، لكن اللازم منتفٍ فينتفى الملزوم .

ولا شك في أن هذا التقرير زيادة مقدمات لا حاجة إليها . على أن انتظام الكلام في الشرح موقوف على تقدير كبرى هذا القياس . لأن قوله : وذلك لأن الجسم من حيث هو جسم لا ينتهي حركته إلى جهة معينة . إلى آخره يبينها لبيان الصغرى وإن كان هو الظاهر ، ومنع ذلك في تقديم بيانها على بيان الصغرى سوء ترتيب . ومن الظاهر أن عدم اقتضاء الوضع المعين مستدرك في البيان .

وفي الدليل كيف ما يقرر نظر من وجوه : فإن قوله : يعتمل أن يكون كل جزء من أجزاء الفلك على كل حد . أن أريد به الاحتمال في نفس الأمر فهو ممنوع بالنظر إلى الطبيعة الفلكية الخاصة أو هيولاء . و أن أريد الاحتمال الذهني فهو مسلم ؛ لكنه لا ينتج المطلوب . فان اجيب بما سيذكره الشارح في آخر الفصل ، أن اختلاف الحركات لو استند إلى الطبيعة أو

واعلم : أن بعض المتفلسفة من الإسلاميين وغيرهم ذهبوا إلى أن المشبه به هو الجسم . فكل فلك سافل يتشبه بما يحيط به على ماسياتي بيانه . والشيخ أبطل ذلك بأنه يقتضى تشابه الحركات في الجهات والأقطاب . وإن أوجب قصورا فالتما يوجب ضعف المشبه عن التشبه التام لا مخالفته . وليس التشابه موجوداً إلا في قليل يعنى في الممثلات لفلك البروج غير ممثل القمر . فإنها تشبه فلك البروج في الحركات والأقطاب . واعترض الفاضل الشارح^(١) : بأن تشبه الفلك بالعقل هو بأن يستخرج كمالاته

المادة يلزم أن يكون الحركة طبيعية .

قلنا : لا نسلم . وإنما يلزم لو كانت الحركة مستندة إليها وهو ممنوع . فإن من الجائز أن يكون وجود الحركتين من النفس بالإرادة ، ويكون عروض صفة لها بواسطة امر آخر كما أنا تتحرك بالإرادة . وأما أن هذه الحركة على سطح الأرض لا إلى جهة الساء فليس بالإرادة بل لأن البدن لا يمكنه الصعود . سلمناه ؛ لكن لا نسلم أن اختلاف تحريكات النفس للأفلاك بواسطة اختلاف الأغراض فلم لا يجوز أن يكون بسبب اختلاف النفوس في القوة وفي الضعف ، أو في سائر الأحوال : فلتن سلمناه ؛ لكن لا نسلم أن اختلاف الأغراض يستلزم اختلاف مبادئها . ولم لا يجوز أن يتشبه جميع الأفلاك بعقل واحد من جهات متعددة . فلا بد له من بيان .

(١) قوله « واعترض الفاضل الشارح » لما كان تقرير الدليل أن وحدة التشبه به يستلزم وحدة التشبه وهي تستلزم تساوى الحركات . قال الامام : هذا الإلزام لازم عليكم لأنكم قائلون بوحدة التشبه به . فإن قولكم : الفلك يريد التشبه بالعقل . ليس معناه أنه يريد أن يجعل نفسه مثل العقل . فإن في ذلك انقلاب الحقائق ؛ بل معناه أن العقل خرجت كمالاته اللائقة من القوة إلى الفعل ، والفلك يريد أن يستخرج كمالاتها اللائقة أيضا من القوة إلى الفعل . و ذلك المعنى وهو خروج الكمالات من القوة إلى الفعل مشترك بين سائر العقول ولا مدخل لخصوصية عقل عقل بذلك . فالفلك لا يطلب التشبه إلا بوجود خرج جميع كمالاته اللائقة به من القوة إلى الفعل وهو شئ واحد . فلو كان وحدة التشبه به يستلزم وحدة التشبه لزمت تساوى الحركات بين سائر الأفلاك ليكون التشبه واحداً في جميع الأفلاك . فلو استلزم وحدة التشبه لزم تساوى حركات الأفلاك لزمكم هذا الإلزام .

أقول : ويمكن أن يقرر هذا الاعتراض بأن يقال : هذا المعنى وهو استخراج الكمالات اللائقة من القوة إلى الفعل مشترك بين سائر الأفلاك . فيكون التشبه واحداً في جميع الأفلاك فلو استلزم وحدة التشبه لتساوى الحركات لزمكم هذا الإلزام .

و جواب الشارح : أن غايات حركات الأفلاك تشبهات جرمية لأنها غايات حركات جرمية لا تشبه

اللائقة به إلى الفعل كما في العقل . وهذا معنى مشترك بين العقول . و ليس لما به امتياز كل عقل عن آخر مدخل في ذلك . فإذن المتشبه به شيء واحداً .

والجواب أن خروج الكمالات إلى الفعل أمر كلي لا يمكن أن يصير غاية لحركات جزئية ؛ بل يجب أن تكون غايات الحركات الجزئية أموراً جزئية يلزمها هذا المعنى الكلي . وذلك الأمور وإن كان اختلاف الحركات قد دللنا على إثباتها ؛ لكن ليس لنا إلى معرفة ماهياتها المتخالفة طريق على ما يجيء بيانه .

قال : ويحتمل أن يكون سبب اختلاف حركاتها هو اختلاف هيولاتها بالماهية كما يجيء بيانه . فلا تكون كل هيولى قابلة إلا لحركة خاصة .

والجواب عنه مضافاً إلى ما مر أن ذلك يقتضي كون الحركة المستديرة طبيعية وقد مرّ فساد .

﴿ وهم وتنبية ﴾

﴿ ذهب قوم ^(١) إلى أن المتشبه به واحد فقط ، وأن الحركات كان يجوز فيها أن تكون متشابهة ؛ ولكنها لما كان سواء لها أن تتحرك إلى أي جهة اتفقت فينال الغرض بالحركة ثم كان يمكن لها أن تطلب الحركة على هيئته نفاة لما تحت و إن لم تكن الحركة في أصلها لذلك جمعت بين الحركة لما استدعى منها الحركة من الغرض ، و بين

كلي و التشبه الجزئي لا بد أن يكون لمتشبه به جزئي . فلا يلزم وحدة التشبه به .

ولا شك أن جوابه اطبق على التقرير الثاني لعدم احتياجه حيثل إلى تقرير هذه المقدمة القابلة

بان التشبه الجزئي يكون لمتشبه به جزئي وهي مفقودة في الشرح . م

(١) قوله « ذهب قوم » أعلم أن حاصل الكلام في الفصل السابق أن اختلاف حركات الافلاك

يدل على اختلاف الاغراض التي هي التشبهات ، و اختلاف التشبهات يدل على اختلاف التشبه به

فيكون لكل فلك عقل متشبه به . و هاتان المقدمتان وإن لم يكونا يقينيين الا أن الظن واقع بهما .

والظن في هذا المقام كاف .

ثم أن قومهم ذهبوا إلى أن اختلاف الحركات ليس لاجل اختلاف الاغراض ؛ بل لاجل نفع

السافل فان الحركات في جميع الجهات سواء في تعصيل المقصود وهو التشبه والحركة المخصوصة

في الجهة المخصوصة على الهيئة المخصوصة نافعة للسافل . فلهذا أختارها .

و لشيخ في ابطال هذا المذهب طريقان .

الاول : أنه لو جاز أن يكون هيئة الحركة لاجل المعلول لجاز أن يكون نفس الحركة لاجل المعلول

جعلها على هيئة نفاة . ونحن نقول : لو جاز أن تتوحي هيئة الحركة نفع السافل لجاز أن تتوحي بالحركة ذلك . أيضا . وكان لقائل أن يقول : لما كان لها أن تتحرك ، و أن تسكن سواء لديها الأمران مثل جهتي الحركتين . ثم كان أن تتحرك أنفع للسافل اختارته ؛ بل إذا كان الأصل هو أنها لا تعمل لأجل السافل ؛ بل إنما تطلب شيئا عاليا فيتبعه نفع فيجب أن تكون هيئة الحركة كذلك

قال الشيخ في سائر كتبه : إن قوما لما سمعوا ظاهر قول الاسكندر إذ يقول : إن الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه أن يكون للعناية بالأمر الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر ، وكانوا سمعوه أيضا وعلموا بالقياس أن حركات السماويات لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذواتها ولا يجوز أن تكون لأجل معلولاتها أرادوا أن يجمعوا بين المذهبين . فقالوا : إن نفس الحركة ليست لأجل مائحت القمر ؛ ولكن للتشبيه بالخير المحض والشوق إليه ، وأن اختلاف الحركات كان ليختلف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد اختلافا ينتظم به بقاء الأنواع كما أن رجلا خيرا لو أراد أن يمضي في حاجته سمت موضع واعترض له إليه طريقان أحدهما يختص بوصوله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطره ، و الآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحق . وجب من حكم خيريته أن يقصد الطريق الثاني وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره ؛ بل لأجل نفع ذاته . قالوا : وكذلك حركة كل فلك إنما هي ليبقى على كماله الأخير دائما لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة لينفع غيره . فهذا تقرير هذا الوهم .

حتى أن السكون يحصل خيرية الفلك كالحركة ؛ لكنه اختار الحركة لأنها نافعة للغير . وهذا نقض و أن سماء الإمام معارضة .

الثاني : أنه لا يجوز أن يكون هيئة الحركة لأجل السافل كما لا يجوز أن يكون نفس الحركة لأجل السافل لا شراك الدليل . وهذا الطريق هو المعتمد في دفع ذلك المذهب . ولهذا أضرب عن الطريق الأول بقوله : بل إذا كان الأصل إلى آخره .

واعترض الإمام على الطريق الأول بأن مقصود الفلك هو التشبه . والتشبه إنما يحصل باستخراج الأوضاع من القوة إلى الفعل . و استخراج الأوضاع إنما هو بالحركة . فالحركة أية حركة كانت يحصل المقصود بخلاف السكون .

ثم قال : في إبطاله : فأول ما نقول لهؤلاء : أنه إن أمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها قصدًا ما لأجل شيء معلول ، و يكون ذلك القصد في اختيار الجهة فيمكن أن يحدث ذلك ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قائل : إن السكون كان يتم لها به خيرية تخصها والحركة كانت لاتضرها في الوجود وينفع غيرها ولم يكن أحدهما أسهل عليها من الثاني أو أعرس . فاختارت الأنفع . وإن كانت العلة المانعة عن تصيير حركتها لنفع الغير استحالة قصدتها فعلا لأجل الغير من المعلولات . فهذه العلة موجودة في نفس قصد اختيار الجهة وإن لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة لم يمنع قصد الحركة . وكذا الحال في قصد السرعة والبطء .

قال : وذلك لأن كل قصد يكون من أجل مقصود فهو أنقص وجوداً من المقصود لأن كل ما من أجل شيء آخر فهو أتم وجوداً من الآخر . ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأكمل من الشيء الأخص فهذا ما قاله الشيخ في هذا الموضع وهو واضح .

قال الفاضل الشارح : المعارضة بالسكون غير واردة لأن الحركة تستخرج الكمالات من القوة إلى الفعل بخلاف السكون . فاذا كان المقصود هو استخراجها كان حاصلها بكل الحركات . فكان الكل بالنسبة إليه على السواء ولم يكن حاصلها بالسكون . فلا جرم لم تكن الحركة والسكون بالنسبة إلى غرضه على السواء .

أقول : ليس مراد الشيخ تجويز السكون على الفلك مع تسليم ما ذهبوا إليه من

و تحرير جواب الشارح أن القوم قدروا استواء الحركات في تحصيل الغرض ، و ذهبوا الى أن اختيار هيئة الحركة لأجل نفع الغير على ذلك التقدير ، والشيخ أيضاً قدر الحركة و السكون سواء في تحصيل الغرض ، و جوز كون اختيار الحركة لأجل السافل على ذلك التقدير ، ثم أن منع مانع تساوى السكون و الحركة في تحصيل الغرض منع أيضاً تساوى الحركات في تحصيل الغرض . فان الغرض ليس بمطلق التشبه ؛ بل حصول التشبهات الجزئية . و لعلها لا يحصل إلا من الحركة في هذه الجهة بهذه السرعة .

و العاصل أن كلام الشيخ نقض اجمالى . و جواب نقض اجمالى يجب أن يكون بحيث لا يرد على أصل الدليل ؛ لكن المنع الذى أورده على النقض وارد عليهم أيضاً . و انت تعرف أن قوله : ليس مراد الشيخ تجويز السكون على الفلك . قول ما قال به الامام . فهو زايد لادخله فى الجواب . وكذا قوله : فالعلة الداعية إلى اسناد أصل الحركة . الى آخر . لتتام الجواب دونه . م

القول بأنه يطلب التشبه ؛ بل مراده بيان ضعف ما تمسك به القوم من الفرق بين أصل الحركة وهيئتها بأن التمسك بمثل ذلك في جعل أصل الحركة لأجل نفع الغير ممكن وذلك على تقدير كون الحركة والسكون بالنسبة إلى الفلك على السواء فالعلة الداعية إلى إسناد أصل الحركة إلى التشبه هي بعينها داعية إلى إسناد هيئتها إلى مثل ذلك . قوله .

❖ (وإذا كان كذلك وقع الاختلاف ههنا بسبب متقدم على ما يتبع الاختلاف من النفع . فإذن التشبه بها أمور مختلفة بالعدد) ❖

أى إذا كان الفلك غير متحرك لأجل ما تحت وقع الاختلاف بسبب متقدم على ما يتأخر عن الاختلاف وهو نفع ما تحت الفلك ، ثم صرح بالمقصود وهو كون التشبه بها أموراً كثيرة .

قوله :

❖ (وإن جاز أن يكون التشبه به الأول واحداً و لأجله تشابهت الحركات في أنها دورية) ❖

هذه إشارة إلى ما مر ذكره . وهو قول الفيلسوف الأول أن التشبه به واحد . فحمله الشيخ ^(١) على أن ذلك هو التشبه به الأبعد يعنى العلة الأولى .

و اعترض الفاضل الشارح عليه : بأن ذلك الواحد إن كان متشبهاً به من حيث هو ذلك الواحد لزم تشابه الحركات ^(٢) وإن لم يكن متشبهاً به بل كان التشبه به غيره أوشياً مركباً منه ومن غيره لم يكن هو متشبهاً به ، وأيضاً تعليل الحركة الدورية بذلك إنما يجوز لو صح على الأفلاك غيرها أمّا إذا كان السكون و الحركة المستقيمة

(١) قوله « فحمله الشيخ » جمع بين قولى الفيلسوف الأول : ان المراد من قول الوحدة : ان التشبه به البعيد واحد ، ومن قول الكثرة : ان التشبه به القريب كثير . فلا تنافي بين القولين . م

(٢) قوله « لزم تشابه الحركات » قلنا : لانسلم و انما يلزم لو كان متشبهاً به قريباً و هو ممنوع بل هو متشبه به بعيد . سلمنا ذلك لكن نغتنر أن التشبه به هو مع غيره . م

ممتنعين عليها كانت الحركة الدورية واجبة لها لنواتها . فتعليلها بكون المتشبه به واحداً باطل .

والجواب عن الأول ^(١) : أن المتشبه به علة بوجهه ماللحركة وإن لم تكن علة فاعلية لها . والعلل قد تكون بعيدة وقد تكون قريبة . فكذلك المتشبه به ، وأيضاً كون المتشبه به القريب بحيث يمكن أن يتشبه به لا يتصور إلا بعد وجوده المستفاد من العلة الأولى . فإذن ليس هو متشبهاً به ^(٢) إلا مع اعتبار العلة الأولى ولا يبعد أن تكون استدارة الحركة المشتركة فيها لاعتبار العلة الأولى . وما به تمتاز كل حركة عن غيرها لاعتبار ذلك المعلول الذي هو موجود خاص .

والجواب عن الثاني : أن الحركة يمتنع أن تكون لشيء واجبة لذاته لأن المتصرم لا يجب لأمر ثابت . فإذن هي الأفلاك ليست بحسب ذواتها بل بحسب شيء آخر هو التشبه . وإذا جاز أن تكون نفس الحركة بحسب شيء آخر لا بحسب ذات الفلك فإن تكون استدارتها التي هي هيئة تابعة لها بسبب شيء آخر أولى .

﴿زيادة تبصرة﴾

﴿الآن ليس لك أن تكلف نفسك إصابة كنه هذا التشبه بعد أن تعرفه بالجملة . فإن قوى البشر وهم في عالم الغربة قاصرة عن اكتناء مادون هذا . فكيف هذا . وجوز أنه إذا كان المحرك يريد تشبهها ينال منه على التجدد دأماً أن يعرض منه في بدنه انفعال يليق بذلك التشبه من طلب الدوام كما يعرض في بدنك من انفعالات تتبع انفعال نفسك . وأنت إذا طلبت الحق بالمجاهدة فيه فربما لاح لك سر واضح خفي . فاجتهد واعلم أنه كيف يمكن ذلك ، وأنها تكون هيئة تشبه الخيالات لاعقلية صرفة وإن كانت خيالات عن عقلية صرفة بحسب استعداد تلك القوى الجسمانية . وأنت عند تلويح المعقولات في نفسك تصيب محاكاة لها من خيالك بحسب استعدادك وربما تأدت إلى حركات من بدنك ، ثم إن

(١) قوله « والجواب عن الأول » تقريره أنا نغتنر أن ذلك الواحد متشبه به . م

(٢) قوله « فلا يكون هو متشبه به » قلنا : لا نسلم . فإن المراد بالمتشبه به ماله مدخل في التشبه به .

والبعد ، الأول كذلك لأنه علة وجود المتشبه به . فله دخل في وجود ذلك . م

اشتبهت ضرباً آخر من البيان مناسباً لما كنا فيه فاسمع (١) قد تبين مما مر أن محرك الفلك إنما يخرج بتحريكه إتياء أوضاعه من القوة إلى الفعل طلباً للكمال اللائق به . والأوضاع الخارجة إلى الفعل وإن كانت كمالات ما ؛ لكنها تكون كمالات بالقياس إلى الجسم لا بالقياس إلى محركه . فالكمال اللائق بالمحرك هو تشبهه بمبدئه في ضرورته بريئاً من القوة ؛ لكن الكمال والتشبه أمران يقعان على أشياء مختلفة الحقائق بالتشكيك وقوع اللوازم . فإذن ههنا شيء ما يحصل لمحرك كل فلك بالتحريك يقع عليه باعتباره مقيساً إلى المحرك اسم الكمال ، وباعتباره مقيساً إلى المبدء الفارق اسم التشبه .

والشيخ ذكر في هذا الفصل أنك بعد أن عرفت وجود تلك الأشياء بالاجمال فليس لك أن تكلف نفسك تصور ماهياتها المختلفة بالتفصيل . فإن القوى البشرية الممنوعة بالشواغل البدنية قاصرة عن تصور ماهية ما هو أقرب إليها منها مثلاً كماهيات كثيرة من كمالات النفس الحيوانية بالتفصيل . فكيف هذا .

ثم أشار إلى ذلك بما يزيد الاستبصار في تصور كيفية صدور التحريك عن الشيء المتصور (١) بصورة عقلية ، وأورد لذلك مثلاً واضحاً وهو أن القوة الخيالية في الإنسان التي هي المبدء الأول لتحريك بدنه لا تتعطل عند إمعان نفسه الناطقة في أفكارها العقلية بل يتمثل فيها صور خيالية تحاكي تلك الأفكار نوعاً مامن المحاكاة . وكثيراً ما يعرض للبدن من تلك الصور انفعالات تابعة لانفعال النفس كاضطراب بغتة أو دهشة أو سكون أو غير ذلك . فمشاهدة هذه الأمور دالة على جواز أن يعرض لجرم الفلك انفعال مستمر

(١) قوله « في تصور كيفية صدور التحريك عن الشيء المتصور » أي كيف يتقل أن الشيء بسبب أنه يتصور شيئاً و يدرك كمالاتاً يعرك شيئاً آخر . و المثال أن النفس الإنسانية ربما يتقل أموراً و ينتقش في قوة الخيال صوراً لها على سبيل المحاكاة لعلاقة لها بالنفس فيسرى الانفعال إلى البدن و يعرض له حركة و دهشة . فكما أن حدوث الانفعال في النفسنا يوجب حدوث الانفعال في قوة الخيال و هو يوجب حدوث حركة البدن فلا يبعد أن يكون استمرار انفعال نفس الفلك موجبا لاستمرار انفعال خيال الفلك وهو يستتبع دوام حركة الفلك .

تابع لانفعال يحصل في صورته ، ويجرى مجرى خيالاتنا في انبعائها عن الانفعالات الحاصل لنفسه من تصور كما لا ت مبدئه المفارق الحاصلة له بالفعل . وهذا يقتضى كون نفس الفلك مجردة عاقلة بذاتها ، محرّكة للفلك بتوسط صورة حيوانية ، منبعثه عنها ، منطبعة في الفلك كنفسنا الناطقة بعينها . فإشار الشيخ إلى ذلك بقوله « وأنت إذا طلبت الحق بالمجاهدة ، أي بالجهد في التأمل والارتياض بالفكر لا بالتقليد عن جمهور المشائين » فربما لاح لك سر ، هو تجرّد النفس الفلكية « واضح » بعدما اطلعت على أحوال نفسك « خفى » قبل أن تعتبر أحوال النفس الفلكية « فاجتهد » و باقى الفصل واضح . و ههنا قد تمّ كلامه في غايات أفعال النفوس الفلكية ؛ لكن لما كان ذلك مشتملا على إثبات عقول فعالة هي مبادئ تلك الغايات أكد إثبات العقول بضرب آخر من البيان وذلك هو وجه مناسبة ما يأتي من الكلام لما قبله .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ القوة قد تكون على أعمال متناهية ^(١) مثل تحريك القوة التي في المدرة ،

(١) قوله « القوة قد يكون على أعمال غير متناهية » النهاية و اللانهاية يعرضان لكم بالذات . و ما ليس بكم بالذات بسبب كمية . و القوى ليست بكميات و نهاياتها و لانهاياتها بحسب كمية آثارها : اما الانفصالية و هي عند آثارها ، و اما الاتصالية و هي زمانها . و لا نهايتها بحسب عدد حركاتها هو الاختلاف بحسب العدد و اما نهايتها و لا نهايتها بحسب زمان حركاتها فلما كان الزمان مقدارا كما يمكن ان يفرض اللانهاية له في جانب الازدياد يمكن ان يفرض في جانب الانتقاص فهما إما في جانب الازدياد فهو الاختلاف بحسب المدة ، و اما في جانب الانتقاص فهو الاختلاف بحسب الشدة . و لما استحال وجود القوة النيرة المتناهية بحسب الشدة لان حركتها حينئذ إما أن تقع في آن وهو محال لاستعالة وقوع الحركة في الآن ، و اما أن تقع في زمان فيكون حركتها في نصف ذلك الزمان اشد . فلا يكون القوة المفروضة غير متناهية في الشدة . هذا خلف .

و لم يعتبر الشيخ اللانهاية بحسب الشدة بل اقتصر على ذكر التناهي و اللاتناهي بحسب المدة و المدة : اما مثال التناهي فحركة المدرة فانها متناهية بحسب المدة ، و هو ظاهر بحسب المدة أيضا . لان حركتها واحدة و اقل مراتب العدد الوحدة . و اما مثال اللاتناهي فحركة الفلك فانها غير متناهية بحسب المدة . و هو ظاهر ، و بحسب المدة لان للفلك أدوار غير متناهية و كل دورة حركة

وقد تكون على أعمال غير متناهية مثل تحريك القوة التي للسماء ثم تسمى الأولى متناهية والأخرى غير متناهية وإن كانا قد يقالان لغير هذين المعنيين) ✽
النهاية واللانهاية من الأعراض الذاتية التي تلحق الكم لذاته ، ويلحق كل ماله أو شيء يتعلق به كمية بسبب تلك الكمية . فمنها : ما يعرض للكم المتصل وهو تناهي المقدار ولا تناهيه ، ومنها : ما يعرض للكم المنفصل وهو تناهي العدد ولا تناهيه . والمقدار نفسه كما يمكن فرض لانهايته في الازدياد لانهاية المقادير أعنى تزايد الاتصال فقد يمكن فرض لانهايته في الانقاص لانهاية الأعداد أعنى مراتب الانفصال . و الشيء الذي له مقدار كالجسم أو عدد كالعلل ففرض النهاية واللانهاية فيه ظاهر أمّا الشيء الذي يتعلق به شيء ذو مقدار أو عدد كالقوى التي يصدر عنها عمل متصل في زمان أو أعمال متوالية لها عدد فرض النهاية واللانهاية فيه يكون بحسب مقدار ذلك العمل أو عدد تلك الأعمال ، والذي بحسب المقدار يكون إما مع فرض وحدة العمل لاتصال [واتصال خ] زمانه ، أو مع فرض الاتصال في العمل نفسه لامن حيث يعتبر وحدته أو كثرته .

فالقوى بهذه الاعتبارات تكون ثلاثة أصناف : *الاولى*

الأول : قوى يفرض صدور عمل واحد منها في أزمنة مختلفة كرماء تقطع سهامهم

فحركة الفلك تشتمل على حركات غير متناهية .

و فيه نظر : لان انقسام حركة الفلك بحسب الفرض . و اما في الواقع فهي متصلة واحدة من الازل الى الابد و الانقسام الفرضي لو كفى لم يكن حركة المدرة متناهية .
و اما الشارح فقد قسم النهاية و اللانهاية الى ثلاثة اقسام فانهما يلحقان الكم لذاته ، أو ماله كمية كالجسم ، أو شيء يتعلق به كمية كالقوى فانهما يتعلق بها شيء له كمية وهو عملها . و أشار بقوله : منها ما يعرض للكم المتصل . الى القسم الاول فان النهاية واللانهاية اذا عرضتا للكم بالذات فاما أن يكون عروضهما للكم المتصل فهما نهاية المقدار ولا نهايته ، و اما أن يكون عروضهما للكم المنفصل فهما نهاية العدد ولا نهايته . و مقدار كما يمكن أن يزداد الى غير النهاية فيكون لا نهايته لا نهاية المقدار لاتصاله يمكن أن ينقص الى غير النهاية لانه قابل للانقسام و الانفصال دائما ؛ لكنه عند انفصال الاجزاء يكون كما منفصلا فيكون لانهايته لانهاية العدد .
و قوله : و الشيء الذي له مقدار . إشارة الى القسم الثاني من الاقسام الثلاثة . والى الثالث

مسافة محدودة في أزمنه مختلفة . ولا محالة تكون التي زمانها أقل أشد قوة من التي زمانها أكثر . ويجب من ذلك أن يقع عمل غير المتناهية لافي زمان .

الثاني : قوى يفرض صدور عمل ما منها على الاتصال في أزمنة مختلفة كرماء تختلف أزمنة حركات سهامهم في الهواء ولا محالة تكون التي زمانها أكثر أقوى من التي زمانها أقل . ويجب من ذلك أن يقع عمل غير المتناهية في زمان غير متناه .

والثالث . قوى يفرض صدور أعمال متوالية عنها مختلفة بالعدد كرماء يختلف عدد رميهم . ولا محالة تكون التي يصدر عنها عدد أكثر أقوى من التي يصدر عنها عدد أقل . ويجب من ذلك أن يكون لعمل غير المتناهية عدد غير متناه . فالاختلاف الأول بالشدة ، والثاني بالمدة ، والثالث بالعدة .

وإذا تقرر ذلك فنقول : نبه الشيخ في هذا الفصل على كيفية اتصاف القوى بالنهاية واللانهاية على الإجمال . وكان مراده ما يختلف في النهاية واللانهاية بحسب المدة أو العدة فقط ولذلك تمثل بالمدة التي تتحرك حركة متناهية بحسبهما ، و بالسما التي تتحرك حركة غير متناهية بحسبهما . وذكر أن المتناهي وغير المتناهي يقالان للقوى بأحدهذين الاعتبارين مع أنهما قد يقالان لغير المعنيين يعنى يقالان للكم ولما هو ذو كم .

أشار بقوله : و أما الشيء الذي يتعلق به شيء ذو مقدار . ففرض النهاية واللانهاية في القوى اما بحسب مقدار عملها ، أو بحسب عدد اعمالها . فان كان بحسب عدد اعمالها فان كان اعمالها غير متناهية فالقوة غير متناهية ، و ان كانت متناهية فمتناهية ، وان كانت اكثر كانت اقوى ، وان كانت بحسب مقدار العمل فاما أن يعترف به وحدة العمل أو يكون عمل واحد يقع في ازمة مختلفة فان وقع ذلك العمل في الزمان الذي في غاية القصر بل في الان فالقوة غير متناهية ، والا فمتناهية . وكلما كان الزمان أقصر كانت القوة أقوى ، و اما أن لا يعترف بوحدة العمل بل يكون المعتبر هو امتداد الزمان فقط . فالقوة ان عملت في زمان غير متناه سواء يعمل في ذلك الزمان الغير المتناهي اعمالا متعددة متتالية أو عملا واحدا فهي غير متناهية ، وان عملت في زمان متناه فهي متناهية . ومتى كان زمان العمل أطول كانت القوة أقوى ،

وفيه نظر لانالو فرضنا حركة قوة مائة ذراع في عشر ساعات ، و حركة قوة أخرى مائى ذراع في ساعتين يلزم على ما ذكره أن القوة الاولى يكون أقوى . و ليس كذلك . و الحق في التقسم ما ذكرنا م

﴿إشارة﴾

﴿الحركات التي تفعل حدوداً^(١) ونقطاً هي التي يقع بها الوصول و البلوغ عن محرك موصل يكون في آن الوصول موصلاً بالفعل . فإن الاتصال ليس مثل المفارقة والحركة وغير ذلك : مما لا يقع في آن . ثم إنه يزول عنه كونه موصلاً في جميع زمان مفارقة المتحرك للحد . ويكون صيرورته غير موصل دفعة وإن بقي زماناً لا ككون الشيء مفارقاً ومتحركاً . والآن الذي يصير فيه غير موصل دفعة غير الآن الذي صار فيه موصلاً دفعة . وبينهما زمان كان فيه موصلاً وهو زمان السكون لا محالة﴾

يريد بيان امتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض من غير أن يقع بينها سكونات ليبين به أن الحركة التي هي علّة الزمان وضعية دورية .

(١) قوله « و الحركات التي تفعل حدوداً » الفرض بيان أن الحركة الحافظة للزمان ليست إلا المستديرة وذلك مبني على مقدمتين : إحداهما : أن الزمان مقدار الحركة ، والثانية أن الزمان لا بداية له ولا نهاية له : وقد سلف بيانها . فتكون الحركة الحافظة للزمان حركة لا بداية ولا نهاية لها . فتلك الحركة إما حركة واحدة مستديرة ، أو حركة واحدة مستقيمة ، أو حركات مختلفة . فهذه أقسام ثلاثة . و القسمان الآخران باطلان . فتعين الأول . إما أنه لا يجوز أن يكون الحركة الحافظة مستقيمة فلان كل حركة مستقيمة منتبهة إلى السكون إذ المتحرك بالاستقامة إما أن يذهب على استقامته إلى غير النهاية وهو محال والالزم وجود أبعاد غير متناهية ، وإما أن يرجع أو ينطف فحينئذ تفعل تلك الحركة حداً معيناً ونقطة هي نهاية الذهاب ، وبداية الرجوع و الانعطاف . فيكون حركات مختلفة لا حركة واحدة وقد فرضته حركة واحدة . هذا خلف .

و فيه نظر : لانا لانسلم أن الحركة لو انعطفت لانطفت عن الذهاب . لم لا يجوز أن يكون الحركة الذهابية والانعطفة واحدة على الاتصال فانا اذا توجهنا الى غاية على مسافة فيها انعطاف فنحن نعلم بالضرورة انا اذا وصلنا الى زاوية الانعطاف لم ينقطع حركتنا بل استمر على اتصالها واما انها يشترط أن يكون الحافظة للزمان حركات مختلفة فلا امتناع اتصال الحركات المختلفة من غير تخلل السكونات .

والعجة المشهورة فيه ان الحركات المختلفة لها حدود في المسافة فالتحرك الى حد من تلك الحدود انما يكون و اتصاله في آن لان الوصول آني فانه لو وقع في الزمان ففي نصفه اما أن يحصل الوصول أولاً . فان لم يحصل لم يكن ما فرضناه زمان الوصول ، وان حصل لم يكن حصوله في

واعلم : أن القدماء اختلفوا في هذه المسئلة : فذهب المعلم الأول وأصحابه إلى إثبات هذا السكون ، وذهب أفلاطون ومن تبعه إلى نفيه . و لكل واحد من الفريقين حجج و مناقضات .

والحجة المشهورة لمثبتيه : أن المتحرك إلى حد ما بالفعل إنما يصير أصلاً إليه في آن ، ثم إنّه إذا تحرّك عنه فلا محالة يصير مفارقاً أو مبيناً له بعد أن كان أصلاً إليه أيضاً

ذلك الزمان ؛ بل في نفسه . ثم إذا جاوز ذلك الحد صار مبيناً أو مفارقاً له . والمبينة والمفارقة يحصلان في آن فلا يغلو أما أن يكون آن الوصول عين آن المفارقة . وهو محال . والالزم أن يكون أصلاً مفارقاً في آن واحد ، أو غيره . فاما أن يتخلل بين الاثنين زمان أولاً . فإن لم يتخلل يلزم تنالى الاثنان وهو محال . فانه لو اجتمع آنان يحصل امتداد والامتداد الزماني ينطبق على الحركة والمسافة فيلزم وجود الجزء الذي لا يتجزى . وإن يتخلل بينهما زمان فهو زمان السكون لان المتحرك في ذلك الزمان لم يتحرك الى ذلك الحد إذ التقدير أنه وصل اليه ، ولا عنه لانه ما ابتدء بالمراجعة والمفارقة .

و نقضها الشارح بالحدود المفروضة في المسافة حتى يقال : المتحرك الى كل حد يفرض في المسافة إنما يكون و اصلاً اليه في آن . الى آخر الدلائل .

فان قلت : لانسلم أن المتحرك وصل الى الحد المفروض فان الحد المفروض معدوم في الواقع والوصول الى المعدوم محال فضلاً عن الوصول في آن .

قلت : لا معنى للوصول الى الحد المفروض الا الحصول في حيز . بحيث اذا فرض ذلك الحد موجودا كان الحصول في ذلك الحيز عنده . والوصول بهذا المعنى ضروري . والنقض به لازم .

وانما قيد الحدود بالمفروضة لانه لو نوقض بالمسافة التي يكون فيها حدود بالفعل فربما يلزم السكنات في مثل تلك المسافة كما اورد الشيخ نقضين :

الاول انا اذا ركبتا كرة على دولا ب دائم الحركة ، وفرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاها عند الصعود والكرة تصير مماسة لذلك السطح ثم يصير لا مماسة فيلزم أن يكون بين الاثنين سكون الثاني : أن المسافة اذا حصل فيها نقط بالفعل بأن كان بعضها اسود وبعضها أبيض ، أو كان أجزائها منضودة على التماس يلزم الوقوفات عند تلك الحدود . و حاصل جواب الشيخ التزام السكون فيها .

وأورد الامام النقض بمسألة كل كوكب لنقطة معينة من الفلك المحيط بفلكه كما اذا كان في التدوير على أوج حامله أو في حضيب التدوير وحضيض حامله ، وبوصول الكوكب الى الاوج والحضيض ومسامتها لنقطة الاعتدالي . وهذه النقوض أيضاً بحدود مفروضة . م

في آن ، ولا يمكن اتحاد الآنين لأن ذلك يقتضى كون ذلك المتحرك فيه واصلا مبايناً معاً .
فإذن هما متغايران . ولا يمكن تتالي آنين من غير تخلل زمان بينهما لما مر في إبطال
القول بالأجزاء التي لا تتجزأ . فإذن بينهما زمان . والمتحرك المذكور لا يمكن أن
يكون في ذلك الزمان متحركاً كلاً لأنه ليس بمتحرك إلى ذلك الحد ، ولا عنه . فإذن
هو ساكن .

وهذه الحجة ضعيفة لأنها بعينها قائمة في الحدود المفروضة في المسافات المتصلة
التي تقطعها حركة واحدة .

وقد أبطلها الشيخ في الشفاء ^(١) بأن قال : مباينة المتحرك للحد التي هي حركته

(١) قوله « وقد أبطلها الشيخ في الشفاء » لما كانت الفارقة و المباينة هي حركة الرجوع
فهي آنا ، آن يقع فيها ابتداء الرجوع ، وآن يصدق على المتحرك الراجع انه مفارق مباين .
فلا شك انه يصدق عليه في كل آن يفرض في زمان الرجوع أنه متحرك مفارق . فان أرادوا بأن
المباينة هو الاول فلا نسلم المغايرة بين الآنين لجواز أن يكون هذا الان عين آن الوصول الذي
هو انتهاء الذهاب حتى يكون هذا الان فصلاً مشتركاً بين زمانى الحركتين اعنى زمان الذهاب و
زمان الرجوع . فان نسبة الان الى الزمان نسبة النقطة الى الخط وكما ان النقطة عارضة للخط
كذلك الان عارض للزمان وكما أن النقطة يمكن أن يكون فصلاً مشتركاً بين خطين اى تكون
بداية لخط و نهاية لآخر كذلك الان يمكن أن يكون فصلاً مشتركاً بين الزمانين . وان أرادوا بأن
المباينة هو الثانى فلا نسلم أن يكون الزمان المتخلل بين آن الوصول و هذا الان زمان السكون
بل زمان الحركة و هو بعض حركة الرجوع فان كل آن يفرض من آناات حركة الرجوع يتخلل بينه
و بين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع .

ووجه الامام الحجة بالوصول و اللوصول بان الحركة الواصلة الى حد معين فالقوة المحركة
اليه موجودة حال الوصول لاستحالة الوصول من غير علة ، والوصول آنى لا كالحركة فانها لا تقع
فى الان . واذا زال الاتصال من القوة المحركة يكون زوال الوصول فى آن آخر و بين الآنين
زمان السكون .

ولا شك أن الاعتراض وارد عليه أيضا لجواز أن يكون الوصول فى آن هو طرف الزمان الذى
يحصل اللوصول فى كله . وقد صرح به الشيخ حيث قال : وكذلك ان اوردوا بدل لفظ المباينة
اللاماسة اذ لا فرق بين الوصول والاماسة و اللوصول و اللاماسة . و كان نقل هذا الكلام من
الشارح انما هو للتنبيه على تعريف توجيه الامام على انه حمل المتحرك الموصل على القوة المحركة

عنه إنما يقع في زمان كالحركة . فإن عنوا بآن المباينة طرف زمان المباينة فليس يمتنع أن يكون ذلك الآن هو بعينه آن الوصول . لأنه طرف للحركة عن ذلك الحد و طرف الحركة يجوز أن يكون شيئاً ليس فيه حركة ، وإن عنوا به آناً يصدق فيه الحكم على المتحرك بأنه مباين فهو آن مغاير لذلك الآن ويكون بين الآفين زمان ؛ ولكن لا يكون المتحرك المذكور ساكناً في ذلك الزمان ؛ بل يكون قاطعاً مسافة تقع بين الحد المذكور وبين الموضع المباين لذلك الحد .

وحينئذ يكون التعرض له ولوجوده في آن الوصول مستدركاً في الاستدلال اذ يكفي أن يقال: الحركة الواصلة الى حد يكون وصولها الى ذلك الحد آنى وزوال الوصول منه في آن آخر . واما آن الوصول عن القوة فلا دخل له في الدلالة .

ثم ان الشارح قرر الحجة ببيلين كما صرح الشيخ في الشفاء و النجاة . وتقريرها : ان الحركة الموصلة الى حدانما يصدر عن علة موجودة وتلك العلة لها اعتباران : أحدهما : كونها مزيلة للمتحرك عن حد ما مقربة له الى الحد الذي يتوجه اليه الآخر . وليس بهذا الاعتبار ميلاً اذلا معنى للميل والميلان الا الانصراف من حد و التوجه الى آخر .

و ثانيهما : كونها موصلة الى الحد الذي يتوجه اليه . و من البين المكشوف أن معنى الاتصال الى الحد غير التقريب . وبهذا الاعتبار يسمى ميلاً وان كان الموضوع واحداً . فلتلك العلة موجودة بهذا الاعتبار في آن الوصول لانه علة الوصول . و العلة باقية مع بقاء المعلول . فاذا انصرف عن ذلك الحد فلا بد من وجود ميل آخر لان حركة الذهاب و حركة الرجوع مختلفتان ويستحيل حصول الحركتين المختلفتين عن ميل واحد . وهذا الميل يوجد في آن آخر و الا لزم اجتماع ميلين مختلفين في آن واحد . وانه محال . وبينهما زمان السكون لا تنفاه الميل لانه لو وجد لكان اما مقرباً الى ذلك الحد فلا يكون واصلاً اليه وقد فرضنا الوصول اليه . هذا خلف . و اما أن يكون مبعداً عنه فيكون ذابلاً الوصول وهو بعد لم يزل وصوله . فتعين أنه لا ميل له فلا حركة .

والنظر في هذا التوجيه من وجوه :

أحدها : أن في قوله : الحركة الموصلة انما تصدر عن علة . مساهلة لان الميل آلة للطبيعة كما تقرر . فكيف صار مصدراً للحركة .

و قال : الحركة الموصلة انما توجد بسبب علة موجودة و لتلك العلة اعتباران . لتخلص عن الاشكال .

ثانيها : أنه يكفي في الاستدلال أن يقال : وصول الجسم المتحرك الى حد انما هو بسبب الميل المتحرك .

قال : وكذلك إن أورد وأبدل لفظة المباينة لا مماسة فإنه يجوز أن يكون طرف زمان اللاماسة مماسة .

ثم أقام الحجّة على ذلك : بأن الحركة الموصلة إلى الحد المذكور إنما تصدر عن علة موجودة تسمى باعتبار كونها مزيلة للمتحرّك عن حد ما مقربة له إلى حد آخر ميلا . وتلك العلة هي علة وصول المتحرّك إلى الحد المذكور ؛ لكن لا تسمى باعتبار الايصال ميلا . فإنّ هي موجودة في آن الوصول . والميل من الأمور التي توجد في آن ، و

فلا بد أن يكون موجودا في آن الوصول لاستحالة وجود السبب بدون السبب . والقول بأن له اعتبارين يسمى بأحدهما ميلا ولا يسمى بالآخر . مستدرك لادخل له في الاستدلال . ويمكن أن يقال : أنه جواب سؤال وهو أن الميل إنما ينبعث عن القوة المتحركة لأجل الحركة فإذا انعدمت الحركة فينعدم الميل فكيف يوجد في حال الوصول .

فاجاب : بأن الميل من شأنه أنه مزيل للجسم عن حد موصل إلى حد آخر . فاذا وصل الجسم زال عنه الازالة وبقى الاتصال إلى الحد فهو ينعدم في حال الوصول من حيث الازالة موجودة من حيث الاتصال .

ونالها : أنه لا حاجة في الدليل إلى التعرض للميل الأول أفينكفي أن يقال : تحرك الجسم إلى حد . فوصوله إلى ذلك الحد آتى ثم إذا تحرك عن ذلك الحد فقد زال وصوله و إنما يكون زوال وصوله وحركته عن ميل حادث وحدوثه ليس في جميع زمان اللاوصول بل في طرفه . فيكون في طرفه زوال الوصول فلا يكون فيه الوصول . فهناك آتان : آن الوصول ، وآن اللاوصول . وبينهما زمان السكون .

و الجواب : أن ماقرره الشيخ مبناه على امتناع اجتماع ميلين . فلا بد من التعرض للميل الأول . واما ماذكرتم فهو دليل آخر في الدلالة وتعيين الطريق غير لازم .

ورابعها : أن هذه الدلالة يتم بدون المقدمة القائلة بأن الميل آتى ليس كالحركة .

فنقول : هذا في الحقيقة ليس مقدمة في الدليل بل جواب سؤال مقدر على أن يقال : الميل لاختفاء في أنه مستمر و يبقى زمانا كالحركة فلم لايجوز أن يكون الميل زمانيا كالحركة ؟ . أجاب بأنه ليس كالحركة فأنهما وإن وقعا في الزمان إلا أن الميل يوجد في الآن و مستمر ، والحركة لا تقع إلا في الزمان .

وخامسها : أن اردتم بقولكم : الميل علة الوصول . أنه علة موجبة له . فهو ممنوع وإن اردتم أنه علة معدة للوصول . فسلم ولكن لا يلزم وجوده في آن الوصول لعدم اجتماع العلة المعدة مع المعلول .

ليس من الأمور التي لا توجد إلا في زمان كالحركة . وأما المباعدة فلا تحدث إلا بعد وجود ميل ثان يحدث أيضا في آن ويبقى زماناً ما . فلا يكون الآن الذي حدث فيه الميل الثاني هو آن الوصول لامتناع اجتماع الميئين المختلفين في جسم واحد كما مر . فإذن بين الآتين زمان يكون المتحرك فيه عديم الميل وبسبب عدم الميل يكون ساكناً .

وبعد تقرير هذه المقدمات نعود إلى تقرير المتن فنقول : الشيخ عبّر عن الحركات المختلفة بالتي تفعل حدوداً و قطعاً . والحد أعم من النقطة ^(١) فإن كل نقطة حد و

و سادسها : أنه إذا وصل المتحرك إلى حد يتوجه إليه فلو وجب بقاء الميل الموصل في ذلك الحد لزم أن يكون الجسم إذا تحرك إلى حيزه الطبيعي يبقى الميل الموصل فيه مادام في حيزه لكنهم صرحوا بخلافه .

و يمكن أن يجاب عنه بأن الحجر إذا تحرك من الهواء إلى حيزه الطبيعي فلا شك في بقاء ثقله ولكن ثقله ما دام في الهواء كان مزيلاً مقرباً وبهذا الاعتبار هو ميل فإذا وصل إلى حيزه كان ثقله موثقاً و يبقى مادام في حيزه الطبيعي ، والذي زال هو الميل من حيث أنه ميل . وسابعها : أن الثابت امتناع اجتماع الميئين وأما امتناع اجتماع المحرك الموصل والميل الثاني فممنوع . وذلك لأن امتناع اجتماع الميئين لأن أحدهما مقرب إلى حد ، والآخر مبعّد عنه . وهذا لا يتأني في المحرك الموصل .

وجوابه : أن من البين امتناع أن يكون جسم فيه بالفعل الاتصال إلى حد ، وفيه بالفعل التنحي عنه . وثامنها : أن الحجر إذا تحرك في الهواء قسراً وضربنا بدننا في أثناء حركته عليه حتى أنزلناه فلا شك أن بدننا تحرك بالمشايعة في جهة النزول . فلو سكن الحجر وجب سكون بدننا أيضاً لكن حركة اليد معلومة قطعاً .

وتاسعها : أن الحركة لما انحصرت في الطبيعية والقسرية والإرادية كذلك السكون الذي هو مقابلها منحصر في الأقسام الثلاثة فلو سكن الحجر المقسور في الهواء كان سكونه إما طبعياً أو إرادياً وهو ظاهر الاستحالة ، وإما قسرياً . وليس كذلك إذا قاسر ثمة أصلاً .

فنقول : يجوز أن يكون امتناع وجود الميئين هو سبب وجود السكون كما أن امتناع الغلاء قد يكون سبب الحركة التخلّعية . م

(١) قوله « والحد أعم من النقطة » لما كان الدعوى و هي أن الحركات المختلفة بمنع أن تتصل من غير تغلغل سكون غاية يتناول أنواع الحركات سواء كان في ابن أو كم أو كيف أو وضع كان الأولى أن يعبر عن الحركات المختلفة بالتي تفعل حدوداً لأن كل حركة من الحركات يتوجه إلى غاية فهي منتهى إلى الغاية فهي فاعلة حداً ؛ لكن ضم الشيخ النقطة إلى الحدود لأن البيان في الحركة الإينية أسهل . ولذلك خصص الدعوى بعد ما مضى . م

لا ينعكس . وجميع الحركات المختلفة تفعل حدودا مثلا الحركة في الكيف إذا كانت متوجهة إلى غاية ما ثم راجعة عنها . فإنها إنما تنتهي إلى حد ما ثم يرجع عنه . فهي قد فعل ذلك الحد . وإنما أورد النقطة بعد ذكر الحدود لأن البيان في الحركات الأينية المختلفة التي تفعل نقطاهي نقط زوايا الانعطاف أو الرجوع يكون أسهل وأوضح . وإنما وصف تلك الحركات بأنها هي التي يقع بها الوصول^(١) والبلوغ لأن الحركة المتوجهة إلى حد ما إنما تنقطع بالوصول إليه فالحركة التي يقع بها وصول بالفعل هي منقطعة و الحركة الواحدة التي

(١) قوله « وانا وصف تلك الحركات بانها هي التي يقع بها الوصول » هذا ليس بوصف للحركات بل هو معقول عليها . فلو قال : إنما حمل على الحركات . كان أظهر . وانا حمله عليها لان الحركات الفاصلة للحدود هي الحركات المنتهية المنقطعة . والحركات المنقطعة والحركات المنتهية المنقطعة واصله إلى حدود من المسافة بالضرورة : أي يقع بها وصول الجسم الى حدود المسافة . و اليه أشار بقوله : لان الحركة المتوجهة الى حد ما تنقطع بالوصول اليه . وفيه مساهلة لان الحركة ربما يتوجه الى حد ويثبت دون ذلك الحد : نعم انقطاع الحركة لا يكون الا بالوصول الى حد من حدود المسافة وان لم يكن هو الحد الذي توجهت اليه الحركة وهذا ليس ببيان فائدة تلك المقدمة في الاستدلال ؛ بل ببيان صدقها . والفائدة أنه لو اقتصر على انتهاء الحركات فيقال : الحركة اذا انتهت يكون انتهائها في آن ثم اذا ابتدأت حركة أخرى يكون ابتدائها في آن آخر وبين آئين زمان لم يتم لجواز أن يكون آن ابتداء الحركة الاخرى هو انتهاء الحركة الاولى . فلا بد من الدلالة على تفايرهما . فقد بان لك أن المراد بالحدود في قوله . هي التي تفعل حدودا . حدود الحركة وهي نهاياتها وانقطاعاتها كما صرح به الشيخ في الشفاء . وهي قوله : هي التي يقع بها الوصول : أي وصول الجسم المتحرك الى الحدود : أي حدود المسافة . وذلك ظاهر .

وأما قوله : فالحركة التي يقع بها وصول بالفعل فهي منقطعة منتهية . فهو عكس المقدمة المذكورة أي الحركة الواصلة الى حد من حدود المسافة المنقطعة منتهية . وانت تعلم أن اتمام البرهان ليس يتوقف على هذا العكس مع أن ما تقدم من التعرض وارد عليه . ولعله انا ذكره لان قوله : هي التي يقع بها الوصول . دال على الحصر والمساواة ؛ لكن من الجائز أن لا يكون هذا المفهوم مراداً . وانا المراد منظوقه فقط ، أو للتنبيه على أن وجود حدود المسافة يستدعي وجود حدود الحركة وهو ممنوع . غاية ما في الباب انقراض الحدود في الحركة ، واما وجود حد في الحركة حتى ينقطع تلك الحركة ويبتدئ حركة أخرى مخالفة لها فلا .

و اما قوله : و الحركة الواحدة التي لا تنقطع لا يقع بها وصول الا بالفرض . فهو عكس تقييد العكس . وليت شعري اذا لم يثبت وصول الحركة الواحدة كيف ينتقض العجة المشهورة بالحركة الواحدة الواصلة الى الحدود المفروضة . وما ذلك الا تناقض معض . م

لا ينقطع لا يقع بها وصول إلا بالفرض . وإنما ذكر المحرك الموصل بقوله «عن محرك موصل» لأن الحجة المعتمدة عليها عنده هي المبنية على امتناع اجتماع المحركين المختلفين . أعني الميلين . ولم يسم المحرك الموصل بالميل لأنه إنما يسمى ميلا باعتبار آخر كما مر . وإنما وصف المحرك بأنه يكون في آن الوصول موصلا بالفعل ليستدل بذلك على وجوده في ذلك الآن . وأشار إلى إمكان وجوده في آن بقوله « فإن الاتصال ليس مثل المفارقة ^(١) والحركة وغير ذلك مما لا يقع في آن » ثم أثبت بعد ذلك الآن الثاني ^(٢) بقوله « ثم إنه يزول عنه كونه موصلا » إلى قوله « لا ككون الشيء مفارقاً ومتحركاً كآ » وإنما قال :

(١) قوله « وأشار إلى إمكان وجوده في آن بقوله : فإن الاتصال ليس مثل المفارقة . » هذه إشارة إلى إمكان الوجود بعد الاستدلال على الوجود . وهو هذان . والاولى أن يقال : أنه جواب لسؤال ذكره في الميل . م

(٢) قوله « ثم أثبت بعد ذلك الآن الثاني » لما كان حاصل الدليل أن هيهنا آتين : آن الوصول وآن اللاوصول وبينهما زمان السكون وفرغ عن اثبات الآن الاول . شرع في اثبات الآن الثاني . و إنما قال : يزول عن المحرك كونه موصلا لأن المحرك الموصل أصلي وهو الطبيعة او الارادة او الفاسر ، وغير أصلي وهو الميل . والميل وإن انعدم في جميع زمان زوال الوصول إلا أن الطبيعة مثلا باقية وزال عنها الاتصال .

ولقائل أن يقول : حمل المحرك الموصل فيما سبق على الميل . والضمير في قول الشيخ «ثم أنه يزول عند كونه موصلا » يرجع إلى ذلك المحرك . فعمله هيهنا على الطبيعة يتنافى ذلك . و لهذا حمل الإمام المحرك الموصل على القوة الجسمية فإن القوة الجسمية في آن الوصول موصلة بالفعل ثم يزول عنها الوصول في زمان المفارقة . والان الذي يصير غير موصلة غير الان الذي يصير فيه موصلة فيبينهما زمان سكون . وقد مر ما فيه :

والصواب أن يقال : إذا زال وسول الجسم المتحرك إلى الحد المتوجه إليه وفارقه فيه فهناك امران : انعدام الميل بالمرة ، وزوال الاتصال عنه ؛ لكن لم تثبت بعد أن الميل الاول يمتنع أن يوجد في زمان المفارقة ، وزمان الوصول ثابت بالفرض . والكلام يتم من غير حاجة إلى اثبات انعدام الميل فلهذا لم يقل : ثم ينعدم في جميع زمان مفارقتها المتحرك عن الحد . وذلك لأن المتحرك الموصل موجود في آن الوصول . ثم زوال الوصول إنما هو بسبب الحركة الثانية ، والحركة الثانية إنما هي بسبب الميل الثاني وميل الثاني لا يكون في آن الوصول والا لاجتمع الميلان المختلفان في آن وهو محال بل في آن آخر فيه اللاوصول .

يزول عن المحرك كونه موصلا . مع أن المحرك القريب أعنى الميل الأول لا يكون باقيا عند مفارقة المتحرك للحد لأن المحرك الأصلي الذي ينبعث الميل عنه أعنى الطبيعة أو الإرادة أو القوة القاسرة ربما يكون باقيا ويزول عنه ما هو بسببه كان محركا وهو الميل . و أشار بقوله « في جميع زمان مفارقة المتحرك للحد » إلى أن الزوال المذكور إنما يكون في جميع ذلك الزمان حاصلا . وأشار بقوله « وتكون صيرورته غير موصل دفعة و إن بقى زمانا » إلى وجود الزوال في الآن الذي هو مبدء ذلك الزمان . وذلك لأن الشيء إذا كان موصلا في زمان ثم صار غير موصل في زمان آخر فلا بد من أن يفصل بين الزمانين

وغاية تقرير كلام الشارح في اثبات الآن الثاني ان يقال : زوال الوصول وان استمر زمانا الا ان حدوثه آتى لان الميل الموصل موجود في زمان ثم صار غير موصل في زمان آخر . فلا بد ان يكون بين الزمانين آن فذلك الآن لا يجوز أن يكون آن الوصول ولا آن اللاوصول لامتناع ارتفاع التقيضين ، ولا يجوز ايضا أن يكون آن الوصول لان السبب الموصل في زمان الوصول موجود و الشيء الموجود مالم يرد عليه ما يعدمه لم يتعدم . والوارد الذي يوجب انعدامه هو الميل الثاني الذي هو ضده فما لم يطره الميل الثاني لم يتعدم السبب الموصل و حصول الميل الثاني لا يكون في جميع الزمان اللاوصول بل في طرف الزمان اللاوصول الذي هو الآن الفاصل فيكون فيه اللاوصول لانه معلوله .

وفيه نظر لان الذي ثبت أن الوصول آتى ؛ وأما استمراره في زمان فيتوقف على سكونه ضرورة انه اذا فارق الحد لم يبق الوصول فلو أثبت الوصول لذلك لدارت العجة .

ثم هب ان السبب الموصل موجود في زمان لكن لا نسلم انه يتعدم اذا صار غير موصل فاذا كان محركا موصلا و زال التحريك ولم يتعدم فلم لا يجوز ان يزول الاتصال أيضا ولا يتعدم فضلا عن محاولة سبب عدمه .

سلمناه لكن انعدام الشيء كما جاز ان يكون بطريقتين ان يكون باثتفاء شرط او وجود مانع .

ثم لو ثبت وجود الميل الثاني في آن هو لا يكون آن الوصول لوجود الميل الاول فيه وامتناع اجتماع البيتين . فلاحاجة اذن الى قوله : وكان اللاوصول الذي هو معلوله حاصله . وايضا كفى ان يقال : اللاوصول آتى لان السبب الموصل موجود ولا يتعدم الا بحدوث ميل آخر في آن فيه اللاوصول لانه معلوله فلا حاجة الى باقى التقديمات اصلا .

والحاصل ان اثبات الآن الثاني يمكن بطريقتين :

احدهما : ان يقال : زوال الوصول انما هو بالميل الثاني ، والميل الثاني آتى فيكون هناك آن

ولا يجوز أن يكون الشيء . في ذلك الآن لا موصلا ولا غير موصل لامتناع خلوه من النقيضين ، ولا يجوز أن يكون موصلا لأن الأمر الموجود ما لم يرد عليه أمر يعده فاقته لا يزول . والوارد إذا كان مما يوجد في آن كان لاهالة موجوداً في الآن الفاصل . فكان الاتصال الذي هو معلوله أيضا حاصلًا معه . وإنما لم يذكر المحرك الثاني ^(١) أعني الوارد المتجدد لأن الحجة تتمشى من غير ذلك . فإن الميلين المختلفين ليسا بممتنعين الاجتماع لذاتيهما ؛ بل لأن كل واحد منهما يستلزم عدم الآخر . ولما كان وجود الميل الأول ممتنع الاجتماع مع عدمه اكتفى بذكر عدمه المغنى عن

فيه الميل الثاني وهو ليس آن الوصول والا لاجتمع فيه البلان ؛ بل آن آخر فيكون بين الابن زمان .

والطريق الثاني : ان الوصول إنما يزول بالميل الثاني وهو يحدث في زمان اللاوصول ؛ بل في آن ابتداء فيكون في هذا الآن اللاوصول فهو لا يكون آن الوصول فلو أثبت الآن الثاني بالطريق الاول لم يحتج الى اثبات الاتصال ، وان أثبت بالطريق الثاني فالهجة ليست مبنية على امتناع اجتماع الميلين بل يكفي ان يقال : ان اللاوصول ليس آن الوصول والا لكان الجسم واصلا غير واصل في آن واحد . وهو محال . م

(١) قوله « و إنما لم يذكر المحرك الثاني » لما ذكر أن هذه الحجة مبنية على امتناع اجتماع الميلين و ذلك إنما يكون لو أثبت ميلين لكن الشيخ ذكر المحرك الموصل وهو الميل الاول و لم يذكر الميل الثاني بل اقتصر على أن اللاوصول آنى فزعم أن الحجة تنشئ من غير حاجة الى ذكر الميل الثاني لان الميلين المختلفين ليسا بممتنعين الاجتماع لذاتيهما بناء على القاعدة المشهورة وهي ان التقابل بالذات إنما هو بين الايجاب و السلب و اما تقابل الضدين و غيرهما فليس لذاتيهما بل لان كل واحد منهما يستلزم عدم الآخر فالبلان إنما يتقا بلان لاستلزام كل واحد منهما عدم الآخر . و لما كان زوال الوصول هو انعدام الميل الاول و الميل الاول ممتنع الاجتماع مع عدمه استغنى الشيخ بزوال الاتصال عن ذكر وجود الميل الثاني فان ذكر المتقابلين بالذات مفن عن ذكر المتقابلين بالعرض .

ولعل المراد بيان وجه عدم تصريح الشيخ بذكر المحرك الثاني لان الحجة لا تحتاج إلى إثباته فان كون زوال الاتصال آتيا موقوف على اثباته . على أن ذكر المتقابلين بالذات ليس مفنيا عن ذكر المتقابلين بالعرض ؛ بل الامر بالعكس . ولو قال : زوال الوصول ملزوم للميل الثاني فيكون ذكره كذكره . لاصاب وكفى . م

ذكر وجود الميل الثاني . ثم أشار إلى تغاير الآتين بقوله « والآن الذي يصير فيه غير موصل دفعة غير الآن الذي صار فيه موصلاً دفعة » وأشار إلى وقوع وجوب زمان بين الآتين بقوله : « وبينهما زمان كان فيه موصلاً » وذلك لأن الميل الثاني لم يتجدد فيه بعد وإنما قال « وهو زمان السكون لاحالة » لأن سبب الحركة أغنى الميلين معدومان ^(١) وهيئنا قدتم الحجة .

قال الفاضل الشارح : إنها مبنية على استحالة تتالي الآتات . وفيه إشكال : وهو أن عدم الآن يكون إما على التدرج أو دفعة . والأول باطل وإلا لصار الآن زمانياً ^(٢) والثاني يقتضى أن يكون آن عدمه متصلاً بآن وجوده فيلزم تتالي الآتين .

قال : وأجاب الشيخ عنه في الشفاء : بأن قال : قولكم : عدم الآن إما أن يكون على التدرج أو دفعة تقسيم غير منحصر لأن هناك قسماً ثالثاً ^(٣) وهو أن يكون عدمه في جميع الزمان الذي بعده . فلو قال السائل : ليس البحث عن استمرار عدم ذلك الآن حتى يقال : إنه في جميع الزمان الذي بعده ؛ بل عن ابتداء عدمه . و معلوم أن ذلك ليس في

(١) قوله « لأن سبب الحركة أغنى الميلين معدومان » لقابل أن يقول : لما كان الاتصال متحققاً في زمان السكون كان الميل الأول الذي هو الموصل موجوداً فكيف يكون الميلان معدومين .

و الجواب : مأمّر من أن السبب المحرك الموصل إنما سعى ميلاً لأنه مبدء مزيل عن العدد . ولا شك أن ذلك السبب بهذا الاعتبار معدوم . فيكون الأول أيضاً معدوماً . وهذا لا ينافي وجود السبب الموصل لتغاير الاعتبارين . م

(٢) قوله « و إلا لصار الان زمانياً » لأن الان إذا انعدم شيئاً فشيئاً يكون له امتداد فيكون زماناً لازماً . م

(٣) قوله « لأن هناك قسماً ثالثاً » فإن الان حد مشترك بين زمانين فإذا انتفى الزمان الأول بطرفه قدم ذلك الان واقع في كل جزء من أجزاء هذا الزمان الثاني . ولا استحالة في أن يكون الشيء معدوماً في زمان . و قبل ذلك الزمان موجوداً .

و اما قوله : ولا يستحيل أن يتصف الشيء بصفة في زمان و يكون في الان الذي هو طرف ذلك الزمان على خلاف تلك الصفة . فلا ينطبق على ما نحن فيه . لأن الان وإن اتصف بالعدم في زمان إلا أنه ليس في طرف ذلك الزمان على صفة الوجود ؛ بل هو بعينه طرف ذلك الزمان والا لكان للان آن آخر . م

جميع الزمان الذي بعده . لكن جوابه : أن آن ابتداء الزمان الذي هو في جميعه معدوم ليس آنآ آخر ؛ بل هو عين ذلك الآن . ولا يستحيل أن يتصف الشيء بصفة في زمان ، ويكون في الآن الذي هو طرف ذلك الزمان على خلاف تلك الصفة .

قال : هذا تقرير كلام الشيخ . والإشكال باق عليه من وجهين .

الأول : أن حصول الشيء أو عدمه على التدرج غير معقول . لأن زمان الحصول حينئذ يحتمل الانقسام . ففي الجزء الأول منه مثلاً إن لم يحصل شيء لم يكن الحصول في كل ذلك الزمان بل في بعضه . وقد قيل : في كله . هذا خلف . وإن حصل شيء وكان الحاصل هو الذي سيحصل في الجزء الثاني بعينه كان ذلك الشيء في الجزء الأول موجوداً معدوماً معاً . ^(١) وهو محال . وإن كان غيره لم يكن ذلك حصول شيء على التدرج بل حصول أشياء كثيرة في أجزاء ذلك الزمان . وإذا ثبت ذلك ثبت أن عدم الآن المفروض إنما يحصل دفعة ^(٢) ثم يستمر بعد ذلك زماناً فإن كل حاصل بعد مالم يكن فلا بد له من أول حصول يكون هو حاصله فيه ، ويلزم من ذلك تنال الآتين .

الثاني : لو سلمنا صحة هذا التقسيم وهو أن يكون عدم الآن حاصلًا في جميع

(١) قوله « كان ذلك الشيء في الجزء الأول موجوداً معدوماً معاً » لأن الحاصل في الجزء الأول موجود فيه ، والذي يحصل في الجزء الثاني غير موجود في الجزء الأول . فلو كان الحاصل هو الذي يحصل بعينه يلزم أن يكون الشيء الواحد موجوداً معدوماً معاً . و أنه محال . م
(٢) قوله « وإذا ثبت ذلك ثبت أن عدم الآن المفروض إنما يحصل دفعة » لو استدلل على ذلك بان وجود الشيء وعدمه على التدرج غير معقول . فلم يكن عدم الآن المفروض على سبيل التدرج ؛ بل يكون دفعة و في آن . فيستلزم تنال الانات . فلا حاجة إذن الى قوله : فان كل حاصل بعد مالم يكن فلا بد له من أول حصول يكون هو حاصله فيه .

على انه ليس يلزم من امتناع الحصول التدريجي أن يكون دفعيًا كما صرح به الشيخ . ولو استدلل على ذلك بقوله : فان كل حاصل بعد مالم يكن . فبيان امتناع الحصول التدريجي مستدرك اذ لو ثبت هذه القضية كفت في الاستدلال ؛ لكنه ان اراد باول الحصول آن الحصول . فلانسلم أن كل حادث يكون لحدوثه آن يكون موجوداً فيه . فان الحركة حادثة و ليس لها اول حدوث هي موجودة . و ان اراد أنه يوجد فيه زمان هو اول أزمنة الحصول فسلم لكن من أين يلزم تنال الانات . م

الزمان الذي بعده من غير أن يكون لذلك الزمان طرف هو فيه معدوم فلم لا يجوز أن يقال : اللامماسة حاصلة في الزمان الحاصل بعد [آن] المماسة ؛ مع أنه ليس لزمان اللامماسة طرف غير آن المماسة . وحينئذ يكفي هناك آن واحد وبطل الحجّة .

أقول على الوجه الأول : ^(١) معنى الحصول على التدرّج هو حصول الشيء الذي له هوية اتصالية لا يمكن أن تتحصّل إلا في زمان كالحركة وما يتبعها . فإن تلك الهوية بمنع وجودها دفعة . ولا يلزم من ذلك أن يكون حصولها حصول أشياء كثيرة في أجزاء ذلك الزمان . لأنّها من حيث هويتها ليست بملتزمة عن أشياء كثيرة ؛ بل هي شيء واحد من شأنه قبول القسمة إلى أجزاء . فهي قبل عروض القسمة لا تكون إلا شيئاً واحداً منطبقاً على زمان . ولا يكون لذلك الزمان طرف يوجد ذلك الشيء في ذلك الطرف لأنّ وجوده ممنوع الحصول في طرف زمان ؛ بل واجب أن يحصل مقارناً لجميع ذلك الزمان . وأمّا بعد عروض القسمة فيكون حصول أجزائه في أجزاء ذلك الزمان شيئاً بعد شيء . وهذا الاعتبار لا ينافي الاعتبار الأول . فهذا هو الحصول على التدرّج ويقابله ما يحصل لأعلى التدرّج ؛ بل إمّا في طرف زمان فقط كوصول المتحرّك على مسافة إلى منتصفها مثلاً ، و إمّا في زمان لا بمعنى أن يكون له اتصال منطبق على ذلك الزمان ؛ بل بمعنى أن لا يوجد

(١) قوله « على الوجه الأول » الشيء . إما أن يحصل على سبيل التدرّج أولاً .

و معنى الحصول على التدرّج حصول ماله هوية اتصالية بمنع أن لا يقع إلا في زمان بل لا بد و ان ينطبق على اتصال الزمان كما في الحركة . و حصول الحركة ليس حصول أشياء كثيرة في أجزاء الزمان لانه ليس للحركة أجزاء ، ولا للزمان أجزاء ؛ بل ليس الاحصول شيء واحد في زمان واحد ؛ نعم لو يفرض للزمان أجزاء يفرض في الحركة أيضاً أجزاء تكون في تلك الأجزاء من الزمان لكنه ليس يلزم أن يكون حصول الحركة في الواقع حصول أشياء متعددة فهذا هو الحصول التدريجي وهو حصول في الزمان لاني طرفه .

و أما الحصول لأعلى التدرّج فهو إما الحصول في طرف الزمان وهو الآن لاني الزمان ، و إما الحصول في الزمان دون الآن ، وإلّا الحصول في الزمان و طرفه . وفي معنى الحصول في الزمان لا على سبيل التدرّج ان لا يوجد في ذلك الزمان آن إلا وذلك الشيء حاصل فيه ككون الشيء متحركاً . فان هذا لا يصدق على الجسم في طرف الزمان لان الحركة زمانية ؛ نعم يصدق على الجسم

في ذلك الزمان آن إلا ويكون ذلك الشيء حاصلًا فيه . وهذا القسم ينقسم إلى ما يكون حاصلًا في الآن الذي هو طرف حصوله كالكون والتربيع ، وإلى ما لا يكون حاصلًا في ذلك الآن كاللاوصول ، وكون المتحرك على مسافة فيما بين طرفيها . فإن جميع ذلك إنما يحصل في زمان وفي طرفه ، أو فيه دون طرفه . ولهذا حكم الشيخ بتثليث القسمة ، وحكم بأن عدم الآن إنما يحصل في جميع الزمان الذي يكون ذلك الآن طرفه . و يتبين ذلك من تصور النقطة . فإن الحكم بأن النقطة موجودة هناك صادق على طرف الخط المتصل ، وليس بصادق على نفس الخط المتصل . وأما الحكم بأنها ليست بموجودة هناك فصالح على نفس الخط ، وليس بصادق على طرفه . ولا يلزم من ذلك أن يكون للخط طرف آخر غير النقطة يصدق عليه الحكم بأنها ليست بموجودة هناك .

وعلى الوجه الثاني : أن ذلك يقتضي تزيف الحجة المشهورة المذكورة في صدر هذا الفصل . ولا يقتضي تزيف الحجة التي اعتمد الشيخ عليها . فإن آن المماسّة الذي يجب أن يكون السبب الموصل موجوداً فيه لا يمكن أن يكون مبدء زمان يزول فيه عن السبب كونه موصلًا لأن ذلك الزوال مفتقر إلى حدوث سبب متجدد لا يمكن اجتماعه مع السبب الأول . والسببان ليسا من الموجودات التي تحصل في أزمنة دون أطرافها ، ولا مما لا يوجد إلا في أطراف الأزمنة ، ولا مما يكون منطبقاً على أزمنتها . فهما إذن مما يوجد في الأزمنة ، وفي أطرافها .

في كل آن يفرض من آتات زمان حركته . و التمثيل باللاوصول بنا في ما تقدم من ان اللا ايصال واقع من الان الفاصل ، وما تأخر من قوله في الفائدة : فان كون الشيء غير موصل قديقع في آن كما يقع في زمان فلا فرق بينه وبين الكون والتربيع والتثليث فانها قديحدث في الان وتستمر . وقد ظهر مما ذكرنا أن بين معنى الحصول التدريجي والدفعي واسطة فان الحصول الدفعي هو الحصول في الان ، ومقابلته ليس هو الحصول التدريجي بل الحصول في الزمان والحصول في الزمان لا ينحصر في الحصول التدريجي بل يكون على وجهين :

احدهما : حصول ماله هوية اتصالية ينطبق على الزمان وهو الحصول التدريجي .

والاخر حصول في الزمان لا على وجه الا تطابق ؛ بل على وجه يوجد في كل آن يفرض في ذلك الزمان فالحصول الزماني أعم من التدريجي وغيره . وهذا القسم واسطة بين الدفعي و

والفاضل الشارح توهّم أن الشيخ إنما أورد الحجة المشهورة في الكتاب . ولذلك تعجب من إيرادها بعد تنزيها في الشفاء .
والدليل على أن الشيخ لم يقصد الحجة المشهورة اشتغال تقريره على ذكر المحرك الموصل ، وإشارته إلى وجوده في آن المماسّة .
وسبب توهّم هذا الفاضل هو أن الشيخ لم يترضّ لذكر السبب الثاني بل اقتصر على ذكر معلوله وهو زوال السببية عن السبب الأول .
ثم إن الفاضل الشارح اعترض على هذه الحجة بإنكار وجود الميل أولاً ، ثم بإنكار امتناع اجتماع ميلين مختلفين دفعة ثانياً ، ثم بتجويز وجودهما في زمانين مختلفين يفصل بينهما آن واحد لا يوجد فيه إحداهما أو كلاهما .
وفيما مرّ من الكلام في كل واحد من هذه المواضع كفاية .
قوله :

﴿فكل حركة في مسافة تنتهي إلى حد ما تنتهي إلى سكون . فتكون غير الحركة

التدرجي فلا يلزم من أن لا يكون عدم الان تدرجياً أن يكون دنيئاً لجواز أن يكون زمانياً لا تدرجياً بأن يكون حصوله في جميع الزمان الذي بعده .
و مما يوضحه أن نسبة الان الى الزمان نسبة النقطة الى الخط ؛ غير أن النقطة ربما يكون فاصلاً و الان لا يكون الا و املاً فكما أن النقطة يوجد في طرف الخط فقط ولا يوجد في نفس الخط ولا يلزم منه أن يكون للخط طرف آخر يكون عدم النقطة واقعيه فكذلك الان طرف للزمان و معدوم في جميع الزمان ليس في طرف آخر للزمان .
وتعبر بجواب شبهة الإمام : انا نختار انه يوجد في الجزء الاول من الزمان شيء من الحركة ، وكذلك في الجزء الثاني شيء آخر ؛ لكن لا يلزم منه أن يكون الوجود أشياء متعددة . وإنما يلزم ذلك لو كان للزمان أجزاء موجودة بالفعل ؛ بل الزمان شيء واحد له هيئة اتصالية . و الحركة أيضاً متصلة واحدة منطبقة عليه .

أو نقول : نختار أنه ليس يحصل في الجزء الاول من الزمان شيء من الحركة .
قوله : فلم يكن حصول الحركة في كل الزمان بل في بعضه . قلنا : لانسلم هذه الملازمة . و إنما يلزم أن لو كان للزمان جزء واقع ولم يحصل جزء من الحركة فيه ؛ لكن صدق هذه القضية بانتفاء الجزء من الزمان و الحركة لا بانتفاء الحركة .

التي بها يستحفظ الزمان المتصل . فالحركة الوضعية هي التي بها يستحفظ الزمان المتصل وهي الدورية ﴿٥﴾

لما فرغ من إثبات السكون بين الحركتين المختلفين شرع في المطلوب من ذلك وهو بيان أن الحركة الحافظة للزمان دورية .

وتقريره : أن كل حركة في مسافة^(١) تنتهي تلك المسافة إلى حد ، و تنتهي تلك الحركة إلى سكون لما تقدم . فهي غير الحركة الحافظة للزمان . لأن الزمان الذي هو مقدار الحركة على مامر لا أول له ولا آخر كما مضى بيانه . فالحركة التي هي مقدارها يجب أن لا يكون لها أول ولا آخر ؛ لكن الحركات التي لا تختلف تكون إما مستقيمة ، وإما مستديرة كما سبق بيانه . والمستقيمة لا يمكن أن تتصل دائماً لوجوب تنهاى المسافات المستقيمة . فإذن هي وضعية دورية .

وأعلم أن القائلين بنفى السكون بين الحركات المختلفة يسندون الزمان أيضا إلى الحركة المستديرة دون غيرها لامتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض بحيث يصير

و اعترض على العجة البنية على المبين بنوع وجود الميل ، ثم بنوع امتناع ميلين مختلفين ، ثم بتجويز وجودهما في زمانين : بان يقال : الميل الثانى يحدث فى جميع الزمان الذى بعد زمان الميل الاول كما جاز أن يكون عدم الان فى جميع الزمان الذى بعده . فهذا تجويز وجود الميل الثانى فى زمان الميل الاول فى زمان و أن يكون بينهما آن لا يوجدان فيه او يوجد أحدهما . و نقل هذا الاعتراض ليس على الوجه الذى ذكره الامام فانه قال : لم لا يجوز أن يحدث الميل الثانى فى جميع الزمان الحاصل بعد آن الميل الاول من غير أن يكون لذلك الزمان طرف سوى ذلك الان يحصل فيه أول وجود الميل الثانى كما أن عدم الان فى جميع الزمان الذى بعده من غير أن يكون لذلك الزمان طرف يحصل فيه أول ذلك عدم فلا يلزم وجود آتين . وهذا الوجه بالاعتراض أنسب على ان التخصى عن هذه الاعتراضات ظاهر بعد الاطاعة بما مر . م

(١) قوله : وتقريره ان كل حركة في مسافة ، المراد بهذه الحركة الحركة المختلفة . كأنه قال : كل حركة من الحركات المختلفة أعنى التي لها حدود ينتهى الى سكون فهي لا يحفظ الزمان . و اما الحركات التي لا تختلف فهي اما مستقيمة أو مستديرة . و الحصر ممنوع . لان الحركة على سطح مربع مثلا حركة واحدة مع أنها ليست بمستقيمة ولا مستديرة اللهم الا أن يستدعى حدود المسافة والحركة وفيه ما فيه . م

المجموع حركة واحدة . و الزمان إذهو شيء واحد متصل يجب أن يكون مستنداً إلى ما هو مثله في الاتصال الوجداني . فإذن الحركة الحافظة للزمان متصلة دائماً . ولا حركة متصلة دائماً سوى الدورية . وقد ظهر من ذلك أن هذا المطلوب لا يفتقر إلى إثبات السكون المذكور كل الافتقار .

❖ (فائدة) ❖

❖ (إنما يجب أن يقال : صار غير موصل ، ولا يجب أن يقال : ما يقولون : صار مفارقاً . لأن الحركة والمفارقة التي هي الحركة منسوبة إلى ما يتحرك عنه ليس يقع دفعة ، ولا فيهما ما هو أول حركة ومفارقة ، وأن يزول كونه موصلاً واقع دفعة) ❖
هذه الفائدة متصلة بالفصل المتقدم وهو أن الجمهور يقولون في حجبتهم التي حكيناها عنهم أعني التي زبفها الشيخ عند إثبات الآن الثاني : إن المتحرك يصير بعد الوصول مفارقاً .

وقد رد عليهم من ينازعهم في مطلوبهم بأن المفارقة عبارة عن الحركة منسوبة إلى ما يتحرك عنه . والحركة ليست تقع دفعة بل في زمان . ولا يوجد فيها شيء هو أولها لأن كل جزء يوجد منها فائدة ينقسم أيضاً إلى أجزاء يتقدم بعضها على بعض . وهكذا حال المفارقة وما يشبهها . فإذن لا يصح أن يقال : صار المتحرك مفارقاً : أي مبائناً في آن ؛ بل يجب أن يقال : إن المتحرك صار غير موصل بعدما كان موصلاً ، أو زال عند كونه موصلاً في آن فإن كون الشيء غير موصل فقد يقع في آن كما يقع في زمان . وما ذكره الشيخ في الشفاء وهو أن الحججة المشهورة لاتصير صحيحة إن بدلت لفظة المبائنة باللاماسة . فغير مناف^(١) لقوله هذا . لأن تلك الحججة في نفسها ضعيفة ، والحجج التي يكون فسادها من جهة المعنى لاتصير صحيحة بتبديل ألفاظها بتديلاً غير مؤثر في المعنى . أمّا

(١) قوله « وما ذكره الشيخ في الشفاء وهو أن الحججة المشهورة لاتصير صحيحة إن بدلت لفظ المبائنة باللاماسة فغير مناف » جواب سؤال : وهو أن زوال الوصول هو اللاماسة والشيخ قال : لو بدلت المبائنة باللاماسة يتم الحججة فكيف يتم إذا بدلت المبائنة باللاوصول .
أجاب : بأن إتمام الحججة باللاوصول إذا ثبت الميل الثاني ، وعدم إتمامها باللاماسة للاقتصار عليها فهو تغيير لا أثر له في المعنى . م

الحجج الصحيحة فربما توهم فساداً إذا لم تكن ألفاظها مطابقة لمعانيها الصحيحة . فهذا ما يمكن أن يقال في تقرير هذه المسئلة .

❖ (تذنيب) ❖

❖ (فالحركة التي يجب أن تطلب حال القوة عليها من حيث هي غير متناهية هي الدورية) ❖

قد مرّ في الفصل الأول من الفصول الثلاثة الماضية أن القوة التي لانهاية لها هي التي تكون على أعمال أو حركات غير متناهية ، وتبين في الفصلين الأخيرين أن الحركة الغير المتناهية هي الدورية . فإذن الحركة التي يجب أن يتعرف حال القوة عليها من حيث هي غير متناهية هي الدورية لا غير . ولما كان هذا الحكم فرعاً على ما تقدم جعل هذا الفصل تذنيباً له . وقد ظهر في هذا الفصل أيضاً أنه يريد بلا نهاية القوة لانهايتها بحسب المدة أو العدة .

❖ (إشارة) ❖

❖ (اعلم أنه لا يجوز أن يكون جسم ذو قوة غير متناهية يحرك جسماً غيره . لأنه لا يمكن أن يكون إلا متناهياً . فإذا حرك بقوة جسماً ما من مبدئه فرضه حركات لاتنتهي في القوة ، ثم فرضنا أنه يحرك أصغر من ذلك الجسم بتلك القوة فيجب أن يحركه أكثر من ذلك من المبدئه المفروض فتقع الزيادة التي بالقوة في الجانب الآخر فيصير الجانب الآخر متناهياً أيضاً . هذا محال) ❖

يريد بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية (١) .

(١) قوله « يريد بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية » المطلوب ان القوى الجسمانية يمتنع أن تكون غير متناهية : إما في الشدة فلما مر ، وأما في المدة أو في العدة فلانها لو حركت جسماً فاما ان يكون بالقدر أو بالطبع وهما محالان : أما بالقدر فلانه لو حرك جسم جسمن مختلفين في الصغر والكبر الى غير النهاية في المدة أو العدة من مبدئه واحد يلزم التفاوت بين الحركتين في الجانب الغير المتناهي وانه محال .

لا يقال : هذا الدليل انما يتم اذا امكن ابتداء تحريك القوة الجسمانية الغير المتناهية واما لو كانت

واعلم أن القوة الغير المتناهية لو كانت جسمانية وحركت جسماً . فلا يخلو إما أن يكون تحريكها لذلك الجسم بالقسر ، أو بالطبع . لأنه إما أن لا يكون عملاً لتلك القوة ، أو يكون .

فقوله : « لا يجوز أن يكون جسم ذو قوة غير متناهية يحرك جسماً غيره » إشارة إلى فساد القسم الأول .

والحجة عليه : أن الجسم لا يمكن أن يكون إلا متناهياً . وذلك لما مر من وجوب تنهاى الأبعاد . فإذا حرك جسم بقوته جسماً آخر من مبدء مفروض حركات لانهاية لها بحسب الامتداد الزماني ، أو بحسب العدة في القوة . فإن غير المتناهي لا يخرج إلى الفعل ، ثم فرضنا أن ذلك الجسم المحرك يحرك جسماً آخر شبيهاً بالجسم الأول في الطبيعة وأصغر منه بالمقدار بتلك القوة بعينها من ذلك المبدء المفروض فيجب أن يحرك الثاني أكثر من الأول . وذلك لأن المقسور إنما يعاوق القاسر بحسب طبيعته المخالفة لطبيعة القاسر من حيث هو قاسر . ولا شك أن طبيعة الجسم الأعظم تكون أقوى من طبيعة الجسم الأصغر لاشتغال الأعظم على مثل طبيعة الأصغر ، وعلى ما يزيد عليه . ويلزم منه أن تكون معاوقة الأعظم أكثر من معاوقة الأصغر . فإذا كان تحريك الأصغر أكثر من تحريك الأعظم . وهذا مما لم يبينه الشيخ في هذا الفصل إلا أنه تبين مما مر في الفصل السادس من النمط الثاني ، ومما سيأتي . ولما كان مبدء التحريكين واحداً بالفرض وجب أن تقع الزيادة التي بالقوة في الجانب الآخر الذي فرض اللانهاية فيه . وكذلك نقصان

القوة الجسمانية القاسرة أزلية وهي تحرك جسماً من الازل تحركات غير متناهية فلا يكون مبدء .

فقول : لا شك في إمكان التحريك من المبدء على ذلك التقدير . فإنه لو أمكن قوة جسمانية قسرية غير متناهية لا يمكن أن يحرك جسماً و بعضه من مبدء مفروض . وحينئذ يلزم التفاوت .

قال الامام : هب أن بين حركتي الجسمين المختلفين تفاوتاً في الجانب الغير المتناهي ؛ لكن لا يلزم منه أن ينقطع الجسم الأكبر . و إنما يلزم لو كان التفاوت بالزيادة و النقصان حتى ينقطع الناقص الذي فرض غير متناه . وهو ممنوع . لم لا يجوز أن يكون التفاوت بالسرعة و البطء كما أن حركة الفلك الأعظم أسرع من حركة فلك الثوابت مع أنها غير متناهين .

وتقرير الجواب : أن الكلام في القوة الغير المتناهية في المدة أو العدة . و اللازم منه تفاوت

ويلزم منه انقطاع الأقل . فيكون ذلك الجانب أيضاً متناهياً وقد فرض غير متناه . هذا خلف . فإن هذا الفرض محال .

واعلم : أن هذا البرهان أعمّ مأخذاً مما استعمله الشيخ . فإنّ الحاصل منه أن القوة الغير المتناهية لو حرّكت بالفرض جسمين مختلفين لوجب أن يكون تحريكها إياهما متفاوتاً . ويلزم منه كونها متناهية بالقياس إلى أحدهما بعد أن فرضت غير متناهية مطلقاً هذا خلف . فإنّ القوة الغير المتناهية سواء كانت جسمانيّة أو غير جسمانيّة يمتنع أن تكون مباشرة لتحريك الأجسام بالفسر . والشيخ خصّصه بالقوة الجسمانيّة لأنّ غرضه في هذا الموضع هو نفي اللانهاية عن القوى الجسمانيّة .

والاعتراض المشهور الذي أورده الفاضل الشارح عليه : بتجويز أن يكون التفاوت في التحريكين بالسرعة والبطء . حينئذ لا يلزم منه انقطاع أحدهما . مندفع لأن المراد بالقوة المذكورة هي هنا التي لانهاية لها باعتبار المدة أو العدة دون الشدّة على مامر .

ثمّ إنّه أورد عليه سؤالاً آخر : وهو أن القائلين بتناهي الحوادث لما استدلوا بوجوب ازديادها كلّ يوم على تناهيها . ردّ الشيخ عليهم بأن قال : لما لم يكن لها مجموع موجود في وقت من الأوقات لم يكن الحكم بالازدياد عليها صحيحاً فضلاً عن أن يكون مقتضياً لتناهيها .

قال : ولقائل أن يردّ عليه هي هنا بما ردّ به هو عليهم بعينه . وهو أن يقول : ليس

الحركتين في الجانب الغير المتناهي في المدة و العدة لا مجرد التفاوت في السرعة و البطء :
 اما في المدة فلان القوة الجسمانيّة لو كانت غير متناهية في المدة وحركت جسماً آخر كان زماً حركته غير متناه . لانا لان معنى بالحركة الغير المتناهية في المدة الا ذلك . فاذا حركت جسماً آخر أصغر كان زمان حركته أيضاً غير متناه . لكن هذا الزمان يكون أقصر لان معاوقته أقل . و التفاوت بين الزمانين في الطول و القصر ليس الا في الجانب الغير المتناهي . فيلزم انقطاع الاقل قطعاً .
 واما في المدة فلانها لو كانت غير متناهية في العدة وحركت جسماً يكون عدد حركاته غير متناه لانه المراد بعدم تناهي القوة في العدة و اذا حركت جسماً أصغر يكون عدد حركاته أيضاً غير متناه الا ان هذا العدد أكثر من العدد الاول فيلزم انقطاعه . م

للحركات التي تقوى هذه القوة عليها مجموع موجود في وقت ما . فإن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان .

قال : ولقد أورد عليه بعض تلامذته هذا السؤال . فأجاب : بأن المحكوم عليه هيئتنا^(١) كون القوة قوية على تلك الأفعال . وهذا المعنى حاصل في الحال . ولا شك أن كون القوة قوية على تحريك الكل أقل من كونها قوية على تحريك الجزء . فوقع التفاوت في القوة عليها . بخلاف الحوادث . فإن مجموعها لما لم يكن موجوداً في وقت ما استحال الحكم عليها بالزيادة والنقصان .

ثم قال الفاضل الشارح : وللسائل أن يعود فيقول : أأنتم إنما تستدلون على تفاوت قوة القوة على تحريك الكل و الجزء . بوقوع التفاوت في تلك الأفعال و حينئذ يعود الإشكال .

أقول . الشيخ لم يحكم بنفي الازدياد عن الحوادث الغير المتناهية مطلقاً ؛ بل ذكر في آخر النمط الخامس أن جميعها لا يمكن أن يوجد في وقت ، وغير المتناهي المعلوم قد

(١) قوله « فأجاب بان المحكوم عليه هيئتنا » أي الحكم هيئتنا بان قوة القوة متفاوتة وهو واقع في الحال فلا شك أن قوة القوة على تحريك الجزء أكثر من قوتها على تحريك الكل . فيلزم التفاوت في القوة بخلاف الحوادث فإنها لما لم يكن موجودة في وقت يستحيل الحكم عليه بالتفاوت . و للسائل أن يعود و يقول : المحذور الذي ادعيت لزومه إما تفاوت قوة القوة على تحريك الكل والجزء ، وإما تفاوت الأفعال . فان زعمت ان اللازم تفاوت قوة القوة وهو محذور فغير مسلم لا بد له من دليل ، وإن زعمت ان اللازم المحذور هو التفاوت في الأفعال عاد الإشكال . وكان مراد الامام من قوله : اتم تستدلون على تفاوت قوة القوة بتفاوت الأفعال . هذا الذي قررناه ؛ لكنه سعى في عبارته . فان الاستدلال بالمكس . فانا نقول : قوة القوة على تحريك الكل أضعف منها على تحريك الجزء اذا المقصور طبيعة عايقة عن التحريك القسري . وكلما كان المعوق أقوى كانت القوة على تحريكه أضعف بالضرورة . فلما تفاوت قوة القوة بالنسبة الى تحريك الكل والجزء يلزم التفاوت في الحركات الغير المتناهية .

وأجاب الشارح بان الشيخ ما أحال قبول الغير المتناهي الذي ليس مجموع موجوداً في الخارج الزيادة والنقصان في الوهم ، و صرح بانه في العلم قابل للزيادة والنقصان ، وبأن ذلك لا ينافي كونه غير متناه ؛ بل انا في بادي النظر اذا تخيلنا امتداداً يكون له جهران فاحتمل أن يكون غير متناه في الجهتين ، وأن يكون متناهياً فيهما ، وأن يكون متناهياً في احدهما فقط . فالحكم بالزيادة و

يكون فيه أكثر وأقل. ولا يثلم ذلك كونه غير متناه في العدم . وفي هذا الكلام تصريح بأن كثرة الشيء وقلة لا تنافيان كونه غير متناه . وكيف وربما يوصف بهما وباللانهاية معاً في النظر الأول إذا اختلفت جهتهما أعنى جهة الكثرة والقلة ، وجهة اللانهاية . وبيان ذلك أن كل ما يمتد مترتباً في العقل ، أو في الخارج : مقداراً كان ، أو عدداً فيكون لا محالة لامتداده جهتان يمكن أن يوصف ذلك الامتداد في الجهتين معاً بالتناهي ، أو يسلب عنه فيهما التناهي ، أو يوصف في إحداهما به ويسلب في الأخرى عنه . والحكم بالازداد والانتقاص عليه لا يكون إلا في الجهة الموصوفة بالنهاية لأنهما من خواص الكم المتناهي . فإذن الحكم بهما في جهة واحدة لا ينافي في سلب النهاية في الجهة الأخرى بحسب النظر المذكور . وأما امتناع سلب النهاية عنه إذا كان موجوداً على ما هو المقر عند جمهور الحكماء فذلك لأمر يقتضيه خارج عن مفهومه . وهو غير مانع فيه .

وإذ قد تقرر هذا فنقول : لما كانت لانهاية الحوادث في الجهة التي تلي الماضي ،

النقصان إذا كان غير متناه في إحدى الجهتين لا يكون إلا في الجهة الأخرى .

وقوله : في النظر الأول ، احتراز عن دليل يدل على امتناع أن يوصف بعدم التناهي وبالكثرة والقلة كامتناع وجود غير المتناهي على الشرايط المقررة عند الحكماء . فانه بدليل لا بالنظر الى مجرد مفهومه .

وأما قوله : لانها من خواص الكم المتناهي . فمنع . لا تنقاضه بعلومات الله تعالى ومقدوراته . ويمكن أن يجاب عنه : بأن الكم الغير المتناهي إذا زاد مرة ونقص أخرى لم يكن ذلك الامن الجهة المتناهية بالضرورة . وأما إن معلومات الله تعالى زائدة على مقدوراتها فذلك شيء آخر .

وحاصل الجواب أن يقال : هب أن الغير المتناهي الذي يتعاقب لا يقبل الزيادة والنقصان في الخارج لانه ليس له مجموع موجود في وقت من الاوقات الا انه قابل لهما في الوهم ، و بحسب الامر ؛ لكن ازدياده ونقصانه في الجانب الغير المتناهي منتهى في الوهم أيضاً كما في الخارج وأما في الجانب المتناهي فليس بمنتهى . وكأن كلام الشيخ حيث قال : الحوادث المتناهية لو كانت غير متناهية يلزم أن يكون غير المتناهي قابلاً للزيادة والنقصان لازدياد الحوادث كل يوم وهو محال ، أن يقال لو كان المراد أن غير المتناهي يزيد وينقص في الخارج فهو ممنوع . لان المجموع الغير المتناهي ليس موجوداً في الخارج في وقت ما ، و ان كان المراد أنه يقبل الزيادة والنقصان في نفس الامر وفي الوهم ، فلا نسلم أنه محال . وانما يكون كذلك لو كان قبوله الزيادة والنقصان في الجانب الغير المتناهي . وليس كذلك ههنا بخلاف ما نحن بصدده للزوم التفاوت في الحركات

ازديادها في الجهة الأخرى التي تلى الحال . لم يكن الاستدلال بالازدياد على وجوب التناهي صحيحا كما مرّ . وأمّا الأفعال الصادرة عن القوة المذكورة فلمّا كان لامتدادها مبدء واحد بالفرض ، وكانت مستلزمة لزيادة ونقصان بحسب طبائع المقسورات المختلفة . وجب أن يكون التفاوت في الجهة الأخرى ، وأوجب التفاوت تناهيا في تلك الجهة أيضاً . وبذلك اختلفت الصورتان . فهذا ما عندي في هذا الموضوع . وأمّا عبارة الشيخ في الجواب المحكي عنه فلم يقع إليّ بالفاظه حتّى أنظر فيها .

﴿ مقدمة ﴾

﴿ إذا كان شيء ما يحرك جسماً ولا ممانعة في ذلك الجسم كان قبول الأكبر للتحريك مثل قبول الأصغر ^(١) لا يكون أحدهما أعصى والآخر أطوع . حيث لا معاوقة أصلاً ﴾

لما فرغ من بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية التحريك بالفسر أراد أن يبين امتناع كونها غير متناهية التحريك بالطبع أيضاً . فقدم لذلك ثلاث مقدمات : أولها : ما ذكره في هذا الفصل وهو أن الجسم من حيث هو جسم لما لم يكن مقتضيا للتحريك ، ولا للمنع عنه ؛ بل كان ذلك لقوة تحلّه كما مرّ . فإذن كبيره وصغيره

الغير المتناهية في الجانب المتناهي . وأنه كما هو معال في الخارج كذلك في الوهم وبحسب نفس الامر .

واعلم ان الطبيعيات لما كانت معسومة وحكم الوهم في المحسوسات صادقة فالمقدمات المذكورة في البراهين الطبيعية لا يجب أن يكون مأخوذاً بحسب الخارج ؛ بل بحسب نفس الامر وإن كانت وهمية كما في مسألة تناهي الابداد و الجزء الذي لا يتجزء وغيرها . م

(١) قوله « مقدمة : إذا كان شيء ما يحرك جسماً ولا ممانعة في ذلك الجسم كان قبول الأكبر للتحريك مثل قبول الأصغر » وهذا في المقدمة الاولى .

فالقوة الطبيعية إذا حركت جسماً يكون قبول كل الجسم للتحريك مثل قبول بعضه لعدم الممانعة فيه . فان كان هناك تفاوت لا يكون الا من قبل الفاعل اعني القوى . وهذا في المقدمة الثانية . والتفاوت الذي بين القوى على تناسب الاجسام في الصغر والكبر لانها سارية فيها متجزئة . بتجزئتها . وهذا في المقدمة الثالثة .

فلو تحرك جسم بقوته الطبيعية حركات غير متناهية ، وتحرك بعض ذلك الجسم بقوته الطبيعية من

إذا فرضنا مجرد دين عن تلك القوة كأنامتساويين في قبول التحريك . وإلا لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا عنه .

﴿مقدمة أخرى﴾

﴿القوة الطبيعية لجسم ما إذا حرّكت جسمها ولم يكن في جسمها معاوقة أصلا فلا يجوز أن يعرض بسبب الجسم تفاوت في القبول ؛ بل عسى أن يعرض ذلك بسبب القوة﴾

وهذه ثمانية المقدمات : وهي أن القوة الجسمانية المسمّاة بالطبيعة إذا حرّكت جسمها ولا محالة يكون ذلك الجسم خاليا عن المعاوقة وإلا لم تكن الطبيعة طبيعة لذلك الجسم فلا يجوز أن يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لما مرّ في المقدمة الأولى ، بل إن عرض تفاوت فهو بسبب القوة . فإنّها تختلف باختلاف محلّها على ما سيأتى في المقدمة الثالثة . وهناك يستبين أن التفاوت كما كان في الحركات القسريّة بسبب القوايل لا غير فهو في الطبيعة بحسب الفواعل لا غير .

﴿مقدمة أخرى﴾

﴿القوة في الجسم الأكبر إذا كانت متشابهة للقوة في الجسم الأصغر حتّى لو فصل من الأكبر مثل الأصغر تشابهت القوتان بالإطلاق . فإنّها في الجسم الأكبر أقوى وأكثر إذ فيها بالقوة شبيهة تلك وزيادة﴾

وهذه ثالثة المقدمات : وهي أن القوى الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف الأجسام ، وتناسب بتناسب محالّها المختلفة بالكبر والصغر . لأنّها حالة فيها متجزئة بتجزئتها . وألفاظ الكتاب واضحة .

مبدء واحد فإن كان حركات البعض غير متناهية وحركة الكل أكثر وقع التفاوت بين الحركتين في الجانب الغير المتناهي . وإن كانت متناهية يلزم تناهي حركة الكل أيضا لأن نسبة حركة الكل إلى بعض نسبة قوة الكل إلى قوة البعض ، ونسبة قوة الكل إلى قوة البعض نسبة الكل إلى بعض ، ونسبة الكل إلى البعض نسبة المتناهي إلى المتناهي . فيكون نسبة الحركة إلى الحركة نسبة المتناهي إلى المتناهي . وقد فرضنا حركة الكل غير متناهية . هذا خلف . م

❖ (إشارة) ❖

❖ (نقول : لا يجوز أن يكون في جسم من الأجسام قوة طبيعية تحرك ذلك الجسم

حركات بلا نهاية) ❖

لما فرغ من تقرير المقدمات شرع في المقصود وهو ما ذكره في صدر الفصل .
فقوله :

❖ (وذلك لأن قوة ذلك الجسم أكثر وأقوى من قوة بعضه لو انفرد) ❖

إشارة إلى المقدمة الأخيرة .

وقوله :

❖ (وليس زيادة جسمه في القدر تؤثر في منع التحريك حتى يكون نسبة المتحرك كين

والمحرك كين واحدة) ❖

إشارة إلى المقدمة الأولى ، وإلى سبب الاحتياج إليها : وهو أن المعاوقة لو كانت

في الكبير أكثر منها في الصغير مع أن القوة في الكبير أيضا أقوى منها في الصغير لكانت نسبة

المتحرك كين والمحرك كين واحدة ؛ لكن ليس كذلك لما مر في المقدمة الأولى .

وقوله :

❖ (بل المتحرك كان في حكم مالا يختلفان ، والمحرك كان مختلفان) ❖

إشارة إلى ما استبان في المقدمة الثانية : وهو كون التفاوت ههنا بسبب الفواصل

لا بسبب القوابل .

وقوله :

❖ (فإن حرك كاجسميهما [جميعها خ] من مبدء مفروض حركات بغير نهاية عرض ما ذكرنا)

تقرير البرهان بالإحالة على ما مر . وهو أنه يلزم من ذلك وقوع التفاوت في

الجانب الذي فرض غير متناه . ويلزم منه تناهي الأقل كما مر .

وقوله :

❖ (وإن حرك الأصغر حركات متناهية كانت الزيادة على حركاته على نسبة متناهية

فكان الجميع متناهيا) ❖

تتميم لهذا البرهان وإنما احتاج إلى ذلك لأنّ اللازم ممّا مرّ ليس إلّا وجوب تناهي الحركات الصادرة عن الجسم الأصغر ؛ لكن كان ذلك في الحجّة السابقة خلفا . لأنّ القوة الواحدة اقتضت من حيث هي غير متناهية فعلا متناهيّا ، ولم يكن هيئتنا خلفا . لأنّ القوة ليست بواحدة ؛ بل إنّما لزم المحال من حيث ذكره : وهو أنّ تناهي حركات الأصغر يقتضي تناهي حركات الأكبر أيضا لكونهما على نسبة جسميهما المتناهيين على ما مرّ في المقدّمة الثالثة . فهذا تقرير ما في الكتاب .

واعلم : أنّنا ذكرنا أنّ الشيخ يريد بيان امتناع كون القوى الجسمانيّة غير متناهية التحريك : فبيّنه بامتناع صدور قسمي التحريك عنها أعني الذي بالفسر ، والذي بالطبع من غير نهاية ؛ لكن لما كان البرهان الذي أقامه على امتناع كون القوى الجسمانيّة الغير المتناهية محرّكة بالطبع أخصّ متناولا ممّا يجب . وذلك لأنّه لم يقم إلّا على امتناع صدور التحريك المتناهي عن قوة حالة في جسم لا معاوقة فيه منقسمة بانقسام ذلك الجسم على التشابه كالطبيعة والنفوس الفلكيّة المنطبعة في أجسامها . وبالجمله القوى المتشابهة الحالة في الأجسام البسيطة ، والتحريك بالطبع الذي يقابل التحريك بالفسر يكون أعمّ من ذلك لكونه متناولا للتحريكات الصادرة عن النفوس النباتيّة و الحيوانيّة مع أنّ أجسامها المرّكبة لا تخلو عن معاوقات يقتضيها طبائع بسائطها على ما تبين فيما مرّ ، وأيضا أكثر تلك النفوس ممّا لا ينقسم بانقسام محالّها لكون تلك المحالّ أجساما آليّة . فإذن هذا البرهان كان أخصّ ممّا يجب ؛ لكن لما كان المقصود هيئنا بيان امتناع كون الصور الفلكيّة المنطبعة في هيولياتها مبدء للتحريكات الغير المتناهية اكتفى الشيخ بهذا البرهان المشتغل على حصول مقصود .^(١)

✽ (تذنيب) ✽

✽ فالقوة المحرّكة للسماء غير متناهية ،^(٢) وغير جسمانيّة . فهي مفارقة عقليّة ✽

(١) قوله « اكتفى الشيخ بهذا البرهان المشتغل على حصول مقصوده » هذا البرهان إنّما يدلّ على حصول مقصوده لو كانت حركة الفلك طبيعيّة . فإنّ إرادة الفلك لا تنقسم بانقسامه لجواز أن لا يكون لجزمه إرادة أصلا فضلا عن إرادة بنسبة إرادة الكل . م

(٢) قوله « فالقوة المحرّكة للسماء غير متناهية » ثبت أنّ في الوجود حركة غير متناهية ؛ و

وفي بعض النسخ فهي غير جسمانية فهي مفارقة عقلية .

قد بان فيما مضى : وجوب وجود حركة غير متناهية ، وبان أنها لا تكون إلهادورية ، وبان في النمط الثاني أن الأجسام المتحركة بالحركة الدورية هي السماوية . فإذن ثبت أن القوة المحركة للسماء غير متناهية ، وثبت أيضاً بالبرهان المذكور في الفصول المتقدمة أن القوى الجسمانية لا تصدر عنها حركة غير متناهية . فأتت المقدمات أن القوة المحركة للسماء ليست بجسمانية ، وما ليس بجسماني يكون مفارقاً . فإذن هي مفارقة . والمفارقة : إما عقل أو نفس . والنفس المفارقة إذا حاولت تحريك جسمها فإنما تحاوله بخروج ما فيها بالقوة من الكمال إلى الفعل وإلا فلا احتياج لها إلى التحريك . فإذن هي مفارقة في التحريك إلى شيء يكون كماله موجودة بالفعل ليخرج تلك الكمالات النفسانية من القوة إلى الفعل . وذلك الشيء هو العقل . ولا محالة يكون ذلك الشيء هو السبب الأول لتحريك السماء . فإذن القوة الأولى التي تصدر عنها تحريك السماء مفارقة عقلية .



﴿ وهم وتنبه ﴾

﴿ ولعلك تقول : قد جعلت السماء يتحرك عن مفارق وقد كنت من قبل منعت أن يكون المباشر للتحريك أمراً عقلياً صرفاً ؛ بل هو قوة جسمانية . فجوابك : أن [هنا] الذي ثبت هو محرك أول ، ويجوز أن يكون الملاصق للتحريك قوة جسمانية ﴾

إنها دورية . والحركة الدورية إنما هي المساوية . فالقوة المحركة للسماء غير متناهية و القوة الجسمانية متناهية ينتج أن القوة المحركة للسماء ليست قوة جسمانية . فيكون قوة مفارقة إما عقلاً وهو المطلوب ، أو نفساً . و النفس المجردة المفارقة إنما يتحرك جسمها لتعصيل الكمالات اللايقة بها . وتعصيل الكمالات إنما يكون من موجود يكون الكمالات حاصلة له بالفعل و هو العقل . فالقوة المحركة للسماء مفارقة عقلية .

فإن قلت : إن أراد بالقوة المحركة للسماء المباشر للحركة الذي يصدر عنه الحركة فهو قوة جسمانية لا عقلانية . وإن أراد بها شيئاً آخر فلا بد له من دلالة .

فقول : الدلالة عليه عدم تنامي الحركات لأن عدم تناميها ليس بحسب ذات القوة المباشرة لامتناع صدور الحركات الغير المتناهية عن القوة الجسمانية بحسب ذاتها ؛ بل بحسب قوة أخرى . ولا شك أنها يجب أن يكون غير متناهية الاثار والا استحال صدور الحركات الغير المتناهية عن

قد تبين في الفصل العاشر من هذا النمط أن محرك السماء لا يجوز أن يكون عقلاً؛ بل هو قوة نفسانية جسمانية وهي هنا قد حكم بأنه مفارق عقلي وذلك يوههم مناقضة. فنبه على أن ذلك غير متناقض. لأن الحكم بأن المباشر للتحريك لا يجوز أن يكون عقلاً لا ينافي كون العقل مبدءاً من وجه آخر.

واعلم أن تحريك النفس تحريك فاعلي، وتحريك العقل تحريك غائي. والغاية وإن كانت من حيث هي علة لعلية الفاعل مبدءاً بعيداً فهي من حيث انتساب الفعل إليها باعتبار غير اعتبار انتسابه إلى سائر العلل مبدء قريب. وبه ينحل ما أشكل على الفاضل الشارح^(١) وهو أن المحرك القريب إن كان جسمانياً فهو نفس. وإلا فهو عقل. ولا وجه لكونهما معاً سبيين.

﴿هم وتنبيه﴾

﴿ولعلك تقول: إن جاز ذلك فيكون متناهي التحريك لادائم التحريك فيكون لغير هذه الحركة. فاسمع واعلم: أنه يجوز أن يكون محرك غير متناهي التحريك

القوة الجسمانية بحسبها. فذلك القوة ليست بجسمانية؛ بل مفارقة.

نعم يرد أن يقال: الدليل لم يدل الأعلى أن الجسم السماوي متحرك بالحركة الدورية، وأما أن كل متحرك بالحركة الدورية فهو جسم سماوي فهو من باب إيهام العكس. ولم لا يجوز أن يكون في كرة الأرض قوة متحركة بالإرادة ويكون الزمان مقدار حركتها؟

واعلم: أن المطلوب من هذه الفصول ليس إثبات العقل مطلقاً؛ بل إثبات أن للحركة السماوية غاية هي العقل والألا لم يحتج إلى بيان أن الحركة الغير المتناهية دورية، ولا إلى أن الحركة الدورية سماوية. ولهذا صرح الشيخ فيما قبل بأنه ضرب آخر من البيان مناسب لما كنا فيه من إثبات الغايات للأفلاك فاستنتج ههنا عدم تنافي القوة المحركة للسماء.

(١) قوله «وبه ينحل ما أشكل على الفاضل الشارح» لما ذكر الشيخ: أن اللاصق للتحريك قوة جسمانية والعقل محرك أول. اعترض الإمام بأن الحركات الجزئية الغير المتناهية إنما تصدر عن العقل، أو عن القوة الجسمانية؛ فان صدرت عن العقل فهو العلة، وان صدرت عن القوة الجسمانية لم يكن العقل علة لها.

والجواب: أن العقل علة غائية. والقوة الجسمانية علة فاعلية.

وإيضاحه: أن محرك الفلك على الأجمال شيان: الأول: ما يحرك تحريك المشوق للعاشق.

بحركه شيئاً آخر ثم يصدر من ذلك الآخر حركات غير متناهية لاعلى أنها تصدر عنه لو انفرد ؛ بل على أنه لا يزال يتفعل عن ذلك المبدء الأول ، ويفعل . واعلم : أن قبول الانفعالات الغير المتناهية غير التأثير الغير المتناهي ، و التأثير الغير المتناهي على سبيل الوساطة غير تأثيره على سبيل المبدئية . وإنما يمتنع في الأجسام أحد هذه الثلاثة فقط)
معنى السؤال : أنه إن جاز أن يكون المباشر لتحريك السماء قوة جسمانية فتكون تلك القوة متناهية التحريك لادائمة التحريك . فتكون محركه لغير الحركة السماوية الدائمة . هذا خلف .

ونبه على الجواب (١) بأنه يجوز أن يكون محرك غير متحرك ، عقلي غير متناهي التحريك يحرك قوة حالة في جسم أى يتجدد منه في تلك القوة أمور متصلة غير قارة ، ثم يصدر عن تلك القوة حركات غير متناهية في ذلك الجسم لاعلى أنها تصدر عن تلك

وهو الذى يكون الحركة لاجله . و الثانى : ما يحرك تحريك النفس للبدن وهو الذى يكون الحركة منه . وذلك المحرك العقلى لا جاز أن يكون هو المباشر للحركة فانه بعيد عن التغير والاستكمال والمباشر للحركة متغير مستكمل . فلا يكون الحركة منه ؛ بل محركاً للفلك على سبيل التشق . واما محرك الفلك على سبيل التفصيل فهو ثلاثة : بعيد عقلى يحرك على وجه التشق ، وقريب مباشر للحركة ، و وسط وهو نفس مفارقة عن المادة متعلقة بالفلك على وجه التدبير ، ويكون لها تصورات كلية وجزئية ، و مباشر من تصوراتها الجزئية التى يحصل لها بمعاونة من قوتها المثيلة هذه القوة المثيلة . فيرسم فيها صور الاوضاع الجزئية ، ويحدث عنها الحركات الجزئية على الاستمرار . هكذا يجب ان يحقق مقاصد القوم . م

(١) قوله « ونبه على الجواب » أى لا نسلم أن المباشر لتحريك السماء لو كانت قوة جسمانية كانت متناهية التحريك . وإنما يكون كذلك لو كان صدور الحركات الغير المتناهية عنها على سبيل الاستقلال . وليس كذلك بل يتجدد من العقل المفارق فيها أمور متصلة غير قارة ، و يتفعل بحسب ذلك انفعالات غير متناهية ، وبواسطة تلك الانفعالات يقوى على حركات غير متناهية . وإنما قيد الأمور الأمور المتصلة بكونها غير قارة لأنها لو كانت قارة لزم بقاء الحركة بعينها .

وهيها نظر ان : الال : ان القول بتجدد الأمور من المفارق و صدور الحركات الغير المتناهية بحسب ذلك تصريح بان الصادر من الفلك حركات متعددة . وقد تبين من قبل أن الحركات المتعددة لا تحفظ الزمان فيبينها تناقض .

بيان ذلك : أنه اذا صدر من الفلك حركات متعددة : فاما أن يكون بين كل حركتين حد هو بداية احدهما و نهاية الاخرى فهى الحركات التى تفعل حدوداً و نقطاً فلا يحفظ الزمان ، و اما

القوة لو انفردت ؛ بل على أنها تنفعل دائماً عن ذلك المحرك العقلي ، و تفعل بحسب
انفعالاتها تلك . ثم زاد في البيان بالفرق بين الانفعالات الغير المتناهية ، و بين التأثيرات
الغير المتناهية على سبيل الوساطة . و بين تلك التأثيرات على سبيل المبدئية ، و ذكر أن
الممتنع على القوى الجسمانية هو الثالث فقط .

واعترض الفاضل الشارح : بأن الأمور الحادثة في النفس الجسمانية لا يجوز أن
تصدر عن العقل . فإن الثابت لا يكون علّة للمتغير . وإن جاز فليجز صدور الحركات عنه
من غير احتياج إلى النفس . وحينئذ لا يكمن القطع في شيء من القوى الجسمانية بأنها

ان لا يكون بين تلك الحركات حدود . فحينئذ لا يكون حركات متعددة ؛ بل حركة واحدة .

الثاني : أن التحريكات لا على سبيل الاستقلال صورة النقص لانه لا يمكن أن يقال : لو صح
الدليل لم يجز التحريكات الغير المتناهية لا على سبيل الاستقلال فانه اذا فرض كل القوة بعرك جسا
لا على سبيل الاستقلال حركات غير متناهية من مبدء مفروض وبعضها يعرك كذلك . يكون تحريك
البعض اقل من تحريك الكل . فيكون متناهياً .

و جوابه : ان هذا يتم لو امكن أن يستند بعض القوة لتلك الانفعالات الواردة على جميع القوة
وهو ممنوع .

واعترض الامام بوجهين : احدهما : أن الأمور العادنة في النفس الجسمانية امور متغيرة . و
عندهم أن الثابت لا يكون علّة للتغير لا متناع تغلف المعلول عن العلّة فلا يكون معلولة للعقل . و إن
جاز ذلك فليجز اسناد الحركات الجزئية الى العقل .

وثانيهما : لو جاز صدور الحركات الغير المتناهية من القوة الجسمانية الفلكية بواسطة الانفعالات فلم
لا يجوز مثله في ساير القوى ؛ و حينئذ لا يمكن القطع في شيء من القوى الجسمانية بانها لا تقوى
على اعمال غير متناهية . فقله ؛ و حينئذ . اشارة الى هذا الوجه : اى اذا جاز صدور الامور المتجددة
في النفس الجسمانية من العقل لا يمكن القطع .

والجواب عن الاول . أن الحركة لا يجوز أن تصدر عن العقل لما ثبت ان مباشر الحركة هو
النفس لا العقل لانه ليس بمستكمل والمتغير انما يصدر عن العقل بسبب الحركة الدائمة حتى يكون
هناك سلسلتان معدتان كل فرد من احديهما بعد الفرد من الاخرى : احديهما سلسلة الانفعالات
الواردة على القوى الجسمانية ، والاخرى سلسلة الحركات . فكل حركة تعد القوة الجسمانية لحالة
انفعالية صادرة عن العقل . وتلك الحركة الانفعالية تعدها لاصدار حركة لاحقة . وهذا كما اذا قطعنا
حدا من حدود المسافة و اعترض حد آخر شرعنا به و تغيلنا قطعة فقطعناه ، ثم تغيلنا قطع حد آخر
وهكذا . فكل حركة سابقة معدة لتغيب وهو افعال . وكل تغيب علّة لحركة لاحقة . م

لا تقوى على أفعال غير متناهية لاحتمال انفعالها عن العقل دائماً .

والجواب : أن المتغير إنما يصدر عن الثابت بسبب وجود الحركة الدائمة ، والحركة لا توجد إلا عند تجدد أحوال في محركها منسوبة إلى إرادة أو ميل طبيعي أو قسري . يكون كل حركة علة لتجدد حاله وكل حال علة لتجدد حركة فيتصل التجددات في المحرك والحركات في المتحرك . فإذن لابد من محرك يتجدد أحواله . وليس هو بعقل . ولما امتنع في الفلك انتساب تلك الأحوال إلى طبيعة أو قسر . ثبت انتسابها إلى نفس . وأما احتمال كون القوى الجسمانية قوية على غير المتناهي بحسب انفعالاتها عن العقل . فليس بإلزام على الشيخ لأنه عين ماصح به ؛ لكنه لا يتصور فيما لا يستمر انفعالاته وأفعاله .
(إشارة*)

(*) فالمبدء المفارق العقلي لا يزال يفيض منه تحريكات نفسانية للنفس السماوية على هيئات نفسانية شوقية تنبعث منها الحركات السماوية على النحو المذكور من الانبعاث ، ولأن تأثير المفارق متصل فما يتبع ذلك التأثير متصل على أن المحرك الأول هو المفارق . لا يمكن غير هذا*)
فيه بيان لكيفية صدور الأحوال المتجددة في النفس الفلكية عن العقل ، و صدور الحركات بحسبها عن النفس . وهو غني عن الشرح .
(استشهاد*)

(*) صاحب المشائين قد شهد بأن محرك كل كرة يحرك تحريكاً غير متناه ، وأنه غير متناهي القوة ، وأنه لا يكون تحريك غير المتناهي بقوة جسمانية . فغفل عنه كثير من أصحابه حتى ظنوا أن المحركات بعد الأول قد تتحرك بالعرض لأنها في أجسام والعجب أنهم جعلوا لها تصورات عقلية ، ولم يحضرهم أن التصور العقلي غير ممكن لجسم ، ولا لقوة جسم . فهو غير ممكن لما يتحرك بذاته أو يتحرك بالعرض أي بسبب متحرك بذاته . وأنت إن حققت لم تستجز أن تقول : إن النفس الناطقة التي لنا متحركة بالعرض إلا بالمجاز . وذلك لأن الحركة بالعرض هي أن يكون الشيء صار له وضع وموضع بسبب هو فيه ثم يزول ذلك بسبب زواله عما هو فيه الذي هو منطبع فيه*)

قد مر في بيان كثرة العقول أن قوماً من المشائين ظنوا أن المتشبه به في جميع السماويات واحد : وأن المعلم الأول قد حكم في موضع بوحده ، وفي موضع آخر بكثرتهم . وذكروا وجه كل واحد من قوليه فذلك القوم زعموا أن المحركات السماوية هي نفوسها المنطبعة في أجسامها ، ولزمهم القول بتحركها بالعرض . لأن الحال في المتحرك بالذات يتحرك بالعرض . والمحرك المتحرك يحتاج من حيث يتحرك إلى محرك آخر ^(١) ولا يتسلسل ؛ بل يجب أن ينتهي إلى محرك غير متحرك من حيث هو محرك . قالوا : فذلك المحرك الذي لا يتحرك من حيث هو محرك هو العلة الأولى أو العقل الأول ، وسائر ما عدا ذلك الواحد من المحركين متحرك : إما بالذات ، وإما بالعرض و ذلك غير واجب . لأنه يجوز أن يكون المحرك غير متحرك من جهة ما هو محرك ، ويكون متحركاً من جهة أخرى مثلاً من جهة كونه حالاً في مادة

(١) قوله «والمحرك المتحرك يحتاج من حيث يتحرك إلى محرك آخر» لانه اذا كان شيء محركاً متحركاً فهو من حيث انه متحرك يحتاج الى محرك فان كان محركه نفسه يلزم أن يكون فاعلاً و قابلاً و انه محال ، وان كان محركه غيره فذلك المحرك ان كان متحركاً يلزم احتياجه الى محرك آخر وهكذا حتى ينتهي الى محرك غير متحرك . قالوا : وذلك المحرك هو المبدء الاول ، او العقل الاول . وما عداه من المحركين متحرك وهذا الذي حملهم على الاكتفاء في تحريك الافلاك بالصور المنطبعة . لانهم لما ذهبوا الى أن ما عدا المبدء الاول من محركات الافلاك متحركة اما بالذات او بالعرض . والنفوس والعقل ليسا بتحركين لا بالذات ولا بالعرض . فلا دخل لمسا في تحريك الافلاك . فانحصر محركات الافلاك في القوى الجسمانية .

واعترض الشارح على هذا الكلام بقوله : وذلك غير واجب . وتقريره : أن يقال : لانسلم أن كون المتحرك فاعلاً قابلاً مما محال . فان من الجائز أن يكون محرك متحركاً من جهتين . فان القوة محركة من جهة انها تنفعل من العقل : متحركة من جهة انها حالة في مادة . فكيف لا يكون محركها نفسها . و محرك المتحرك بالعرض هو محرك المتحرك بالذات لكن محرك المتحرك بالذات اعني الفلك هو تلك القوة . فيكون محركها من حيث يتحرك بالعرض أيضاً هو نفسها كما أن الطبيعة المنصيرية محركة ومتحركة بالعرض وليس محركها بالحركة العرضية الا ايها .

وأعلم ان الانسب أن يكون قوله : وهذا هو الذي حملهم على الاكتفاء مقدماً على الاعتراض . الا أن ذكره بعد التزييف لما كان فيه نوع استحقار واستهزاء آخره عنه ، والواجب في قوله : فاذن هي عقول مفارقة . أن يقال : نفوس مفارقة . لما تقدم من اعترافهم بان للنفوس السماوية تصورات عقلية . م

وهذا هو الذي حملهم على الاكتفاء بالصور المنطبعة في مواد الأفلاك دون النفوس المفارقة والعقول . فرد الشيخ عليهم في هذا الفصل بشيئين :

أحدهما : قول المعلم الأول . فإنهم يدعون ملازمة مذهبه . وذلك أنه صرح : بأن محرك كل كرة يحركها تحريكاً غير متناه . وبأن التحريك الغير المتناهي لا يكون بقوة جسمانية . وهذان القولان ينتجان أن محرك كل كرة جوهر مفارق ؛ لكن القوم المذكورين قد غفلوا عن جمع القولين وإنتاجهما .

والثاني : اعترافهم بأن للنفوس السماوية تصورات عقلية هي مبادئ تشوقاتها . وتقرير ذلك : أن التصور العقلي لا يمكن أن يكون لجسم أو قوة جسم . لما مر في النمط الثالث . وكل متحرك بالذات أو بالعرض فهو جسم أو قوة جسم . فإن التصور العقلي لا يمكن أن يكون لما يتحرك بالذات أو بالعرض ؛ لكن للمحركات السماوية تصورات عقلية بزعمهم . فإن ذلك هو عقول مفارقة غير متحركة بالذات ولا بالعرض . ثم إن الشيخ أزال وهم من يظن أن النفوس الناطقة متحركة بالعرض وتشبه النفوس الفلكية بها . ببيان معنى الحركة بالعرض ، ونفى ذلك المعنى عن النفوس الناطقة . وجميع ذلك ظاهر .

وأعلم : أن المحصلين من المشائين لا يذهبون إلى ما ذهب إليه القوم المذكورون ، وإنما يذهب إليه قوم منهم لا مزيد تحصيل لهم . يدل على ذلك قول الشيخ في كتابه الموسوم بالمبدء والمعاد : فإنه قال بهذه العبارة : والفيلسوف يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه و يتبع عددها عدد المبادئ المفارقة . و الاسكندر يصرح و يقول في رسالته التي في المبادئ : إن محرك جهة السماء واحد لا يجوز أن يكون عدداً كثيراً ، و إن لكل كرة محركاً ومشوقاً يخصانه . وثا مسطيوس يصرح و يقول ما هذا معناه : إن الأشبه والأحق وجود مبدء حركة خاصة لكل فلك على أنه فيه وجود مبدء حركة

(١) قوله « يريد بيان أن المعلول الأول لا يمكن أن يكون جسماً بل هو عقل مجرد » قبل تقرير الدليل لا بد من تقسيم الموجود إلى الجواهر الخمسة والعرض . فالوجود إما أن يكون في موضوع وهو العرض أولاً في موضوع وهو الجوهر . والجوهر إما أن يكون حالاً في جوهر آخر وهو الصورة ، أو محلاً وهو الهيولى ، أو مركباً من الحال والحل وهو الجسم ، أولاً حالاً ولا

حركة خاصة له على أنه معشوق مفارق .

❖ (إشارة) ❖

❖ (الأول ليس فيه حيثيتان لوحديته . فيلزم كما علمت أن لا يكون مبدءاً
لأواحد بسيط . اللهم إلا بالتوسط و كل جسم كما علمت مركب من هيولى وصورة .
فيتضح لك أن المبدء الأقرب لوجوده عن اثنين ، أو عن مبدء فيه حيثيتان ليصح أن يكون
عنه اثنان معاً . لأنك علمت أنه ليس ولا واحدة من الهيولى والصورة علة للأخرى
بالإطلاق ، ولا واسطة بالإطلاق ، بل تحتاجان إلى ما هو علة لكل واحدة منهما أولهما
معاً . ولا يكونان معاً عملاً لا ينقسم بغير توسط . فالمعلول الأول عقل غير جسم . وأنت فقد
صح لك وجود عدة عقول متباينة . ولاشك أن هذا المبدء الأول في سلسلتها أوفي حيثها
العقلي) ❖

يريد بيان أن المعلول الأول لا يمكن أن يكون جسماً ؛ بل هو عقل مجرد .
قال الفاضل الشارح : هذا الفصل يشتمل مع الذي يليه على بيان الطريقة الثالثة
لإثبات العقول .

مركز تحقيقات كميته علوم اسلامی

وتقرير ما في هذا الفصل : أن المبدء الأول ليس فيه كثرة لوحديته كما بين
في النمط الرابع . فيلزم كما علمت في النمط الخامس أن لا يكون مبدءاً إلا لأواحد بسيط
إلا بالتوسط . وكل جسم كما علمت في النمط الأول مركب من هيولى وصورة .

معل . فان كان متعلقاً بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس ، و إلا فهو العقل .
إذا ثبت هذا فنقول : المعلول الأول لا يجوز أن يكون عرضاً لان المعلول الأول سابق على غيره
ويمنع سبق العرض على الجوهر ، ولا جسمًا والالزم صدور أمرين من الواحد الحقيقي ، ولا صورة
ولا هيولى . لما ثبت من امتناع أن يكون شيء واحد منهما علة للأخرى أو واسطة ، ولأن تأثير
الصورة موقوف على تشخيصها وتشخيصها موقوف على المادة . فلا يجوز تقدمها عليها ، وكذا المادة
لو كانت علة للصورة كانت فاعلة قابلة ، ما وانه محال ، ولا نفساً لان أفعال النفس تحتاج إلى المادة
ولو كانت معلولاً أولاً فاما أن يصدر عنها شيء أولاً . فان لم يصدر عنها شيء لم ينتظم سلسلة
الوجودات وان صدر عنها شيء . وقد ثبت أن أفعالها متوقفة على وجود المادة فيكون المادة موجودة
قبل وجودها . و هو محال . فتعين أن يكون المعلول الأول هو العقل .

فيتضح لك أن المبدء الأول لوجود الجسم يكون مؤلفاً عن شيئين ، أو يكون وجود الجسم عن مبدء فيه حيثيتان ليصح أن يصدر عنه الهولى والصورة معا لأنك علمت في النمط الأول أيضاً : أنه ليس ولا واحد منهما علّة ولا واسطة مطلقة للأخرى ؛ بل يحتاجان معا إلى علّة توجد كل واحدة منهما . فإن ايجاد المركب مسبوق بايجاد أجزائه ، أو توجداهما معا . ولا يجوز أن يكون علّتهما القريبة شيئاً غير منقسم . فإن المعلول الأول جوهر بسيط ليس بجسم ولا جزء جسم ولا بنفس يتعلق بجسم ؛ بل هو عقل محض . وأنت قد صح لك في هذا النمط وجود عدة عقول متباينة الذوات هي مبادئ تحركات الأفلاك ولا شك أن هذا المبدء الأول في سلسلتها . أى هو أيضاً محرّك لفلك هو أول الأفلاك أو في حيزها العقلي إن لم يكن محرّكاً لفلك . أى يكون مشاركاً لهما في التجرد والبراعة عن القوة .

** (تنبيه) **

(قد يمكنك أن تعلم أن الأجسام الكريمة العالية أفلاكها وكواكبها كثيرة العدد)

هذا الفصل مشتمل على أربعة مطالب أكثرها عمماً من بيانها . ولذلك وسمه بالتنبيه وإنما جمعها ههنا تنبيهاً وتذكيراً على كثرة العقول :
فالأول هو معرفة كثرة الأجرام العالية .

وفيه نظر من وجوه : أحدها : اننا نختار أنه لا يصدر من النفس شئ . ولا نسلم عدم انتظام الموجودات ولم لا يجوز أن يصدر من المبدء الأول بشرط وجود النفس شئ . آخر هو آلة النفس لا بد له من دليل .

الثاني : أن قولكم : أفعال النفس محتاجة إلى المادة إن اردتم أن جميع أفعالها كذلك . فهو ممنوع ، وإن اردتم أن بعضها كذلك . فهو لا يستلزم المطلوب .

ويمكن أن يجاب : بأن المراد بالنفس هو الذى يتوقف جميع أفعاله على الآلة . فإن العقل ربما يتوقف فعله و فيضانه على وجود المادة ؛ بل وعلى استعدادها .

الثالث : لا نسلم أنه إذا لم يكن المعلول الأول النفس ولا الجسم ولا جزءاً منه يكون هو العقل . وإنما يكون كذلك لو كان جميع كمالاته موجودة فيه بالفعل .

وجوابه : أن الموجودات الجوهرية منحصرة في الخمسة . فإذا لم يكن أحد الإربعة تعين أن يكون هو العقل وأما حصول جميع كمالاته بالفعل فيه فلا يتم إلا بدليل آخر . م

والثاني معرفة كثرة محركاتها أغنى نفوسها .

والثالث معرفة كثرة متشوقاتها أغنى عقولها .

والرابع معرفة اختلافاتها الذاتية بعد اشتراكها في بعض الأمور . وفي آخر الفصل ترغيب على تعرف عللها الفاعلية ، ووعد لبيان ذلك .

أمّا المطلوب الأول فالنظر فيه من العلوم الرياضية ^(١) ولذلك . قال فيه : « قد يمكنك أن تعلم ، ولم يشتغل ببيانه . وأنا أورد حاصل أنظار أهل تلك العلوم فيه إجمالاً .

فأقول : الأجرام العالية تنقسم إلى كواكب وإلى أفلاك :

أمّا الكواكب فتتنقسم إلى سيارات . وإلى ثوابت ، والسيارات سبعة ، والثوابت أكثر من أن تحصى . وقد رصد منها ألف ونيّف وعشرون كوكباً ، والطريق إلى معرفة وجود الكواكب هو العيان لا غير ، وإلى معرفة سيرها وإثباتها هو الرصد .

وأمّا الأفلاك فكثيرة . والطريق إلى إثباتها الاستدلال بحركات الكواكب الموجودة بالرصد بعد تمهيد الأصول الحكيمية . وهي إسناد كل حركة إلى جسم يتحرك بها بالذات ، ويتحرك ما يحتوي عليه بالعرض ، وجوب الاتصال في الحركات الفلكية المستديرة البسيطة ، وجوب التشابه فيها ، وامتناع الخرق والالتئام على أجرامها . وقد اختلف أهل العلم في عددها اختلافاً لا يرجي زواله بعد أن قسموها إلى كليات يظهر منها حركة واحدة : إمّا بسيطة أو مركبة ، وإلى جزئية تنفصل الكليات إليها .

فالقديما أثبتوا ثمانية أفلاك كليات يحيط بعضها ببعض بحيث يماس مقعر العالي محدّب السافل . ويكون مراکز الجميع مرکز الأرض . واحد منها وهو المحيط بالكل فلك الثوابت فإنه ممّا لا بدّ منه وإن كان كون الثوابت على أفلاك كثيرة ممكناً . وهذا الفلك هو أيضاً فلك البروج . وسبعة للسيارات السبعة على الضدّ المشهور وإن كان فيه أيضاً خلاف .

(١) قوله « فالنظر فيه من العلوم الرياضية » فيه نظر : لأن البحث عن وحدة الاجسام وكثرتها بحث عن أحوال الموجودات من حيث انها موجودة . فهو من الالهيات . ولعلمهم خصصوا الوحدة والكثرة بالاجرام العلوية حتى صار البحث عنهما في علم الهيئة . م

والمتاخرون زادوا فلما آخر غير مكوكب يحرك الكل بالحركة اليومية . و جعلوه محيطاً بالكل .

ثم إن الفريقين جعلوا الفلك الكلى لكل كوكب منفصلاً إلى أجسام كثيرة يقتضيها اختلاف حركات ذلك الكوكب طولاً وعرضاً ، واستقامة ورجعة ، وسرعوبطاً ، وبعداً وقرباً من الأرض .

فمن غير المحصلين منهم من جعل لتلك الأجسام أشكالاً غير الكرة . كالفائلين بالمنشورات ^(١) والحلق والدفوف وأمثالها وجعلوها منضودة في جو مشتمل عليها هو ثخن فلكه الكلى .

ومنهم من جعلها في حركاتها أيضاً مختلفة كالفائلين باسترخاء أوتارها عند الرجوع وما يقابله عند الاستقامة ، كالفائلين بإقبال الفلك وإدباره من غير استناد ذلك إلى حركة بسيطة متشابهة . هذا كله مع اختلافهم في أعدادها .

وأما المحصلون الذي يلتزمون القوانين الحكمية . فقد اختلفوا أيضاً في أعدادها بعد اتفاقهم على وجوب استدارتها شكلاً وحركةً .

والمعلم الأول ذكر أن عدد الجميع يقرب من خمسين فمافوقه . والمتاخرون المقتفون لأرصاد بطليموس الفاضل أثبتوا لكل كوكب فلكاً ممثلاً بفلك البروج مركزه مركز العالم يماس بمحده به مقعر مافوقه ، وبمقعره محدب ما تحته . و هو فلكه الكلى المشتمل على سائر أفلاكه إلا القمر فإن ممثله المسمى بفلك جوزهره يحيط بفلك آخر له يسمي المائل وهو الذي يشتمل على سائر أفلاكه ، وفلكا خارج المركز عن مركز الأرض ينفصل عن الممثل أو المائل بتماس محدبهما ومقعرهما على نقطتين يسمي الأبعد عن الأرض أوجاً ، والأقرب منه حضياً ، وفلكا آخر يسمي بالتدوير غير محيط بالأرض وهو في ثخن خارج المركز يماس محدبهما سطحيه على نقطتين يسمي أبعدهما عن الأرض ذروة ، وأقربهما حضياً . ما خلا الشمس فإنها تكفي بأحد الفلكين أعني خارج

(١) قوله « كالفائلين بالمنشورات » المنشور شكل مجسم يحيط به ثلاثة سطوح متوازية الاضلاع ومثلثان . فقوله : إلا القمر يخرج مثله عن فلكه الكلى . فهو لا يكون فلكاً كلياً ولا جريئاً . م

المركز ، أو التدوير من غير رجحان لأحدهما على الآخر بالقياس إلى حركاتها . إلا أن بطليموس رأى ، إثبات الخارج لها أولى لكونه أبسط . والكواكب الستة مركوزة في تدويرها بحيث تماس سطوحها سطوح التدوير على نقط ، والشمس مركوزة في خارج المركز . وزادوا لعطارد فلكا آخر خارج المركز أيضاً . فله فلكان خارجا المركز يشتمل الممثل على أحدهما اشتمال سائر الممثلات على أمثاله . وهو المسمى بالمدير . ويشتمل المدير على الثاني اشتمال الممثل عليه وهو المسمى بالحامل ، فللك التدوير إذ هو المشتمل عليه . فيكون جميع الأفلاك للكواكب السبعة على هذا التقدير اثنين وعشرين . ومع الفلكين العظيمين أربعة وعشرين : عشرة منها موافقة المركز لمركز الأرض ، وثمانية خارجة المراكز عنه ، وستة أفلاك تدوير يتحرك الفلك الأعلى بالحركة الأولى اليومية السريعة ويتحرك مادونه بحركته ويتحرك فلك الثوابت بالحركة الثانية البطيئة ويتحرك مادونها بها . ولكل فلك من الباقية حركة خاصة إلا الممثلات الستة التي فوق القمر فإنها لا تتحرك غير الحركتين المذكورتين فينتظم الرجعة والاستقامة والسرعة والبطء والقرب والبعد بحركات الأفلاك الخارجة المراكز والتدوير ، ويترك حركات الكواكب المختلفة الطولية من هذه الحركات على التفصيل المذكور في كتب الهيئة . وبقيت الحركات العرضية الموجودة لتدوير الخمسة المتحيرة وبعض اختلافات الخمسة والقمر والحركة المقتضية لتناقض البعد بين قطبي الفلكين العظيمين على ما يظن أن ثبت وجود ذلك التناقض حقيقة محتاجة إلى إثبات أجرام آخر تتحرك بها .

وقد أشار الشيخ وغيره من الحكماء والمهندسين إلى عدد من الأفلاك ينبغي أن ينسب مضافة إلى ما سبق لأجل هذه الحركات إلا أن الآراء لم تتفق بعد على ذلك اتفاقاً على ما سبق ذكره . فهذا هو القول المجمل في عدد الأفلاك .
قوله :

﴿ ويلزمك على أصولك أن تعلم أن لكل جسم منها كان فلكا محيطاً بالأرض موافق المركز ، أو خارج المركز ، أو فلكا غير محيط مثل التدويرات ، أو كوكبا شيئاً هو مبدء حركة مستديرة على نفسه لا يتميز الفلك في ذلك عن الكواكب ، وأن الكواكب

تنتقل حول الأرض بسبب الأفلاك التي هي مركوزة فيها . لا بأن ينخرق لها أجرام الأفلاك . ويزيدك في ذلك بصيرة أنك إذا تأملت حال القمر في حركته المضاعفة وأوجيه وحال عطارد وأوجيه ، وأنه لو كان هناك انخراق يوجهه جريان الكواكب أو جريان فلك تدويره لم يعرض ذلك كذلك)

وهذا هو المطلوب الثاني وهو معرفة كثرة النفوس المحركة لهذه الأفلاك وهو بحث حكيم ولذلك قال : « ويلزمك على أصولك » .

وأعلم : أنهم اختلفوا أيضاً في محركات الأفلاك الجزئية للكواكب السبعة . فذهب فريق : إلى أن كل كوكب منها ينزل مع أفلاكه منزلة حيوان واحد ذي نفس واحدة تتعلق بالكواكب أو تتعلق بأفلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما تتعلق نفس الحيوان بقلبه أولاً ، وبأعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكواكب الذي هو كالقلب في أفلاكه التي هي كالجوارح والأعضاء الباقية بعد ذلك . وعلى هذا التقدير تكون النفوس الفلكية تسعاً : اثنتان للفلكين العظيمين ، و سبع للسيارات و أفلاكها .

وذهب الباقون إلى أن كل فلك من الأفلاك المذكورة ذو نفس محركة إياه . و كذلك كل كوكب . وقد أثبتوا للكواكب أيضاً حركات وضعية على أنفسها كما أثبتوا لأفلاكها فإن حكمها في وجوب إخراج الأوضاع الممكنة من القوة إلى الفعل واحد . وهذا شيء غير محسوس فيما فوق القمر .

أما القمر فإن لم يكن محوؤه خالاً يترأى فيه بالانعكاس كما ترى من الهالات وقسي قزح ، أو أجساماً موجودة واقعة بحدائمه ؛ بل كان شيئاً موجوداً فيه ثابتاً في جميع الأوقات على حالة واحدة لم تكن له حركة استدارة ؛ لكن الحكم القطعي فيه مشكل .

و الأظهر أنه لا يكون شيئاً موجوداً فيه لوجوب بساطته و امتناع تغيره عن وضعه الطبيعي . فعدد النفوس المحركة على هذا الرأي عدد الأفلاك والكواكب جميعاً . والشيخ حكم بذلك في الكتاب بقوله « أن لكل جسم منها فلكا كان أو كوكبا

شيئاً هو مبدء حركة مستديرة على نفسه لا يتميز الفلك في ذلك عن الكواكب ، ويؤكد ما ذكرناه قبل : من وجوب كون الأفلاك الخارجة المراكز والتداوير ، والكواكب مختصة في الإبداع بصور كمالية زائدة على صور الممثلات .

ثم إن الشيخ نفى الوهم المذهوب إليه عند العوام وهو أن الكواكب تتحرك في الأفلاك تحرك الحيتان في المياه . فإن القول بتكثير الحركات المقتضى لتكثير المحركات مبني عليه . وإنما نفاه بشيئين :

أحدهما : البرهان الكلي المتقدم وهو امتناع الخرق والالتئام على الأجسام ذوات الحركات المستديرة بالطبع وإليه أشار بقوله « وإن الكواكب تنتقل حول الأرض » إلى قوله : « لا بأن ينخرق لها أجرام الأفلاك » .

والثاني : برهان حسي . وهو أن الرصد والاعتبار يدلان على موافاة مركز تدوير القمر أوجه في كل دورة مرتين وهو عند كونه في الاجتماع والاستقبال ، وحضيضه أيضاً مرتين وهو عند كونه في تربيعة الشمس ، وكذلك على موافاة مركز تدوير عطارد أوجه في كل دورة مرتين .

أحدهما : عند كونه في تاريخنا هذا في أول العقب بالتقريب .

والثاني : عند كونه في أول الثور ؛ إلا أن أوجه العقرب يكون أبعد عن الأرض من أوجه الثور بخلاف القمر . فإن أوجهه متساويان ، وموافاته حضيضه أيضاً مرتين على التساوي وهو عند كونه في أول برج السرطان والحوث . فإذن لو لم يكن للفلك الحامل للتدوير حركة ؛ بل كان التدوير هو الذي يقطع الحامل بحركته وحده لم يعرض ذلك كذلك .

و الوجه في القمر هو أن حامل تدويره يتحرك إلى توالي البروج كل يوم أربعة وعشرين جزءاً وكسر جزء من ثلاثمائة وستين جزءاً من المحيط . ويحمل التدوير معه ، والمائل يتحرك بحر كته وحركة الممثل جميعاً إلى خلاف التوالي أحد عشر جزءاً وكسراً ويحمل الحامل معه . فيذهب أقلهما بمثله من أكبرهما فصا لا اختلاف الجهتين وتبقى حركة مركز التدوير عن موضعه الأول ثلاثة عشر جزءاً وكسراً . والتقدير

الإلهي قد اقتضى أن يكون مركز التدوير عند موافاة [موافاته خ] الشمس في أوج الحامل فإذا تحرك الفلكان من موضع الموافاة حر كتيهما المذكورين صار الأوج مما يلي أحد جانبي الشمس على بعد أحد عشر جزءاً وكسراً من ذلك الموضع ، و مركز التدوير مما يلي الجانب الآخر على بعد ثلاثة عشر جزءاً منه ، وتحركت الشمس بحر كتيها الخاصة بها قريباً من جزء إلى الجهة التي يلي المر كز منه أيضاً ، وكانت الشمس متوسطة بين الأوج و مركز التدوير على بعدين متساويين كل واحد منهما اثني عشر جزءاً وكسراً ومجموعهما هو بعد مركز التدوير من الأوج . ولكون ذلك البعد ضعف بعد المر كز عن الشمس سمى بالبعد المضاعف ، وسميت حركة الحاصل بذلك القدر بالحركة المضاعفة . وهكذا يوماً بعد يوم ؛ حتى إذا صار بعد المر كز عن الشمس ربع دور ، وبعد الأوج عنها من الجانب الآخر أيضاً ربعاً وكان بين الأوج والمر كز نصف دور . وافى المر كز مقابلة الأوج أعنى الحضيض ، وإذا صار بعد المر كز عن الشمس نصف دور استقبله الأوج من الجانب الآخر فوافاه في استقبال الشمس ، وكذلك في التربع الآخر ، فإن المر كز يوافي الأوج في الاجتماع والاستقبال والحضيض في التربعين .

مركز التدوير عند موافاة

وأما عطارد فلما كان له فلكان خارجا المر كز أعنى المدير والحامل و أوج المدير يتحرك بحر كة الممثل البطيئة المنتهية في زماننا إلى أول العقرب ، وكان المدير متحركاً بالحامل على خلاف التوالى قدر مسير الشمس ، والحامل متحركاً بالتدوير على التوالى ضعف ذلك ، وكان التقدير الإلهي مقتضياً أن يكون مركز التدوير في الأوجين معاً ووجب إذا تحرك الفلكان عن ذلك الموضع أن يصير بعد المر كز عن أوج الحامل ضعف مسير الشمس وعن أوج المدير بعد زهاب أقل الحركتين بمثله من الأكبر قصاصاً مثل مسيرها ، و البعدين الأوجين مثله . فيكون أوج المدير متوسطاً بين أوج الحامل و مركز التدوير حتى إذا صار بعد المر كز عن أوج المدير نصف دورة استقبله أوج الحامل من الجانب الآخر فوافاه المر كز عند حضيض المدير . ولأجل ذلك كان المر كز في هذا الأوج أقرب إلى الأرض مما كان في الأوجين معاً ، ويكون أقرب ما يكون المر كز من الأرض في موضعين متساويين البعد عن الأوجين المتقابلين ، ويكونان لا محالة إلى الأوج الأدنى أقرب منهما

إلى الأوج الأبعد . وهما أول السرطان والحدوت فإنيهما على التثليث من الأوج الأبعد وعلى التسديس من الأوج الأدنى .

فهذه حال القمر وعطارد في أوجيهما : أى في وصولهما إلى أوج الحامل مرتين في دورة واحدة . وذلك مما يقتضى الحدس بكون الحركات مستتمة إلى الأفلاك لا إلى الكواكب أنفسها . فإذن لا يقع خرق في أجرام الأفلاك .

وأنكر الفاضل الشارح ^(١) جواز كون الجسم الواحد متحركاً بحركتين مختلفتين قال : لأن الانتقال إلى جهة يلزم منه الحصول في تلك الجهة فلو انتقل إلى جهتين لزم حصوله دفعة في جهتين سواء كان الانتقال بالذات ، أو بالعرض ، أو بهما .

ثم قال : لا يقال : إنما نرى الرحى تتحرك إلى جهة و النملة عليها إلى خلافها . لأننا نقول : لم لا يجوز أن يكون للنملة وقفة حال حركة الرحى و للرحى وقفة حال حركة النملة ؟ وهذا وإن كان مستبعداً لكن الاستبعاد عندهم لا يعارض البرهان .

والجواب أن الجسم الواحد لا يتحرك حركتين إلى جهتين من حيث هما حركتان بل يتحرك حركة واحدة ينتج من هاتين الحركات إذا تراكبت وكانت إلى جهة واحدة

(١) قوله « وأنكر الفاضل الشارح » لما كان حاصل الدلالة الثانية على نفي حركة الكواكب بنفسها في الفلك : أن موازاة مركز تدوير القمر وعطارد وأوجيهما في كل دورة مرتين إنما تنصور لو كان لمركز التدوير حركتان حركة على التوالي ، وحركة على خلاف التوالي . فلو كان المتحرك هو الكوكب أو فلك التدوير بنفسه لم يمكن كذلك . لامتناع أن يتحرك الجسم الواحد بالذات إلى جهتين مختلفتين دفعة واحدة .

اعترض الامام : بأن هذه الدلالة إنما تستقيم لو أمكن أن يتحرك الجسم الواحد حركتين مختلفتين ؛ لكنه غير ممكن لأن الحركة إلى جهة تستلزم الحصول فيها . فلو تحرك إلى جهتين يلزم حصوله فيهما دفعة واحدة وإله محال .

و توجيه الجواب : أنا لا نسلم أن جسماً واحداً لو تحرك إلى جهتين يلزم حصوله فيهما . و إنما يلزم لو كان حصوله في جهة بحسب حركتين . وليس كذلك ؛ بل بحسب حركة واحدة حاصلة من الحركتين . فان الحركتين إذا كانتا إلى جهة واحدة حصلت حركة واحدة مساوية لمجموعهما . و إن كانتا إلى جهتين حصلت حركة واحدة مساوية لفضل أحدهما على الأخرى . و ليس بلام أن يكون الحركة الواحدة بسيطة فقد تكون مركبة و حصول الجسم في الجهة إنما هو باعتبار تلك الحركة الواحدة لا بحسب الحركتين .

أحدثت حركة تساوى مجموعها ، وإن كانت في جهتين متضادتين أحدثت حركة مساوية لفضل البعض على البعض أو سكونا إن لم يكن فضلا ، وإن كانت في جهات مختلفة أحدثت حركة مركبة إلى جهة يتوسط تلك الجهات على نسبتها . وذلك على قياس سائر المترجمات . فإذن الجسم الواحد لا يتحرك من حيث هو واحد إلا حركة واحدة إلى جهة واحدة ؛ إلا أن الحركة الواحدة كما تكون متشابهة فقد تكون مختلفة ، وكما تكون بسيطة فقد تكون مركبة . وكل بسيطة متشابهة وكل مختلفة مركبة ولا ينعكسان . والحركات المختلفة يكون بالقياس إلى متحركاتها الأول بالذات ، وإلى غيرها بالعرض . ولا يكون جميعها بالقياس إلى متحرك واحد بالذات ؛ بل لو كان فيها ما هي بالقياس إليه بالذات لكانت إحداهما فقط . وإذا ظهر ذلك فقد ظهر أنه لا يلزم من كون الجسم متحركاً بحركتين حصوله دفعة في جهتين ، ولم يحوج ذلك إلى ارتكاب شيء مستبعد فضلاً عن محال . قوله :

﴿وتعلم أنها كلها في سبب الحركة الشوقية التشبيهية على قياس واحد وتعلم أنه ليس يجوز أن يقال ما ربما يقال : إن السافل منها معشوقه الخاص هو ما فوقه﴾

و نحقق الموضع بتحقيق الحركة بالمرض . فنقول : لاشك أن المتحرك بالمرض يحصل له حالة مخصصة هي الحركة . فإن الجالس في السفينة عرض له تلك الحالة العارضة للسفينة حتى ينتقل من مكان كما ينتقل السفينة من مكانها ؛ إلا أن الفرق أن حاله المخصصة بسبب حالة غيره يتبدل أوضاعه وإيونه لتبدل أوضاعه وإيونه ، وأيضاً للمتحرك بالذات توجهها إلى الجهة أعني ميله إليها سواء كان ميلا طبعيا أو قسريا أو اراديا . وهذا الميل لا يوجد في المتحرك بالمرض فإن واحدا منا لو تحرك و معه حجر فلا شك أن ذلك الحجر ينتقل إلى موضعا لكن تلك الحركة صدرت عارضة لنا عن إرادة ولا إرادة في الحجر . فبعبء الحركة موجود في المتحرك بالذات دون المتحرك بالمرض . ثم لا يستراب في أن الحركة بالمرض ليست مانعة للحركة بالذات فجاز أن يكون المتحرك بالمرض متحركاً بالذات كما أن راكب السفينة يتحرك أيضاً سواء كان الحركتان إلى جهة واحدة أو إلى جهتين .

لكن ههنا شك : وهو أنا إذا فرضنا دائرتين محيطتين أحدهما حاوية للآخرى وهما متحركتان بالغلاف على محور واحدة حركة واحدة ، وعلى الدائرة المحوية نقطة في وسط السماء على نصف النهار فتلك النقطة لابد أن يكون دائما على نصف النهار . لأن المحوى أن حركتها إلى جهة الشرق درجة فقد أعادها المحوى إلى جهة الغرب مع أن تلك النقطة لما كانت من نقطة الدائرة المحوية

وهذا هو المطلوب الثالث وهو معرفة كثرة العقول فإن اختلاف الحركات يقتضى اختلاف مبادئها المتشوقة كما مر . وإنما يثبت ذلك بعد إبطال القول بأن الفلك السافل إنما يتحرك شوقاً إلى الفلك العالى كما مر . والقائلون به يجعلون أول الأفلاك فلكاً سافلاً متشوقاً غير مشتاق ينقطع به الاشتياق وهذا الرأى مما مال إليه أبو البركات البغدادي ، وأسندوه إلى بقراط من القدماء وإنما عبر الشيخ عنه بقوله « ما ربما يقال » . إشارة إلى أنه مذهب لقوم . ولما تقدم إبطال هذا الرأى في الفصل الثاني عشر من هذا النمط لم يتعرض ههنا لذلك . وإذا ثبت أنها إنما تتحرك شوقاً إلى متشوقاتها المجردة لا إلى الأجسام المحيطة بها . فعلى مذهب القائلين بنفوس تسعة تكون العقول المتشوقة أيضاً تسعة : عاشرها العقل المخصوص بالإفاضة على عالم الكون والفساد الذي يسمونه العقل الفعال ، وعلى المذهب الذي ذهب إليه يكون عددها عدد الأفلاك والكواكب بزيادة واحدة .

واعلم : أن العدد المثبت بالدليل هو ما يقطع بأن العقول ليست أقل منه ، وأما

وساير نقاطها يقطع دور الفلك حركتها بالضرورة فلا بد أن تكون تلك النقطة في جهة الشرق تارة وفي جهة الغرب أخرى .

ومن الفضلاء من سمعته يقول في حل هذا الشك : إن لكل متحرك حركتان : حركة حقيقية وهي قطع السافة التي يتحرك عليها ، وحركة إضافية أي بالإضافة إلى أي نقطة فرضت خارجة عن السافة وهي زاوية لسافة حركتها عندها . ونقطة المعوى وإن كانت له حركة في نفسها لا يبعدت زاوية بالنسبة إلى النقاط الخارجة عن مدارها . لأن موضعها يتحرك بالغلاف حركة مساوية لها . ولهذا لا يرى الاساكنة . وللفكر فيه مجال .

ومما يوضح الجواب عن اشكال الإمام : أن الحركة إلى جهة إنما يستلزم الحصول فيها لو كانت وحدها . فإذا كانت مع حركة أخرى فالحصول في الجهة إنما هو بحسب تركيب الحركتين : حتى أن كلا من الحركتين لو تجردت عن الأخرى كانت متوجهة إلى الجهة المتوجهة إليها . فإذا فرضنا واحداً على خشبة هي مائة ذراع مثلاً وهو الخشبة يتحرك بالغلاف تحركاً مستوياً فإذا كان رأس الخشبة موازياً لنقطة انتقال الخشبة من تلك الموازاة مثلاً ذراعاً تحرك الشخص من رأس الخشبة أيضاً ذراعاً والموازاة باقية كما كانت . وهكذا حتى يتحرك الخشبة مائة ذراع والشخص إلى آخرها ، وأما لو تحرك الخشبة فقط أو كانت حركة الشخص فقط لانحرف الشخص عن الموازاة إلى جهة الحركة فلا انتقال هناك للشخص إلى جهة بحسب تركيب الحركتين . م

كونها أكثر منه فمن المحتمل إذ لم يدل على امتناعها دليل .
قوله :

﴿ وتعلم أنها لم يختلف أوضاعها وحركاتها ومواضعها بالطبع إلا وليست من طبيعة واحدة ، بل هي طبائع شتى وإن جمعها كونها بحسب القياس إلى الطبائع العنصرية طبيعة خامسة ﴾

وهذا هو المطلوب الرابع وهو معرفة اختلاف الأجرام العالية بطبائعها . و الشيخ استدل على ذلك باختلاف الأوضاع والأيون والحركات التي هي مقتضيات الطبائع كما تقدم بيانه . فإنها هي مختلفة بالأنواع وكل نوع منها لا يوجد إلا في شخص واحد ، ويجمعها معنى مشترك يقتضى اشتراكها في استدارة الأشكال والحركات ، و امتناع زوالها عن الأيون والأشكال وذلك المعنى طبيعة عامة هي مبدء جنس يشتمل عليها وهي التي تسمى بالقياس إلى الطبائع العنصرية طبيعة خامسة .
قوله :

﴿ فيبقى لك أن تنظر هل يجوز أن يكون بعضها سبباً قريباً للبعض في الوجود أم أسبابها تلك الجواهر المفارقة ؟ ومن ههنا توقع منا بيان ذلك ﴾
هذا هو الحث على تعريف المبادئ الفاعلية لهذه الأجرام أي أجرام مثلها أم جواهر مفارقة ؟ والوعد لبيان ذلك .
﴿ هداية ﴾

﴿ إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل ^(١) فإنما يصدر عنه إذا صار شخصه ذلك

(١) قوله « إذا فرضنا جسماً يصدر عنه فعل » لتقرير هذا البرهان طريقان :
أحدهما : طريق المعية . وتحريره على معاذاة ما في الكتاب : أن العاوى لو كان ملة للمعوى لكان حال المعوى مع العاوى إلا مكان . لأن وجوب العلول و وجوده بتدوجب العلة ووجودها . فلا يكون وجوب العلول مع العلة بل الذي يكون منه هو مكانه لكن وجود المعوى مع عدم العلة . فلما كان وجود المعوى غير واجب مع وجوب العاوى فلا يغلو أما أن يكون عدم العلة واجبا مع وجوب العاوى أو غير واجب . فإن كان واجبا مع وجوب العاوى كان المعوى واجبا مع وجوب العاوى . وقد ثبت إمكانه . هذا خلف ، وإن كان غير واجب مع وجوب العاوى فهو ممكن

الشخص المعين . فلو كان جسم فلكى علة لجسم فلكى يحويه لكان إذا اعتبرت حال المعلول مع وجود العلة وجدتها الإمكان ، وأما الوجود والوجوب فبعد وجود العلة ووجوبها ، ولكن وجود المحوى وعدم الخلا في الحاوى هما معا فإذا اعتبرنا تشخص الحاوي العلة كان معه للمحوى إمكان لأن تشخص العلة متقدّم في الوجود . والوجوب على تشخص المعلول . فلا يخالوا إمّا أن يكون عدم الخلا واجباً مع وجوبه ، أو غير واجب مع وجوبه فإن كان واجباً مع وجوبه كان الملاء المحوى واجباً مع وجوبه وقد بان أنه يكون ممكناً مع وجوبه ، وإن كان غير واجب فهو ممكن في نفسه واجب بعلّة فالخلا غير ممتنع بذاته بل بسبب وقد بان أنه ممتنع بذاته فليس شيء من السماويات علة لما تحته وللمحوى فيه) ❦

في نفسه . وانه محال . وليس هذا الطريق إلا قياساً استثنائياً هكذا : لو كان الحاوى علة للمحوى كان المحوى معه ممكناً . والتالى باطل . فالمقدم مثله : أما الملازمة فلان وجوب المعلول بعد وجوب العلة فعالة معه الإمكان لامحالة ، وأما بطلان التالى فلان عدم الغلاء مع وجود المحوى على ذلك التقدير فلو كان المحوى ممكناً مع الحاوى كان عدم الغلاء أيضاً ممكناً . وهو محال .

والشارح لم يشرح المتن إلا بهذا الطريق وبناء على ثلاث مقدمات : أحدها : أن الجسم لا يكون علة موجودة إلا بعد كونه شخصاً لأنه مالم يتشخص لم يوجد و مالم يوجد لم يوجد . و لو أطلق هذه المقدمة غير مقيدة بالجسم كان أولى لعدم اختصاص الكم بالجسم . فان كل شيء يفرض بمتنع أن يكون علة موجودة إلا بعد تشخصها سواء كان جسماً أو غيره .

و ثانيها : أن وجوب المعلول و وجوده بعد وجوب علة و وجودها . ضرورة ان العلة تجب أولاً ثم توجب . فيجب المعلول فقد وجبت العلة ولم يجب المعلول بعد و كل ما لم يجب و يكون من شأنه الوجوب فهو ممكن . فيكون حال المعلول مع العلة الإمكان .

و ثالثها : أن الشئين إذا كانا بينهما معية تلازمة لا يتغالفان في الوجوب و إلا مكان لأنه لو وجب أحدهما و امكن الآخر امكن انفكاكهما . فلا تلازم بينهما .

وتركيب الدليل بعد هذا ظاهر لكن المقدمة الثالثة منقوضة بالواجب ومطلوه . فانهما يتغالفان بالوجوب و الإمكان مع تلازمهما .

لا يقال : ليس مقدمة البرهان عدم اختلاف المتلازمين في الوجوب مطلقاً ؛ بل المقدمة عدم اختلافهما في الوجوب مع ثالث . فانه لو وجب أحدهما مع الثالث ولم يجب الآخر معه امكن انفكاك أحدهما عن الآخر بالضرورة . فلا تلازم بينهما . و على هذا لا نقض .

قال الفاضل الشارح: هذا الفصل مع خمسة فصول بعده يشتمل على الطريقة الرابعة لإثبات العقول . وهي أن تبين امتناع كون الأجسام و الجسمانيات عللاً لشيء من الأجسام ويلزم منه أن يكون عللها المفارقات ولا يجوز أن يكون الأول تعالى علة لها لامتناع صدور الجسم عنه بلا واسطة كما مر . فإذن عللها مفارقات بعد الأول وهي العقول .

أقول : و المقصود من هذا الفصل بيان امتناع كون بعض الأجسام العالية علة للبعض . ولما كانت الأجسام العالية منقسمة إلى حار ومحوى ، وكانت علية الحاوى على تقدير الجواز أقرب إلى الوهم قدّم بيان امتناعها .

واعلم أن البرهان قائم على امتناع صدور جسم عن جسم ، أو عما يحلّ في جسم على الوجه العام على ماسيأتي ؛ لكن لما كان لبيان امتناع كون كل جسم حاو علة لمحتويه طريق خاص وهو استلزامه لثبوت الخلا قدّم ذكر هذا الوجه و رسمه بالهداية

لا نا نقول : الدلالة مشتركة ، فكما لا يجوز أن يختلف حال المتلازمين مع الثالث في الوجوب و الامكان كذلك لا يجوز أن يختلف حالهما في انفسهما . ضرورة انه لو وجب احدهما ولم يجب الاخر مع وجوبه امكن انفكاك احدهما عن الاخر . فالمراد ليس الاوجوب عدم الاختلاف مطلقا سواء كان مع الثالث أو في حد انفسهما . يشهد بذلك اطلاق الشرح .

و يمكن أن يجاب عن النقص بان المراد بالوجوب ماهو اعم من الوجوب بالذات أو بالنفیر ، و المراد بالا مكان صرف الامكان مالم يخرج إلى الوجوب و الوجود . و من الظاهر أن شيئين إذا كانا متلازمين فكل واحد منهما إذا وجب وجب الاخر مطلقا . فانه لو بقى على صرافة الامكان تحقق الانفكاك بينهما قطعا . فهذا هو المستعمل في البرهان فان عدم الغلاء لما كان مع وجود المحوى معية تلازمة و كان عدم الغلاء واجبا مع وجوب الحاوى يلزم أن يكون وجود المحوى أيضا واجبا مع وجوبه لكنه باق على صرافة الامكان .

فان قلت : كما وجب أن لا يتخالف المتلازمان في الوجوب مطلقا وجب أن لا يتخالفا في الوجوب بالذات أيضا . فانه لو وجب أحدهما بالذات والاخر واجب بالنفیر لامكن ارتفاعه و امتنع ارتفاع الواجب بالذات . و من البين أن الشئين إذا لم يكن ارتفاع أحدهما وامكن ارتفاع الاخر امكن الانفكاك بينهما فلا تلازم كما اذا تحقق الانفكاك .

نقول : امكان ارتفاع الاخر نظراً الى ذاته انما يقتضى جواز الانفكاك لو امكن ارتفاعه نظراً الى الاول فليس كذلك فان وجوب المعلول مرتب على وجوب العلة .

فإن سلوك الطرق الخاصة أحوج إلى الهداية من سلوك الشوارع العامة . وهذه الطريقة مبنية على ثلاث مقدمات :

أحدها : أن الجسم لا يمكن أن يكون علة موجودة لشيء إلا بعد صيرورته شخصاً معيّناً . فإن الطبائع النوعية مالم تكن أشخاصاً معيّنة لم توجد في الخارج .

والثانية : أن العلة لما كانت متقدمة بالذات على معلولها كان وجود المعلول ووجوبه متأخرين عن وجود العلة . فإن اعتبر المعلول مع وجود العلة كان حاله حينئذ الإمكان لأنه لم يجب بعد ، وكل مالم يجب وكان من شأنه أن يجب فهو ممكن .

والثالثة : أن الشئيين اللذين يكونان معالامعية المصاحبة الاتفاقية بل معية بحيث لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر فإنهما لا يتخالفان في الوجوب والإمكان لأن تخالفهما في ذلك يقتضى إمكان انفكاكهما .

وتقرير الحجة بعد تقرير هذه المقدمات بأن يقال : لو كان الحاوى علة للمحوى لسبقه متشخصاً لما بيناه في المقدمة الأولى . وحينئذ كان وجود المحوى إذا اعتبر مع وجود الحاوى المتشخص موصوفاً بالإمكان لما بيناه في المقدمة الثانية ؛ ولكن عدم الخلا في داخل الحاوى أمر يقارن اعتباره اعتبار وجود المحوى بحيث لا يمكن انفكاكه عنه .

و عندى أن هذه المقدمة مستدركة فى البرهان اذ يكفى ان يقال : لو كان الحاوى علة للمحوى لتقدم بالوجوب عليه فقد وجب الحاوى ولم يجب وجود المحوى بعد لكن المحوى هو الذى يلاء مقر الحاوى فاذا لم يجب وجود المحوى لم يجب ملاء مقر الحاوى ، واذا لم يجب ملاء مقر الحاوى لم يجب عدم الخلا بالضرورة . وسبب الشىخ لزوم الخلف بسجرد هذه المقدمات فى جواب السؤال الاول من غير احتياج الى تلك المقدمة .

واما قوله ههنا : وجود المحوى وعدم الخلا معا . فالمراد بالمعية البعية فى الوجوب وعدمه لانى الوجود وعدمه كما تخيله الشارحون . فليس المراد الا ان وجود المحوى اذا لم يجب لم يجب عدم الخلا ، وبينه بأن عدم الخلا متى وجب وجب وجود المحوى . فان وجوب عدم الخلا اذا استلزم وجوب المحوى كان عدم وجوب المحوى مستلزماً لعدم وجوب عدم الخلا بحكم عكس النقيض .

لا يقال : لو صحت الدلالة يلزم أن لا يكون للمحوى وجوب ووجود لانه لو كان للمحوى وجوب ووجود فلا يغلو اما أن يكون معه وجوب المحوى أو امكانه وأياً ماكان يكون مع وجوب الحاوى

فَإِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَيْضًا مَعَ وَجُودِ الْحَاوِي الْمَشْخُصِ مُمْكِنًا مَا يَبْتَنَاهُ فِي الْمَقْدَمَةِ
الثَّالِثَةِ ؛ لَكِنَّهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَاجِبٌ وَإِلَّا لَكُنِ الْغَلَاءُ مُمْكِنًا ؛ لَكِنَّهُ مُمْتَنِعٌ لِدَاثِهِ .
هَذَا خَلْفٌ . فَإِنْ الْحَاوِي لَيْسَ بَعْلَةً لِلْمَحْوِيِّ .
وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَنَا : الْغَلَاءُ مُمْتَنِعٌ لِدَاثِهِ ^(١) . لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ لِلْغَلَاءِ ذَاتًا هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ

إِمْكَانِ الْمَحْوِيِّ ؛ أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْإِمْكَانِ فَظَاهِرٌ ، وَ أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْوَجُوبِ فَلَانَهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا
لِدَاثِهِ بَلْ وَاجِبًا لِفَيْرِهِ . وَ الْوَجُوبُ بِالْفَيْرِ مُسْتَلْزِمٌ لِلإِمْكَانِ ، وَ مَعِيَةِ الْمَلْزُومِ مُسْتَلْزِمَةٌ لِمَعِيَةِ الْإِلَازِمِ .
فَيَكُونُ مَعَ وَجُوبِ الْحَاوِي وَ وَجُودِهِ إِمْكَانُ الْمَحْوِيِّ . فَلَا يَجِبُ وَجُودُ مَا يَبْلَاهُ . فَيَلْزَمُ إِمْكَانُ الْغَلَاءِ .
لَا نَقُولُ : لَا نَسْلَمُ اسْتِلْزَامَ مَعِيَةِ الْمَلْزُومِ لِمَعِيَةِ الْإِلَازِمِ . وَ إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِلَازِمُ
مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمَلْزُومِ لَكِنِ الْإِمْكَانُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْوَجُوبِ وَ الْمَتَقَدِّمُ عَلَى الْمَعْلُولِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ
وَهُوَ ظَاهِرٌ .

الطَّرِيقُ الثَّانِي فِي تَقْرِيرِ الْبَرْهَانِ : طَرِيقُ التَّقَدُّمِ وَ التَّأَخُّرِ ؛ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : لَوْ كَانَ الْحَاوِي عِلَّةً
لِلْمَحْوِيِّ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ الْغَلَاءِ مُمْكِنًا . وَ النَّالِيُّ بَاطِلٌ . بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ أَنَّ الْحَاوِي يَكُونُ مُتَقَدِّمًا
بِالذَّاتِ عَلَى الْمَحْوِيِّ جَبْتًا وَ الْمَحْوِيُّ مَعَ عَدَمِ الْغَلَاءِ وَ الْمَتَقَدِّمُ عَلَى الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَعْلُولِ فَيَكُونُ عَدَمُ
الْغَلَاءِ شَيْئًا مُتَأَخِّرًا عَنِ الْحَاوِي ، وَ الْمَتَأَخِّرُ عَنِ الشَّيْءِ مُوقُوفٌ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَ كُلُّ مُوقُوفٍ عَلَى الشَّيْءِ
مُمْكِنٌ لِدَاثِهِ . فَيَكُونُ عَدَمُ الْغَلَاءِ مُمْكِنًا . وَ أَنَّهُ مُعَالٌ . وَ هَذَا الطَّرِيقُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِمَا فِي الثَّمَنِ
لِغَلْوِهِ مِنْ مَعِيَةِ إِمْكَانِ الْمَحْوِيِّ وَ الْحَاوِي ، وَاحْتِيَاجِهِ إِلَى أَنْ مَامَعَ التَّأَخُّرُ مُتَأَخِّرًا . م

(١) قَوْلُهُ « وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَنَا الْغَلَاءُ مُمْتَنِعٌ لِدَاثِهِ » يُرِيدُ تَحْقِيقَ التَّلَازِمِ بَيْنَ وَجُودِ الْمَحْوِيِّ وَ عَدَمِ
الْغَلَاءِ فَأَوَّلًا تَحْقِيقَ مَعْنَى الْمُمْتَنِعِ لِدَاثِهِ . وَ ذَكَرَ الْغَلَاءَ فِي هَذَا الْبَرْهَانِ وَاقِعٌ بِطَرِيقِ التَّمْثِيلِ ، أَوْ
لَا أَنَّهُ مَقْصُودٌ بِتَصْوِيرِ الْمُمْتَنِعِ لِدَاثِهِ قَصْدًا أَوَّلِيًّا وَ الْإِفْلَاسَ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِالْغَلَاءِ ؛ بَلْ كُلُّ مُمْتَنِعٍ لِدَاثِهِ
كَذَلِكَ . فَلَيْسَ مَعْنَى الْمُمْتَنِعِ لِدَاثِهِ ذَاتًا يَقْتَضِيُ الْعَدَمَ ؛ بَلْ مَعْنَاهُ شَيْئًا يَتَصَوَّرُهُ الْعَقْلُ وَ يَجْزِمُ بِعَدَمِهِ
بِحَسَبِ تَصَوُّرِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْفَيْرِ وَ أَنْ جَازَ تَوَقُّفُ حُكْمِهِ بِالْعَدَمِ عَلَى وَسْطِهِ . وَ إِلَيْهِ أَشَارَ بِإِبْرَادِ
صِبْغَةِ الْحَصْرِ حَيْثُ قَالَ : أَنْ تَصَوُّرُهُ هُوَ الْمُقْتَضَى لِامْتِنَاعِ وَجُودِهِ . احْتِرَازًا عَنِ الْمُمْتَنِعِ بِالْفَيْرِ . فَإِنْ
الْعَقْلُ لَا يَحْكُمُ بِعَدَمِهِ بِجَرْدِ صُورَتِهِ الْعَقْلِيَّةِ بَلْ بِالنَّظَرِ إِلَى الْفَيْرِ . وَ بِهَذَا التَّحْقِيقِ يَضْمَعُ مَا عَصَى أَنْ
يَخْتَلِجَ فِي الْوَهْمِ مِنْ أَنَّ الثَّابِتَ بِالْبَرْهَانِ عَدَمُ الْغَلَاءِ وَ أَمَّا امْتِنَاعُهُ لِدَاثِهِ فَلَا . فَإِنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَى
عَدَمِهِ هُوَ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ الْغَلَاءَ لَكَانَ كَمَا فَيَكُونُ ذَامِدًا فَلَمْ يَكُنْ خَلَاءَ فَوْجُودِهِ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَهُ . وَ مَا كَانَ
كَذَلِكَ يَكُونُ مُمْتَنِعًا لِدَاثِهِ . لَآ نَا لِمَا نَظَرْنَا إِلَى ذَاتِهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَيْرِ لَزِمَ مِنْهُ مُعَالٌ . وَ الْمُمْتَنِعُ
بِالْفَيْرِ وَ أَنْ جَازَ اسْتِلْزَامُهُ لِلْمُعَالِ إِلَّا أَنْ اسْتِلْزَامُهُ لِلْمُعَالِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِ الْفَيْرِ لَا
بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ وَ هَذَا كَشْرِيكَ الْبَارِي فَإِنَّ دَلِيلَ الْوَحْدَانِيَّةِ كَمَا دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ دَلَّ أَيْضًا عَلَى امْتِنَاعِهِ
لِدَاثِهِ فَإِنَّ وَجُودَ الشَّرِيكَ يَسْتَلْزِمُ الْمُعَالِ بِالنَّظَرِ إِلَى ذَاتِهِ . قَدْ ظَهَرَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا : الْغَلَاءُ مُمْتَنِعٌ

لامتناع وجوده ؛ بل معناه أن تصوّره هو المقتضى لامتناع وجوده . و المقارن للمحوى هو نفى ما يتصور فيه . فإنّ المحوى من حيث هو ملاً لا يتصور إلا مع ذلك النفي ، و ذلك النفي لا يتصور إلا مع تصوّر المحوى من حيث هو ملاً .

لذاته . أن ما يتصوره العقل من الغلاء يحكم عليه العقل بأنه متنع الوجود في الخارج بالنظر الى ذلك المتصور لا بالنظر الى ذلك الغير . و كذا معنى الواجب لذاته ليس أن هناك ذاتاً و وجوداً تقتضيه و انما هو شيء يتصوره العقل ويحكم عليه بالوجود من حيث ذاته لا بالنظر الى الغير بخلاف الممكن لذاته . فان العقل لا يحكم بوجوده ولا بعدمه الا بعد اعتبار وجوده او عدمه .

اذا تقرر ذلك فنقول : شيء يتصوره العقل ويسميه بالغلاء فعدم الغلاء عبارة عن نفى ذلك المتصور بخلاف عدم الانسان فانه نفى الوجود في الخارج فهما عدمان خارجيان الا أن عدم الغلاء عدم في الخارج لوجود عقلي ، وعدم الانسان عدم في الخارج لوجود خارجي . فنفى وجد المحوى من حيث انه ملاء يلزمه نفى ذلك المتصور قطعا ، و متى انتفى ذلك المتصور يلزم وجود المحوى من حيث انه ملاء فوجود المحوى وعدم الغلاء متلازمان في نفس الامر . وليس المراد من قوله في المتلازمين : لا يتصور . التلازم في العقل اذ لا تلازم بحسب العقل على مالا يخفى . وعلى تقدير التلازم العقلي فهو ليس مقدمة البرهان فان المقدمة هي كونها متلازمين في الوجود بحسب الامر نفسه ؛ بل المراد المبالغة في عدم تحقيق الانفكاك على ما هو الشايع في عرف المتخاطب .

وفي التقييد بقوله : من حيث هو ملاء . فأيّد تان :

الاولى : ان هذا التلازم لا بد فيه من اعتبار الحاوي فان المحوى لا يستلزم من حيث ذاته نفى الغلاء ؛ بل من حيث انه متجدد بالحاوي فان الغلاء هو المكان العالي كما أن الملاء هو المكان المملو فيجب اعتبار سطح الحاوي ثم تصوّره تارة خلا و تارة ملاء . و اما نفس الجسم فهو لا يستلزم الغلاء ولا الملاء فان الحاوي جسم ولا خلا ولا ملاء اذ لا مكان له . فاستلزام المحوى نفس الغلاء ليس الا من حيث انه يلاء المكان . هذا ما سمعناه واشعر به كلامه .

وفيه نظر : لان عدم الغلاء وهو عدم المكان العالي اما لعدم المكان أو لوجود الملاء فاستلزام المحوى لعدم الغلاء لا ينحصر في حيثية الملاء فانه لا خلا مع المحوى على تقدير عدم السطح الحاوي أيضا .

الثانية : اندفاع سؤال وهوان الغلاء عدم المحوى فعدمه عدم المدم فيكون ثبوتيا . فعدم الغلاء هو نفس المحوى . فالقول بان المحوى مع عدم الغلاء بمنزلة القول بان الشيء مع نفسه .

و جوابه : انا لا نسلم أن الغلاء هو عدم المحوى بل عدم الغلاء انما يمرض للمحوى من حيث انه ملاء و كونه ملاء وصف للمحوى باعتبار مكانه . و كأن قوله : المقارن للغير للمحوى وهو نفى ما يتصور منه أي من الغلاء . تنبيه على هذا فانه ربما ظن أن عدم الغلاء عين وجود المحوى لشدة تقارن معنيهما . م

وإذا تحقق هذا سقط ما يمكن أن يتشكك به ^(١) وهو أن يقال : كون عدم الخلا واجبا لذاته ينافي كون مامعه أعنى وجود المحوى واجبا بغيره . وذلك لأن ذلك الغير الذي يفيد وجود المحوى في هذا الفرض هو الذي يجعل المحوى بحيث يمكن أن يتصور معه الخلا حتى يحكم بوجود عدمه بالمعنى المذكور ولذلك حكم بامتناع إفادته بوجود المحوى .

(١) قوله « إذا تحقق هذا سقط ما يمكن أن يتشكك به » هذا الشك إما نقض على المقدمة الثالثة بأن يقال : وجود المحوى مع عدم الخلا . مية تلازمة وها لا يتحدان في الوجوب لأن عدم الخلا واجب بالذات ووجوب المحوى واجب بالغير ، أو معارضة في المقدمة القابلة بالتلازم فيقال : وجود المحوى ليس مع عدم الخلا . مية تلازمة لانه لو تلازما لزم اتحادها في الوجوب و ليس كذلك ، أو في المقدمة الحاكمة بامتناع الخلا فان وجوب عدم الخلا بالذات مع وجوب المحوى بالغير مما لا يجتمعان و الثاني ثابت ببيان منافاة انها مية تلازمة و التلازمان يجب أن يتحد في الوجوب و هذا التقرير أطبق على ما في الشرح .

واجاب بان المية التلازمة بين عدم الخلا ووجود المحوى انما هي على تقدير علة الحاوى . والمحوى على هذا التقدير ليس بواجب بالغير بل مستنع و انما كان التلازم بينهما على هذا التقدير لانه اذا كان الحاوى علة للمحوى كان متقدما على المحوى معددا لمكانه . فمتى عدم الخلا يلزم وجود المحوى ، ومتى وجد المحوى يلزم عدم الخلا قطعا . وأما إذا لم يكن الحاوى علة لعدم الخلا لا يستلزم وجود المحوى لجواز أن يكون الحاوى والمحوى معدومين فيكون الخلا أيضا معدوما لأن الخلا لا يتعرض بعدم المحوى مطلقا بل انما يتعرض بعدم المحوى من حيث انه محوى و ملاه بان يفرض له محيط لا شئ له لينفرض فيه الابدان التي هي الخلا فان عدم المحض ليس بخلا ، وكذلك وجود المحوى لا يستلزم عدم الخلا الا من حيث انه متعدد بسطح الحاوى كما سبق بياته . فنبه بقوله : لان ذلك الغير الذي يفيد وجود المحوى الى آخر . على المقدمتين : اما على المقدمة الاولى : وهي ان التلازم على تقدير العلية ينطوق هذا الكلام . وأما على المقدمة الثانية : وهي أن لا تلازم على تقدير عدم العلية . فبفهوم المعبر في قوله : هو الذي جعل . ومعنى الكلام أن الحاوى الذي يفرض علة للمحوى هو الذي جعل المحوى بحيث يكون معه عدم الخلا لما ذكر من معنى عدم الخلا عدم المتصور من الخلا ، ومتصور الخلا لا يكون الا بحسب اعتبار الحاوى . فما لم يكن للحاوى تحقق لم يكن لعدم الخلا مع المحوى اعتبار ، ثم قال : ولذلك حكم بامتناع افادته للمحوى اي لما كان عدم الخلا مع وجود المحوى على تقدير علة الحاوى امتنع أن يكون الحاوى علة للمحوى لان المحوى حينئذ يكون ممكنا مع الحاوى فيلزم امكان الخلا .

وعند هذا تم الجواب . لان الجواب انما يتم بثلاث مقدمات : المقدمتان السببه عليهما . والمقدمة الثالثة : ان المحوى على ذلك التقدير مستنع . وقد نبه عليها بقوله : ولذلك حكم بامتناع

والحاصل : أن المحوى يكون واجبا بغيره إذا لم يكن معلولا للمحوى أما مع كونه معلولا للمحوى فهو ممتنع لذاته لا واجب بغيره .

ونعود إلى المتن : ونقول : قول الشيخ « إذا فرضنا جسماً » إلى قوله « ذلك الشخص المعين » إشارة إلى المقدمة الأولى ، وقوله « فلو كان جسم فلكى » إلى قوله « وجدتھا

افادته لأنه متى امتنع أن يكون العاوى علة للمحوى امتنع وجو المحوى مع كونه معلولا للمحوى ، ثم صرح بهذا في قوله : العاقل . و إنما وجهناه كذلك لأنه لو أجرى على ظاهره لكان قوله : و لذلك حكم . مع قوله : والعاقل . لا حاصل له . لأنه يكفي في الجواب أن يقال : النير الذي يفيد وجود المحوى هو الذي يفيد عدم الغلاء . والمحوى إنما يكون واجبا لغيره إذا لم يكن معلولا للمحوى .

وتوجيه هذا الجواب إنما يظهر بالاستفسار . فيقال : أما أن يراد بالمية التلازمة بين عدم الغلاء ووجود المحوى المية في نفس الأمر ، أو على تقدير علة العاوى . و الأول ممنوع . و الثاني مسلم ؛ لكن المحوى على هذا التقدير ممتنع . ولا ارتياب في أن الاختصار على هذا الشئ كاف في الجواب إلا أنه حقق المقام ببيان كون المية التلازمة إنما هي على التقدير . وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن مذكوره في ذلك البيان لا يدل على أن لوجود العاوى مدخلا في استلزام وجود المحوى لعدم الغلاء ؛ بل على أن تصور عدم الغلاء يتوقف على تصور السطح العاوى ولا يلزم منه إلا أن التصديق باستلزام وجود المحوى لعدم الغلاء يتوقف على تصور العاوى و المطلوب هو الأول فما هو اللازم من بيانه غير مطلوب .

والأولى أن يقال : التلازم إنما هو على التقدير لأن التلازم عبارة عن الاستلزامين : استلزام عدم الغلاء لوجود المحوى ، واستلزام وجود المحوى لعدم الغلاء . وهذا الاستلزام وإن لم يتوقف على ذلك التقدير إلا أن استلزام عدم الغلاء لوجود المحوى يتوقف عليه كما تبين . فيكون التلازم متوقفا على التقدير .

الثاني : أن التلازم بينهما يتحقق على تقدير تحقق العاوى سواء كان علة أولا . فالسؤال إذا خصص بحال عدم المية لم يتدفع بما ذكره لتحقيق المية في نفس الأمر و اختلافهما في الوجوب . فإن قلت : إذا كانا معا على تقدير تحقق العاوى و المحوى ممكن أمكن عدم الغلاء .

فتقول : أمكن عدم الغلاء . إنما هو لو كان أمكان المحوى مع وجوب العاوى . وليس كذلك بل أمكانه مع أمكانه ، ووجوبه مع وجوبه .

والصواب في الجواب : أن اتحاد التلازمين إنما يجب هو في مطلق الوجوب لا في الوجوب بالذات . وقد سلف بيانه .

و اعلم : أن الإشكال القوي ههنا أن العاوى ليس علة لمطلق المحوى ؛ بل لمحوى معين و

الإمكان ، متصلة هي أصل القياس ، فإنّ القياس استثنائي وإتّما أوردنا ليها كلياً^(١) غير متخصص بهذا الموضع تمهيداً لايراده متخصصاً ، وقصداً لمزيد الإيضاح . وهذا التالي هو المقدمة الثانية . وقوله : « أمّا الوجود والوجوب فبعد وجود العلة ووجوبها » بيان لذلك الحكم الكلي . وقوله : « ولكن وجود المحوى وعدم الخلا في الحاوي هما معاً » استثناء للتالي على سبيل الإجمال وفيه إشارة ما إلى المقدمة الثالثة . ثمّ إنه عاد وجعل التالي متخصصاً بهذا الموضع بقوله : « فإذا اعتبرنا تشخص الحاوي العلة كان معه للمحوى إمكان لأن تشخص العلة متقدّم في الوجود والوجوب على تشخص المعلول » . ثمّ عاد إلى بيان استثناء التالي مفصلاً فقال : « فلا يخلو إمّا يكون عدم الخلا واجباً مع وجوبه » أى مع وجوب الحاوي « أو غير واجب مع وجوبه . فإن كان واجباً مع وجوبه كان الملاء المحوى واجباً مع وجوبه » أيضاً لما بينناه في المقدمة الثالثة . لكنّه يجب أن يكون ممكناً معه . هذا خلف . وإن كان عدم الخلا غير واجب مع الحاوي فهو ممكن في نفسه واجب بعلة فالخلاء غير ممتنع بذاته ؛ بل بسبب . هذا خلف . فإنّ ليس شيء من السماويات علة للمحوى فيه .

مركز تحقيقات كميّات علوم اسلامی

وذكر الفاضل الشارح أنّ قوله « فإذا اعتبرنا تشخص المحوى » إلى قوله « على تشخص المعلول » تكرار لما قرره أولاً ، والأولى حذفه لئلا يتشوش نظم الحجة بسببه ، والكلام ينتظم بحذفه وضمّ ما قبله إلى ما بعده .

المحوى المعين وإن استلزم عدم الخلا إلا أن عدم الخلا لا يستلزم المحوى المعين . فلا يتحقق التلازم على ذلك التقدير أيضاً .

ولو قيل : وجب الحاوي ولم يجب المحوى وهو الملاء فلم يجب الملاء فامكن الخلا . فنقول : المحوى ملاء مخصوص فلا يلزم من عدم وجوب الملاء المخصوص عدم وجوب الخلا . م (١) قوله « و إنما أورد تاليها كلياً » وهو قوله إذا اعتبرنا حال المعلول مع وجود العلة وجهتها الإمكان . فهذا كلي . و التالي بالحقيقة أن حال المحوى مع الحاوي الإمكان وهو جزئى . و إنما ذكر التالي كلياً تمهيداً للجزئى ، وبياناً له . ضرورة أنه إذا ثبت الكلى ثبت الجزئى كقولنا كل إنسان حيوان فزيد حيوان .

فإن قلت : يجب أن يكون مراده بالمعلول المحوى ، وبالعلة الحاوي . لا كل المعلول و العلة والا لم ينتظم الكلام . فانه إذا قال : لو كان الحاوي علة للمحوى كان حال كل معلول مع علته

وأقول : الاقتصار على ما قرره ^(١) أو لا غير كاف في هذا الموضع . لأنه لم يقرر هناك إلا كون المعلول ممكناً مع العلة واجبا بعده . فالأقتصار عليه لا يفيد مقارنة عدم الخلا للمحوي المعلول . فإن المحوي مالم يتحدد بالحاوي المتشخص مكانه لم يجب للخلا ولا لعدمه اعتبار معه .

الامكان كان كلاما غير منظم . وعلى تقدير انتظامه لم يكن مقدمة لرومية . و الاتفاقية لادخل لها في القياس الاستثنائي .

فقول : والشارح أيضا يقول : المراد ذلك . إلا أنه عبر عنه بالعبارة الكلية تمهيدا للجزمي . فكأنه قال : لو كان الحاوي علة للمحوي كان حال المحوي مع الحاوي الامكان لان المحوي معلول حينئذ وحال المعلول مع العلة الامكان فيكون حال المحوي مع الحاوي الامكان . وقوله استثناء التالي . مستلزم للاستثناء . فلما كان المقصود من ايراد التالي الكلي الجزمي ذكر استثناءه جزئيا الا انه مجمل . تفصيله : قوله : فلا يخلو . وفيه إشارة الى المقدمة الثالثة . لان العمية التلازمية بين وجود المحوي و عدم الغلاء يشير الى اتفاقها في الوجوب . على أن تفصيله مصرح به .

والحاصل ان الشيخ أورد التالي كليا وكفى به عن الجزمي ، ثم استثنى التالي جزئيا مجعلا ، ثم صرح بالتالي جزئيا : ثم اورد تفصيل استثناءه .

(١) قوله « وأقول : الاقتصار على ما قرره » لم يقرر الشيخ في اول الكلام الا ان حال المعلول مع علته الامكان . وهذا القدر من غير اعتبار كون علة الحاوي لا يفيد العمية بين المعلول و عدم الغلاء فانه مالم يفرض سطح حاو لم يفرض الغلاء ولا عدمه . فلا يستلزم المعلول نفي الغلاء و بالعكس . وكيف ولو افاد امكان المعلول مع العلة مقارنة المعلول لعدم الغلاء لامتنع استناد كل جسم الى علة . لانه لما كان كل جسم معلول مع عدم الغلاء وحاله مع علته الامكان . فيلزم امكان الغلاء لان امكان احد المتلازمين يستلزم امكان الاخر . فالواجب أن يقيد العلة بكونه حاويا محددا لمكان المعلول .

فلئن قلت : اما أن يكون المراد بقوله : حال المعلول مع علته الامكان . ان حال المحوي مع الحاوي الامكان ، أو يكون المراد مطلق المعلول والعلة . فان كان المراد المطلق لم يتحقق الملازمة . والاتفاقية لا تفيد في القياس الاستثنائي ، و ان كان المراد المحوي والحاوي فاعادة هذا الكلام يكون تكرارا قطعيا .

فقول : لاشك ان المقصد الاصل هو المحوي و الحاوي لكن لما عبر عنهما بالعبارة الكلية و هي العلة والمعلول للغرض المذكور فربما أوهم ذلك ان مناط العمية التلازمية بين وجود المحوي و عدم الغلاء هو مطلق العمية و المعلولية . فصرح بتخصيص العلة تنبيها على ان مناطها هو كون العلة الحاوي لمطلق العمية والمعلولية .

ثم لو قدر أنه أفاد ذلك لصار البرهان حينئذ مقتضياً لامتناع استناد شيء من الأجسام إلى علة أصلاً لأنه يقتضى كون الخلائق مع تلك العلة ممكناً . فإن الواجب أن يقيّد العلة بكونه جسماً متشخصاً حاوياً والمعلول بكونه محوياً ليستقيم البرهان فإن تأخر مثل هذا المعلول عن مثل هذه العلة يقتضى ثبوتاً للخلائق الممتنع بذاته .

فلما تقرّر هذا . فأقول : إن رام أحد نظم ما أورد في المتن فالأصوب أن يقدم قوله « فإننا اعتبرنا تشخص الحاوي » إلى قوله « على تشخص المعلول » على قوله « ولكن وجود المحوى وعدم الخلائق في الحاوي هماما » ثم يضمّ هذا إلى قوله : « فلا يخلو إما أن يكون عدم الخلائق واجبا » إلى آخره . فإن بذلك يصير تقرير تالي المتصلة متقدماً على تقرير الاستثناء ، ويسقط منهما يوهم التكرار . ولا يبعد أن الأصل قد كان هكذا ، وأن هذا التقديم والتأخير إنما وقع من غفلة النساخ . والله أعلم .

وأما اعتراض الفاضل الشارح ^(١) بأن الحكم بكون ما مع المتأخر متأخراً كالحكم بكون مامع المتقدم متقدماً ، والعقل الذي هو علة المحوى إنما يوجد مع الحاوي عندهم متقدماً على المحوى بالذات يقتضى تقدّم الحاوي أيضاً عليه . ويعود المحذور .

ثم كان سائلاً يقول : فعلى هذا الشرطية المعتبرة في القياس الاستثنائي هي القيدة بالحاوي لكنه قدم استثناء التالى عليها . ففيها سوء ترتيب .

فأجاب بأنه إن رام أحد نظم الكلام قدم هذه الشرطية على الاستثناء حتى كان الشيخ عقد الشرطية مطلقة أولاً ثم يوردها مقيدة معينة ، ثم ذكر الاستثناء مجزئاً ، ثم مفصلاً . فانتظم نظم الكلام انتظاماً حسناً . وربما وقع ذلك التنوير من طيفان قلم الناسخ . م

(١) قوله « وأما اعتراض الفاضل الشارح » قرر الامام الدليل بالطريقين المذكورين بأن الحاوي لو كان علة للمحوى لكان مقدماً عليه والتالى باطل لأن وجود المحوى مع عدم الغلاء وعدم الغلاء مع الحاوي لانه واجب لذاته لا يتأخر عن غيره ، وما مع الممع مع فوجود المحوى مع الحاوي . فيستحيل ان يتأخر عنه . ولان الحاوي لو تقدم على المحوى الذى هو مع عدم الغلاء . و التقدم على الممع متقدم فكان متقدماً على عدم الغلاء . فيكون عدم الغلاء ممكناً .

ثم اعترض على الطريق الثانى بما نقله الشارح . وتوجيه اعتراضه عليه ظاهر . واما الشارح فلم يوجه الدليل الا بطريق المية ، ولم يتعرض فيه للقضية القائلة بان مامع المتأخر متأخر . ولا يحتاج فيه اليها أصلاً . فليت شمرى كيف يورد الاعتراض على ما وجهه حتى اشتغل بعله وان هذا الاغفلة عن توجيه الكلام ، أو حرص على تعطلة الامام . م

فغير متوجه لدلالة المعية في الموضوعين بالاشتراك اللفظي على معنيين مختلفين :
فإن أحدهما يدل على المصاحبة الاتفاقية بين شيئين يمكن انفكاك أحدهما من
الآخر من حيث ذاتيهما .

والثاني على ملازمة ذاتية بين شيئين لا يمكن أن ينفك أحدهما من الآخر كما
مر في النمط الأول .

قوله :

﴿ وأما أن يكون المحوى علة لما هو أشرف وأقوى وأعظم منه أعنى الحاوى
فغير مذهب إليه بوجه ولا ممكن ﴾

لما فرغ من بيان امتناع كون الحاوى علة للمحوى أشار إلى القسم الثاني وهو
كون المحوى علة للحاوى ، وذكر أن الوهم لا يذهب إلى هذا القسم ذهابه إلى القسم
الأول . وذلك لأن الوهم إنما يذهب إلى ما يتصور فيه مناسبة أو مشابهة بوجه بالحق
ولما كانت العلة أتم وجوداً من المعلول لاستغنائها عنه وإفتقاره إليها ، و كان الحاوى أشرف
من المحوى لكونه أبعد عما من شأنه أن يتغير ويفسد منه ، وأقوى وأعظم منه لاشتماله
بحسب الصورة والمقدار على ما هو مثله مع زيادة كل إسناد العلية إلى الحاوى أشبه
بالحق من إسنادها إلى المحوى . ثم ذكر أن ذلك مع أنه غير مذهب إليه بوجه ليس
بممكن على ماسياتى من بيان امتناع كون الجسم علة لجسم آخر .

والفاضل الشارح نسب قول الشيخ هذا إلى الخطابة ظناً منه بأن مجرد التلفظ
بالشرف خطابة . وليس كذلك لأنه لو عمل امتناع هذا القسم بالشرف لكان بيانه خطابية
لكنه لم يعمل بذلك إلا كونه غير مذهب إليه بوجه .^(١) وأما كونه غير ممكن فمعمل
أيضاً بما سياتى . وللمبرهن أن يستعمل كل شيء في إثبات ما يناسبه على ما تبين في
صناعته .

(١) قوله « لكنه لم يعمل بذلك إلا كونه غير مذهب إليه بوجه » لا شك أن قوله : « ولا يمكن »
عطف على قوله : « فغير مذهب إليه بوجه » . فكما أن هذا يكون معللاً بالشرف وجب أن يكون ذلك
كذلك . م

﴿وهم وتنبه﴾

﴿ولعلك تقول : هب أن علة الجسم السماوي غير جسم^(١) فلا بد لك من أن تقول : إنه يلزم من غير الجسم حاو ومحوى سواء كان عن واحد أو عن اثنين ولا محالة أن إمكان الخلأ مع وجود الحاوي قد يعرض ههنا كما عرض فيما مضى ذكره لأنك تجعل للحاوي وجوداً عن علة قبل وجود المحوي . فاسمع واعلم : أن الحاوي إنما كان وجوده يصعب إمكان المحوي إذا كان علة تسبق المحوي فيكون للمحوي مع وجوده إمكان حتى يتحدد بوجوده السطح . فلا يجب معه ما يملؤه إن كان معلولاً ؛ بل يجب بعده ، وأما إذا لم يكن علة بل كان مع العلة لم يجب أن يسبق تحدد سطحه الداخل وجود الملاء الذي فيه لأنه ليس هناك سبق زمني أصلاً وأما الذاتي فإتـمـا يكون للعلة لا لماليس بعلة ؛ بل مع العلة ؛ بل تقول : إن الحاوي والمحوي وجبا معا عن شيئين﴾

تقرير الوهم أن يقال : لو سلم لك أن علل الأجسام السماوية ليست بجسم ؛ لكنك تجعل الحاوي معلولاً لعلة متقدمة على علة وجود المحوي فيكون متقدماً عليه سواء جعلت الحاوي وعلة المحوي صادرين عن علة واحدة أو عن اثنين ، ويلزمك على ذلك أيضاً القول بإمكان الخلأ مع وجود الحاوي لتقدمه كما لزم على القول بكون الحاوي علة للمحوي .

(١) قوله «ولعلك تقول : هب أن علة الجسم السماوي غير جسم» تقريره : أنك تجعل الحاوي وعلة المحوي مستنديين إلى علة . فيكون الحاوي متقدماً على المحوي لأن ما مع المتقدم متقدم . وحينئذ يكون مع الحاوي إمكان المحوي . فيلزم إمكان الخلأ كما لزم على تقدير كون الحاوي علة . اجاب : بأن الحاوي إذا كان علة للمحوي كان سابقاً على المحوي متقدماً بوجوده السطح . فيكون للمحوي معه إمكان . فلا يجب معه ما يملؤه فيمكن الخلأ . وهذه هي الطريقة التي أشرنا إليها فيما سلف مستغنية عن التمرض للسمية بين عدم الخلأ ووجود المحوي في الثبوت . أما إذا لم يكن علة للمحوي وكان مع علة المحوي لم يلزم أن يتقدم على المحوي لأن تقدم علة المحوي عليه ليس بالزمان حتى يكون ما معه متقدماً عليه ؛ بل بالذات والعلية . وما مهمما وهو الحاوي ليس بعلة . فلا يلزم تقدمه عليه .

ونظراً لإمام في قوله : «وإما التقدم الذاتي فانما يكون للعلة لا لما ليس بعلة . لأن التقدم الذاتي ينقسم إلى التقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين . وإلى التقدم بالعلة كتقدم حركة اليد على المفتاح . فعصره التقدم الذاتي في العلية ليس بجيد .

وعلى قول الشيخ سواء كان عن واحد في قوله : « فلا بد لك من أن تقول : إنه يلزم من غير الجسم حاو ومحوي سواء كان عن واحد أو عن اثنين ، إشكال لأن تفسير كلامه إن كان هكذا : سواء كان لزوم الحاوي والمحوي أو لزوم عليتهما عن واحد أو عن اثنين . قيل : ولو كان الحاوي والمحوي أو عليتهما عن واحد لم يكن للحاوي وجود قبل وجود المحوي ولا لعلّة الحاوي قبل علّة المحوي فلم يمكن أن يتوهم للحاوي تقدم بوجه ما إنما يتوهم تقدمه ههنا بأن يكون لعلته تقدم على علّة المحوي ، حينئذ لا يكون العلّتان واحدة ولا عن واحد ، وإن فسر على ما فسرناه أولاً وهو أن يقال : سواء كان لزوم الحاوي وعلّة المحوي عن واحد أو عن اثنين لم يكن مطابقاً للمتن ، وإن أضمر في كون الحاوي والمحوي عن واحد أن يكون أحدهما بتوسط دون الآخر لم يكن خالياً عن تعسف ما .

وأقول : في حله : اختلف القائلون باستناد السماويات إلى مبارزها . فقال بعضهم : إنها بأسرها تستند إلى العلّة الأولى ، وإنما تختلف صدوراتها عنها بحسب ترتب العقول التي هي شروط يتوقف تلك الصدورات عليها . فالحاوي لكونه صادراً بحسب شرط أقدم يكون أعلى مرتبة من المحوي . وقال بعضهم : إنها تستند إلى علل مختلفة المراتب وهي العقول . فإذن قول الشيخ « سواء كان لزوم الحاوي والمحوي عن واحد أو عن اثنين »

ثم يمكن أن يقال : هب أن ما مع العلة لا يجب أن يكون متقدماً بالعلة ولكن لم لا يجوز أن يكون متقدماً بالطبع ؟ فإذا كان الحاوي متقدماً بالطبع على المحوي عاد الالتزام ، ورده الشارح : بأن المراد بالتقدم الذاتي هو التقدم بالعلة لأن كون الحاوي متقدماً على المحوي بالطبع غير متصور .

وفيه نظر : لأن المحوي إنما لا يستلزم الحاوي لو لم يكن محتاجاً إليه أما لو فرض أنه متقدم عليه بالطبع كما إذا كان شرطاً . فالمحوي يكون محتاجاً إليه مستلزماً له . وحينئذ يعود السؤال . وعندى أن نظر الإمام ليس بوارد : لأنه بالتحقيق كلام على سند المنع . فان جواب الشيخ ليس إلا أنا لا نسلم أن ما مع علة المحوي يجب أن يكون متقدماً و إنما يلزم تقدمه لو كان تقدم العلة على المحوي بالزمان . وليس كذلك ؛ بل بالذات . والتقدم الذاتي لعلّة المحوي إنما هو من جهة العلية . فلا يلزم أن يكون ما ليس بعلة متقدماً بالذات ، وإن كان مع العلة فالقول بأنه لم لا يجوز أن يتقدم ما مع العلة بالطبع قول خارج عن سنن التوجيه قطعاً .

إن لم يكن مفسراً بشيء مما مرّ كان إشارة إلى المذهبين فإن تقدّم الحاوي يمكن أن يتوهم على التقديرين ،

وتقرير التنبيه لإزالة الوهم أن يقال : تقدّم الحاوي على المحوي المستلزم لا يمكن الخلاً إنما يلزم عند كون الحاوي علّة و ذلك لا يمكن إلا عند تشخصه وتحدّد مقعّرة الذي هو مكان المحوي ، وعدم وجوب ما يملؤه مع حصول ذلك التحدّد لكون المحوي معلولاً أمّا إذا لم يكن الحاوي علّة بل كان مع العلّة على الوجه المذكور لم يجب تقدّم فإن مامع المتقدم بالمعية الاتفاقيّة لا يكون متقدّماً . اللهم إلا إذا كان التقدم زمانياً أمّا الذاتيّ فإنّما يكون للعلّة لا لما يتفق أن يكون معها . والمراد من التقدم الذاتيّ ههنا هو أحد قسميه الخاص بالعلل لا الذي يكون بالطبع لأنّ التقدم بالطبع غير متصور ههنا فإنّ المحوي لا يستلزم الحاوي بحسب ذاته المجردة عن الإضافة من غير انعكاس ، و المتأخّر بالطبع يجب أن يستلزم المتقدم من غير انعكاس .

واعتراض الفاضل الشارح بأنّ الحاوي وإن لم يكن علّة ؛ لكنّه إن فرض متقدّماً بالطبع عاد الإلزام . والشيخ لم ينف هذا الاحتمال . ساقط بذلك .
(وهم وتنبيه) ❦

❦ (أو لعلّك تزيد فتقول : إذا خرج على الأصول التي تقرّرت أنّه قد توجد عن غير جسم حاو وآخر غير جسم يوجد عنه هذا الآخر المحوي فيكون وجوب الحاوي مع

وهذا السؤال اورد في فصل آخر بعبارة اخرى : وهي أن يقال : وجوب الحاوي مع وجوب علّة السوى ، و امكان السوى مع وجوب علّة الحاوي . فيكون امكان السوى مع وجوب الحاوي . ويلزم المنذور المذكور .

والجواب : أن امكان السوى انما يكون مع وجوب علته للعلية . واما وجوب الحاوي فلما لم يكن علّة لم يلزم أن يكون معه امكان السوى . وقوله وليس كل ما هو بعد مع . فهو جواب سؤال لنا قال : السوى انما هو ممكن بالقياس الى علته . ولا يلزم منه امكان الغلاء وانما يلزم لو كان للسوى سبق على السوى .

فكان سائلاً قال : وجود السوى بعمدته ، وعلته مع وجود الحاوي ، وما هو بعد مع بعد . فيكون وجود السوى بعد وجود الحاوي فيلزم امكان الغلاء .
وجوابه ظاهر . م

وجوب الغير الجسم الآخر بالذات ولكن المحوي معلول لغير الجسم الآخر فإنه إذا اعتبرت له معية مع هذا الآخر كان ممكناً . فيكون في حال ما يجب الحاوي فالمحوي ممكن . فجوابك : أن هذا هو المطلب الأول عند التحقيق وجوابه : ذلك بعينه . فإن المحوي إنما هو ممكن بحسب قياسه إلى الآخر الذي هو علته . وذلك القياس لا يفرض فيه إمكان الخلأ بوجه وإنما يفرضه تحدد الحاوي في باطنه ، ثم تحدد الحاوي لاسبق له على المحوي . وليس كل ما هو بعد مع فهو بعد لأن القبلية والبعديّة إذا كانتا بحسب العلّة والمعلوليّة فحيث لم يكن علّة ولا معلوليّة لم يجب قبلية ولا بعدية . ولما لم يجب أن يكون مامع العلّة علّة لم يجب أن يكون مامع القبل بالعلّة قبلاً ؛ اللهم إلا بالزمان)

أقول : هذا هو الوهم المذكور في الفصل السابق مع زيادة بيان وهي أن الحاوي والعقل الذي هو علّة المحوي لما صدرا معا عن علّة واحدة فقد وجبا عنها معا والمحوي ليس مع وجوب أحدهما الذي هو علته واجباً . فلا يكون مع وجوب الآخر الذي هو الحاوي أيضاً واجباً وحينئذ يعود المحذور .

والتبنيه للجواب هو الذي سبق مع مزيد إيضاح . وهو غني عن الشرح .

(وهم وتنبية)

(ولعلك تقول : إن الحاوي والمحوي^(١) جميعاً بحسب اعتبار نفسيهما غير واجبي الوجود . فخلو مكائهما غير واجب الوجود . فاسمع أن هذين إذا أخذتا معا ممكنين لم يكن هناك تحدد لشيء ولا مكان إن لم يملأ كان خلأ . إنما يعرض إذا كان محدداً فيلزم مع تحديده أن يكون الحد محيطاً بملأ أو غير محيط به فيكون خلأ .)

(١) قوله « ولعلك تقول أن الحاوي والمحوي » تعريه : أن الغلاء ليس يستتبع الوجود . فإن الحاوي والمحوي ممكنان فيكون كونهما في مكائهما ممكناً فخلو مكائهما غير واجب . وهو المطلوب .

فيقال : لا نسلم أنه يلزم من إمكان عدمه إمكان الغلاء فانها إذا عدم ما لم يكن غلاء أيضاً . لأنه لا مكان هناك حتى يكون باعتباره غلاء أو ملأ . فامكان الغلاء غير لازم من إمكان عدمها بل إنما يلزم من وجوب الحاوي وإمكان المحوي معه .

أقول : هذا الفصل واضح ، وقدمر^١ بيان ما يناسبه في أثناء شرح بيان امتناع كون الحاوي علّة للمحوي.

❖ (إشارة) ❖

❖ (وهذا القول واحد بعينه سواء نسب التقدم إلى صورة الجسم الحاوي ، أو نفسه التي تكون كصورته ، أو إلى جهلته) ❖

أي البرهان المذكور على امتناع كون الحاوي علّة للمحوي قائم سواء جعلت العلّة صورة الحاوي ، أو نفسه التي تكون مبدءاً لصورته ، أو تكون هي كصورته^(١) أو عين صورته ، أو جعلت العلّة جملة الحاوي ، فإن استلزام إمكان الخلأ حاصل مع الجميع لأن العلّة مالم يتم وجودها لا تكون علّة . وأي هذه الأشياء يفرض علّة فإنّه لا يتم موجوداً إلا مع الجميع :

❖ (تذنيب) ❖

❖ (قد استبان أنّه ليست الأجسام السماوية عللاً بعضها لبعض . وأنت إذا فكرت مع نفسك علمت أن الأجسام إنما تفعل بصورها ، والصورة القائمة بالأجسام و التي هي كمالية لها إنما تصدر عنها أفعالها بتوسط ما فيه قوامها ، ولا توسط للجسم بين الشيء وبين ما ليس بجسم من هولي أو صورة حتى يوجد بهما الجسم فإن الصور الجسميّة لا تكون أسباباً لهيوليات الأجسام ولا لصورها بل لعلّها تكون معدّة لأجسام

(١) قوله : سواء جعلت العلّة صورة الحاوي أو نفسه التي يكون مبدءاً لصورته أو تكون هي كصورته أي نفسه التي تكون كصورته . فإنك قد سمعت أن للفلك إرادة جزئية . والمريد للجزئيات لا بد أن يتصورها . والتصور للجزئيات يكون قابلاً للانقسام . لأن الجزئيات منقسمة فينقسم معها فيكون جسمانياً . فوجب أن يكون للأفلاك قوة جسمانية يجعل فيه صور الجزئيات . فتكون بمنزلة الخيال فينا ؛ إلا أن الأفلاك لما كانت متشابهة لا يبعد أن يكون الفلك قابلاً لصور الجزئيات فهذه القوة السارية في كل جسم الفلك وهي النفس المنطبقة إما كصورته النورية ، أو عين صورته النوعية لأن الدليل على أن للفلك صورة نوعية هي مبدء الآثار المغنصة به ، ودل أيضاً على أن له قوة يرسم فيها صور الجزئيات ، ولم يدل دليل على تفايرهما . فجاز أن يكون النفس المنطبقة غير الصورة النوعية ؛ بل كالصورة . وأن يكون عينها . وأما نفسه التي يكون مبدءاً لصورته فهي النفس المجردة وأما صورة الحاوي فهي صورته النوعية . م

آخر لصور ما يتحدّد عليها ، أو أعراض)*

لما بين امتناع كون كلّ حاو من السماويات علّة لما يحويه ، وكان من المستبعد أن يكون المحوى علّة لحاويه ، وكان الحكم بأنّ الأجسام السماوية ليست عللا بعضها لبعض ممّا يقبله الأذهان بسرعة . فجعل الشيخ هذا الحكم نتيجة للفصول المتقدمة ؛ لكن لما كان أحد الحكمين الأولين غير برهانيّ ختم الباب بإيراد البرهان العام على امتناع كون جسم ماعلة لجسم آخر . وهذا البرهان مع قرينه من الوضوح مبنيّ على مقدّمات : أحدها : أنّ الجسم إنّما يفعل بصورته . لأنّه إنّما يكون موجوداً بالفعل بصورته ، ويكون فاعلاً من حيث هو موجود بالفعل . فإنّ ما لا يكون موجوداً بالفعل لا يمكن أن يكون فاعلاً ولا يمكن أن يفعل بمادّته لأنّه يكون بها موجوداً بالقوّة ، ولا يكون من حيث هو بالقوّة فاعلاً .

والفاضل الشارح علّل امتناع كون المادّة فاعلة بأنّ المادّة قابلة و الشيء الواحد لا يكون قابلاً و فاعلاً معاً .

ثمّ ناقضة بأنّ قال : نصّ الشيخ في النمط السابع على أنّ علم الباري بغيره صورة في ذاته . فذاته البسيطة فاعلة وقابلة معاً .

أقول : أمّا تعليله المذكور فباطل لأنّ الشيء الواحد إنّما لا يكون قابلاً و فاعلاً معاً لشيء واحد . فإنّ الفاعل يجب أن يصدر عنه المفعول والقابل لا يجب أن يحلّ فيه المقبول ؛ بل يمكن . والواحد لا يكون نسبته إلى واحد آخر بالوجوب والإمكان معاً . و أمّا إذا اختلف المقبول والمفعول فقد يكون مثلاً كالنفس فإنّها قابلة عمّا فوقها فاعلة فيما دونها وهيها لو كانت مادّة الجسم فاعلة لجسم آخر لكأن فاعلة بالنسبة إلى ذلك الجسم ، وقابلة بالنسبة إلى الصورة الحالّة فيها . وهما متغايران فإنّ التعليل بذلك باطل .

وأما قوله : الشيخ نصّ على أنّ علمه تعالى بغيره صورة في ذاته . فإنّ كان على ما ذكره كان للشيخ أن يقول اعتبار كونه فاعلاً للأشياء^(١) غير اعتبار كونه عقلاً مجرداً يصحّ

(١) قوله « كان للشيخ أن يقول : اعتبار كونه فاعلاً للأشياء » فيه نظر لأنّ تغاير الاعتباران ان كفى في صحة كون الشيء فاعلاً و قابلاً فلم لا يكفي فيما نحن فيه بصدده ؛ فإن من الجائز أن يكون المادّة فاعلة باعتبار أنها مصدر ، قابلة باعتبار صحة مقارنتها للشيء . م

أن يقارنه صور المعقولات ، وإن كان موضوع الاعتبارين شيئاً واحداً ، فهو بالاعتبار الأول فاعل تلك الصور ، وبالاعتبار الثاني قابلها . على أن الحق في ذلك ما سنذكره في موضعه .

المقدمة الثانية : أن الأفعال الصادرة عن صور الأجسام إنما تصدر عنها بمشاركة الوضع . وذلك لأن الصور صنفان ^(١) : صور تقوم بمواد الأجسام كالصورة الجسمية و النوعية . وهي كما أن قوامها بمواد تلك الأجسام فكذلك ما يصدر عنها بعد قوامها يصدر بواسطة تلك المواد فيكون بمشاركة من الوضع . ولذلك فإن النار لا تسخن أي شيء اتفاقاً ؛ بل ما كان ملاقياً لجرمها أو كان من جسمها به حال ووضع معين ، والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلاً لجرمها . وصور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام كالأشياء نفس المفارقة بذواتها دون أفعالها ؛ لكن النفس إنما جعلت خاصة بجسم بسبب أن فعلها من حيث هي نفس إنما يكون بذلك الجسم وفيه وإلا لكانت مفارقة الذات والفعل جميعاً لذلك الجسم . وحينئذ لم يكن نفساً لذلك الجسم . هذا خلف .

فقد ظهر أن الصور إنما تفعل بمشاركة الوضع .

المقدمة الثالثة : أن الفاعل بمشاركة الوضع لا يمكن أن يكون فاعلاً لما لا وضع له وإلا لكان فاعلاً من غير مشاركة الوضع . هذا خلف .

المقدمة الرابعة : أن علة الجسم تكون أو لا علة لجزئيه أعني مادته وصورته . وهذا قد تقرر فيما مضى .

(١) قوله « وذلك لان الصورة صنفان » صور الاجسام صنفان : صورة حالة فيها ، وصورة غير حالة فيها ؛ بل هي صور كمالية لها . اما الصور المادية فلما كان قوامها بالمادة كان فعلها بواسطة المادة ، بل بواسطة الجسم لان الكلام في الصور النوعية وهي يقوم بالجسم فيكون فعلها بشاكة الوضع . والوضع ههنا بمعنى القول : اي يتوقف فعلها في غير ما على أن يكون لجسمها وضع مخصوص بالنسبة الى الغير من ماسة ، او مجاورة ، او مقابلة ، او غير ذلك . ولما كانت هذه المقدمة بدئية نبه عليها باستقرار الاجسام و تأثيراتها فان النار التي في الشرق لا تؤثر في الماء الذي في الغرب ؛ بل فيما يجاوره ، وكذا الشمس لا يضيء كل شيء بل ما يقابلها . و اما الصور الكمالية فلما لم تنحصر الى الجسم في وجودها فلو كانت غير محتاجة في فعلها أيضا إليه كانت عقلا لانفسا . فيكون فعلها أيضا بمشاركة الوضع .

وبعد تقرير المقدمات نعود إلى المتن ونقول : قوله «الأجسام إنما تفعل بصورها» إشارة إلى المقدمة الأولى . وقوله «والصورة القائمة بالأجسام والتي هي كماليتها لها ، يعنى النفوس » إنما يصدر عنها أفعالها بتوسط ما فيه قوامها ، إشارة إلى المقدمة الثانية . وقوله «ولا توسط للجسم بين الشيء وبين ما ليس بجسم من هوى أو صورة» إشارة إلى المقدمة الثالثة ، وقوله «حتى يوجد ههما أو لا فيوجد بهما الجسم » إشارة إلى المقدمة الرابعة ، وقوله «فإن الصور الجسمية لا تكون أسبابا للهوليات الأجسام وللصورها» نتيجة . وهناك يتبين امتناع صدور الأجسام عنها . ويتم البرهان . وقوله «بل لعلها تكون معدة لأجسام آخر لصور ما يتحد عليها أو أعراض » إشارة إلى كيفية تأثير الصور في الأجسام الأخر . و ذلك بأن يجعل موادها معدة لقبول صورة تفيض عليها من مفيض الصور كالنار التي تجعل مادة ماء يجاوره بالتسخين معدة لقبول صورة هوائية يتجدد على تلك المادة . أو يجعلها معدة لقبول أعراض . فإن بعض الأعراض أيضا يفيض على الأجسام من علل مفارقة عند صيرورة تلك الأجسام مستعدة لقبولها . ولذلك تبقى موجودة بعد انعدام ما يظن أنه علة لها . و ذلك كالشمس التي تعد الأجسام للتسخين ، وتبقى السخونة موجودة بعد زوال الشمس عن مقابلها . وهذا الفصل آخر الفصول المشتملة على إثبات العقول .

﴿هداية و تحصيل﴾

﴿فقد بان لك أن جواهر غير جسمانية موجودة ، وأنه ليس واجب الوجود

و اما المقدمة الثالثة : فهي ان صورة الجسم لا يفعل فيما لا وضع له بالقياس إلى جسمها و الا لم يكن فعلها بحسب الوضع . ضرورة انه إذا لم يكن غير وضع بالقياس إلى جسمها لم يكن لجسمها وضع بالقياس اليه وهذا معنى قوله : ولا توسط للجسم بين الشيء وبين ما ليس بجسم . أى يستحيل أن يكون الجسم متوسطا بين الشيء وهو الصورة وبين ما ليس بجسم وهو مالا وضع له . و اما المقدمة الرابعة : فهي ان علة الجسم علة لجزيه .

لا يقال : لانسلم أن يكون علة لجزيه ؛ بل يجب أن يكون علة للصورة فقط كما مرفى النمط الرابع .

لانا نقول : ثبت في النمط الاول أن الصورة علة للهوى . فيكون علة الصورة علة لهما جميعا . على أن علة أحدهما كافية في الاستدلال .

و بعد تقرير المقدمات نقول : الجسم لا يصدر عن الجسم و الا لكان علة لجزيه : الهوى و الصورة . لكن ليس لشيء منهما وضع لان الوضع هو هيئة للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه إلى بعض ،

إلا واحداً فقط لا يشارك شيئاً آخر في جنس ولا نوع ، فتكون هذه الكثرة من الجواهر الغير الجسمانية معلولة ، وقد علمت أيضاً أن الأجسام السماوية معلولة لعلل غير جسمانية فتكون هي من هذه الكثرة ، وقد علمت أن واجب الوجود لا يجوز أن يكون مبدء الاثنين معا إلا بتوسط أحدهما ، ولا مبدءاً للجسم إلا بتوسط فيجب إذن أن يكون المملول الأول منه جوهرأ من هذه الجواهر العقلية واحداً ، وأن يكون الجواهر العقلية الأخر بتوسط ذلك الواحد ، والسماويات بتوسط العقلية (١٠)

قد ثبت بالطرق الأربعة المذكورة وجود جواهر مجردة عقلية كثيرة . وقد ثبت فيما مر أن واجب الوجود واحد ، وأن وجوب الوجود غير مقول على كثرة قول الأجناس أو الأنواع . فإذن هذه الجواهر ممكنة الوجود لذواتها معلولة للأول . فهذه فائدة لأجلها وسم الفصل بالهداية .

ثم إنه شرع في بيان مراتب الموجودات ، ومهد لذلك أصولاً . فذكر أنه قد ثبت من استناد السماويات إلى علل غير جسمانية ، ومن امتناع كون الواجب تعالى مبدءاً إلا لواحد و امتناع كون ذلك الواحد جسماً أو جسمانياً أو نفساً أحكام ثلاثة : (١١) أحدها :

و بسبب نسبة اجزاءه إلى غيره . ولا شك أن مثل هذه الهيئة لا يعرض لما ليس بجسم . و شيء من الهيولى والصورة ليس بجسم . و مالا وضع له لا يصدر عن الجسم . فلا يصدر عن الجسم شيء منها فلا يصدر الجسم من الجسم . و هو المطلوب .

فإن قلت : الجسم لما جاز أن يعد مادة لقبول صورة بحسب وضع سابق فلم لا يجوز أن يوجد فيها بحسب الوضع السابق ؟

ف نقول : تبين أن لابد من الوضع حال الفعل . فالوضع السابق لا يفيد .

و اعلم أن هذا الدليل يدل على أن علة الجسم لا يجوز أن يكون الهيولى ولا الصورة لأن تأثير كل منهما لا يكون إلا بواسطة الأخرى فيكون تأثير كل منهما بواسطة الجسم ، ولا النفس ، ولا الواجب . فتبين أن يكون علة العقل . فإذن ثبت أن كل جسم لا يكون علة العقل . وهذا هو تمام طريقة

الرابعة في اثبات العقول ٢٠

(١١) قوله « أحكام ثلاثة » هذه الأحكام منظور فيها :

أما في الأول ، فلما قيل : من أن المملول الأول هو الروح الأعظم لا العقل .

و أما في الثاني ، فلجواز صدور العقل الثاني من الأول ، و الثالث من الثاني و هكذا .

أن المعلول الأول واحد من هذه الجواهر ، و الثاني : أن باقية هذه الجواهر صادرة من الواجب بتوسط ذلك الواحد ، والثالث : أن السماويات صادرة من هذه الجواهر . ولأجل هذه الفوائد وسم الفصل أيضا بالتحصيل .

❖ (زيادة تحصيل) ❖

❖ (وليس يجوز^(١) أن يترتب العقليات ترتبها ويلزم الجسم السماوي عن آخرها لأن لكل جسم سماوي مبدءاً عقلياً إذ ليس الجرم السماوي بتوسط جرم سماوي فيجب أن تكون الأجرام السماوية تبتدىء في الوجود مع استمرار باق في الجواهر العقلية من حيث لزوم وجودها نازلة في الاستفادة الوجود مع نزول السماويات) ❖

هذا الفصل يشتمل على ثبوت حكم آخر متفرع على مامر وهو وجوب استمرار العقول المترتبة الصادرة عن المبدء الأول مع صدور السماويات وإن كانت السماويات مبتدئة بعدها . وذلك لأن العقول لو انقطعت قبل انقطاع السماويات بقيت الباقية منها غير مستندة إلى علة . لأنها لا يمكن أن تستند إلى غير العقول . فإذن العقول نازلة في الاستفادة الوجود معها إلى عقل الفلك الأخير .

واعلم أن الشيخ لم يجزم بكون العقل الأول علة للفلك الأول ، ولا بانقطاع العقول عند الفلك الأخير ، ولا بوجوب تواليها في عليّة الأفلاك المتوالية ، ولا بمساواة العقول للأفلاك في العدد ؛ بل جزم بكونها مستمرة مع الأفلاك ، وبأنها لا تكون أقل عدداً من الأفلاك . فإن الحكم الجزم فيما عدا ذلك مما اتصل إليه العقول البشرية .

وأما في الثالث : فلجواز صدور السماويات عن الواجب بتوسط الجواهر العقلية . والجواب عن الأول : أن الثابت بالدليل أن المعلول الأول ليس عرضاً ولا جسماً ولا جسمانياً ولا نفساً . ثم ما شئت فسمه . فلا تشاح في الاسماء .
و عن الأخيرين : أن بناء مثل هذه الأحكام ليس على اليقين و الجزم ؛ بل على الظن والانسب . والكل محتمل . على أن كلام الشيخ لا ينفي الاحتمالين . والسؤالان لا يردان إلا على كلام الشارح . م

(١) قوله « و ليس يجوز » معنى كلام الشيخ : أن لا يجوز أن يستمر سلسلة العقول و يبتدىء بعد انقطاعها السماويات حتى يحصل من العقل الأخير فلك ، و من ذلك الفلك فلك آخر وهلم جرا

و يظهر من ذلك أن اعتراض الفاضل الشارح على الشيخ بتجويز مالم يجزم هو به سخيـف .

(زيادة تحصيل)

(فمن الضرورة إذن أن يكون جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي وجرم سماوي)
أراد أن يبين كيفية صدور الكثرة عن المبدء الأول فبداهة بالإشارة إلى أول كثرة وجب صدورها عنه وهو جوهر عقلي وجرم سماوي معاً . وذلك لأن وجوب صدور الأجرام السماوية عن الجواهر العقلية مع استمرار وجود الجواهر العقلية يقتضى بالضرورة صدور جرم سماوي وجوهر عقلي معاً عن جوهر واحد عقلي ؛ ولكن القول بصدور شيئين عن شيء واحد يناقض القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد في بادية الرأي ؛ بل القول بأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد يقتضى إذا فهم على الإطلاق الذي يقتضيه مجرد هذه العبارة أن يكون الصادر عن المبدء الأول شيئاً واحداً ، وعن ذلك الواحد واحداً آخر و هلم جرا حتى لا يمكن أن يوجد شيان ليس أحدهما في سلسلة الترتيب علّة للآخر إنما على الولاء أو بتوسط الغير من العلل . وهذا ظاهر الفساد . فإن وجود موجودات كثيرة لا يتعلق بعضها ببعض معلوم بالظاهر ؛ لكن المراد منه أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحداً إذا كانت جهة الصدور واحدة أمّا إذا تكثرت جهاته و اعتباراته فقد يصدر عنه أشياء كثيرة غير مترتبة . ولذلك حكم بصدور أعراض كثيرة من مقولات مختلفة عن الطبيعة الواحدة

إلى آخره فلاك . لتبيين أن الفلك مستنع أن يكون عن الفلك ، و انه لابد لكل فلك من مبدء عقلي . فالواجب إذن ان يبقى استمرار سلسلة العقول مع ابتداء السماويات . فيتنازل حتى يصدر عن العقل فلك ، و عن عقل آخر فلك آخر إلى آخر الافلاك . و هذا الكلام لا يظهر إلا بعد ثبوت أمرين : ترتب العقول ، واستناد الافلاك إليها كل فلك عن عقل ؛ لكن يحتل أن يصدر عن المبدء الأول سلسلة عرضية عقلية بحسب تعدد جهات عقل واحد أو أزيد و يصدر عن آحادها إلا فلاك ، أو يصدر من العقل الأخير بتوسط العقول المتقدمة أو بتعدد جهاته جميع إلا فلاك . و عند قيام هذه الاحتمالات كيف حصل الجزم باستمرار ترتب العقول مع صدور الافلاك حتى لزم بالضرورة أن يكون عن عقل عقل و فلك . ولعل الشيخ لم يجزم بذلك . وقول الشارح : جزم بكونها مستمرة مع إلا فلاك . لم ينطبق على ما قصده ؛ بل مبني هذا الكلام أيضا على الانسب بحسب الظن . فانه لما

الجسمانية البسيطة لكثرة جهاتها واعتباراتها المنسوبة إلى تلك الأعراض .

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ بقوله :

﴿ ومعلوم أن الاثنين إنما يلزمان من واحد من حيثيتين ﴾

وتكثر الاعتبارات والجهات ممتنع في المبدء الأول لأنه واحد من كل جهة متعال عن أن يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات متكثرة كما مر ، وغير ممتنع في معلولاته .
فإذن لم يمكن أن يصدر عنه أكثر من واحد ، وأمكن أن يصدر عن معلولاته .
فهذا وجه امتناع استناد الكثرة إلى الأول ، وجوب استنادها إلى غيره بالاجمال .

وبقي ههنا بيان كيفية تكثر الجهات المقتضية لإمكان صدور الكثرة عن الواحد في المعلومات بالتفصيل . ونقدم له مقدمة فنقول : إذا فرضنا مبدء أول وليكن (أ) وصدر عنه شيء واحد وليكن (ب) فهو في أولى مراتب معلولاته . ثم إن من الجائز أن يصدر عن (أ) بتوسط (ب) شيء وليكن (ج) ، وعن (ب) وحده شيء وليكن (د) . فيصير في ثانية المراتب شيان لا تقدم لأحدهما على الآخر ، وإن جوزنا أن يصدر عن (ب) بالنظر

ثبت أن كل فلك له عقل منسب به يكون المناسب صدور ذلك الفلك من ذلك العقل . و لما كان الانسب ترتب العقول وقد وجب استناد الإفلاك إليها فإن الانسب ترتبها مع تنازل الإفلاك وان أمكن صدورهما عن العقول على وجوه مختلفة . فنقول : فيجب أن يكون الأجرام السماوية . لا يبريد به الوجوب في نفس الأمر ؛ بل بحسب الظن .

و قال الإمام معتزلاً لم لا يجوز أن يصدر في أول الأمر عقول كثيرة ، ثم يكون عقل وفلك ثم بعده عقول أخر كثيرة ، ثم عقل آخر وفلك وهكذا . فلا يلزم أن يكون الإفلاك متساوية للعقول .

و هذا اعتراض على ما لم يزعمه الشيخ أصلاً ؛ بل ربما صرح بخلاف ذلك . و إليه أشار بقوله :
و يظهر من ذلك أن اعتراض الفاضل الشارح . إلى قوله : سخي . وكذلك حكمه بأن الجواهر العقلية و الجرم السماوي أول كثرة وجب صدورهما عن المبدء الأول لأن وجوب صدور السماويات مع استمرار صدور العقول و ان اقتضى وجوب صدور تلك الكثرة ليس بدال على أنها أول كثرة . لجواز صدور عقول كثيرة أولاً غير مترتبة على ما يصوره الشارح ، ثم يترتب عقول ويصدر السماويات مع استمرارها . فهو أيضاً بناء على الانسب . م

إلى (١) شيء آخر صار في ثانية المراتب ثلاثة أشياء ، ثم من الجائز أن يصدر عن (١) بتوسط (ج) وحده شيء ، و بتوسط (د) وحده ثان ، و بتوسط (ج د) ثالث ، و بتوسط (ب ج د) رابع ، و بتوسط (ب د) خامس ، و بتوسط (ب ج د) سادس ، وعن (ب) بتوسط (ج) سابع ، و بتوسط (د) ثامن ، و بتوسط (ج د) معاتاسع ، وعن (ج) وحده عاشر ، وعن (د) وحده حادى عشر ، وعن (ج د) معا ثانى عشر . و تكون هذه كلها في ثالثة المراتب . ولو جوزنا أن يصدر عن السافل بالنظر إلى ما فوقه شيء و اعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي تكون فوق واحدة صار ما في هذه المراتبة أضعافاً مضاعفة ، ثم إذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لا يحصى عندها في مرتبة واحدة إلى ما لا نهاية له . فهكذا يمكن أن يصدر أشياء كثيرة في مرتبة واحدة عن مبدء واحد .

وإذا ثبت هذا فنقول : ^(١) إذا صدر عن المبدء الأول شيء كان لذلك الشيء هوية مغايرة للأول بالضرورة ، ومفهوم كونه صادراً عن الأول غير مفهوم كونه ذاتية ما . فإذن هيهنا أمران معقولان : أحدهما : الأمر الصادر عن الأول وهو المسمى بالوجود ، والثاني : هو الهوية اللازمة لذلك الوجود وهو المسمى بالماهية . فهي من حيث الوجود تابعة لذلك الوجود لأن المبدء الأول لو لم يفعل شيئاً لم يكن ماهية أصلاً لكن من حيث العقل يكون الوجود تابعا لها لكونه صفة لها ، ثم إذا قيست الماهية وحدها إلى ذلك الوجود عقل الإمكان فهو لازم لتلك الماهية بالقياس إلى وجودها ، وإذا قيست لا وحدها بل بالنظر إلى المبدء الأول عقل الوجوب بالغير فهو لازم لتلك الماهية بالقياس إلى وجودها مع

(١) قوله « وإذا ثبت هذا فنقول » لما كان المذهب المنسوب إلى القوم أن الهوية ليست مجعولة بل المجهول الوجود فالوجود هو الصادر بالحقيقة ، و اما الهوية فتعقّبها في الخارج بواسطة الوجود فهي مفعولة بالمرض و المفعول الحقيقي هو الوجود فإذا صدر من المبدء شيء فذلك الشيء له هوية أى هوية لكن الصادر عنه هو الوجود بناء على أن الهوية غير مجعولة وهو مغاير للهوية واليه أشار بقوله : ومفهوم كونه صادراً عن المبدء الأول . إلى آخر . فالوجود والهوية مفعولان أحدهما و هو الوجود بالذات ، والاخر بالمرض . وهذا الكلام من الشارح تصريح بان في الخارج أمرين : هوية ووجود . وقد صرح في النقط الرابع بخلافه . وقد حققناه . م

النظر إلى المبدء الأول . ولذلك جازاتصاف كل واحدة من الماهية و الوجود بالإمكان والوجوب ، و أيضاً إذا اعتبر كون الوجود الصادر عن الأول وحده قائماً بذاته لزم أن يكون عاقلاً لذاته ، وإذا اعتبر ذلك له مع الأول لزمه أن يكون عاقلاً للأول فهذه ستة أشياء : وجود ، وهوية ، وإمكان ، و وجوب ، وتعقل للذات ، وتعقل للمبدء . واحد منها في أولى المراتب وهو الوجود . وثلاثة في ثانياتها وهي الهوية اللازمة للوجود باعتبار مغايرته للأول ، والتعقل بالذات اللازم له لتجرده ، والتعقل للمبدء الذي استفاده من الأول . واثنان في ثالثها وهو الإمكان و الوجوب المتأخران عن الهوية . وذلك باعتبار تأخر الهوية عن الوجود ، وأما باعتبار تقدمها عليه فهما في ثانية المراتب مع الوجود ^(١) ، و التعقلان في ثالثتها . واسم العقل الأول يتناول هذه الأمور تضمناً و التراماً وإن كان المعلول الأول من هذه الجملة ليس بالحقيقة إلا واحداً . والهوية والإمكان يشتركان في أنهما حال ذلك المعلول في ذاته من حيث كونه بالقوة ، والوجود والتعقل بالذات يشتركان في أنهما حاله في ذاته من حيث كونه بالفعل ، والوجوب والتعقل للمبدء يشتركان في أنهما حاله المستفاد من مبدئه . فهذه الأحوال الثلاثة هي التي يعبر عنها بالتثليث الموجود في العقل . والأولى و الثانية تشتركان في أنهما حاله في ذاته ، و الثالثة تمتاز عنهما بأنه حاله بالقياس إلى مبدئه . وهما المرادان من قول من ذكر التثنية .

وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى باقي شرح المتن ونقول : قوله « فمن الضرورة أن يكون

(١) قوله « اما باعتبار تقدمها عليه في ثانية المراتب مع الوجود » اعتبار التقدم بحسب التحقيق العقلي فقد تقدم ان الهوية في العقل متقدم على الوجود فالمهية حينئذ في اول المراتب ، و الوجود في المرتبة الثانية . وأما أن الامكان والوجوب معه في المرتبة الثانية فغير مستقيم لان الوجوب و الامكان يتوقفان على الوجود الذي هو في المرتبة الثانية وما يتوقف على المرتبة الثانية فهي في المرتبة الثالثة . وكذلك جعل التعقلين بهذا الاعتبار في ثالثة المراتب ، و بالاعتبار الاول في ثانياتها لا توجيه له . و الانسب إن اعتبر في الوجود الخارجي : أن يجعل الوجود في المرتبة الاولى والهوية في المرتبة الثانية ، و الامكان و التعقل للذات لانهما موقوفان على الوجود و الهوية في المرتبة الثالثة ، و الوجوب و التعقل للغير لانهما يتوقفان على الوجود و الهوية و الامر الخارجي في المرتبة الرابعة ، و يجعل أيضاً في المرتبة الثانية . ولا يعتبر الامر الخارجي و أن اعتبر الوجود العقلي يعتبر الترتيب بين الوجود و الهوية . فقط . م

جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي وجرم سماوي ، يدل على أنه لم يجزم بكون العقل الأول مصدراً للفلك الأول إذ لا سبيل إلى ذلك ؛ بل حكم بالإجمال بأن مصدر الفلك الأول جوهر عقلي سواء كان هو أول الجواهر أو غيره لكن إن كان أول الأفلاك هو الفلك المحتوى على جميع الثوابت كما ذهب إليه بعض المتقدمين فالأشبه أن مصدره لا يكون هو العقل الأول فإن الكثرة فيه لا تبلغ عدداً يمكن إسناد جميع الثوابت إليها ؛ بل هو عقل آخر بعد العقل الأول .

قوله :

« ولا حثيستي اختلاف هناك إلا ما كان لكل شيء منها أنه بذاته إمكاني الوجود ، وبالأول واجب الوجود ، وأنه يعقل ذاته ، ويعقل الأول »
إشارة إلى أن إسناد الكثرة إلى العقل الذي هو المعلول الأول لا يمكن إلا من هذا الوجه . وإنما ذكر أربعة أمور من الستة المذكورة ولم يذكر الهوية والوجود لأن المعلول الأول عبارة عن مجموعهما معاً والعيشيات اللازمة لهما الأربعة التي ذكرها لا غير .

قوله :

« فيكون بماله من عقله الأول الموجب لوجوده ، وبماله من حاله عنده مبدء الشيء »
إشارة إلى أمرين : أحدهما : ما يفيض من الأول على معلوله ، والثاني : ما يحصل للمعلول بالنظر إلى الأول . وهما ما يعبر عنهما بتعقل المبدء وجوب الوجود اللذين يجمعهما حال المعلول بالقياس إلى مبدئه وهو أفضل حالته المذكورتين التي بها صار مبدءاً

للعقل آخر .

قوله :

« وبماله من ذاته مبدءاً لشيء آخر »
إشارة إلى حاله في ذاته المشتملة على العاليتين الباقيتين التي بها صار مبدءاً للفلك .

قوله :

﴿ولأنه معلول فلا مانع من أن يكون هو مقومًا من مختلفات﴾

إشارة إلى إمكان كون المعلولات مشتملة على كثرة بخلاف الواجب لذاته . وإنما أشار بلفظة هو إلى العقل الأول مع جميع كمالاته اللازمة له لا إلى ما يكون منه في أول مراتب المعلولات وحده فإن ذلك شيء واحد كامر .

قوله :

﴿و كيف لا وله ماهية إمكانية ووجود من غيره واجب﴾

إشارة إلى الماهية والوجود اللذين لم يذكرهما من قبل . وإنما ذكرهما ههنا لكونهما مقوماتاً لا لوازم ، ووصفهما بالإمكان والوجوب تنبيهاً على استلزامهما للأوصاف المذكور .

قوله :

﴿ثم يجب أن يكون الأمر الصوري منه مبدءاً للكائن الصوري والأمر الأشبه بالمادة مبدءاً للكائن المناسب للمادة﴾

أى ينبغى أن تسند عليته للعقل الذى تحته إلى حاله التى له بالقياس إلى مبدئه وعليته للفلك الذى تحته إلى حاله التى له في ذاته . فإن ذاته بالمادة أشبه ، وكماله الفاضل عليه من مبدئه بالصورة أشبه ، والمعلول يشبه العلة ويناسبها . ثم صرح عن ذلك بقوله :
﴿فيكون بما هو عاقل للأول الذى وجب به مبدءاً لجوهر عقلي ، وبالأخر مبدءاً لجوهر جسماني﴾

ثم أشار بقوله :

﴿ويجوز أن يكون للأخر تفصيل أيضاً إلى أمرين يصير بهما سبباً لصورة ومادة جسميتين﴾

إلى تفصيل حاله في ذاته إلى الحالتين المذكورتين أعنى التى له من حيث كونه بالقوة والتى له من حيث كونه بالفعل فإنه بالأول صار مبدءاً لهيولى الفلك التى يكون

الفلك بها فلها بانقوة ، و بالثاني صار مبدءاً لصورته التي يكون الفلك بها فلها بالفعل . و لأجل كون الماهية و الإمكان عديمين في ذاتيهما وجوديين بغيرهما كانت المادة عديمة بانفرادها وجودية بالصورة ، و لأجل كون الماهية متقدمة على الوجود من حيث العقل متأخرة عنه من حيث الوجود كانت المادة متقدمة على الصورة من وجه متأخرة عنها من وجه كما مر في النمط الأول ، و لأجل كون الوجود أقرب إلى المبدء في الترتيب كان للصورة تقدم العلية على المادة . فهذا ما أردنا بيانه .

وإنما أطيننا القول فيه لأن أكثر الفضلاء الذين لم يتعمقوا في الأسرار الحكيمية قد تحيروا في هذه المسألة ، وأقدموا لجهلهم بها على تجهيل المتقدمين من الحكماء و التشنيع عليهم ، وقد شنع عليهم أبو البركات البغدادي بأنهم نسبوا المعلولات التي في المراتب الأخيرة إلى المتوسطة و المتوسطة إلى العالية ، والواجب أن ينسب الكل إلى المبدء الأول ^(١) و يجعل المراتب شروطاً معدة لإفاضته تعالى . و هذه مؤاخذه تشبه المؤاخذات اللفظية فإن الكل متفقون على صدور الكل منه جل جلاله ، وأن الوجود معلول له على الإطلاق . فإن تساهلوا في تعاليمهم وأسندوا معلولاً إلى ما يليه كما يسندونه إلى العلل الاتفاقية والعرضية ، وإلى الشروط وغير ذلك لم يكن ذلك منافياً لما أسسوه و بنوا مسائلهم عليه .

والفاضل الشارح ممن نسب كلامهم في هذه المسئلة إلى الوهن و الركاكة للسبب المذكور ؛ وقد ذكر في الشرح أن الشيخ خبط في هذا الكتاب وفي مائر كتبه لأن كلامه مشعر تارة بأنه إنما يصدر عقل وفلك عن العقل الأول لما فيه من الإمكان و الوجوب ، و تارة بأنه يعقل نفسه ويعقل غيره . ولقد كان من الواجب عليه أن يفصل ^(٢) فإن المجمعجة

(١) قوله « والواجب أن ينسب الكل إلى المبدء الأول » هذا لا بد له من دليل . على أن الشارح ساعد عليه و نقل اتفاق الكل على صدور الكل منه تعالى . فإن أراد صدور الكل بالذات فلا دلالة عليه ، وإن أراد به أهم سواء كان بالذات أو بواسطة فهذا لا ينافي نسبة المعلولات الأخيرة إلى المتوسطة ونسبتها إلى العالية فلم يحصل الغلام من تشنيع أبي البركات . و لعل هناك سرا لم يرد التصريح به . م

(٢) قوله « من الواجب عليه أن يفصل » أي يبين أن مصدر المبدء الأول هو الإمكان والوجود .

غير لائقة بهذا الموضع .

أقول الشيخ لم يجعل الوجوب وحده مصدراً لعقل آخر في موضع من كتبه التي وقعت إلى كالشفاء ، والنجاة ، والمبدء والمعاد ، والمباحثات ، والإشارات ، وغيرها من رسائله بل جعل عقله للأول الموجب لوجوده مبدءاً لعقل آخر . ولعله ذهب في كتاب آخر وقع إلى هذا الفاضل إلى ما يخالف ذلك . وأما جعل الإمكان وعقله لنفسه مبدئين لفلك فعلى ما ذكره ولا مناقضة بينهما كما مر . وأما المجمعة التي ذكرها إن كانت فهي لا تدل في هذا الموضع على قصور ؛ بل لعمرى قد كفى للشيخ بمجمعة في موضع خربت ألسن الفصحاء فيه فضلاً وشرفاً .

ثم إنه اشتغل ببيان أن الأمور المذكورة من الإمكان والوجوب والوجود وغيرها

أو عقل نفسه وعقل غيره . وقوله : فضلاً وشرفاً . متعلق بقوله كفى للشيخ . ثم ذكر أن الإمكان والوجوب والوجود وغيرها من التقاليد لا يصلح للعلية .

أما أولاً : فلأن الإمكان والوجود عديميان والمعلوم يستحيل أن يكون علة للوجود .

وأما ثانياً : فلأن الإمكان معنى واحد مشترك بين الإمكانيات كما أن للوجود معنى واحد مشترك بين الموجودات فلو كان الإمكان علة للشيء كان كل إمكان يصلح أن يكون علة فإذا كان إمكان العقل الأول علة للفلك فليكن إمكان ذلك الفلك علة لنفسه فيكون ذلك الفلك موجوداً لذاته فلا يكون ممكناً وكذلك في الوجود والوجوب .

وأما ثالثاً : فلأن العلم عندهم صورة مساوية للمعلوم فيكون علم العقل بنفسه و علم معلوله به متساويين . فاستحال أن يكون علم العقل بنفسه علة للفلك و علم معلوله علة لعقل لاستحالة اختلاف الأمور التساوية في اللوازم . وإليه أشار بقوله : وما يجري مجراه .

وأما رابعاً : فلأن علم الشيء بنفسه وبغيره زايد على ذاته فلو كان علمه هو المبدء الأول فقد صدر عنه شيان ، وإن كان هو العقل الأول كان فاعلاً قابلاً ، وإن كان غيره فهو معلوله .

وأجاب الشارح عن الأول بأننا لم نقل : الإمكان والوجوب علتان بل من شرايط العلة والعدمي صالح لذلك ، وعن الثاني بسان اشتراك إمكان الوجود و وجوب الوجود ليس على التساوى بل على التشكيك كما في الوجود . والجواب الأول أيضاً وارد ههنا فإن تساوى الآثار إنما يلزم لو كان العلة الإمكان وليس هو كذلك بل المبدء العقل الأول بشرطه .

والجواب عن الأخيرين : أن علم الشيء بنفسه ليس بزايد كما مر وعلمه بغيره من المبدء الأول

لاتصلح للعلية في هذا الموضع ، وكرر ما ذكره مراراً من كونها أموراً عدمية أو أموراً مشتركة متساوية في جميع الماهيات وما يجري مجراه .

والجواب بعد ما مر من الكلام عليه : أنها على تقدير تسليم كونها أموراً عدمية ليست عللاً مستقلة بأنفسها بل هي شروط وحيثيات تختلف أحوال العللة الموجودة بها . و العدميات تصلح لذلك بالاتفاق . وأما كونها أموراً مشتركة على التساوي فليس كما ظننه ؛ بل هي مما تقع على ما يقال عليه تلك الأمور بالتشكيك كما مر في الوجود . ثم قال : المعلول الأول لا يجوز أن يكون متقوماً^(١) من مختلفات وإلا لكان الأول عللة لها .

والجواب : أن المعلول الأول يطلق على العقل الأول مع جميع كمالاته فإنه أول ماهية صدرت عن الأول بكمالاتها ويطلق على الصادر الأول وحده من غير أن يعتبر معه شيء من لوازمه . فعلى الأول يصح الحكم على المعلول الأول بأنه متقوم من مختلفات ، وعلى التقدير الثاني لا يصح . فلا مناقضة بينهما . والشيخ قد صرح بذلك في الشفاء في هذا الموضع فإنه قال بهذه العبارة : ونحن لا نمنع أن يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة إضافية ليست في أول وجودها داخلية في مبدء قوامها ؛ بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال ، أو صفة ، أو معلول ويكون ذلك أيضاً واحداً ، ثم يلزم عنه لذاته شيء و بمشاركة ذلك اللازم شيء فيتبع من هناك كثرة كلها يلزم ذاته . فيجب إذن أن يكون مثل هذه الكثرة هي العللة لا إمكان وجود

(١) قوله « ثم قال المعلول الأول لا يجوز أن يكون متقوماً » هذا اعتراض على قول الشيخ : ولأنه معلول فلا مانع من أن يكون متقوماً من مختلفات .

وتقريره : أن المعلول الأول لو كان متقوماً من مختلفات فلما أن يكون المبدء الأول عللة لجميع أجزائه فقد صدر عنه أكثر من الواحد ، أو يكون عللة لبعض أجزائه . فعلة الجزء الأخير إن كانت هي الجزء الأول فالصادر عن المبدء الأول لا يكون إلا بسيطاً و فرضاء مركباً هذا خلف . وإن كانت شيئاً خارجاً فهو من معلولات المعلول الأول . فيستحيل أن يكون عللة لبعض أجزائه . والجواب ظاهر . م

الكثرة معا عن المعلولات الأولى .

ثم قال الفاضل الشارح بعد الحكم بأن المعلول الأول لا يجوز أن يكون مركباً من مقومات . وبه يظهر فساد قولهم : الجوهر جنس لما تحته لأن ذلك يقتضى كون المعلول الأول مركباً من جنس وفصل .

أقول : وهذا خبط وقع منه لاشتباه الأجزاء الوجودية بما يجرى مجرى الأجزاء في العقل .

ثم قال بعد كلام طويل : ولوقننا بمثل هذه الكثرة ^(١) في أن يكون مصدراً للمعلولات الكثيرة فهي حاصلة لذات الله تعالى إذا أخذت مع السلوب والإضافات الكثيرة .

والجواب : أن السلوب والإضافات إنما تعقل بعد ثبوت الغير فلو جعلت مبدءاً لثبوت الغير كان دوراً .

ثم قال : والشيخ لم يذكر على وجوب كون الأشبه بالصورة مبدءاً للكائن الصوري ، والأشبه بالمادة مبدءاً للكائن المناسب للمادة دليلاً . والذي عول عليه في سائر كتبه أن الأشرف يتبع الأشرف مع أنه هو الذي قال في برهان الشفاء : وإذا رأيت الرجل العلمى يقول هذا شريف وهذا خسيس فاعلم أنه مختلط . فليث شعري كيف استجاز استعمال هذه المقدمة الخطائية في هذه المباحث العلمية .

أقول : إذا استند مسببان أحدهما أتم وجوداً من الآخر إلى سببين كذلك ، وكان المسبب الأتم أتم وجوداً من السبب الآخر فنقص وجب استناده إلى السبب الأتم لأن المعلول

(١) قوله « لو قننا بمثل هذه الكثرة » توجيهه ان الكثرة التي اثبتوها في العقل إن كانت موجودة في الخارج فقد صدر عن المبدء الاول أكثر من الواحد ، و إن كانت اعتبارية فمثل هذه الكثرة حاصلة للمبدء الاول لكثرة ماله من السلوب والإضافات فليكن في صدور الكثرة عنه .

اجاب بان السلوب والإضافات لا تعقل إلا بعد ثبوت الغير ضرورة استدعاء السلب مسلوباً و الإضافة منسوباً . فلو توقف ثبوت الغير على السلب أو الإضافة يلزم الدور

وهذا كلام كما ترى مزيف لأن تعقل السلب والإضافة يتوقف على تعقل الغير لا على ثبوته في الخارج ، وثبوت الغير في الخارج يتوقف على نفس السلب والإضافة . فمن أين يلزم الدور .

لا يمكن أن يكون أتم وجوداً من علته . وهذا موضع علمي وله نظائر كثيرة لأجلها قال الشيخ في سائر كتبه في هذا الموضوع : والأفضل يتبع الأفضل من جهات كثيرة ، ثم حكم لأجل ذلك بأن الجوهر المفارق العقلي البريء عن الإمكان لا يتبع حال عله في ذاتها أعنى الطبيعة العدمية الإمكانية ؛ بل يتبع حال عله بالقياس إلى مبدئها أعنى الطبيعة الوجودية ، وأن الجوهر المادّي يتبع الحال المناسبة لها . على أنه ليس بمحتاج في بيان كيفية صدور الكثرة عن الواحد إلى هذا التفصيل وهو لم يجزم أيضاً بذلك . وكيف وهو معترف بالمعجز عن إدراك ماهو دون ذلك من تفاصيل الأمور كما ذكره مراراً في كتابه ؛ بل إنما ذكر بعد تمهيد بيان صدور الكثرة عن الواحد احتمال ذلك على سبيل الأولوية فقط . وسائر اعتراضات الفاضل الشارح ينحل بما مر .

(وهم و تنبيه)

(وليس إذا قلنا : إن الاختلاف لا يكون إلا عن اختلاف يجب أن يصح عكسه حتى يكون الاختلاف الذي في ذات كل عقل يوجب وجود مختلف ، ويتسلسل إلى غير النهاية . فإنك تعلم أن الموجب لا ينعكس كلياً)
تقرير الوهم : أن يقال : إذا كانت الحشيشات المذكورة الموجودة في العقل سبباً

وربما يوجه الجواب بان تعدد السلوب و الإضافات و الاعتبارات اما في الخارج وهو محال لعدمها في الخارج ، و اما في العلم فاما ان يعتمد في علم الله تعالى أو في علم الغير لكن تعدد السلوب و الإضافات في علم الله تعالى يقتضى تكثراً فما ذاته وهو محال على قاعدة القوم . فيكون تعدد الاعتبارات بالقياس الى ذات الله تعالى موقوفاً على ثبوت الغير فلو توتف ذلك الغير على الاعتبار الذي لا يتحقق الا فيه يلزم الدور . وهذا انما يتم لو توقف صدور الاشياء من الله تعالى على وجود السلوب و الإضافات وليس كذلك بل على انفسها كما يتوقف وجود الاثر على عدم المانع نفسه . على انه منقوض بالاعتبارات التي في العقل .

واعلم أن غرضهم ليس ان تكثر الموجودات لم يحصل الا من هذه الجهة اذ لا برهان دال على ذلك ؛ بل المراد أن هذا الوجه يمكن ان يتصور منه الكثرة وربما كانت الكثرة من جهة أخرى لانعلما . الا أن هذا الوجه لو تحقق في الواقع لاستلزم الكثرة و هذه الملازمة لا يتوقف تحققها على وجود الملزوم . م

لوجود عقل وفلك معا تحت ذلك العقل ، وكان كل عقل مشتملا على مثل تلك الحياتيات
فإذن يجب أن يكون تحت [كل عقل عقل وفلك لا إلى نهاية .

والتنبيه على فساد : بأن يقال : إننا إذا قلنا : إن كل عقل وفلك يصدران معاً عن
عقل فذلك العقل يشتمل على كثرة . ولا يلزم من ذلك أن كل عقل يشتمل على كثرة فقد
يصدر عنه عقل وفلك معا . فإن الموجب لا ينعكس كلياً . والعلة في ذلك أن العقول ليست
متفقة الأنواع حتى تكون متفقة المقتضيات .

(تذكير)

*(فالأول يبدع جوهرًا عقلياً هو بالحقيقة مبدع وبتوسطه جوهرًا عقلياً
وجرمًا سماويًا وكذلك عن ذلك الجوهر العقلي حتى يتم الأجرام السماوية وينتهي
إلى جهر عقلي لا يلزم عنه جرم سماوي)*

أقول : لما كان الإبداع إيجاباً شياً بلا توسط آلة أو مادة أو زمان أو غير ذلك ،
وكان العقل الأول هو الذي أوجده الأول تعالى من غير توسط شيء آخر ولا شرط
وجودي ولا عدمي كان المبدع بالحقيقة (١) هو ذلك العقل فقط .

واعلم أن قول الشيخ «بتوسطه جوهرًا عقلياً وجرمًا سماويًا» ليس حكماً بأن
المتوسط بين الأول تعالى وبين أول الأجرام السماوية ليس إلا عقلاً واحداً على سبيل
الوجوب بل على سبيل الإمكان والاحتمال كما مر . إذ لا دليل على ذلك .

وإدعى الفاضل الشارح أن قول الشيخ : إن صدر العقل الثاني عن المبدء الأول
بتوسط العقل الأول . كلام مجازي لأن المؤثر عنده في العقل الثاني ليس هو المبدء
الأول بتوسط بل هو العقل الأول فقط ، ثم إنه لم يؤيد دعواه ببينة (٢) بل قد
كذب به تخصيص الشيخ العقل الأول بأنه المبدع بالحقيقة لأن الإبداع الحقيقي على ما

(١) قوله « كان المبدع بالحقيقة هو ذلك العقل فقط » لأن الإبداع هو الإيجاد بلا توسط

شيء . وسائر العقول موجدة بتوسط عقل لكن فسر الإبداع في النبط الخامس بإيجاد شيء غير مسبوق بالعدم

فلعل له معنيين أحسن وهو الإبداع الحقيقي ، وأهم وهو المذكور في النبط الخامس . م

(٢) قوله « ثم إنه لم يؤيد دعواه ببينة » هذا كلام الشارح . يعنى نقل عن الشيخ أن المؤثر في

أقرّ به هذا الفاضل مفسّر بلا إيجاد من غير توسط . فإن لو كان موجدا لعقل الثاني هو العقل الأوّل لكن العقل الثاني أيضاً مبدعاً بالحقيقة ، و كذلك سائر المعلومات التي لا تستند إلى شيء غير عللها القريبة . وحينئذ لم يكن لاختصاص العقل الأوّل بهذه الصفة وجه .

هنالك يتبيّن أن ما توهمه أبو البركات أيضاً من كلامهم ليس بشيء . و باقي الفصل ظاهر . وإنما وسمه بالتذكير لكونه جامعاً لمقاصد الفصول المتعلقة بترتيب العقول والأفلاك والغرض منه إعادة تصوّر الجميع معاً .

❖ (إشارة) ❖^(١)

❖ (فيجب أن يكون هيولى العالم العنصري لازمة عن العقل الأخير . ولا يمتنع أن تكون للأجرام السماوية ضرب من المعاونة فيه ، ولا يكفي ذلك في استقرار لزومها مالم تقترن بها الصورة) ❖

مركز تحقيقات كميّة علوم اسلامی

العقل الثاني هو العقل الاول كما توهم ابو البركات من كلامهم من استناد المراتب الاخيرة الى المتوسطة واستنادها الى العالية . وليس كذلك . فان الشيخ خص العقل الاول بالابداع الحقيقي . ولو كان كل عقل صادرا عما فوقه بلا واسطة كان مبدعا أيضا بالحقيقة . وقد ظهر ان المذهب ليس الا صدور الكل من الله تعالى الاول بلا توسط ، والثاني بتوسطه .

وفيه نظر لانا لا نسلم ان كل عقل لو صدر مما فوقه كان مبدعا بالحقيقة بل بتوسط المبدء الاول فانه لما كان وجوده موقوفا عليه كان ايجاده أيضا موقوفا عليه بالضرورة . م

(١) قوله « إشارة » لما فرغ من بيان ترتيب عالم الافلاك شرع في ترتيب موجودات عالم الكون و الفساد فالاجسام الموجودة في هذا العالم لما كانت متغيرة بتبدل الصور عليها و استعمال أن يكون الثابت وهو العقل علة تامة للتغير لا امتناع التغلف فلا بد أن يكون في العلة التامة نوع تغير واذا لم يكن هناك شيء يشتمل على التغير والحركة الا الاجرام السابوية فقد علم أن لها دخلا في ايجادها لكن لا تجوز أن يكون عللا موجودة لها فان الجسم لا يوجد الجسم . فتبين أن يكون عللا معدة بمعنى أنها بركاتها تحدث في هيولى عالم الكون و الفساد استعدادات مختلفة هي شرايط لفيضان الصور عليها : فقول : قابلة لجميع أنواع التغير . أي يقبل توارد جميع أنواع الصور . وليس المراد توارد الاعراض فان الكلام في تغير وجوداتها اذ تلك الاجسام تكون وتفسد بخلاف الافلاك

يريد بيان ترتيب صدور ما في عالم الكون و الفساد عن مبادئها . و بدء بالهيولى
المشتركة للعناصر الأربعة فأسندها إلى العقل الأخير وهو العقل الذى لا يلزم عنه جرم
سماوى ، و إليه تنتهى العقول ، و يعرف بالفعل .

فنقول : لما كانت الأجسام الكائنة من هذه الهيولى قابلة لجميع أنواع التغير والحركة
بخلاف الأجرام السماوية لم يمكن أن يكون سبب وجودها عقلا محضا ؛ بل وجب أن
يكون ما هو سببها القريب مشتملا على نوع من التغير و الحركة لكن ليس هناك شيء
يشتمل على التغير و الحركة إلا الأجرام السماوية . فإذن وجب أن يكون للأجرام
السماوية ضرب من التأثير في تحصيل هذه الأجسام ، ولما كانت هذه الأجسام مؤلفة من
هيولى مشتركة وصور مختلفة وكان كل واحد منهما قابلا للتغير و الحركة في حده وجب
أن يكون اختلاف صورها مما يؤثر فيه اختلاف في أحوال الأجرام السماوية ، وأن
يكون مشترك مادتها مما يؤثر فيه اشتراك في أحوال الأجرام السماوية والأجرام السماوية
تشارك في الطبيعة المقتضية للحركة المستديرة المسماة بالطبيعة الخامسة فيجب أن يكون
لمقتضى تلك الطبيعة تأثير في وجود المادة المشتركة ويكون ما يختلف فيه مبدء تهيؤها
للصور المختلفة . ولا يمكن أن يكون ذلك كافيا في إيجاد المادة أمّا أولاً فلأن الأجسام
و توابعها لا يمكن أن تكون عللا لمواد أجسام آخر كما مر ، و أمّا ثانياً فلأن الأمور

فانها لا تكون ولا تفسد . و اما الاعراض فكما يتوارد على الاجسام الكائنة يتوارد أيضا على الافلاك
كالحركات و الاوضاع وغيرها . ولهذا قال : و كان كل منهما قابلا للتغير و الحركة في حده .
أى حقيقته فان الهيولى اذا كانت متصورة بصورة كان لها حقيقة ثم اذا زال تلك الصورة و حصلت
صورة اخرى كان لها حقيقة اخرى و اما الصورة فتغيرها هو زوال صورة و حدوث اخرى . و لما
كان للافلاك احوال مختلفة و احوال مشتركة فمن حيث اشتراكها في الطبيعة الغامسة يحصل
الهيولى من العقل الفعال ، ومن حيث اختلافها في الاحوال يحصل صور العناصر .
لا يقال : لادخل للأجرام السماوية في هيولى الكون و الفساد لانها ثابتة يمكن استنادها الى مجرد
العقل .

لانا نقول : قد تبين أن وجود الهيولى موقوف على الصورة . ولما كان للأجرام السماوية مدخل
في احداث الصور كان لها دخل في الهيولى على سبيل ايجادها بل في اعدادها للصور حتى يدوم
ويبقى . م

الكثيرة المشتركة في النوع أو الجنس لا تكون وحدها بلا مشاركة من واحد معين علة لذات واحدة بل تكون بارتباط بواحد يردّها إلى أمر واحد كما مرّ في النمط الأوّل في كون الصورة عله . فإنّ العقل المذکور هو الذي يفيض عنه بمعاونة الحركات السماوية مادة فيها رسم صور العالم الأسفل من جهة الانفعال كما أنّ في ذلك العقل رسمها على جهة الفعل .

وهذا هو المراد من قول الشيخ : ولا يمتنع أن يكون للأجرام السماوية ضرب من المعاونة فيه ولكن لا يكفي وجود العقل و الطبيعة المتفقة الفلكية في استقرار لزوم المادة ما لم يقترن بها الصور . كما مرّ بيانه في النمط الأوّل .

فإن قيل : إنكم نفيت إمكان كون الجسم وتوابعه علة لمادة جسم آخر و هي هنا قد جعلتم الطبيعة الجسمانية جزءاً من علة مادة جسم آخر .

أجبنا بأنّ الطبيعة الجسمانية ليست شريكه في إفاضة أصل وجود المادة ؛ بل هي معينة في جعل ذلك الوجود بحيث يقبل التغير والحركة في حده كما مرّ . قوله :

﴿وأما الصور فتفيض أيضاً من ذلك العقل ولكن تختلف في هيولاتها بحسب ما يختلف من استحقاقها لها بحسب استعداداتها المختلفة﴾

لما فرغ عن ذكر كيفية صدور المادة العنصرية عن مبدئها اشتغل بذكر الصور ، و بين أنّها تصدر أيضاً من ذلك العقل ولكن تختلف في الهيولى المشتركة بحسب الاستحقاقات المختلفة المنسوبة إلى الاستعدادات المختلفة الحاصلة من اختلاف أوضاع العلويات وحركاتها . وذلك بأن يكون إذا خصص المادة تأثير من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصري ، أو بواسطة منه . فجعلها على استعداد خاص بعد العام الذي كان في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة وارتسمت في تلك المادة . فإنّ هناك مخصّصات مختلفة . ومخصّصات المادة معدّاتها والمعدّ هو الذي يحدث عنه في المستعدّ أمر ما يصير مناسبته لذلك الأمر بشيء بعينه أولى من مناسبته بشيء آخر فيكون هذا الإعداد مرجحاً لوجود ما هو أولى فيه من واهب الصور . ولو كانت المادة على التهيؤ الأوّل العام

لتشابهت نسبتها إلى الصور إلا ما يكون بحسب اختلاف المؤثرات فيها . وذلك الاختلاف أيضا ينسب إلى جميع المواد نسبة واحدة . فلا يجب أن يختص به مادة دون مادة إلا لأمور آخر يرجع إليها وهو الاستعداد . فإذن لابد في وجود الصور المختلفة من الاستعدادات المختلفة . ومثاله الماء إذا أفرط تسخينه فإن مادته بذلك تصير بعيدة المناسبة للصورة المائية ، شديدة المناسبة للصورة الهوائية . فهذا هو الاستعداد . فصار من حقها أن تفيض الصورة الهوائية عليها ، وتزول الصورة المائية منها . وهذا هو الاستحقاق .
قوله :

﴿ ولا مبدء لاختلافاتها إلا الأجرام السماوية بتفصيل ما يلي جهة المركز مما يلي جهة المحيط ، و بأحوال يدق عن إدراك الأوهام تفاصيلها وإن فطنت بجملتها . وهناك توجد صور العناصر ﴾

يريد أن يشير إلى سبب اختلاف صور العناصر الأربعة . فذكر أن مبدء ذلك الاختلاف هو الأجرام السماوية المقضية لتفصيل كرة تلي المركز مما يلي جهة المحيط إلى أن ينفصل حشوا الفلك الأخير إلى أربع كرات مختلفة الصور . وهذا سبب إجمالي . وأما التفصيلي فقد دق عن إدراك الأوهام .

واعلم أن الشيخ ذكر في الشفاء : أن قوماً من المنتسبين إلى هذا العلم يعني الكندي ومن تبعه بعده قالوا : لأن الفلك مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت في حشوه . فيلزم من محاكته له التسخن حتى يستحيل ناراً ، وما يبعد عنه يبقى ساكناً فيصير إلى التبرّد والتكثف حتى يصير أرضاً ، وما يلي النار منه يكون حاراً ولكنه أقلّ حرّاً من النار ، وما يلي الأرض يكون كثيفاً ولكنه أقلّ تكثفاً من الأرض . وقلة الحرّ وقلة التكثف يوجبان الترطب فإن البيوسة إما من الحرّ وإما من البرد لكن الرطب الذي يلي الأرض هو أبرد ، والذي يلي النار هو أحرّ . فهذا سبب كون العناصر .

ثم قال الشيخ إن ذلك ليس بسديد عند التفتيش ^(١) لأنه يقتضي أن يكون الوجود

(١) قوله « أن ذلك ليس بسديد عند التفتيش » فيه نظر لجواز أن يكون لذلك الجسم صورة أخرى نوعية ، ثم يزول تلك الصورة بواسطة أعداد الحركات السماوية ، ويحصل هذه الصور الأربع

أولاً لجسم ليس له في نفسه إحدى الصور المقومة غير الجسمية . وإنما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون ثانياً . والحق أن الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد الصورة الجسمية التي هي الأبعاد فقط مالم يقترن به صورة أخرى فإن الأبعاد يتبع في وجودها صوراً أخرى لسبق الأبعاد . وإن شئت فقل حال التخلخل^(١) من الحرارة ، والنكاثف من البرودة ؛ بل الجسم لا يصير جسماً بحيث يتبع غيره في الحركة أو يسكن إلا وقد تمت طبيعته لكن يجوز أن يكون إذا تمت طبيعته يستحفظ بأصلح المواضع لاستحفاظها . فإن الحار يستحفظ حيث الحركة ، والبارد يستحفظ حيث السكون .

قال : والأشبه أن يكون الأمر على قانون آخر وهو أن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة يفيض عليها من الأجرام السماوية إما عن أربعة أجرام ، وإما عن عدة منحصرة في أربع جهل عن كل واحد منها ما يهيئها لصورة جسم بسيط . فإذا استعدت نالت الصور من واهبها . أو يكون ذلك كله يفيض عن جرم واحد ، وأن يكون هناك سبب يوجب انقساماً من الأسباب الخفية علينا .

قوله :

« ويجب فيها بحسب اختلاف نسبها من السماوية ومن أمور منبعثة من السماوية امتزاجات مختلفة الإعدادات لقوى تعدّها . وهناك تفيض النفوس النباتية والحيوانية و الناطقة من الجواهر العقلية الذي يلي هذا العالم »

أراد أن يشير إلى أسباب الامتزاجات التي هي مبادئ التركيبات . فذكر أنها إنما تجب بشيئين : أحدهما : نسب العناصر من السماويات ، والثاني : أمور منبعثة عن السماويات . أمّا النسب فكمحاذاة الشمس لموضع من الأرض المقتضية لإضاءة ذلك الموضع ، وبتوسط الضوء لتسخينها ، وبتوسط السخونة لخلخلة الجسم المتسخن أو إصعاده ، وبسبب التخلخل أو الصعود لإخراجه من موضعه الطبيعي ، وبسبب الخروج عن موضعه لامتزاجه

لكنهم ذهبوا إلى قدم الاجسام المنصرية بنوعها وذلك الاحتمال مناف له . م
(٩) قوله « فقل حال التخلخل » فإن التخلخل هو ازدياد البعد و القدر انا يكون بمد الحرارة . والحرارة بمد الصور النوعية . فهي سابقة على المقادير و الابعاد .

بغيره . وأما الأمور المنبعثة من السماويات فكاليئات الفائضة على الطبائع والصور والنفوس التي تصدر الأفعال عنها . فإنها أمور تنبعث عن الصور الفلكية التي هي مبادئ حركاتها فتصير هذه الصور بسببها فعالة في موادها ومواد غيرها . وإذا صارت فعالة صارت محرّكة لهذه الأجسام مازجة بعضها ببعض كما نشاهد من القوى الغازية . فصارت عللا للامتراجات .

واعلم أن المراد من الأمور المنبعثة عن السماوية ليس هو تلك الصور و النفوس أنفسها لأنها ليست منبعثة عن السماوية . وإنما هي منبعثة عن جوهر مفارق ؛ بل المراد تلك الهيئات المذكورة التي تعدّ موضوعاتها لأن تكون مبادئ أفعال تخصصها و بعد حصول الامتراجات عن هذين الشيئين [السبين خ] تحدث المزاجات المختلفة و يستعدّ بحسب قربها و بعدها من الاعتدال لقول الصور المعدنية والنفوس النباتية والحيوانية و الناطقة فتفيض تلك الصور و النفوس عليها من العقل الفعال كما مرّ تقريره في النمط الثاني .

قوله :

﴿ وعند الناطقة يقف ترتب وجود الجواهر العقلية وهي المحتاجة إلى الاستكمال بالآلات البدنية وما يليها من الإفاضات العالية . وهذه الجملة و إن أوردناها على سبيل الاقتصاص فإنّ تأمّلك ما أعطيته من الأصول يهديك سبيل تحقيقها من طريق البرهان ﴾

يشير إلى أنّ آخر مراتب الموجودات العقلية جوهر عقلي هو النفس الناطقة كما كان أولها جوهرًا عقلياً هو العقل الأوّل إلا أنّ ذلك الجوهر لما كان إبداعياً كان كاملاً

(١) قوله « والامور المنبعثة من الماديات » لما كانت الطبائع و الصور و النفوس يصدر عنها أفعالها في بعض الاوقات دون بعض . ففعلها لا يكون الا بحسب اعداد من الفلكيات فيفيض عليها استعدادات يصدر عنها بحسبها الافعال والتحرّكات . وهي المرادة من الامور المنبعثة من السماويات و يحصل بحسبها بين الاجسام ما زجات كما ان القوى الغازية يحصل جوهر الفداء و الحركة وينفذ في خلل الاعضاء فيصير جزءاً منها بدلاً لما يتحلل منها . م

غنيًا في أول إبداعه بريثامن القوة والنقصان كل البرامة . وهذا الجوهر لما كان موجوداً بوسائط كثيرة محدثاً بحدوث مادة كان كماله متأخرة عن وجوده . فكان محتاجاً إلى الاستكمال من إفاضات الجواهر العالية العقلية عليها بالآلات البدئية و بما يليها من الأجسام التي تعدّها لقبول تلك الإفاضات . فلما انتهى إلى آخر المراتب قطع الكلام في هذا النمط .

والفاضل الشارح أورد شكوكاً : منها : أن الاستعدادات المذكورة ^(١) إن كانت علمية لم تكن أسباباً للترجيح ، وإن كانت وجودية فحكمهم بصدورها عن السماويات يقتضى اعترافهم بأن السماويات صالحة للعلية . وحينئذ يمكن إسناد الصور إليها دون العقل الفعال ، وإن أبواعن ذلك لقولهم : الصور لا تصدر عن الأجسام . فلا كلام في أن إسناد جميع الكيفيات والقوى والأعراض الجسمانية إليها ممكن وذلك مما لا يذهبون إليه .

والجواب : أن إسناد الأعراض إلى الأجسام يستدعى شرائط كالوضع المخصوص وغيره . فما استجمع تلك الشرائط أسندت إليه ، وما لم يستجمعها أسندت إلى غيره . ومنها : أنهم لما حكموا بصدور الصور والقوى عن العقل الفعال قد حكموا بصدور أنواع غير محصورة عنه . وهذا يناقض قولهم : الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد .

(١) قوله « منها أن الاستعدادات المذكورة » أى الاستعدادات إما أن يكون موجودة في الخارج أو معدومة فيه . والقسمان باطلان . فالقول بالاستعداد باطل . أما إذا كانت معدومة فلان المادة حينئذ حالها في الخارج مع الاستعداد كحالها لأمه . فلا يكون لها رجوعان وأولية بالقياس إلى بعض الصور دون بعض ، وأما إذا كانت موجودة فصدورها عن السماويات يقتضى القول بأن السماويات يصلح أن يكون عللاً للحوادث فجاز صدور الصور عنها . ولم يحتج استنادها إلى العقل . وإن امتنع ذلك لما تقدم من امتناع كون القوى الجسمانية عللاً لصور الأجسام فلا أقل من إمكان استناد جميع الكيفيات والأعراض إليها ؛ لكن القوم ينكرون ذلك و يستندون إلى المور النوعية للأجسام .

والجواب : أن القوى الفلكية جسمانية لا تؤثر إلا بوضع مخصص ولا كل اثر بل ما يناسبها فان الشمس لا تؤثر إلا فيما يعاذيها ، ولا يحصل منها الاضواء وبواسطته سخونة فلا يلزم إمكان صدور جميع الأعراض عن السماويات . م

فإن جعلوا السبب في ذلك اختلاف القوابل فهلاً أسندوا تلك الصور إلى المبدء الأول وعلّلوا الاختلاف بالقوابل . وهذا الاعتراض قد نسبه في بعض كتبه إلى الشهرستاني ، ثم أورد عنه جواباً نسبه إلى بعض الناس . وهو : أن الواحد يفعل أفعالا كثيرة عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة ، أو عند تعدد القوابل كالعقل الفعّال . أمّا الأول فلمّا لم يجر أن يفعل بتوسط الآلة ولا المادة لم يمكن إسناد هذه الكثرة إليه .

أقول : هذا الجواب ليس بمرضى على أصولهم إذ لا فرق عندهم بين المبدء الأول وبين العقول المجردة في نفي الفعل بتوسط الآلة والمادة عنهما ؛ بل إنّما يجوزونه في النفوس فقط . ^(١) والجواب الصحيح أن يقال : صدور الأفعال التي لا تنحصر عن فاعل واحد إنّما يكون بحسب حيثيات غير منحصرة فيه . ^(٢) واختلاف القوابل لا يمكن أن يكون سبباً لكون الفاعل في نفسه بحيث يمكن أن تصدر عنه تلك الأفعال المتكثرة ؛ بل إنّما هو سبب لتعيين كل فعل من تلك الأفعال الممكنة الصدور لكل مادة ، وتخصيص كل مادة دون غيره . فإنّ فاعل هذه الصور والقوى مشتمل على حيثيات غير منحصرة . والأول تعالى عن ذلك . فإنّ جوهر من العقليات متأخر الوجود عما يقرب من المبدء الأول بحيث يمكن اشتماله على أمثال تلك الحيثيات .

(١) قوله « إنّما يجوزونه في النفوس فقط » هذا ممنوع فإن العقول لا يتوقف جميع أفعالها على المادة بخلاف النفوس . فمن الجائز توقف بعض أفعال العقول على المادة واستدادها . و أمّا المبدء الأول فلا وسط بينه وبين أول مطلوباته و إلا لم يكن أول . م

(٢) قوله « صدور الأفعال التي لا تنحصر عن فاعل واحد إنّما يكون بحسب حيثيات غير منحصرة فيه » إن أراد صدور الأفعال عن فاعل واحد بالذات فالفاعل بحسب اختلاف القوابل ليس فاعلاً بالذات ، وإن أراد صدورهما عن فاعل واحد مطلقاً فوجب اشتماله على حيثيات غير منحصرة فيه ممنوع . فقد سبق أن واجب الوجود مبدء لكل وهو متعالى عن الحيثيات .

ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم أنه يلزم أن يكون فاعل الصور جوهرًا من العقليات متأخر الوجود . فإن كان عقل مستجمع لكمالات غير متناهية فجاز أن يحصل من العقل الأول لاشتماله على صور علمية غير متناهية اللهم إلا أن يقولوا : الأول لا صورة علمية فيه . وإنا الصورة العلمية في العقل الفعّال . والله تعالى أعلم بجليّة الحال ، والحمد لله تعالى . م

ومنها : أن إسناد الحوادث إلى الأحوال السماوية الحادثة يقتضى إسناد تلك الأحوال إلى غيرها حتى تسلسل الأسباب دفعة ، أو يستند شيء إلى ما يسبقه بالزمان . وهما ممتنعان عندهم .

وهذا الشك مكرر . وقد تقدم جوابه .

(النمط السابع في التجريد) (١)

أقول : يريد أن يبين في هذا النمط وجوب بقاء النفوس الإنسانية بعد تجريدها عن الأبدان مع ما تقرر فيها من المعقولات ، وكيفية تقرر المعقولات في الجواهر المجردة العاقلة إياها ، وجوب تعقل الأول الواجب تعالى جميع الموجودات الكلية والجزئية على الوجه الأول الأشرف من وجوه التعقل ، وكيفية كون علمه سببا لنظام الكل ، وكيفية وقوع الشرف في الكائنات مع تعقله إياها من حيث هي خيرات تابعة لذاته التي هي منبع الخير ، وما يتصل بذلك من المباحث . وإنما وسمه بالتجريد لتجرد موضوعات هذه المسائل عن المواد الجسمانية .

(فتبيه)

*(تأمل كيف ابتداء الوجود من الأشرف حتى انتهى إلى الهولي ، ثم عاد من

(١) قوله « النمط السابع في التجريد » الصور المدنية أول مراتب عود الاجسام البسيطة الفلكية و الصغرية لانها مركبة من الهولي و الصورة فهما متقدمتان عليها ، ثم مرتبة المركبات فان العناصر اذا تركبت يحصل لها مزاج فاولها المدن ذو صورة تحفظ مزاجه ، ثم مركب آخر ذو مزاج و صورة تحفظ الزاج ويتحرك في جميع الجهات اى النمو وهو النبات ، ثم مركب آخر له مزاج و صورة تتحرك في الجهات بالارادة و بالاحساس و هو الحيوان ، ثم مركب آخر يحصل له مع جميع ذلك ادراك الكليات و هو الانسان . وله مراتب الى العقل المستفاد فالنفس الانسانية في آخر المراتب لتصير عقلا لكن لا فضلا للكلمات بل عقلا منفصلا بحسب قبول الكمالات من العقل الفعال . ولهذا سمي عقلا مستفادا . وظاهر أن الشرف في مراتب البدن و مراتب العود على التكافؤ اى الاشرف في مراتب البدن بازاء الاخس في مراتب العود ، ثم ان الشرف في مراتب البدن يتناقص إلى الهولي كما ان الغصة في مراتب العود تتناقص الى العقل المستفاد . و علم من هذا الكلام أن هذه المراتب انما اعتبرت بحسب الشرف والكمال لا بحسب الوجود . فلا تظن أن المدن أقدم وجودا من الانسان بل انما قدم في مراتب العود لانه اقل شرفا منه . م

الأخس فالأخس إلى الأشرف حتى بلغ النفس الناطقة والعقل المستفاد (١) أقول : لما ذكر في آخر النمط المتقدم مراتب الموجودات أراد أن يبتدئ في هذا النمط بالإشارة إلى مبدء الوجود ومعهده . فإن الوجود بذلك الترتيب قد صار ذا مبدء ابتداء منه ، وذا معاد عاد إليه . ومراتب البدء بعد المبدء الأول هي مرتبة العقول من العقل الأول إلى الأخير ، وبعدها مرتبة النفوس السماوية الناطقة من نفس الفلك الأعلى إلى نفس الفلك الأدنى ، وبعدها مرتبة الصور من صورة الفلك الأعلى إلى صور العناصر ، وبعدها مرتبة الهيوليات من هيولى الفلك الأعلى إلى الهيولى المشتركة العنصرية . وبها ينتهي مراتب البدء . ويكون بعدها مراتب العود أعني التوجه إلى الكمال بعد التوجه منه . و أولها مرتبة الأجسام النوعية البسيطة من الفلك الأعلى إلى الأرض ، وبعدها مرتبة الصور الأولى الحادثة بعد التركيب كالصور المعدنية وغيرها على اختلاف مراتبها ، وبعدها مرتبة النفوس النباتية بأسرها ، وبعدها مرتبة النفوس الحيوانية على اختلافها ، وبعدها مرتبة النفوس الناطقة المجردة الإنسانية جميعها . والمرتبة الأخيرة هي مرتبة العقل المستفاد المشتمل على صور جميع الموجودات كما هي اشتمالاً انفعالياً كما كانت العقول في المرتبة الأولى مشتملة عليها اشتمالاً فعلياً . فبالعقل المستفاد عاد الوجود إلى المبدء الذي ابتداء منه وارتقى إلى ذروة الكمال بعد أن هبط عنه . وظاهر أن الشرف أعني البراءة عن القوة مرتب في صنفى المراتب على التكافؤ منتبه من الجانبين إلى الهيولى التي وجودها ليس إلا كونها بالقوة . فهي في نهاية الخسة ، وتحاذيها في الجانب الآخر العقول المجردة وما فوقها .

قوله :

(١) ولما كانت النفس الناطقة (١) التي هي موضوعة ما للمصور المعقولة غير منطبعة في

(١) قوله « ولما كانت النفس الناطقة » يريد أن يستدل على بقاء النفس بعد الموت .

وتقريره : أنه قد ثبت أن النفس الناطقة التي هي محال الصور العقلية غير حالة في الجسم ولا تعلق لها بالبدن في ذاتها وجوهرها ؛ بل تعلقها به ليكون هو آلة لها في اكتساب الكمالات فإذا فسد البدن فسد مالا حاجة للنفس إليه في وجودها مع أن العلة المؤثرة في وجود النفس باقية فيجب

جسم تقوم به ؛ بل إنّما هي ذات آلة بالجسم فاستحالة الجسم عن أن يكون آلة لها و حافظاً للعلاقة معها بالموت لا تضرّ جوهرها ؛ بل تكون باقية بما هو مستفيد الوجود من الجواهر الباقية)❦

لما كانت النفس الناطقة واقعة في آخر مراتب العود اشتغل بالبحث عن حالها بعد تجرّدها عن البدن . فاستدلّ بتجرّدها في ذاتها و كمالاتها الذاتية عن المادة وما يتبعها ، وبأنّها غير متعلّقة الوجود بشيء غير مبادئها الدائمة الوجود على ما تبين في النمط الثالث وغيره على بقائها بعد الموت كذلك . وأشار بلفظة لما إلى ما ثبت في النمط الثالث من عدم انطباع النفس في الجسم ، وبقوله التي هي موضوعة للصّور المعقولة ، إلى كمالاتها الذاتية الباقية معها يبقائها التي بها استدلّ على امتناع انطباعها في الجسم ، وبقوله « بل إنّما هي ذات آلة بالجسم » إلى كيفية ارتباطها بالجسم على وجه لا يلزم منه احتياجها في وجودها

بقاؤها بعد فساد البدن .

وفيه نظر لان الجواهر العقلية الموجد للنفس ان كانت علة نامة لها لزم قدمها لقدمه ، وان كانت علة فاعلية و توقف وجودها على حدوث البدن فلم يشوّف بقاؤها على بقائه كالنفس ، و ان كانت مجردة الا أنها متعلقة بالبدن لجاز أن يكون تعلقها شرطاً لبقائها . فاذا انتفى انتفت .

و العاصل أن البدن ما كان موجوداً وكذا النفس ما كانت موجودة ثم وجد البدن و النفس ، ثم ينعدم البدن . فلا يخلو اما أن يكون للبدن دخل في وجود النفس أولاً . فان لم يكن له مدخل في وجودها فلم لم يوجد النفس قبل البدن ؛ و ان كان له مدخل في وجودها فلم لا يجوز أن يكون له دخل في بقائها حتى اذا انعدم انعدمت ؛

واعلم أن ما ذكرنا من تقرير الاستدلال هيبناً هو ما ذكره الامام . وزاد الشارح في الاستدلال تجرد النفس عن المادة في كمالاتها الذاتية اى الكمالات العارضة لذاتها كالصور المعقولة . وذلك مع كونه غير منطبق على المتن مستدرك في الاستدلال فان المطلوب ليس بقاؤها بعد الموت . و تجردها في ذاتها كاف في ذلك . وكذلك قوله ؛ أشار بقوله ؛ التي هي موضوع ما للصور المعقولة إلى كمالاتها الذاتية الباقية معها فان احكام المذكورة ليس الا عدم انطباعها في الجسم فذكر ذلك الوصف ليس الا ايماء الى سبب هذا الحكم ، وكذا قوله ؛ على وجه لا يلزم احتياجها في وجودها و كمالاتها المذكورة الى الجسم . فان عدم الاحتياج في الكمالات اليه غير مفهوم من كونها ذات آلة في الجسم وهو ظاهر . م

وكمالاتها المذكورة إليه ، ثم جعل قوله « فاستحالة الجسم عن كونه آلة لها لا يضر » جوهرها « تالياً لما وضعها بعد لفظة لما ، وأتم مقصوده بقوله « بل يكون باقياً بما هو مستفيد الوجود من الجواهر الباقية » وذلك لوجوب بقاء المعلول مع علته التامة . فهذا برهان لمي هو عمدة براهين هذا الباب على ما ذكره الشيخ أبو البركات البغدادي .

واعلم أن إسناد حفظ العلاقة مع الجسم ههنا إلى الجسم ليس بمناقض لإسناد حفظ المزاج^(١) الذي هو سبب العلاقة في النمط الثالث إلى النفس لأن النفس كما كانت حافظة لها بالذات فالجسم حاقظ أيضاً ولكن بالعرض . وذلك لأن فساد المزاج المقتضى لقطع العلاقة إنما يتطرق من جهة الجسم وعوارضه . ولذلك أسند استحالة البدن عن كونه آلة للنفس إلى الجسم . وعدم تطرق الفساد إلى الشيء مما شأنه أن يتطرق منه الفساد حفظاً ما لذلك الشيء . لكنه حفظ بالعرض ، ثم إن الشيخ أكد هذا المطلوب بما أورده بعد هذا الفصل .



﴿ تبصرة ﴾^(٢)

﴿ إذا كانت النفس الناطقة قد استفادت ملكة الاتصال بالعقل الفعال لم يضرها فقدان الآلات لأنها تعقل بذاتها كما علمت . لا بآلتها . ولو عقلت بآلتها لكان لا يعرض للآلة كلال

(١) قوله « ليس بمناقض لإسناد حفظ المزاج » ذكر في النمط الثالث أن النفس حافظة للمزاج والمزاج كيفية متشابهة في الجسم فعفظ المزاج إنما يتم بسبب الجسم فيكون الجسم أيضاً حاقظاً ولكن بالعرض ، وأيضاً فساد المزاج إنما يعرض من جهة اختلال حال الجسم فاستقامة حال الجسم حفظاً للمزاج وهذا هو الذي ذكره الشارح .

(٢) قوله « تبصرة » التبصرة جعل الشيء بصيراً كما أن التنبيه جعل النائم يقظاً ، وإنما عبر عن هذا الفصل بالتبصرة وإشارة إلى أن البحث المورد فيه أوضح من الإبهامات في حال التنبيهات لأن ما ينسب الغافل منه إلى المعنى يكون أوضح لا معالة مما ينسب الغافل عنه إلى النوم . وإنما كان هذا البحث أوضح من البحث التنبيهى لأنه يبين حال ذاته وذلك أقرب وأوضح بالنسبة إليه من حال غيره .

قال الإمام : لما تبين بقاء النفس بعد الموت شرع في بيان تعقلها لمعقولاتها لأن القابل للمعقولات جوهر النفس والفاعل لها هو الجوهر العقلي وهما موجودان بعد فساد البدن . ومتى كان الفاعل والقابل موجودين كما كانا من غير تغير أصلاً وجب حصول الأثر فوجب بقاء تلك العلاقة

البتة إلا ويعرض للقوة العاقلة كلال كما يعرض لاحتالة لقوى الحس والحركة ؛ ولكن ليس يعرض هذا الكلال بل كثيراً ما تكون القوى الحسية والحركية في طريق الانحلال والقوة العقلية إما ثابتة ، وإما في طريق النمو والازدياد ، وليس إذا كان يعرض لها مع كلال الآلة كلال يجب أن لا يكون لها فعل بنفسها . وذلك لأنك علمت أن استثناء عين التالى لا ينتج . وأزيدك بياناً فأقول : إن الشيء قد يعرض له من غيره ما يشغله عن فعل نفسه . فليس ذلك دليلاً على أنه لا فعل له في نفسه ، وأما إذا وجد وقد لا يشغله غيره فلا يحتاج إليه . فدل على أن له فعلاً بنفسه)

أقول : التبصرة جعل غير البصير كالأعمى بصيراً ، والتنبيه جعل غير اليقظان كالنائم يقظاً . ففي تسمية هذا الفصل بالتبصرة دون التنبيه تعرض بأن البحث المذكور فيه أوضح من الأبحاث المذكورة في الفصول الموسومة بالتنبيهات . لأن المبالغة عند حث الغافل عن إدراك الشيء الحاضر أمامه إنما تكون في نسبته إلى العمى أكثر منها في نسبته إلى النوم . وأما كون هذا البحث أوضح من غيره فلا أنه يفيد استبصار العاقل لذاته بذاته وما عداه يفيد استبصاره بغيره . قوله : فإذا كانت النفس الناطقة قد استفادت ملكة الاتصال بالعقل الفعال لم يضرها فقدان الآلات ، تكرار لما سلف في الفصل المتقدم مع مزيد فائدة وهي أن فقدان الآلات بعد حصول ملكة الاتصال للنفس بالعقل الفعال لا يضرها في بقائها في نفسها ، ولا في بقائها على كمالاتها الذاتية المستفادة من العقل الفعال . فإن الفاعل والقابل لها موجودان معا عند فقدان الآلات والآلات المفقودة ليست بالآلات لها

بعد الموت .

لكن ههنا سؤال وهو أن يقال : يجب أن القابل هو النفس والفاعل هو العقل لكن لم لا يجوز أن يكون تعلق النفس بالبدن شرطاً لقبول تلك الصور من العقل ؟ .
فلدفع هذا السؤال ذكر الشيخ أدلة على أن النفس في تعلقها غير محتاجة إلى شيء من الآلات البدنية .

وقال الشارح : قسلف في الفصل المتقدم أن النفس باقية بعد خراب البدن . فالان كرر ذلك وزاد عليه أن كمالاتها الذاتية باقية أيضاً فإن فقدان الآلات بعد حصول تلك الاتصال بالعقل الفعال لا يضرها في بقائها ولا في بقاء كمالاتها الذاتية . أما الأول فليبقا . هلتها ووجوب بقاء العلول يبقا

بل لغيرها ، وقوله « لأنها تعقل بذاتها كما علمت » إشارة إلى ما مرّ في النمط الثالث من بيان كون النفس عاقلة بذاتها لا بالآلات البدنية . ثم إن المبالغة في ايضاح ذلك ليتضح الفرق بين الكمالات الذاتية الباقية مع النفس والكمالات الذاتية البدنية الزائلة عنها بعد المفارقة .

فذكر على ذلك أربع حجج : واحدة منها في هذا الفصل وهي استثنائية متصلة مقدّمها قوله « ولو عقلت بآلتها » و تاليها متصلة كليّة موجبة وهي قوله « لكان لا يعرض للآلة كلال إلا ويعرض للقوة كلال » و صورتها هكذا : لو كان تعقل النفس العلة ، وأما الثاني فوجود الفاعل و القابل .

فكان سائلا يقول هب أن الفاعل والقابل موجودان لكن لم لا يجوز أن كانت الآلات المفقودة آلات لها وحينئذ يلزم من فقد الآلات انعدام الكمالات . أجاب بأنها ليست آلات لها بل لغيرها كما علمت في النمط الثالث أنها تعقل بذاتها ، ثم زاد في الايضاح بإيراد أربع حجج .

وأقول : بناء على عدم مضرة فقد أن الآلات على استفادة ملكة الاتصال بالعقل الفاعل يدل على أن المطلوب ليس الإبقاء . التعلقات ببقاء الفاعل والقابل فإن بقاء النفس ليس منوطا بملكة الاتصال بالعقل الفاعل وإنما المنوط به بقاء التعلقات . فالفصل الأول في بقاء النفس ، و الثاني ليس إلا في بقاء عاقلتها كما ذكره الإمام .

و أما خلط الشارح في كل من الفصلين أحدهما بالآخر فغير صواب . و فائدة هذا الاستشهاد جودة الفاعلية إما بحسب التمرن ، أو بحسب التجربة ، أو بحسب القوة . أما التمرن فكما أن أحس بشيء مراتب متكررة حصل للحس هيئة تمرينية مدرك بسببها ذلك الجزمي ومعانيه سريعا ،

و أما التجربة فكما إذا كان لشئ واحد جزئيات متعددة وحصل للحس بتلك الجزئيات شعور و تكرار حس فكل جزمي هنا عرض عليه كان أجود احساسا ، به .

و أما بحسب القوة فظاهر لأن القوة كلما تكون أقوى يكون فعلها أجود . فمراد الشيخ بالكلال هيئتنا الاخلال في قوة التعقل عند اختلال البدن لا الاخلال في الهيئات التعلقية التمرينية و التجربة فإنه لم يخل في سن الانعطاط . فالاستشهاد بقوى الحس و الحركة يدل على ذلك . فإن القوة الحساسة يخل في سن الانعطاط حيث لا يكون الشيخ أحد بصراً و سماً ، ولا اختلال للهيئات الحسية بالتمرن و التجربة . فمضى الكلام أن تعقل النفس لو كان بالآلة لضعفت قدرة النفس على التعقل عند ضعف الآلة كما تضعف قوة الاحساس في سن الانعطاط حيث يضعف بصره و سمعه لضعف البنية . و ليس المراد أن تعقلها لو كان بالآلة لم يبق تجاوبها و تمرنها فإن الاحساس بالآلة و التجاوب و التمرنات الحسية باقية . م

بآلات بدنية لكان كلما يعرض لتلك الآلات كلال يعرض لها في تعقلها كلال . و ذلك واضح فإن اختلال الشرط يقتضى اختلال مشروطه . وقوله : « كما يعرض لاحالة لقوى الحس والحركة » استشهاد بالأفعال التي تصدر عنها بالآلات البدنية ويختل باختلالها . و فائدة هذا الاستشهاد أن جودة الفاعلية قد يكون بسبب التمرن الحاصل للفاعل بعد صدور الفعل عنه دفعات كثيرة ، وقد يكون بسبب التجربة الحاصلة عند استحضار صور أفعال مختلفة صدرت عنه ، وقد يكون بسبب القوة التي بها يكون اقتداره على الفعل أتم اقتدار . والإنسان في سن الانحطاط يكون أجود تعقلا منه في سن النمو بالوجوه الثلاثة جميعاً ، ويكون أجود إحساساً بالوجهين الأولين أعنى بسبب التمرن والتجارب المقتضية لاستثبات المحسوسات دون الوجه الأخير فإنه لا يكون أحد سمعاً ولا بصرأ . والمراد ههنا الفرق بين الأمرين بهذا الوجه . فلذلك أورد الاستشهاد بالإحساس والتحرك . وقوله : « ولكن ليس يعرض هذا الكلال » استثناء لنقيض التالي وهو متصلة سالبة جزئية تقديره : ولكن ليس كلما يعرض للآلات كلال يعرض للنفس في تعقلها كلال ؛ بل قد تكل الآلات ولا تكل هي في تعقلها بل إما يثبت ، وإما يزيد وينمو كما في سن الانحطاط . وأيضاً كما يكون بعد توالي الأفكار المؤدية إلى العلوم فإن الدماغ يضعف بكثرة الحركات الفكرية والنفس تقوي لازدياد كمالاتها . وهذا الاستثناء أنتج نقيض المقدم وهو أن تعقلها ليس بآلات بدنية . وههنا قد تمت الحجة ثم إن الشيخ اشتغل بنفي وهم يمكن أن يعرض ههنا ^(١) وهو أن يقال : لو كان

(١) قوله « اشتغل بنفي وهم يمكن أن يعرض ههنا » وهو أن الإنسان في آخر سن الشيخوخة قد يصير غرماً فيتنفس عقله . قد اختلت قوة التعقل لاختلال الآلة فيكون التعقل بالآلة . والجواب : أنا قلنا : لو كان التعقل بالآلة لاختل باختلال الآلة . فاستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم و أتم استثباته عين التالي وهو لا ينتج أصلاً . ثم أن الإنسان في آخر العمر ربما يمنع من تعقله اشتغاله بتدبير البدن واستغراقه فيه وذلك لا يدل على أن لا تعقل له في نفسه . و اعلم أن الوهم لا شك أنه معارضة في الدليل المذكور ولعل الشيخ قررهما بأن تعقل النفس لو كان بالآلة لاختل قوة التعقل باختلال البدن لكن قوة التعقل يغل في آخر العمر فيكون التعقل بالآلة . وحيث يتوجه أن يجاب بأن استثناء عين التالي لا ينتج ؛ لكن قوله : وليس إذا كان يعرض لها

عدم كلال الآلة دالاً على أن تعقلها ليس بالآلة لكان وجود كلالها في تعقلها مع كلال الآلة دالاً على أن تعقلها بالآلة . فذكر أن هذا استثناء لعين التالي وهو غير منتج .
ثم إنه زاد في بيانه بأن وجود الفعل لشيء في صورة معينة يدل على كونه فاعلاً مطلقاً ، أمّا مدحه في صورة معينة فلا يدل على كونه غير فاعل أصلاً .

قال الفاضل الشارح ^(١) معترضاً على ذلك : يجوز أن يكون المعتبر في بقاء النفس على كمال تعقلها حداً معيناً من الصحة البدنية وهو باق إلى آخر الشيخوخة . و يكون النقصان الحاصل في زمان الكهولة واقعاً فيما يزيد على ذلك المعتبر بخلاف الحاصل في آخر الشيخوخة فإنه واقع في نفس ذلك المعتبر . وحينئذ يكون النقصان الثاني مخالفاً دون الأول كما أن للصحة المعتبرة في بقاء القوة الحيوانية حداً ما لا تبقى تلك القوة بدونها

مع كلال الآلة كلال يجب أن لا يكون له فعل بنفسها . يدل على أن تقرير الوهم أن يقال : لو عرض لقوة التعقل اختلال مع اختلال الآلة وجب أن يكون التعقل بالآلة لكن المعلوم حق كما في آخر سن الانحطاط فاللازم مثله . وحينئذ لا يتوجه حله المذكور ؛ بل وجهه منع الملازمة بناء على أن اختلال فعل في صورة لا يدل على أن لا فعل له في نفسه .

و تقرير كلام الشارح هيئنا أن يقال : حاصل كلامكم أن التعقل ليس بالآلة لانه لا يغفل باختلال الآلة . فنحن نعارضه ونقول : التعقل بالآلة لانه يغفل باختلال الآلة . ومن البين أنه لا يمكن جوابها لعدم استثناء عين التالي . فهو شرح لا يطابق المتن . م

(١) قوله « قال الفاضل الشارح » اعتراضه أنا لا نسلم انه لو كان تعقل النفس بالآلة لزمه من كلال الآلة كلال في التعقل ، و إنما يلزم أن لو لم يكن ماهو المعتبر في كمال التعقل من الاعتدال باقياً إلى سن الانحطاط . وهو منوع لجواز أن يكون المعتبر في بقاء التعقل حاديين من اعتدال الآلة وذلك الحد يكون باقياً في سن الانحطاط و النقص إنما يرد على الزايد على ذلك القدر ، ثم اذا وقع الاختلال في ذلك القدر في آخر سن الانحطاط اغتلت التعقل وهذا كالقوة الحيوانية اعني قوة الحس و الحركة في الاعضاء فانها باقية من اول العمر إلى آخره . و المعتبر في بقائها من حدود الاعتدال باق و الزيادة و النقص إنما يرد على الزايد ولورود النقص على ذلك الحد المين لا يبقى القوة الحيوانية .

فان قيل : بقاء الحد المعتبر من الاعتدال لا يوجب الا بقاء القوة العقلية على حالها ؛ لكننا نرى انها يزداد كمالها و قوتها في زمان الكهولة . فمن اين حصل ذلك الكمال حال اختلال البدن فان القوة العاقلة و ان بقيت على حالها لكن لما اجتمع في ذلك الزمان علوم كثيرة فلذلك صارت في

وتبقى مع الازدياد والانتقاص فيما وراها .

ثم إنه حمل الازدياد في الكهول على اجتماع العلوم الكثيرة عندهم في ذلك السن مع عدم الاختلال .

وأقول : القوة الحيوانية تقع بالاشتراك على الكمال الأول الذي يكون به الحيوان حيواناً ، وعلى الكمالات الثانية الصادرة عنه . والأول أمر لا يحتمل الزيادة و النقصان بخلاف الثاني ، فالحد المعين من الصحة الذي لا يزيد ولا ينقص معتبر في بقاء الأول ، و أما المعتبر في الثاني فالصحة القابلة للازدياد والانتقاص . ولذلك تزيد تلك الكمالات بازديادها و تنقص بانتقاصها . وههنا ليس الكلام في الكمال الأول للنفس

هذه الحال اكمل .

وإلى هذا السؤال والجواب اشار الشارح بقوله : ثم إنه حمل الازدياد في الكهول . إلى آخره . و محصل هذا الاعتراض نقضان تفصيلي وإجمالي : أما التفصيلي فهو منع الملازمة و ، أما الإجمالي فهو أن يقال : القوة الجسمية الحيوانية بدنية فلو لزم من كون القوة العقلية بدنية اختلالها باختلال البدن لزم أيضا من اختلال البدن اختلال القوة الحيوانية ، وليس كذلك لبقائها إلى آخر العمر . و تقرير جواب الشارح موقوف على مقدمة وهي انت قد سمعت ان كمال النوع ما يحصل له بالفعل . ثم لا يخلو إما أن لا يتم ذلك النوع الابه أو لا يكون كذلك . و الاول هو الكمال الاول كالقوى . و ما تترتب من الكمالات على الكمال الاول هي الكمالات الثانية .

إذا تقرر هذا فنقول : القوة الحيوانية تطلق على الكمال الاول وهو القوة التي تستند الاعضاء للحس و الحركة ، و تارة على الكمال الثاني أي استعداد الحس و الحركة . و حركة النبض و النفس إلى غير ذلك مما يستند إلى القوة الحيوانية ، و الصحة أعني اعتدال المزاج لها عرض يتحدد بطرفي افراط و تفريط . و مزاج البدن يمكن أن يكون على حدود ذلك الاعتدال و بواسطة ذلك يزيد الاعتدال و ينقص أي يكون على حد أقرب إلى الاعتدال الحقيقي من غيره ، أو أبعد . و لا شك ان الكمالات الثانية يزداد و ينقص بحسب ازدياد الاعتدال و تنقيصه بخلاف الكمال الاول فإنه ثابت لا يتغير فلا جرم يكون شرطه من حدود الاعتدال ثابتاً فإن تغير الشرط يوجب تغير المشروط فلا يعتبر فيه إلا الحد الواحد من الصحة التي لا يقبل الزيادة و النقصان . و اما الكمالات الثانية فلما كانت تختلف بالزيادة و النقصان فشرطها لا يمكن أن يكون حداً واحداً من الاعتدال و الا لما اختلف بالزيادة و النقصان بل يكون شرطها الصحة القابلة للزيادة و النقصان . فالقوة الحيوانية التي بها نفس الامام ان كان المراد بها المعنى الاول فليس النفس وارداً لان الكلام في الكمالات الثانية ، وان

العاقلة بل في كمالاتها الثانية القابلة للازدياد والانتقاص . و ظاهر أنها لو كانت مقتضية بالآلات المختلفة الأحوال لاختلفت باختلافها كما اختلفت الكمالات الحيوانية . و ليس الأمر كذلك . وأما حمل الازدياد الحاصل في الكهولة على اجتماع العلوم الكثيرة فغير مانحن فيه على ما مر .

هذا مع أن الشيخ معترف بأن هذه الحجة و الحجة التي أوردها بعدها من الحجاج الإقناعية في هذا الباب على ما ذكره في سائر كتبه . يعنى أنها تكون مقنعة للمسترشدين وإن لم تكن مسكتة للجاحدين فإن الإقناعات العلمية تكون هكذا .

كان المراد المعنى الثانى فلا ورود أيضا لان الكمالات الثانية تختلف باختلاف الآلات كما ان آلات الحواس اذا كانت فى الصفة كان ادراكاتها كما ينبى ، وان كانت فى نقصان كان ادراكاتها كذلك . هذا هو الجواب عن النقض الإجمالى .

وأما عن النقض التفصيلى فإشار إليه بقوله ، و ظاهر انها لو كانت مقتضية . أى التعلقات كمالات ثانية و قد سبق ان الكمالات الثانية البدنية تختلف باختلاف احوال البدن فلو كانت التعلقات بالآلات البدنية فكلمات كانت الآلات أعدل وأصح كانت التعلقات أكثر وأقوى وبتناقص بحسب تناقص الاعتدال وليس كذلك .

ولما كان هذا الجواب مبنيًا على مقدمة مذكورة فى جواب النقض الإجمالى فلهذا أخره عنه و الا كان الترتيب يقتضى تقديمه .

وأما سؤال زيادة الثقل فى زمان الكهولة فظاهر الورود لانه لما اعتبر فى العقل حداً واحداً لا يتغير فوجب ان لا يتغير الثقل الى الزيادة كما وجب أن لا يتغير الى النقصان . و أما حمله على اجتماع العلوم فغير واقع لان الكلام فى زيادة الثقل لافى زيادة الهيئة كما مر . هذا غاية توجيه الكلام ههنا .

وفيه نظر أما : أولا فلان قوله : والاول لا يعنى الزيادة والنقصان . ليس بشئ . لان القوة الحيوانية عرض قايم بالروح الحيوانى و هو دائما فى التحلل و التزايد . فيكون القوة الحيوانية كذلك بالضرورة .

واما ثانيا : فلان النقض باق لانه غاية ما فى جوابه أن الكلام فى الكمالات الثانية لافى الكمالات الاولى أى مباد الكمالات الثانية . وهذا لا يدفع النقض فان للامام أن يقول : ما ذكرتم فى الكمال الاول قائم فى الكمال الثانى فانه لما جاز أن يكون المعتبر فى الكمال الاول حداً واحداً فلم لا يجوز هذا الاعتبار فى الكمال الثانى ؟ م .

لاعلى ما يستعمل في الخطابة^(١) فإنّها تطلق هناك على كلّ ما يفيد ظناً ما صادقا كان أو كاذباً . فهي بهذا الاعتبار تشمل التجريبات وما يجرى مجراها مما يعدّ من اليقينيّات .

﴿زيادة تبصرة﴾

﴿تأمل أيضاً أن القوى القائمة بالأبدان يكلّها تكرّر الأفاعيل لا سيما القويّة وخصوصاً إذا أثبتت فعلاً فعلاً على الفور . وكان الضعيف في مثل تلك الحال غير مشعور به كالرائحة الضعيفة إثر القويّة﴾

يقال : خرجت في إثر فلان بكسر الهمزة أي في أثره . وهذه حجة ثانية .

وتقرّرها : أن تكرّر الأفاعيل وخصوصاً الأفاعيل القويّة الشاقّة تكلّ القوى البدنيّة بأسرها . ويشهد بذلك التجربة والقياس أمّا التجربة فظاهر ، وأمّا القياس فلأنّ تلك الأفاعيل^(٢) لا تصدر عن قواها إلاّ مع انفعال الموضوعات في تلك القوى كتأثير الحواسّ عن المحسوسات في المدركة ، وكتحرّك الأعضاء عند تحريك غيرها في الحركة . والانفعال لا يكون إلاّ عن قاهر يقهر طبيعة المنفعل ويمنعه عن المقاومة فيوهنه ، والفعل وإن كان مقتضى طبيعة القوّة لكنّه لا يكون مقتضى طبائع العناصر التي يتألّف موضوعات تلك القوى عنها . فتكون تلك الطبائع مقسورة عليها مقاومة لتلك القوى في أفعالها . و التنازع والتقاوم يقتضى الوهن فيهما جميعاً . وربما يبلغ الكلال والوهن حدّاً تعجز عنه القوّة عن فعلها ، أو تبطل كالعين تضعف بعد مشاهدة النور الشديد عن الإبصار ، أو تعمى .

(١) قوله « لاعلى ما يستعمل في الخطابة » لما كان الانقاضي قد يطلق على الخطابة ذكر أن المراد من أن كون هذه الحجّة اقناعية ليس ذلك لأن الخطابة لا تستعمل في الحكمة ؛ بل المراد منه حجة مركبة من مقدمات لا يعكف بها إلاّ السطرشد الذي يلاحظ تصوراتها بين التحقيق والانصاف واما المجادل فربما يمكنه المنع . و الحجّة الاقناعية بهذا الاصطلاح لا تتركب الا من اليقينيّات و يفيد اليقين .

(٢) قوله « و اما القياس فلان تلك الافاعيل » اعلم أن المراد بالفعل في هذه الفصول ليس هذا التأثير بل هو أعم منه فكأنه هو معنى اللقوى فانه قد اطلق الفعل على الادراك وهو انفعال لا فعل .

وتقرير الكلام ههنا : أن أفعال القوى البدنية لا تغلو من انفعال . اما القوى المدركة فان فعلها

قوله :

«(وأفعال القوة العاقلة قد يكون كثيرا بخلاف ما وصف)»

هذه القضية هي صغرى القياس ، وكبراه ما مر .

وتقريره أن يقال : العاقلة قد لا يكلها كثرة الأفاعيل ، وكل قوة بدنية فدائماً يكلها كثرة الأفاعيل . فالعاقلة ليست ببدنية . والعاقلة وإن كانت تعقلها مع انفعالها ما لكنها لا تضعف ولا تكل بالانفعال لبساطة جوهرها وخلوها عن التقاوم المذكور بخلاف البدنية . وإنما قال : «قد يكون كثيرا بخلاف ما وصف» ولم يقل دائماً لأن العاقلة إذا كان تعقلها بمعاونة من الفكرة التي هي قوة بدنية فقد تضعف عن التعقل لذاتها ولكن تضعف معاونها .

والحاصل : أن تكرر الأفعال يوهن القوى البدنية أو يبطلها دائماً ، ولا يوهن العقلية دائماً بل ربما يقويها ويشحنها فضلاً عن الإبطال .

واعترض الفاضل الشارح بتجويز كون العاقلة مخالفة لسائر القوى بالنوع مع كون الجميع بدنية . وحينئذ لا يبعد اختصاص البعض بالكلال دون البعض .

الاحساس وهو التأثير من المحسوسات ، و أما القوى المحركة فلان تحريكها للخير لا يتم الا بتحرك الاعضاء و التحرك انفعال . و الانفعال لا يكون الا عن قاهر يقهر طبيعة المنفعل فهو منه . و اما قوله : فان كان مقتضى الطبيعة . فهو جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : كيف يكون الانفعال هيناً عن قاهر يقهر المنفعل والانفعال انما هو من القوى و القوى العالة في الجسم لا يكون قاهرة له ضرورة ان الحال في الشيء لا يتأني .

أجاب بان تلك الإفاعيل وان كانت مقتضى القوى لكنها ليست مقتضى طبيعة العناصر التي تلتم منها الموضوعات كالانف و العين و الاذن و الجلد فان العناصر مقسورة على الاجتماع . فتكون منافية لاجتماعها ولما نافت اجتماعها نافت وجود القوة التي هي موقوفة على الاجتماع فضلاً عن فعلها فيكون بين القوى و طبائع العناصر تنازع دائماً فيكون موجبا للوهن في الموضوعات و القوى أيضا . و للضعف المعارض للقوى لا يدرك الرابعة الضعيفة بعد ادراك الرابعة القوية ، والصوت الضعيف بعد سماع الرعد ، و النور الضعيف بعد النظر في قرص الشمس كأن الحس بطل بالضعف و الوهن . و اعلم أن المدعى الذي قصد اثباته هو أن تعقل النفس ليس بالالة . و اللازم من هذه الحجة ليس الا أن النفس ليست قوة بدنية . ومن البين أنه لا يلزم منها أن تعقلها ليس بالالة . فها هو المطلوب غير لازم .

ساقط . لأنّ القياس المذكور يأباه .

وأما قوله : الخيال يدرك البقعة بعد تخيل الفيل . فإنّ الحكم بأنّ الضعيف غير

مشعور به إثر القوى ليس بكليّ .

فليس بشيء لأنّهم لا يعنون بقوة المحسوس كبره ، ولا بضعفه صغره ؛ بل يعنون بهما

شدة تأثيره في الحاسة وضعفه .

✽ (زيادة تبصرة) ✽

(ما كان فعله بالآلة ولم يكن له فعل خاص لم يكن له فعل في الآلة . ولهذا فإنّ

القوى الحساسة لا تدرك آلاتها بوجه ، ولا تدرك إدراكاتها بوجه . لأنّها لا آلات لها إلى

آلاتها وإدراكاتها ، ولا فعل لها إلاّ بآلاتها . وليست القوى العقلية كذلك فإنّها تعقل

كل شيء) ✽

أقول : هذه حجة ثالثة . ^(١) وهي أوضح من المذكورين قبلها . وهي مبنية على

(١) قوله « هذه حجة ثالثة » حاصلها أن القوة العاقلة تدرك نفسها وإدراكاتها وآلاتها ، وكل قوة لا تدرك إلا بالآلة لا تدرك نفسها ولا آلاتها لا تتلخّص أن يتوسط الآلة بين الشيء ونفسه ، وبين الشيء وإدراكاته ، وبينه وبين الآلة . ينتج أن القوة العاقلة ليست لا تدرك إلا بالآلة . ويمكن أن يوجه بقياس استثنائي فيقال : لو كانت القوة العاقلة لا تدرك إلا بالآلة لما عقلت نفسها ولا إدراكاتها ولا آلاتها لتعقل نفسها وإدراكاتها وجميع ما يظن به أنه آلاتها كالقلب والدماغ .

قال الإمام : ههنا مطلوبان ، أحدهما : أن القوة العاقلة غير جسمانية ، والآخر : أن فعلها ليس يتوقف على تعلقها بالجسم . والحجة المذكورة لا يفيد شيئاً منها . أما الأول فلأن من الجابر أن يكون القوة العاقلة عرضاً حالاً في البدن ، ويكون متعلقاً بنفسه وبساير المعلومات . و معنى بهذا التعلق النسبة العامة السمة بالشعور والإدراك فلا يجب أن يكون القوة العاقلة التي تعقل نفسها وآلاتها بلا واسطة الآلة غير جسمانية . وأما الثاني فلأننا إن سلمنا أن القوة العاقلة مجردة لكن لم لا يجوز أن يكون شرط إمكان اتصافها بالعلوم والتعلّلات تعلقها بالبدن ؟ . وما ذكر تمويه لا يبطله .

و أقول : قديين ماسر أن الأول ليس بمطلوب ههنا فإن الكلام في مجرد النفس سبق في النمط الثالث ، وأما الثاني فالعجة ظاهرة الدلالة عليه . غاية ما في الباب أنها لا تدل على أن جميع التعلّلات ليس بالآلة وهو غير مطلوب . والمطلوب ليس إلا أن تعقلها في الجملة بلا واسطة الآلة وقد دلت العجة عليه .

قضية واضحة هي أن كل فاعل ليس له فعل إلا بتوسط آلة فلا فعل له في شيء لا يمكن أن تتوسط آله بينه وبين ذلك الشيء . ويتفرع منه مقدمة هي كبرى هذه الحجة وهي قولنا : كل مدرك بآلة جسمانية فلا يمكنه أن يدرك ذاته ولا آله ولا إدراكه . فإن الآلة الجسمانية لا يمكن أن تتوسط بينه وبين هذه الأمور ، وصغرها قولنا : العاقلة مدركة لذاتها ولا إدراكاتها ولجميع ما يظن أنها آلاتها ، والنتيجة قولنا : فليست العاقلة مدركة بآلة جسمانية .

واعترض الفاضل الشارح على ذلك بتجوير تعلق المدركة الجسمانية بنفسها و بما عداها .

مندفع بما مر في النمط السادس من امتناع صدور الأفعال عن القوى الحالة في الأجسام من غير توسط تلك الأجسام .

والشيخ إنما تمثل بالقوى الحسية التي لا يمكن لها أن تدرك أنفسها ولا آلاتها لا إدراكاتها . لا يوضح فساد الحكم على القوى الجسمانية المدركة بإدراك كل شيء .

❖ (زيادة تبصرة) ❖
❖ لو كانت القوة العقلية منطبعة في جسم من قلب أو دماغ لكانت دائمة التعقل له ، أو كانت لا تتعقله البتة ❖

وهذه حجة رابعة .^(١) وهي أوضح الحجج على هذا المطلوب . وهي مبنية على مقدمات :

و اما الشارح أعرض عن السؤال الثاني ، وأجاب عن الاول بان القوة العاقلة لو كانت جسمانية لكان تعقلها بواسطة الجسم دائما ضرورة ان وجودها لما توقف على الجسم كان تعقلها أيضا موقوفا عليه و قد ثبت أن تعقلها بلا واسطة الآلة . م

(١) قوله « وهذه حجة رابعة » قدم الشارح لبيانها أربع مقدمات ، وذكر في المقدمة الرابعة أربعة أقسام لاحاجة في تلك الحجة الا على قسم واحد منها وهو ان تعدد اشخاص النوع بحسب تعدد المواد . فباقي الاقسام مستدركة .

و اما قوله : وما يجري مجراها . فهي العوارض المادية فان النفوس بعد مفارقتها عن الابدان يبقى مع أنها متعددة بالنوع الا أنها لما اكتسبت من البدن عوارض مادية تتميز النفوس بها . هكذا سمعته .

إحديها : أن الإدراك إنما يكون بمقارنة صورة المدرك للمدرك .
والثانية : أن المدرك إن كان مدركا بذاته كانت المقارنة بحصول الصورة في ذاته ، و
إن كان مدركا بآلة كانت بحصولها في آله . وهذان مما مرّ بيانهما في النمط الثالث .
والثالثة : أن الأمور الجسمانية لا يمكن أن تكون فاعلة إلا بواسطة أجسامها
التي هي موضوعاتها . فإذن تلك الأجسام آلاتها في أفعالها . وهذا مما مرّ بيانه في النمط
السادس .

والرابعة : أن الأمور المتحدة في الماهية لا تتغير إلا بسبب اقترانها بأمر متغيرة
إما مادية كتغير الأشخاص المتفقة بالنوع ، أو غير مادية كتغير الأنواع المتفقة
بالجنس ، أو بسبب اقتران البعض بشيء وتجرّد البعض عنه . وذلك الشيء إما مادي
وهو كتغير الإنسان الجزئي للإنسان من حيث هو طبيعة ، أو غير مادي كتغير الإنسان
الكلي للإنسان من حيث هو طبيعة . ويتبين من ذلك امتناع تغير الأشخاص المتفقة بالنوع
من غير تغير المواد وما يجري مجراها على ما تبين في النمط الرابع .

فقلت : الدليل على وجوب تعدد المواد وهو أنه يجب أن يكون ثمة شيء يقبل تأثير الفاعل قائم
ههنا .

فقلت : لا تأثير ههنا . فانه باق والباقي لا يحتاج الى تجديد مؤثر .
و فيه نظر ظاهر لان مطلق التأثير هو الذي يحتاج الى قابل لا التأثير على الابتداء .
و الصواب أن يقال : المراد المادة الجسمية وما يجري مجراها المبررات لأشخاص العلوم .
ثم حرر الحجة بان القوة العقلية لو كانت حالة في الجسم لكانت اما دائمة الثقل له أو دائمة
اللا ثقل . و التالي باطل بقسبه : اما بطلان التالي فلان الانسان يتحمل أعضاءه في وقت دون وقت ،
واما بيان الشرطية فلانها على ذلك التقدير لو تمثلت في بعض الاوقات كان ثقلها لذلك الجسم
بحصول صورته و تلك الصورة تكون في ذلك الجسم لان ادراك تلك القوة بواسطة ذلك الجسم
فيكون آلة للادراك والادراك بالآلة بحصول الصورة في الآلة . فيلزم اجتماع المثلين : أحدهما ذلك
الجسم ، والاخر صورته المعقولة . وهو محال لاستحالة تعدد الأشخاص النوعية من غير تعدد المواد .
وهذا القدر كاف في الاستدلال لان الانقسام لما انحصرت في الثلاثة على تقدير كون العلة العقلية
جسائية اما أن يكون الجسم معلوما دائما ، أو غير معلوم دائما ، أو معلوما في وقت دون وقت .
ولما بطل القسم الثالث كان أحد القسمين لازما لمحالة . وحينئذ يكون قول الشيخ : فإذن هذه الصورة
التي بها يصير القوة المتعقلة متمثلة لآلتها . الى قوله : أولا يحتل الثقل أصلا . مستدركا لادخل
له في الاستدلال ، ولكن توجيه كلام الشيخ ليس مذكوره ؛ بل أن يدّعى : لو كانت القوة العقلية منطبعة

وإذ قد تقدم هذا فنقول : هذه الحجة استثنائية مؤلفة من حملية و منفصلة . وهي
هو قولنا : لو كانت القوة العاقلة منطبعة في جسم كانت هي إما دائمة التعقل لذلك
الجسم أو غير متعلقة له في وقت من الأوقات . واللزوم إنما يتبين بإبطال قسم آخر
تصير به المنفصلة حقيقية و هو أن يكون تعقل العاقل لذلك الجسم في وقت دون وقت .
فالشئح أبطل هذا القسم بياناً لملازمة المتصلة المذكورة .
قوله :

﴿لأنها إنما تتعقل بحصول صورة المتعقل لها﴾
وهذه إشارة إلى المقدمة الأولى التي ذكرناها . وإنما أوردها لأن القسم الفاسد
من المنفصلة إنما يتبين فسادها بها .
وقوله :

﴿فإن استأنفت تعقلاً بعد ما لم يكن فيكون قد حصل لها صورة المتعقل بعدما
لم يكن لها﴾
متصلة أخرى وضع في مقدمتها القسم الفاسد وهو تجدد التعقل ، وفي تاليها تجدد
الصورة اللازم لتجدد التعقل .
وقوله :

﴿ولأنها مادية﴾
إشارة إلى المقدمة الثالثة وهي كون المادة آلة للمدركة المادية .

في جسم كانت إمداداً للتعقل ، أو دائمة الاتمقل له لان القوة العقلية إنما يتعقل هذا الجسم بحصول
صورته لها ، وإما أن يكون تلك الصورة هي عين الصورة المستمرة العاقلة لها ، أو صورة أخرى
منجدة . لاسبيل الى الثاني و اللازم اجتماع المثليين فنعين أن يكون تعقلها بحصول صورة ذلك
الجسم المستمرة لها . وحينئذ ان أوجب تعقلها يكون دائماً التعقل والا كانت دائمة الاتمقل لاستعالة تجدد
صورة أخرى . هذا هو المنطبق على متن الكتاب ولا استدراك فيه أصلاً . وليس المراد بصورة الجسم لإحقيقته
المتشكلة عند القوة العاقلة و قد مر في النقط الثالث ان الإدراك هو أن يكون حقيقة الشئ . متشكلة
عند المدرك . وتلك الحقيقة هي نفس المدرك إن كان المدرك ذات المدرك ، أو ملاقياً له إن كان
خارجاً عن ذات المدرك فتلك الحقيقة المتشكلة هي صورة من المدرك . فليس الكلام إلا ان تعقل

وقوله :

﴿ فيلزم أن يكون ما يحصل لها من صورة المتعقل من مادته موجوداً في مادته

أيضاً ﴾

إشارة إلى المقدمة الثانية .

وقوله :

﴿ ولأن حصوله متجدد فهو غير الصورة التي لم تزل له في مادته لمادته

بالعدد ﴾

إشارة إلى تباير الصورتين أعني صورتي الآلة المتجددة عند التعقل والمستمرة

الوجود حالتي التعقل وعدمه . وهذا التباير لازم للتالي المذكور .

وقوله :

﴿ فيكون قد حصل في مادة واحدة مكنوفة بأعراض بأعيانها صورتان لشيء

واحد معاً ﴾

إشارة إلى المقدمة الرابعة . وإنما قيد المادة باكتناف أعراض بأعيانها لأن

الأعراض المختلفة قد تكون مقتضية لتباير المادة .

القوة العاقلة إما بحسب الحقيقة المسترة الحصول لها ، أو بحسب صورة أخرى يحصل لها . والثاني

يستلزم حصول مهيتين لشيء واحد لها وهو محال . فاذن تعقلها حصول ذلك الجسم لها . فان كفى في

تعقلها كانت دائمة الثقل . و إلا كانت لادائمة الثقل ؛

نعم في قوله : فيكون قد حصل في مادة واحدة مكنوفة بأعراض بأعيانها صورتان لشيء واحد .

حك فان المتعقل ههنا إما الجسم بصورته أو مادته . فان كان المتعقل الجسم لم يلزم أن يكون صورتان

في مادة واحدة بل اللازم حصول الصورة العقلية من الجسم في الجسم ، وإن كان المتعقل الصورة

لم يستقم قوله : فيلزم أن يكون ما يحصل لها من صورة المتعقل من مادته موجوداً في مادته ، ولا

قوله : وهي غير الصورة التي لم يزل في مادته لمادته بالعدد .

و ان كان المتعقل المادة فلا يلزم الاصول صورة المادة في المادة ولا يلزم حصول صورتين

في مادة ما .

ويمكن ان يجاب عنه بان المتعقل ههنا الجسم والمراد من اجتماع صورتين في مادة واحدة حصول

صورتها أعني الصورة العقلية والصورة المتعقل للجسم بمادة واحدة . وهو محال . لأنه لا بد في تصور

الأشخاص من تعدد المواد لكن في المباشرة مساهلة .

وقوله :

﴿وقد سبق بيان فساد هذا﴾

إشارة إلى مرّ في النمط الرابع . وعند ذلك ظهر فساد التالي المقتضى لفساد المقدم وهو فرض استئناف تعقل الآلة . فظهر من ذلك أن العاقلة إنما كانت عاقلة بالصورة المستمرة الوجود معها وهو المراد من قوله :

﴿فإن هذه الصورة التي بها تصير القوة المتعقلة متعقلة لآلتها تكون الصورة التي للشيء الذي فيه القوة المتعقلة﴾

وقوله :

﴿والقوة المتعقلة مقارنة لها دائماً﴾

إشارة إلى معيتهما في جميع الأوقات .

وقوله :

﴿فإنما أن تكون تلك المقارنة توجب التعقل دائماً أولاً يحتمل التعقل أصلاً﴾
إنتاج لاستلزام مقدم المتصلة الأولى للمنفصلة المذكورة التي هي تالي تلك المتصلة.

وقوله :

﴿وليس ولا واحد من الأمرين بصحيح﴾

استثناء لنقيض التالي بفساد قسمي المنفصلة معاً لأن الحق كون الإنسان متعقلاً

و فيه نظر لان الجسم الخارجى كما اشتتل على المادة الخارجة كذلك صورته العقلية مشتتة على المادة . فيكون تمدد الشخصين بحسب تمدد المادتين . ولوحنا التعقل على الصورة الجسية حتى تكون التعقل من مادته ، والصورة التى فى المادة هى الجسية لانها مأخوذة من المادة وصورة المادة اندفع النظر . و يظهر لزوم حصول صورتين فى مادة واحدة لكن لا يتبين لزوم احد الامرين : اما دوام تعقل الجسم الذى هو محل القوة العاقلة ، او دوام لاتعقله . اللهم الا بفاية اخرى . لا يقال : اللزوم من هذه الحجة ليس الا أن القوة العاقلة غير جسانية و الظاهر ان تعقلها ليس بالالة وهو غير لازم .

لانا نقول : الحجة مطردة فيه أيضا لان النفس لو لم تعقل إلا بالالة كانت اما دائمة التعقل لها أو دائمة اللاتعقل لها . الى آخر الحجة . م

لأعضائه في وقت دون وقت . فإذن المقدم وهو كون العاقلة منطبعة في جسم باطل . وهو المطلوب .

والفاضل الشارح أعاد الاعتراض ^(١) على المقدمات المذكورة في هذا الموضع .
فمنها : قوله على المقدمة الأولى : المعقول من السماء ليس بمساو للسماء الموجودة في الخارج في تمام الماهية . وإلا لجاز أن يكون السواد مثل البياض في تمام الماهية لأن المناسبة بين السواد والبياض لاشتراكهما في كونهما عرضين حالّين في المحل محسوسين أتم من المناسبة بين المعقول من السماء الذي هو عرض غير محسوس حالّ في محل كذلك وبين السماء الموجودة التي هي جوهر محسوس موجود في الخارج محيط بالأرض .

وأنا أعود أيضاً فأقول : إن ماهية الشيء هي ما يحصل في العقل من ذلك الشيء نفسه دون عوارضه الخارجة عنه . و لذلك اشتقت لفظة الماهية من لفظة ماهو . فإن الجواب عنها يكون بها . ولما كان ذلك كذلك كان معنى قول القائل : المعقول من السماء ليس بمساو للسماء الموجودة في الخارج هو أن السماء المعقولة المجردة عن اللواحق ليست بمساوية للسماء المحسوسة المقارنة إياها . وحينئذ إن أراد بعدم المساواة التجرد واللاتجرد كان صادقاً ، وإن أراد به أن مفهوم السماء نفسه ليس بمشترك بين المجردة و المقارنة كان ذلك كاذباً فإذن زاد وقال : المعقول من السماء ليس بمساو للسماء الموجودة في تمام الماهية .

(١) قوله « واعد الاعتراض » تقريره : أنا لانسلم أن القوة الجسمية لو تعقلت الجسم يلزم اجتماع صورتين متماثلتين . وانا يلزم لو كانت الصورة العقلية مساوية في تمام الهيئة للامر الخارجى وليس كذلك فان الصورة العقلية عرض قايم بالنفس ، والامر الخارجى جوهر قائم بذاته و من المحال المساواة في تمام الهيئة بين الجوهر و العرض . هذا توجيه كلامه .

واما حديث المناسبة فقياس قهوى .

و تحرير جواب الشارح : ان مهية الشيء هو صورته العقلية المجردة عن اللواحق الخارجية فالصورة العقلية مجردة والخارجية مقارنة . قوله : المعقول من السماء ليس بمساولها . ان أراد به هذا الافتراق بينهما بالتجرد و المقارنة فهو كذلك إلا انه لا يبقى تماثلهما ، و ان أراد به عدم اشتراكهما في مفهوم السماء وهى حقيقته التى السماء بها هى . فليس كذلك لان المعقول من السماء لو لم يكن نفس السماء لم يكن المعقول هو السماء بل غيره . والعلق السواد و البياض بهما غير

كما قال هذا الفاضل : كان معناه أن المعقول من السماء ليس بمساو للسماء الموجودة في تمام المعقولة. أي ليس بمساو لها حال كونها معقولة . فهذا هذيان كما تسمعه فإن المعقول من السماء نفس ماهية السماء الموجودة فضلا عن المساواة . وأما كون السواد غير مساو للبياض في تمام المعقولة فظاهر . وظاهر أن المناسبة بين الموضوعين غير صحيحة فإن الفرق بين السماء المعقولة والمحسوسة يكون أحدهما عرضا في محل مجرّد غير محسوس والآخر جوهرًا محسوسًا لا في محل فرق بين الطبيعة النوعية المحصلة المأخوذة تارة مع عوارض ، وتارة مع مقابلاتها . والفرق بين السواد والبياض فرق بين الطبيعة الجنسية الغير المحصلة المأخوذة تارة مع فصل يقوّمها نوعا ، وتارة مع فصل آخر يقوّمها نوعاً مضاداً للأول . على أن السماء المعقولة إذا أخذت من حيث هي عرض قائم بنفسه ما لم يكن ماهية للسماء إنما يكون ماهية لها من حيث هي تكون صورة حصلت في العقل مطابقة لها .

ومنها قوله : لا يلزم من كون العاقلة^(١) متعلقة لمحلّها بصورة مساوية لمحلّها اجتماع صورتين متماثلتين في محلّها لأن إحداهما حالة في العاقلة ، والأخرى محل لها . والجواب عنه بعد ما مرّ : أن العاقلة لو كانت محلاً بصورة من غير أن تحمل تلك الصورة في محلّها كانت ذات فعل من غير مشاركة المحل . ولما كان كل فاعل جسماني

صحيح فأنها نوعان متضادان تحت جنسين ، والسماء المعقولة والمحسوسة فردان من نوع واحد . ولا شك أن المناسبة بينهما أتم وأقوى .

وأما قوله : على أن السماء المعقولة . جواب سؤال يمكن أن يورد ويقال : الصورة المعقولة من السماء لو كانت مهية السماء لكان العرض مهية الجوهر وأنه محال .

فاجاب بأن المعقول من السماء له اعتباران : أحدهما أنه قائم بالنفس ، والاخر أنه صورة مطابقة للسماء . فبالاعتبار الاول عرض ، وبالاعتبار الثاني مهية السماء .

والحق في الجواب : أن الجوهرية والعرضية بحسب الوجود الخارجى فإن الجوهر كما تقرره ما لو وجد في الخارج كان لا في موضوع وكذلك العرض ما لو وجد في الخارج كان في موضوع بصورة السماء وإن كانت قائمة بالنفس إلا أنها بيعت لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع فيكون جوهرًا لا عرضًا . ولهذا صرح القوم بأن صور الجواهر جواهر . م

(١) قوله « ومنها قوله لا يلزم من كون العاقلة » أي لئن سلمنا أنه يلزم من تعقل القوة الجسمانية محلّها اجتماع الشلين ولكن لا نسلم أن اجتماع الشلين محال . وإنما يكون محالاً لو لم يكن أحدهما متازاً عن الآخر . فإن أحدهما حال في القوة ، والاخر محل لها .

فاعلا بمشاركة الجسم لما مرّ في المقدمة الثالثة كان كلّ فاعل من غير مشاركة الجسم فهو غير جسماني . فإنّ العاقلة ليست بجسمانية . ولو كانت محلاً لصورة حلّت في محلّها عاد المحال المذكور .

فإن قيل : الفرق بين الصورتين باق لأنّ إحدیهما حالة في العاقلة وفي محلّها معاً^(١) والأخرى حالة في محلّها فقط .

قلنا : هذا النوع من الحلول اقتران ماعلى مامرّ . واقتران الشيء بأحد الشئین المتقارنين دون الآخر غير معقول . ومع ذلك فالمحال المذكور باق بحاله للقول بحلول صورتين متحدتي الماهية في محل واحد .

ومنها قوله : الجسم قد يحلّ فيه أعراض . ولا شك أنّ وجوداتها الزائدة على ماهياتها متماثلة وحالة في الجسم ويلزم من ذلك اجتماع المثليين .

والجواب : أنّ الوجود ليس بعرض حال في محلّ . ووجودات الأعراض ليست بمتماثلة بل هي متخالفة بالحقائق ومشاركة في لازم واحد هو الوجود المشترك المقول بالتشكيك عليها وعلى غيرها . وهذه الاعتراضات وأمثالها متولّدة من الأصول الفاسدة التي سبق ذكرها .

اجاب الشارح اولا : بما مر وهو ان الصورة لا بد ان يكون حالة في محل القوة العاقلة لان محلها آلة لا ادراكها ، و ثانيا : بأن الصورة لو كانت حالة في العاقلة فان لم يكن حالة في محلها لم يكن العاقلة فاعلة بمشاركة المحل . وكل قوة جسمية فاعلة بمشاركة المحل . فالعاقلة لا تكون جسمية ، وان حلت في محلها اجتمع المثلان من غير فرق .

وهذا الجواب في الحقيقة تفصيل لما مر .

(١) قوله > الفرق بين الصورتين باق لان احدىهما في الحقيقة حالة في العاقلة وفي محلها معاً

لقابل أن يقول : هذا الفرض مستنح لان الصور لو كانت حالة في القوة العاقلة وفي محلها يلزم

أن يكون الشيء الواحد حالا في محلين مختلفين و انه محال .

و يمكن أن يجاب : بان المراد بالحلول الاقتران . و اذا كانت الصورة العقلية مقارنة لاحد

المقارنين أعنى القوة العاقلة ومحلها كانت مقارنة لمحلها وهو المقارن الاخر . فتكون مقارنة لها معاً .

لكن ههنا شيء آخر وهو أن الصورة الاخرى ليست حالة في محل القوة العاقلة بل هي محلها

على ما ذكره الإمام .

ومنها قوله : هذه الحجة بعينها تقتضى إما كون النفس عاملة بصفاتهما و لوازمها
أبداً ، أو غير عاملة بشيء منها في وقت من الأوقات . ذلك لبيانكم الذى ذكرتموه بعينه .
و الجواب : أن الصفات و اللوازم منقسمة إلى ما يجب للنفس لذاتها ككونها
مدركة لذاتها ، وإلى ما يجب لها بعد مقايستها بالأشياء المغايرة لها ككونها مجردة عن
المادة وغير موجودة في الموضوع . والنفس مدركة للصنف الأول دائماً ^(١) كما كانت مدركة
لذاتها دائماً . وليست بمدركة للصنف الثاني إلا حالة المقايسة لفقدان الشرط في غير تلك
الحالة .

وتقرير جواب الشارح : أن هذا النوع من العلول اقتران ما فيكون الصورة الاخرى لما كانت
مقارنة لمحل القوة العاقلة كانت مقارنة للقوة العاقلة كما أن الصورة العقلية مقارنة للقوة العاقلة و
لمحلها . فلا فرق أيضاً اذا كانت الصورة العقلية مقارنة للقوة العاقلة و هى مقارنة لمحل الصورة
الاخرى و مقارن المقارن مقارن فيجتمع الصورتان في محل واحد و انه محال .

و هذا الكلام يصلح أن يكون جواباً عن الابتداء لسؤال الامام بان يقال : لو كانت الصورة
العقلية حالة في القوة العاقلة و هى في محلها و الحال في الحال حال بالضرورة يلزم اجتماع صورتين
متماثلتين في مادة واحدة و انه محال .

و نحن نقول : لما كانت الصورة الاخرى محل القوة العاقلة لم يلزم هبنا الا اجتماع متماثلين
وهو حلول الصورة المعقولة من الجسم في الجسم لاحتولها في المادة . والمحال هذا لاذك .

فان قيل : الامتياز بينهما ليس بحسب الهيئة ولا بحسب لوازمها ضرورة ان الاتحاد في الملزوم
ملزوم الاتحاد في اللوازم ، ولا بحسب العوارض فان كل عارض يعرض لاحدهما يكون نسبة الاخر
اليه كنسبته اليه . و اذ لا تمايز بينهما فلا اثنيية .

فنقول : نسبة العارض الى المحل مقارنة الحال للمحل ، ونسبته الى الصورة العقلية مقارنة أحد
العالين في محل الاخر . فظهر التمايز . م

(١) قوله « و النفس مدركة للصنف الاول دائماً . الى آخره » ههنا سؤالان : أحدهما : انه لو
وجب العلم بصفات النفس ما دامت حاصلة لها لزم من العلم بالشئ العلم بالعلم لان العلم بالشئ
صفة حاصلة له . والتقدير ان صفات النفس معلومة لها ما دامت حاصلة لها ، ثم ان العلم بالعلم صفة
حاصلة للنفس فهو معلوم أيضاً وهلم جراً حتى يلزم من العلم بالشئ حصول علوم غير متناهية . و
ذلك لانه لو كان امراً زائداً لكان مساوياً له فيلزم اجتماع مثليين في محل واحد و هو محال .

و توضيحه ان العلم بالشئ صورته العقلية . فلو كان العلم بها بحسب حصول صورة اخرى لها
و الصورة العلية مساوية للمعلوم في الحقيقة فيلزم اجتماع صورتين متماثلتين في النفس .

﴿تكملة لهذه الإشارات﴾

﴿فاعلم من هذا أن الجوهر العاقل مناله أن يعقل بذاته﴾

لما فرغ من إقامة الحجّة على كون النفس عاقلة بذاتها عاد إلى إكمال الكلام في بقائها على كمالها الذاتية بعد مفارقة البدن . ولذلك وسم الفصل بتكملة الفصول المتقدمة وجعل قوله : « فاعلم من هذا أن الجوهر العاقل مناله أن يعقل بذاته » نتيجة للحجج المذكورة .

قوله :

﴿ولأنّه أصل فلن يكون مركباً من قوة قابلة للفساد مقارنه لقوة الثبات . فإن أخذت لأعلى أنها أصل بل كالمركب من شيء كاليولي وشيء كالصورة عمدنا بالكلام نحو الأصل من جزئيه﴾

هذا ابتداء احتجاجه على بقاء النفس ^(١) ويريد بالأصل كل بسيط غير حال في شيء من شأنه أن يوجد فيه أعراض وصور ، وأن يزول عنه تلك الأعراض والصور وهو باق في الحالتين . فهو أصل بالقياس إليهما . *مركز تحقيق كليات علوم راسدي*
وإذا تقرر هذا فنقول : كل موجود يبقى زماناً ويكون من شأنه أن يفسد كان قبل الفساد باقياً بالفعل وفاسداً بالقوة . وفعل البقاء غير قوة الفساد وإلا لكان كل باق

وبهذا البيان تبين أن العلم بالنفس أو غيرها مما لا يباينها ليس أمراً زائداً عليها فلا يلزم من العلم بها العلم بالعلم بها فضلاً عن علوم غير متناهية .

لا يقال : هب أنه لا يلزم من العلم بالشئ حصول علوم غير متناهية إلا أنه يلزم على ذلك التقدير من العلم بالشئ العلم بالعلم به . و من المعلوم بالضرورة أنه ربما علمنا شيئاً وغفلنا عن العلم به .

لأننا نقول : النهول عن التصديق بالعلم لامن تصوره و الكلام فيه .

الثاني : أن كثيراً من لوازم النفس لا يدوم استحضاره .

واجب بان الدائم هو العلم بها لاملحظتها و العلم بالعلم بها .

و فيه نظر : لأننا علم بالضرورة أنه لا يدوم علمنا بالقدرة و الشجاعة والسعادة الى غير ذلك من صفات النفس . م

(١) قوله « هذا ابتداء احتجاجه على بقاء النفس » أقول : بعد الفراغ من بيان بقاء النفس

ممکن الفساد ، وکلّ ممکن الفساد باقیاً . فاذن هما لامرین مختلفین .^(١) والأصل لا یمکن أن یمکن مشتملاً علی شئیین مختلفین إذ هو بسیط . فالنفس إن كانت أصلاً^(٢) فلن تكون مرکبة من قوة قابلة للفساد ومقارنة لقوة الثبات ، وإن لم تكن أصلاً أى لم تكن بسیطاً غیر حالّ كان إمّا مرکباً ، وإمّا حالاً . والثانی باطل لأمراً . والمرکب یمکن مرکباً من بسائط غیر حالة إمّا بعضها کالمادة من الجسم ، وإمّا کلّها . وعلی التقديرین فالبسيط

یعدموت البدن و بقاء تعقلها لمقولانها عاد الی بیان المطلوب الاول بحجة اخرى وليس هذا ابتداء الاحتجاج علیه کما صرح به الامام و لهذا سمي الفصل بالتکملة . م

(١) قوله «فاذن هما لامرین مختلفین» هیهنا شیان : الاول : ان قوة الفساد مفارقة للبقاء بالفعل لانها لو كانت عين البقاء بالفعل لكان کل باق فاسداً بالقوة ، وبالعکس . و ليس كذلك . الثاني أن قوة الفساد و فعلية البقاء لامرین مختلفین ای موضوع قوة الفساد غیر موضوع البقاء حتى لا یمکن عروضها لشيء واحد . ولم يذكر علیه دليلاً .

و ربما يستدل علیه بان محل قوة الفساد هو بعينه موصوف بالفساد . ولا شيء من محل البقاء بالفعل هو بعينه موصوف بالفساد . لان الباقي لوقبل الفساد والقابل یجتمع مع المقبول للزم اجتماع الباقي مع الفساد وهو محال .

والعاصل أن الباقي لا یبقى مع الفساد ، والموصوف بالفساد یبقى مع الفساد . فلا یكون الباقي موصوفاً بالفساد فلا یثبت له قوة الفساد .

و فيه نظر لانا لانسلم أن الباقي لو قبل الفساد لا یجتمع معه . فان معنى قبول الشيء العدم او الفساد ليس أن ذلك الشيء یتحقق و یحل فيه الفساد ؛ بل معناه انه یتقدم فی الخارج و اذا حصل فی العقل و تصور العقل العدم الخارجی كان العدم الخارجی قابلاً به فی العقل ، و اما فی الخارج فليس هناك شيء و قبول عدم . م

(٢) قوله « فالنفس إن كانت أصلاً » لا یخلو إمّا أن یمکن النفس بسیطاً غیر حال فلا یمکن قبول الفساد لاستدعاء قبول الفساد التركيب ، و اما ان یمکن حالة و مركبة . لاسبيل الی الاول لما ثبت أن النفس ليست منطبعة فی شيء .

لا یقال : الثابت بالدلائل السالفة انها ليست قوة حالة فی الجسم . وهذا لا یستلزم أنها لا یمکن حالة فی شيء أصلاً . لم لا یجوز أن تكون حالة فی مفارقة ؛

لانا نقول : قیام النفس بالذات من الضروریات لا یمکن منه . ولو كانت مركبة . فاما أن یمکن مركبة من بسائط کلها غیر حالة ، أو یمکن شيئاً منها حالاً كالصورة و الاخر محلاً كالهیولی . و اياً ما كان یوجد بسیطاً غیر حال . والبسيط الثیر الحال ليس بقابل للفساد . فلا یمکن النفس قابلة للفساد . و انما تكون کذلت لو كان البسيط الحال هو النفس . و ليس كذلك بل المفروض أنه جزء النفس . و غاية ما فی الباب ان جزء النفس لا یقبل الفساد . ولا یلزم منه أن لا یقبل النفس الفساد

الغير الحال أعنى الأصل موجود في المركب وهو غير مركب من قوة الفساد ووجود الثبات .

قوله :

✽ (و الأعراض وجودها في موضوعاتها . فتوة فسادها وحدثها هي في موضوعاتها فلم يجتمع فيها تركيب) ✽
هذا جواب عن سؤال وهو أن يقال : كثير من الأعراض و الصور تكون باقية ممكنة الفساد مع بساطتها فهلا كانت النفس كذلك ؟ .
فأجاب : بأن فتوة فساد أمثالها إنما تكون في موضوعاتها الحاملة لوجوداتها . وذلك لا ينافي بساطتها في ذاتها . أما ما لا يكون له حامل وجود فاجتماع الأمرين فيه ينافي بساطته .



لجواز اعدام الجزء الآخر .

لا يقال : نحن نقول من الابتداء : النفس لا بد أن يكون بسيطة غير حالة و الا لكانت إما حالة أو مركبة . وهما باطلان . أما الاول : فظاهر ، وأما الثاني : فلاته يلزم وجود بسيط غير حال من أجزائه فيكون قابلاً بذاته مجرداً غير جسم ولا جسماني ، عاقلاً لذاته ولغيره ، متعلقاً بالبدن . فهو النفس . وقد كان جزءاً للنفس هذا خلف .

لأننا نقول : لانسلم انه يلزم من كونه بسيطاً غير حالة أن يكون قابلاً بذاته . لم لا يجوز أن يكون كافة الهيولى لا تقوم الا بما يعمل فيه ؟ وحيث لا يلزم أن يكون نفساً .

و أما سؤال الاعتراض فهو قهض على الدليل . و تقريره : أن كثيراً من الأعراض و الصور بساطة قابلة للفساد . فلو اقتضى قبول الفساد التركيب لامتنع فسادها .

أجاب : بالفرق بأن محل قوة فسادها هو موضوعاتها و موادها . وذلك لا ينافي بساطتها في نفسها . بخلاف النفس فإن محل قوة فسادها لا يجوز أن يكون خارجاً لان الخارج امامباين أو ملاق . و الاول باطل ، ولا ملاقي لها . اذ لا محل للنفس . فلا بد أن يكون محل قوة الفساد داخل في النفس فيلزم التركيب بالضرورة .

فان قلت : لو كان الهيولى محل قوة الفساد كانت موصوفة بالفساد فيلزم فسادها . فنقول : ليس المراد بالفساد فساد نفسها بل أن يفسد فيها شيء . فان الهيولى من شأنها أن يفسد فيها الصورة كما ان من شأنها ان يحدث فيها الصورة و يبقى ، م

قوله :

(وإذا كان كذلك لم يكن أمثال هذه في أنفسها قابلة للفساد بعد وجوبها لعلها وثباتها بها)

أي إذا ثبت أن النفس إما أصل وإما ذات أصل^(١) لم تكن هي وما يجري مجراها مما لا تتركيب فيه ، ولا هو بحال في غيره مما يقبل الفساد . فإن البقاء وقوة

(١) قوله « إذا ثبت أن النفس إما أصل أو ذات أصل لم يكن ما يقبل الفساد » عدم قبول النفس الفساد على تقدير أنها أصل ظاهر ، وإما على تقدير أنها ذات أصل أو مركب من بسائط لا يكون كلها حالا حتى يتحقق منها بسيط غير حال غير ظاهر ؛ بل اللازم عدم قبول جزء النفس الفساد .

و مدار اعتراض الإمام على هذا الاحتمال اعني أن يكون مركبة . و احتمال تركيبها من حال و محل فانها على تقدير تركيبها من جواهر غير حالة يكون كل منهما قائمة بذاتها عاقلا لنفسه . فيكون كل منها نفسا فيلزم أن يكون النفس الواحدة نفوسا متعددة وانه محال . فلهذا فرض الإمام تركيبها من حال و محل فانها مغالغان للهوى الجسم و صورته لانها جزءان للنفس مجردان و ان الباقي المحل لا الحال . فحينئذ لا يلزم من بقاء المحل بقاء النفس كمالا يلزم من بقاء الهوى بقاء الجسم .

و اما قوله : فحينئذ يجوز أن لا يكون كمالاتها الذاتية باقية . فقد تم الاعتراض دونه . و لا دخل له في الاعتراض الا انه زيادة زادها لتأكيد بطلان كلام القوم في هذا الباب . لانهم لما اثبتوا بقاء النفس قالوا : انها تبقى بعد موت البدن عاقلة ، لمقولاتها موصوفة بالإطلاق التي اكتسبها حال تعلقها بالبدن . ومع قيام ذلك الاحتمال لا يمكن القعاق بشيء من هذه لجواز أن يكون اتصاف النفس بهذه الكمالات مشروطة بوجود الجزء الحال . فاذا انتفى انتفت .

ثم ان الشارح راعى ههنا طريقة البحث و هي أنه إذا منع مقدمة و ذكر لنسبها سند لا يلتفت اليه . ويستدل على المقدمة المنوعة . و هي ههنا لو كانت النفس مركبة لم تكن قابلا للفساد . فكأنه قال : لو كانت النفس مركبة فاما من البسائط غير حالة و هو محال لما ذكر ، أو من حال و محل فالجزء هو المحل اما أن يكون ذا وضع و هو ايضا محال ، أو غير ذي وضع . فاما أن يكون قائما بالبدن فلا يكون ذات فعل بنفسها ضرورة أنه إذا توقف قيامها على البدن يتوقف فعلها عليه بطريق الاولى . فلا تكون فاعلة بذاتها ، واما أن لا يكون قائما بالبدن بل بالجزء الاخر الحال و هو لا يجوز أن يفسد و يتغير . فيكون النفس باقية لبقاء جرمها جميعا . ثم انه بين ذلك بقوله : لان المتغير لا يوجد الامتداد إلى جسم متحرك

و تقريره : أن التغير هو زوال صفة و حدوث اخرى . و قد مر ان الحدوث او العدم الطاري يحتاج إلى مادة . والمادة لا بد لها من صورة . فلا بد في التغير من جسم ، واما انه متحرك فلتحركها

الفساد لا يجتمعان في البسيط . والأول حاصل والثاني ليس بحاصل . فإذن النفس لا يمكن أن تفسد . وإتّما قال «بعد وجوبها بعلمها وثباتها بها» لأن أصل الوجود وبقاءه يكونان في إمكانات الوجود مستفادين من عللها .

واعترض الفاضل الشارح فقال : لو كان للنفس هيولى وصورة مخالفتان لهيولى الأجسام وصورها ، وكان الباقي منها هيولاها وحدها لما كان الباقي من النفس هو النفس ؛ بل جزءاً منها . وحيث يجوز أن لا يكون كمالاتها الذاتية باقية لأنها تابعة لصورتها . والجواب : أن هيولى النفس إمّا ذات وضع ، أو غير ذات وضع . والأول محال لأنّ ذا الوضع لا يكون جزءاً لما لا وضع له ، والثاني لا يخلو إمّا أن تكون مع كونها غير ذات وضع ذات قوام بانفرادها . أولم تكن . فإن كانت كانت عاقلة بذاتها على مامرّ وكانت هي النفس وقد فرضناها جزءاً منها . هذا خلف ، وإن لم تكن ذات قوام بانفرادها . فإمّا أن يكون للبدن تأثير في إقامتها ، أولم يكن . فإن كان كانت النفس غير مستغنية في وجودها عن البدن فلم تكن ذات فعل بانفرادها على مامرّ . وقد فرضنا من إبطال هذا القسم ، وإن لم يكن للبدن تأثير في إقامتها كانت باقية بما يقيمها وإن لم يكن البدن موجوداً . وهو المطلوب . ثمّ إن الصور المقيمة إتيانها والكمالات التابعة لتلك الصور لا يجوز أن تفسد وتتغير بعد انقطاع علاقتها عن البدن لأنّ التغير لا يوجد إلّا مستنداً إلى جسم متحرك كما تقرر في الأصول الحكيمية .

ثمّ قال : والنفس تحت مقولة الجوهر فهي مركّبة من جنس و فصل . و الجنس و

في الكيف . فانه كان متكيفاً بكيفية ثم باخرى . هذا ما سمعته .

ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يقوم قوة فساد الصورة المقيمة بعلمها ، ولا نسلم احتياج قوة الفساد إلى مادة جسمية ؛ بل هو أول السئلة ، وأيضاً الحركة غير لازمة فإن حدوث صورة وزوال اخرى كون وفساد لا حركة في كيف .

و يمكن أن يقال ، المراد بالحركة مطلق التغير كما اشرنا إليه في موضوع العلم الطبيعي . إلا ان السؤال باق .

لا يقال : المفارق يمنع أن يقارن المفارق .

لانا نقول : المفارق اذا جاز ان بعثت في المفارق فلم لايجوز أن يتقدم عنه ؟ م

الفصل إذا أخذنا بشرط التجرد دكانا مادة وصورة . فالنفس عندهم مركبة من مادة وصورة وذلك يؤيد ما ذكرناه .

والجواب : أن هذا مغالطة باشتراك الاسم . فإن المادة و الصورة تقعان على ما ذكره ، وعلى جزئي الجسم بالتشابه و إلا فجميع أنواع الأعراض أيضا مركبة من مادة وصورة .

ثم قال : الفساد والحدوث ^(١) متساويان في احتياجهما إلى إمكان يسبقهما وإلى محل لذلك الإمكان ، أو في استغنائهما عن ذلك . فإن استغنى إمكان الحدث عن المحل مع وقوع الحدث فليستغن إمكان الفساد عنه أيضا مع وقوع الفساد ، وإن اقتصر الإمكان إلى محل هو البدن فليكن البدن أيضا محلا لإمكان الفساد . وبالجمله يجوز أن يكون البدن شرطا لوجود النفس ويلزم منه انعدام المشروط عند فقدان الشرط .

(١) قوله « ثم قال الفساد و الحدث » أى كما احتاج إمكان الفساد الى محل احتاج إمكان الحدث الى محل آخر لكن محل إمكان حدوث النفس البدن فلم لايجوز أن يكون محل فسادها البدن ؟

و توجيهه : انا لانسلم أن النفس لو قبلت الفساد كانت مركبة من محل إمكان الفساد و محل وجود الثبات . و انا يلزم التركيب لو كان محل الفساد داخلا فى النفس . فلم لايجوز أن يكون خارجا من النفس مبينا وهو البدن ؟ كما جاز أن يكون محل إمكان حدوثها هو البدن .

أجاب بأن إمكان حدوث النفس او فسادها لايجوز أن يقوم بالبدن لان البدن مبين له . و من المحال أن يكون مبين الشيء مستعدا لحصول مبين له او فساد له . والعلم به ضرورى ، ولانه لو جاز ذلك لجاز أن يكون إمكان وجود النفس أو عدمها قائما بالحجر أو غير ذلك ، و جاز أن يكون إمكان وجود من هو فى المشرق قائما بمادة من هو فى المغرب . و الكل محال . لان المركبات لما زادت استعداداتها و تصاعدت الى مرتبة مهيئة لصورة نوعية انسانية فاستعداد المركب للصورة النوعية الانسانية انا يكون بحسب حالة و هيئة مخصوصة يحصل لذلك المركب . فذلك المركب مع تلك الهيئة المخصوصة اذا استعد لحدوث الصورة يكون مستعدا لحدوث النفس لان النفس من مبادئ تلك الصورة النوعية . و الشيء اذا كان مستعدا لحصول الصورة كان مستعدا لحصول جميع عللها بالضرورة فيستعد البدن مع تلك الهيئة المخصوصة اذا استعد لحدوث النفس لامن حيث انه موجود مجرد بل من حيث انه حلة لتلك الصورة النوعية و مرتبطة بالبدن ارتباطا تدييرا و هذه هي جهة مقارنة البدن للنفس اذ ليس معنى مقارنة النفس الا اغاضتها على البدن الصورة النوعية وتديرها

والجواب: أن "كون الشيء محلاً لإمكان وجود ما هو مباين القوام له ، أو لإمكان فساد غير معقول . فإن معنى كون الجسم محلاً لإمكان وجود السواد هو تهيؤ وجود السواد فيه حتى يكون حال وجود السواد مقترناً به ، وكذلك في إمكان الفساد . ولذلك امتنع كون الشيء محلاً لإمكان فساد ذاته . فالبدن ليس بمحل لإمكان حدوث النفس من حيث هو مباين لها ، ولا لإمكان فسادها أصلاً ؛ بل إنما كان مع هيئة مخصوصة موجودة قبل حدوث النفس محلاً لإمكان تهيؤ لحدوث صورة إنسانية يقارنه وبقوّمه نوعاً محصلاً ولم يكن وجود تلك الصورة ممكناً إلا مع ما هو مبدءها القريب بالذات أعنى النفس . فحدث بحسب استعداده وتهيؤ ذلك مبدء الصورة المقارنة له المقوّم إياه على وجه كان ذلك المبدء مرتبطاً به هذا النوع من الارتباط وزال بذلك الحدوث ذلك الإمكان و التهيؤ عن البدن إنزال عنه ما كان البدن معه محلاً لإمكان حدوث النفس أعنى الهيئة المخصوصة . فبقى البدن محلاً لإمكان فساد الصورة المقارنة به ، وزوال ذلك الارتباط عنه فقط ، و امتنع أن يكون محلاً لفساد ذلك المبدء من حيث هو ذات مباين عنه . فإذن البدن مع هيئة مخصوصة شرط في حدوث النفس من حيث هي صورة أو مبدء صورة لامن حيث هي موجود

له بواسطة تلك الصورة . فامكان حدوث النفس قايم بالبدن لامن جهة انه مباين بل من جهة انه مقارن . ثم اذا حدث النفس و حصل الصورة النوعية زالت تلك الهيئة المخصوصة و زال امكان حدوث النفس . و تلك الصورة النوعية يمكن فسادها لان قوة فسادها قائمة بالبدن كما في الاعراض بخلاف النفس لان امكان فسادها يمتنع أن يقوم بالبدن لانه مباين ، ولا بما كان امكان حدوث النفس قابلاً به لانتفائه . فلا يمكن فساد النفس .

فان قيل : اذا جاز أن يكون استعداد البدن للصورة موجبا لاستعداد حدوث النفس فلم لا يجوز أن يكون استعداد البدن لانعدام الصورة النوعية موجبا لاستعداد انعدام النفس ؟
اجاب : بان استعداد البدن لوجود الصورة النوعية موجب لا استعداد حصول جميع عللها لان الشيء لا يحصل الا بسائر علله بخلاف عدم الصورة فانه لا يستدعي انعدام النفس لجواز أن يكون لانتفاء شرطها .

فان قلت : هب أن عدم الصورة لا يستلزم انعدام النفس الا انه يجوز ان ينعدم النفس بحسب عدم الصورة . فجاز أن يكون البدن مع تلك الهيئة المخصوصة المستدعية لانتفاء الصورة محلاً لامكان فساد النفس .
فقول : لا يجوز ايضا لان جهة انتفاء الصورة ليس جهة مقارنة النفس للبدن من جهة زيادة

مجرد . وليس بشرط في وجودها . والشيء إذا حدث فلا يفسد بفساد ما هو شرط في حدوثه كالبيت فإنه يبقى بعد موت البناء الذي كان شرطاً في حدوثه .

فإن قيل : لم أوجب استيجاب البدن لحدوث صورة ما حدوث مبدء لتلك الصورة ، ولم يوجب استيجابه لفساد تلك الصورة فساد مبدء ذلك . وما الفرق بين الأمرين ؟ قلنا : لأن ما يقتضى حدوث معلول ما فإنه يقتضى وجود جميع علل ذلك المعلول بشرائطها . وما يقتضى فساد معلول لا يقتضى فساد العلة ؛ بل يكفي فساد شرط ما ولو كان عديمياً .

✽ (وهم و تنبيه) ✽

✽ (إن قوماً من المتصدرين يقع عندهم أن الجوهر العاقل إذا عقل صورة عقلية صار هو هي . فلنفرض الجوهر العاقل ^(١) عقل (أ) و كان هو على قولهم بعينه المعقول

البابنة : فلا يجوز أن يكون البدن من هذه الجهة موضوعاً لفساده بخلاف جهة وجود الصورة فإنها جهة مقارنة للنفس من حيث الارتباط والتدبير . فجاز هذا دون ذلك . هذا غاية توجيه الكلام هيئنا .

و اعلم ان افلاطون و اتباعه إنما ذهبوا الى قدم النفس لاجل انهم ما فرقوا بين امكان الحدوث و امكان العدم في استدعاء المادة ، و علموا أن النفس غير مادية ، و قطعوا بانها قديمة لانها لو كانت محدثة كانت لها مادة فامتنع حدوثها كما لم يمكن عديمها لذلك ، و لان النفس لما كانت عاقلة لدانها لا يجوز أن يكون امكان وجودها في المادة و الالتوقف وجود النفس على المادة فلا تمقل بذاتها . وإذا لم يمكن أن يكون إمكان وجودها في مادة لم يمكن أن يكون فسادها في مادة و إلا لكان وجودها يتوقف على عدم الاستعدادات العدمية .

فان قلت : لو كانت النفس قديمة فهي قبل حدوث البدن إن كانت متعلقة ببدن آخر يلزم التناسخ ، و إن لم يكن متعلقة ببدن وهي مستعدة للادراكات و الافعال كانت معطلة .

قلنا : هؤلاء يتعاشون عن اثبات التناسخ . على ان من الجائز ان يكون النفس قديمة من آثار العقول الا ان ادراكها و تصرفها يتوقف على حدوث الالات . و امتناع تعطيل ممنوع .

و الجواب عن الدليل الاول : الفرق بين امكان الحدوث و امكان العدم بامر ، وعن الثاني : أن ذلك التوقف في الحدوث لاني البقاء . و النفس في الحدوث تحتاج إلى البدن و هو لا يستلزم احتياج تعقلها في زمان البقاء إلى البدن . و مثل ذلك بأن أخذ الطائر يتوقف على الشبكة ولا يتوقف بقاء الاخذ على الشبكة . م

(١) قوله « فلنفرض الجوهر العاقل » الجوهر العاقل بعد الاتحاد بالمعقول إما أن يكون هو

من (أ) فهل هو حينئذ كما كان عند مالم يعقل (أ)؟ أو بطل منه ذلك . فإن كان كما كان فسواء عقل (أ) أولم يعقلها . وإن كان بطل منه ذلك أبطل على أنه حال له أو على أنه ذاته؟ فإن كان على أنه حال له و الذات باقية فهو كسائر الاستحالات ليس هو على ما يقولون ، وإن كان على أنه ذاته فقد بطل ذاته وحدث شيء آخر ليس أنه صار هو شيئاً آخر ، على أنك إذا تأملت هذا أيضاً علمت أنه يقتضى هيولى مشتركة وتجدد مركب لا بسيط) ✽

لما فرغ من إثبات وجوب بقاء النفس الناطقة مع معقولاتها المكتسبة بذاتها التي هي كمالاتها الذاتية أراد أن يبين كيفية اتصافها بتلك الكمالات . فبده بإبطال مذهب فاسد في ذلك كان مشهوراً بعد المعلم الأول عند المشائين من أصحابه . وهو القول باتحاد العاقل بالصورة الموجودة فيه عند تعقله إياها . فحكى أولاً مذهبهم ذلك . وإياهم عنى بقوله : « إن قوماً من المتصدين يقع عندهم أن الجوهر العاقل إذا عقل عقلية صار هو هي » واحتجاجهم على ذلك هو ما قرره في كتابه الموسوم بالمبدء و المعاد في فصل مترجم بأن واجب الوجود معقول الذات وعقل الذات . فإنه صنف ذلك الكتاب تقريراً لمذهبهم في المبدء و المعاد حسبما اشترطه في صدر تصنيفه . ثم إنه نبه على فساد هذا المذهب بقوله : « فلنفرض الجوهر العاقل عقل ، إلى آخره وهو ظاهر .

✽ (زيادة تلييه) ✽

✽ (وأيضاً إذا عقل (أ) ثم عقل (ب) أيكون كما كان عند ما عقل (أ)؟ حتى يكون

سواء عقل (ب) أولم يعقلها ، أو يصير شيئاً آخر ويلزم منه ما تقدم ذكره) ✽ .

الذي كان قبل الاتحاد أولم يكن الذي كان . فإن كان هو الذي كان قبله فلا فرق بين تعقله ولا تعقله ، و أن لم يكن هو الذي كان بل زال شيء فالزائل إمادات الجوهر العاقل ، أو حال له . فإن كان ذات العاقل فهو اتحاد له لا اتحاد ، وإن كان حالاً من أحواله فهو استحالة لا اتحاد . و مع ذلك فلا بد أن يكون هناك هيولى مشتركة بين الاتحاد و عدمه لأن النفس إذا بطلت أو تغيرت تحتاج إلى المادة . و اما قول الشارح : و احتجاجهم على ذلك هو ما قرره في كتابه . إلى آخره . فهي على ما ذكره الامام أن الشيخ أختار في كتاب المبدء و المعاد : أن النفس إذا عقلت شيئاً اتحدت بالمعقول . فانه صنف ذلك الكتاب تقريراً لمذهبهم لا لبيان ما اختاره .

معناه ظاهر . وزيادة التنبية فيه هو أنه يلزم أنه إذا عقل (ا) صار (ا) . فإذا عقل (ب) فإن بطل كونه (ا) فهو متجدد الذات عند كل تعقل ، وإن لم يبطل عنه ذلك بل بقي (ا) ولم يصر (ب) ناقضوا مذهبهم ، وأن بقي (ا) وصار مع ذلك (ب) كان مع القول باتحاد العاقل بالمعقول قولاً باتحاد جميع المعقولات على اختلافها في الماهيات وتكثرها . وهذا أبين إحالة وأشدّ شناعة مما ذكرناه أولاً .

❖ (وهم [آخر] وتنبيه) ❖

❖ (وهؤلاء أيضاً قد يقولون : إن النفس الناطقة إذا عقلت شيئاً فإنما يعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعال . وهذا حق . قالوا : واتصالها بالعقل الفعال هو أن تصير هي نفس العقل الفعال ^(١) لأنها تصير العقل المستفاد والعقل الفعال هو نفسه يتصل بالنفس فتكون العقل المستفاد . وهؤلاء بين أن يجعلوا العقل الفعال متجزئاً قد يتصل منه شيء دون شيء ، أو يجعلوا اتصالاً واحداً به يجعل النفس كاملة واصلة إلى كل معقول . على أن الإحالة في قولهم : إن النفس الناطقة هي العقل المستفاد حين ما يتصور به قائمة بحالها) ❖

هذا الوهم هو قولهم : النفس الناطقة عند تعقلها معقولاً ما تتحد بالعقل الفعال

(١) قوله « وقالوا و اتصالها بالعقل الفعال هو ان تصير هي نفس العقل الفعال » لان النفس الناطقة اذا عقلت شيئاً يصير العقل المستفاد والعقل الفعال يتصل بالنفس فتصير أيضاً العقل المستفاد . فالنفس تتحد بالعقل المستفاد . والعقل الفعال يتحد بالعقل المستفاد . فيكون النفس تتحد بالعقل الفعال وهو ملزوم لاحد المحالين لان اتحاد النفس اما بجزء من العقل الفعال ، أو به من حيث هو فالاول يستلزم تجزئة العقل الفعال ، والثاني علم النفس بجميع المعلومات على أن المحال المذكور في اتحاد النفس بالمعقول قائم في اتحاد النفس بالعقل المستفاد لانه هو اتحاد النفس بالمعقول .

ثم هي هنا يلزم محال آخر وهو اتحاد الدوات العاقلة لاتحاد كل منها بالعقل الفعال كما يلزم نمة اتحاد النفس بالمعقولات المختلفة .

قال الامام : و اما الحكاية التي ذكرها فالمقصود منها أن القائل بهذا الاتحاد هو فرغوريوس . وله كتاب في تقرير هذا المذهب . ولا شك أن الكتاب المشتمل على تقرير هذا المذهب لا يكون الا فاسداً . م

لاتحادها بالعقل المستفاد الذي اتحد العقل الفعّال به .

ونبهه على فساد بلزوم أحد محالين إما تجزئة العقل الفعّال الذي فرض غير قابل للتجزئة ، وإما وجوب حصول جميع المعقولات التي عقلها العقل الفعّال للنفس الناطقة عند تعقلها معقولا واحداً أي معقول كان .

ثم ذكر أن هذا المحال لم يلزمهم على سبيل الانفراد بل إنما لزمهم مضافاً إلى المحال الأول المذكور وهو معنى قوله « على أن الإحالة في قولهم : إن النفس الناطقة هي العقل المستفاد حين ما يتصور به . قائمة بحالها » .

واعلم أنه كما لزمهم في الفصل المتقدم القول باتحاد جميع الصور المعقولة فقد لزمهم في هذا الفصل القول باتحاد جميع الذوات العاقلة . ولهذا أورد هذه الفصول الثلاثة في هذا المعنى .

﴿ حكاية ﴾

﴿ وكان لهم رجل يعرف بفرفور يوس عمل في العقل و المعقولات كتاباً يثني عليه المشاؤون . وهو حشف كله . وهم يملكون من أنفسهم أنهم لا يفهمونه ولا فرفور يوس نفسه . وقد نافضه من أهل زمانه رجل ، وناقض هو ذلك المناقض بما هو أسقط من الأول ﴾ .
الحشف : أردته التمر ، ويقال للضرع البالي أيضاً حشف . فهذا الفصل دال على أن هذا المذهب كان مذهباً لجماعة من المشائين . و فرفور يوس هذا هو صاحب ايساغوجي .

﴿ إشارة ﴾

﴿ إعلم أن قول القائل : إن شيئاً يصير شيئاً آخر لا على سبيل الاستحالة من حال إلى حال ، ولا على سبيل التركيب مع شيء آخر ليحدث منهما ثالث ؛ بل على أنه كان شيئاً واحداً فصار واحداً آخر . قول شرعي غير معقول ﴾

لما فرغ من إبطال المذهب المذكور أشار إلى وجه الإبطال بقول كلي وهو امتناع اتحاد الشيء بغيره . ففسر الاتحاد أو لا و ذكر أن معناه هو المفهوم الحقيقي ^(١) من قولهم :

(١) قوله « ذكر أن معناه هو المفهوم الحقيقي » اعلم ان صيرورة الشيء شيئاً آخر تطلق على ثلاثة أسمان : انتقال الشيء من صفة الى صفة كما يقال : صار الماء أو الاسود أبيض ، وانتقال

صار شيء شيئاً آخر ، و بين أن هذا القول أيضاً قد يطلق بالمجاز على صيرورة شيء شيئاً آخر بطريق الاستحالة وهي أن يزول عن ذلك الشيء الصائر شيء ما وينضاف إليه شيء آخر يكون معه مصيراً إياه كما يقال : صار الماء هواء والأسود أبيض أو ما بالقوة ما بالفعل ، أو بطريق التركيب وهو أن يضاف شيء آخر الشيء الصائر فيتربط المصير إياه عنهما كما يقال صار التراب طينا والخشب سريراً وهي هنا ليس المراد هو هذين المعنيين بل المراد هو ما يفهم عنه بالحقيقة وهو أنه كان شيئاً واحداً فصار هو وحده واحداً آخر . و ذكر أن ذلك قول شعري غير معقول . وإنما نسبه إلى الشعر لأنه مخيل وبسبب تخيله يظنه عوام المتألهة والمتصوفة حقاً . ثم اشتغل بذكر الحجة على فساد . قوله :

﴿ فإنه إن كان كل واحد من الأمرين موجوداً فهما اثنان متميزان ، وإن كان أحدهما غير موجود فقد بطل إن كان المعلوم قبل وحدث شيء آخر أولم يحدث أن كان بالفرض ثانياً ومصيراً إياه ، وإن كانا معدومين فلم يصر أحدهما الآخر ؛ بل إنما يجوز أن يقال : إن الماء صار هواء على أن الموضوع للمائية خلع المائية ولبس الهوائية أو ما يجري هذا المجرى ﴾

تقريره : أن ههنا أمرين ^(١) : أمر كان قبل الاتحاد ، وأمر حصل بعده . والأول

الشيء إلى ما يتركب منه ومن غيره كما يقال : صار الخشب سريراً . وهذان معنيان معقولان ، وكون الشيء عين شيء آخر . وهو غير معقول . هذا محصل كلامه ؛ لكن في عبارته خطأ فاحش وهو أنه قد اخترع لصار اسم مفعول وهو المصير ونصب به . والفعل الناقص ليس يستعمل ولا واقع على شيء وخبره ليس بمفعول بل إنما هو لتقرير الفاعل على صفة . ولو فرضنا فرض محال أن له مفعولاً فليس المصير اسم مفعول بل هو مصدر . يقال : صرت إلى فلان مصيراً : قال الله تعالى : وإلى الله المصير . ولو فرضنا أنه اسم مفعول فكيف يكون له مفعول . فلا يقال زيد ضارب عمرواً وعمرو مضروب زيداً بل مضروب زيد أو مضروب لزيد . وهذا كما ترى خطأ في خطأ . وكأنه انشاقق فيه لما وجدته في المتن : أن كان بالفروض ثانياً ومصيراً . واظن أن الشيخ قال : وصامراً إياه . لأن الكلام في صيرورة الأول ثانياً فهو صامير إياه فطفي فيه قلم الناسخ . م

(١) قوله «و تقريره أن ههنا أمرين» لا بد لفهم هذا الكلام أن يفرض المصير اسم المفعول ناصباً فنقول على هذا الفرض : إذا اتحد شيان فصارا شيئاً واحداً فههنا أمران : ما قبل الاتحاد وهو

هو الصائر هذا الثاني ، و الثاني هو المصير إتياء لذلك الأول . فالحال بعد الاتحاد لا يخلو إما أن يكون الأمران موجودين معا ، وإما أن يكون أحدهما موجوداً و الآخر معدوماً ، وإما أن لا يكون واحد منهما موجوداً . وجميع الأقسام محال :
 أما الأول فلقوله « إن كان كل واحد من الأمرين موجوداً فهما اثنان متميزان ، وذلك ينافي الاتحاد .

وأما القسم الثاني فيحتمل تقديرين : أحدهما أن يكون المعدوم بعد الاتحاد هو الأمر الأول والموجود هو الأمر الثاني ، والآخر أن يكون بالعكس . والشيخ أبطل هذا القسم بإبطال التقدير الأول فقط لأن التقدير الثاني ظاهر المناقضة للقول بالاتحاد فقال : « و إن كان أحدهما غير موجود » يعنى القسم الثاني من الثلاثة « فقد بطل إن كان المعدوم قبل وحدث شيء آخر أولم يحدث » أى فقد بطل على تقدير كون المعدوم هو الأمر المتقدم سواء حدث بعد عدمه شيء آخر أولم يحدث « أن كان بالفرض ثانياً و مصيراً إتياء » بفتح الهمزة في أن . وهى أن المصدرية الكائنة مع لفظة كان فاعلاً للكلمة بطل . أى فقد بطل كون الأول بالفرض ثانياً و مصيراً إتياء . وذلك لأن معنى الاتحاد هو كون الأول الصائر بعينه ثانياً مصيراً إتياء فعلى تقدير عدمه لا يكون هو هذا .

و الفاضل الشايع لما تحيّر في تطبيق هذه العبارة على المعنى نسبها إلى الاختلال .

شبهان ، و ما بعده وهوى واحد . فالامر ان كانا موجودين او معدومين فلا اتحاد قطعاً ، و ان كان احدهما موجوداً والآخر معدوماً فان كان المعدوم هو الثاني فلم يحصل من الاتحاد شيء . و هو ظاهر المناقضة للقول بالاتحاد و ان كان المعدوم الاول امتنع أن يكون ثانياً لانه موجود و من المستنع أن يكون المعدوم عين الوجود وهذا معنى قوله : فقد بطل كون الاول بالفرض ثانياً و مصيراً إتياء .

فان قلت : المفروض ان الاول صابر ثانياً لا مصير إتياء فكيف يبطل كونه مصيراً إتياء أمكنه أن يقول : لما صار هذا ذاك فقد صار ذاك هذا . بكل صابر و مصير . ومن قال : معنى الاتحاد هو كون الصابر . بعينه ثانياً لمصير إتياء .

و يرد على هذا التوجيه بعد ما مر أن قوله : سواء حدث بعد عدمه شيء آخر أولم يحدث . حشو في الكلام لا طائل تحته . فليس يخلو هذا الكلام عن الاختلال كما ذكره الامام . م

وأما القسم الثالث فقد أبطله بقوله « وإن كنا معدومين فلم يصر أحدهما الآخر » ثم ذكر مثال أحد ضربى مفهوم الاتحاد بالمجاز وهو الاستحالة ، وأشار إلى الضرب الآخر أعنى التركيب بقوله « وما يجرى هذا المجرى »

❖ (تذنيب)

❖ (فيظهر لك من هذا أن كل ما يعقل فإنه ذات موجودة يتقرر فيها الجلايا العقلية تقرر شيء في شيء آخر) ❖

لما أبطل المذهب المذكور صرح بكيفية اتصاف الجوهر العاقل بكمالاته فإن ذلك هو الغرض من هذه الفصول على ما ذكرنا . فذكر أنه يكون على سبيل تقرر شيء في شيء آخر . والجلية في اللغة هو الخبر اليقين . وإنما عبر عن المعقولات بالجلية لأنها الصور المطابقة لذوات تلك الصور باليقين .

❖ (تنبيه)

❖ (الصور العقلية قد يجوز بوجه ما أن تستفاد^(١) من الصور الخارجة مثلاً كما تستفيد صورة السماء من السماء ، وقد يجوز أن يسبق الصورة أولاً إلى القوة العاقلة ثم يصير لها وجود من خارج مثل ما تعقل شكلاً ثم تجعله موجوداً . ويجب أن يكون ما يعقله واجب الوجود من الكل على الوجه الثاني) ❖

لما فرغ من بيان كيفية ارتسام المعقولات في الجواهر العاقلة أراد أن يبين أن الأول الواجب لذاته وما يتلوه من المبادئ العالية على أى نحو من أنحاء التعقل يعقل المعقولات . فقسم

(١) قوله « الصور العقلية قد يجوز بوجه ما أن تستفاد » العلم اما أن يكون مستفاداً من الامر الخارجى وهو الانفعالى ، او الامر الخارجى مستفاد منه وهو الفعلى ؛ اولا هذا ولا ذاك كالعلم بالمتنعات . فقوله : ويجب أن يكون ما يعقله واجب الوجود من الكل على الوجه الثاني . منظور فيه لان انتفاء الوجه الاول لا يدل على تحقق الثاني .

و الجواب : أن المراد علم الله تعالى بالموجودات الخارجية . و لما استحال كونه على الوجه الاول وجب أن يكون على الوجه الثانى و حاصله من ذاته لا من غيره لما مر من امتناع احتياجه الى التفريق الصفات الحقيقية . م

المعقولات إلى ما يكون عللاً لوجود الأعيان الخارجية التي هي صورها كتعقل الإنسان علماً غريباً لم يسبقه أحد إلى ذلك وإيجاد ما يعقله بعد ذلك ويسمى علماً فعلياً ، وإلى ما يكون معلولات الأعيان الخارجية كتعقل الإنسان شيئاً شاهد صورته ويسمى علماً انفعالياً . وفى الصنف الثانى عن الأول تعالى لامتناع انفعاله عن غيره .

❖ (تنبيه) ❖

❖ كل واحد من الوجهين قد يجوز أن يحصل من سبب عقلى مصوراً لوجود الصورة في الأعيان أو غير موجودها بعد في جوهر قابل للصورة المعقولة ، ويجوز أن يكون للجوهر العقلى من ذاته لامن غيره . ولولا ذلك لذهب العقول المفارقة إلى غير النهاية . وواجب الوجود يجب أن يكون له ذلك عن ذاته ❖

هذه قسمة أخرى لكل واحد من القسمين المذكورين . وتقريره أن يقال : كل صورة معقولة لشيء موجود في الأعيان أعنى كل تعقل انفعالي ، أو لشيء لم يوجد بعد في الأعيان أعنى كل تعقل فعلى فإما أن يحصل من سبب عقلى كالعقل الفعال يصورها في جوهر ما عاقل بالقوة قابل لتلك الصور ، وإما أن يحصل من ذات ذلك الجوهر لامن شيء خارج عنه ، والحاصل من الغير ينتهى إلى الحاصل من الذات وإلا لتسلسلت الأسباب أعنى العقول المفارقة إلى غير النهاية . وقد بأت استحالة ذلك . فإذن الجوهر الذى يحصل تعقلاته من ذاته موجود . والأول الواجب تعالى يجب أن يكون علمه فعلياً كما مر وحاصلاً له من ذاته لامن غيره لما مر أيضاً .

وأعلم أن في وجود الصور المعقولة في ذات العاقل من ذاته نظراً لأن الفاعل لا يكون قابلاً . وفي وجود الانفعالات منها أيضاً نظراً آخر لأن العقل بالقوة لا يخرج إلى الفعل عن غير مخرج خارجي كما مر في النمط الثالث .

❖ (إشارة) ❖

❖ واجب الوجود يجب أن يعقل ذاته بذاته على ما تحقق ، وتعقل ما بعده من حيث هو علّة لما بعده ومنه وجوده ، وتعقل سائر الأشياء من حيث وجوبها في سلسلة الترتيب لنازل من عنده طولا وعرضاً ❖

لما تقرر أن علم الأول تعالى فعلى ذاتي أشار إلى إحاطته بجميع الموجودات^(١) فذكر أنه يعقل ذاته بذاته لكونه عاقلا لذاته معقولا لذاته على ما تحقق في النمط الرابع. ويعقل ما بعده يعنى المعلول الأول من حيث هو علة لما بعده. والعلم التام بالعلة التامة يقتضى العلم بالمعلول فإن العلم بالعلة التامة لا يتم عن غير العلم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها. وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها التي منها معلولاتها الواجبة بوجوبها، ويعقل سائر الأشياء التي بعد المعلول الأول من حيث وقوعها في سلسلة المعلولية النازلة من عنده إما طولا كسلسلة المعلولات المترتبة المنتهية إليه في ذلك الترتيب أو عرضا كسلسلة الحوادث التي لا تنتهى في ذلك الترتيب إليه لكنها تنتهى إليه من جهة كون الجميع

(١) قوله «أشار إلى إحاطته بجميع الموجودات» المطلوب أن الله تعالى عالم بجميع الموجودات وذلك لأنه عالم بذاته وذاته علة لجميع الموجودات والعلم بالعلة يقتضى العلم بالمعلول لأن العلم التام بالعلة هو العلم بها من جميع الوجوه. ومن تلك الوجوه كونها مستلزمة للوازم. وذلك يتضمن العلم باللوازم فيكون الله تعالى عالما بجميع الأشياء لأنها معلولة لازمة له إما طولا كالمعلولات المترتبة المنتهية إليها، وإما عرضا كسلسلة الحوادث. فانها لا ينتهى إليه فى الطول اذ قبل كل حادث حادث لا إلى أول؛ بل فى القربى فإن كل واحد من الحوادث لا مكانه مستند إليه بالوسائط. واعلم أن استدلال القوم على هذا المطلوب هو أن الله تعالى عالم بذاته، وذاته علة لجميع الأشياء، والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فيكون الله تعالى عالما بجميع الأشياء. فورد عليه أنه إن أريد أن العلم بالعلة من حيث ذاتها المخصوصة يوجب العلم بالمعلول فهو ممنوع ولا دلالة عليه، وإن أريد العلم بالعلة من حيث أنه علة للمعلول موجب للعلم به فهو باطل لأن العلم بكونه علة للمعلول موقوف على العلم بالمعلول. فامتنع أن يكون موجبا له وعلة. ففسر الشارح العلم بالعلة بالعلم التام، وغير عبارة الإيجاب إلى الاقتضاء تعاديا من ورود الاشكال؛ لكن لو لم يمنع كون الله تعالى عالما بذاته من جميع الوجوه فلا مانع من إيراد المنع من غيره مع أن تلك القاعدة مستعملة عند القوم فى سائر الموارد فلا يتم كلامهم فيها أصلا.

فالصواب: أن كلامهم هو أن العلم بالعلة التامة يوجب العلم بالمعلول لأن العلم التام بالعلة موجب، والعلم بهذه المقدمة ضرورى. ولا يشك عاقل فى أن من علم جميع علل وجود شيء علم وجوده، ومن علم جميع علل عدم شيء علم عدمه. ولما كان ذاته تعالى علة تامة للمعلول الأول لزم من العلم بها العلم به، ثم أنه أوقع الله تعالى علة تامة لغيره فيلزم علمه تعالى به أيضا. وهكذا لما كان الله تعالى عالما بالعلل التامة لجميع الممكنات كان عالما بها قطعا. وسيجىء لهذا زيادة تقرير وتوضيح.

ممكنة محتاجة إليه وهو احتياج عرضي يتساوى جميع آحاد السلسلة فيه بالنسبة إليه تعالى .

❖ (إشارة) ❖

❖ (إدراك الأول للأشياء من ذاته في ذاته هو أفضل أنحاء كون الشيء مدركاً و مدركاً ، ويتلوه إدراك الجواهر العقلية اللازمة للأول بإشراق الأول ولما بعده منه من ذاته ، وبعدهما الإدراكات النفسانية التي هي نقش ورشم عن طبائع عقلية متبدد المبادئ والمناسب) ❖

أقول : للإدراك اعتبار من حيث هو إدراك ، واعتبار من حيث هو حال ما للمدرك ، واعتبار من حيث هو حال ما للمدرك . ويختلف مراتبه بكل واحد من الاعتبارات : أما اختلافه بحسب ماهيته فلكونه تارة إحساساً ، وتارة تخيلاً ، وتارة توهماً ، وتارة تعقلاً .

وأما اختلافه بحسب القياس إلى المدرك (١) فلكون الإدراك العقلي مقتضى لكون المدرك فاعلاً أتم وجوداً من الإدراك اللفظي مقتضى لكونه منفعلاً . وأيضاً لأن هذا مفيد وجود وذاك مستفاد من وجود .

وأما اختلافه بحسب القياس إلى المدرك فلكون المدرك المجرد من المادة أتم في كونه مدركاً من المغموس فيها ، والمدرك بعلمته أتم من المدرك بمعلوله . ولما كان هذا هكذا وكان العلم التام بالعلة التامة مقتضياً للعلم التام بمعلولها ، ولم يكن العلم التام بالمعلول علماً تاماً بعلمته فإن العلة من حيث هي تامة توجب معلولها المعين من حيث هو هو والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضى علمته المعينة إنما يقتضى علته ما لوجوده ؛ بل العلم بالعلة يقتضى العلم بماهية المعلول وإنيته ، والعلم بالمعلول يقتضى العلم بانيّة العلة دون ماهيتها كان أكمل الإدراكات في ذواتها إدراك الأول لذاته بذاته كما هي ، ولجميع ما سواه أيضاً بذاته من حيث هو علة تامة لها . وهو أيضاً أفضل أنحاء كون الشيء مدركاً لأنه فعلي

(١) قوله « أما اختلافه بحسب القياس إلى المدرك » إذا كان المدرك مادياً يتوقف العلم به على الإحساس و انتزاع صورته . فيكون المجرد عن المادة أتم في الإدراكية . م

ذاتي، وأفضل أنحاء كون الشيء مدركاً لأنه تامّ حاصل من الوجه الذي يجب أن يحصل .
و يتلوه إدراك الجواهر العقلية ، و أمّا إدراكها للأول فغير ممكن من ذاتها
المعلولة إلا أن الأول لما كان معقولا لذاته وهي عاقلة لذواتها عقلية بإشراق الأول
عليها ثم عقلت مادون الأول من الأول تعقلادون تعقل الأول ^(١) إياها .

ويتلوه إدراك النفوس المستفادة من طرق الحواس و التخيلات وغيرها وهي كلّها
نقش ورشم عن طبائع عقلي لأن مخرجها من القوة إلى الفعل عقل متصور بصور المعقولات
فينطبع منه فيها بعض تلك الصور بحسب استعداداتها واتصالها بذلك العقل وهي إدراكات
متبددة المبادئ لأن بعضها يحصل من الاستدلال بالعلّة على المعلول ، و بعضها بالعكس
وبعضها من طرق غيرها ، ومتبددة المناسبات لأنها تارة تنتقل من العلم بالشيء إلى العلم
بما يشابهه ، وتارة إلى العلم بما يقابله ، وتارة على وجوه غيرها . فهي أنقص مراتب
الإدراكات . وقد حصل أيضاً من جميع ذلك أن الإدراك يقع على أصناف الإدراكات
بالتشكيك .

﴿ وهم وتنبيه ﴾ مركز تحقيقات كليات علوم رفسنوي

﴿ ولعلك تقول : إن كانت المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا بعضها مع بعض لما

(١) قوله « عقلت مادون الأول من الأول تعقلادون تعقل الأول » .

أما أولاً : فلان تعقلها من الأول انفعالي و علم الأول فعلى .

وأما ثانياً : فلان الأول لما كان منقطع العالقي عن المادة لا يشوبه شاغل ولا يعجبه عن غيره
صاحب كان إدراكه اتم . اذ قوة الإدراك وضعفه بحسب التجرد عن المادة وعدمه . فما كان اقوى
تجرداً كان اقوى ادراكاً . و أمّا القول فلما كان وجوداتها مقترنة بالهيات و الهية كالمادة ففيها
شابة من المادة . فلا جرم يكون ادراكها أدون مرتبة من أدراك الأول .

واعلم أن كلام الشارح ان ادراك العقول بإشراق الأول لانه معقول لذاته والعقول عاقلة لذاتها
فهي تعقله بإشراق الأول ، واما ادراك دون الأول فمن الأول أيضاً لكنه دون ادراك الأول إياه
وهذا لانه يوهم أن الضاير في قوله : ولما بعد منه من ذاته . يعود الى الأول حتى يكون معنى
الكلام أن ادراك العقول لما بعد الأول من ذاته . بقوله : من ذاته . بدل من قوله : منه . و الفهم
السليم يقضى بانها راجعة الى العقل أي ادراك العقل وهو معلولاته من ذاته بخلاف ادراك الأول
لانه من ذاته بل بإشراق الأول وهو علته .

قال الامام في شرح هذا الفصل : مراتب العلوم ثلاثة :

جمعداری شد

ش.اموال: ۹۲۸۶

ذكرت ثم قد سلمت أن واجب الوجوب يعقل كل شيء فليس واحداً حقاً بل هناك كثرة . فنقول : إنه لما كان تعقل ذاته بذاته ثم يلزم قيوميته عقلاً بذاته لذاته أن يعقل الكثرة جاءت الكثرة لازمة متأخرة لادخاله في الذات معقومة لها ، وجاءت أيضاً على ترتيب . وكثرة اللوازم من الذات مباينة أو غير مباينة لا يثلم الوحدة والأول يعرض له كثرة لوازم إضافية وغير إضافية وكثرة سلوب ، وبسبب ذلك كثرة الأسماء لكن لاتأثير لذلك في وحدانية ذاته (٥)

تقرير الوهم أن يقال : إنك ذكرت أن المعقولات لاتتحد بالعقل ولا بعضها ببعض ، بل هي صور متباينة متفرقة في جوهر العاقل ، وذكرت أن الأول الواجب يعقل كل شيء . فإذن معقولاته صور متباينة متفرقة في ذاته ، ويلزمك على ذلك أن لا يكون ذات الأول الواجب واحداً حقاً بل تكون مشتملة على كثرة .

و تقرير التنبيه أن يقال : إن الأول لما عقل ذاته بذاته و كان ذاته علّة للكثرة لازمة تعقل الكثرة بسبب تعقله لذاته بذاته فتعقله للكثرة لازم معلول له فصور الكثرة التي هي معقولاته هي معلولاته ولوازمه مترتبة ترتب المعلولات . فهي متأخرة عن حقيقة ذاته

أولها ، علم الاول فان علمه بذاته و بغيره من ذاته لما مر من أن علمه بذاته علة لعلمه بغيره . ثم علم المعقول لعلمها ومعلولاتها لكن علمها لعلمها ليس لها من ذواتها لانهم زعموا أن العلم بالعلمة يوجب العلم بالمعلول والعلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلمة . والفرق أن العلمة المعينة لذاتها والمخصوصة موجبة للمعلول المخصوص فتى علمت العلمة بذاتها المخصوصة علم ذلك المعلول ، و اما المعلول فاحتياجه الى العلمة ليس لذاتها المخصوصة بل لامكانه والامكان لا يعوج الى علة مخصوصة بل الى علة ما ، والا فنقر كل معلول الى تلك العلمة . فما لم يكن تعين المعلول من لوازم من ذاته لم يلزم من العلم بنفسه العلم بعلمته المعينة فالمعقول عالم بذواتها من ذواتها لانها مجردة . ولما لم يوجب العلم بالمعلول العلم بالعلمة فهي لا يعلم علمها من جهة ذواتها بخلاف معلولاتها لان العلم بذواتها موجب للعلم بها .

ثم علم النفوس فانه حادث يحدث من فيض المعقول بحسب استعدادات مختلفة . هذا كلام الامام وهو مصرح بما ذكرنا . وليت شعري اذا قيد العلم بالاثام كيف يفرق بين القضيتين فان العلم بالمعلول من جميع الوجوه يقتضى العلم بالعلمة كما ان العلم بالعلمة من جميع الوجوه يقتضى العلم بالمعلول . ثم

تأخر المعلول عن العلة ، وذاته ليست بمتقومة بها ولا بغيرها بل هي واحدة ، وتكثر اللوازم والمعلولات لا ينافي وحدة علتها الملزومة إياها سواء كانت تلك اللوازم متفرقة في ذات العلة أو مباينة لها . فإذن تقرر الكثرة المعلولة في ذات الواحد القائم بذاته المتقدم عليها بالعلية والوجود لا يقتضي تكثره .

و الحاصل : أن الواجب واحد ووحدته لا تنزول بكثرة الصور المعقولة المتفرقة فيه .
فهذا تقرير التنبيه و باقى الفصل ظاهر .

ولا شك في أن القول بتقرر لوازم الأول في ذاته قول بكون الشيء الواحد قابلاً وفاعلاً معاً ، وقول بكون الأول موصوفاً بصفات غير إضافية ولا سلبية ^(١) على ما ذكره الفاضل الشارح ، وقول بكونه محلاً لمعلولاته الممكنة المتكثرة تعالى عن ذلك علواً كبيراً وقول بأن معلوله الأول غير مباين لذاته ، وبأنه تعالى لا يوجد شيئاً ممّا يباينه بذاته بل بتوسط الأمور الحالة فيه إلى غير ذلك ممّا يخالف الظاهر من مذاهب الحكماء والقضاء القائلين بنفى العلم عنه تعالى . وأفلاطون القائل بقيام الصور المعقولة بذاتها ، والمشائرون القائلون باتحاد العاقل بالمعقول إنما تركبوا تلك المحالات حذراً من التزام هذه المعانى . ولولا أنني اشترطت على نفسى في صدر هذه المقالات أن لا أتعرض لذكر ما أعتمد فيه مما أجده مخالفاً لما أعتمد عليه لبيّنت وجه التفصي من هذه المضائق وغيرها بيانا شافيا لكن الشرط أملك ومع ذلك فلا أجد من نفسى رخصة لا أشير في هذا الموضع إلى شيء من ذلك أصلاً فأشرت إليه إشارة خفية بلوح الحق منها لمن هو ميسر لذلك .

أقول : العاقل ^(٢) كما لا يحتاج في إدراك ذاته لذاته إلى صورة غير صورة ذاته التي بها هو هو فلا يحتاج أيضاً في إدراك ما يصدر عن ذاته لذاته إلى صورة غير صورة ذلك الصادر التي

(١) قوله « و قول بكون الاول موصوفا بصفات غير اضافية ولا سلبية » قد اجمع الحكماء على انه ينتج ان ينصف بصفات غير اضافية ولا سلبية والالزم ان يكون فاعلاً قابلاً ، وقول بان المعلول الاول غير مباين لذاته لان علم الله تعالى لما كان هو حصول الصورة فيه والعلم مقدم على اليجاد فيعلم العقل الاول اولا ثم بوجوده . فيكون صورة العقل الاول مستندة اولا اليه تعالى ثم العقل الاول . فالمعقول الاول لا يكون معلولا اولا وهو مقارن لا مباين له . م

(٢) قوله « اقول العاقل » يرعى الشارح ان علوم الله تعالى عين معلولاته ولما كانت المطلب

بها هو هو . و اعتبر من نفسك أنك تعقل شيئاً بصورة تتصورها أو تستحضرها في صادرة عنك لا بانفرادك مطلقاً بل بمشاركة ما من غيرك . ومع ذلك فانت لاتعقل تلك الصورة بغيرها بل كما تعقل ذلك الشيء بها كذلك تعلقها أيضاً بنفسها من غير أن يتضاعف اعتباراتك المتعلقة بذاتك و بتلك الصورة فقط على سبيل التركيب . و إذا كان حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك هذه الحال فما ظنك بحال العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخله غيره فيه ؟ و لا تظن أن كونك محلاً لتلك الصورة شرط في تعلقك إياها فإنك تعقل ذاتك مع أنك لست بمحل لها ؛ بل إنما كان كونك محلاً لتلك الصورة شرطاً في حصول تلك الصورة لك الذي هو شرط في تعلقك إياها فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول فيك حصل التعقل من غير حلول فيك . و معلوم أن حصول الشيء لفاعله في كونه حصولاً لغيره ليس دون حصول الشيء لقابله . فإذن المعلولات الذاتية للعاقل الفاعل لذاته حاصلة له من غير أن يحل فيه . فهو عاقل إياها من غير أن تكون هي حالة فيه .

مركز تحقيقات كميتر علوم اسلامی

دقيقاً يستبعده ارباب التحصيل في بادي النظر . و كان طريق التعليم ان يقدم قياس الشر ، ثم الخطاب ، ثم الجدل ، ثم البرهان . و لم يكذب تنظم هناك قياس الشر لبعد القيام عن التنبيل . و كان قدم من المقدمات ما يمكن ان يعاول بها ، ثم شرع في اثبات مطلبه بتقديم مقدمات خطائية تحصل الظن ثم تدرج إلى البرهان حتى يحصل اليقين .

اما الدليل الجدلي : فان يقال : بناء على الدرس السابق علم الله تعالى بغيره يجب ان يكون نفس غيره لان علم الله تعالى إما ان يكون ثابتاً ، أولاً يكون . و الثاني منزه القدماء ، و الاول اما ان يكون نفس الله تعالى ، او نفس معلوله ، اولاً هذا ولا ذاك . و محال ان يكون نفس الله تعالى لتعدد العلوم بتعدد المعلومات فان العلم بزيد مغاير للعلم بعمرو . بالضرورة فلو كان علم الله تعالى عين ذاته لزم تعدد ذاته او اتحاد امور مختلفة فبقي أن يكون نفس معلوله . و الثالث أيضاً باطل لانه اما يكون قايماً بالله تعالى فيلزم الكثرة في ذاته و انه قابل فاعل ، أو قائماً بنفسه فيلزم المثل الاقلاطونية ، او قايماً بمعلولاته فيلزم أن يكون علم الله تعالى متأخراً عن معلولاته و انه محال .

و اما الطريق الخطابي : فهو ان ادراك الذات ليس بحصول صورة فانه لو كان بحصول صورة وجب أن يكون بين الذات و الصورة امتياز لكن لا امتياز بالهبة لاتحادهما فيهما ، ولا بالمواد لان الصورة لما تعققت في الذات فجميع عوارضها عوارضها و اذا لم يحتج العاقل في ادراك ذاته الى صورة

و إذا تقدّم هذا فاقول : قد علمت أن الأول عاقل لذاته من غير تغاير بين ذاته و بين عقله لذاته في الوجود إلا في اعتبار الاعتبارين علي مامّر ، وحكمت بأن عقله لذاته علة لعقله لمعلوله الأول . فإذا حكمت بكون العلتين أعني ذاته و عقله لذاته شيئاً واحداً في الوجود من غير تغاير فاحكم بكون المعلولين أيضاً أعني المعلول الأول و عقل الأول له شيئاً واحداً في الوجود من غير تغاير يقتضى كون أحدهما مبايناً للأول و الثاني متقرر فيه ، و كما حكمت بكون التغاير في العلتين اعتبارياً محضاً فاحكم بكونه في المعلولين كذلك . فإذن وجود المعلول الأول هو نفس تعقل الأول إيتاء من غير احتياج إلى صورة مستأنفة تحل ذات الأول تعالى عن ذلك ، ثم لما كانت الجواهر العقلية تعقل مالم يس بمعلولات لها بحصول صور فيها و هي تعقل الأول الواجب و لا موجود إلا و هو معلول للأول الواجب كانت جميع صور الموجودات الكلّية والجزئية على ما عليه الوجود حاصلة فيها ، و الأول الواجب يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور لا بصور غيرها بل بأعيان

لم يحتاج في ادراك ما يصدر من ذاته إلى صورة . و اعتبر في نفسك فانك اذا تعقلت شيئاً . حصل لك صورة العقول بشاركة من العقول ولا تحتاج في ادراك تلك الصورة الصادرة منك بالمشاركة إلى حصول صورة أخرى عندك بل تلك الصورة كافية في تلقها . فبالأولى أن ماصد من العاقل بالذات لا يحتاج في تعقله إلى صورة .

ثم اورد عليه سؤالين ربما يتفطن المتعلم منهما .

أحدهما : ان صورة العقلية إنما يكفى في تعقلها لكونها حالة في النفس و امتناع حصول صورة أخرى مساوية لها . وهذا بخلاف ما يصدر عن العاقل فانه ليس بعال فيه .

الثاني : أن الصورة العقلية ليست حاصلة عن النفس بل النفس قابلة لها و إنما حصلت الصورة من العقول الفعالة .

و اجاب عن الاول : بان كون الصورة حالة في النفس ليس شرطاً في التعقل والا لم يكف نفس ذاتنا في تعقل ذاتنا بل حلول الصورة في النفس شرطاً لحصول الصورة الذي هو تعقلها حتى ان حصلت الصورة لها بوجه آخر غير الحلول حصل التعقل .

و عن الثاني : بأن حصول الشيء عن الفاعل حصول للفاعل . فيكون حصولاً لغير ذلك الشيء و هو التعقل إذ لا معنى للتعقل الا حصول الشيء للمجرد . وحصول الشيء القابل اضف في كونه حصولاً لغيره من حصول الشيء للفاعل و اذا كان الثاني كافياً في التعقل كفى الاول بطريق أولى . و إلى هذا السؤال و الجواب أشار بقوله : و معلوم أن حصول الشيء . إلى آخره .

تلك الجواهر و الصور ، و كذلك الوجود على ما هو عليه فإذن لا يعزب عن علمه مثقال ذرة من غير لزوم محال من المحالات المذكورة .

فهذا أصل إن حققته و بسطته انكشف لك كيفية إحاطته تعالى بجميع الأشياء الكلية و الجزئية إن شاء الله تعالى . و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . ولولا أن تلخيص هذا البحث على الوجه الشافي يستدعى كلاماً بسيطاً لا يليق أن نورد أمثاله على سبيل الحشو لذكرت ما فيه كفاية لكن الاقتصار ههنا على هذا الإيماء أولى .

(إشارة)

٥ (الأشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات من حيث تجب بأسبابها منسوبة إلى مبدء نوعه في شخصه يتخصص به كالكسوف الجزئي فإنه قد يعقل وقوعه بسبب توافي

نم لما استحصل ظن التعلم بطلوبة بهذه القدمات الغطائية برهن على المطلوب بأنه قد ثبت أن المبدء الأول عالم بذاته ، و ثبت أن ذاته علة للمعول ، و ثبت أن العلم بالعلة علة للعلم بالمعول . فيلزم من هذه القدمات أن حصول المعول نفس تعقله . فإنه لما كانت العلتان متعدتين يلزم أن يكون المعولان متعددين لامحالة . فكما أن تغاير العلتين ليس إلا في الاعتبار كذلك تغاير المعولين . فجميع الجزئيات و الكليات حيث صدرت من الله تعالى و الصادر هو عين التعقل فيلزم أن يكون الله تعالى عالماً بهما من غير كثرة في ذاته .

و أما الجواهر العقلية فلها صنفان من التعقل : أحدهما : علماً بمعولاتها وهو غير معلولاتها . والآخر : بما عدا معلولاتها كعلمها بالله و كعلمها بالمعدومات فإن هذه العلوم يكون بحصول صورتها على طريق الإشراق من المبدء الأول .

فالحاصل : أن علم الله تعالى هو حضور سائر معلولاته عنده و مثل المعدومات لما كانت حاضرة عند المعول و هي حاضرة عنده تعالى كانت أيضاً حاضرة عنده تعالى ضرورة أن العاشر عند العاشر حاضر فيكون الله تعالى عالماً بجميع الأشياء من غير تكثر في ذاته .

و نقول أيضاً : علم الله بالأشياء هو تمييز الأشياء عنده ، و تمييز الأشياء عنده هو عين ذاته ليس بحسب صورة فيه . فإذا نسبت التمييز إلى المعول فهو نفس المعول فليس في الخارج إلا ذات الله تعالى وذوات الأشياء . فالعلم أما أن يقال نفس الله تعالى بمعنى تمييز الأشياء عنده ، أو نفس الأشياء بمعنى تمييز الأشياء .

و اعلم أن هذا الكلام لطيف دقيق جداً . و أنه وإن فرضنا عدم تمامه في الاستدلال قوى متين في دفع الإشكال . م

أسبابه الجزئية و إحاطة العقل بها أو تعقلها كما تعقل الكلّيات . و ذلك غير الإدراك الجزئي الزماني الذي يحكم أنه وقع الآن أو قبله ، أو يقع بعده ؛ بل مثل أن تعقل أن كسوفاً جزئياً يعرض عند حصول القمر وهو جزئي ما وقت كذا ، و هو جزئي ما في مقابلة كذا . ثم ربما وقع ذلك الكسوف ولم يكن عند العاقل الأول إحاطة بأنه وقع أو لم يقع وإن كان معقولا له على النحو الأول لأن هذا إدراك آخر جزئي يحدث مع حدوث المدرك ، ويزول مع زواله . و ذلك الأول يكون ثابتاً لدهر كله و إن كان علما بجزئي وهو أن العاقل يعقل أن بين كون القمر في موضع كذا وبين كونه في موضع كذا يكون كسوف معين في وقت من زمان أول الحالين محدود عقلة ذلك أمر ثابت قبل كون الكسوف ومعه وبعده (١)

يريد التفرقة بين إدراك الجزئيات (١) على وجه كلي لا يمكن أن يتغير و بين إدراكها على وجه جزئي يتغير بتغيرها ليس أن الأول تعالى بل كل عاقل فهو إنما

(١) قوله « يريد التفرقة بين إدراك الجزئيات » حاصل كلامه أن الجزئيات طبائع مخصصة بمخصصات . فلها اعتباران : من حيث هي طبائع ، ومن حيث هي متخصصة بالمخصصات فتعقلها من حيث هي طبائع تعقلها على وجه كلي ، وتعقلها من حيث هي متخصصة تعقلها على وجه جزئي وأحكامها بالحشية الأولى لا يتغير بخلافها بالحشية الثانية .

ونحن نقول : الجزئيات من حيث أنها متخصصة بمخصصات معلولات الواجب . وقد تقرر عندهم أن العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فيكون الله تعالى عالما بالجزئيات من تلك الحشية . فلو كانت متغيرة من تلك الحشية يلزم تغير علم الله تعالى و أنه معال . فهذا الكلام من الشارح يناقض ما صرح القوم به بل ما صرح به في تحقيق علم الله تعالى .

و الحق الصريح الذي لا يشو به الشبهة : أن تعقل الجزئيات من حيث أنها متعلقة بزمان تعقل بوجه جزئي متغير ، ومن حيث أنها غير متعلقة بزمان تعقل على وجه كلي لا يتغير . و قد بين الوجه الذي لا يتعلق بالزمان بالوجوب عن أسبابها فإن من عقل الجزئيات من حيث يجب بأسبابها حصل عنده صور الموجودات المترتبة ولا يتغير العلم بها بتغيرها في أحوالها قطعا لأن هذا الوجه لا يتغير بالزمان ضرورة أن وجوب المعلول عن العلة التامة ليس بزماني ولا تعلق له بالزمان أصلا .

و توضيح ذلك : أن الممكن يتساوى وجوده و عدمه بالنظر الى ذاته فإذا وجد أسباب وجوده وجب وجوده ، وإذا وجد أسباب عدمه امتنع وجوده . وكل عاقل مالم يعقل أسباب وجوده وأسباب عدمه يكون متردداً في وجوده وعدمه .

يدرك الجزئيات من حيث هو عاقل على الوجه الأول دون الثاني و إدراكها على الوجه الثاني لا يحصل إلا بالاحساس والتخيل أو ما يجرى مجراها من الآلات الجسمانية . وقبل تقرير ذلك نقول : كلية الإدراك و جزئياته تتعلقان بكلية التصورات الواقعة فيه وجزئيتها ، ولا مدخل للتصديقات في ذلك فإن قولنا : هذا الإنسان يقول هذا القول في هذا الوقت . جزئي ، وقولنا : الإنسان يقول القول في وقت . كلي . ولم يتغير فيهما إلا حال الإنسان والوقت . والقول بالجزئية والكلية و كل جزئي يتعلق به حكم فله طبيعة توجد في شخصه إنما تصير تلك الطبيعة جزئية لا يدركها العقل ولا يتناولها البرهان والحدّ بسبب انضياغ معنى الإشارة الحسية إليها أو ما يجرى مجراها من المخصصات التي لا سبيل إلى إدراكها إلا الحس وما يجرى مجراه . فإن أخذت تلك الطبيعة مجردة عن تلك المخصصات صارت كلية يدركها العقل ويتناولها البرهان والحدّ ، وكان الحكم المتعلق بها حين كونها جزئية باقياً بحاله . اللهم إلا أن يكون الحكم متعلقاً بالأمور المخصصة من حيث هي مخصصة .

و إذا ثبت هذا فنقول : كل من أدرك علل الكائنات من حيث إنها طبائع ، وأدرك أحوالها الجزئية وأحكامها كتلافيها ، وتباينها ، وتماثلها ، وتباعدها ، وترتيبها ، وتحللها من حيث هي متعلقة بتلك الطبائع ، وأدرك الأمور التي تحدث معها ، وبعدها ، وقبلها من حيث

وإذا عرف اسباب وجوده عرف أنه يجب أن يوجد وإذا عرف اسباب عدمه عرف أنه يمتنع ولا يكون عند إمكان الوجود أو إمكان العدم ، وإذا عرف أكثر اسباب وجوده ظن وجوده ويطلب ذلك الظن بحسب عرفان كثرة الاسباب . مثاله ان وجد ان الكنز لزيد يمكن أن يكون و يمكن أن لا يكون و إذا عرفنا أن زيدا سيمشي الى زوابة وعرفنا ان ماعلى راس الكنز من العشب وغيرها منكسر بحركة زيد لم يمرض لنا شك في انه يجد الكنز فقد علمنا وجوب وجدان الكنز بحسب معرفة الاسباب ، و هكذا حال المنجم يحكم بحدوث حين يعرف اسبابها . ولما لم يعرف جميع الاسباب بل بعضها يمرض له الغلط في بعض الاحكام . والله سبحانه لما كان محيطا بجميع اسباب كل ممكن ممكن فلا بد أن يكون محيطا بجميع الممكنات وبامتناع وجودها حين علم اسباب عدمها . فلا إمكان في علم الله تعالى لانه منزّه عن التردد والشك . فله تعالى بعلم جميع الحوادث الجزئية وازمتها الواقعة هي فيها لا من حيث أن بعضها واقع الان وبعضها في الزمان الماضي وبعضها في الزمان المستقبل والعال . فان العلم بالجزئيات من هذا العيشة متغير بحسب تغير الماضي والمستقبل والعال بل علما متعاليها من

يكون الجميع واقعة في أوقات يتحدد بعضها ببعض على وجه لا يفوته شيء أصلاً فقد حصل عنده صورة العالم منطبقة على جميع كليّاته وجزئياته الثابتة والمتجددة المتصرفة الخاصة بوقت دون وقت كما عليه الوجود غير مغايرة إياها بشيء، وتكون تلك الصورة بعينها منطبقة على عوالم آخر لو حصلت في الوجود مثل هذا العالم بعينه فتكون صيرة كليّة منطبقة على الجزئيات الحادثة في أزمنتها غير متغيرة بتغيرها، هكذا يكون إدراك الجزئيات على الوجه الكليّ.

ونعود إلى شرح الكتاب فقوله « الأشياء الجزئية قد تعقل كما تعقل الكليات » إشارة إلى إدراكها من حيث هي طبائع مجردة عن المخصصات المذكورة، وقيدتها بقوله « من حيث تجب بأسبابها » ليكون الإدراك لتلك الأشياء مع كونه كلياً يقينياً غير ظنيّ، ثم قال « منسوبة إلى مبدء نوعه في شخصه » أي منسوبة إلى مبدء طبيعته النوعية موجودة في شخصه ^(١) ذلك لأنها غير موجودة في غير ذلك الشخص بل مع تجويز أنها موجودة في غيره. والمراد أن تلك الأشياء إنما تجب بأسبابها من حيث هي طبائع أيضاً، ثم قال

الدخول تحت الازمنة ثابتاً أبداً الدهر. ومثاله أن النجم إذا علم أن القمر يتحرك في كل يوم كذا، والشمس أيضاً يتحرك في كل يوم كذا يعلم أنه يحصل بينهما مقارنة أو مقابلة حين وصولهما إلى نقطة أول الحمل في وقت معين. وهذا العلم ثابت له حال المقارنة وقبلها وبعدها. وأما إذا علم أن اليوم يحصل المقارنة فإذا مضى اليوم فإن علم بذلك كان جهلاً ولا يلزم التغير.

والحال أن المجردات من الازل إلى الابد معلومة لله تعالى كل في وقته ليس في علمه كان وكان ويكون بل هي حاضرة عنده في أوقاتها ازلاً وابدأ. وأما كان و كان ويكون فهي بالنسبة إلى علوم الممكنات. هكذا ينبغي أن يحقق هذا المقام ويعتزر عما يسرع إليه الاوهام.

(١) قوله « أي منسوبة إلى مبدء طبيعته النوعية موجودة في شخصه » يعني كما إذا اخذ الجزئيات من حيث أنها طبائع كذلك اخذ الأسباب من حيث هي طبائع فالعلم بالجزئيات من حيث أنها طبائع بحسب أسباب موجودة كذلك لا يتغير.

و قوله : و إنما نسبها إلى مبدء ذلك : أي إنما قال : منسوبة ، ولم يقل : معلولة لمبدء نوعه في شخصه .

لأن الجزئي من حيث أنه جزئي لا يمكن أن يستند إلى الطبيعة من حيث هي ، بل إلى علة جزئية .

« يتخصص به » أى يتخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك المبدء . وإنما نسبها إلى مبدء كذلك لأن الجزئي من حيث هو جزئي لا يكون معلولا لطبيعة غير جزئية ولا الطبيعة علة له من حيث هو كذلك . وباقي كلامه ظاهر إلى قوله « وهو أن العاقل يعقل أن بين كون القمر في أول الحمل مثلاً وبين كونه في أول الثور يكون كسوف معين في وقت محدود من زمان كونه في أول الحمل كالوقت الذي سار القمر فيه من أول الحمل عشر درجات فإنما يكون تعقل ذلك العاقل لهذه الأمور أمراً ثابتاً قبل وقت الكسوف ومعه وبعده . فظهر من هذا البيان أن تحديد زمان الكسوف بزمان أول الحالين أعني كون القمر في أول الحمل واجب فإن وقت الكسوف إنما يتحدد به أو بما يجرى مجراه . وليس زيادة غير محتاج إليه كما ظنه الفاضل الشارح .

﴿ تنبيه وإشارة ﴾



﴿ قد تتغير الصفات للأشياء على وجوه ﴾

هذا الفصل يشتمل على قسمة الصفات^(١) إلى أصنافها ، وبيان ما يتغير منها بتغير الأمور الخارجة عن ذات الموصوف وما لا يتغير ليستدل بذلك على نفي الصنف الأول

و أقول : لو كان الكلام في الجزئيات من حيث أنها طبائع فمن الجائز استنادها في الطبائع . فمعلوم من ذلك أن الكلام في الجزئيات من حيث هي جزئية . والوجه في ذلك أنه إشارة إلى أن العلم بالأسباب الجزئية المعينة غير لازم في العلم بالمسيبات الجزئية بل العلم بالأسباب المطلقة كاف فيه كما أن العلم بالكسوف الجزئي يتوقف على كون القمر في مقعدة معينة في وقت معينة . وكون القمر في تلك المقعدة في ذلك الوقت امر كلي و إن انحصر نوعه في شخصه . م

(١) قوله « هذا الفصل يشتمل على قسمة الصفات » الصفة إما إضافة محضة كالابوة والبنوة ، وإما حقيقية . والحقيقية إما حقيقية محضة كالسواد والبياض ، وإما حقيقية ذات إضافة . وهي إما أن يتغير بتغير الإضافة كالعلم فانه صفة حقيقية يوجب تغير إضافاته ، أولا يتغير كالقدرة . على ما ذكره .

وتقرير اعتراض الامام على ما فهمه الشارح : أن الإضافات التي للقدرة احوال لذات الله تعالى بالحقيقة فاذا جاز تغيرها فلم لا يجوز جميع تغير احوال ذاته حتى صفاته الحقيقية ؟ وتحرير جوابه انه

عن الواجب الأول جل ذكره . وتلك القسمة أن يقال : الصفة إما أن تكون متقررة في الموصوف غير مقتضية لإضافته إلى غيره ، وإما أن تكون مقتضية لإضافته إلى غيره . وليست بمتقررة في ذاته ، وإما أن تكون متقررة ومقتضية للإضافة معاً . وهي تنقسم إلى ما لا يتغير بتغير المضاف إليه ، وإلى ما يتغير بتغيره . فهذه أربعة أصناف .
قوله :

✽ (منها مثل أن يسود الذي كان أبيض ، ذلك باستحالة صفة متقررة غير مضافة) ✽
هذا هو الوصف الأول من الأربعة وهو ظاهر . والصنف الثاني غير مذكور في هذا الفصل .

قوله :

✽ (ومنها مثل أن يكون الشيء قادراً على تحريك جسم ما فلو عدم ذلك الجسم استحال أن يقال إنه قادر على تحريكه فاستحال إذن هو عن صفته ولكن من غير تغير في ذاته بل في إضافته . فإن كونه قادراً صفة له واحدة تلحقها إضافة إلى أمر كلي من تحريك أجسام بحال ما مثلاً لزوماً أولاً ذاتياً ويدخل في ذلك زيد وعمر و حجارة

لأنسلم أن الإضافات أحوال ذات الله تعالى بالحقيقة بل بالعرض . فالعارض لذاته هذا الأمر الكلي الذي لا يتغير . وأما الجزئيات فداخلة تحت ذلك الأمر الكلي و تابعة له . سلمناه لكن الإضافات لا وجود لها في الإلهيان وتغير الاعتبار العقلية لا يضر .

و أنت خبير بأن الجواب الأول إنما يتوجه لذلك النقص بإضافات القدرة ؛ لكن ظاهر كلام الإمام النقص بالإضافات المحضة كقضية الله تعالى ومعينته و بعبئته بالقياس إلى حادث فإنها لو كانت أموراً موجودة في الخارج و جازتغيرها جاز أن يحدث في ذات الله تعالى صفة بعد عدمها ، أو يزول عنها صفة بعد وجودها . و إذا جاز ذلك فيها فلم لا يجوز في الصفات الحقيقية ؛ و حينئذ يتعين الجواب الثاني .

لا يقال : صفات الله تعالى من القدرة والارادة من الأمور الاعتبارية لا تقرر لها في ذاته عندهم فلو لم يضر تغير الاعتبار . فلم لا يجوز تغيرها ؛

لأننا نقول : تغير تلك الصفات سلبها عنه تعالى في بعض الاوقات و انه محال بخلاف تغير الإضافات فإن سلبها في بعض الاوقات ليس بمحال . م

وشجرة دخولا ثانياً فإنه ليس كونه قادراً متعلقاً به الإضافات المتعينة تعلقاً ما لا بد منه فإنه لو لم يكن زيد أصلاً في الإمكان ولم تقع إضافة القوة إلى تحريكه أبداً ما ضر ذلك في كونه قادراً على التحريك . فإن أصل كونه قادراً لا يتغير بتغير أحوال المقدور عليها من الأشياء ، بل إنما تتغير الإضافات الخارجية فقط . فهذا القسم كالمقابل للذي قبله)

وهذا هو الصنف الثالث وهو الصفة المتقررة في الموصوف المقتضية لإضافته إلى شيء من خارج التي لا تتغير بتغير ذلك الشيء في الخارج وإن كانت تتغير إضافته إلى ذلك الشيء وهو كالقدرة التي هي هيئة ما للذات بسببها يصح أن يصدر عن تلك الذات فعل وهي تقتضي كون القادر مضافاً إلى مقدور عليه ولا تتغير بتغير المضاف إليه . فإن القادر على تحريك زيد لا يصير غير قادر في ذاته عند انعدام زيد ولكن تتغير إضافته تلك فإنه حينئذ لا يكون قادراً على تحريك زيد وإن كان قادراً في ذاته . والسبب في ذلك أن القدرة تستلزم الإضافة إلى أمر كلي لزوماً أولياً ذاتياً ، وإلى الجزئيات التي تقع تحت ذلك الكلي لزوماً ثانياً غير ذاتي ؛ بل بسبب ذلك الكلي والأمر الكلي الذي تتعلق الصفة به لا يمكن أن يتغير فلاجل ذلك لا يتطرق التغير إلى الصفة . وأما الجزئيات فقد تتغير وبتغيرها تتغير الإضافات الجزئية العرضية المتعلقة بها وهذا الصنف كالمقابل للأول لأنه صفة متقررة ذات إضافة والأول متقررة عارية عن الإضافة .

قوله :

(ومنها مثل أن يكون الشيء عالماً بأن شيئاً ليس ثم يحدث الشيء فيصير عالماً بأن الشيء أيسر فتتغير الإضافة والصفة المضافة معاً فإن كونه عالماً بشيء ما تختص الإضافة به حتى أنه إذا كان عالماً بمعنى كلي لم يكف ذلك في أن يكون عالماً بجزئي جزئي ؛ بل يكون العلم بالنتيجة عالماً مستأنفاً يلزمه إضافة مستأنفة وهيئة للنفس مستجدة لها إضافة مستجدة مخصوصة غير العلم بالمقدمة وغير هيئة تحققها لا كما كان في كونه قادراً له بهيئة واحدة إضافات شتى . فهذا إذا اختلف حال المضاف إليه من عدم أو وجود وجب أن يختلف حال الشيء الذي له الصفة لا في إضافة الصفة نفسها فقط بل وفي الصفة التي تلزمها تلك

الإضافة أيضاً) *

وهذا هو الصنف الرابع وهو الصفة المتقررة في الموصوف المقتضية لإضافته إلى شيء من خارج التي تتغير بتغير ذلك الشيء في الخارج وهي كالعلم فإنه صورة متقررة في العالم مقتضية لإضافته إلى معلومه المعين ، ويتغير بتغير المعلوم فإن العالم يكون زيد في الدار يتغير علمه بخروجه عن الدار . وذلك لأن العلم إنما يستلزم الإضافة إلى معلومه المعين ولا تتعلق بغير ذلك المعلوم بعين التعلق الأول بخلاف القدرة فإن القدرة تتعلق بالمقدور الكلي أو لا وبسببه بالمقدور الجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلي ثانياً . أما العلم فإنه إذا تعلق بالكلي فلا يتعلق بالجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلي البتة إلا إذا استوفى العلم وجد فتعلق بذلك الجزئي تعلقاً آخر . ومثاله العلم بأن الحيوان جسم لا يقتضي بانفراده العلم بكون الإنسان جسماً ما لم يقترن إلى ذلك علم آخر وهو العلم بكون الإنسان حيواناً . فإذا علم بكون الإنسان جسماً علم مستأنف له إضافة مستأنفة وهيئة جديدة للنفس لها إضافة جديدة غير العلم بكون الحيوان جسماً وغير هيئة تحقق ذلك العلم . ويلزم من ذلك أن يختلف حال الموصوف بالصفة التي تكون من هذا الصنف باختلاف حال الإضافات المتعلقة بها لا في الإضافات فقط بل وفي نفس تلك الصفة قوله :

*) (فما ليس موضوعاً للتغير لم يجز أن يعرض له تبدل بحسب القسم الأول ولا بحسب القسم الثالث ، وأما بحسب القسم الثاني فقد يجوز في إضافات بعيدة لا تؤثر في الذات) *

لما فرغ من أحكام الصفات أورد قضية كلية وهي أن كل ما لا يكون موضوعاً للتغير لا يجوز أن تبدل صفاته المتقررة العارية عن الإضافة ، ولا صفاته المتقررة بالإضافة التي تتغير بتغير الإضافة ، ويجوز أن تبدل إضافاته اللازمة لصفاته المتقررة التي لا تتغير بتغير تلك الإضافات ولا محالة يكون ذلك في إضافات بعيدة لازمة لزوماً ثانياً . ولا يمكن أن يكون في إضافات قريبة لازمة لزوماً أولياً فإن التغير فيها يقتضي التغير في نفس تلك الصفات . وحينئذ تصير الذات موضوعاً للتغير . فهذا تقرير كلامه .

وإنما رسم الفصل بالتنبيه للقسمة المذكورة ، وبالإشارة لهذا الحكم الكلّي .
واعترض الفاضل الشارح بأنّ الإضافة وجوديّة عندهم فإنّ جوّزوا التغير فيها فلم لا يجوزونه في الصفات الحقيقيّة ؟ .

ليس بوارد لأنّهم يمتنعون أنّ الإضافة التي يجوز تغيرها ليست ممّا يتعلّق بها الموصوف ولا الصفة المتقرّرة فيها بالذات بل بالعرض . ومعناه ليس إلّا وقوع الشيء الذي يظنّ أنّ الإضافة عارضة له كالقدرة على تحريك زيد مثلاً تحت ما عرضت الإضافة له كالقدرة على التحريك مطلقاً . على أنّ وجود الإضافة هو كون الشيء بحيث يعقل له أمر بالقياس إلى غيره ، ولا يكون لذلك الأمر وجود غير هذا التعقل . فلا يحدث من تغير الغير تغير الشيء بل يحدث منه تغير في الأمر المعقول فقط .

❖ (نكتة) ❖

❖ (كونك يميناً و شمالاً هو إضافة محضة ، و كونك قادراً عالماً هو كونك في حالة متقرّرة في نفسك تتبعها إضافة لازمة ألاحقة ، فأت بهما ذوالحال مضافة لاذ إضافة محضة) ❖
إشارة إلى الصنف الثاني من الأصناف الأربعة ، وذكر الفرق بينه وبين الصنفين الآخرين لئلا يلتبس بعضها ببعض . وذلك ظاهر .

❖ (تذنيب) ❖

❖ (فالواجب الوجود يجب أن لا يكون علمه بالجزئيات علماً زمانياً حتّى يدخل فيه الآن و الماضي والمستقبل . فيعرض لصفة ذاته أن تتغير ؛ بل يجب أن يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدّس العالي عن الزمان والدمر) ❖

هذا الحكم كالنتيجة لما قبله وهو إنّما حصل من انضياق قولنا : واجب الوجود ليس بموضوع للتغير على ما ثبت في النمط الرابع إلى الحكم الكلّي المذكور وهو قولنا : كلّ ما ليس بموضوع للتغير فلا يجوز أن تبدل صفاته على التفصيل المذكور . ثمّ إنّ هذا الحكم يوهّم مناقضة للقول بأنّ الكلّ معلول للواجب العالم بذاته . والعلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول فذكر رفعاً لهذا الوهم : أنّه يجب أن يكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلّي الذي لا يتغير بتغير الأزمنة والأحوال .

واعلم أن هذه السياقة تشبه سياقة الفقهاء في تخصيص بعض الأحكام^(١) العامة بأحكام تعارضها في الظواهر . وذلك لأن الحكم بأن العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول إن لم يكن كلياً لم يمكن أن يحكم بإحاطة الواجب بالكل ، وإن كان كلياً وكان الجزئي المتغير من جملة معلولاته أوجب ذلك الحكم أن يكون عالماً به لا محالة . فالقول بأنه لا يجوز أن يكون عالماً به لامتناع كون الواجب موضوعاً للتغير تخصيص لذلك الحكم الكلي بحكم آخر عارضه في بعض الصور . وهذا دأب الفقهاء ومن يجرى مجراهم . ولا يجوز أن يقع أمثال ذلك في المباحث المعقولة لامتناع تعارض الأحكام فيها .

فالصواب أن يؤخذ ببيان هذا المطلوب من مأخذ آخر وهو أن يقال : العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول ، ولا يوجب الإحساس به . وإدراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يمكن إلا بالآلات الجسمانية كالحواس وما يجرى مجراها . والمدرّك بذلك الإدراك يكون موضوعاً للتغير لا محالة أمّا إدراكها على الوجه الكلي فلا يمكن إلا أن يدرك بالعقل . والمدرّك بهذا الإدراك يمكن أن لا يكون موضوعاً للتغير فإذن الواجب الأول وكل ما لا يكون موضوعاً للتغير بل كل ما هو عاقل يمتنع أن يدركها من جهة ما هو عاقل على الوجه الأول ، ويجب أن يدركها على الوجه الثاني .

قوله :

✽ (ويجب أن يكون عالماً بكل شيء لأن كل شيء لازم له بوسط أو بغير وسط يتأدّى إليه بعينه قدره الذي هو تفصيل فضائه الأول تأدياً واجباً إذ كان ما لا يجب لا يكون كما علمت) ✽

(١) قوله «واعلم أن هذه السياقة تشبه سياقة الفقهاء في تخصيص بعض الأحكام » هذا سؤال وادد على ما فهمه لأعلى ما حققناه . فإن العلم بالجزئي المتغير إما يكون متغيراً لو كان زمانياً . وإما على الوجه المقدس من الزمان فلا كما صرح به الشيخ هبنا . وإما أن إدراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يمكن إلا بالآلات الجسمانية . فمنوع . إنما هو بالقياس إليها بالنسبة إلى الواجب هزاسه . م

هذا تأكيد لإحاطته تعالى بالكل .

وأقول في تقريره : لما كان جميع صور الموجودات ^(١) الكلية والجزئية التي لانهاية لها حاصلة من حيث هي معقولة في العالم العقلي بإبداع الأول الواجب إتيانها كان إيجاد ما يتعلق منها بالمادة في المادة على سبيل الإبداع ممتنعاً إذ هي غير متأتية لقبول صورتين معاً فضلاً عن تلك الكثرة ، وكان الجود الإلهي مقتضياً لتكميل المادة بإبداع تلك الصور فيها وإخراج ما فيها بالقوة من قبول تلك الصور إلى الفعل قدر بلطف حكمته زماناً غير منقطع في الطرفين يخرج فيه تلك الأمور من القوة إلى الفعل واحداً بعد واحد فتصير الصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادها . والمادة كاملة بها .

وإذا تقرر ذلك فاعلم : أن القضاء عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة على سبيل الإبداع ، والقدر عبارة عن وجودها في موادها الخارجية بعد حصول شرائطها مفصلة واحداً بعد واحد كما جاء في التنزيل في قوله عز من قائل : وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم . والجواهر العقلية وما معها موجودة في القضاء والقدر مرة واحدة باعتبارين ، والجسمانية وما معها موجودة فيهما مرتين . وهناك يظهر معنى قول الشيخ : إن كل شيء يوجد الأول بوسط أو بغير وسط يتأذى قدره الذي هو تفصيل قضائه الأول إلى ذلك الشيء بعينه تأدياً على سبيل الوجوب .

(١) قوله « وأقول : في تقريره لما كان جميع صور الموجودات » قدبان من الأصول المتقدمة أن جميع صور الموجودات الكلية والجزئية من حيث هي معقولة حاصلة في العالم العقلي . وأنما يقال : في ذات الله تعالى ليستقيم على منهب المصنف والشارح . وهذا معنى القضاء اعني وجودات الموجودات في العالم العقلي .

ثم لما كان للمواد في العالم العقلي صور متباعدة استعمال أن يفيض دفعة على المواد والاجتماع المتباينان ، أولاً يفيض أصلاً . فانه حط للمادة عن درجة الوجود اذ لا وجود لها إلا بالصورة كان من لطيف حكمة الله تعالى خلق فلك غير منقطع الحركة يختلف أحوال المادة و استعدادها بحسب اختلاف حركاته . فيرد صورة على المادة بحسب استعداد استعداد . وهذا هو القدر . اعني وجود الموجودات في الخارج بحسب الاستعدادات المختلفة مفصل ما كان مجمل الوجود في الازل .

فالشارح قدم هذه المقدمة لتحقيق مهية القضاء و القدر . والجواهر العقلية موجودة في القضاء

﴿إشارة﴾

﴿فالعناية هي إحاطة علم الأول بالكل ، و بالواجب أن يكون عليه الكل حتى يكون على أحسن النظام ، وبأن ذلك واجب عنه وعن إحاطته به فيكون الموجود وفق المعلوم على أحسن النظام من غير انبعاث قصد وطلب من الأول الحق . فعلم الأول بكيفية الصواب في ترتيب وجود الكل منبج لفيضان الخير في الكل ﴾

هذا الفصل يشتمل على تفسير العناية وهو ظاهر . وقد مر في النمط السادس أيضاً ذكر ذلك . وإنما أوردته هناك بعد ذكر أن العالی لا يفعل لغرض في السافل ليعلم أن نظام الموجودات كيف صدر عن الأول من غير قصد . و أعاده ههنا بعد نفى إدراك الجزئيات المتغيرة عنه تعالى ليعلم أن النظام الموجود في تلك الجزئيات كيف صدر عنه . وموضع هذا البحث هو هذا الموضع . وإنما أوردته في النمط السادس لغرض ما وهو إزالة الوهم المذكور . ولذلك بدء كلامه بتمة بقوله " لا تجد مخلصاً إن طلبت " و بدء كلامه ههنا بتقرير المراد .



مركز تحقيقات كليات علوم رفسدوی

و القدر مرة واحدة اذ لا وجود لها في الازل ولكن باعتباري الاجمال و التفصيل ، واما الصور و الاعراض الجسمية فهي موجودة فيهما مرتين : مرة في الازل مجعلا ، و مرة في ما لا يزال منفصلا . و اما العناية فهو علم الله بالموجودات على احسن النظام و الترتيب ، وعلى ما يستحب أن يكون لكل موجود من الالات بحيث يترتب الكمالات المطلوبة منه عليها . و الفرق بينها و بين القضاء ان في مفهوم العناية تخصيصا و هو تعلق العلم بالوجه الاصلح و النظام الالئق بغلاف القضاء فانه العلم بوجود الموجودات جملة .

و اعلم ان الافعال الصادرة عنا انما تصدر بحسب ارادة و قصد يحدث لنا متوجها الى تحصيل الفعل ، ثم عزم على ذلك ، و تعريك القوة المحركة الى أن يحصل ذلك الفعل . و اما المبدء الاول فنمانيته اعنى علمها بالموجودات على النظام الالئق كاف في افاضة الموجودات ولا يحتاج الى ارادة وعزم و قصد كما في افعالنا . فانه تعالى مرید قادر من غير كثرة الافى الاعتبار فهو عالم باعتبار انه حصل له الموجودات و صور المقولات في العالم العقلى ، و قادر باعتبار أن له ان يفعل وله ان لا يفعل . ولا شك أن كونه بهذه الحالة امر اعتبارى . وله ارادة و عناية باعتبار انه عالم بالموجودات على الترتيب الالئق بها . فهذه الصفات انما يخترعها العقل في الله باعتبار آثاره وليس منها شيء موجود في الخارج ؛ بل ليس في الخارج الا ذات مجردة و معلولات مترتبة بعضها لازمة لذاته و بعضها حادثة غير لازمة . هكذا يجب أن يعتقد . م

﴿إشارة﴾

﴿الأمور الممكنة في الوجود منها أمور يجوز أن يتعرى وجودها عن الشر والخلل والفساد أصلاً، ومنها أمور لا يمكن أن تكون فاضلة فضيلتها إلا وتكون بحيث يعرض منها شر ما عند ازدحامات الحركات وصادمات المتحركات^(١). وفي القسمة أمور شرية إما على الإطلاق، وإما بحسب الغلبة. وإذا كان الجواد المحض مبدءاً لفيضان الوجود الخيري الصواب كان وجود القسم الأول واجباً فيضانه مثل وجود الجواهر العقلية وما يشبهها. وكذلك القسم الثاني يجب فيضانه فإن في أن لا يوجد خير كثير ولا يؤتى به تحرزاً من شر قليل شرّاً كثيراً. وذلك مثل خلق النار فإن النار لا تفضل فضيلتها ولا تكمل مؤونتها في تكميل الوجود إلا أن تكون بحيث تؤذي وتؤلم ما يتفق لها مصادمته من أجسام حيوانية. وكذلك الأجسام الحيوانية^(٢) لا يمكن أن يكون لها فضيلتها إلا أن تكون بحيث يمكن أن يتأذى أحوالها في حركاتها وسكوناتها. وأحوال مثل النار في تلك أيضاً إلى اجتماعات ومصادمات مؤذية وإن تتأذى أحوالها وأحوال الأمور التي في العالم إلى أن يقع لها خطأ في عقد ضار في المعاد وفي الحق، أوفرط هيجان غالب عامل من شهوة أو غضب ضار في أمر المعاد. وتكون القوى المذكورة لا تغنى عنها، أو تكون بحيث يعرض لها عند المصادمات عارض خطأ وغلبة هيجان وذلك في أشخاص أقل من أشخاص السالمين، وفي أوقات أقل من أوقات السلامة. ولأن هذا معلوم في العناية

(١) قوله «وأمور لا يمكن أن يكون فاضلة فضيلتها إلا وتكون بحيث يعرض منها شر ما عند ازدحامات الحركات ومصادمات التحركات» كالنار فإنها تقتضى الصعود من الأرض وإذا صعدت من الأرض إلى حيزها لم يكن بدمن حرق أجسام ممتدة في وسط مسافتها. لفضيلة النار وهي لحاية الحرارة لا يحصل إلا باقتناء ما يصادفها. فهي وإن اقتضت الشرفى بعض الأوقات إلا أن وجودها نافع في المركبات وغيرها. م

(٢) قوله «وكذلك الأجسام الحيوانية لا يمكن أن يكون لها فضيلتها» كما لا يكون فضيلتها إلا إذا كانت بحيث يمكن أن يتأذى حركاتها في الغذاء إلى أحواله وتشبيهه بالبدن حتى يحصل لها نشو وناء. ولا شك أن فيه خلع صور و اكتساء صور. وذلك إنما يكون بحركات الحيوان مثل أخذ الغذاء وإيراده على

الأولى فهو كالمقصود بالعرض . فالشر داخل في القدر بالعرض كأنه مثلاً مرضي به بالعرض) * .

لما فرغ عن بيان إدراك الأول الواجب لجميع ما سواء ، وكان البحث عن كيفية وقوع الشر في قضائه تعالى من المباحث المتعلقة بذلك أراد أن يشير إليه .

ويجب أن يحقق ماهية الشر قبل الخوض في المطلوب . فأقول : الشر يطلق على أمور عديمة من حيث هي غير مؤثرة كفقدان كل شيء ما من شأنه أن يكون له مثل الموت والفقر والجهل ، وعلى أمور وجودية كذلك كوجود ما يقتضى منع المتوجه إلى كمال عن الوصول إليه مثل البرد المفسد للثمار والسحاب الذي يمنع القصار عن فعله وكالأفعال المنعومة مثل الظلم والزنا وكالأخلاق الرذيلة مثل الجبن والبخل وكالآلام والغموم وغير ذلك . فإننا إذا تأملنا في ذلك وجدنا البرد في نفسه من حيث هو كيفية ما أو بالقياس إلى علته الموجبة له ليس بشر بل هو كمال من الكمالات إنما هو شر بالقياس إلى الثمار لإفساده أمرجتها . فالشر بالذات هو فقدان الثمار كمالاتها اللاتقة بها . والبرد إنما صار شراً بالعرض لاقتضائه ذلك . وكذلك السحاب . وأيضاً الظلم والزنا ليسا من حيث هما أمران يصدران عن قوتين كالغضبية والشهوية مثلاً بشر بل هما من تلك الحيثية كمالان لتينك القوتين إنما يكونان شراً بالقياس إلى المظلوم أو إلى السياسة المدنية أو إلى النفس الناطقة الضعيفة عن ضبط قوته الحيوانيتين . فالشر بالذات هو فقدان أحد تلك الأشياء كماله . وإنما أطلق على أسبابه بالعرض لتأديتها إلى ذلك .

البدن . واحوال العار الغريزي الذي هو مثل النار أى تصرفاته في الغذاء .

هكذا سمعته . وليس بمنطبق على المتن كمال الانطباق لان هذه الحركات وان تأدت الى انغلاق الصورة الذي هو فقد ان كمال وشر الا انها ليست متأدية الى اجتماعات و مصاكات مؤذية .

و معنى الكلام فى المتن أن احوال الحيوانات فى حركاتها وسكناتها و احوال مثل النار فى تلك أيضاً أى فى تلك الحركات و السكنات يتأدى الى اجتماعات و مصاكات مؤذية . فالصواب أن يقال أما تأدى حركات الحيوانات وسكناتها إلى الاجتماعات والمصاكات المؤذية فظاهرة ، وأما تأدى مثل النار و سكناتها وهو العار النريب فكما إذا ورد الدواء العار البدن و يؤذيه بحسب حرارته .

وكذلك القول في الأخلاق التي هي مبادئها . وكذلك الآلام فإنها ليست بشروط من حيث هي إدراكات لأشياء ولا من حيث وجود تلك الأمور في أنفسها أو صدورها عن علمها . إنما هي شروط بالقياس إلى المتألم الفاقد لاتصال عضو من شأنه أن يتصل .

فإن قد حصل من ذلك ^(١) أن الشر في ماهيته عدم وجود أو عدم كمال لموجود من حيث أن ذلك العدم غير لائق به أو غير مؤثر عنده ، وأن الموجودات ليست من حيث هي موجودات بشروط . إنما هي شروط بالقياس إلى الأشياء العادمة كمالاتها لا لذواتها بل لكونها مؤدية إلى تلك الأعدام فالشروط أمور إضافية مقيسة إلى أفراد أشخاص معينة وأما في نفسها وبالقياس إلى الكل فلا شر أصلاً .

ونعود بعد تقرير هذا المعنى إلى الشرح فنقول : الأشياء بحسب اعتبار وجود الشر وعدمه تنقسم إلى ما لا شر فيه أصلاً ، وإلى ما فيه ما هو شر وما ليس بشر ، وإلى ما ليس فيه ما ليس بشر أصلاً . والقسم الثاني ينقسم إلى ما يغلب فيه ما ليس بشر على ما هو شر ، وإلى ما يتساويان فيه ، وإلى ما يغلب فيه ما هو شر . وهذه خمسة أقسام :
الأول : ما لا شر فيه أصلاً . وهو موجود فإن الموجودات التي لا تشتمل على أمر بالقوة كالعقول لا شر فيها أصلاً .

والثاني : ما يغلب فيه ما ليس بشر على ما هو شر . وهو أيضاً موجود . فإن الموجودات التي لا يمكن أن تكون على كمالاتها اللاتقة بها إلا وتكون بحيث يعرض منها عند ملاقاتها لما يخالفها منع ذلك المخالف عن كماله كالنار فإنها لا يمكن أن تكون بالغة في الحرارة إلا وتكون بحيث يعرض منها تفريق أجزاء بعض المركبات بالإحراق يكون لا محالة من هذه الصنف . وظاهر أن مثل هذه الموجودات يكون من شأنها الإحالة والاستحالة ، والكون والفساد . وهي قليلة بالقياس إلى الكل . ووقوع التقاوم المقتضى لصيرورة البعض

(١) قوله « فإن قد حصل من ذلك » لما حصل ما تقدم أن الشر يطلق على عدم شيء من حيث هو غير مؤثر وهو فقدان كمال الشيء ، وإذا أطلق على أمر وجودي مانع عن الكمال فالشر بالحقبة هو فقدان الكمال أيضاً . فقد حصل مفهوم الشر وهو عدم كمال لموجود من حيث هو غير لائق به : أو نقول : من حيث هو لا غير مؤثر . فليس هذه الإعتبارات مختلفة عن معنى واحد هو مفهوم الشر . وعلم هذا من تتبع استعمال الجمهور لفظ الشر في موارد . م

ممنوعاً عن كمالاته أيضاً فيها قليل . فإنه لا يقع إلا في أجزاء العناصر وبعض المركبات ، وفي بعض الأوقات .

وأما الأقسام الثلاثة الباقية التي تكون شراً محضاً ، أو يغلب الشر فيها ، أو يساوي ما ليس بشرٍّ فغير موجود لأن الوجودات الحقيقية والإضافية في الموجودات لا محالة يكون أكثر من الأعدام الإضافية الحاصلة على الوجه المذكور .

والشيخ أشار إلى القسمين الأولين بقوله : « الأمور الممكنة في الوجود » ، إلى قوله « ومصادمات المتحرّكات » ، وإلى الثلاثة الباقية بقوله « وفي القسمة أمور شرّية إما على الإطلاق أو بحسب الغلبة » .

واحتج على وجود الأولين بقوله « وإذا كان الجود المحض » ، إلى قوله « وفي أوقات أقلّ من أوقات السلامة » ، وأورد في الأمثلة الأثم والأذى الحاصلين للحيوانات جميعاً ، والجهل المركّب الضارّ في المعاد الذي يعرض لها لامن حيث هي حيوان بل من حيث هي إنسان ، والأمور التي تعرض له بسبب قوّته الحيوانيتين وتضرّه في أمر المعاد يعنى الأخلاق الرذيلة والملكات النقيصة . فإن هذه الأشياء هي معظم ما ينسب إلى الشرور . وذكر أن أجزاء العالم المختلفة الصور ، والقوى المذكورة المختلفة الأفعال لا يغني عنها إلا أن تكون بحيث يعرض لها عند التلاقى مثل هذه الأشياء وهي أقلّية الوجود وإن كانت كثيرة بالعدد ، ثم ذكر أن هذه الشرور معلومة في العناية الأولى فهي مقصودة لا بالذات بل بالعرض ، ومرضي بها لامن حيث هي شرور بل من حيث هي لوازم خيرات كثيرة لا يمكن أن تكون منفكة عنها .

قال الفاضل الشارح : هذا البحث ساقط عن الفلاسفة ^(١) والأشاعرة لأنه لا يستقيم

(١) قوله « قال الفاضل الشارح هذا البحث ساقط عن الفلاسفة » لأنه لا يستقيم إلا مع القول بأن فاعل العالم مختار ، ومع القول بالحسن والقبح العقليين . والفلاسفة لا يقولون بواحد من هذين الأصلين : أما أنه لا بد من القول بالفاعل المختار فلان قول القائل : لم يوجد الشرفى أفعال الله تعالى ، إنما يتوجه إذا كان تعالى الله مختاراً يمكنه أن يفعل وإن لا يفعل حتى يقال : لم فعل هذا دون ذلك ،

إلا مع القول بالاختيار والحسن والقبح العقليين كما هو مذهب المعتزلة . أمّا مع القول بالإيجاب أو بنفي الحسن والقبح عن الأفعال الإلهية لا يكون السؤال بلم عن أفعاله وارداً . فإذن خوض الفلاسفة فيه من جملة الفضول .

والجواب : أن الفلاسفة إنما يبحثون عن كيفية صدور الشرّ عما هو خير بالذات فيذبّهون على أن الصادر عنه ليس بشرّ فإن صدور الخيرات الكليّة الملاصقة للشرور الجزئية ليس بشرّ .

ثم قال : إنهم يستدلّون على كون الشرّ عدماً . وهو ليس بصحيح لأنهم إن أرادوا بذلك تفسير اللفظ على اصطلاحهم فلا حاجة إلى الاستدلال ، وإن أرادوا حمل العدم على الشرّ فهم محتاجون قبل ذلك إلى معرفة ماهية الشرّ لأن التصديق مسبوق بالتصور . وعلى تقدير صحة الاستدلال في هذا المقام فحاصل استدلالهم تمثيلات لا تفيد يقيناً .
والجواب : أنهم إنما يبحثون عن ماهية الشيء الذي يعبر عنه الجمهور بلفظة

وأما إذا كان موجبا لذاته لم يكن أن يقال : لم فعل هذا دون ذلك ، لأنه لما وجدت هذه الافعال لان ذاته كانت موجبة لها استحال في العقل عدم صدورها عنه سواء كانت الافعال خيرات أو شرورا . و أما انه لا بد من القول بالحسن والقبح العقليين لانها لو لم يقل بذلك كان الكل حناصوا با من الله على ما هو قول الاشعرية . فلا يمكن ان يقول : لا يجوز من الله تعالى فعل الشر ويجب أن يكون فاعلا للخير .

و هذا البحث انما يستقيم على قول المعترفين بهذين الاصلين و هم المعتزلة ، و اما الذين ينكرونهما و هم الفلاسفة ، او احدهما و هم الاشاعرة . فيكون البحث ساقطا عنهم كامر . فيكون خوضهم فيه من الفضول .

والجواب : اننا لانسلم ان الفلاسفة لم يقولوا بالفاعل المختار بل هم قائلون به كما مر فامكن أن يقال : لم اختار هذا دون ذلك ، وايضا لانسلم انهم لا يقولون بالحسن والقبح العقليين فان الحسن والقبح العقليين يطلقان على ملائمة الطبع و منافرته ، وعلى كون الشيء صفة كمال او صفة نقصان ، وعلى كون الفعل موجبا للثواب والعقاب والمدح والذم . ولا نزاع في الاولين انما النزاع في المعنى الاخير . فيتجه أن يقال : الله تعالى كامل بالذات خير بالذات فكيف يوجد منه الشر والنقص . و اليه اشار بقوله : انما يبحثون عن كيفية صدور الشرعما هو خير بالذات . ولاخفاء في أن اندفاع الشبهة يتوقف على المنعين جميعا . و انما اقتصر على المنع الثاني تمويلا على ما سبق منه في تحقيق الاختيار .

الشر فينظرون في وجوه استعمالاتهم ويلخصون ما يدخل في تلك الماهية بالذات عما ينسب إليها بالعرض لتتحقق الماهية متميزة عن غيرها . وظاهر أن البحث على هذا الوجه صحيح . وليس باستدلال تمثيلي . غاية ما في الباب أنه مبني على معرفة وجوه الاستعمالات التي لا طريق إليها إلا الاستقراء .

ثم إن الفاضل الشارح حكم بأن الشر هو الألم وحده وهو وجودي ، وأن الخير هو إما عدم الألم يعني السلامة ، وإما ضده يعني اللذة . وأطال كلامه في بيان أن الآلام في الدنيا أكثر من اللذات . وهو يقتضي كون الشر غالباً .

ثم ذكر : أن الفلاسفة لا يخلصهم عن هذه المضايق إلا أن يقولوا : إن قول القائل : لم خلق الله الخلق . باطل . لأنه تعالى خالق لذاته لا لعلّة . وهو ينافي القول بتعليل الشر . فإذن خوضهم في ذلك من باب الفضول .

أقول : لا حاجة بناهيها إلى إيراد جوابه ^(١) فإن ما مر كاف فيه .

ثم قال : يجب أن يتصور الخير والشر في هذه المسئلة ثم يبحث عنهما و المشهور في ما بين الفلاسفة ان الخير هو الوجود والشر هو العدم . وربما استدلوا عليه ببعض الامثلة كما قالوا انا نعلم بان القتل شرو اذا تصورنا فيه من الامور الوجودية و العدمية وجدنا الشر من العدميات فانا اذا نظرنا الى كون السكين قاطعاً فهو خير لان كمال السكين أن يكون كذلك ، واذا انظرنا الى كون العضو قابلاً للقطع كان ذلك أيضاً خيراً لانه لو كان جاسياً لا يتأثر عن السكين كان ذلك شراً ، و اما اذا نظرنا الى قوة حيوة المقتول و الى تفرق اتصال بدنه وجدناه شراً و علمنا ان الوجود هو الخير و العدم هو الشر . و هذا الاستدلال ليس بجيد لانهم ان ارادوا بقولهم : الخير وجود والشر عدم . تفسير لفظ الخير بالوجود و تفسير لفظ الشر بالعدم فلا حاجة لهم في الاستدلال لان لكل أحد أن يفسر أى لفظ شاء بأى معنى شاء ، و ان ارادوا التصديق بذلك فهو انما يتأتى بعد تصوير معنى الخير و الشر . و الكلام الان فيه . و بتقدير التنزل عن هذا المقام فهو مجرد تمثيل لانه لا يفيد اليقين .

والجواب : ان المراد تصوير الخير والشر والتمثيل ليس بالاستدلال بل تمثيل لمعنييهما من المعاني الواقعة في موارد استعمالات الجمهور تلخيصاً لهما عن غيرها حتى تحقق ان كل موضع يطلقون الشرير بدون فقد ان كمال أو عدم شيء . م

(١) قوله « لا حاجة بناهيها إلى إيراد جوابه » أما الشر هو الألم وحده فقد تبين ان الشر عدم شيء من حيث هو غير مؤثر ، والا لم وإن كان شراً بالقياس الى فقدان الاتصال الا انه جزئى واحد

﴿وهم وتنبية﴾

﴿ولعلك تقول : إن أكثر الناس الغالب عليهم الجهل وطاعة الشهوة والغضب . فلم صار هذا الصنف منسوباً فيهم إلى أنه نادر ؟ فاسمع أنه كما أن أحوال البدن في هيئة ثلاثة : حال البالغ في الجمال والصحة ، وحال من ليس ببالغ فيهما ، وحال القبيح و المسقام أو السقيم . والأول والثاني ينالان من السعادة العاجلة البدنية قسطاً وافرأ أو معتدلاً أو يسلمان . كذلك حال النفس في هيئتها ثلاثة : حال البالغ في فضيلة العقل و الخلق . وله الدرجة القصوى في السعادة الأخروية ، وحال من ليس له ذلك لاسيما في المعقولات إلا أن جهله ليس على الجهة الضارة في المعاد وإن كان ليس له كثير ذخر من العلم جسيم النفع في المعاد إلا أنه في جملة أهل السلامة ونيل حظاً ما من الخيرات الآجلة ، وآخر كالمسقام والسقيم هو عرضه الأذى في الآخرة . و كل واحد من الطرفين نادر ، والوسط فاش غالب . وإذا أُضيف إليه الطرف الفاضل صار لأهل النجاة غلبة وافرة﴾

من الشر فان الظلم والزنا والموت والجهل وغيرها شرور وليست بالام ، واما ان كثرة الالام يقتضى غلبة الشر فقد مر أن الوجود الحقيقي وهو وجود الشيء في نفسه والوجود الإضافي وهو كونه سبب الوجود شيء آخر أكثر من العدم الإضافي الذي هو شر أي كونه سبباً لعدم آخر . وأما أن الفلاسفة لا يخلصهم من هذه المضايق أي تصوير الشر ، وبيان قلته إلا بنفى تعليل الشر فقد بان ارتفاع تلك المضايق .

ونحن نحرر هذه المسئلة من الابتداء تلخيصاً لها من الروايد التي لا طائل تحتها فنقول : لما بين القضاء والقدر والفرق بينهما وبين العناية يريد أن يبين كيفية وقوع الشرور في قضاءه . فان لسائل أن يسأل فيقول : في الوجود شرور كثيرة من الزلازل والصواعق والحيوانات الموزية من السباع والهوام والقوى الشهوانية والغضبية التي يستلزم الشرور الكثيرة إلى غير ذلك . والله تعالى غير معص وكذا العقول والنفس الساوية . فكيف صدر عن الموجودات التي هي غيرات معصه موجودات هي شرور .

وجواب هذا موقوف على تحقيق مهية الخير والشر . فالخير هو الوجود من حيث انه موثر ، والشر هو العدم من حيث انه غير موثر . وكل وجود خير في نفسه و ليس في الوجود شراراً ، نعم يطلق على الموجودات الشر باعتبار أنها تستتبع شروراً هي اعدام كمالات الخير . وكذا يطلق الخير على الموجودات باعتبار انها تستتبع غيرات أي يكون مصدراً لكمالات الخير . فذلك الوجود يكون خيراً وشراراً بالإضافة والعرض . وهذا كالشمس فانها سبب لنفخ المركبات وللحرارات والاضواء وغير ذلك من الكمالات الا انها ربما تصدع بسبب التبغير . فالشمس يكون شراراً بالإضافة إلى التصديع

لما كان قوى الإنسان ^(١) التي بحسبها تصدر الأفعال الإرادية عنه ويصير بسببها سعيداً أو شقيماً ثلاثاً : نطقية ، وغضبية ، وشهوية . وكانت السعادة والشقاوة العاجلتان مستحقرة بالقياس إلى الآجلتين ، وكان الغالب على الناس بحسب النظر الظاهر أضرار ما ينبغي أن يكونوا عليه بحسب هذه القوى أعنى الجهل وطاعة الشهوة والغضب سبق الوهم إلى كون الأكثرين أشقياء لاسيما في الآجل . وذلك يقتضي غلبة الشر في نوع الإنسان الذي هو أشرف أنواع الكائنات . فأزال الشيخ هذا الوهم بأن وجود الجهل الذي هو ضد اليقين أعنى الجهل المركب الراسخ نادر كوجود اليقين ، والعام الفاشي هو الجهل

الذي هو عدم صحته . والشر وإن اطلق على الوجود لكنه إذا فتش يكون مشتملاً على عدم لا يطلق الشر عليه إلا باعتبار ذلك عدم . فالشر في الحقيقة هو ذلك عدم .

والأمثلة التي ذكرها الحكماء ليست براهين بل كأنها جواب لسؤال وهو انكم قلتم : أن مهية الخير الوجود ، ومهية الشر عدم . ونحن نجد اطلاق الشر على الوجود فلا يكون التعريف صحيحاً .

فاجابوا بأن الوجود ليس بشر على الحقيقة بل بالعرض والاضافة وتقسيم الموجودات إلى الاقسام الخمسة إنما هو بهذا الاعتبار أي الخير والشر بالاضافة والإفليس الوجود شراً أصلاً ثم حاصل الجواب : أن الوجود الشر إنما وقع في القضاء الإلهي لأن كل موجود يفرض وفيه شر فلا بد أن يكون جهات خيريته أكثر من جهات شربه . ولا يجوز أن يترك الخير الكثير لأجل الشر اليسير . هذا هو خلاصة البحث في هذا المقام . م

(١) قوله « لما كان قوى الإنسان » تلخيص السؤال أن للإنسان قوى ثلاثاً والغالب عليهم بحسب القوة النطقية الجهل ، وبحسب القوة الشهوانية والغضبية طاعة الشهوة والغضب . وهي شرور لأنها أسباب الشقاوة والعقاب . فيكون الشر غالباً في نوع الإنسان .

وتقدير الجواب أن يقال : كما أن للبدن في الصحة والجمال اقساماً ثلاثة : ما في غاية الجمال ، وما في غاية المرض والقبح وما بينهما وهو الغالب . كذلك للنفس في العلم والخلق ثلاثة اقسام : من في كمال العلم وحسن الخلق ، ومن في غاية الجهل وقبح الخلق ، ومن بينهما وهو الغالب إذ النادر هو الجهل المركب دون البسيط . فإذا انضم إلى الطرف الأفضل يكون الغلبة لأهل النجاة .

فإن قلت : الجهل البسيط أيضاً شر لأنه فقدان الإنسان كماله العلمي فلما كان هو العام الفاشي يكون الشر أكثر .

فنقول : الكلام في الوجود الذي هو الشر . والجهل ليس بوجود . والإنسان ليس بشر بالاضافة لأنه ليس سبباً له . م

البسيط الذي لا يضرب في المعاد كثير ضرر . و كذلك في القوتين الأخيرتين فإن وجود الشرارة المضادة للملكة الفاضلة نادر كوجودها . والعام الفاشي هو الأخلاق الخالية عن غايته الفضل والرزالة . وشبه النفوس في هذه الأحوال بالأبدان في الجمال والصحة الغائيتين ، أوفي القبح والمرض الغائيتين ، أوفي الحالة المتوسطة بينهما . ثم يبين أن الوسط مع أحد الطرفين غالب فإذن الشر ليس بغالب . وذلك لأن الشقاوة الأبدية تختص بالطرف الأخس على ما يجيء بيانه . وهو معنى قوله « وآخر كالمسقام والسقيم هو عرضة الأذى في الآخرة » يقال : هو عرضة الشيء وعرضة للشيء إذا كان منتصباً لشيء لا يتعرض ذلك الشيء لغيره . وباقي عباراته واضحة .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ ولا يقمن عندك ^(١) أن السعادة في الآخرة نوع واحد ، ولا يقمن عندك أن السعادة لاتنال أصلاً إلا بالاستكمال في العلم وإن كان ذلك يجعل نوعها نوعاً أشرف ، ولا يقمن عندك أن تفارق الخطايا باتكة لعصمة النجاة بل إنما يهلك الهلاك السرم مضرب

مركز تحقيقات كميته نور علوم رسولي

(١) قوله « لا يقمن عندك » هذا تنبيه على توهمات في الباب باطلة :

أحدها : أن السعادة نوع واحد لاتنال إلا بكمال العلم فمن لا يكون له علم أولاً يكمل علمه في

الشقاوة فيكون الشر غالباً .

واجاب بالنوع عن ذلك .

ثانيها : أن مرتكبي الخطايا أكثر من غيرهم ولا يكون لهم نجات من العذاب فيقلب الشر .

والجواب : أن الفساد إما في الاعتقاد فلا يوجب الهلاك السرم إلا الجهل المركب ، وإما في

الخلق فليس كل خلق ردي . موجبا للعذاب بل ما يتمكن في النفس تمكنا بالغا . والموجب للعذاب

لا يوجب الاغذاباً محدوداً منقطعاً يزول العذاب ويحصل السعادة . وإذا قوبل ذلك العذاب المحدود

بالسعادة الابدية الحاصلة بعده يقلب السعادة . هذا هو المطابق للمتن .

وأما قول الشارح : إنما يهلك الهلاك السرم مضرب من الجهل والرديلة . فليس ينطبق لأنه لم

يحصل الهلاك السرم في الرديلة بل العذاب المحدود .

وثالثها : أن الناجي ليس إلا من عرف الحق بالبراهين وكان تقياً من الإثام كما يقوله المعتزلة

فيكون أهل النجاة في غاية القلة .

اجاب بان رحمة الله واسعة ليست وقفا على عدد . م

من الجهل [والرذيلة] ، وإنما يعرض للعذاب المحدود ضرب من الرذيلة وحد منه . وذلك في أقل أشخاص الناس . ولا تصنع إلى من يجعل النجاة وقفا على عدد و مصروفة عن أهل الجهل و الخطايا صرفاً إلى الأبد ، واستوسع رحمة الله . و ستسمع لهذا فضل بيان)
يريد تقرير كون الشقاوة الأبدية مختصة بالطرف الأخس وهو ظاهر . وقوله :
« باتكة لعصمة النجاة » أي قاطعة . والعصمة هي هنا اسم لما يعتصم به الإنسان أي يستمسك به لئلا يسقط ، وقوله : « بل إنما يهلك الهلاك السرمد ضرب من الجهل و الرذيلة » دال على أن ما عداهما إما يقتضيان شقاوة منقطعة ، أو لا يقتضيان شقاوة أصلاً ، وإنما قال :
« واستوسع رحمة الله » ملاحظة لقوله عز من قائل : و رحمتي وسعت كل شيء فسأ كتبها للذين يتقون . فإن فيه ما يدل على شمولها للعموم وعلى تخصيص ما لأهل الطرف الأشرف بها .

﴿وهم وتنبية﴾

﴿ أولئك تقول : هلا أمكن أن يبرء القسم الثاني عن لحوق الشر . فيكون جوابك : أنه لو برىء عن أن يلحقه ذلك لكان شيئاً غير هذا القسم و كان القسم الأول وقد فرغ عنه . وإنما هذا القسم في أصل وضعه مما ليس يمكن أن يكون الخير الكثير يتعلق به إلا وهو بحيث يلحقه شر بالضرورة عند المصادمات الحادثة ، فإذا برىء عن هذا فقد جعل غير نفسه فكان النار جعلت غير النار والماء غير الماء . وترك وجود هذا القسم وهو على صفته المذكورة غير لائق بالوجود على ما بيناه ﴾

وهذا الفصل غنى عن الشرح .

﴿وهم وتنبية﴾

﴿ ولعلك تقول أيضاً : فإن كان القدر فلم العقاب ؟ فتأمل جوابه : أن العقاب للنفس على خطيئتها كما ستعلم هو كالمرض للمبدن على نهمه فهو لازم من لوازم ماساق إليه الأحوال الماضية التي لم يكن من وقوعها بد ولا من وقوع ما يتبعها ، و أمّا [العقاب] الذي يكون على جهة أخرى من مبدء له من خارج فحديث آخر . ثم إذا سلم معاقب من خارج فإن ذلك أيضا يكون حسناً لأنه قد كان يجب أن يكون التخويف موجوداً في

الأسباب^(١) التي تثبت فتنع في الأكثر والتصديق تأكيداً للتخويف^(٢) فإذا عرض من أسباب القدر أن عارض واحد مقتضى التخويف والاعتبار فركب الخطأ وأتى بالجريمة وجب التصديق لأجل الغرض العام^٣ وإن كان غير ملائم لذلك الواحد ولا واجباً من مختار رحيم لولم يكن هناك إلا جانب المبتلى بالقدر، ولم يكن في المفسدة الجزئية له مصلحة كلية عامة كثيرة لكن لا يلتفت لفت الجزئي لأجل الكلي^٤ كما لا يلتفت لفت الجزء لأجل الكل فيقطع عضو ويؤلم لأجل البدن بكتلته ليسلم. وأمّا ما يورد من حديث الظلم والعذل ومن حديث أفعال يقال إنها من الظلم وأفعال مقابلة لها ووجوب ترك هذا والأخذ بتلك على أن ذلك من المقدمات الأولية فغير واجب وجوباً كلياً بل أكثره من المقدمات المشهورة التي جمع عليها ارتياد المصالح. ولعل فيها ما يصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين. وإذا حققت الحقائق فليلتفت إلى الواجبات دون أمثالها. وأنت فقد عرفت أصناف المقدمات في موضعها) ٥

تقرير السؤال أن يقال: إن كانت الأفعال الإنسانية صادرة عنه على سبيل الوجوب لتمثلها مع سائر الجزئيات في العالم العقلي^(٦) ولوجوب حدوث ما يحدث منها في هذا العالم مطابقاً لما تمثل هناك. فلم يعاقب الإنسان على شيء يصدر عنه على سبيل الوجوب؟

والشيخ أجاب عنه أولاً بجواب تقتضيه القواعد الحكمية وهو قوله: «إن العقاب

(١) قوله «قد كان يجب أن يكون التخويف موجوداً في الأسباب» أي الأسباب التي نظام العالم مربوط بها. مثلاً إدراك الترميات من جملة نظام العالم فلولا البصر لما حصل هذا الخير من النظام فلما أوجده الله تعالى البصر والسمع واللمس وغيرها تم النظام فلذلك وجد التخويف لأن صدور الأفعال الجميلة من العبد يتوقف عليه. م

(٢) قوله «والتصديق تأكيداً للتخويف» التصديق أي الوفاء بالتخويف تأكيداً للتخويف. وإنما يعلم هذا الوفاء لاخبار صادق به أو إقامة في الدنيا كالعقود. م

(٣) قوله «ولتمثلها مع سائر الجزئيات في العالم العقلي» وجوب صدور الفعل من العبد مع القول بأنه قادر مختار على ما يقوله الحكماء لا يجتمعان لأنه حينئذ يمتنع الترك فيمتنع ملزوم الترك وهو مشيئة الترك في تعديد القدرة إن شاء يترك. فلا قدرة أصلاً.

وجوابه: إن الملازمة ثبت بين الممتنعين مع أن الامتناع ليس بالذات بل مشيئة الترك بالنسبة

للنفس على خطيئتها كما ستعلم هو كالمريض للبدن ، إلى قوله : « ولا من وقوع ما يتبعها » وهو ظاهر .

وهذا النوع من العقاب إنما يكون للنفس الإنسانية بسبب ملكاتها الرديئة الراسخة فيها . فكأنها تكون من داخل ذاتها وهو نار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة . لكن الآيات الواردة بالوعيد في الكتب الإلهية لو أُجريت على ظواهرها لاقتضت القول بعقاب جسماني واردة على بدن المسمى من خارج على ما توصف في التفسير والأخبار . فأشار الشيخ إلى ذلك أيضاً بقوله : « وأما العقاب الذي يكون على جهة أخرى من مبدء له من خارج فحديث آخر ، أي إثباته على الوجه المشهور لو كان حقاً لكان سمعياً .

ثم أراد أن يذكر أن ذلك أيضاً على تقدير تسليم كونه كما يفهمه أهل الظاهر ليس مما لا يجوز وقوعه في الحكمة الإلهية أي ليس بشر . فقال : « ثم إذا سلم معاقب من خارج فإن ذلك أيضاً يكون حسناً ، وأراد بالحسن ههنا الخير المقابل للشر لئلا يذهب إليه المتكلمون على ما سيأتي . واستدل على ذلك بأن وجود التخويف في مبادئ الأفعال الإنسانية حسن لنفعه في أكثر الأشخاص ، والإيفاء بذلك التخويف بتعذيب المجرم تأكيد للتخويف ومقتض لزيادة النفع فهو أيضاً حسن .

إلى العبد ممكنة واستمرار عدم الممكن لاينا في مكانه .
ومحصل تقرير السؤال : أن الأفعال الصادرة من العبد ان وجب أن يكون مطابقة للعالم العقلي . وهذا هو القدر . فلم يماقبون على ذلك ؟ .

وفى جوابه طرائق : الطريقة الأولى : طريقة الحكماء وهي أن العقاب لازم من لوازم أفعالهم ففعلهم هو سبب له وهذا كالمريض فإن الإنسان لما احتاج إلى تناول الغذاء ويبقى عند كل هضم لطعة من الفضلات و يجتمع في بدن الإنسان من لطعات فضلات الهضوم مادة كثيرة رديئة حتى إذا أثرت الحرارة القريبة فيها اشتعلت وحدثت الحمى أو الضب إلى عضو فتورم إلى غير ذلك فكذلك حال العقاب فإن الإنسان إذا فعل أفعالا رديئة ينتفش في النفس بحسب كل فعل ملكة رديئة و يجتمع على مر الإمام ملكات رديئة متعددة لكن ما دامت متعلقة بالبدن كأنها ذاهلة عنها حتى إذا فارقت البدن تأذت بها تأذيا عظيما . فالعقاب إنما هو لازم للأفعال المدمومة واردة على النفس منها لا من خارج وهو نار الله التي تطلع على الأفئدة . وأما العقاب الوارد من خارج كما أنبأ عنه الكتب الإلهية فإن أول رجع إلى الأول ،

ثم يبين أن هذا التعذيب إنما يكون شرّاً بالقياس إلى الشخص المعذب ، و يكون خيراً بالقياس إلى الأكثرين من نوعه ولا يلتفت لفت الجزئي لأجل الكلّي أي لا ينظر إليه . فهذا أيضاً من جملة الخير الكثير الذي يلزمه شرّ قليل . واستشهد بقطع العضو لصالح البدن فإنّ الحكم بوجوب ذلك وإن كان مشتملاً على شرّ ما مقبول عند الجمهور .

وقد تبين من ذلك أن ما ورد به التنزيل إذا حمل على ظاهره لم يكن مخالفاً للأصول الحكمية .

وبعض المتكلمين المنكرين لتلك الأصول كالمعتزلة إنما يقرّون ذلك على وجه آخر وهو قولهم : تكليف العباد واجب على الله تعالى أو حسن منه إذ في ذلك صلاح حالهم العاجلة والآجلة ، والوعد والوعيد على الطاعة والمعصية حسنان إذ فيهما تقريبهم إلى طاعته وتبعيدهم عن معصية ، وتعذيب العاصين عدل منه حسن . والإخلال بإثابة المطيعين ظلم فيصح إلى أمثال ذلك مما ينبونه على مقدّمات مشهورة مشتملة على تحسين بعض الأحكام وتقييح بعضها بحسب العقل بعدّونها من البديهيّات .

وإن لم يأول توقف القبول به على إثبات المعاد الجسماني . وحيث لا لوسئل وقيل : لم يعاقب ؟ فإن أراد أن غرض الله تعالى من العقاب أي شيء هو . سقط السؤال لأن أفعاله تعالى منزّهة عن الإلهراض وإن كان السؤال من سبب العقاب فجوابه ظاهر . وهو أنه لما ارتكب الأفعال المنهيّة عاقبه الله تعالى على عصيانه .

نعم يرد السؤال على وجه وجيه وهو أن الله تعالى خير معص بالذات والعقوبة شرّ معص . فكيف صدرت من الله تعالى .

وجواب الشيخ من هذا الوجه و تحرير جوابه أن يقال : لما كانت نفس الإنسانية في علم الباري قابلة للكمالات فكانت الحكمة العالية اقتضت إفاضة تلك الكمالات لكن بحسب استعدادات يحصل لها من أفاعيلها وكان فيها قوى يمنعها من تلك الأفاعيل إلى إفاعيل تضادها قدر تكليفاً وتخويفاً يكون من أسباب إرادته الأفعال الجبيلة ولما كان الوفاء بذلك التخويف أيضاً من أسباب ذلك مؤكداً له . و الوفاء بالتخويف العقوبة . لا جرم صار العقوبة سبباً من أسباب إرادة الأفاعيل الجبيلة . غاية ما في الباب أن العقوبة يكون شرّاً بالقياس إلى الشخص المعذب لكنها لما كانت سبباً لكمالات سائر النفوس لم يلتفت إلى ذلك فإن ترك الخير الكثير لأجل الشر اليسير كثير . ثم لما لم يكن بد من أن يكون لذلك التكليف شارع وحافظ بمت الأنبياء والرسل لذلك . فهذه كلها أسباب لصدور الفعل الخير من النفس

فذكر الشيخ : أن تلك المقدمات ليست من الأوليات بل أكثرها آراء محمودة اشتهرت لكونها مشتملة على مصالح الجمهور . و يمكن أن يقع فيها ما يصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين يعني الأشخاص الإنسانية على ما مر في المنطق . فإذن بناء بيان أحكام أفعال الواجب الوجود عليها غير صحيح .

قال الفاضل الشارح : هذا الجواب ضعيف : أمّا أوّلاً : فلا نه مبني على وجوب التخويف فكما يقال : إن كان القدر فلم العقاب . يجوز أن يقال : إن كان القدر فلم التخويف . فيكون حكمهما واحداً فإذن لا يجوز أن يجعل أحدهما مقدّمة في بيان الآخر ، و أمّا ثانياً : فلا نه لا يتمشى على قول المليين لأنهم يحكمون بكون الهالكين ممن يخالف قواعدهم أكثر من الناجين . وكان غرضه تمشية قولهم ؛ بل الجواب الصحيح أن يقال : لأن العقاب أيضاً من القدر وطلب علّة ما يقتضيه القدر باطل .

و أقول على الأوّل : القول بالقدر على ما ذهب إليه الحكماء وهو وجوب كون الجزئيات مستندة إلى أسبابها المتكثّرة يخالف القول بالقدر على ما ذهب إليه الأشاعرة

الإنسانية وهذا كما أن الهبولى لما كانت مستعدة للصورة في العلم الاذلى خلق فلك غير متقطع الحركة يختلف حال الهبولى بحسب اختلاف حركاته و اوضاعه فيفيض من البدء الفياض صورة صورة . فعال النفس الإنسانية هكذا .

الطريقة الثانية : طريقة المنزلة وهى أن الله تعالى كلف العباد لان صلاح حالهم فى التكليف ، و وعدهم على الطاعة و أوعدهم على المعصية لان ذلك الوعد و الايعاد لطف من الله بقرينهم إلى الطاعة و تجنبهم عن المعصية ، ثم انه يجب عليه الاتابة على الطاعات إذا اخلل به قبح و ظلم ، و اما العقاب فعن أيضا لارتكابهم المعاصى . فاذا قيل لهم لم يعذبون ؛ قالوا لانهم ارتكبوا المعاصى ، و اذا قيل لم ارتكبوا المعاصى ؛ قالوا لارادتهم ذلك و انهم مختارون ، و اذا قيل لهم أليس يجب صدور المعصية عنهم حتى يطابق علم الله تعالى ؛ اجابوا بان الله تعالى كما علم وجود المعصية علم أن المعصية صدرت عنهم باختيارهم و ارادتهم . فعلم الله تعالى لا ينافى اختيارهم .

الطريقة الثالثة : طريقة الاشاعرة فانهم لما ذهبوا الى أن جميع الحوادث بل جميع الموجودات الممكنة من الله تعالى و هو سبب الكل . فان قيل فلم العقاب ؛ قالوا ان كان المراد الغرض من العقاب فلا غرض وان كان المراد سببه فهو الله تعالى و لا يسأل عما يفعل . فالتقدير على منذهبهم خلق الله جميع الاشياء ، و على مذهب الحكماء مطابقة الموجودات فيما يزال للصورة الموجودة فى العالم العقلى .

من المتكلمين لأنهم يقولون : لأفاعل ولا مؤثر في الوجود إلا الله . والجواب الذي ذكره الشيخ كان موافقاً لأصوله . فإن فعل الإنسان مستند عنده إلى قدرته وإرادته و كلاهما مستندان إلى أسبابهما . ومن أسباب إرادة فعل الخير التخويف . فإذن وقوع التخويف في الأسباب المقتضية للخير واجب مع كونه من القدر ، و التعليل به صحيح على ما ذكره الشيخ . وهو لا ينافي كونه من القدر لأن جميع ما في القدر معكّل عنده . وأما على أصول الأشاعرة فلمّا لم يكن للتخويف أثر كان التعليل به باطلاً على ما قاله الفاضل الشارح . و إنّما ينقطع الكلام في القدر عندهم بقطع التعليل على الإطلاق . ولذلك يقولون : لا يستل عمّا يفعل .

وعلى الثاني : أن الشيخ لا يريد تمشية قواعد المتكلمين المليين على ما صرح به ؛ بل يريد تمشية ما نطق به الكتب الإلهية في هذا الباب . وليس فيما ورد من التنزيل حكم بأنّ الهالكين أكثر من الناجين بل يمكن أن يوجد فيه ما يناقض هذا الحكم .

ولا بد لجميع المسلمين ولسائر الطوائف الإقرار بما ذهبوا إليه من معنى التقدير والقضاء لان الكل اتفقوا على أن الله تعالى عالم بجميع الموجودات من الازل الى الابد وهو القضاء ، و على أن كل ما يوجد في عالم الحدوث هو على وفق علمه والالزم جهله تعالى وهو القدر .

وهذا ما ذكره الشارح في مقدمة الجواب من السؤال الاول من ان القدر على مذهب الحكماء غير القدر على مذهب الاشاعرة ، واما قدم هذه المقدمة ليظهر أن الاسباب مقدرة على مذهب الحكماء كما ان المسببات مقدرة ثم بعد تهيتها أشار الى أمرين : أحدهما : الجواب عن السؤال الاول وهو ان فعل الاول صادر عنه وسببه قدرة العبد وإرادته . ومن أسباب إرادته فعل الخير التخويف والعقاب فهما من الاسباب المقدرة لنظام العالم كما أن فعل الخير مقدر .

فان قيل : لما كان فعل العبد مقدرًا فلم العقاب ؟ اولم التخويف ؟

قلنا : لأنها من أسباب فعل الخير الصادر عن العبد . وقد تبين ان التخويف مقدم في التقدير على العقاب ولا معذور فيه أصلاً .

والآخر : ابطال جواب الامام فان القول بطلان تمثيل القدر انما يصح على مذهب الاشاعرة إذ لا علة عندهم الا الله لا على مذهب الحكماء فان كل موجود في القدر له علة عندهم حتى ينتهي الى ان ينتهي الملل . م

(النمط الثامن في البهجة والسعادة)

البهجة : السرور والنضرة . والسعادة : ما يقابل الشقاوة . والمراد منهما الحالة التي تكون أو تحصل لذوى الخير والكمال من جهة الخير والكمال .

﴿وهم وتنبيه﴾

﴿إنه قد سبق إلى الأوهام العامة أن اللذات القوية المستعلية ^(١) هي الحسية وأن مآلها لذات ضعيفة وكلها خيالات غير حقيقية . وقد يمكن أن ينبه من جملتهم من له تمييز ما فيقال له : أليس ألد ما يصفونه من هذا القبيل هو المنكوحات والمطعومات وأُمور تجري مجراها وأنتم تعلمون أن المتمكن من غلبة مآولو في أمر خسيس كالشطرنج والرد ونحوهما قد يعرض له مطعوم ومنكوح فيرفضه لما يعتاضه من لذة الغلبة الوهمية ، وقد يعرض مطعوم ومنكوح لطالب العفة والرئاسة مع صحة جسمه في صجة حشمة فينفذ اليد منهما مراعاة للحشمة فتكون مراعاة الحشمة أثر وألد لا محالة هناك من المنكوخ والمطعوم . وإذا عرض للكرام من الناس الالتذاز بما نعام يصيبون موضعه آثروه على الالتذاز بمشتهى حيواني متنافس فيه ، وآثروا فيه غيرهم على أنفسهم مسرعين إلى الإغرام به . وكذلك فإن كبير النفس يستصغر الجوع والعطش عند المحافظة على ماء الوجه ، ويستحقر هول الموت ومفاجأة العطب عند مناجزة الأقران والمبارزين ، وربما اقتحم الواحد على عدد دهم ممتطيا ظهر الخطر لما يتوقعه من لذة الحمد ولو بعد الموت كأن ذلك يصل إليه وهو ميت . فقد بان أن اللذات الباطنة مستعلية على اللذات الحسية . وليس ذلك في العاقل فقط بل وفي العجم من الحيوانات فإن من كلاب الصيد ما يقتنص على الجوع ثم يمسكه

(١) قوله «النمط الثامن : أن اللذات القوية المستعلية» لما كان اللذة إدراك الملايم والإدراك إما حسي أو عقلي كان اللذة على قسمين أيضا : حية ، وعقلية . واللذة الحسية إما ظاهرة متعلقة بالحواس الظاهرة ، وإما باطنة يتعلق بالوهم والخيال : كالرجاء والشوق والتصورات الشهوية والنفسية . فاللذات ثلاث في ثلاث مراتب : فمرتبة اللذة الحسية الباطنة أقوى من الظاهرة لأنها آثر عند العقلاء ، ومرتبة اللذة العقلية الصرفة أقوى منها جميعا فإن اللذة تتفاوت بحسب تفاوت الإدراك وتفاوت القوى المدركة فإن القوة المدركة ما كانت في نفسها أشرف وأقوى يكون لذتها أتم لأن لذة العين الصحيحة من جمال العبيب أقوى من لذة العين المريضة ، وكذلك الإدراك ما كان أقوى يكون

على صاحبه ، وربما حمله إليه . والراضعة من الحيوانات تؤثر ما ولدته على نفسها ، وربما خاطرت محامية عليه أعظم من مخاطرتها في ذات حمايتها نفسها . فإذا كانت اللذات الباطنة أعظم من الظاهرة وإن لم تكن عقلية فما قولك في العقلية ؟ (١٩)

أقول : العطب : الهلاك . واقتحم : أي دخل من غير روية . والدهم : العدد الكثير . وأعلم أن من المشهورات أن السعادة هي اللذة فقط . ثم إن العوام يظنون أن اللذات هي المدركة بالحواس الظاهرة ، وأما المدركة بغيرها فتارة ينكرون تحققها و ينسبونها إلى خيالات لاحقيقة لها ، وتارة يستحقرونها بالقياس إلى الحسية . فنبه الشيخ في هذا الفصل على وجوب لذات باطنة هي أقوى من الحسية الظاهرة لوجوه :
منها : أن لذة الغلبة المتوهمة ولو كانت في أمر خسيس ربما يؤثر على لذات يظن أنها أقوى اللذات الحسية .

ومنها : أن لذة نيل الحشمة والجاه تؤثر أيضاً عليها .
ومنها : أن الكريم يؤثر لذة إيثار الغير على نفسه فيما يحتاج إليه ضرورة على لذة التمتع بها .

ومنها : أن كبير النفس يؤثر لذة الكرامة المتوقعة من محافظة ماء الوجه أو من الإقدام على الأحوال مع عدم العلم بنيلها على اللذات الحسية إلى حد يتحمل آلام الجوع والعطش ويقاسى أهوال الموت والهلاك معها .

وهذه صفريات تنضاف إليها كبرى مشهورة هي : أن كل ما هو آثر عند شخص فهو ألد بالقياس إليه لأن اللذة مؤثرة والمؤثر لذيد . فينتجان أن اللذات الباطنة مستعلية

اللذة أكثر كما أن العاشق إذا رأى معشوقه من مسافة أقرب يكون لذته أكثر ، وكذلك ما كان المدرك أشرف كان اللذة في ميله أعظم فإن العشوق المنظور ما كان أحسن يكون لذة رؤيته أكثر . ولما كانت القوة العقلية أشرف من القوة الحسية لأنها مجردة وهي منقصة في المادة ، وإدراكها أقوى لأنها عاقلة بذاتها وإدراك القوى الحسية بالآلات ، ومدركات العقل أقوى لأنها كليات من مدركات القوى وهي الجزئيات لا جرم يكون لذة العقلية أقوى من سائر اللذات .

فان قيل : نحن لا نلتذ بالمقولات ولا نتألم بالخيالات . فلو كان اللذة العقلية أقوى وجب أن يكون التذاذنا بالمقولات أشرف فوق ما نلتذ بالحواس . وليس كذلك بل قد لا نجد لذة .

على الحسية . ولما كانت اللذات الباطنة المذكورة حيوانية نبه على أن من سائر الحيوانات ما يشارك الإنسان في ذلك فإن كلب الصيد تؤثر اللذة الوهمية التي ينالها من توقع إكرام صاحبه إياه على لذة الأكل ، و الراضعة من الحيوانات تؤثر اللذة الوهمية التي تجدها من تصور سلامة ولدها على لذة سلامتها نفسها . ثم تدرج من ذلك إلى المقصود . فذكر أن اللذات الباطنة الحيوانية لما كانت أعظم من الظاهرة فإن تكون العقلية أعظم منها أولى . وذلك لأن قوة اللذة وضعفها يتبعان قوة الإدراك وضعفه . فإن اللذة إدراك ما على ماسياتي .

✽(تذنيب)✽

✽(فلا ينبغي لنا أن نستمع إلى قول من يقول : إننا لو حصلنا على جملة لاناكل فيها ولا نشرب فيها ولا ننكح فآية سعادة تكون لنا . والذي يقول هذا فيجب أن يبصر و

فالجواب : أن اللذة ليست نفس إدراك الملايم بل حالة تابعة لإدراك الملايم ، فمن البين اننا اذا ادركنا ملايما حصل لانفسنا حالة اخرى بحسبه هي اللذة فادراك الملايم والمنافر وان اقتضى اللذة والالام الا أن هذا الاقتضاء لا يوجب وجود تلك الحالات عند الإدراك دائما . فربما يتوقف حصولها على وجود شرط أو ارتفاع مانع ولا شك أن للنفس الفا بالمحسوسات والشهوات واتصافا بالاخلاق الذميمة . فلعل ذلك مانع من وجد ان اللذة بالمعقولات كما ان المريض المرور الذي يظلب عليه مرة الصفراء لا يلتذ بالحلوى بل يعافها ويكرهها .

لا يقال اثبتوا لله تعالى لذة عقلية فلو كانت اللذة حالة زائدة على الإدراك لزم وجود امر زايد في ذاته تعالى وانه محال .

لانا نقول : اللذة فينا معنى زايد على إدراك الملايم بخلاف اللذة في الباري كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات ، او نقول : اللذة ليست هي إدراك الملايم فقط بل إدراك ونيل للملايم . ونيل المعقولات يشبه حالة العيان بعد حال الغيبة . ولهذا قال من كمل قوته العلمية يجد لذات عقلية عظيمة . فلعله و اصل الى نيل المعقولات فهو عين اليقين . و مثال ذلك العنين لو فرضناه يتصور الجماع بانه ادخال في فرج لا يلتذ به كما يلتذ من ناله . فاللذة ليست من الإدراك بل من النيل ، وكذلك من تصور الحسن لا يلتذ به بل من نيله فالنفس مادامت الفت بالمحسوسات مشوبة بشوائبها وكان المعقولات لاتشيل فيها تمثلا تاما بحيث يلاحظها حق الملاحظة اما اذا تخلص من هذه الشوائب فربما تتورها حال كالشاهدة بالنسبة اليها وهو نيلها .

واعلم ان المطلوب من هذه الفصل ليس الا في حصر اللذات في الحسية الظاهرة واستحقاق غيرها . وانما ذكرنا ماذكرنا تنبيها على المطلوب بالذات من النمط كما سيأتي تفصيلها . م

يقال : له : يا مسكين لعل الحال التي للملائكة وما فوقها أذو أبهج و أنعم من حال الأتعام ؛ بل كيف يمكن أن يكون لأحدهما إلى الآخر نسبة يعتد بها)
القائلون بأن السعادة هي اللذة الحسية ينكرون السعادة التي يشتها الحكماء للنفس الإنسانية الكاملة بعد الموت . ويلزمهم على رأيهم ذلك أن لا يكون غير الحيوان الآكل الشارب الناكح سعيداً أصلاً . ولما كان غرض الشيخ من الرد عليهم إثبات تلك السعادة ، وكان ما ذكره في الفصل السابق مقتضياً لفساد مذهبهم صرح في هذا الفصل بالرد عليهم بإثبات تلك السعادة . و لذلك وسمه بالتذنيب . ثم نبه على مقصوده بالمقايضة بين حال الملائكة وما فوقها وبين حال الأتعام وما يجري مجراها بحسب الكمال والخير الموجود فيهما فإن النسبة بينهما بعيدة جداً بل لانسبة لأحدهما إلى الآخر لعدم الاشتراك بين كماليهما في الماهية .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ إن اللذة هي إدراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال و خير من حيث هو كذلك ، والألم هو إدراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك آفة و شر ﴾
يريد التنبيه على ماهية اللذة والألم ليبين بالنظر الحكمي أن السعادة بالمعنى الذي يفهمه الجمهور للذوات العاقلة أتم منها للنفس الحيوانية ، وكذلك الشقاوة لأهلها . فذكر أن اللذة هي إدراك ونيل . أما الإدراك فقد مر شرح اسمه ، وأما النيل فهو الإصابة والوجدان . وإنما لم يقتصر على الإدراك لأن درك الشيء قد يكون بحصول صورة تساويه ^(١) ونيله لا يكون إلا بحصول ذاته . واللذة لا تتم بحصول ما يساوي اللذيذ بل

(١) قوله « لأن ادراك الشيء قد يكون بحصول صورة تساويه » يمكن أن يدرك الشيء أولاً و لا يلتذ به فلا يكفي في اللذة مجرد الادراك بل لابد مع ذلك من نيل ذاته مثلاً يتصور ذات جمال و لا يلتذ بها إلا بنيلها .

وكان سائلاً يقول : ان نيل الشيء لا يكون إلا بادرأكه فعينته كفى ذكر النيل .
اجاب بان مفهوم النيل ليس الاحضور الشيء ووجدانه وهو لا يدل على ادراكه إلا بالمجاز .
ودلالة الالتزام مهجورة في الحدود .

إنما تتم بحصول ذاته . وإنما لم يقتصر على النيل لأنه لا يدل على الإدراك إلا بالمجاز .
وإنما أوردهما معا لفقدان لفظ يدل على المعنى المقصود بالمطابقة . وقدم الأعم الدال
بالحقيقة وأورده بالمخصص الدال بالمجاز . وإنما قال : « لوصل ما هو عند المدرك » و
لم يقل : « ما هو عند المدرك » لأن اللذة ليست هي إدراك اللذيد فقط ؛ بل هي إدراك حصول
اللذيد للمتذذ ووصوله إليه ، وإنما قال : « ما هو عند المدرك كمال وخير » لأن الشيء
قد يكون كما لا وخيراً بالقياس إلى شيء وهو لا يعتقد كماله وخيرته فلا يلتذ به ، و
قد لا يكون كذلك وهو يعتقد فيلتذ به . فالمعتبر كماله وخيرته عند المدرك لا في نفس
الامر . والكمال والخير ههنا أعني المقيسين إلى الغير هما حصول شيء لما من شأنه أن
يكون ذلك الشيء له أي حصول شيء يناسب شيئاً ويصلح له ، أو أمر يليق به بالقياس إلى
ذلك الشيء . والفرق بينهما أن ذلك الحصول يقتضي لا محالة براءة ما من القوة لذلك
الشيء فهو بذلك الاعتبار فقط كمال و باعتبار كونه مؤثراً خير . والشيخ إنما ذكرهما
لتعلق معنى اللذة بهما ، وأختر ذكر الخير لأنه يفيد تخصيصاً مالمالك المعنى ، وإنما

فان قيل : لاشك اننا نلتذ بتخيّل امرأة حسنة ، وتخيّل جماع وشرب مشروب . فههنا التذاذ حاصل
دون نيل اللذات

فنقول : نحن لا نلتذ بل بتخيّل الالتذاذ بتخيّلنا النيل . وقدم الادراك على النيل لأنه اعم منه و
تقدم الاعم في التعريفات واجب

لا يقال : قد يتحقق النيل بدون الادراك كما اذا كان مشغولاً بأشغال ومر عليه حبيب ولم يره
فلا يكون الادراك اعم من النيل .

لانا نقول : مانال حبيب بل العيب ناله . ولم يقل لما هو عند المدرك لان اللذة ليست هي ادراك مهية
اللذيد بل ادراك حصوله له ووصوله اليه .

فالحاصل ان اللذة لا تحصل بادراك اللذيد فقط بل باداك حصوله وهو النيل . واللذيد ما هو عند
المدرك كمال وخير فالمعتبر كماله وخيرته عنده لا في نفس الامر .

فان قلت : فالجاهل بالجهل المركب يجب أن يكون ملتذاً به و حينئذ ان بقي الجهل بعد موته فهو
يلتذ به كما في الحيوة ، وإن لم يبق لم يتألم لان سبب تألمه هو الجهل وقد زال . فاحد الامرين
لازم اما اثبات لذته بالجهل المركب بعد الموت ، او عدم بقاء عذابه وهو خلاف ما مر جوابه .

فنقول : لا نسلم الالتذاد بالجهل المركب فانما يلتذ به لو نال مدركه . لكن النيل وهو وجداته يتوقف
على وجوده وليس بوجود . وسببنا الشارح زيادة بيان .

قال : « من حيث هو كذلك ، لأن الشيء قد يكون كمالاتاً وخيراً من جهة دون جهة والالتفاف به يختص بالجهة التي هو معها كمال وخير . فهذه ماهية اللذة ، وبقابلها ماهية الألم كما ذكره . وهما أقرب إلى التحصيل من قولهم : اللذة إدراك الملائم ، والألم إدراك المنافي . ولذلك عدل الشيخ منه إلى ما ذكره في هذا الموضع .

قال الفاضل الشارح : تعريف اللذة بالخير الذي هو عند الشيخ أمر وجودي يرجع إلى قولنا : اللذة إدراك الموجود ، وكذلك الألم إدراك المعدم . وذلك باطل : أما في اللذة فلأن إدراك احتراق الأعضاء والأصوات المنكرة وما يشبهها ليست بلذات مع أنها موجودات ، وأما في الألم فلأن العدم لا يحس به . فإن فسروا الخير باللذة أو ما يكون وسيلة إليها على ما هو المشهور رجع التعريف إلى قولنا : اللذة هي إدراك اللذة أو ما يكون وسيلة إليها . والكمال أيضاً إن فسروه بحصول شيء لشيء من شأنه أن يكون له إمكان اتصافه به لزم أن يكون الجهل ومائر الرذائل كمالات .

قال : والتحقيق أن تصور ماهية اللذة والألم بديهي غني عن التعريف . وأقول : ما ذكرناه في تفسير قول الشيخ بغيره عن إيراد أجوبة هذه الشكوك . و

و المشهور أن اللذة إدراك الملائم ، والألم إدراك المنافر . ثم يفسرون الملائم بما يكون كمالاتاً وخيراً للمدرك من حيث هو كذلك والمنافر ما يكون آفة شراً للمدرك من حيث هو كذلك فما ذكره الشيخ أقرب إلى التحصيل من المشهور لأنه لما احتج إلى تفسير الملائم والمنافر بهذين التفسيرين فأرادهما أولى قصراً للمسافة وتفصيلاً للجمل فانه ترك ذكر النبل وقيد الوصول وقد بان أن لا بد منهما .

قال الإمام : فسر الشيخ اللذة والألم بالكمال والخير والافه والشر . فلا بد من العلم بهذه الاشياء .

و أما الخير والشر فإراد بهما ما ذهب إليه من أن الخير هو الموجود والشر هو المعدم رجع التفسير إلى أن اللذة إدراك الموجود والألم إدراك المعدم وذلك باطل . أما تفسير اللذة فلأنه يلزم منه أن يكون إدراك الأحوال العاصلة عند احتراق الأعضاء أو تبردها بالتلج أو عند سماع الأصوات المنكرة وشم الرياح المؤذية ورؤية الأشياء المؤذية لذات لأنها إدراكات موجودات ، و أما الألم فلأن العدم لا يحس به .

وإن أراد بهما التفسير المشهور وهو أن الخير هو اللذة وما يكون وسيلة إليها ، والشر هو الألم وما يكون وسيلة إليه كان معنى التفسيرين أن اللذة إدراك اللذة وما يكون وسيلة إليها ، و

الوجه في ذكر ماهية اللذة و الأثم مع كونها غنيين عن التعريف ما ذكرناه في باب الإدراك بعينه .

قوله :

﴿ وقد يختلف الخير والشر بحسب القياس . فالشيء الذي هو عند الشهوة خير هو مثل المعظم الملائم والملبس الملائم ، والذي هو عند الغضب خير فهو الغلبة ، والذي هو عند العقل خير فتارة وباعتبار فالحق ، وتارة وباعتبار فالجميل . ومن العقليات نيل الشكر ووفور المدح والحمد والكرامة . وبالجمله فإن هم ذوى العقول في ذلك مختلفة ﴾

مراده بيان أن الخير الواقع في ذكر ماهية اللذة هو الخير الإضافي الذي لا يعقل إلا بالقياس إلى الغير ، وذكر الخيرات المقيسة إلى القوى الثلاثة التي تتعلق بالأفعال الإرادية بها أعنى الشهوة والغضب والعقل ، ومعنى قوله في الخير العقلي « فتارة وباعتبار فالحق وتارة وباعتبار فالجميل » أن الحق خير عند كون العاقل قابلاً عما فوقه بالقياس إلى قوته النظرية ، والجميل خير عند كونه متصرفاً فيما دونه بالقياس إلى قوته العملية وأراد بقوله « ومن العقليات نيل الشكر ووفور المدح والحمد » الخيرات التي تكون للعقل بمشاركة سائر القوى وهي التي تختلف الهمم فيها لاختلاف أحوال تلك القوى . وأما

الالم إدراك الالم وما يكون وسيلة إليه . وفساده ظاهر .

و ان فسرهما بشيء ثالث فلا بد من ذكره لينظر فيه .

و اما الكمال فلا كثرون فسروه بأنه حصول شيء لشيء من شأنه ان يكون له . فيقال لهم : ان كان المراد من قولكم : من شأنه أن يكون له . امكان اتصافه به لزم أن يكون الجهل والاخلاق الرديئة والتركيبات الفاسدة كلها كمالات لا يمكن اتصاف النفس والاجسام بهذه الصفات ، و ان كان المراد شيئاً آخر فاذكروه لتكلم عليه .

قال الشارح : ما ذكرنا في بيان التعريفين يعني من جواب هذه الاسئلة لانه بين ان المراد بالكمال والغير هيهنا الإضافيتان المتسبتان الى الغير ، و يقولهم في تعريف الكمال ما من شأنه أن يكون له ان يناسب الشيء و يليق به ولا شك ان الاخلاق الرديئة والتركيبات الفاسدة لا يليق بالنفوس والاجسام و بالغير الموجود لا مطلقاً بل من حيث هو مؤثر فلا يرد النقوض لانها ليست مما يؤثر و بالشر بالمرض و هو الموجود الذي يكون سبباً لعدم شيء آخر . فجاز ان يحس به . م

العقلي" الصرف فلا يختلف البتة .

قوله :

« (وكل خير بالقياس إلى شيء ما فهو الكمال الذي يختص به وينحوه باستعداد الأول وكل لذة فإنها تتعلق بأمرين بكمال خيري وبإدراك له من حيث هو كذلك) »
 أراد الفرق بين الخير والكمال^(١) . فذكر أن الخير المضاف إلى شيء هو الكمال الخاص الذي يقصده ذلك الشيء باستعداده الأول . والشيء لا يقصد شيئاً ولا يميل إليه إلا إذا كان ذلك الشيء مؤثراً بالقياس إليه . وذلك يدل عليه احتمال معنى الخير على اعتبار كونه مؤثراً كما مر وأما قوله « باستعداده الأول » ففائدته أن الشيء قد يكون له استعدادان أحدهما يطرء على الآخر ولا يكون الشيء الذي ينحوه ذلك الشيء باستعداده الثاني خيراً بالقياس إلى ذاته بل يكون خيراً بالقياس إلى ذلك الاستعداد الطارئ كالإنسان فإنه مستعد في فطرته لاقتناء الفضائل ثم إذا طرء عليه ما أعده لاقتناء الرذائل قصدها بحسب الاستعداد الثاني ولا تكون هي خيراً بالقياس إلى ذاته مع الاستعداد الأول .

والعجب أن الفاضل الشارح ذهب في هذا الموضع بعد أن صرح الشيخ بأن الخير هو كمال مقيد بقيد ما إلى أن كلام الشيخ مشعر بأن الخير والكمال واحد وحينئذ يكون ذكر أحدهما مغنياً عن الآخر . قوله « وكل لذة » إلى آخره . لما فرغ عن تلخيص معنى اللذة ذكر حاصل هذا البحث وهو أن اللذة متعلقة بشيئين أحدهما : وجود كمال خيري ، والثاني : إدراك له من حيث هو كذلك . فإن المطلوب في هذا النمط مبني عليه .

« (وهم وتنبية) »

« (ولعل ظاناً^(٢) يظن أن من الكمالات والخيرات ما لا يلتذ به اللذة التي

(١) قوله « أراد الفرق بين الخير والكمال » لا يستراب في أنهما يتساويان صدقاً . والكلام في تفايرهما مفهوماً . والإمام اعترض بأن كلام الشيخ يشعر ههنا بأن الكمال والغير شيء واحد . فذكر أحدهما من الآخر . فذكر الشارح أنه خير باعتبار أنه مؤثر وكمال بحسب البراعة من القوة في تفايران مفهوماً .

(٢) قوله « و لعل ظاناً » نقض على الحد المذكور وتقريره . أنه لو كان اللذة إدراك الملايم و

تناسب مبلغه مثل الصحة والسلامة فلا يلتذ بهما ما يلتذ بالحلو وغيره . فجوابه بعد المسامحة والتسليم : أن الشرط كان حصولاً وشعوراً جميعاً . ولعل المحسوسات إذا استقرت لم يشعر بها . على أن المريض والوصب يجد عند الثوب إلى الحالة الطبيعية مغافصة غير خفي التدريج لذة عظيمة)

الوصب : المرض الطويل . يقال : وصب الشيء أى دام ، قوله تعالى : وله الدين واصباً . و الثوب : الرجوع إلى الشيء بعد الذهاب عنه . و المغافصة : الأخذ على غرة . و الغرض من الفصل : إيراد شك على شرح اللذة المذكورة . وهو أن الصحة والسلامة كمال وخير مع أننا لا نلتذ بهما .

وإيراد الجواب عنه بعد التسليم على سبيل المسامحة وهو أن الإدراك الذي هو شرط في اللذة ليس هناك بحاصل . فإن استمرار المحسوسات تذهل النفس عن إحساسها والتنبيه على أنهما مع التجدد المقتضى للإدراك لزيدان جداً .
(تنبيه)

(واللذيد قد يصل فيكره كراهية بعض المرضى للحلو فضلاً عن لا يشتهي اشتهاً شافياً . وليس ذلك طاعناً فيما سلف لأنه ليس خيراً في تلك الحال إذ ليس يشعر بالحس)

الخبر فكلما كان الملايم أكثر ملاية و خيرة يجب ان يكون الالتاذ به أكثر وليس كذلك لأن الصحة أقوى ملاية للنفس من الأشياء الحلوة مع ان الالتاذ بها أكثر .
و الجواب : اننا نسلم ان الالتاذ بالصحة ليس فوق الالتاذ بالحلو فان من لاحظ صحته و جد لذة عظيمة . و بعد التسليم والمسامحة فالشرط في اللذة حصول اللذيد و الشعور به ومهما ضعف الشعور تضعف اللذة . فعدم كمال الالتاذ بالصحة لضعف الشعور بها اذا المحسوسات اذا استمرت لم يشعر بها كمال الشعور : فلماذا لا يلتذ كمال الالتاذ . هذا هو المطابق لمتن الكتاب .
و اما الشارحان فقد وجهوا النقض بعدم التذاز النفس بالصحة .
و جوابه بنفى ادراك الصحة بسبب استمرارها ولا يكاد ينطبق على المتن .
و تقرير سؤال الثانى : أن بعض المرضى قد يكره الحلو مع ان الحلو كمال وخير . فههنا ادراك الكمال و الخير يتحقق ولأنه .

و الجواب : اننا نسلم ان الحلو في هذه الحال كمال وخير له . م

من حيث هو خير)✽

أقول : كما أن الفصل الأول كان مشتملاً على الجواب عن النقض الوارد على شرح اللذة بسبب إغفال أحد الأمرين اللذين يتعلق بهما اللذة وهو الإدراك . فهذا الفصل يشتمل على الجواب عن النقض الوارد عليه بسبب إغفال الأمر الآخر وهو حصول الكمال والخير بالقياس إلى الملتذ . ولما لم يكن هذا النقض منزهوا إليه بوجه فإن الجمهور لا ينكرون لذّة الحلو بسبب كراهية بعض المرضى له لم يجعل الفصل مشتملاً على وهم وتنبيه بخلاف الأول .

✽(تنبيه)✽

✽(إذا أردنا أن نستظهر في البيان مع غناء ما سلف عنه إذا لطّف لفهمه زدنا قلنا : إن اللذة هي إدراك كذا من حيث هو كذا ولا شاغل ولا مضاد للمدرك . فإنّه إذا لم يكن سالماً فارغاً أمكن أن لا يشعر بالشرط أما غير السالم فمثل عليل المعدة إذا عاف الحلو ، وأما غير الفارغ فمثل الممتلىء جدّ يعاف الطعام اللذيذ . وكل واحد منهما إذا زال مانعه عادت لذته وشهوته وتأذّى بتأخّر ما هو الآن يكرهه)✽

عاف الطعام أى كرهه . والغرض من هذا الفصل أن الشرح المذكور للذة يمكن أن يزداد فيه قيد فلا ترد النقوض المذكورة عليه معه وهو أن يقال : ولا شاغل ولا مضاد للمدرك أى يكون المدرك فارغاً عن الشاغل سالماً عن المضاد . والشاغل كالامتلاء المانع عن الالتذاز بالطعام ، والمضاد كالكيفية المانعة لذوق المريض عن الالتذاز بالحلاوة . والباقي ظاهر .

✽(تنبيه)✽

✽(وكذلك قد يحضر السبب المؤلم وتكون القوة المدركة ساقطة كما في قرب الموت من المرضى ، أو معوقة كما في الخدر فلا يتألم به . فإذا انتعشت القوة أوزال العائق عظم الألم)✽

يريد أن ينبّه على حال الألم أيضاً . فذكر أن اللذة كما لا تحصل مع وجود

الملذّة عند عدم الإدراك به . فالألم أيضاً لا يحصل مع وجود المؤلم عند عدم الإدراك به .
وهو ظاهر .

✽ (تنبيه) ✽

✽ (إنّه قد يصحّ إثبات لذّة ما يقيناً^(١) ولكن إذا لم يقع المعنى الذي يسمّى ذوقاً
جاز أن لا نجد إليها شوقاً ، وكذلك قد يصحّ ثبوت أذى ما يقيناً ولكن إذا لم يقع المعنى
الذي يسمّى بالمقاساة كان في الجواز أن لا يقع عنها بالغ الاحتراز . مثال الأول :
حال العنّين خلقة عند لذّة الجماع ، ومثال الثاني : حال من لم يقاس وصب الأسقام عند
الحمية) ✽

يريد بيان أن العلم بوجود اللذة وإن كان يقينياً فهو لا يوجب الشوق إليها إيجاب
الإحساس بها ، والعلم بوجود الألم وإن كان يقينياً فهو أيضاً لا يوجب الاحتراز عنه
إيجاب الإحساس به ، وذلك لأن معرفة المحسوسات بحدودها العقلية لا يقتضي إدراكها
اقتضاء الإحساس بها . والعلم بما من شأنه أن يشاهد لا يبلغ درجة المشاهدة . ولذلك
قيل : ليس الخبر كالمعاينة . وجعل مرتبة علم اليقين دون مرتبة عين اليقين . ولذلك
لم يقتصر الشيخ في ذكر ماهية اللذة والألم على ذكر الإدراك دون النيل على ما مرّ .
وأهل المشاهدة يسمّون نيل اللذة العقلية ذوقاً ، وتقابله المقاساة . والشيخ استعمل لفظة
الذوق ههنا في جميع اللذات ولم يعبر عنه بنيل اللذة والإحساس باللذة لأنّ ذلك
يقتضي تكراراً في المعنى . فإن معنى الإدراك والنيل وما يجري مجراهما داخل في مفهوم
اللذة كما مرّ .

(١) قوله « انه قد يصح اثبات لذّة ما يقيناً » اعلم ان المطلوب بالذات من هذا النمط اثبات اللذة
العقلية وكأنه عنها بالبهجة والسعادة التي هي من النمط بهما ، فنفي اول قول من حصر اللذات
بالحمية الظاهرية ، ثم عرف مهية اللذة والألم . ومن البين أن حسن الترتيب يستدعي تقديم التعريف
على البحث الاول ، و ثانيا اراد ان يشرع في المقصود بالذات وهو اثبات اللذة العقلية .

ولما كان بعض الاوهام ربما سبق اليه ان لذّة عقلية لو وجدت وجب أن يكون شوق لنا الي تحصيلها
أو الماعقليا لو كان وقع منا احتراز بالغ عنه وليس كذلك به اولافى هذا الفصل على اماطة هذا الوهم
فانه ربما يجزم بوجود لذّة أو ألم ولا يحصل رغبة او رهبة لعدم الذوق والوجدان كالعنّين قد يعلم من

(تنبيه)

(كل مستلذ به فهو سبب كمال يحصل للمدرك وهو بالقياس إليه خير . ثم لا شك في أن الكمالات وإدراكاتها متفاوتة فكمال الشهوة مثلاً أن يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة مأخوذة عن مادتها ولو وقع مثل ذلك لا عن سبب خارج كانت اللذة قائمة ، وكذلك الملموس والمشموم ونحوهما . وكمال القوة الغضبية أن يتكيف النفس بكيفية غلبة أو بكيفية شعور بأذى يحصل في المغضوب عليه . وكمال الوهم التكيف بهيئة ما يرجوه أو ما يذكره . وعلى هذا حال سائر القوى ، وكمال الجوهر العاقل أن يتمثل فيه جليلة الحق الأول قدر ما يمكنه أن ينل منه يهبائه الذي يخصه ، ثم يتمثل فيه الوجود كله على ما هو عليه مجرداً عن الشوب مبتدئاً فيه بعد الحق الأول بالجواهر العقلية العالية ، ثم الروحانية السماوية والأجرام السماوية ، ثم ما بعد ذلك تمثلاً لا يمايز الذات . فهذا هو الكمال الذي يصير به الجوهر العقلي بالفعل . وما سلف فهو الكمال الحيواني . والإدراك العقلي خالص إلى الكنه عن الشوب ، والحسي شوب كله . وعند تفاصيل العقلي لا يكاد يتناهى ، والحسية محصورة في قلة . وإن كثرت فبالأشد والأضعف . ومعلوم أن نسبة اللذة إلى اللذة نسبة المدرك إلى المدرك وإلى الإدراك . فنسبة اللذة العقلية إلى الشهوانية نسبة جليلة الحق الأول وما يتلوه إلى نيل كيفية الحلاوة وكذا نسبة الإدراكين)

يريد إثبات اللذة العقلية ويان أنها أكمل من الحسية . وهذان البحثان هما عمدة مطالب هذا النمط . وتقريرهما أن يقال: لما كانت اللذة إدراك كمال خيري يحصل لمدرِك ما كان كل مستلذ به أي كل ما يعد لذيقاً فهو سبب كمال يحصل لمدرِك ما .

طريق السماع ان في الجماع لذة ولا يبيل اليه و صاحب الحية اذا لم يعرضه آفات الاسقام فربما لم يتعزز عن التناولات الرديئة فكذلك هيينا لم يلزم من عدم النيل حصول اللذات العقلية ، او عن الالام العقلية القدح في وجودها .

ثم نبه في الفصل الاخر على المطلوب وحاصله ان يقال : كما ان لكل قوة من القوى الحيوانية كمالا اذا حصل صارت ملتذة به لما تقرر ان اللذة هي ادراك الكمال وحصوله فكذلك الجوهر العاقل كمال

وذلك الكمال يكون خيراً بالقياس إلى ذلك المدرك . ثم إن الكمالات وإدراكاتها اللتين تتعلق بهما اللذة متفاوتة على ما يقتضيه الاستقراء .

فمنها : ما يتعلق بالقوة الشهوية وهو كتحريك العضو الذائق بكيفية الحلاوة سواء كانت مأخوذة عن مادة خارجية هي شيء حل أو كانت حادثة في العضو لا عن سبب خارج فإن كليهما في إفادة اللذة متساويان . ولذلك يلتذ النائم حالة الاحتلام التذانه بالوقاع حالة اليقظة . وكذلك في سائر الحواس الظاهرة .

ومنها : ما يتعلق بالقوة الغضبية وهو كتحريك النفس الحيوانية بكيفية هي تصور أذى حل بمغضوب عليه .

ومنها : ما يتعلق بالقوى الباطنية كتحريك الوهم بصورة شيء يرجوه أو بصورة شيء يتذكره فيذكره . وكذلك في سائرهما . وهذه كلها كمالات حيوانية مختلفة ، وإدراكات

و هو أن يكون عالماً بالأشياء فإذا حصلت حصلت اللذة لامعالة .

و إنا نقول : ولو وقع مثل ذلك لا عن سبب خارج فهو كما في النوم فإنه ربما يتكيف الذائقة بكيفية الحلاوة مأخوذة من الصور المغزونة في الخيال فلامادة هناك فلذا قد يجنب في المنام من رأى امرأة باشرها ، ثم بين أن اللذة العقلية أشرف و اكمل من الحيوانية فإن مدركات العقل أشرف من مدركات الحس والإدراكات العقلية أقوى من الإدراكات الحسية .

أما الأول فلأنه ليس مدركات الحس الاكيفية مخصصة كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها ؛ ومدركات العقل هو ذات الباري تعالى وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها . ومن البين ان لاسية لاحدهما من الشرف الى الآخر .

و اما الثاني فلو جيب : احدهما : ان الإدراك العقلي و اصل الى كنه الشيء حتى تميز بين المبهة واجزائها و اعراضها ، ثم تميز بين الجنس والفصل و جنس الجنس و جنس الفصل و فصل الفصل و فصل الجنس بالغة ما بلغت ، و تميز بين الغارجي اللازم والمفارق ، و بين اللازم بوسط وبغير وسط . و اما الإدراك الحسي فلا يصل الا الى الظاهر المحسوس . فيكون الإدراك العقلي أقوى من الإدراك الحسي .

وثانيهما : ان الإدراكات العقلية غير متناهية بخلاف الإدراكات الحسية . و اذا ثبت ان الإدراكات العقلية أقوى من الحسية ، وان مدركات العقل أشرف من مدركات الحس ثبت ان اللذة العقلية اكمل من اللذة الحسية . م

حيوانية لها متفاوتة تتبعهما لذات بحسبهما .

وللجوهر العاقل أيضاً كمال وهو أن يتمثل فيه ما يتعلقه من الحق الأول بقدر ما يستطيعه . فإن تعقل الحق الأول على ما هو عليه غير ممكن لغيره ، ثم ما يتعقله من صور معلولاته المرتبة أعنى الوجود كله تمثلاً يقينياً خالياً عن شوائب الظنون والأوهام على وجه لا يكون بين ذات العقل وبين ما تمثل فيه تمايز بل يصير عقلاً مستقاراً على الإطلاق . ولا شك في أن هذا الكمال خير بالقياس إليه وأنه مدرك لهذا الكمال و لحصول هذا الكمال له . فإذن هو ملتذ بذلك . وهذه هي اللذة العقلية .

ثم إذا قايستنا بين اللذتين أعنى العقلية والحيوانية من حيث الكمية ومن حيث الكيفية وجدنا العقلية أقوى كيفية وأكثر كمية .

أما الأول فلأن العقل يصل إلى كنه المعقول فيعقل حقيقته المكتنفة بعوارضها كما هي . والحس لا يدرك إلا كيفيات تقوم بسطوح الأجسام التي تحضره . فإذن الإدراك العقلي خالص إلى الكنه عن الشوب ، والحسي شوب كله .

وأما الثاني فلأن عدد تفاصيل المعقولات لا يكاد يتناهى . وذلك لأن أجناس الموجودات وأنواعها غير متناهية وكذلك المناسبات الواقعة بينها ، والمدرجات بالحواس محصورة في أجناس قليلة . وإن تكثرت فإنما تكثرت بالأشد والأضعف كالحلاوتين المختلفتين . فإذا كانت الكمالات العقلية أكثر وإدراكاتها أتم كانت اللذة التابعة لهما أشد لأن نسبة اللذة إلى اللذة كنسبة الكمال إلى الكمال والإدراك إلى الإدراك . فإذن اللذة العقلية أشد وأتم من الحسية بل لا نسبة إلى هذه .

والفاضل الشارح أسند قوله « نسبة اللذة إلى اللذة نسبة المدرك إلى المدرك والإدراك إلى الإدراك » إلى الخطابة . وليس كما قال . فإن المحدود والحد يجب أن يكونا متطابقين في قبول الشدة والضعف كالسواد الذي يحد بأنه لون قابض للبصر ثم كان بعض الألوان أقبض للبصر من بعض فوجب أن يكون بعض ما هو سواد أشد من بعض . وهذا موضع مذکور في المواضع المتعلقة بالحدود من كتاب طونيكا من المنطق . وقد ذكر هناك أنه موضع علمي .

وقال أيضاً : إننا نجد عند الأكل^(١) والشرب والوقاع حالة مخصوصة تعرف باللذة ولا ندري أهى إدراك ملائم أم ليس ؟ وأنتم ما أقمتم عليه برهاناً بل ذكرتم أننا نعني باللذة إدراك الملائم .

ثم ذكرتم : أن العاقل يدرك الملائم فهو ملتذ به . وهذا البحث لا يستقيم بالعناية والتفسير لأنه ليس بلغوي . فعليكم أن تقيموا البرهان على أن حالة العاقل هي تلك الحالة بعينها حتى يصح لكم الحكم بوجود لذة عقلية .

ثم قال : ومما يبطل قولكم : إن النفس قبل الموت عالمة بهذه المعلومات مع أنها لا تجد اللذة العظيمة التي تصفونها فلو كانت الإدراكات نفس اللذات لكنت ملتذة كما

(١) قوله : « اننا نجد عند الأكل » تقريره : اننا نسلم أن الجوهر العاقل لو ادرك الاشياء على ما هي عليه كان تلتذبه .

قولهم : لان ادراك الاشياء على ما هي عليه ملائم له وكمال واللذة هي ادراك الكمال . قلنا : امثال هذه الباعث لا يستقيم بالعناية والتفسير فاننا نجد عند الأكل والشرب والوقاع حالة مخصوصة هي اللذة وتميزاً بينها وبين سائر الاحوال النفسانية من الغضب والخوف ، و نعلم أيضاً أن القوة الدائقة واللامسة قد ادركت من الطعام والشروب والمنكوح كيفية ملائمة لكن لا ندري أن تلك الحالة المخصوصة هي نفس هذا الادراك او غيره . ولا يظهر ذلك الا برهان ثم ان ههنا ما يدل على أن اللذة لا يجوز أن يكون نفس الادراك لان النفس قد يكون عالمة قبل الموت بهذه المعلومات ولا تلتذ بها .

فان قلت : ربما يمنع استفراق النفس في تأثير البدن عن حصول اللذة فنقول : لما كان الادراك نفس اللذة فلو حصل الادراك وكان هناك شيء مانع عن حصول اللذة لوم ان يكون مانعاً عن حصول الشيء بعد حصوله وان عنيتم ان اللذة مفارقة للادراك فلا يلزم من حصول الادراك للنفس اللذة لجواز ألا تكون النفس مستعدة للذة وان كانت قابلة للادراك .

و الجواب عن الاول : انما استقرينا احوالنا وجدنا عند ادراك كل ملائم ونيله حالة مخصوصة يعبر عنها باللذة . فنحن نعلم بالضرورة ان كل ما حصل لنا ادراك الملائم ونيله يحصل لنا اللذة سواء كانت نفس ذلك الادراك ونيله ، او حالة اخرى لازمة لهما وهذا كاف في اثبات الحالة المخصوصة للعقل ولا يضر المناقشة في العبارة .

و عن الثاني : ان النفس اذا ادركت المقولات و نالتها من حيث هي كمال وجب التذاذها بها و انتفاء الالتذاذ بسبب فقدان قيد من هذه القيود . م

كانت مدرّكة . والقول بأن الاشتغال بتدبير البدن مانع عن حصول اللذة قول بكون الشيء مانعاً عن حصول شيء عند حصوله .

والجواب : أنهم لم يقولوا : إنّنا نعني باللذة كذا وكذا ، بل لما وجدوا الحالة المدرّكة عند الأكل غير التي عند الشرب أو الوقاع مع وقوع اسم اللذة على جميعها حصلوا الأمر المشترك بينها وبين غيرها مما يناسبها ، ونفّضوا عنه ما يختص بكل واحدة منها . فوجدوه حاصلًا في كل صورة توصف باللذة ، وغير حاصل في كل صورة لا توصف بها . فعلموا أنّه المراد من مفهوم اسم اللذة . ثمّ لما وجدوا ذلك الأمر حاصلًا للعقل حكموا بوجوده للعقل .

فإن ناقش مناقش في إطلاق الاسم فلا مضايقة معه بعد ظهور المعنى .

وعن الثاني : أنهم لم يقولوا : إنّ اللذة إدراك فقط ؛ بل قالوا : إنّها إدراك مشروط بشرائط . ولعلّ العالم بالمعلومات العادم للذة لا يكون مستجمعاً لتلك الشرائط . مثلاً لا يكون عالمًا بأنّ حصول هذه العلوم خير له ، أو لا يكون عالمًا بها من جهة ما هي خير له . ثمّ إنّ استجمع الشرائط فلا نسلم أنّه يكون عادم للذة فإنّنا نرى كثيراً من المتعلّمين الذين لم يتعلّموا إلّا مسائل معدودة يبتهجون بها أشدّ ابتهاج . ويؤثرون الاشتغال بمذاكرتها على ملك الدنيا وما فيها فضلاً عن لذة مطعم ما أو منكر ما .

✽ (تنبيه) ✽

✽ (الآن إذا كنت في البدن وفي شواغله وعلاقته ولم تشتق إلى كمالك المناسب أو لم تتألّم بحصول ضده فاعلم أنّ ذلك منك لا منه . وفيك من أسباب ذلك بعض ما نبّهت عليه) ✽

يريد أن ينبّه على حلّ إشكال يرد في هذا الموضع وهو أن يقال : كلّ قوة تشتاق إلى كمالاتها المستتبعة للذاتها و تتألّم بحصول أضرار تلك الكمالات لها كالباصرة فإنّها تشتاق إلى النور وتتألّم من الظلمة فإن كانت المعقولات كمالات للنفس الإنسية فما بالها لا تشتاق إلى حصولها ولا تتألّم بحصول الجهل المضادّ لها .

فذكر في حله أن سبب فقدان الاشتياق و عدم التألم بالجهل راجع إلينا لا إلى المعقولات ، موجود فينا غير متعلق بها ، وأحال بيانه إلى ما سبق وهو أن اشتغال النفس بالمحسوسات يمنعها عن الالتفات إلى المعقولات . وما لم تقبل عليها لم تجد ذوقاً منها . فلم يحصل لها شوق إليها . وأما أضرارها فلما كانت مستمرة الوجود غير متجددة وكانت النفس مشغولة بغيرها لم تكن مدركة لها . فلم تكن متألمة بها .

✽ (تنبيه) ✽

✽ (واعلم أن هذه الشواغل التي هي كما علمت ^(١) من أنها انفعالات و هيئات تلحق النفس بمجاورة البدن إن تمكنت بعد المفارقة كنت بعدها كما كنت قبلها لكنّها تكون كالآلام متمكنة كان عنها شغل . فوقع إليها فراغ . فأدركت من حيث هي منافية . وذلك الألم المقابل لمثل تلك اللذة الموصوفة وهو ألم النار الروحانية فوق ألم النار الجسمانية) ✽

يريد أن ينبّه على بقاء الأمور المضادة لكمالات النفس الانسانية التي هي أسباب الشقاوة معها بعد الموت ، وعلى حصول التألم بها حينئذ لحصول سببه ، وعلى أن تلك الآلام أشد من الآلام البدنية . وألفاظه ظاهرة .

✽ (تنبيه) ✽

✽ (ثم اعلم أن ما كان من رذيلة النفس من جنس نقصان الاستعداد للكمال الذي يرجى بعد المفارقة فهو غير مجبور ، وما كان بسبب غواش غريبة فيزول ولا يدوم بها التعذب) ✽

يريد بيان مراتب الأشفياء . ونقدّم لذلك مقدّمة وهي أن نقول : فوات كمالات النفس

(١) قوله « واعلم ان هذه الشواغل التي هي كما علمت » بعد اثبات اللذة العقلية أراد اثبات الآلام العقلية . و ذلك لان النفس بسبب تعلقها بالبدن وانتقالها بالجزميات اذا تمكنت فيها هيئات رديئة منافية لكمالاتها فما دامت متعلقة بالبدن كان لها عنها شغل . فاذا فارقت البدن فرغت اليها و نالتها منافية لكمالاتها فحصل لها الآلام اذ الآلام ليس الادراك المنافي للكمال ونيله . وكما ان اللذات العقلية اقوى من اللذات الحسية كانت الآلام العقلية اقوى من الآلام الحسية . م

تكون لا محالة لعدم استعدادها ^(١) وعدم استعدادها يكون إما لأمر عديم كـ نقصان غريزة العقل ، أو وجودى كوجود الأمور المضادة للكمالات فيها . وهي راسخة ، أو غير راسخة . فهذه أقسام ثلاثة تشترك في كونها رذائل . وهى أسباب النقصان . وكل واحد منها يكون إما بحسب القوة النظرية ، وإما بحسب القوة العملية . فتصير ستة .

فالأذى يكون بسبب نقصان الغريزة بحسب القوتين معا فهو غير مجبور بعد الموت ولا يكون بسببها تعذب وهو الذى ذكره الشيخ .

والذى يكون بحسب القوة النظرية ويكون راسخاً فهو أيضاً غير مجبور لكن يدوم به التعذب لأنه الجهل المركب المضاد لليقين الذى صار صورة للنفس غير مفارقة عنه . والشيخ لم يتعرض لذكر هذا القسم صريحاً في هذا الفصل؛ لكنه أيضاً داخل بوجه تحت النقصان الذى حكم الشيخ عليه بأنه مجبور .

والثلاثة الباقية أعنى النظرية الغير الراسخة كاعتقادات العوام والمقلدة ، والعملية الراسخة وغير الراسخة كالأخلاق والملكات الرديئة المستحكمة وغير المستحكمة ، فهى التى تكون بسبب غواش غريبة . وجميعها يزول بعد الموت إما لعدم رسوخها ، وإما لكونها

(١) قوله « لعدم استعدادها » فإنها لو كانت مستعدة للكمالات فاضت عليها . و من الظاهر ان المراد به الاستعداد التام بوجود الشرايط وعدم الموانع . والالام يستلزم الاضافة ، ولو ترك هذه المقدمة لم يحتاج الى هذه العناية وكان التقسيم اظهر فيقال : فوات كمال النفس لا مرهضى ، او لامر وجودى . وانما مثل العدمى بنقصان الغريزة والوجودى بالامر المضاد . لعدم انحصارها فيها فان من العدمى عدم الاشتغال بالمعلوم مع الاستعداد لها من المهملين ، ومن الوجودى ايضا الاشتغال بما ليس بمضاد من اكتساب المعاش وغيره فى المعرضين على ما يأتى فى الفصل الا ترى . ومعنى كونه غير مجبور : ان النقصان لا يجبر بعد الموت بحصول الكمال .

و فهم الامام من كلام الشيخ ههنا ان النقصان بحسب القوة النظرية غير مجبور ، والنقصان بحسب القوة العملية مجبور . ثم طالب الفرق .

و اشار الشارح بذكر ذلك التقسيم واحكام الاقسام الى شيئين : احدهما : القدح فى القاعدتين : اما فى الاولى فلان النقصان فى القوة النظرية اذا كان لوجود امر غير راسخ مجبور لعدم رسوخه . واما فى الثانية فلان النقصان فى القوة العملية بحسب هيئة استفادة من الافعال فيزول بزوالها بخلاف

النقصان فى القوة الغريزية . م

هيئة مستفادة من الأفعال والأمزجة . فتزول بزوالها لكنها تختلف في شدة الرداءة وضعفها وفي سرعة الزوال وبطئه . ويختلف التعذب بها بعد الموت في الكم والكيف بحسب الاختلافين .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (واعلم أن رذيلة النقصان^(١) إنما تتأذى بها النفس الشقيقة إلى الكمال . وذلك الشوق تابع لتنبه يفيد الاكتساب . والبلة بجذبة [نجية خ] من هذا العذاب . وإنما هو للجاحدين والمهملين والمعرضين عما ألع به إليهم من الحق . فبالبلاء أدنى إلى الخلاص من فطانة بتراء) ❖

يريد أن يميز في هذا الفصل بين الناقصين المتعذبين بنقصانهم سواء دام تعذب بهم به أو لم يدم ، وبين الناقصين الذين لا يتعذبون بنقصانهم .

فنقول : النفس الساذجة الصرفة لا يكون لها شوق إلى كمالاتها لأنها لم تعرفها أصلاً . فإن الحكم بأن للنفس كمالات حقيقية ليس بأولى . والتي لها شوق إليها فهي التي عرفت بالاكتساب النظري أن لها كمالات ، ثم إنها إن لم تكتسب الكمال فلا يخلو إما أن اكتسبت ما يضاد الكمال فصارت جاحدة لكما لها من حيث الماهية وإن كانت معترفة به من حيث الإنية ، أو اشتغلت بما صرفها عن اكتساب الكمال مما ليس بمضاد له فصارت معرضة عنه ، أو لم تشتغل بشيء من العلوم لكنها تكاسلت في اقتناء الكمال فصارت مهملة إياه . فهؤلاء أصحاب رذيلة النقصان الذين يتعذبون بنقصانهم لاشتياقهم إلى الكمال الفائق عنهم . وإنما حصل ذلك الشوق لهم باكتساب نظري قاصر عن الوصول إلى المشتاق إليه وهو فطانتهم البتراء . وأسوئهم حالا الجاحدون . وهم الذين يتعذبون دائماً فقط . وأما أصحاب النفوس الساذجة فهم الذين وسمهم الشيخ بالبلة . والأبلة في اللغة : هو الذي

(١) قوله «واعلم أن رذيلة النقصان» النفوس أما أن تدرك أن لها لذات وكمالات ، أولا .

فإن لم تدرك فهي النفوس الساذجة كالبله والماتين والإطفال ، وإن أدركت أن لها كمالات فاما أن تكتسب الكمالات وهم المارفون ، أولا . فاما أن تكتسب أعداد الكمالات وهم الجاحدون ؛ أولا . فاما أن اشتغل بما يصرفهم عن اكتساب الكمالات كالشغول بالدنيا إذ الاشتغال بالأمور الغاية

غلب عليه سلامة الصدر وقلة الاهتمام : يقال : عيش أبله : أى قليل الغموم . فهو لا يتعدّون لأنهم غير عارفين بكما لانهم غير مشتاقين إليها .

و اعترض الفاضل الشارح بأن النفوس ذوات العقائد الباطلة الجازمة بأنها حقّة إذا فارقت الأبدان فإن أن جاز يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقائد الباطلة عنها أيضاً . وحينئذ تغير من أهل السعادة ، وإن لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصاناتها كما لم يكن قبل الموت . فلا تكون مشتاقة متعدّية .

والجواب : أن النفوس الكاملة تتمثل صور المعقولات فيها على ما هي عليه فإنّها إنّما تلتذّ بمشاهدة ما اكتسبته ووجدان ما أدركته على الوجه الذي أدركته . فكأنّها كانت ذوات إدراك فقط . فصارت مع ذلك ذوات نيل ، و تمّ بذلك التذّادها . و أمّا التي تمثّلت أصداد الكمال فيها واعتقدت أنّها كمال و رجت الوصول إلى ما أدركته فإنّها لا محالة تفقد بعد الموت مارجته فتخيب وتصير متعدّية بفقدان ما رجت الوصول إليه لا يزوال الجزم عنها .

مركز تحقيقات كليات علوم اسلامی

﴿ تنبيه ﴾

﴿ والعارفون المتزّهون إذا وضع عنهم درن مقارنة البدن و انفكّوا عن الشواغل

صارف من الاشتغال بتحصيل الكمال و هم المعرضون ، اولا وهم المهملون الذين لا اشتغال لهم بالدنيا ولا بالآخرة . ولا غناء في ان هذا التقسيم بحسب القوة النظرية .

و قول أيضا : النفس إما أن يكون كاملة في القوتين اولا فإن كانت كاملة فيهما فهم في لذات لا ينتهى ولا ينقطع ، وان كانت ناقصة فاما في القوة العملية او العلمية . فان كانت ناقصة في القوة العملية فان لم يكن لها شوق الى كمالها فهي على حسب من العذاب ، و ان كان لها شوق اليها فان اتصلت بأصداد الكمال اتصافاً راسخاً فهي بعد الموت في عذاب مؤبد والافهى على حسب من العذاب بعد الموت ما بقى الاشتياق الى الكمال لانها حينئذ تكون مشتاقة الى ما لا تسكن من تحصيله ، وان كانت ناقصة في القوة العملية قد اكتسب بواسطة الاشتغال بالفانيات أخلاقاً و ملكات رديئة راسخة او غير راسخة فتعذب بها الا ان عذابها ينقطع لان تلك الملكات كانت بسبب غواش غريبة زالت فيزول بالتدرّج . م

خلصوا إلى عالم القدس والسعادة وانتعشوا بالكمال الأعلى وحصلت لهم اللذة العليا . وقد عرفتها) ✽

يريد بالعارف الكامل بحسب القوة النظرية ، و بالمتنزه الكامل بحسب القوة العملية . فإن كمال القوة العملية هو التجرد عن العلائق الجسمانية . وإطلاق الدرن على الهيئات البدنية استعارة لطيفة . فإنها تمنع النفس عن الانتقاش بالكمال التام كما يمنع الدرن الثوب عن الانصباغ التام . وإنما قال «خلصوا إلى عالم القدس» لأنهم كانوا ذوى علم به فصاروا ذوى عيان له . فكأنهم كانوا قد ذهبوا إلى ذلك العالم ولكن لا بالكيفية فذهبوا الآن بالكيفية وحصلت لهم اللذة العليا التي ذكرها من قبل بهذا الوصول . ✽ (تنبيه)

✽ (وليس هذا الالتذاذ مفقوداً من كل وجه والنفس في البدن ؛ بل المنغمسون في تأمل الجبروت المعرضون عن الشواغل يصيبون وهم في الأبدان من هذه اللذة حظاً وافرأ قد يتمكن منهم فيشغلهم عن كل شيء) ✽
هذا إخبار عن وجود اللذة الحقيقية قبل الموت ، وتنبيه عليه بالقياس العقلي . و إنما يتحققه من هو ميسر له . وألفاظه غنية عن الشرح . ✽ (تنبيه)

✽ (والنفوس السليمة التي هي على الفطرة ولم يفظظها مباشرة الأمور الأرضية الجاسية إذا سمعت ذكراً روحانياً يشير إلى أحوال المفارقات غشياً غاش شائق لا يعرف سببه ، وأصابها وجد مبرح [مبرج - خ] مع لذة مفرحة يفضي ذلك بها إلى حيرة ودهش . وذلك للمناسبة وقد جرب هذا تجريباً شديداً . وذلك من أفضل البواعث . ومن كان باعته إياه لم يقنع إلا بتتمة الاستبصار . ومن كان باعته طلب الحمد والمنافسة أقنعه ما بلغه الغرض . فهذه حال لذة العارفين) ✽

يريد بالنفوس السليمة التي هي على الفطرة النفوس التي لم ينتقش فيها الحق ولم تندس بالعقائد المخالفة للحق ، ولم يفظظها : أي لم يغلظها . و الفظ من الرجال : الغليظ . والجاسية : الشديدة الصلبة يقال : جسات يده - بالهمزة - أي صلبت . وغشياً : أي

فقطاها . ووجد مبرح : أى شديد . يقال : ضربه ضرباً مبرحاً : أى بشدة ، وبرح به الأمر أى جهده . والمنافسة : الرغبة في الشيء على وجه المباراة في الكرم . والمقصود من هذا الفصل بيان حال المستعدّين للكمال . ومعنى قوله : « ومن كان باعثه إيتاء » أى من كان باعثه على طاب الكمال مناسبة ذاته للكمال لم يقنع إلا بالوصول التام إليه ، ومن كان باعثه شيئاً غير ذلك وقف عند حصول غرضه .

﴿ تنبيه ﴾

﴿ وأما البله فإنيهم إذا تنزّهوا خلصوا من البدن إلى سعادة تليق بهم . ولعلمهم لا يستغنون فيها عن معاونة جسم يكون موضوعاً لتخيّلات لهم ولا يمتنع أن يكون ذلك جسماً سماوياً أو مائشبهه . ولعلّ ذلك يفضي بهم آخر الأمر إلى الاستعداد للاتصال المسعد الذي للعارفين ﴾

لما فرغ من بيان أحوال النفوس الكاملة والمستعدة للكمال والجاهلة في المعاد أراد أن يبيّن حال النفوس الخالية عن الكمال وعمّا يضادّه وهي نفوس البله في هذا الفصل . واعلم أن من القدماء من زعم أنها تفتني لأن النفس إنما تبقى بالصور المرتسمة فيها . فالخالية عنها معطّلة . ولا معطّلة في الوجود ؛ ولكن الدلائل الدالة على بقاء النفوس الناطقة تقتضي نقض هذا المذهب .

ثم القائلون ببقائها قالوا : إنها تبقى غير متأذية لخلوها عن أسباب التأذي . و الخلاص فوق الشقاء . فإذا هي في سعة من رحمة الله تعالى . ويوافق هذا المذهب ما ورد في الخبر وهو قوله ﷺ : أكثر أهل الجنة البله . ثم إنها لا يجوز أن تكون معطّلة عن الإدراك وكانت ممّا لا يدرك إلا بالآلات جسمانية . فذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بأجسام آخر . ولا تخلو إمّا أن لا تصير مبادئ صورة لها وهذا ما ذكره الشيخ ومال إليه ، أو تصير فتكون نفوساً لها وهذا هو القول بالتناسخ الذي سيبطله الشيخ .

أما المذهب الأول فقد أشار إليه الشيخ في كتاب المبدء والمعاد وذكّر أن بعض أهل العلم ممن لا يجازف فيما يقول . وأظنه يريد القارأي . قال قولاً ممكناً : وهو أن هؤلاء إذا فارقوا البدن وهم بدنيّون لا يعرفون غير البدنيّات ، وليس لهم تعلق بما هو أعلى من الأبدان

فيشغلهم التعلّق بها عن الأشياء البدنيّة أمكن أن يعلّقهم تشوّقهم إلى البدن ببعض الأبدان التي من شأنها أن يتعلّق بها الأنفس لأنّها طالبة بالطبع ، وهذه مهيتة و هذه الأبدان ليست بأبدان إنسانيّة أو حيوانيّة لأنّها لا تتعلّق بها إلّا ما يكون نفساً لها فيجوز أن تكون أجراماً سماويّة لأن تصير هذه الأنفس أنفساً لتلك الأجرام أو مدبرة لها . فإنّ هذا لا يمكن بل يستعمل تلك الأجرام لا مكان التخيل ثمّ تتخيّل الصورة التي كانت معتقده عنده وفي وهمه . فإن كان اعتقاده في نفسه وأفعاله الخير شاهدت الخيرات الأخرويّة على حسب ما تخيلتها وإلا فشاهدت العقاب . كذلك قال . ويجوز أن يكون هذا الجرم متولّداً من الهواء و الأذخنة ، ولا يكون مقارناً لمزاج الجوهر المسمّى روحاً الذي لا يشكّ الطبيعيّون أنّ تعلّق النفس به لا بالبدن .

فهذا ما ذكره في الكتاب المذكور . ولولا مخافة التطويل لأوردته بعبارة . والشيخ جوّز بعد ذلك أن يفضي التعلّق المذكور بهم إلى الاستعداد للاتّصال المسعد الذي للعارفين . ولى في أكثر هذه المواضع نظر . قوله :

﴿ فأمّا التناسخ في أجسام من جنس ما كانت فيه فمستحيل وإلّا لاقتضى كلّ مزاج نفساً تفيض إليه وقارنتها النفس المستنسخة . فكان لحيوان واحد نفسان . ثمّ ليس يجب أن يتّصل كلّ فناء بكون ، ولأن يكون عدد الكائنات من الأجسام عدد ما يفارقها من النفوس مفارقة يستحقّ بدنّاً واحداً فيتّصل به أو يتدافع عنه متمانعة . ثمّ أبسط هذا واستعن بما تجده في مواضع أخر لنا ﴾

وهذا هو المذهب الثاني . وقد أورد على إبطاله حجّتين :
إحديهما أن يقال : لما ثبت أنّ تهيت الأبدان يوجب إفاضة وجود النفوس من العلل المفارقة ثبت أنّ كلّ مزاج بدنيّ يحدث فائزاً يحدث معه نفس لذلك البدن . فإذا فرضنا أنّ نفساً تناسختها أبدان كان للبدن المستنسخ نفسان : إحديهما المستنسخة ، والثانية الحادثة معه . فكان حينئذٍ لحيوان واحد نفسان . وهذا محال لأنّ النفس هي التي تدبّر البدن وتصرّف فيه ، وكلّ حيوان يشعر بشيء واحد يدبّر بدنه ويتصرّف فيه .

وإن كان هناك نفس أخرى لا يشعر الحيوان بها ولا هي بذاتها ولا تتصرف في البدن فلا يكون لها علاقه مع ذلك البدن . فلا تكون نفساً له . هذا خلف .

والحجة الثانية ^(١) أن يقال : النفس المستنسخة إما أن تتصل بالبدن الثاني حال فساد البدن الأول ، أو تتصل به قبله بزمان أو بعده بزمان .

فإن اتصل به في تلك الحالة فإما أن يكون البدن الثاني قد حدث في تلك الحالة ، أو يكون قد حدث قبله . وإن كان قد حدث في تلك الحالة فإما أن يكون عدد النفوس المفارقة وعدد الأبدان الحادثة في جميع الأوقات متساوية ، أو يكون عدد النفوس أكثر ، أو يكون أقل .

وعلى التقدير الأول يجب أن يتصل كل فناء بدن بكون بدن آخر ، ووجب أيضاً أن يكون عدد الكائنات من الأبدان عدد الفاسدات منها وهما محالان فضلاً عن أن يكونا واجبين .

وعلى التقدير الثاني يكون النفوس المجتمعة على بدن واحد إما متشابهة في استحقاق الاتصال به أو مختلفة .

والأول يقتضي إما اتصال الكل به فيكون لبدن واحد نفوس كثيرة وقد مر .

(١) قوله « الحجة الثانية » قرر الإمام هذه الحجة بأن النفس لو صح عليها التناسخ فاما ان يتعلق ببدن آخر كما فارقت ، أو تبقى خالية عن التعلق زماناً ثم تتعلق ببدن آخر . وعلى الأول يلزم محالان : أحدهما : أنه مهما فسد بدن يجب ان يحدث بدن آخر . والاخر : أنه اذا فارق نفوس كثيرة يجب ان يوجد أبدان على عدد النفوس والالتعلق ببدن واحد أكثر من نفس واحدة . والقسم الثاني باطل لأنها حينئذ يكون معطلة ولا معطل في الطبيعة .

و هذا التقرير فيه زيادة و نقصان : اما الزيادة فهي فرض خلو النفس من التعلق بالبدن . ولا أثر منها في الكتاب . فلاحاجة اليه لان اثبات التناسخ مبنى على امتناع التعطيل كما مر .

و اما النقصان فلان قوله : ولان يكون عدة نفوس مفارقة تستحق بدنا واحدا فتتصل به وتتدافع عنه . يقتضى أن يكون قسما من الاقسام المفروضة في الدليل و ليس في هذا التقرير مة أثر فلهذا زاد الشارح الاقسام في تقرير الحجة . و اما ترك بيان استحالة القسم الثاني وهو ان يكون اتصال النفس بالبدن الثاني قبل فساد الاول لظهوره مما يذكر في الاقسام الاخر . فمن البين انه

بطلانه ، وإما أن تتدافع وتتنازع فيبقى الكل غير متصل ببدن بعد فساد البدن الأول وقد فرضناها متصلة هذا خلف .

والثاني يقتضى اتصال البعض وبقاء البعض غير متصل ويعود الخلف .
وعلى التقدير الثالث لا يخلو إما أن تتصل نفس واحدة بأبدان أكثر من واحد حتى يكون حيوان واحد هو بعينه غيره وهذا محال ، أو يبقى بعض الأبدان المستعدة للنفس بلا نفس ، وهو أيضاً محال ، أو يتصل بعض النفوس ببعض الأبدان ويحدث للبعض الآخر نفوس أخرى . ويلزم منه محالان أحدهما : اتصال تلك النفوس ببعض تلك الأبدان دون بعض من غير أولوية ، والثاني حدوث النفس لبعض الأبدان المستحقة دون بعض من غير أولوية . وإن اتصلت النفس بالمفارقة ببدن قد حدث قبل حالة المفارقة . فذلك البدن لا يخلو إما أن يكون ذات نفس أخرى ، أولاً يكون . ويلزم على الأول اتصال نفسين ببدن واحد ، وعلى الثاني وجود بدن مستعد للنفس معطل عنها .

وأما إن اتصلت النفس بالمفارقة بعد المفارقة بزمان فجواز كونه معطلا في زمان يقتضى جواز ذلك في سائر الأزمنة . ولا يحتاج إلى القول بالتناسخ . وأيضاً لا يخلو إما أن يكون اتصالها ببدن موقوفاً على حدوث مزاج مستعد ، أو لم يكن . ويلزم على الأول

يلزم منه تعلق نفس واحدة ببدنين وهو محال .

وقوله : ويعود المحالات المذكورة . إشارة إلى ما لزم من اجتماع النفوس على بدن واحد في أقسامه الثلاثة . لكن يرد عليه وجوه من الاعتراض .

أحدها : على قوله : وعلى تقدير الثاني يكون النفوس المجتمعة على واحد إما متشابهة . فإن اجتماع النفوس على بدن واحد إن لم يستلزم اتصالها به لم يتم الخلف . لأنه لم يفرضها حيثئذ متصلة فإن استلزمها فالترديد إلى التشابه في الاستحقاق والاختلاف ثم إلى اتصالها وتدافعها مستبعد غاية الاستبعاد .

وثانيها : على قوله : أو يحدث للبعض الآخر نفوس أخرى ويلزم منه محالان . فإن عدم الأولوية ممنوع لجواز أن لا يستمد بعض الأبدان إلا بعض النفوس والا لم يجز أن يتعلق نفس ببدن أصلاً لعدم الأولوية .

وثالثها : على قوله : وإما أن اتصلت النفس بالمفارقة بعد المفارقة . فانه زيادة لاحتاجة إليها كما في تقرير الإمام .

حدوث نفس أخرى مع حدوث ذلك المزاج . وتعود المحالات المذكورة ، وعلى الثاني أن يتخصص اتصاله بزمان دون زمان مع تساوى الأزمنة بالنسبة إليه وهو محال . وهي هنا قد تمت الحجة الثانية .

و الشيخ قد أشار إلى هذه الأقسام بقوله « ثم أبسط هذا » يعنى البرهان الثاني ، وإلى الأصول المقتضية لفساد المحالات اللازمة المذكورة بقوله : « واستعن بما تجده في مواضع أخر لنا » .

❖ (إشارة) ❖

❖ (أجل مبتهج بشيء هو الأول بذاته لأنه أشد الأشياء إدراكاً لأشد الأشياء كمالاً الذي هو برىء عن طبيعة الإمكان والعدم وهما منبععا الشر ، ولا شاغل له عنه . والعشق الحقيقي هو الابتهاج بتصور حضرة ذات ما ، والشوق هو الحركة إلى تتميم هذا الابتهاج إذا كانت الصورة متمثلة من وجه كما يتمثل في الخيال غير متمثلة من وجه كما يتفق أن لا تكون متمثلة في الحس حتى يكون تمام التمثيل الحسى للأمر الحسى . فكل مشتاق فإنه قد نال شيئاً ما ، وفاته شيء ما . وأما العشق فمعنى آخر . والأول عاشق لذاته من ذاته عشق من غيره أولم يعشق ؛ ولكنه ليس لا يعشق من غيره بل هو معشوق لذاته من ذاته ومن أشياء كثيرة غيره) ❖

لما فرغ عن بيان أحوال النفوس في المعاد وقد تقرر فيما مضى أن وقوع اللذة على ما يطلق عليه معناها ليس بالتساوى أراد أن يبين ترتيب الجواهر العاقلة في ذلك . فذكر أنها مترتبة في خمس مراتب :

والتقرير المنطبق على المتن كمال الانطباق أن يقال : لو تعلق النفوس بأبدان على سبيل التناسخ فاما يجوز أن يستحق نفوس متعددة بدناً واحداً ، أولاً يجوز بل يستحق كل نفس بدناً على حدة . فان استحق كل نفس بدناً يلزم أن يكون بازاء فساد كل بدن كون بدن آخر ، وان يكون الكاثة بدنه النفوس الفارقة . وليس كذلك لأنه ربما يموت الوفى قوم واحد بقتل او وباء أو غير ذلك و يعلم بالضرورة أنه لم يحدث من الأبدان الوف ، وان جاز أن يستحق نفوس بدناً واحداً فانه ان تعلق به فيلزم أن يكون لبدن واحد نفوس وانه محال ، او تدافع فلا يتعلق به فلا تناسخ . وقد فرضناه . هذا خلف . م

أولها : مرتبة الواجب الأول تعالى وإنما ترك لفظة اللذة واستعمل بدلها الابتهاج لأن إطلاقها على الواجب الأول وما يليه ليس بمتعارف عند الجمهور . وإنما كان الأول أجل مبتهج بشيء لأن كماله هو الكمال الحقيقي لا غير ، وإدراكه هو الإدراك التام فقط . فعلى القاعدة المذكورة يكون ابتهاجه بذاته أكمل الابتهاجات على الإطلاق .

واعلم أن كل خير مؤثر وإدراك المؤثر ^(١) من حيث هو مؤثر حب له . والحب إذا افترط سمي عشقا ، وكلما كان الإدراك أشد خيرية كان العشق أشد . والإدراك التام لا يكون إلا مع الوصول التام . فالعشق التام لا يكون إلا مع الوصول التام . ويكون ذلك على ما مر لذة تامة وابتهاجا تاما . فإن العشق الحقيقي هو الابتهاج بتصور حضور ذات ما هي المعشوقة . ثم لما كان الشوق عندنا من لوازم العشق وربما يشتبه أحدهما بالآخر أشار إلى الشوق أيضا وذكر أنه الحركة إلى تتميم هذا الابتهاج . ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المعشوق حاضرا من وجه غائبا من وجه . ثم أثبت العشق الحقيقي للأول تعالى لحصول معناه هناك . فإنه الخير المطلق وإدراكه لذاته أتم الإدراكات . ولم يتحاش عن إطلاق هذا اللفظ عليه وإن كان غير مستعمل عند الجمهور لأنه مستعمل في عرف الإلهيين من الحكماء والمحققين من أهل الذوق ، ونزّهه تعالى عن الشوق إذ لا يمكن أن

(١) قوله « واعلم أن كل خير مؤثر » لما كان إدراك الكمال موجبا للحب والعجب إذا افترط يكون عشقا ثبت العشق للأول لأنه كلما كان الكمال أكثر وإدراكه أقوى يكون حبه أكثر لكن كماله تعالى في الإفراط فيكون حبه له في الإفراط وهو العشق ولا شوق له لأن الشوق لا يحصل إلا عند الوصول من وجه والنية من وجه فإن من اشتاق إلى معشوقه فلا بد أن يكون المعشوق حاضرا في خياله غائبا عن حبه فمن حيث أنه حاضر في خياله واصل إليه من حيث أنه غائب عن حبه طالب له والأول تعالى منزّه عن النية والطلب فاستعمال الشوق عليه ، وكما أنه تعالى مبتهج بذاته فكل من عرفه يكون مبتهجا به ملتذا بعرفاته وكلما كان إدراكه أتم كان التذاده به أشد فلهذا تفاوت ابتهاجات الملائكة ولذاتهم بحسب تفاوت مراتبهم في العلم به تعالى وكذا القول في النفوس البشرية . واعترض الإمام أنكم قلتم إن إدراك الكمال من حيث هو كمال يوجب حبه وحب الشيء هل هو نفس إدراكه أو غيره فإن كان نفس إدراكه واستدلتم على حب الكمال بإدراكه فهو استدلال بالشيء على نفسه وإن كان غيره ولا شك إن إدراكه لكماله مغالف لإدراكه غيره لكمال آخر فلا يلزم من إيجاب إدراك

يغيب عنه شيء ، وبين أنه عاشق لذاته معشوق لذاته من غير وقوع كثرة فيه ، وأنه معشوق أيضاً لغيره بحسب إدراك الغير له .

واعترض الفاضل الشارح بأن الحب إن كان هو الإدراك كان قولكم : إدراك الكمال يوجب حبه استدلالاً بالشيء على نفسه ، وإن كان غيره كان إدراك الأول لكمالته مخالفاً لإدراك غيره لكمال آخر . والمختلفات لا يجب اشتراكها في الأحكام . فإذن يجوز أن يكون إدراك الغير موجباً للحب وإدراكه تعالى غير موجب له .

والجواب : أن الحب ليس هو الإدراك فقط بل هو إدراك المؤثر من حيث هو مؤثر وإدراك الكمال إنما يوجب حبه لكون الكمال مؤثراً . ولما كان الكمال وإدراكه موجودين للأول تعالى حكموا بثبوت الحب هناك . قوله :

﴿ ويتلوه المبتهجون به ووبنوااتهم من حيث هم مبتهجون به وهم الجواهر العقلية القدسية . فليس ينسب إلى الأول الحق ، ولا إلى النازلين من خلص أوليائه القدسيين شوق ﴾

هذه هي المرتبة الثانية وهي مرتبة العقول . وإنما لم ينسب الشوق إليها لبرائتها عن القوة .

غيره لكمال حبه إيجاب إدراك الأول لكمال حبه لعدم وجوب اشتراك المختلفات في الأحكام وقوله وإن كان غيره كان إدراك الأول لكمالته مخالفاً لإدراك غيره فيه مساهلة لأن التالي مانشأ من المقدم . والجواب أن الحب هو الإدراك لكنه إدراك الكمال من حيث أنه مؤثر والاستدلال على حب الكمال بأنه مؤثر حتى يقال أنه يدرك الكمال والكمال مؤثر وإدراك الكمال من حيث أنه مؤثر حب فيكون إدراك الكمال موجباً له . هذا ما تلخص لدينا في شرح الشرح بالأفكار المتوالية وفاض علينا من عالم القدس بالافاضات المتتالية وأنه اشرف ما كتب في الكتب وانفس ما يتوجه إليه ركاب الطلب لا يعرف قدره إلا من أيد من عنده بذهن وقاد ونظر في العلوم تقاد ولا ينتفع به إلا ذودربة بتوجيه الباحت اذ فكره متعلقة في البادى حتى ينتهي الى النايات . فالضن الذي اوجب الشيخ في كتابه فهو بهذا الكتاب اوجب والنهي عن اضاعته و اذاعته الى الجاهل والمتفلسفين اولى و اوجب . وبقنا الله وجميع طالبي الحكمة لدرك الحق ووقفنا على مقامات الصدق انه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير صلى الله على اشرف الاولين والاخرين وآله الطيبين الطاهرين .

قوله :

﴿وبعد المرتبتين مرتبة العشاق المشتاقين . فهم من حيث هم عشاق قد نالوا نيلاً ما فهم ملتذون . و من حيث هم مشتاقون فقد يكون لأصناف منهم أذى ما . ولما كان الأذى من قبله كان أذى لذيقا . وقد تحاكي مثل هذا الأذى من الأمور الحسية محاكاة بعيدة جداً حال أذى الحكمة والدغدغة . فلربما خيل ذلك شيئاً بعيداً منه . ومثل هذا الشوق مبدء حركة ما فإن كانت تلك الحركة مخلصاً إلى النيل بطل الطلب وحقت البهجة . والنفوس البشرية إذا نالت الغبطة العليا في حياتها الدنيا كان أجل أحوالها أن تكون عاشقة مشتاقة لا تخلص عن علاقة الشوق . اللهم إلا في الحياة الأخرى ﴾
وهذه هي المرتبة الثالثة وهي مرتبة النفوس الناطقة الفلكية والكاملة من الإنسانية مادامت في الأبدان . وقد أثبت لهم العشق والشوق معا ، وبحسب الشوق الأذى . وذكر أن الأذى لذيقا والأذى الذي يصل من المعشوق إلى العاشق إنما يكون عنده لذيقاً لأنه يتصور وصول أثر المعشوق به إليه . ووصول الأثر أثر الوصول . وشبهه هذا الأذى اللذيق بأذى الحكمة والدغدغة ، ثم ذكر أن ذلك تشبيه بعيد . وذلك لوجهين : أحدهما أن الأذى واللذة في الدغدغة جسمائيتان وهيئتا عقليتان . والثاني : أن الأذى واللذة في الدغدغة متباينتان في الوجود والحس لا يميز بينهما لتعاقبهما فيتخيّلهما معا وهيئتا متحدتان . والباقي ظاهر .

قوله :

﴿ويتلو هذه النفوس نفوس أخرى بشرية مترددة بين جهتي الربوبية والسفالة على درجاتها ، ثم يتلوها النفوس المغموسة في عالم الطبيعة المنحوسة التي لامفاصل لرقابها المنكوسة ﴾

وهاتان المرتبتان هما الباقيتان وهما مرتبتا النفوس الناطقة المتوسطة والناقصة . والشوق في المرتبة الأخيرة هو سبب تأذيتها في المعاد . على ما مر . وألفاظه ظاهرة .
﴿تنبيه﴾

﴿فاذا نظرت في الأمور وتأملت أحوالها وجدت لكل شيء من الأشياء الجسمانية كمالاً

يخصه ، و عشقاً إرادياً أو طبيعياً لذلك الكمال ، وشوقاً طبيعياً أو إرادياً إليه إذا فارقه .
رحمة من العناية الأولى على النحو الذي هي به عناية . فهذه جملة و تجد في العلوم المفصلة
لها تفصيلاً) ✽

لما فرغ عن بيان مقاصده وقد تقرر في أثناء ذلك ثبوت العشق للجواهر العاقلة
والشوق لبعضها أراد أن ينبه على ثبوتها لباقي النفوس والقوى الجسمانية . فذكر ذلك
إجمالاً ، وأحال التفصيل على العلوم المفصلة المشتملة على إثبات الكمالات الأولى والثانية
لجميع أنواع الأجسام البسيطة والمركبة و كيفية حركاتها نحوها بالإرادة و الطبيعة . و
ذلك يدل على كون تلك الكمالات مؤثرة عندها . فهي عاشقة بالقياس إليها ومشتاقة إليها
إذا فارقه . و ألفاظه ظاهرة . و للشيخ رسالة لطيفة في العشق بين فيها سرياته في جميع
الكائنات .

(النمط التاسع : في مقامات العارفين)

لما أشار في النمط المتقدم إلى ابتهاج الموجودات بكمالاتها المختصة بها على
مراتبها أراد أن يشير في هذا النمط إلى أحوال أهل الكمال من النوع الإنساني ، ويبين
كيفية ترقيتهم في مدارج سعاداتهم ، ويذكر الأمور العارضة لهم في درجاتهم .
وقد ذكر الفاضل الشارح : أن هذا الباب أجل ما في هذا الكتاب فإنه رتب
فيه علوم الصوفية ترتيباً ما سبقه إليه من قبله ولا لحقه من بعده .

✽ (تنبيه) ✽

✽ (إن للعارفين مقامات ودرجات يخصصون بها وهم في حياتهم الدنيا دون غيرهم .
فكانتهم وهم في جلايب من أبدانهم قد نضوها وتجرّوا عنها إلى عالم القدس ولهم أمور
خفية فيهم وأمر ظاهرة عنهم . يستكبرها من ينكرها و يستكبرها من يعرفها . و نحن
نقصها عليك) ✽

الجلباب : الملحفة ، وما يتغطى به من ثوب وغيره . ونض الثوب : أي خلعه .
والمراد من قوله « فكانتهم في جلايب من أبدانهم قد نضوها و تجرّوا عنها إلى

عالم القدس ، أن نفوسهم الكاملة وإن كانت في ظاهر الحال ملتحفة بجلابيب الأبدان لكنها كان قد خلعت تلك الجلابيب وتجردت عن جميع الشوائب المادية وخلصت إلى عالم القدس متصلة بتلك الذوات الكاملة البريئة عن النقصان والشر . ولهم أمور خفية فيهم ، هي مشاهداتهم لما يعجز عن إدراكه الأوهام وتمكل عن بيانه الألسنة ، وابتهاجاتهم بما لا عين رأت ولا أذن سمعت . وهو المراد من قوله عز من قائل : فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين . « و أمور ظاهرة عنهم ، هي آثار كمال وإكمال يظهر من أقوالهم وأفعالهم وآيات تختص بهم التي من جملتها ما يعرف بالمعجزات والكرامات وهي أمور « يستنكرها من ينكرها ، أي لا يسكن إليها قلب من لا يعرفها ولا يقر بها « ويستكبرها من يعرفها ، أي يستعظمها من يقف عليها ويقر بها .

قوله :

« وإذا قرع سمعك فيما يقرعه وسرد عليك فيما تسمعه قصة لسلامان وإبسال . فاعلم أن سلامان مثل ضرب لك ، وأن إبسال مثل ضرب لدرجتك في العرفان إن كنت من أهله ، ثم حل الرمز إن أظقت » .
سرد الحديث : أي أتى به على ولائه . وفلان يسرد الحديث : إذا كان جيد السياق له . وسلامان : شجرة ، واسم لموضع ، وأيضاً من أسماء الرجال . والإبسال : التحريم ، وأبسلت فلاناً إذا أسلمته للهلكة أو رهنته ، والبسل : الحبس والمنع ، وقيل : البسل : المخلّى .

قال الفاضل الشارح في هذا الموضع : إن ما ذكره الشيخ من جنس الاحاجي التي يذكر فيها صفات يختص بمجموعها بشيء اختصاصاً بعيداً عن الفهم فيمكن الاهتداء منها إليه ، ولا هي من القصص المشهورة بل هما لفظتان وضعهما الشيخ لبعض الأمور وأمثال ذلك مما يستحيل أن يستقل العقل بالوقوف عليه . فإذن تكليف الشيخ حله يجرى مجرى التكليف بمعرفة الغيب .

قال : وأجود ما قيل فيه : إن المراد بسلامان آدم عليه السلام ، وبإبسال الجنة . فكأنه قال : المراد بآدم نفسك الناطقة ، وبالجنة درجات سعادتك ، وبإخراج آدم من

الجنة عند تناول البرّ انحطاط نفسك عن تلك الدرجات عند التفاتها إلى الشهوات .
 و أقول : كلام الشيخ مشعر بوجود قصة يذكر فيها هذان الاسمان . و تكون
 سياقتها مشتملة على ذكر طالب ما لمطلوب لا يناله إلا شيئاً فشيئاً و يظفر بذلك النيل
 على كمال بعد كمال ليتمكن تطبيق سلامان على ذلك الطالب ، و تطبيق إيسال على مطلوبه
 ذلك ، و تطبيق ما جرى بينهما من الأحوال على الرمز الذي أمر الشيخ بحله . و يشبه
 أن تكون تلك القصة من قصص العرب فإن هاتين اللفظتين قد تجريان في أمثالهم
 و حكاياتهم .

و قد سمعت بعض الأفاضل بخراسان أنه يذكر : أن ابن الأعرابي أورد في كتابه
 الموسوم بالنوادر قصة ذكر فيها رجلان وقعا في أسر قوم أحدهما مشهور بالخير اسمه
 سلامان والآخر مشهور بالشر من قبيلة جرهم . ففدى سلامان لشهرته بالسلامة و أنقذ
 من الأسر و أسل الجرهمي لشهرته بالشرارة حتى هلك . و سار منهما في العرب مثل يذكر
 فيه خلاص سلامان وإيسال صاحبه . وأنا لا أتذكر ذلك المثل ولم يتفق لي مطالعة القصة
 من الكتاب المذكور . و هي على الوجه الذي سمعته غير مطابقة للمطلوب ههنا لكنها
 دالة على وقوع هاتين اللفظتين في نوادر حكايات العرب . فإن كان ذلك فسلامان
 وإيسان ليسا مما وضعهما الشيخ على بعض الأمور و كلف غيره معرفة ما وضعه ؛ بل هو ذكر
 أنك إن سمعت تلك القصة فافهم من لفظتي سلامان وإيسال المذكورتين فيها نفسك
 و درجتك في العرفان ثم اشتغل بحل الرمز وهو سياقة القصة تجدها مطابقة لأحوال
 العارفين . فإذن الأمر بحل الرمز ليس تكليفاً بمعرفة الغيب إنما هو موقوف على
 استماع تلك القصة . وحينئذ لعله يكون مما يستقل العقل بالوقوف عليه والاهتداء إليه
 ثم إنني أقول : قد وقع إلى بعد تحرير هذا الشرح قصتان منسوبتان إلى سلامان
 وإيسال :

إحداهما وهي التي وقعت أولاً إلى ذكر فيها أنه كان في قديم الدهر ملك ليونان
 والروم ومصر وكان يصادفه حكيم فتح بتدبيره له جميع الأقاليم ، وكان الملك يريد ابناً يقوم
 مقامه من غير أن يباشر امرأة فدبر الحكيم حتى تولد من نطفته في غير رحم امرأة ابن

له وسماء سلامان وأرضته امرأة اسمها إيسال وربته وهو بعد بلوغه عشقها ولازمها وهي دعتة إلى نفسها وإلى الالتذاذ بمعاشرتها ، ونهاه أبوه عنها وأمره بمفارقتها . فلم يطمع وهربا معا إلى ما وراء بحر المغرب . وكان للملك آلة يطلع بها على الأقاليم وما فيها ويتصرف في أهاليها . فاطلع بها عليهما ورق لهما وأعطاهما ما عاشا به وأهملهما مدة ، ثم إنه غضب من تمادي سلامان في ملازمة المرأة فجعلهما بحيث يشتاقي كل إلى صاحبه ولا يصل إليه مع أنه يراه فتعدت بابتذالك . وفطن سلامان به ورجع إلى أبيه معتذرا ونسبه أبوه على أنه لا يصل إلى الملك الذي رشح له مع عشق إيسال الفاجرة وإلفه بها . فأخذ سلامان وإيسال كل منهما يد صاحبه وألقيا نفسيهما في البحر فخلصه روحانية الماء بأمر الملك بعد أن أشرف على الهلاك ، وفرقت إيسان واغتم سلامان . ففرع الملك إلى الحكيم في أمره . فدعاه الحكيم وقال : أظنني أرسل إيسالا إليك . فأطاعه وكان يريه صورتها فيتسلى بذلك رجاء وصالها إلى أن صار مستعداً لمشاهدة صورة الزهرة فأراها الحكيم إياها بدعوته لها فشغفها حباً وبقيت معه أبداً فتنفرت عن خيال إيسال واستعدت للملك بسبب مفارقتها . فجلس على سرير الملك وبنى الحكيم الهرمين بإعانة الملك واحداً للملك وواحداً لنفسه ، ووضعت هذه القصة مع جثتهما فيهما . ولم يتمكن أحد من إخراجها غير أرسطو . فإنه أخرجهما بتعليم أفلاطون . وسد الباب ، وانتشرت القصة . ونقلها حنين بن اسحق من اليوناني إلى العربي .

وهذه قصة اخترعها أحد من عوام الحكماء لينسب كلام الشيخ إليه على وضع لا يعلق بالطبع وهي غير مطابقة لذلك لأنها تقتضي أن يكون الملك هو العقل الفعال ، والحكيم هو الفيض الذي يفيض عليه مما فوقه ، وسلامان هو النفس الناطقة . فإنه أفاضها من غير تعلق بالجسمانيات ، وإيسال هو القوة البدنية الحيوانية التي تستكمل النفس وتآلفها ، وعشق سلامان لإيسال : ميلها إلى اللذات البدنية ، ونسبة إيسال إلى الفجور : تعلق غير النفس المتعينة بمادتها بعد مفارقة النفس ، وهربهما إلى ما وراء بحر المغرب : انغماسهما في الأمور الفانية البعيدة عن الحق ، وإهمالهما مدة : مرور زمان عليهما لذلك ، وتعذيبهما بالشوق مع الحرمان وهما متلاقيان : بقاء ميل النفس مع فتور القوى عن أفعالها

بعد سنّ الانحطاط ، ورجوع سلامان إلى أبيه : التفتّن للكمال والندامة على الاشتغال بالباطل ، وإلقاء نفسيهما في البحر تورطهما في الهلاك أما البدن فلا تحلل القوى والمزاج وأما النفس فلمشايعتها إياه ، وخلص سلامان : بقاؤها بعد البدن ، وإطلاعه على صورة الزهرة : التذاذها بالابتهاج بالكمالات العقلية ، وجلوسه على سرير الملك : وصولها إلى كمالها الحقيقي ، والهرمان الباقيان على مرور الدهر : الصورة والمادة الجسمانيّتان . فهذا تأويل القصة . وسلامان مطابق لما عني الشيخ ، وأما إيسال فغير مطابق لأنه أراد به درجة العارف في العرفان . وهيهنا مثل لما يعوقه عن العرفان والكمال . فبهذا الوجه ليست هذه القصة مناسبة لما ذكره الشيخ . وذلك يدلّ على قصور فهم واضعها عن الوصول إلى فهم غرضه منها .

وأما القصة الثانية وهي التي وقعت إلى بعد عشرين سنة من إتمام الشرح وهي منسوبة إلى الشيخ . وكانت هي التي أشار الشيخ إليها فإنّ أبا عبيد الجوزجانيّ أورد في فهرست تصانيف الشيخ ذكر قصة سلامان وإيسال له .

وحاصل القصة : أنّ سلامان وإيسال كانا أخوين شقيقين ، وكان إيسال أصغرهما سنّاً وقد تربى بين يدي أخيه ونشأ صبيح الوجه عاقلاً متأدّباً عالماً عفيفاً شجاعاً ، قد عشقته امرأة سلامان وقالت لسلامان أخطئه بأهلك ليتعلّم منه أولادك . فأشار سلامان بذلك وأبى إيسال من مخالطة النساء . فقال له سلامان : إنّ امرأتني لك بمنزلة أمّ . ودخل عليها وأكرمه ، وأظهرت عليه بعد حين في خلوة عشقها له فانقبض إيسال من ذلك ودرت أنّه لا يطاوعها . فقالت لسلامان : زوج أخاك بأختي فأملكها به ، وقالت لأختها : إنّني ما زوجتك بإيسال ليكون لك خاصة دوني بل لكي أساهمك فيه ، وقالت لإيسال : إنّ أختي بكر حسيّة لا تدخل عليها نهراً ولا تتكلّمها إلّا بعد أن تستأنس بك . وليلة الزفاف باتت امرأة سلامان في فراش أختها فدخل إيسال عليها فلم تملك نفسها فبادرت تضمّ صدرها إلى صدره فارتاب إيسال وقال في نفسه : إنّ الأبكار والخفريات لا يفعلن مثل ذلك . وقد تغيّس السماء في الوقت بغيم مظلم فلاح فيه برق أبصر بضوئه وجهها فأزعجها وخرج من عندها وعزم على مفارقتها . وقال لسلامان : إنّني أريد أن أفتح لك البلاد فإنّي قادر

على ذلك ، وأخذ جيشاً وحارب إُمماً وفتح البلاد لأخيه برّاً وبحراً شرقاً وغرباً من غير منّة عليه . وكان أوّل ذى قرنين استولى على وجه الأرض . ولما رجع إلى وطنه وحسب أنّها نسيته عاودت إلى المعاشقة وقصدت معانقته . فأبى وأزعجها . وظهر لهم غدو فوجّة سلامان إيسالا إليه في جيوشه ، وفترقت المرة في رؤساء الجيش أموالاً ليرفضوه في المعركة ففعلوا وظفر به الأعداء وتمرّكوه جريحاً وبه دماء حسبوه ميتاً . فعطفت عليه مرضعة من حيوانات الوحش وألصقت حلمة ثديها واغتذت إلى أن انتعش وعوفي ، ورجع إلى سلامان وقد أحاط به الأعداء وأذّلوه وهو حزين من فقد أخيه فأدركه إيسال وأخذ الجيش والعدة وكرّ على الأعداء وبدّهم وأسر عظيمهم وسوى الملك لأخيه ، ثمّ واطأت المرأة طابخه وطاعمه وأعطتهما مالا فسقيا السّم . وكان صدّيقاً كبيراً نسباً وعلماً وعملاً . واغتمّ من موته أخوه ، واعتزل من ملكه وفوّض إلى بعض معاهديه ، وناجى ربّه فأوحى إليه جليّة الحال فسقى المرأة والطابخ والطاعم ثلاثتهم ما سقوا أخاه ودرجوا . فهذا ما اشتمل عليه القصة .

وتأويله : أنّ سلامان مثّل للنفس الناطقة وإيسالا للعقل النظريّ إلى أن حصل عقلاً مستقفاً وهو درجتها في العرفان إن كانت تترقى إلى الكمال ، وامرأة سلامان : القوة البدنيّة الأمّارة بالشهوة والغضب المتّحدة بالنفس صائرة شخصاً من الناس ، وعشقها الإيسال : ميلها إلى تسخير العقل كما سخرت سائر القوى ليكون مؤتمراً لها في تحصيل مآربها الفانية ، وإبائؤه : انجذاب العقل إلى عالمه ، وأختها التي أملكها : القوة العمليّة المسمّاة بالعقل العمليّ المطيع للعقل النظريّ وهو النفس المطمئنة ، وتلييسها نفسها بدل أختها : تسويل النفس الأمّارة مطالبها الخسيسة وترويجها على أنّها مصالح حقيقية ، و البرق اللامع من الغيم المظلم : هي الخطفة الإلهيّة التي تسنح في أثناء الاشتغال بالأُمور الفانية وهي جذبة من جذبات الحقّ ، وإزعاجه للمرأة : إغراض العقل عن الهوى ، وفتح البلاد لأخيه : اطلاع النفس بالقوّة النظرية على الجبروت والملكوت وترقيتها إلى العالم الإلهيّ وقدرتها بالقوّة العلميّة على حسن تدبيرها في مصالح بدنّها وفي نظم أُمور المنازل والمدن . ولذلك سمّاه بأوّل ذى قرنين فإنّه لقب لمن كان يملك الخافقين ، ورفض الجيش

له : انقطاع القوى الحسية والخيالية والوهمية عنها عند عروجها إلى الملائكة الأعلى وفتور تلك القوى لعدم التفاتها إليها ، وتغذيتها بلبن الوحش : إفاضة الكمال إليه عما فوقه من المفارقات لهذا العالم ، واختلال حال سلامان لفقده إيسالاً : اضطراب النفس عند إهمالها تديرها شغلابها فوقها ، ورجوعه إلى أخيه : التفات العقل إلى انتظام مصالحها في تديرها البدن ، والطابع هو القوة الغضبية المشتعلة عند طلب الانتقام ، والطاعم هو القوة الشهوية الجاذبة لما يحتاج إليه البدن ، وتواطؤهم على هلاك إيسال : إشارة إلى اضمحلال العقل في أرذل العمر مع استعمال النفس الأمارة بإيهاها لازياد الاحتياج بسبب الضعف والعجزية وإهلاك سلامان إيهاهم : ترك النفس استعمال القوى البدنية آخر العمر وزوال هيجان الغضب والشهوة وانكسار عاديتهما ، واعتزلة الملك وتفويضه إلى غيره : انقطاع تديره عن البدن وصيرورة البدن تحت تصرف غيرها .

وهذا التأويل مطابق لما ذكره الشيخ . ونما يؤيد أنه قصد هذه القصة أنه ذكر في رسالته في القضاء والقدر قصة سلامان وإيسال وذكر فيها حديث لمعان البرق من الغيم المظلم الذي أظهر لا إيسال وجه امرأة سلامان حتى أعرض عنها . فهذا ما اتضح لنا من أمر هذه القصة . وما أوردت القصة بعبارة الشيخ لئلا يطول الكتاب .

❖(تنبيه)❖

❖(المعرض عن متاع الدنيا وطيباتها يخص باسم الزاهد ، والمواظب على فعل العبادات من القيام والصيام ونحوهما يخص باسم العابد ، والمتصرف بفكره إلى قدس الجبروت مستديماً لبشروق نور الحق في سره يخص باسم العارف . وقد يتركب بعض هذه مع بعض)❖

طالب الشيء يبتدىء بإعراض عما يعتقد أنه يسعد عن المطلوب ، ثم بإقبال على ما يعتقد أنه يقرب إليه ، وينتهي عند وجدان المطلوب . فطالب الحق يلزمه في الابتداء أن يعرض عما سوى الحق لا سيما ما يشغله عن الطلب أغنى متاع الدنيا وطيباتها ، ثم يقبل على ما يعتقد أنه يقرب به من الحق وهو عند الجمهور أفعال مخصوصة هي العبادات . وهذان هما الزهد والعبادة باعتبار ، والتبرّي والتولي باعتبار . ثم إنه إذا وجد الحق

فأول درجات وجدانه هي المعرفة . فإذن أحوال طلاب الحق هي هذه الثلاثة . و لذلك ابتداء الشيخ بتعريفها . ثم إن هذه الأحوال قد توجد في الأشخاص على سبيل الأفراد ، وقد توجد على سبيل الاجتماع وذلك بحسب اختلاف الأغراض . والاجتماعات الثنائية تكون ثلاثة ، والثلاثية واحداً . و إلى ذلك أشار الشيخ بقوله « وقد يتركب بعض هذه مع بعض » .

﴿تنبيه﴾

﴿الزهد عند غير العارف معاملة ما كأنه يشتري بمتاع الدنيا متاع الآخرة ، وعند العارف تنزه عما يشغل سره عن الحق ، وتكبر على كل شيء غير الحق . والعبادة عند غير العارف معاملة ما كأنه يعمل في الدنيا لأجرة يأخذها في الآخرة هي الأجر والثواب ، وعند العارف رياضة ما لهما وقوى نفسه المتوهمة والمتخيلة ليحررها بالتعويد عن جناب الغرور إلى جناب الحق فتصير مسالمة للسر الباطن حينما يستجلى الحق لا ينازعه فيخلص السر إلى الشروق الساطع ويصير ذلك ملكة مستقرة كلما شاء السر أطلع إلى نور الحق غير مزاحم من الهم بل مع تشييع منها له فيكون بكلية منخرطاً في تلك القدس﴾

لما أشار إلى وجود التركيب بين الأحوال الثلاثة أراد أن ينبه على غرض العارف وغير العارف من الزهد والعبادة ليتمايز الفعلان بحسبه . فذكر أن الزهد والعبادة من غير العارف معاملتان فإن الزاهد غير العارف يجرى مجرى تاجر يشتري متاعاً بمتاع ، والعابد غير العارف يجرى مجرى أجير يعمل عملاً لأخذ أجرة ، فالفعلان مختلفان . لكن الغرض واحد . وأما العارف فزهد في الحالة التي يكون فيها متوجساً إلى الحق معرضاً عما سواه تنزه عما يشتغله عن الحق إشاراً لما قصده ، وفي الحالة التي يكون فيها ملتفتاً من الحق إلى سواه تكبر على كل شيء غير الحق استحقاقاً لما دونه . وأما عبادته فارتياض لهما التي هي مبادئ إرادته وعزماته الشهوانية والغضبية وغيرهما ولقوى نفسه الخيالية والوهمية ليحررها جميعاً عن الميل إلى العالم الجسماني والاشتغال به إلى العالم العقلي مشبعة إياه عند توجهه إلى ذلك العالم ، ولتصير تلك القوى معودة لذلك التشييع فلا

تنازع العقل ولا تنازح السرّ حالة المشاهدة فيخلص العقل إلى ذلك العالم و يكون جميع ما تحته من الفروع والقوى منخرطة معه في سلك التوجه إلى ذلك الجانب .

❖ (إشارة) ❖

❖ (لما لم يكن الإنسان بحيث يستقلّ وحده بأمر نفسه إلا بمشاركة آخر من بني جنسه ، وبمعارضة ومعاوضة تجريان بينهما يفرغ كل واحد منهما لصاحبه عن مهمّ لوتولاه بنفسه لازدحم على الواحد كثير ، و كان ممّا يتعسر إن أمكن وجب أن يكون بين الناس معاملة وعدل يحفظه شرع يفرضه شارع متميز باستحقاق الطاعة لاختصاصه بآيات تدلّ على أنّها من عند ربّه ، و وجب أن يكون للمحسن والمسيء جزاء عند القدير الخبير . فوجب معرفة المجازى و الشارع . ومع المعرفة سبب حافظ للمعرفة ففرضت عليهم العبادة المذكّرة للمعبود ، و كرّرت عليهم ليستحفظ التذكير بالتكرير حتّى استمرت الدعوة إلى العدل المقيم لحياة النوع ، ثم زيد مستعملها بعد النفع العظيم في الدنيا الأجر الجزيل في الأخرى ، ثم زيد للعارفين من مستعملها المنفعة التي خصّوا بها فيما هم مولّون وجوههم شطره . فانظر إلى الحكمة ، ثم إلى الرحمة والنعمة تلحظ جناباً تبهرك عجائبه ، ثم أقم واستقم) ❖

لما ذكر في الفصل المتقدم أن الزهد والعبادة إنّما يصدران من غير العارف لا كتساب الأجر والثواب في الآخرة أراد أن يشير إلى إثبات الأجر والثواب المذكورين فأثبت النبوة والشريعة ، وما يتعلق بهما على طريقة الحكماء لأنّه متفرّع عليهما وإثبات ذلك مبنيّ على قواعد .

وتقريرها : أن نقول : الإنسان لا يستقلّ وحده بأُمور معاشه لأنّه يحتاج إلى غذاء ولباس ومسكن وسلاح لنفسه ولمن يعوله من أولاده الصغار وغيرهم . وكلّها صناعات لا يمكن أن يرتبها صانع واحد إلا في مدّة لا يمكن أن يعيش تلك المدّة فافداً أياها أو يتعسر إن أمكن لكنّها تتيسر لجماعة يتعاونون ويتشاركون في تحصيلها يفرغ كل واحد منهم لصاحبه عن بعض ذلك فيتمّ بمعارضة وهي أن يعمل كل واحد مثل ما يعمل الآخر ومعاوضة وهي أن يعطى كل واحد صاحبه من عمله بإزاء ما يأخذه منه من عمله . فإن

الإنسان بالطبع محتاج في تغيّشه إلى اجتماع مؤدّر إلى صلاح حاله . وهو المراد من قولهم : الإنسان مدنيّ بالطبع . والتمدّن في اصطلاحهم هو هذا الاجتماع . فهذه قاعدة .
ثم نقول : واجتماع الناس على التعاون لا ينتظم إلا إذا كان بينهم معاملة وعدل لأنّ كلّ واحد يشتهي ما يحتاج إليه ويغضب على من يزاحمه في ذلك ، و تدعوه شهوته وغضبه إلى الجور على غيره فيقع من ذلك الهرج ويختلّ أمر الاجتماع أمّا إذا كان معاملة وعدل متفق عليهما لم يكن كذلك . فإذن لا بدّ من شريعة . و الشريعة في اللغة : مورد الشاربه . وإنّما سمّي المعنى المذكور بها لاستواء الجماعة في الانتفاع منه . وهذه قاعدة ثانية .

ثم نقول : والشرع لا بدّ له من واضع يقنّن تلك القوانين و يقرّر ها على الوجه الذي ينبغي وهو الشارع . ثم إنّ الناس لو تنازعوا في وضع الشرع لوقع الهرج المحذور منه . فإذن يجب أن يمتاز الشارع منهم باستحقاق الطاعة ليطيعه الباقيون في قبول الشريعة . واستحقاق الطاعة إنّما يتقرّر بآيات تدلّ على كون تلك الشريعة من عند ربّه . وتلك الآيات هي معجزاته . وهي إمّا قوليّة وإمّا فعليّة . والخواصّ للقوليّة أطوع ، و العوامّ للفعليّة أطوع . ولا تتمّ الفعليّة مجردة عن القوليّة لأنّ النبوة والإعجاز لا يحصلان من غير دعوة إلى خير . فإذن لا بدّ من شارع هو نبيّ ذو معجزة . وهذه قاعدة ثالثة .

ثم إنّ العوامّ وضعفاء العقول يستحقرون اختلال العدل النافع في أمور معاشهم بحسب النوع عند استيلاء الشوق عليهم إلى ما يحتاجون إليه بحسب الشخص . فيقدمون على مخالفة الشرع . وإذا كان للمطيع والعاصي ثواب وعقاب أخرونيّ يحملهم الرجاء و الخوف على الطاعة وترك المعصية . فالشريعة لا تنتظم بدون ذلك انتظامها به . فإذن وجب أن يكون للمحسن وللمسيء جزاء من عند الإله القدير على مجازاتهم الخير بما يبدوونه أو يخفونه من أفكارهم وأقوالهم ، ووجب أن تكون معرفة المجازي و الشارع واجبة على الممثلين للشريعة في الشريعة . والمعرفة العاميّة قلما تكون يقينيّة فلا تكون ثابتة فوجب أن يكون معها سبب حافظ لها وهو التذكّار المقرون بالتكرار والمشتغل عليهما

إنما يكون عبادة مذكرة للمعبود مكررة في أوقات متتالية كالصلوات وما يجري مجراها فإذن يجب أن يكون النبي داعياً إلى التصديق بوجود خالق قدير خبير ، وإلى الإيمان بشارع مبعوث من قبله صادق ، وإلى الاعتراف بوعد ووعداً خروطين ، وإلى القيام بعبادات يذكّر فيها الخالق بنعوت جلاله ، وإلى الانقياد لقوانين شرعية يحتاج إليها الناس في معاملاتهم حتى يستمر بذلك الدعوة إلى العدل المقيم لحياة النوع . وهذه قاعدة رابعة .

ثم أن جميع ذلك مقدّر في العناية الأولى لاحتياج الخلق إليه فهو موجود في جميع الأوقات والأزمنة . وهو المطلوب . وهو نفع لا يتصور نفع أعم منه . وقد أضيف لممثلي الشرع إلى هذا النفع العظيم الديني الأجر الجزيل الأخرى حسباً وعدوه ، وأضيف للعارفين منهم إلى النفع العاجل والأجر الآجل الكمال الحقيقي المذكور . فانظر إلى الحكمة وهي تبقية النظام على هذا الوجه ، ثم إلى الرحمة وهو إيفاء الأجر الجزيل بعد النفع العظيم وإلى النعمة وهي الابتهاج الحقيقي المضاف إليهما تلحظ جناب مفيض هذه الخيرات جناباً تبهره عجايبه أي تغلبك وتدهشك ، ثم أقم أي أقم الشرع ، وأستقم أي في التوجه إلى ذلك الجناب القدس .

مركز تحقيقات كميتر علوم راسدي

واعترض الفاضل الشارح فقال : إن غيبتم بالوجوب في قولكم : لما احتاج الناس إلى شارع وجب وجوده . الوجوب الذاتي فهو محال ، وإن غيبتم به أنه وجب على الله تعالى كما يقوله المعتزلة فهو ليس بمذهبكم ، وإن غيبتم به أن ذلك سبب للنظام الذي هو خير ما وهو الله تعالى مبدءاً لكل خير فإذن وجب وجود ذلك عنه فهو أيضاً باطل لأن الأصلح ليس بواجب أن يوجد وإلا لكان الناس كلهم مجبولين على الخير فإن ذلك أصلح . وأيضاً قولكم : إن المعجزات دالة على أن الشارع من قبل الله . غير لائق بكم لأن سبب المعجزات عندكم أمر نفسي يحصل للأنبياء ولأضدادهم من السحرة كما يجيء في النمط العاشر . ويمتاز النبي عن ضده بدعوته إلى الخير دون الشر والتميز بين الخير والشر عقلي فإذن لادلالة للمعجزات على كون أصحابها أنبياء .

وأيضاً القول بأن المعجز دال على صدق صاحبه مبني على القول بالفاعل المختار العالم بالجزئيات الزمانية . وأنتم لا تقولون به .

وأيضاً القول بالعقاب على المعاصي لا يستقيم على أصولكم فإن عقاب العاصي عندكم هو ميل نفسه المشتاقة إلى الدنيا مع فوائدها عنها . ويلزمكم أن نسيان العاصي لمعصيته يقتضي سقوط عقابه .

والجواب على أصولهم : أما عن الأول : فبأن نقول : استناد الأفعال الطبيعية إلى غاياتها الواجبة مع القول بالعناية الإلهية على الوجه المذكور كاف في إثبات أنية تلك الأفعال ولذلك يعملون الأفعال بغاياتها كتعرض بعض الأسنان مثلاً لصلاحية المضغ التي هي غاياتها . فلو لا كون تلك الغاية مقتضية لوجود الفعل لما صحّ التعليل بها وأما قوله : الأصلح ليس بواجب . فنقول عليه : الأصلح بالقياس إلى الكل غير الأصلح بالقياس إلى البعض . والأول واجب دون الثاني . وليس كون الناس مجبولين على الخير من ذلك القبيل كما مر .

وأما عن الثاني : فبأن نقول : الأمور الغريبة التي منها المعجزات قولية وفعلية كما مرّ والمعجزات الخاصة بالأنبياء ليست بالفعلية المحضة . فإذن اقتران الفعلية بالقولية خاص بهم وهو دال على صدقهم .

وأما عن الثالث : فبأن نقول مضافاً إلى ما مرّ من القول في العلم و القدرة : إن مشاهدة المعجزات التي هي آثار لنفوس الأنبياء دالة على كمال تلك النفوس فهي مقتضية لتصديق أقوالهم .

وأما عن الرابع : فبأن نقول : ارتكاب المعاصي يقتضي وجود ملكة راسخة في النفس هي المقتضية لتعذّبها . ونسيان الفعل لا يكون مزيلاً لتلك الملكة فلا تكون مقتضية لسقوط العقاب .

ثم أعلم أن جميع ما ذكره الشيخ من أمور الشريعة والنبوة ليست مما لا يمكن أن يعيش الإنسان إلاّ به . إنما هي أمور لا يكمل النظام المؤدّي إلى صلاح حال العموم في المعاش والمعاد إلاّ بها . والإنسان يكفيه في أن يعيش نوع من السياسة يحفظ اجتماعهم الضروري وإن كان ذلك النوع منوطاً بتغلّب أو ما يجري مجراه . والدليل على ذلك تعيش سكان أطراف العمارة بالسياسات الضرورية .

❖ (إشارة) ❖

❖ (العارف يريد الحق الأول لا لشيء غيره ، ولا يؤثر شيئاً على عرفانه ، وتعبده له فقط لأنه مستحق للعبادة ولأنها نسبة شريفة إليه لا لرغبة أورهة . وإن كانتا فيكون المرغوب فيه أو المرهوب عنه هو الداعي وفيه المطلوب ، ويكون الحق ليس الغاية بل الوسيلة إلى شيء غيره هو الغاية وهو المطلوب دونه) ❖

لما ذكر غرض العارف وغير العارف من الزهد والعبادة و أثبت مبادئ غرض غيره أعنى الثواب والعقاب أشار في هذا الفصل إلى غرض العارف فيما يقصده .

فنقول: لعارف الكمال الحقيقي حالتان بالقياس إليه إحداهما لنفسه خاصة وهي محبته لذلك الكمال ، والثانية لنفسه وبدنه جميعاً وهي حر كته في طلب القرية إليه . و الشيخ عبّر عن الأول بالإرادة وعن الثاني بالتعبّد ، وذكر : أن إرادة العارف وتعبّده يتعلّقان بالحق الأول جل ذكره لذاته ، ولا يتعلّقان بغيره لذات ذلك الغير بل إن تعلّقاً بغير الحقّ تعلّقاً لأجل الحقّ أيضاً فقوله : «العارف يريد الحق الأول لا لشيء غيره» بيان لتعلّق إراداته بالحقّ لذاته . وقوله « ولا يؤثر شيئاً على عرفانه » أي لا يؤثر شيئاً غير الحقّ على عرفانه . فإنّ الحقّ مؤثر على عرفانه لأنّ العرفان ليس بمؤثر لذاته عند العارف على ما صرّح به فيما يجي . وهو قوله « من آثر العرفان للعرفان فقد قال بالثاني » وكلّ ما هو مؤثر وليس بمؤثر لذاته فهو مؤثر لا محالة لغيره . فالعرفان مؤثر لغيره وذلك الغير هو الحقّ لا غير . فإنّ الحقّ مؤثر على العرفان . وإنّما اختصّ العارف بأنّه لا يؤثر شيئاً غير الحقّ على عرفانه لأنّ غير العارف يؤثر نيل الثواب والاحتراز عن العقاب على العرفان لأنّه يريد العرفان لأجلهما . أمّا العارف فلا يؤثر شيئاً عليه إلا الحقّ الذي هو فقط مؤثر لذاته بالقياس إليه . وقوله : « وتعبّده له فقط » إشارة إلى تعلّق عبادة العارف أيضاً بالحقّ فقط .

فان قيل : هذا يناقض ما ذكره فيما مرّ وهو أن عبادة العارف رياضة لقوام ليجرّها إلى جناب الحقّ وهو غيره . فإنّ جرّ القوى إلى جناب الحقّ ليس هو الحقّ ذاته . قلنا : مراده ليس أن العارف لا يقصد في تعبّده غير الحقّ مطلقاً بل هو أن العارف

لا يقصد غير الحق بالذات . إنما يقصد الحق بالذات ويقصد إن قصد غيره بالعرض ولأجل الحق كما مر . فهذا حكم من حيث يلاحظ العارف نفسه بالقياس إلى الحق الأول الذي هو مراده لذاته . ثم إذا لوحظ كل واحد من الحق والعبادة بالقياس إلى الآخر وجد استناد العبادة إلى الحق الأول واجبا من الجهتين : أما باعتبار ملاحظة الحق بالقياس إلى العبادة فلما ذكره في قوله : « ولأنه مستحق للعبادة » ، وأما باعتبار ملاحظة العبادة بالقياس إلى الحق فلما ذكره في قوله : « ولأنها نسبة شريفة إليه » .

وذكر الفاضل الشارح في هذا الموضع : أن تعبد العارفين يكون إما لذات الحق ، أولصفة من صفاته ، أو لتكميل أنفسهم وهي طبقات ثلاث مترتبة أشار الشيخ إلى الأولى بقوله : وتعبد له فقط . وإلى الثانية بقوله : ولأنه مستحق للعبادة ، وإلى الثالثة بقوله : ولأنها نسبة شريفة إليه .

أقول : في هذا التفسير تجوز أن يكون للعارف معبود بالذات غير الحق . وباقي الفصل يدل على خلافه . ثم إن الشيخ أشار إلى كون غرض العارف مخالفا لأغراض غيره بقوله « لا للرببة أورهة » أي لا للرببة في الثواب أورهة من العقاب . ويسن فساد كون ذلك غرضا بالقياس إلى العارف بقوله : « وإن كانت أي وإن كانت الرغبة أو الرهبة المذكورتان غايتين للعبادة فيكون الثواب المرغوب فيه أو العقاب المرهوب عنه هو الداعي إلى عبادة الحق وفيهما مطلوب عابد الحق » ، ويكون الحق غير الغاية بل هو الواسطة إلى نيل الثواب أو الخلاص من العقاب الذي هو الغاية وهو المطلوب . فيكون هو المعبود بالذات لا الحق . فهذا شرح هذا الفصل .

قال الفاضل الشارح : من الناس من أحال القول بكون الله تعالى مراداً لذاته ، وزعم أن الإرادة صفه لا تتعلق إلا بالممكنات لأنها تقتضي ترجيح أحد طرفي المراد على الآخر . وذلك لا يعقل إلا في الممكنات . قال : والشيخ أيضا برهن في أول النمط السادس أن كل من يريد شيئاً فلا بد وأن يكون حصوله أولى من عدمه ، ويكون المقصود بالقصد الأول هو ذلك الحصول . وبنى عليه أن كل مرید مستكمل فإذن كل من أراد الله تعالى لم يكن مراده هو الله تعالى بل استكمال ذاته . وأجاب عنهما بأنهما مصادرة على

المطلوب لا نهما مبتنيان على أن الإرادة لا تتعلق إلا بالمكن وإلا بما يستكمل به المرید . وهو ما أدعاه المعترض .

ونحن نقول : إنها تتعلق بالله لا بشيء غيره أيضاً . وأقول في بيانه أن الإرادة المتعلقة بما يفعله المرید يقتضى إمكان المراد وإكمال المرید لا تتعلق الإرادة به بل لكونه فعلاً أو لكونه مستحصلاً للمرید بإرادته وهي هنا ليس المراد كذلك . فإذن سقط الاعتراضات .

❖ (إشارة) ❖

❖ (المستحلّ توسيط الحقّ مرحوم من وجه فإنه لم تطعم لذّة البهجة به فيستظمها إنما معارفته مع اللذات المخدجة فهو حنون إليها غافل عما وراءها وما مثله بالقياس إلى العارفين إلا مثل الصبيان بالقياس إلى المحنّكين فإنهم لما غفلوا عن طيبات يحرم عليها البافون واقتصرت بهم المباشرة على طيبات اللعب صاروا يتعجبون من أهل الجدة إذا ازوروا عنها عايفين لها عاكفين على غيرها . كذلك من غصّ النقص بصره عن مطالعة بهجة الحقّ أعلق كتفيه بما يليه من اللذات لذات الزور فتركها في دنياه عن كره وما تركها إلا ليستأجل أضعافها . وإنما يعبد الله تعالى ويطيعه ليخوله في الآخرة شعبة منها فيبعث إلى مطعم شهّي ومشرب هنيء ومنكح بهي إذا بعثر عنه فلامطمح لبصره في أولاه وأخراه إلا إلى لذات قبقة وذذبته . والمستبصر بهداية القدس في شجون الايثار قد عرف اللذّة الحقّ وتلى وجهه سمتها مسترحماً على هذا المأخوذ عن رشده إلى ضده وإن كان ما يتوخّاه بكده مبذولاً له بحسب وعده) ❖

المخدج : الناقص . يقال : أخذجت الناقة : إذا جاءت بولدها ناقص الخلق ، والولد مخدج . والحنون : المشتاق . وحنكته السن وأحنكته : أي أحكمته التجارب . فهو محنك ومحنك . وازور عنه : أي عدل عنه . وعاف الطعام أو الشراب : أي كرهه فلم يتناوله . وعكف على الشيء : أي أقبل عليه مواظباً . وخوله الله الشيء : أي ملكه إيتاء . وبعثر عنه : أي كشف عنه . وطمح بصره إلى الشيء أي ارتفع . والقبب : البطن . والذذبذ : الذكر . وقد لاحظ الشيخ فيهما قول النبي ﷺ : من وفى شراً لقلقه وقبقة وذذبذ فقد وفى . والقلق :

اللسان . و الشجون جمع شجن و هو طريق الوادى . والكدة : الشدة في العمل وطلب الكسب .

والغرض من هذا الفصل تمهيد العذر لمن يجوز أن يجعل الحق واسطة في تحصيل شيء آخر غيره وهو من يتزهد في الدنيا ويعبد الحق رغبة في الثواب أو رهبة من العقاب . ووجه العذر بيان نقصه في ذاته .

وفي عبارات الشيخ لطائف كثيرة يتبين للمتأمل فيها :
 منها : وصف اللذات الحسية بنقصان الخلقة . وهو نقصان لا يمكن أن يزول .
 ومنها : تشبيهه من لم يقدر على مطالعة البهجة الحقيقية بالأعمى الذي يطلب شيئاً فإنه يعلق يده بما يليه سواء كان ما أعلق به يده مطلوباً أو لم يكن .
 ومنها : التنبيه على أن زهد غير العارف زهد عن كره فهو مع كونه في صورة الزهد أحرص الخلق بالطبع على اللذات الحسية فإن التارك شيئاً استأجل أضعافه أقرب إلى الطمع منه إلى القناعة .
 ومنها : نسبة همته إلى الدنائة والضعفة فإن قوله « لا مطمح لبصره » مشعر بأنه أدنى منزلة من أن يستحق تلك اللذات الخسيسة .

ومنها : التعبير البالغ في تخصيص لذة البطن والفرج بالذكر :
 وقد ذكر في آخر الفصل أن هذا الناقص المرحوم ينال ما يرجوه و يطلبه بكدة من اللذات الحسية حسبما وعده الأنبياء عليهم السلام . وقد أشار إلى كيفية ذلك في التمتع الثامن حين ذكر إمكان تعلق نفوس البله بأجسام هي موضوعات لتخيلاتهم ، و عبر عن هذه السعادة بالسعادة التي تليق بهم .

❖ (إشارة) ❖

❖ (أول درجات حركات العاقلين ما يسمونه هم الإرادة . وهو ما يعترى المستبصر باليقين البرهاني ، أو الساكن النفس إلى العقد الايماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى فيتحرك سره إلى القدس لينال من روح الاتصال . فما دامت درجته هذه فهو مرید) ❖

اعتراه : أى غشيه . واعتلاق العروة الوثقى : الاعتصام بها .
وأعلم أن الشيخ أراد بعد ذكر مطالب العارفين وغيرهم أن يذكر أحوالهم المترتبة
في سلوكهم طريق الحق من بدء حركتهم إلى نهايتها التي هي الوصول إليه تعالى ، و
يشرح ما يسنح لهم في منازلهم . فذكرها في أحد عشر فصلاً متوالية أولها هذا الفصل . و
هو مشتمل على ذكر مبادئ حركاتهم . فذكر : أن الإرادة هي أول درجاتهم المترتبة
بحسب حركاتهم وهي المبدء القريب من الحركة ومبدؤها تصور الكمال الذاتي الخاص
بالمبدء الأول الفائضة آثاره على المستعدين من خلقه بقدر استعداداتهم ، والتصديق
بوجوده تصديقاً جازماً مع سكون نفس سواء كان يقينياً مستفاداً من قياس برهاني ، أو
كان إيمانياً مستفاداً من قبول قول الأئمة الهادين إلى الله تعالى . فإن كل واحد
منهما اعتقاد يقتضي تحريك صاحبه في طلب ذلك الفيض . ولما كانت الإرادة مترتبة على
هذا التصديق عرفها بأنها حالة تعترى بعد الاستبصار أو العقد المذكور . ثم صرح بأنها
رغبة في الاعتصام بالعروة الوثقى التي لا تزول ولا تتغير . فهي مبدء حركة السر إلى
العالم القدسي . وغايتها نيل روح الاتصال بذلك العالم .

وأعلم أن الشيخ ذكر في النمط الثالث أن للحركة الإرادية الحيوانية أربعة
مبادئ : مرتبة الإدراك ، ثم الشوق المسمى بالشهوة أو الغضب ، ثم العزم المسمى
بالإرادة الجازمة ، ثم القوة المؤتمرة المنبثقة في الأعضاء . والحركة المذكورة هي هنا إرادية
لكنها ليست بحيوانية . فلها من المبادئ المذكورة الأولى . وهو ما عبر عنه بالاستبصار
أو العقد المقارن لكون النفس ، والثانية والثالثة وهما ما عبر عنهما بالإرادة وإنما اتحدتا
هي هنا لأنهما لا يتباينان إلا عند اختلاف الدواعي والصوارف وذلك الاختلاف لا يتصور
مع سكون النفس الذي اشترطه هي هنا . وسقطت الرابعة لأن هذه الحركة ليست
بجسمانية .

والفاضل الشارح أورد في تفسير هذا الفصل أصناف طلاب الحق والرياضات الثلاثة
بكل صنف . وذلك غير مناسب لما فيه .

❖ (إشارة) ❖

❖ ثم إنه ليجتاج إلى الرياضة . والرياضة متوجهة إلى ثلاثة أغراض : الأول : تنحية مادون الحق عن مستن الإيثار ، والثاني : تطويع النفس الأمارة للنفس المطمئنة لينجذب قوى التخيل والوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي منصرفاً عن التوهّمات المناسبة للأمر السفلي ، والثالث : تلطيف السر للتنبه . والأول يعين عليه الزهد الحقيقي . والثاني يعين عليه عدة أشياء : العبادة المشفوعة بالفكرة ، ثم الألحان المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما لحن به من الكلام موقع القبول من الأوهام ، ثم نفس الكلام الواعظ من قائل زكي بعبارة بليغة ونعمة رخيصة وسمت رشيد ، وأما الغرض الثالث فيعين عليه الفكر اللطيف ، والعشق العفيف الذي يأمر فيه شمائل المعشوق ليس سلطان الشهوة ❖

أقول . مستن الإيثار : طريقة . و المشفوعة : المقرونة . و كلام رقيم : أي رفيق ، يقال : رخم صوته : أي لينه . والشمال بالكسر : الخلق . وجمعه شمائل .

والمقصود من هذا الفصل ذكر احتياج المرید إلى الرياضة وبيان أغراض الرياضة . وأنا إذ كرفل الخوض في تفسير ماهية الرياضة . فأقول : رياضة البهائم منعها عن إقدامها على حركات لا يرتضيها الرائي ، و إجبارها على ما يرتضيه لتتمرن على طاعته . والقوة الحيوانية التي هي مبدء الإدراكات و الأفاعيل الحيوانية في الإنسان إذا لم يكن لها طاعة القوة العاقلة ملكة كانت بمنزلة بهيمة غير مرتاضة تدعوها شهوتها تارة وغضبها تارة اللذان تثيرهما المتخيلة والمتوهمة بسبب ما تتذكر أنه تارة و بسبب ما يتأذى إليهما من الحواس الظاهرة تارة إلى ملائمتها فتتحرك حركات مختلفة حيوانية بحسب تلك الدواعي و تستخدم القوة العاقلة في تحصيل مرادها فتكون هي أمارة تصدر عنها أفعال مختلفة المبادئ ، والعقلية مؤتمرة عن كره مضطربة . أما إذا راضتها القوة العاقلة بمنعها عن التخيلات والتوهّمات والإحساسات والأفاعيل المثيرة للشهوة والغضب ، وإجبارها على ما يقتضيه العقل العملي إلى أن تصير متمرنة على طاعته متأدبة في خديعته تأتمر بأمرها وتنتهي بنهيها كانت العقلية مطمئنة لا يصدر عنها أفعال مختلفة بحسب المبادئ ، و باقي القوى بأسرها مؤتمرة متسالمة لها . وبين الحالتين حالات مختلفة بحسب استيلاء إحداهما

على الأخرى تتبع الحيوانية فيها أحياناً هواها عاصية للعاقلة ، ثم تندم قتلوم نفسها . فتكون لوامة . وإتسما سميت هذه القوى بالنفوس الأمارة واللوامة والمطمئنة ملاحظة لما جاء من ذكرها بهذه السمات في التنزيل الإلهي . فإذن رياضة النفس نهياً عن هواها وأمرها بطاعة مولايها . ولما كانت الأغراض العقلية مختلفة كانت الرياضات مختلفة منها الرياضات العقلية المذكورة في الحكمة العملية ، ومنها الرياضات السمعية المسميات بالعبادة الشرعية . وأدق أصنافها رياضة العارفين لأنهم يريدون وجه الله تعالى لا غير . وكل ما سواه شاغل عنه . فرياضتهم منع النفس عن الالتفات إلى ما سوى الحق الأول وإجبارها على التوجه نحوه ليصير الإقبال عليه والإقطاع عما دونها ملكة لها . وظاهر أن كل رياضة هي داخلية في الحقيقة في هذه الرياضة ولا ينعكس إلا أنها تختلف باختلاف مراتبهم في سلوكهم تبتدىء من أجل أصنافها وتنتهي عند أدقها . فهذا ما أقوله في الرياضة . وأرجع إلى المقصود .

فأقول : الغرض الأقصى من الرياضة شيء واحد هو نيل الكمال الحقيقي إلا أن ذلك موقوف على حصول أمر وجودي هو الاستعداد . وحصول ذلك الأمر مشروط بزوال الموانع . والموانع إما خارجية ، وإما داخلية . فإذن الرياضة بهذا الاعتبار موجهة نحو ثلاثة أغراض : أحدها : تنحية ما دون الحق عن مستن الإيثار . وهو إزالة الموانع الخارجية ، والثاني : تطويع النفس الأمارة للمطمئنة لينجذب التخييل والتوهم عن الجانب السفلي إلى الحاجب القدسي ويتبعها سائر القوى ضرورة . وهو إزالة الموانع الداخلية أعني الدواعي الحيوانية المذكورة ، والثالث : تلطيف السر للتنبه . وهو تحصيل الاستعداد لنيل الكمال فإن مناسبة السر مع الشيء اللطيف لا يمكن إلا بتلطيفه . ولطف السر عبارة عن تهيبته لأن تتمثل فيه الصور العقلية بسرعة ولأن ينفع عن الأمور الإلهية المهيبة للشوق والوجد بسهولة .

ثم إن الشيخ لما فرغ عن ذكر أغراض الرياضة ذكر ما يعين على الوصول إلى كل واحد من هذه الأغراض .

أما الأول فقد ذكر مما يعين عليه شيئاً واحداً وهو الزهد الحقيقي المنسوب

إلى العارفين الذي هو التنزه عما يشغل السر عن الحق كما مر. وذلك ظاهر .
وأما الثاني فقد ذكر مما يعين عليه ثلاثة أشياء :

الأول : العبادة المشفوعة بالفكر يعني المنسوبة إلى العارفين . وفائدة اقترانها
بالفكر أن العبادة تجعل البدن بكلّيته متابعاً للنفس . فإن كانت النفس مع ذلك
متوجهة إلى جناب الحق بالفكر صار الإنسان بكلّيته مقبلاً على الحق . وإلا فصارت
العبادة سبباً للشقاوة كما قال عزّ وجلّ : فويل للمصلّين الذين هم عن صلاتهم ساهون .
ووجه إعانة هذه العبادة على الغرض الثاني هو أنها أيضاً رياضة ما لهمم العابد العارف
وقوى نفسه ليحرّرها بالتعويد عن جانب الغرور إلى جناب الحق كما مر.

والثاني الألحان وهي تعين بالذات وبالعرض .

ووجه إعانتها بالذات أن النفس الناطقة تقبل عليها لا إعجابها بالتأليفات المتشقة
والنسب المنتظمة الواقعة في الصوت الذي هو مادة النطق . فينهل عن استعمال القوى
الحيوانية في أغراضها الخاصة بها فيتبعها تلك القوى وحينئذ تكون الألحان مستخدمة
لها .

ووجه إعانتها بالعرض أنها توقع الكلام المقاون لها موقع القبول من الأوهام
لاشتمالها على المحاكاة التي تميل النفس بالطبع إليها . فإذا كان ذلك الكلام واعظاً باعثاً
على طلب الكمال صارت النفس متنبهة لما ينبغي أن يفعل فغلبت على القوى الشاغلة إيتائها
وطوّعتها .

والثالث نفس الكلام الواعظ يعني الكلام المفيد للتصديق بما ينبغي أن يفعل على
وجه الإقناع وسكون النفس فإنه ينبه النفس ويجعلها غالبية على القوى لاسيما إذا اقترنت
بأمر أربعة :

أحدها يعود إلى الفائل وهو كونه زكياً فإن ذلك كشهادة تؤكّد صدقه . ووعظ
من لا يتعظ لا ينجح لأن فعله يكذب قوله ، والثلاثة الباقية تعود إلى القول : منها واحد
يعود إلى اللفظ وهو كونه بعبارة بليغة أي تكون مستحسنة واضحة الدلالة على كمال ما
يقصده الفائل من غير زيادة عليه ولا نقصان منه كأنه قالب أفرغ فيه المعنى ، وواحد إلى

هيئة اللفظ وهو أن يكون بنغمة رخيمة فإنّ لين الصوت يفيد النفس هيئة تعدّها نحو المسامحة في القبول ، وشدّته يفيدها هيئة تعدّها نحو الامتناع عن القبول . ولذلك للنغمات تأثيرات مختلفة في النفس يناسب كل صنف منها صنفاً من الهيئات النفسانية . والأطباء والخطباء يستعملونها في معالجات الأمراض النفسانية ، وفي إيقاع الإقناعات المطلوبة بحسب تلك المناسبات ، وواحد يعود إلى المعنى وهو أن يكون على سمت رشيد أي يكون مؤدّياً إلى تصديق نافع للمريد في السلوك بسرعة .

واعلم أنّ نفس الكلام الواعظ يسمى في صناعة الخطابة بالعمود ، والأمر المذكور اللاحقة به المعينة على الإقناع بالاستدراجات .

وأما الثالث فقد ذكر ممّا يعين عليه شيئين :

الأوّل : الفكر اللطيف وهو أن يكون معتدلاً في الكيفيّة والكميّة وفي أوقات لا تكون الأمور البدنيّة كالامتلاء والاستفراغ المفرطين وغيرهما شاغلة للنفس عن الإدراك العقليّ فإنّ كثرة الاشتغال بمثل هذا الفكر تفيد النفس هيئة تعدّها لإدراك المطالب بسهولة .

مركز تحقيقات كليات علوم إيسوي

والثاني العشق العفيف .

واعلم أنّ العشق الإنسانيّ ينقسم إلى حقيقيّ مرّ ذكره ، وإلى مجازيّ . والثاني ينقسم إلى نفسانيّ وإلى حيوانيّ . والنفسانيّ هو الذي يكون مبدؤه مشاكلة نفس العاشق لنفس المعشوق في الجوهر ويكون أكثر إعجابه بشمائل المعشوق لأنّها آثار صادرة عن نفسه . والحيوانيّ هو الذي يكون مبدؤه شهوة حيوانيّة وطلب لذّة بهيميّة ويكون أكثر إعجاب العاشق بصورة المعشوق وخلقه ولونه وتخطيط أعضائه لأنّها أمور بدنيّة . والشيخ أشار بقوله « العشق العفيف » إلى الأوّل من المجازين لأنّ الثاني ممّا يقتضيه استيلاء النفس الأمّارة وهو معين لها على استخدامها القوة العاقلة ويكون في الأكثر مقارناً للفجور والحرص عليه . والأوّل بخلاف ذلك وهو يجعل النفس لينّة شيفة ذات وجد ورقة منقطعة عن الشواغل الدنيويّة معرضة عمّا سوى معشوقه جاعلة جميع الهموم همّاً واحداً ، ولذلك يكون الإقبال على المعشوق الحقيقيّ أسهل على صاحبه من غيره .

فإنه لا يحتاج إلى الإعراض عن أشياء كثيرة وإليه أشار من قال من عشق وعف وكرم ومات مات شهيداً .

❖ (إشارة) ❖

❖ ثم إنه إذا بلغت به الإرادة والريضة حدّاً ما عنت له خلصات من أطلاع نور الحق عليه لذينة كأنها بروق تومض إليه ثم تخدم عنه وهو المسمى عندهم أوقافاً وكل وقت يكتفه وجدان وجد إليه ووجد عليه . ثم إنه ليكثر عليه هذه الغواشي إذا أمعن في الارتياض . ❖

أقول : عن الشيء : اعترض . وخلص واختلس : استلب ، وومض البرق وميضاً وأومض : أى لمع لمعاً خفيفاً غير معترض في نواحي الغيم .

والشيخ أشار في هذا الفصل إلى أول درجات الوجدان والاتصال وهو إنما يحصل بعد حصول شيء من الاستعداد المكتسب بالإرادة والريضة ويتزايد بتزايد الاستعداد . وقد لاحظوا في تسميته بالوقت قول النبي ﷺ : لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرّب ولا نبي مرسل . والوجدان اللذان يكتفان الوقت لا يتساويان لأن الأول حزن على استبطاء الوجدان ، والآخر أسف على فواته .

❖ (إشارة) ❖

❖ إنه ليتوغل في ذلك حتى يغشاه في غير الارتياض . فكلما لمح شيئاً عاج منه إلى جناب القدس يتذكر من أمره أمراً فغشيه غاش فيكاد يرى الحق في كل شيء . ❖
أوغل : أي سار سريعاً وأمعن فيه ، وتوغل في الأرض : أي سار فيها فأبعد منه . ويوجد في بعض النسخ بالوجهين أعنى ليوغل ولتوغل . ولمحه : أي أبصره بنظر خفيف ، وعاج عنه : أي رجع وأنثنى عنه ، وعاج به : أي قام به . والمعنى أن الاتصال بجناب القدس إذ صار ملكة فهو قد يحصل في غير حالة الارتياض الذي كان معداً لحصوله من قبل .

❖ (إشارة) ❖

❖ ولعله إلى هذا الحد يستعلى عليه غواشيه وينزل هو عن سكينته فيتنبه جليسه

لاستيفازه عن قراره . فإذا طالت عليه الرياضة لم يستقر غاشية ، وهدي للتلبيس فيه)
أقول : علا واستعلى بمعنى . والسكينة : الوقار . واستوفز في قعدته : أي قعد قعوداً
منتصباً غير مطمئن . واستقره الخوف وما يشبهه : أي استخفه . والتلبيس كالتدليس وهو
كتمان العيب . والسبب فيما ذكره الشيخ أن الأمر العظيم إذا غاص الإنسان بغته فقد
يستقره لكون النفس غافلة عن هجومه غير متأهبة له فينهزم عنه دفعة . أما إذا عوالى
واستمر ألف الإنسان به وزال عنه الاستقراز لأن النفس قد تتأهب لتلقيه إذ هي متوقعة
لعوده . والعارف ينكر من نفسه الاستقراز المذكور لاستنكافه عن الترائي بالكمال فلذلك
يؤثر كتمان ما يرد عليه ، و يستعمل التلبيس فيه .

❖ (إشارة) ❖

❖ ثم إنه لتبلغ به الرياضة مبلغاً ينقلب له وقته سكينة فيصير المخطوف مألوفاً ،
والوميض شهاباً بيناً ، ويحصل له معرفة مستقرة كأنها صفة مستمرة ، ويستمتع فيها
ببهجته . فإذا انقلب عنها انقلب حيران أسفاً)
و في بعض النسخ بدل قوله : ينقلب له وقته سكينة : ينقلب له وفد مسكينة . يقال :
وفد فلان على الأمير : إذا ورد رسولا إليه فهو وفد والجمع وفد . والرواية الأولى أظهر .
والخطف : الاستلاب . والشهاب : شعلة نار ساطعة ، وشهاباً بيناً أي واضحاً . و في بعض
النسخ ثبتاً أي ثابتاً . ويحصل له معرفة مستقرة أي مع الحق الأول أسفاً أي متلهفاً .
والمعنى ظاهر .

❖ (إشارة) ❖

❖ ولعلّه إلى هذا الحد يظهر عليه ما به فإذا تغلغل في هذه المعرفة قل ظهوره
عليه . فكان وهو غائب حاضراً ، وهو ظاعن مقيماً)
أقول : تغلغل الماء في الشجر : أي تخللها : وطمع : أي سار . والمعنى أنه قبل هذا
المقام كان بحيث يظهر عليه أثر الابتهاج عند الذهاب والأسف حالة الانقلاب فصار في هذا
بحيث يقل ظهور ذلك عليه فإراء جليسه حالة الاتصال بجناب الجلال حاضراً عنده مقيماً
معه وهو بالحقيقة غالب عنه ظاعن إلى غيره .

❖ (إشارة) ❖

❖ (ولعلّنا إلى هذا الحدّ إنّما يتيسّر له هذه المعرفة أحياناً ، ثمّ يتدرّج إلى أن يكون له متى شاء) ❖ .

و في بعض النسخ : إنّما يتسنى له : أي يفتح ويتسهّل عليه . يقال : سنّاه : أي فتحه وسهّله .

❖ (إشارة) ❖

❖ (ثمّ إنّنا ليتقدّم هذه الرتبة فلا يتوقّف أمره إلى مشيئته بل كلّما لاحظ شيئاً لاحظ غيره وإن لم تكن ملاحظته للاعتبار فيسّح له تعريج عن عالم الزور إلى عالم الحقّ مستقرّ به ويحتفّ حوله الغافلون) ❖

يقال : عرج عرجاً : أي ارتقى ، وعرج عليه تعريجاً : أي أقام ، وعرج إليهم وانعرج : أي مال وانعطف . فالتعريج ههنا إمّا مبالغه في الارتقاء ، وإمّا بمعنى الميل والانعطاف . وحفّ واحتفّ حوله : أي أطاف به واستدار حوله . والمعنى ظاهر .

❖ (إشارة) ❖

❖ (فاذا عبر الرياضة إلى النيل صار سرّ مرآة مجلوبة محاذياً بها شطر الحقّ ، ودرّت عليه اللذات العلى ، وفرح بنفسه لما بها من أثر الحقّ ، وكان له نظر إلى الحقّ ونظر إلى نفسه ، وكان بعد متردداً) ❖ .

يقال : درّ اللبن وغيره : أي انصبّ وفاض . ومعناه أنّ العارف إذا تمت رياضته واستغنى عنها لوصوله إلى مطلوبه الذي هو اتصاله بالحقّ دائماً صار سرّه الخالي ممّا سوى الحقّ كمرآة مجلوبة بالرياضة محاذياً بها شطر الحقّ بالإرادة فتتمثل فيه أثر الحقّ وفاضت عليه اللذات الحقيقيّة ، وابتهج بنفسه لما ناله من أثر الحقّ ، وكان له نظران : نظر إلى الحقّ المبتهج به ، ونظر إلى ذاته المبتهجة بالحقّ ، وكان بعد في مقام التردّد بين الجانبين .

❖ (إشارة) ❖

❖ (ثمّ إنّنا ليغيب عن نفسه فيلحظ جناب القدس فقط . وإن لحظ نفسه فمن حيث

هي لحظة لا من حيث هي بزینتها . وهناك بحق الوصول) ٥٥
 هذه آخر درجات السلوك إلى الحق و هي درجة الوصول التام ، و يليها درجات
 السلوك فيه ، و هي تنتهي عند المحو و الفناء في التوحيد على ما سيأتي . و في هذا المقام
 يزول التردد المذكور في الفصل السابق و تتم الغيبة عن النفس والوصول إلى الحق .
 و اعلم أن الغيبة عن النفس لا تنافي ملاحظتها . و لذلك قال « و إن لاحظ نفسه
 فمن حيث هي لحظة لا من حيث هي بزینتها » و يبان أن اللاحظ من حيث هو لاحظ إذا
 لاحظ كونه لاحظاً فقد لاحظ نفسه إلا أن هذه الملاحظة دون الملاحظة التي كانت قبلها لأنه
 كان هناك لاحظاً للنفس من حيث هي متنقشة بالحق متريسة بزينة حصلت لها منه . فهو
 مبتهج بالنفس و الابتهاج بالنفس وإن كان بسبب الحق إعجاب بالنفس و توجه إلى النفس .
 فإذن هو تارة متوجه إلى النفس و تارة متوجه إلى الحق و لذلك حكم عليه بالتردد .
 أما ههنا فهو متوجه بالكلية إلى الحق وإنما يلاحظ النفس من حيث يلاحظ المتوجه إليه
 الذي لا ينفك عن ملاحظة المتوجه فقط . فهي ملاحظة النفس بالمجاز أو بالعرض . و لذلك
 حكم ههنا بالوصول الحقيقي . فهذا شرح ما في الكتاب .

و بقي علينا أن نذكر الوجه في عدد هذه الفصول و الدرجات المذكورة فيها فأقول :
 إن كل حركة فلها مبدء و وسط و منتهى . و إذا كانت المفارقة من المبدء و المرور على
 الوسط و الوصول إلى المنتهى لا دفعة كان لكل واحد منها أيضاً ابتداء و توسط و انتهاء
 و الجميع تسعة . فالشيخ أورد بعد فصل الرياضة تسعة فصول مشتملة على ذكر هذه
 الدرجات .

الثلاثة الأولى : التي ذكر فيها أول الاتصال المسمى بالوقت ، و تمكنه بحيث
 يحصل في غير حال الارتياض ، و استقراره بحيث يزول معه الاستفزاز مشتملة على مراتب
 بداية السلوك .

و الثلاثة التي بعدها : التي ذكر فيها ازدياد الاتصال الذي عبر عنه بصيرورة الوقت
 سكونية ، و تمكن ذلك حتى يلتبس أثر الحصول بأثر اللاحصول ، و استقراره بحيث يحصل
 متى شاء مشتملة على مراتب وسطه .

والثلاثة الأخيرة : التي ذكر فيها حصول الاتصال مع عدم المشيئة ، واستقراره مع عدم الرياضة ، وثبوته مع عدم ملاحظة النفس مشتملة على مراتب المنتهى .

✽(تنبيه)✽

✽(الالتفات إلى ما تنزه عنه شغل . و الاعتداد بما هو طوع من النفس عجز ، و التبجح بزينة الذات من حيث هي الذات و إن كان بالحق فيه ، والإقبال بالكلية على الحق خلاص)✽ .

لما فرغ عن ذكر درجات السلوك وانتهى إلى درجات الوصول أراد أن ينبّه على نقصان جميع الدرجات التي قبل الوصول بالقياس إليه فبدء بالزهد الذي هو تنزه عما يشغل عن الحق وذكر أيضاً أنه شاغل . فقال « الالتفات إلى ما تنزه عنه - يعني ما سوى الحق - شغل » . فإذن الزهد مؤدّى إلى ما به يحترز عنه ، ثم عقب بالعبادة التي هي تطويع النفس الأمارة للنفس المطمئنة على أفعالها الخاصة بإعانة الأمارة إياها على ذلك وذكر أيضاً أنه عجز فقال « والاعتداد بما هو طوع من النفس عجز » أى اعتداد النفس بما يطيعها عجز . فإن العبادة أيضاً مؤدّى إلى ما به يحترز عنه ، ثم عقب بآخر درجات السلوك المنتهية إلى الوصول فإن التنبيه على نقصانها يتضمن التنبيه على نقصان ما قبلها وذكر أن الابتهاج بما يحصل لذات المبتهج من حيث هو لذاته و إن كان ذلك الحاصل هو الحق نفسه فيه وحيرة فإنه يقتضى تردداً من جانب إلى جانب يقابله وقد ابتغى بذلك الهداية عن التحير فقال « و التبجح بزينة الذات من حيث هي الذات و إن كان بالحق فيه » . فإذن الوقوف في هذه الدرجة من السلوك أيضاً يكون متأدياً إلى ما يحترز عنه بالسلوك ، ثم ذكر أن الخلاص من جميع ذلك بالوصول الذي ذكره في آخر المراتب فقال : « الإقبال بالكلية على الحق خلاص » وهناك ظهر أيضاً معنى قولهم : والمخلصون على خطر عظيم .

✽(إشارة)✽

✽(العرفان مبتدء من تفريق و نفص و ترك و رفض ممعن في جمع هو جمع صفات الحق للذات المريدة بالصدق منته إلى الواحد ثم وقوف)✽

قد جمع الشيخ جميع مقامات العارفين في هذا الفصل .
وأقول في تقريره : إنه مشهور بين أهل الذوق أن تكميل الناقصين يكون بشيئين :
تخلية ، وتحلية . كما أن مداواة المرضى يكون بشيئين : تنقية ، وتقوية . الأول سلبي ،
والثاني إيجابي . ويعبر عن التخلية بالتركية . ولكل واحد منهما درجات :
أما درجات التتركية فهي التي مر ذكرها . وقدرتها الشيخ في هذا الفصل في أربع
مراتب : تفريق ، ونفض ، وترك ، ورفض .
فالتفريق : مبالغة الفرق وهو فصل بين شيئين لا ترجيح لأحدهما على الآخر . ومنه
فرق الشعر .

والنفذ : تحريك شيء لينفصل عنه أشياء مستحقة بالقياس إليه كالغبار عن الثوب .
والترك : تحلية وانقطاع عن شيء .

والرفض : ترك مع إهمال وعدم مبالاة .
فالعرفان مبتدء من تفريق بين ذات العارف وبين جميع ما يشغله عن الحق بأعيانها ،
ثم نفض آثار تلك الشواغل كالليل والالتهفات إليها عن ذاته تكميلاً لها بالتجرد عما سوى
الحق والاتصال به ، ثم ترك لتوخي الكمال لأجل ذاته ، ثم رفض لذاتها بالكليّة . فهذه
درجات التتركية .

وأما التحلية وهي التي سيورد الشيخ ذكر درجاتها في الفصل الذي يتلو هذا الفصل
فبيان درجاتها بالإجمال : أن العارف إذا انقطع عن نفسه واتصل بالحق رأى كل قدرة
مستغرقة في قدرته المتعلقة بجميع المقدورات ، وكل علم مستغرقاً في علمه الذي لا يعزب
عنه شيء من الموجودات ، وكل إرادة مستغرقة في إرادته التي يمتنع أن يتأبى عليها شيء
من الممكنات ؛ بل كل وجود فهو صادر عنه فائض من لدنه صار الحق حينئذ بصره الذي
به يبصر ، وسمعه الذي به يسمع ، وقدرته التي بها يفعل ، وعلمه الذي به يعلم ، ووجوده
الذي به يوجد . فصار العارف حينئذ متخلفاً بأخلاق الله تعالى بالحقيقة . وهذا معنى قوله
« العرفان ممعن في جمع هو جمع صفات الحق للذات المريدة بالصدق » ثم إنه بعد
ذلك يعاين كون هذه الصفات وما يجري مجراها متكثرة بالقياس إلى الكثرة متحدة

بالقياس إلى مبدئها الواحد فإن علمه الذاتي هو بعينه قدرته الذاتية ، وهي بعينها إرادته ، وكذلك سائرهما . وإذ لا وجود ذاتياً لغيره فلاصفات مغايرة للذات ولا ذات موضوعة للصفات ؛ بل الكل شيء واحد كما قال عز من قائل : إنما الله إله واحد . فهو هو لا شيء غيره . وهذا معنى قوله « منته إلى الواحد » وهناك لا يبقى واصف ولا موصوف ، ولا سالك ولا مسلوك ، ولا عارف ولا معروف وهو مقام الوقوف .

❖ (إشارة) ❖

❖ (من آثار العرفان للعرفان فقد قال بالثاني ، ومن وجد العرفان كأنه لا يجده بل يجد المعروف به فقد خاض لجة الوصول . وهناك درجات ليست أقل من درجات ما قبله آثرنا فيها الاختصار فإنها لا يفهمها الحديث ، ولا تشرحها العبارة ، ولا يكشف المقال عنها غير الخيال . ومن أحب أن يتعرفها فليتدرج إلى أن يصير من أهل المشاهدة دون المشاهدة ، ومن الواصلين إلى العين دون السامعين للأثر) ❖

العرفان حالة للعارف بالقياس إلى المعروف فهي لا محالة غير المعروف . فمن كان غرضه من العرفان نفس العرفان فهو ليس من الموحدين لأنه يريد مع الحق شيئاً غيره وهذه حال المتبجح نرينه ذاته وإن كان بالحق آمناً عرف الحق وغاب عن ذاته فهو غائب لا محالة عن العرفان الذي هو لذاته فهو قد وجد العرفان كأنه لا يجده ؛ بل يجد المعروف فقط وهو الخائن لجة الوصول أي معظمه وهناك درجات هي درجات التحلية بالأموال وجودية التي هي النعوت الإلهية وهي ليست بأقل من درجات ما قبله أعني درجات التزكية من الأموال الخلقية التي تعود إلى الأوصاف العدمية وذلك لأن الإلهيات محيطة غير متناهية والخلقيات محاط بها متناهية وإلى هذا أشير في قوله عز من قائل : قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربّي انفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربّي . الآية . فالارتقاء في تلك الدرجات سلوك ، إلى الله ، وفي هذه سلوك في الله وينتهي السلوك بالغناء في التوحيد .

واعلم أن العبارة عن هذه الدرجات غير ممكنة لأن العبارة موضوعة للمعاني التي يتصورها أهل اللغات ثم يحفظونها ثم يتذكرونها ثم يتفاهمونها تعليماً وتعلماً أما التي لا يصل إليها إلا غائب عن ذاته فضلا عن قوى بدنه فليس يمكن أن يوضع لها ألفاظ فضلاً

عن أن يعبر عنها بعبارة . و كما أن المعقولات لا تدرك بالأوهام والموهومات لا تدرك بالخيالات والمتخيلات لا تدرك بالحواس . كذلك ما من شأنه أن يعاين بعين اليقين فلا يمكن أن يدرك بعلم اليقين فالواجب على من يريد ذلك أن يجتهد في الوصول إليه بالعيان دون أن يطلبه بالبرهان فهذا بيان ما ذكره الشيخ . واستثنى الخيال في قوله « ولا يكشف عنها المقال غير الخيال » لما سيبين في النمط العاشر وهو أن العارفين إذا اشتغلت ذواتهم بمشاهدة عالم القدس فقد يترامى في خيالاتهم أمور تعاكس ما يشاهدونه محاكاة بعيدة جداً .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (العارف هنّ بشّ بسّام يبجل الصغير من تواضعه كما يبجل الكبير ، وينبسط من الخامل مثل ما ينبسط من النبیه و كيف لا يشّ وهو فرحان بالحقّ وبكلّ شيء فأنّه يرى فيه الحقّ ، وكيف لا يستوي والجميع عنده سواسية أهل الرحمة قد شغلوا بالباطل) ❖

أقول : لما فرغ من ذكر درجات العارفين شرع في بيان أخلاقهم وأحوالهم . يقال : رجل هنّ ، بشّ : أي طلق الوجه ، طيب . وبسّام : أي كثير التبسم . والنبیه : المشهور ويقابله الخامل . وسواسية على وزن ثمانية : أي أشباه . وهي قريبة الاشتقاق من لفظة سواء وزنه فعافلة أو ما يشبهها وليست على قياس . ومعنى الفصل ظاهر . وهذان الوصفان أعنى الهشاشة العامة ، و تسوية الخلق في النظر أثاران لخلق واحد يسمى بالرضا وهو خلق لا يبقى لصاحبه إنكار على شيء ، ولا خوف من هجوم شيء ، ولا حزن على فوات شيء . وإليه أشار عزّ من قائل : ورضوان من الله أكبر . ومنه تبين تأويل قولهم : خازن الجنة ملك اسمه رضوان .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (العارف له أحوال لا يحتمل فيها الهمس من الحفيف فضلا عن سائر الشواغل الخالجة ، وهي في أوقات انزعاجه بسرّه إلى الحقّ إذا تاح حجاب من نفسه أو من حركة سرّة قبل الوصول فأما عند الوصول فأما شغل له بالحقّ عن كلّ شيء وإما سعة للجانبين لسعة القوة ، وكذلك عند الانصراف في لباس الكرامه فهو أهّنّ خلق الله يهيجته) ❖

صوت

الهمس : الصوت الخفى . وحفيف الفرس : دويته في جريه ، وكذلك حفيف جناح الطائر ، وخلجه : جذبه وانتزعه ، وخلجه أيضا شغله . وأزعجه فانتزع : أي أقلعه من مكانه فانقلع . وتاح له : أي قدّر له . وفي رواية : تاج : أي ظهر . يقال : تاج بصره : أي أظهره . والمعنى أن للعارف أحوالا لا يحتمل فيها الإحساس بشاغل يرد عليه من خارج ولو كان ذلك الشيء أضعف مما يحس به فضلا عما فوقه وتلك الأحوال تكون في أوقات توجهه بصره إلى الحق إذا ظهر في تلك الأوقات حجاب قبل الوصول إلى الحق أو قدّر له حجاب إما من جهة نفسه كما يرد عليها ما يزيل استعداده للوصول ، أو من جهة حركة سره كما أن يتمايل في فكره فيعرض له الالتفات إلى شيء غير الحق وبالجمل لا يتم بسبب أحد المانعين وصوله بالحق بل يبقى منتظرا متحيرا فيغلب عليه بسبب ذلك السامة من كل وارد غير الحق ، والملافة عن كل شاغل عنه . فلا يحتمل شيئا مما وصفناه . أمّا عند الوصول والانصراف فلا يكون كذلك لأنه عند الوصول لا يخلو من أمرين : أحدهما : أن تكون القوة بحيث لا تقدر مع الاشتغال بالحق على الالتفات إلى غيره إمّا لقصورها ، أو لشدة الاشتغال . وحينئذ يكون مشغولا بالحق فقط غافلا عن كل ما يرد عليه . فلا يحس بالشواغل الخارجية ، والثاني : أن تكون القوة بحيث تفي بالأمرين معا فلا تمل بالأُمور الخارجية لأنها لا تكون شاغلة إياه عن الحق ، وأمّا عند الانصراف فلا أنه يكون حينئذ أهتأ الخلق [بمجهته] فيتلقى ما يرد عليه مع انبساط وبشاشة .

﴿ (تنبيه) ﴾

﴿ (العارف لا يعنيه التجسس والتحسس ، ولا يستهويه الغضب عند مشاهدة المنكر كما تعتريه الرحمة . فإنه مستبصر بصر الله في القدر . وأمّا إذا أمر بالمعروف أمر برفق ناصح لا بعنف معيّر ، وإذا جسم المعروف فربما غار عليه من غير أهله) ﴾ .
لا يعنيه : أي لا يهتم . وفي الحديث من طلب ما لا يعنيه فاته ما يعنيه . والتجسس : التفحص . وتحسس من الشيء : أي تخبرت خبره . واستهواه الشيطان وغيره : أي استهامه . وغيره : أي نسبه إلى العار . وجسم : أي عظم . وغار الرجل على أهله : يغار غيره . ومعناه : أن العارف لا يهتم بتجسس أحوال الناس . وذلك لكونه مقبلا على شأنه

فارغاً عن غيره غير متبّع لعورة أحد ولا يتجسس إلا فارغ أو خائف أو غائب ، ولا يستهويه الغضب عند مشاهدة منكر بل تعتريه الرحمة وذلك لوقوفه على سرّ القدر ، وإذا أمر بالمعروف أمر برفق ناصح لا بعنف معيّر أمر الوالد ولده وذلك لشقيقته على جميع خلق الله وإذا عظم المعروف فربما يسره غيره عليه من غير أهله .

والفاضل الشارح قال في تفسيره : وإذا عظم المعروف بنغير أهله فربما اعتراه الغيرة منه لا الحسد . وهو غير مطابق للمتن .

(تنبيه)

(العارف شجاع . وكيف لا وهو بمنزل عن تقيّة الموت وجواد وكيف لا وهو بمنزل عن محبة الباطل ، وشفّاح للذنوب . وكيف لا ونفسه أكبر من أن تخرجها ذلّة بشر ، ونساء للأحقاد . وكيف لا وذكره مشغول بالحق) .

أقول : الكرم يكون إما ينفذ نفع لا يجب بذله أو بكف ضرر لا يجب كفه . والأول يكون إما بالنفس وهو الشجاعة ، أو بالمال وما يجري مجراه وهو الجود . وهما وجوديان . والثاني إما أن يكون مع القدرة على الإضرار وهو الصفع والعفو ، وإما لا مع القدرة وهو نسيان الأحقاد . وهما عدميان . والعارف موصوف بالجميع كما ذكر الشيخ وذكر الله .

(تنبيه)

(العارفون قد يختلفون في الهم بحسب ما يختلف فيهم من الخواطر على حكم ما يختلف عندهم من دواعي العبر ، وربما استوى عند العارف الكشف والترف ؛ بل ربما أثر الكشف ، وكذلك ربما استوى عنده الثقل والعطر ؛ بل ربما أثر الثقل وذلك عندما يكون الهاجر بياله استحقار ما خلا الحق ، وربما أصغى إلى الزينة وأحب من كل جنس عقيلته وكره الخداج والسقط وذلك عندما يعتبر عاداته من صحبة الأحوال الظاهرة . فهو يرتاد البهاء في كل شيء لأنه مزيّة حظوة من العناية الأولى وأقرب إلى أن يكون من قبيل ما عكف عليه بهواه . وقد يختلف هذا في عارفين ، وقد يختلف في عارف بحسب وقتين)

أقول : يقال : قشف الرجل : إذا لوحتته الشمس أو الفقر فتغير وأصابه قشف ، والمتقشف : الذي يبلغ بالقوت وبالمرقع ، وأترفته النعمة : أى أطقته . وهو تفل بين التفل : أى غير متطيب . وأصغى إليه : أى مال . وعقيلة كل شيء : أكرمه ، وعقيلة البحر : درمه . والخداج : النقصان . والسقط : ردىء المتاع . وارتاد : أى طلب مع اختلاف في مجيء وزهاب والبهاء : الحسن . والمزينة : الفضيلة . وحظيت المرأة عند زوجها حظوة بالضم والكسر : أى قربا ومنزلة . وعكف عليه : أى أقبل عليه مواظبا .

والمعنى ظاهر . و في قوله « لأنه مزينة حظوة من العناية الأولى وأقرب إلى أن يكون من قبيل ما عكف عليه بهواه » وجهان من السبب ليل العارف إلى البهاء : أحدهما : فضل العناية به ، والثاني : مناسبة للأمر القدسي .

(تنبيه)

(و العارف ربما زهل فيما يصار به إليه ففعل عن كل شيء فهو في حكم من لا يكلف وكيف والتكليف لمن يعقل التكليف حال ما يعقله ، ولمن اجترح بخطيئته إن لم يعقل التكليف)

أقول : اجترح : أى كسب . والمراد أن العارف ربما زهل في حال اتصاله بعالم القدس عن هذا العالم ففعل عن كل ما في هذا العالم وصدر عنه إخلال بالتكليف الشرعية فهو لا يصير بذلك متأثما لأنه في حكم من لا يكلف لأن التكليف لا يتعلق إلا بمن يعقل التكليف في وقت تعقله ذلك ، أو بمن يتأثم بترك التكليف إن لم يكن يعقل التكليف كالنائمين والغافلين والصبيان الذين هم في حكم المكلفين .

(إشارة)

(جل جناب الحق عن أن يكون شريعة لكل وارد ، أو يطلع عليه إلا واحد بعد واحد . ولذلك فإن ما يشتمل عليه هذا الفن ضحكة للمغفل صبرة للمحصل . فمن سمعه فاشمأز عنه فليتهم نفسه لعلها لا تناسبه . وكل ميسر لما خلق له)

أقول : الشريعة : مورد الشاربة . واشمأز عنه : أى تقبض تقبض المذخور . والمراد ذكره قلة عدد الواصلين إلى الحق ، والإشارة إلى أن سبب إنكار الجمهور

للفن المذكور في هذا النمط هو جهلهم بها فإن الناس أعداء ما جهلوا وإلى أن هذا النوع من الكمال ليس مما يحصل بالاكتساب المحض بل إنما يحتاج مع ذلك إلى جوهر مناسب له بحسب القطرة .

(النمط العاشر : في اسرار الآيات)

يريد أن يبين في هذا النمط الوجه في صدور الآيات الغريبة كالاكتفاء بالقوت اليسير ، والتمكّن من الأفعال الشاقة ، والإخبار عن الغيب ، وغير ذلك عن الأولياء ؛ بل الوجه في ظهور الغرائب مطلقاً في هذا العالم على سبيل الإجمال .

❖ (إشارة) ❖

❖ (إذا بلغك أن عارفاً أمسك عن القوت المرزوء مدة غير معتادة فاسبح بالتصديق واعتبر ذلك من مذاهب الطبيعة المشهورة) ❖

أقول : يقال : ما رزأت ماله : أي ما نقصت ، وارتزأ الشيء انتقض . ومنه الرزية . وإنما وصف قوت العارف بكونه منقوصاً لارتياضه على قلة المؤونة وقلة رغبته في الشهات الحسية . والإسباح : حسن العفو . ومنه قولهم : إذا ملكك فاسبح ، ويقال : إذا سألت فاسبح : أي سهل ألقاظك وارفق .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (تذكر أن القوى الطبيعية التي فينا إذا شغلت عن تحريك المواد المحمودة بهضم المواد الرديئة انحفظت المواد المحمودة قليلة التحلل غنية عن البدل . فربما انقطع عن صاحبها الغذاء مدة طويلة لو انقطع مثله في غير حالته بل عشر مدته هلك . وهو مع ذلك محفوظ الحياة) ❖

أقول : الإمساك عن القوت قد يعرض بسبب عوارض غريبة إما بدنية كالأمراض الحارة ، وإما نفسانية كالخوف . واعتبار ذلك يدل على أن الإمساك عن القوت مع العوارض الغريبة ليس بممتنع بل هو موجود . ولذلك نبّه الشيخ على وجوده بسبب هذين العارضين في فصلين إزالة للاستبعاد ، وأشار إلى وجود سببه في الموضع المطلوب في فصل ثالث بعدهما .

فإن قيل : بين الإمساك عن القوت الذى يكون بسبب الأمراض الحارة وبين غيره فرق وهو أن القوى الطبيعية هي هنا واجدة لما يتغذى به أغنى المواد الرديئة ، وفي سائر المواضع غير واجدة لذلك . فإن إمكان هذا الإمساك لا يدل على إمكان الإمساك في سائر الصور .

قلنا : الغرض من إيراد هذه الصورة ليس إلا بيان انتقاض الحكم بامتناع الإمساك عن القوت في مدة طويلة على الإطلاق . وهو حاصل . واختلاف أسباب وجود الإمساك ليس بقادح فيه

❖ (تنبيه) ❖

❖ أليس قد بان لك أن الهيئات السابقة إلى النفس قد تهبط منها هيئات إلى قوى بدنية كما تصعد من الهيئات السابقة إلى القوى البدنية هيئات تنال ذات النفس . وكيف لا وأنت تعلم ما يعترى مستشعر الخوف من سقوط الشهوة وفساد الهضم والعجز عن أفعال طبيعية كانت مؤاتيه ❖

أقول : نبه في هذا الفصل على الإمساك عن القوت الكائن عن العوارض النفسانية وأشار بقوله « أليس قد بان لك » إلى ما ذكره في النمط الثالث وهو أن كل واحد من النفس والبدن قد ينفل عن هيئات تعرض لصاحبه أولاً .

❖ (إشارة) ❖

إذا راضت النفس المطمئنة قوى البدن انجذبت خلف النفس في مهماتها التي تنزعج إليها احتيج إليها أولم يحتج . فإذا اشتد الانجذاب واشتد الاشتغال عن الجهة المولى عنها فوقت الأفعال الطبيعية المنسوبة إلى قوة النفس النباتية فلم يقع من التحلل إلا دون ما يقع في حالة المرض . وكيف لا والمرضى الحار لا يعزى عن التحلل للحرارة وإن لم يكن لتصرف الطبيعة ومع ذلك ففي أصناف المرض مضاد مسقط للقوة لا وجود له في حال الانجذاب المذكورة فللعارف ما للمريض من اشتغال الطبيعة عن المادة وزيادة أمرين : فقدان [تحليل] مثل سوء المزاج الحار ، وفقدان المرض المضاد للقوة . وله معين ثالث و

هو السكون البدني من حركات البدن و ذلك نعم المعين . فالعارف أولى بالحفاظ قوته .
فليس ما يحكى لك من ذلك مضاد المذهب الطبيعة) *

أقول: السبب في كون العرفان مقتضيا للإمساك عن القوت هو توجه النفس بالكلية
إلى العالم القدسي المستلزم لتشجيع القوى الجسمانية إياها المستلزم لتركها أفاعيلها التي
منها الهضم والشهوة والتغذية وما يتعلق بها .

وإنما قايس بين الإمساك العرفاني والإمساك المرضى ولم يقايس بينه وبين الإمساك
الخوفي لأن الخوف والعرفان نفسان . فالاعتراف بكون أحدهما مقتضيا للإمساك
اعتراف بتجويز كون الأحوال النفسانية سببا له أما المرضى فمخالف لهما للسبب الذي
ذكرناه وهو وجدان المادة التي تتصرف الغازية فيها . والشيخ يبين أن العرفان باقتضاء
الإمساك أولى من المرض لأن المرض في بعض الصور يختص بأمرين يقتضيان الاحتياج
إلى الغذاء أحدهما راجع إلى مادة البدن وهو تحليل الرطوبات البدنية بسبب الحرارة
الغريبة المسماة بسوء المزاج فإن الحاجة إلى الغذاء إنما تكون لسد بدل تلك الرطوبات
وكلما كان التحليل أكثر كانت الحاجة أشد ، والثاني راجع إلى الصورة وهو قصور القوى البدنية
بسبب حلول المرض المضاد لها بالبدن وإنما يحتاج إلى حفظ الرطوبات لحفظ تلك القوى التي
لا توجد إلا مع تعادل الأركان ، وتغذي الحرارة العزيمية بها وكلما كانت القوى أفر كانت
الحاجة إلى ما يحفظها أشد . والعرفان يختص بأمر يقتضي أيضا عدم الاحتياج إلى الغذاء
وهو السكون البدني الذي يقتضيه ترك القوى البدنية أفاعيلها عند مشايعتها للنفس .
فإن العرفان باقتضاء الإمساك أولى من المرض . وقد ظهر عند ذلك جواز اختصاص العارف
بالإمساك عن الغذاء مدة لا يعيش غيره بغير غذاء تلك المدة .

(إشارة)

*(إذ بلغك أن عارفاً أطاق بقوته فعلا أو تحريكاً أو حركه يخرج عن وسع مثله فلا
تلقه بكل ذلك الاستنكار فلقد تجد إلى سببه سبيلا في اعتبارك مذاهب الطبيعة)*

أقول : هذه خاصية أخرى للعارف قد ادعى إمكانها في هذا الفصل وسيجيء بيانها

في فصل بعده .

﴿تنبيه﴾

﴿قد يكون للإنسان وهو على اعتدال من أحواله حد من المنية محصور المنتهى فيما يتصرف فيه ويحرّكه ، ثم تعرض لنفسه هيئة ما فتتخط قوتها عن ذلك المنتهى حتى يعجز عن عشر ما كان مستر سلافيه كما يعرض له عند خوف أو حزن ، أو تعرض لنفسه هيئة ، ما فتضاعف منتهى منته حتى يستقل به بكنه قوته كما يعرض له في الغضب أو المنافسة و كما يعرض له عند الانتشاء المعتدل ، و كما يعرض له عند الفرح المطرب . فلا عجب لو غنت للعارف هزة كما يعن عند الفرح فأولت القوى التي له سلاطة أو غشية عزّة كما يغشى عند المنافسة فاشتغلت قواه حمية وكان ذلك أعظم وأجسم مما يكون عند غضب أو طرب وكيف لا وذلك بصريح الحق ومبدء القوى وأصل الرحمة﴾

أقول: المنية: القوة. والاسترسال: الانبعاث. والانتشاء: السكر. وعن: اعترض. والهزة: النشاط والارتمياح. وأولت له: أي أعطت، يقال: أوليته معروفاً. والسلاطة: القهر. وأعلم أن مبدء القوى البدنية هو الروح الحيواني فالعوارض المقتضية لانقباض الروح وحرّكتها إلى داخل كالحزن والخوف يقتضي انحطاط القوة، والمقتضية لحرّكتها إلى خارج كالغضب والمنافسة أولاً نبساطه أنبساطاً غير مقرط كالفرح المطرب والانتشاء المعتدل يقتضي ازديادها. وإنما قيد الانتشاء بالاعتدال لأن المسكر المفرط يوهن القوة لإضراره بالدماغ والأرواح الدماغية. ثم لما كان فرح العارف بيهجة الحق أعظم من فرح غيره بغيرها، وكانت الحالة التي تعرض له وتحرّكه اعتزازاً بالحق أو حمية الهيئة أشدّ مما يكون لغيره كان اقتداره على حركة لا يقدر غيره عليها أمراً ممكناً. ومن ذلك يتعيّن معنى الكلام المنسوب إلى علي عليه السلام: والله ما قلعت باب خير بقوة جسدانيته ولكن فعلتها بقوة ربانيّة.

﴿تنبيه﴾

(وإذا بلغك أن عارفاً حدث عن غيب فأصاب متقدّم ما بشري أو نذير فصدق ولا يتعسّر عليك الإيمان به فإنّ لذلك في مذاهب الطبيعة أسباباً معلومة) ﴿

أقول: هذه خاصيّة أخرى أشرف من المذكورتين ادّعاها في هذا الفصل وسيبينها

في ستة عشر فصلا بعده .

(إشارة)

(التجربة والقياس متطابقان على أن للنفس الإنسانية أن تنال من الغيب نيلاً ما في حالة المنام فلا مانع من أن يقع مثل ذلك النيل في حال اليقظة إلا ما كان إلى زواله سبيل ولا ارتفاعه إمكان . أما التجربة فالتسامع والتعارف يشهدان به وليس أحد من الناس إلا وقد جرب ذلك في نفسه تجارب ألهمته التصديق اللهم إلا أن يكون أحدهم فاسد المزاج نائم قوي التخيل والذكر . وأما القياس فاستبصر فيه من تنبيهات)

أقول : يريد بيان المطلوب على وجه مقنع فذكر أن الإنسان قد يطلع على الغيب حالة النوم فاطلاعه عليه في غير تلك الحالة أيضاً ليس يبعد ولا منه مانع اللهم إلا مانعاً يمكن أن يزول و يرتفع كالاشتغال بالمحسوسات أما اطلاعه على الغيب في النوم فيدل عليه التجربة والقياس . والتجربة تثبت بأمرين : أحدهما باعتبار حصول الاطلاع المذكور للغير وهو التسامع ، والثاني باعتبار حصوله للنظر نفسه وهو التعارف . وإنما جعل المانع عن الاطلاع النومي فساد المزاج وقصور التخيل والتذكر لتعلق ما يراه النائم في نفسه بالتخييلة ، و في حفظه و ذكره بالمتذكّرة ، وفي كونه مطابقاً للصور المتمثلة في المبادئ المفارقة إلى زوال الموانع المزاجية . وأما القياس فعلى ما يجيء بيانه .

(تنبيه)

*(قد علمت فيما سلف أن الجزئيات منقوشة في العالم العقلي نقشاً على وجه كلي ، ثم قد تنبّهت لأن الأجرام السماوية لها نفوس ذوات إدراكات جزئية وإرادات جزئية تصدر عن رأي جزئي ولا مانع لها من تصور اللوازم الجزئية لحركاتها الجزئية من الكائنات عنها في العالم العنصري ثم إن كان ما يلوحه ضرب من النظر مستوراً إلا على الراسخين في الحكمة المتعالية أن لها بعد العقول المفارقة التي هي لها كالمبادئ نفوساً ناطقة غير منطبعة في موادها بل لها معها علاقة ما كما لنفوسنا مع أبداننا . وإنها تنال بتلك العلاقة كمالاً ما حقاً صار للأجسام السماوية زيادة معنى في ذلك لتظاهر رأي جزئي وآخر كلي فيجتمع لك مما نبهنا عليه أن للجزئيات في العالم العقلي نقشاً على هيئة كلية،

وفي العالم النفساني نقشاً على هيئة جزئية شاعرة بالوقت أو النقشان معاً) †

أقول : القياس الدال على إمكان اطلاع الإنسان على الغيب حالتي نومه و يقظته مبني على مقدمتين : إحداهما : أن صور الجزئيات الكائنة مرتسمة في المبادئ العالية قبل كونها ، والثانية : أن للنفس الإنسانية أن ترسم بما هو مرسم فيها . و المقدمة الأولى قد ثبتت فيما مر . والشيخ أعادها في هذا الفصل بقوله « قد علمت فيما سلف أن الجزئيات منقوشة في العالم العلوي نقشاً على وجه كلي » إشارة إلى ارتسام الجزئيات على الوجه الكلي في العقول ، وقوله : « قد نبهت لأن الأجرام السماوية » إلى قوله : « في العالم العنصري » إشارة إلى ما ثبت من وجود نفوس سماوية منطبعة في موادها ومن كونها ذوات إدراكات جزئية هي مبادئ تحريكاتها ، وإلى ما تقرر من كون العلم بالعلّة والملزوم غير منفك عن العلم بالمعلول واللازم فإن جميع ذلك يدل على جواز ارتسام الكائنات الجزئية بأسرها التي هي معلولات الحركات الفلكية و اوازمها في النفوس الفلكية إلا أن ذلك يقتضي كون الكلّيات العقلية مرتسمة في شيء والجزئيات الحسية مرتسمة في شيء آخر وذلك ما يقتضيه رأي المشائين ، ثم إنه أشار بقوله « ثم إن كان ما يلوّحه ضرب من النظر » إلى قوله « لتظاهر رأي جزئي وآخر كلي » إلى الرأي الخاص به المخالف لرأي المشائين . وهو إثبات نفوس ناطقة مدركة للكلّيات والجزئيات معاً للأفلاك . فإنه قول بارتسامهما معاً في شيء واحد . وهذا الكلام قضية شرطية . ولفظة كان في قوله « ثم إن كان » ناقصة وما يلوّحه ، اسمها ، وسائر ما بعده إلى قوله « كمالاتها » متعلقاً به ، « وحققاً » خبرها ، وقوله « صار للأجسام السماوية زيادة معنى في ذلك » تالي القضية . ومعناه : أن ارتسام الجزئيات في المبادئ على تقدير كون الأفلاك ذوات نفوس ناطقة يكون أتم . وذلك لتظاهر رأيين عندهما أحدهما كلي ، والآخر جزئي . فإنّهما قد يستلزمان النتيجة كما في الذهن الإنساني . و لفظة « مستور » تورد في بعض النسخ بالرفع على أنه صفة لضرب من النظر ، وتورد في بعضها بالنصب على أنه حال من الهاء التي هي ضمير المفعول في قوله « ما يلوّحه » وهو الصحيح لأن الموصوف بالاستتار هو الحكم بوجود تلك النفوس التي ذكر الشيخ في مواضع أنه سرّ لا النظر المؤدّي إلى

ذلك الحكم . وقوله « أن لها بعد العقول المفارقة نفوساً ناطقة » بدل من قوله « ما يلوّحه » وإنما جعل هذه المسئلة من الحكمة المتعالية لأنّ حكمة المشائين حكمة بحثية صرفة . وهذه وأمثالها إنما يتم مع البحث والنظر بالكشف والذوق . فالحكمة المشتملة عليها متعالية بالقياس إلى الأول .

ثم إن الشيخ لما فرغ عن تذكّر ما مرّ أشار إلى ما اجتمع من ذلك بقوله « ويجمع لك ممّا نبهنا عليه » إلى قوله « شاعرة بالوقت » إلى الحاصل من رأى المشائين ، وبقوله « والنقشان معاً » إلى ما اقتضاه رأيه . وفي بعض النسخ : أو النقشان معاً وهو أظهر . أي وفي العالم النفساني إمّا نقشاً واحداً على هيئته جزئية بحسب الرأى الأول أو النقشان معا بحسب الرأى الثاني .

❖ (إشارة) ❖

ولنفسك أن تنتقش بنقش ذلك العالم بحسب الاستعداد وزوال الحائل وقد علمت ذلك فلا تستكرن أن يكون بعض الغيب ينتقش فيها من عالمه . ولازيدنك استبصاراً ❖

مركز تحقيقات كليات علوم رفسوى

أقول : هذا الفصل مشتمل على تقرير المقدمة الثانية التي أشرنا إليها في الفصل السابق . وقد جعل ارتسام الغيب في النفس الإنسانية مشروطاً بشرطين : وجودي وهو حصول الاستعداد ، وعدمي وهو زوال الحائل لأن قابلية النفس إنما يتم بهذين الشرطين والفعل الصادر عن الفاعل التام إنما يجب عند وجود قابل قد تمت قابليته فإذن ارتسام الغيب في النفس الإنسانية واجب عند حصول هذين الشرطين ؛ لكن البحث عن هذين الشرطين يستدعى تفصيلاً والشيخ نبّه على ذلك بعد هذا الحكم الإجمالي في عدة فصول .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (القوى النفسانية متجاذبة متنازعة . فإذا هاج الغضب شغل النفس عن الشهوة وبالعكس ، وإذا تجرّد الحسّ الباطن لقلّة شغل عن الحسّ الظاهر فيكاد لا يسمع ولا يرى وبالعكس . فإذا انجذب الحسّ الباطن إلى الحسّ الظاهر أمال العقل آله فأنبت

دون حر كته الفكرية التي تفتقر فيها كثيراً إلى آله ، وعرض أيضاً شيء آخر وهو أن النفس أيضاً إنما تنجذب إلى جهة الحركة القوية فتتغلب عن أفعالها التي لها بالاستبداد وإذا استمكنت النفس من ضبط الحس الباطن تحت تصرفها خارت الحواس الظاهرة أيضاً ولم يتأد عنها إلى النفس ما يعتد به)

أقول : الموعود في الفصل السابق مبنى على مقدمات : منها : ما ذكره في هذا الفصل وهو أن اشتغال النفس ببعض أفعالها يمنعها عن الاشتغال بغير تلك الأفعال وهو المراد من قوله « القوى النفسانية متجازبة متنازعة » وتمثل بالغضب والشهوة ثم بالحس الباطن والظاهر . ولما كان تعلق المطلوب بالمثال الأخير أكثر أعاده ليدكر أحكامه . وبدء باشتغال النفس بالحس الظاهر عن الباطن بقوله « فإذا انجذب الحس الباطن إلى الحس الظاهر أمال العقل آله » أي جعل الانجذاب الفكر الذي هو آلة العقل في حر كته العقلية ميلاً للعقل نحو الظاهر منبتاً منقطعاً دون تلك الحركة المفتقرة إلى الآلة . وفي بعض النسخ : أمال العقل إليه أي أمال ذلك الانجذاب العقل إليه ، وفي بعض النسخ أضل العقل آله : أي أضل في سلوكه سبيله بحر كته تلك ثم قال « وعرض أيضاً شيء آخر » أي وعرض مع اشتغال النفس بالحس الظاهر واستعمالها الفكر فيما تدركه شيء آخر وهو تخليتها عن أفعالها الخاصة يعنى التعقل ، ثم ذكر أحكام عكس هذه الصورة وهو اشتغال النفس بالحس الباطل عن الظاهر فقال : « وإذا استمكنت النفس من ضبط الحس الباطن تحت تصرفها خارت الحواس الظاهرة » أي ضعفت يقال : خار الحر والرجل : أي ضعف وانكسر وفي بعض النسخ : حارت : أي تحيرت في أمرها . والباقي ظاهر .

(تنبيه)

(الحس المشترك [و] هو لوح النقص الذي إذا تمكّن منه صار النفس في حكم المشاهدة وربما زال النقص الحسي عند الحس وبقيت صورته وهيئته في الحس المشترك فبقي في حكم المشاهد دون المتوهم . وليحضر ذكر ك ما قيل لك في أمر القطر النازل خطاً مستقيماً وانتقاش النقطة الجوّالة محيطة دائرة ، فإذا تمثلت الصورة في لوح الحس المشترك صارت مشاهدة سواء كان في ابتداء حال ارتسامها فيه من المحسوس الخارج ، أو بقائها مع

بقاء المحسوس ، أو ثباتها بعد زوال المحسوس ، أو وقوعها فيه لا من قبل المحسوس إن أمكن) *

هذه مقدمة أخرى و هي تذكري ما تقرر فيما مر من فعل الحس المشترك و هو أن المرسم فيه يكون مشاهداً ما دام مرسماً فيه و للارتسام سبب لا محالة إما من داخل وإما من خارج . والذي من خارج يحدث مع حدوث السبب كحصول صورة القطر النازل في الخيال عند مشاهدته في مكانه الأول . ويبقى تارة مع بقاء السبب كبقاء صورته المنتقلة إلى مكانه الثاني عند مشاهدته في مكانه الثاني ، وتارة مع زوال السبب كبقاء صورته الكائنة في مكانه الأول عند مشاهدته في مكانه الثاني . وهذه الأمور الثلاثة ظاهرة الوجود فإن مشاهدة القطر النازل خطأ لا يتم إلا بها . وأما الارتسام الذي يكون من سبب داخل فمحتاج إلى ما يدل على وجوده كما سيأتي . ولذلك لم يجزم الشيخ في هذا الفصل بوجوده .

(إشارة) *

(قد يشاهد قوم من المرضى والمرورين صوراً محسوسة ظاهرة حاضرة ولا نسبة لها إلى محسوس خارج فيكون انتقاشها إذن من سبب باطن أو سبب مؤثر في سبب باطن ، والحس المشترك قد ينتقش أيضاً من الصور الجائلة في معدن التخيل والتوهم كما كانت هي أيضاً تنتقش في معدن التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك وقريباً مما يجري بين المرأيا المتقابلة) *

أقول : يريد إقامة الدلالة على وجود الارتسام الخيالي من السبب الداخلي . و تقريره : أن الصور التي يشاهدها المبرسمون من المرضى مثلاً ، والذين غلبت المرة السوداء على مزاجهم الأصلي ممن يعد من الأصحاء ليست بمعدومة لأن المعدوم لا يشاهد ، ولا بموجودة في الخارج و إلا لشاهدها غيرهم . فهي مرسمة في قوة باطنة من شأنها أن ترسم الصور المحسوسة فيها وهي المسمّاة بالحس المشترك . وارتسامها فيه ليس بسبب تأدية الحواس الظاهرة . فهو إذن إما من سبب باطن يعنى القوة المتخيلة المتصرفة في خزانة الخيال أو من سبب مؤثر في سبب باطن يعنى النفس التي يتأدى الصور فمنها بواسطة المتخيلة القابلة لتأثيرها إلى الحس المشترك على ما سيأتي . و إذا ثبت هذا ثبت

أنّ الحسّ المشترك ينتقش من الصور الجائلة في معدن التخيل والتوهم أي الصور التي تتعلق بها أفعال هاتين القوتين فإنّ المتخيلة إذا أخذت في التصرف فيها ارتسم ما يتعلق بتصرفها ذلك بهمن الصور في الحسّ المشترك كما كانت هي أيضاً تنتقش في معدن التخيل والتوهم من لوح الحسّ المشترك أي ينتقش ما يتعلق بالخيال والوهم من تلك الصور أو لواحقها فيهما عند حصول تلك الصور في الحسّ المشترك من الخارج . وهذا يشبه تعاكس الصور في المرايا المتقابلة . فهذا ما في الكتاب .

وقول الفاضل الشارح : تجويز مشاهدة ما لا يكون موجوداً في الخارج سفسطة . معارض بمثله فإنّ إنكار مشاهدة المرضي لتلك الصور أيضاً سفسطة . والقوانين العقلية كافية في الفرق بين الصنفين .

❖(تنبيه)❖

❖(ثمّ إنّ الصارف عن هذا الانتقاش شاغلان : حسّي خارج يشغل لوح الحسّ المشترك بما يرسمه فيه عن غيره كأنّه يبرز عن الخيال بزراً ويفصيه منه غصباً ، وعقلي باطن أو وهمي باطن يضبط التخيل عن الاعتماد متصرفاً فيه بما يعنيه . فيشتغل بالاذعان له عن التسلط على الحسّ المشترك . فلا يتمكن من النقش فيه لأنّ حرّكه ضعيفة لأنّها تابعة لا متبوعة . فإذا سكن أحد الشاغلين بقي شاغل واحد فربما عجز عن الضبط فيتسلط التخيل على الحسّ المشترك فلوّح فيه الصور محسوسة مشاهدة)❖

أقول : ارتسام الصور في الحسّ المشترك عن السبب الباطنيّ يجب أن يدوم مادام الراسم والمرسم موجودين لولا مانع يمنعهما عن ذلك . ولما لم يكن ذلك دائماً علم أنّ هناك مانعاً فنبّه الشيخ في هذا الفصل على المانع ، وذكر أنّه ينقسم إلى ما يمنع القابل عن القبول وهو المانع الحسّي فإنّه يشغل الحسّ المشترك بما يورد عليه من الصور الخارجية عن قبول الصور من السبب الباطنيّ فكأنّه يبرز عن المتخيلة بزراً : أي يسلب عنه سلباً ويفصيه غصباً ، وإلى ما يمنع الفاعل عن الفعل وهو العقل في الإنسان والوهم في سائر الحيوانات فإنّهما إذا أخذتا في النظر في غير الصور المحسوسة أجبرا التفكر أو التخيل على الحركة فيما يطلبانه وشغلاه عن التصرف في الحسّ المشترك فهما يضبطان التخيل أو التفكر عن

الاعتماد . و الاعتماد : هو العمل مع اضطراب . متصرفين فيه بما يعنيهما من الأمور المعقولة أو الموهومة أمّا إذا سكن أحد الشاغلين على ماسياتى فربما عجز الشاغل الآخر عن الضبط . فرجع التخيل إلى فعله ولو ح الصور في الحس المشترك مشاهدة .

واعترض الفاضل الشارح بأن الصغير إن أمكن أن يقبل الصور الكبيرة من غير تشوش أمكن أن يقبل الحس المشترك الصنفين من الصور ، وإن لم يمكن استحالة أن يكون الجزء الصغير من الدماغ محلاً للأشباح العظيمة .

مدفوع بعد مامر بما ذكره في فصل مفرد وهو أن التفتات النفس إلى أحد الجانبين يمنعها عن الالتفات إلى الجانب الآخر .

✽ (إشارة) ✽

✽ (النوم شاغل للحس الظاهر شغلاً ظاهراً ، وقد يشغل ذات النفس أيضاً في الأصل بما ينجذب معه إلى جانب الطبيعة المهتزمة للغذاء المتصرف فيه الطالبة للراحة عن الحركات الأخر انجذاباً قد دللت عليه فإنها إن استبدت بأعمال نفسها شغلت الطبيعة عن أعمالها شغلاً ما على ما نبهت عليه فيكون من الصواب الطبيعي أن يكون للنفس انجذاباً ما إلى مظاهرة الطبيعة شاغل . على أن النوم أشبه بالمرض منه بالصحة فإذا كان كذلك كانت القوى المتخيلة الباطنة قوية السلطان ووجدت الحس المشترك معطلاً فلوحت فيه النقوش المتخيلة مشاهدة فيرى في المنام أحوال في حكم المشاهدة) ✽

أقول : يريد أن يذكر الأحوال التي يسكن فيها أحد الشاغلين المذكورين أو أو كلاهما ، وبدء بالنوم فإن سكون الحس الظاهر الذي هو أحد الشاغلين فيه ظاهر غنى عن الاستدلال وسكون الشاغل الثاني أيضاً يكون أكثرياً وذلك لأن الطبيعة في حال النوم مشغولة في أكثر الأحوال بالتصرف في الغذاء وهضمه وتطلب الاستراحة عن سائر الحركات المقتضية للإعياء فتتنجذب النفس إليها بسببين : أحدهما : أن النفس لو لم تنجذب إليها بل أخذت في شأنها لشايعتها الطبيعة على ما مر فاشتغلت عن تدبير الغذاء فاختل أمر البدن لكنها مجبولة على تدبير البدن فهي تنجذب بالطبع نحوها لا محالة ، والثاني : أن النوم بالمرض أشبه بالصحة لأنه حال تعرض للحيوان بسبب احتياجه

إلى تدبير البدن بإعداد الغذاء وإصلاح أمور الأعضاء . والنفس في المرض تكون مشغولة بمعاونة الطبيعة في تدبير البدن ولا تفرغ لفعالها الخاص . إلا بعد عود الصحة . فإذن الشاغلان في النوم يسكنان وتبقى المتخيلة قوية السلطان ، والحس المشترك غير ممنوع عن القبول فلوحت الصور مشاهدة . فلماذا قلما يخلو النوم عن الرؤيا .
 ☆ (إشارة) ☆

☆ (وإذا استولى على الأعضاء الرئيسة مرض انجذبت النفس كل الانجذاب إلى جهة المرض وشغلها ذلك عن الضبط الذي لها ، وضعف أحد الضابطين . فلم يستكرأن يلوح الصور المتخيلة في لوح الحس المشترك لفتور أحد الضابطين) ☆ .
 أقول : معناه ظاهر . وهذه الحالة أقل وجوداً لأن المرض الذي يكون بهذه الصفة يكون أقل الوجود ومع ذلك لا يكون أحد الشاغلين ساكناً .
 ☆ (تنبيه) ☆

☆ (إنه كلما كانت النفس أقوى قوة كان انفعالها عن المحاكيات أقل وكان ضبطها للجانبين أشد ، وكلما كانت بالعكس كان ذلك بالعكس . وكذلك كلما كانت النفس أقوى قوة كان اشتغالها بالشواغل [الحسية] أقل وكان يفضل منها للجانب الآخر فضله أكثر ، وإذا كانت شديدة القوى كان هذا المعنى فيها قوياً ثم إذا كانت مرتاضة كان تحفظها عن مضادات الرياضة وتصرفها في مناسباتها أقوى) ☆

أقول : لما فرغ عن إثبات ارتسام الصور في الحس المشترك من السبب الباطني و بيان كيفية ارتسامها في حالتى النوم واليقظة أراد أن ينتقل إلى بيان كيفية ارتسامها من السبب المؤثر في السبب الباطني فقدّم لذلك مقدمة مشتملة على ذكر خاصيته للنفس وهي أنها كلما كانت قوية لم يمنعها اشتغالها بأفعال بعض قواها كالشهوة عن أفعال قوى يقابها كالغضب ، ولا اشتغالها بأفعال بعض قواها عن أفعالها الخاصة بها . وكلما كانت ضعيفة كان الأمر بالعكس . ولما كانت القوة والضعف من الأمور القابلة للشدة والضعف كانت مراتب النفوس بحسبها غير متناهية . قوله « إنه كلما كانت النفس أقوى قوة كان انفعالها عن المحاكيات أقل » وفي بعض النسخ : كان انفعالها عن المجاذبات أقل . وهذه النسخة أقرب

إلى الصواب وكأن الأولى تصحيف لها . أمّا على الرواية الأولى فيبينانه : أن المتخيلة إنما تنتقل عن الأشياء إلى ما يناسبها من غير توسط و إلى ما لا يناسبها بتوسط ما يناسبها بالمحاكاة لا غير . و انفعال النفس عن محاكيات المتخيلة يشغلها عن أفعالها الخاصة بها . فذكر الشيخ أن النفس كلما كانت قوية في جوهرها كان انفعالها عن المحاكاة قليلا بحيث لا يعارضها المتخيلة في أفعالها الخاصة بها و كان ضبطها لكلا الفعلين أشد . و أمّا على الرواية الثانية فمعناه : أن النفس كلما كانت أقوى كان انفعالها عن المجاذبات المختلفة المذكورة فيما مر كالشهوة والغضب والحواس الظاهرة والباطنة أقل و كان ضبطها للجانبين أشد و كلما كانت أضعف كان الأمر بالعكس ، وكذلك كلما كانت النفس أقوى كان اشتغالها بما يشغلها عن فعل آخر أقل ، وكان يفضل منها لذلك الفعل فضلا أكثر . ثم إذا كانت مرتاضة كان تحفظها عن مضادات الرياضة أي احترازها عما يبعد عنها عن الحالة المطلوبة بالرياضة وإقبالها على ما يقرب بها إليه أقوى .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (وإذا قلت الشواغل الحسية وبقيت شواغل أقل لم يبعد أن يكون للنفس فلتات تخلص عن شغل التخيل إلى جانب النفس فانتقش فيها نقش من الغيب فساح إلى عالم التخيل وانتقش في الحس المشترك وهذا في حال النوم أو في حال مرض ما يشغل الحس ويوهن التخيل فإن التخيل قد يوهنه المرض وقد يوهنه كثرة الحركة لتحلل الروح الذي هو آله فيسرع إلى سكون ما وفراغ ما فتنجذب النفس إلى جانب الأعلى بسهولة . فإذا طرد على النفس نقش ارتعج التخيل إليه وتلقاه أيضا وذلك إما لمنبه من هذا الطارى وحر كته التخيل بعد استراحته أو ووهنه فتمسرع البتة إلى مثل هذا التنبيه وإما لاستخدام النفس الناطقة له طبعاً فإنه معاون للنفس عند أمثال هذه السوانح . فإذا قبله التخيل حال ترحلح الشواغل عنها انتقش في لوح الحس المشترك) ❖

أقول : يكون للنفس فلتات : أي فرس تجدها النفس فجأة . وساح : أي جرى .

والترحلح : التباعد .

والمعنى أن الشواغل الحسية إذا قلت أمكن أن تجد النفس فرصة اتصال بالعالم

القدسي بفتة تخلص فيها عن استعمال التخيل في رسم شيء من الغيب على وجه كلي ويتأدى أثره إلى التخيل فيصور التخيل في المشترك صوراً جزئية مناسبة لذلك المرتسم العقلي . وهذا إنما يكون في إحدى حالتين : إحداهما النوم الشاغل للحس الظاهر ، والثانية المرض الموهن للتخيل فإن التخيل يوهنه إما المرض وإما تحلل آله أعنى الروح المنصه في وسط الدماغ بسبب كثرة الحركة الفكرية وإذا وهن التخيل سكن فيفرغ النفس عنه ويتصل بعالم القدس بسهولة . فإن ورد على النفس سانح غيبي تحرك التخيل إليه بسبب أحد أمرين : أحدهما يعود إلى التخيل وهو أنه إذا أسترأح فزال كلاله وكان الوارد أمراً غريباً منبهاً تنبه له لكونه بالطبع سريع التنبه للأمر الغريبة ، وثانيهما يعود إلى النفس وهو أن النفس تستعمل التخيل بالطبع في جميع حركاته وأفعاله فإذا قبله التخيل وكانت الشواغل متباعدة بسبب النوم أو المرض انتقص منه في لوح الحس المشترك .

☆ (إشارة) ☆

☆ (فإذا كانت النفس قوية الجوهر تسع للجوانب المتجاذبة لم يعد أن يقع لها هذا الخلس والانتهاز في حال اليقظة فربما نزل الأثر إلى الذكر فوقف هناك ، وربما استولى الأثر فأشرق في الخيال إشرافاً واضحا واغتصب الخيال لوح الحس المشترك إلى جهته فرسم ما انتقص فيه [منه خ] لاسيما والنفس الناطقة مظهرة له غير صارفة عنهم مثل ما قد يفعله التوهم في المرضى والمرورين . وهذا أولى . وإذا فعل هذا صار الأثر مشاهداً مبصراً أو هتافاً أو غير ذلك ، وربما تمكن مثلاً موفوراً لهيئة أو كلاماً محصل النظم ، وربما كان في أجل أحوال الزينة) ☆

أقول : مثال الأثر النازل إلى الذكر الواقف هناك قول النبي ﷺ : إن روح القدس نفث في روعي كذا وكذا ، ومثال استيلاء الأثر والإشراق في الخيال والارتسام الواضح في الحس المشترك ما يحكى عن الأنبياء ﷺ : من مشاهدة صور الملائكة و استماع كلامهم . وإنما يفعل مثل هذا الفعل في المرضى والمرورين توهمهم الفاسد وتخيلهم المنحرف الضعيف ، ويفعله في الأولياء والأخيار نفوسهم القدسية الشريفة القوية . فهذا

أولى وأحقّ بالوجود من ذلك . وهذا الارتسام يكون مختلفاً في الضعف و الشدة فمنه ما يكون بمشاهدة وجه أو حجاب فقط ، ومنه ما يكون باستماع صوت هاتف فقط . يقال : هاتف به : أى صاح . ومنه ما يكون بمشاهدة مثال موفور الهيئة أو استماع كلام محصل النظم ، ومنه ما يكون في أجل أحوال الزينة . وفي بعض النسخ : في أجلى أحوال الزينة وهو ما يعبر عنه بمشاهدة وجه الله الكريم واستماع كلامه من غير واسطة .

✽ (تنبيه) ✽

✽ (إن القوة المتخيلة جبلت محاكية لكل ما يليها من هيئة إدراكية أو هيئة مزاجية سريعة التنقل من شيء إلى شبيهه أوضده وبالجملة إلى ما هو منه بسبب . وللتخصيص أسباب جزئية لاحالة وإن لم نحصلها نحن بأعيانها . ولو لم تكن هذه القوة على هذه الجبلّة لم يكن لنا ما نستعين به في انتقالات الفكر مستتبجا للحدود الوسطى وما يجرى مجراها بوجه ، وفي تذكر الأمور منسية وفي مصالح أخرى . فهذه القوة يزعمها كل سائح إلى هذا الانتقال أو تضبط . وهذا الضبط إما لقوة من معارضة النفس أولشدة جلاء الصورة المنتقشة فيها حتى يكون قبولها شديد الوضوح متمكن التمثيل وذلك صارف عن التلذذ والتردد ضابط للخيال في موقف ما يلوح فيه بقوة كما يفعل الحس أيضاً ذلك) ✽

محاكاة المتخيلة للهيئة الإدراكية كمحاكاتها الخيرات و الفضائل بصور جميلة . ومحاكاتها الشرور والرذائل بأضدادها . ومحاكاتها للهيئة المزاجية كمحاكاتها غلبة الصفراء بالألوان الصفراء وغلبة السوداء بالألوان السود . وقوله « ما نستعين به في انتقالات الفكر مستتبجا للحدود الوسطى » أو مستليحاً للحدود الوسطى نسختان أظهرهما الأخير لأن طلب الحدود الوسطى لا يسمى استنتاجاً إنما الاستنتاج هو طلب النتيجة منه . وما يجرى مجرى الحدود الوسطى هو الجزء المستثنى في القياسات الاستثنائية أو ما يشبه الأوسط في الاستقراءات والتمثيلات . والمصالح الأخرى التي ذكرها هي ما يقتضيه التعقل والفكر من الأمور الجزئية التي ينبغي أن يعقل أولاً يعقل . فهذه القوة بمعنى المتخيلة يزعمها أي يقلعها ويحرّكها بشدة كل سائح من خارج أو باطن إلى هذا الانتقال أو تضبط أي إلى أن تضبط . وللضبط سببان :

إحدايهما : قوة النفس المعارضة لذلك السائح فإنها إذا اشتدت أوقفت التخيل على ما يريد وتمنعه عن أن يتجاوز إلى غيره كما يكون لأصحاب الرأي حال تفكيرهم في أمرهم .

و ثانيهما : شدة ارتسام الصور في الخيال فإنه صارف للتخيل عن التردد أي الالتفات يمينا و شمالا ، وعن التردد أي الذهاب قدما و وراء كما يفعل الحس أيضا ذلك عند مشاهدة حالة غريبة يبقى أثرها في الذهن مدة . و السبب في ذلك أن القوى الجسمانية إذا اشتدت إدراكاتها تقاصرت عن الإدراكات الضعيفة كما مر .

والغرض من إيراد هذا الفصل تمهيد مقدمة لبيان العلة في احتياج بعض ما يرسم في الخيال من الأمور القدسية حالتى النوم واليقظة إلى تعبير وتأويل كما سيأتى .

❖ (إشارة) ❖

❖ فالأثر الروحاني السائح للنفس في حالتى النوم واليقظة قد يكون ضعيفا فلا يحرك الخيال والذكر ولا يبقى له أثر فيهما ، وقد يكون أقوى من ذلك فيحرك الخيال إلا أن الخيال يمتنع في الانتقال ويخل عن التصريح فلا يضبطه الذكر وإنما يضبط انتقالات التخيل ومحاكياته ، وقد يكون قويا جدا و تكون النفس عند تلقيه رابطة الجأش فترسم الصورة في الخيال ارتساما جليا ، وقد تكون النفس بها معنية فترسم في الذكر ارتساما قويا ولا يتشوش بالانتقالات . وليس إنما يعرض لك ذلك في هذه الآثار فقط بل وفيما تباشره من أفكارك يقظان . فربما انضبط فكرك في ذكره وربما انتقلت عنه إلى أشياء متخيلة ينسبك مهمتك فتحتاج إلى أن تحلل بالعكس وتصير عن السائح المضبوط إلى السائح الذي يليه منتقلا عنه إليه ، وكذلك إلى آخر . فربما اقتنص ما أضلهم من مهمته الأول ، وربما انقطع عنه . وإنما تقميه بضرب من التحليل والتأويل ❖

للآثار الرحانية السائحة للنفس في النوم واليقظة مراتب كثيرة بحسب ضعف ارتسامها أو شدتها . وقد ذكر الشيخ منها ثلاثة : ضعيف لا يبقى له أثر تذكره ، ومتوسط ينتقل عنه التخيل ويمكن أن يرجع إليه ، وقوى تكون النفس عند تلقيه رابطة الجأش أي ثابتة شديدة القلب وتكون معنية بها فتحفظه ولا تنزول عنها . ثم ذكر أن هذه المراتب

ليست لهذه الآثار فقط بل ولجميع الخواطر السانحة على الذهن فمنها ما لا ينتقل الذهن عنه ، و منها ما ينقل و ينسأ . و ينقسم إلى ما يمكن أن يعود إليه ضرب من التحليل ، وإلى ما لا يمكن ذلك .

✽ (تذنيب) ✽

✽ (فما كان من الأثر الذي فيه الكلام مضبوطاً في الذكر في حاز يقظة أو نوم مضبوطاً مستقرّاً كان إلهاماً أو وحياً صراحاً أو حلماً لا تحتاج إلى تأويل أو تعبير ، وما كان قد بطل هو و بقيت محالياته وتوابعه احتاج إلى أحدهما وذلك يختلف بحسب الأشخاص والأوقات والعادات الوحي إلى تأويل ، و الحلم إلى تعبير) ✽

أقول : الصراح : الخالص . وإنما يختلف التأويل و التعبير بحسب الأشخاص و الأوقات والعادات لأن الانتقال التخيلي لا يفتقر إلى تناسب حقيقي إنما يكفي فيه تناسب ظاهري أو وهمي وذلك يختلف بالقياس إلى كل شخص ، و يختلف أيضاً بالقياس إلى شخص واحد في وقتين أو بحسب عادتین . و باقي الفصل ظاهر . و به قد تم المقصود من الفصلين المتقدمين وتم الكلام في هذا المطلوب .

✽ (إشارة) ✽

✽ (إنه قد يستعين بعض الطبائع بأفعال يعرض منها للحس حيرة و للخيال وقفة فتستعد القوة المتلقية للغيب تلقياً صالحاً . و قدوجه الوهم إلى غرض بعينه فيتخصص بذلك قبوله مثل ما يؤثر عن قوم من الأتراك أنهم إذا فرغوا إلى كاهنهم في تقديم معرفة فرع هو إلى شدّ حثيث جداً فلا يزال يلهث فيه حتى يكاد يفسى عليه ثم ينطق بما يخيّل إليه والمستمعون يضبطون ما يلاحظه ضبطاً حتى بنوا عليه تدبيراً ، أو مثل ما يشغل بعض ما يستتلق في هذا المعنى بتأمل شيء من شفاف مرعش للبصر برجرجه أو مذهش إياه بشفيفه ، و مثل ما يشغل الحس بتأمل لطنخ من سواد برّاق و بأشياء تترفرق و بأشياء تمورفان جميع ذلك مما يشغل الحس بضرب من التحير ، و مما يحرك الخيال تحريكاً محيراً كأنه إجبار لا طبع . و في حيرتهما اهتبال فرصة الخلصة المذكورة وأكثر ما يؤثر هذا في

طباع من هو بطباعه إلى الدهش أقرب وبقبول الأحاديث المختلطة أجدر كالبله والصبيان ، وربما أعان على ذلك الإسهاب في الكلام المختلط والإيهام لمسيس الجن و كل ما فيه تحيير وتدهيش . فإذا اشتد توكل الوهم بذلك الطلب لم يلبث أن يعرض ذلك الاتصال فتارة يكون لمعان الغيب ضرباً من ظن قوي ، وتارة يكون شبيهاً بخطاب من جنس أوهتاف من غائب ، وتارة يكون مع ترائي شيء للبصر مكافحة حتى يشاهد صورة الغيب (مشاهدة) ✽

يؤثر : أي يروى . والشدة الحثيث : العدو والمسرع . ولهث الكلب : إذا أخرج لسانه من التعب أو العطش ، وكذلك الرجل إذا أعمى . والرعث : الرعدة ، وأرعشه : أي أرعده . والرجرجة الاضطراب . والدهش : التحير ، وأدهشه : أي حيره . وترفرق : أي تلاًلاً ولمع . وتمورموراً : أي تموج موجاً . واهتبال الفرصة : اغتنامها . والإسهاب : إكثار الكلام . والمسيس : المس . يقال للذي به مس من جنون : ممسوس . والتوكل : إظهار العجز والاعتماد على الغير . و فلان يكافح الأمور : أي يباشرها بنفسه .

وأما الأشياء التي ذكرها مما يشغل بتأمله من يستنطق في مقدمة معرفة : فالشيء الشفاف المرعش للبصر برجرجته يكون كالبلور المضلع أو الزجاج المزلعة إذا أدير بحيال شعاع الشمس أو الشعلة القوية المستقيمة ، والمدهش للبصر لشفيفه يكون كالبلور الصافي المستدير .

وأما اللطخ من سواد برأق فهو لطخ باطن الإبهام بالدهن وبالسواد المنشبت بالقدر حتى يصير أسود برأقاً ويقابل به الشيء المضيء كالسراج فإنه يحير الناظر إليه . والأشياء التي تفرق كالزجاجة المدورة المملوءة ماءً الموضوعة بحيال الشمس أو الشعلة .

والأشياء التي تمور فكالماء الذي يتموج شديداً في إناء أو غيره لإحاح النفخ أو الريح عليه أول الغليان الشديد وما يشبهه . وباقي الكلام ظاهر .

والغرض من هذا الفصل إيراد الاستشهاد للبيان المذكور فيما مضى من الفصول بما يجري مجرى الأمور الطبيعية .

﴿تنبيه﴾

﴿اعلم أن هذه الأشياء ليس سبيل القول بها ، والشهادة لها إنما هي ظنون إمكانية صير إليها من أمور عقلية فقط وإن كان ذلك أمراً معتمداً لو كان و لكنّها تجارب لما ثبت طلب أسبابها . ومن السعادات المتتفقه لمحبى الاستبصار أن يعرض لهم هذه الأحوال في أنفسهم أو يشاهدوها مراراً متوالية في غيرهم حتى يكون ذلك تجربة في ثبات أمر عجيب له كون ، و حجة ، و داعياً إلى طلب سببه فإذا اتضح جسمت الفائدة و اطمأنت النفس إلى وجود تلك الأسباب و خضع الوهم فلم يعارض العقل فيما يربأرباة منها و ذلك من أجسم الفوائد و أعظم المهمات . ثم إنني لو اقتصصت جزئيات هذا الباب فيما شاهدناه و فيما حكاه من صدقناه طال الكلام . ومن لم يصدق الجملة هان عليه أن لا يصدق أيضاً التفصيل﴾

أقول : يقال : ربأت القوم رباً : أى راقبتهم وذلك إذا كنت لهم طليعة فوق شرف . وهذه استعارة لطيفة للعقل المطلع على الغيب بالقياس إلى سائر القوى . وبقى الفصل ظاهر . فهذا آخر كلامه في كيفية الإخبار عن الغيب .

﴿تنبيه﴾

﴿ولعلك قد يبلغك من العارفين أخبار يكاد تأتي بقلب العادة فتبادر إلى التكذيب و ذلك مثل ما يقال : إن عارفا استسقى للناس فسقوا ، أو استشفى لهم فشفوا ، أودعا عليهم فخسف بهم و زلزلوا أو هلكوا بوجه آخر ، و دعاهم فصرف عنهم الوباء و الموتان و السيل و الطوفان ، أو خضع لبعضهم سبع ، أولم ينفر عنهم طائر ، أو مثل ذلك مما لا تؤخذ في طريق الممتنع الصريح فتوقف ولا تجعل فإن لأمثال هذه الأشياء أسباباً في أسرار الطبيعة . وربما يتأتى لى أن أقصر بعضها عليك﴾

أقول : لما فرغ عن بيان الآيات المشهورة التى تنسب إلى العارفين وغيرهم من الأولياء أراد أن ينبّه على أسباب سائر الأفعال الموسومة بخوارق العادة . فذكرها في هذا الفصل و ذكر أسبابها في الفصل الذى يتلوه . وإنما قال يكاد تأتي بقلب العادة ، ولم يقل : تأتي بقلب العادة . لأن تلك الأفعال ليست عند من يقف على عللها الموجبة إتيانها بخارقة للعادة إنما هي خارقة بالقياس إلى من لا يعرف تلك العلل و الموتان على و زن الطوفان : يموت يقع

في البائهم أمّا الموتان على وزن الحيوان فهو على ما يقابل الحيوان من المعدنيات .
وهو غير مناسب لهذا الموضع .

﴿تذكرة وتنبية﴾

﴿أليس قد بان لك أن النفس الناطقة ليست علاقتها مع البدن علاقة انطباع بل ضرباً من علائق آخر، وعلمت أن هيئة تمكّن العقد منها وما يتبعه قد يتأدى إلى بدنها مع مباينتها لها بالجواهر حتى أن وهم الماشي على جذع معروض فوق فضاء يفعل في إزلاقه ما لا يفعله وهم مثله والجذع على قرار ، ويتبع أوهام الناس تغيير مزاج مدرّجاً أو دفعة وابتداء أمراض أو إفراق منها فلا تستبعدن أن يكون لبعض النفوس ملكة يتعدى تأثيرها بدنها ويكون لقوتها كأنها نفس ما للعالم . كما يؤثر بكيفية مزاجية يكون قد أثرت بمبدئه الجميع ما عدته إذ مبادئها هذه الكيفيات لاسيما في حره صار أولى به لمناسبة تخصه مع بدنه لاسيما وقد علمت أنه ليس كل مسخن بحار ولا كل مبرد يبارد فلا تستكرن أن يكون لبعض النفوس هذه القوة حتى تفعل في أجرام أخرى فعل عنها أفعال بدنه ، ولا تستكرن أن يتعدى من قواها الخاصة إلى قوة نفوس أخرى تفعل فيها لاسيما إذا كانت قد شحذت ملكتها بفهر قواها البدنية التي لها فتقهر شهوة أو غضباً أو خوفاً من غيرها﴾ .

أقول : التذكرة في هذا الفصل لشيين : أحدهما : أن النفس الناطقة ليست بمنطبعة في البدن إنما هي قائمة بذاتها لا تعلق لها بالبدن غير تعلق التدبير والتصرف .
والآخر : أن هيئة الاعتقادات المتمكنة في النفس وما يتبعها كالظنون والتوهمات بل كالخوف والفرح قد تتأدى إلى بدنها مع مباينة النفس بالجواهر للبدن والهيئات الحاصلة فيه من تلك الهيئات النفسانية .

ومما يؤكد ذلك أمران : أحدهما : أن توهم الماشي على جذع يزلقه إذا كان الجذع فوق فضاء ، ولا يزلقه إذا كان على قرار من الأرض .

والثاني : أن توهم الإنسان قد يغير مزاجه إما على التدريج أو بغتة فتنبسط روحه وتنقبض ، ويحمر لوله ويصفر . وقد يبلغ هذا التغيير حدّاً يأخذ البدن الصحيح

بسببه في مرض ما وبأخذ البدن المريض بسببه في إفراق أى برء وانتعاش . يقال . أفرق المريض من مرضه إفراقاً : أى أقبل .

وأما التنبيه فهو أن يعلم من هذا أنه ليس ببعيد أن يكون لبعض النفوس ملكة يتجاوز تأثيرها عن بدنه إلى سائر الأجسام مكون تلك النفوس لفرط قوتها كأنها نفس مدبرة لاكثر أجسام العالم . وكلما يؤثر في بدنها بكيفية مزاجية مباينة الذات لها كذلك تؤثر أيضاً في أجسام العالم بمبادئ لجميع ما مر ذكره في الفصل المتقدم أعني يحدث عنها في تلك الأجسام كيفيات هي مبادئ تلك الأفعال خصوصاً في جسم صارأولى به لمناسبة تخصه مع بدنه كملافة إياه أو إشفاق عليه . فإن توهّم متوهّم أن صدور مثل هذه الأفعال لايجوز أن يصدر عن النفس الناطقة لظنه أن العلة لا تقتضى شيئاً لا يكون موجوداً فيه أوله ولو كان بالأثر فينبغى أن يتذكر أنه ليس كل مسخن بحاراً فإن الشعاع مسخن وليس بحاراً ولا كل مبرد ببارد فإن صورة الماء مبردة وليست ببارد إنما البارد مادتها القابلة لتأثيرها . فإذن لا يستلزم وجود نفس تكون لها هذه القوة حتى تفعل في أجرام غير بدنها فعلها في بدنها وتعلق بأبدان غير بدنها فتؤثر في قواها تأثيرها في قوى بدنها خصوصاً إذا شحذت ملكتها بقهر قواها البدنية : أى حدّدت . يقال : شحذت السكين : أى حدّدت . والمراد أنها إذا حصلت لها ملكة تقتدر بها على قهر قوى بدنها كالشهوة والغضب وغيرهما بسهولة فهي تقتدر بحسب تلك الملكة على قهر مثل هذه القوى من بدن غيرها .

قال الفاضل الشارح : هذا الاستدلال لا يفيد المقصود لأن الحكم بكون الوهم مؤثراً في البدن لا يوجب الحكم بأن يكون للنفس التي هي أشرف تأثيراً أعظم من تأثير الوهم ، وأيضاً التخيلات التي لأجلها يختلف حال المزاج كالغضب والفرح جسمانية . فالاستدلال بكون القوى الجسمانية موجبة لتغيرات ما على تجويز أن يكون لبدن ما قوة تقتضى هذه الأفعال الغريبة أولى من الاستدلال بذلك على تجويز أن يكون لنفس ما هذه القوة . فإذن لا تعلق لهذا الاستدلال بالنفس ، ولا بكونها مجردة . فإن كان المقصود إزالة الاستبعاد فقط كان الحاصل أنه لا دليل عندنا على صحة هذا المطلوب ولا على امتناعه .

وهذا القدر مغن عن هذا التطويل .

وأقول : قوله هذا مبني على ظنه بالشيخ أنه يقول : النفس لا تدرك الجزئيات أصلاً . وقد مرّ الكلام فيه . لكن لما كان عند الشيخ أن التوهم والتخيّل - بل الغضب والفرح إدراكات وهيئات تحدث في النفس بواسطة الآلات البدنية كان هذا الاعتراض ساقطاً ، وأيضاً هذا الفاضل قد نسي في هذا الموضع قول الشيخ : إن هذه الأمور ليست ظنوناً إمكانية أدت إليها أمور عقلية إنما هي تجارب لما ثبت طلب أسبابها وإلا لم يجوز الاكتفاء بالجهل في بيان الدعوة المذكورة .

(إشارة)

(هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج الأصلي لما يفيد من هيئة نفسانية تصير للنفس الشخصية تشخيصاً ، وقد تحصل لمزاج يحصل ، وقد تحصل بضرب من الكسب يجعل النفس كالمجردة لشدة الذكاء كما يحصل لأولياء الله الأبرار)

أقول : لما ثبت وجود قوة لبعض النفوس الإنسانية أغنى القوة التي هي مبدء الأفعال الغريبة المذكورة وجب إسنادها إلى علّة يخصّ بذلك البعض من النفوس . فذكر الشيخ أن تلك العلّة يجوز أن تكون عين مائة شخص به ذلك البعض من النوع ، و يجوز أن تكون أمراً غيره إما حاصلًا بالكسب أولاً بالكسب . فإن الأقسام هذه لا غير .

وتقرير كلامه أن يقال : هذه القوة ربما كانت للنفس بحسب المزاج الأصلي منسوبة إلى الهيئة النفسانية المستفادة من ذلك المزاج التي هي بعينها التشخيص الذي تصير النفس معه نفساً شخصية . وربما يحصل بمزاج طارئ ، وربما يحصل بالكسب كما للأولياء .

والفاضل الشارح ذكر : أن الشيخ إنما احتاج إلى إثبات علّة لهذه الخصوصية لكون النفوس البشرية عنده متساوية في النوع مع أنه لم يذكر في شيء من كتبه على ذلك شبهة فضلا عن حجة .

والجواب : أن وقوع النفوس البشرية تحت حدّ نوعي واحد كاف في الدلالة على تساويها في النوع . وذلك مع وضوح ممّا ذكره الشيخ في مواضع غير معدودة من كتبه .

❖ (إشارة) ❖

❖ (قالذي يقع له هذا في جبلّة النفس ثم يكون خيراً رشيداً مزكياً لنفسه فهو ذو معجزة من الأنبياء أو كرامة من الأولياء ، وتزيد تزيّة لنفسه في هذا المعنى زيادة على مقتضى جبلّته فيبلغ المبلغ الأقصى . والذي يقع له هذا ثم يكون شراً يراً ويستعمله في الشر فهو الساحر [الخبيث] وقد يكسر قدر نفسه من غلوائه في هذا المعنى فلا يلحق شأ و الأذكياء فيه) ❖

أقول . الغلواء: الغلو . والشأ: الغاية والأمد . والمعنى ظاهر . وهو دلّ على أن الجبلّة والكسب لا يجتمعان إلا في جانب الخير فلذلك كان ذلك الجانب أبعد من الوسط من الجانب الذي يقابله .

❖ (إشارة) ❖

❖ (الإصابة بالعين يكاد أن تكون من هذا القبيل . والمبدء فيه حالة نفسانية معجبة تؤثر نهكاً في المتعجب عنه بخاصيتها وإنما يستبعد هذا من يفرض أن يكون المؤثر في الأجسام ملاقياً ، أو مرسل جزء ، أو منفذ كيفية في واسطة . ومن تأمل ما أصلناه استسقط هذا الشرط عن درجة الاعتبار) ❖

أقول : النهك : النقصان من المرض وما يشبهه . يقال : نهك فلان : أي دنف وضنى ، ونهكته الحمى : أي أضنته . ومن يفرض : أي يوجب . وإنما قال الإصابة بالعين يكاد أن تكون من هذا القبيل ، ولم يجزم بكونه من هذا القبيل لأنها لم يجزم بوجوده بل هي وأمثالها من الأمور الظنيّة . والتأثير في الأجسام بالملاقاة كتسخين الحارّ القدر مثلاً ومنه جذب المغناطيس الحديد ، و بإرسال الجزء كتبريد الأرض والماء ما يعلوهما من الهواء ، و بإفاد الكيفية في الوسط كتسخين النار الماء الذي في القدر بل كإفاد النار الشمس سطح الأرض على مقتضى الرأى العامي .

❖ (تنبيه) ❖

❖ (إن الأمور الغريبة تنبعت في عالم الطبيعة من مبادئ ثلاثة : أحدها الهيئة النفسانية المذكورة ، وثانيها خواص الأجسام العنصريّة مثل جذب المغناطيس الحديد

بقوة تخصه ، وثالثها قوى سماوية بينها وبين أمزجة أجسام أرضية مخصوصة بهيئات و
وضعية ، أو بينها وبين قوى نفوس أرضية مخصوصة بأحوال [فلكية] فعلية أو انفعالية مناسبة
تستتبع حدوث آثار غريبة ، والسحر من قبيل القسم الأول بل المعجزات والكرامات ، و
النيرانجات من قبيل القسم الثاني ، والطلسمات من قبيل القسم الثالث) ❖

أقول : لما فرغ عن ذكر السبب لجميع الأفعال الغريبة المنسوبة إلى الأشخاص
الإنسانية حاول أن يبين السبب لسائر الحوادث الغريبة الحادثة في هذا العالم فجعلها
بحسب أسبابها محصورة في ثلاثة أقسام : قسم يكون مبدئه النفوس على مامر ، وقسم يكون
مبدئه الأجسام السفلية ، وقسم يكون مبدئه الأجرام السماوية وهي وحدها لا تكون
سبباً لحدوث أرضي ما لم ينضم إليها قابل مستعد أرضي . وما في الكتاب ظاهر .

والفاضل الشارح جعل القسم المنسوب إلى الأجسام العنصرية بأسرها نيرانجات ،
وعدّ جذب المغناطيس الحديد من جعلتها . وذلك مخالف للعرف و لكلام الشيخ لأنه
نسب النيرانجات وجذب المغناطيس معاً إلى ذلك القسم ، ولم يذكر أن ذلك القسم نيرانجات
وكذلك في الطلسمات .

مركز تحقيقات كليات علوم رسيدي

❖ (نصيحة) ❖

❖ (إياك أن تكون تكذيبك وتبرؤك عن العامة هو أن تبرئ منكرأ لكل شيء .
فذلك طيش وعجز ، وليس الخرق في تكذيبك ما لم يستبين لك بعد جليلة دون الخرق في
تصديقك ما لم تقم بين يديك بينة ، بل عليك الاعتصام بحبل التوقف وإن أزعجك استنكار
ما يوعاه سمعك ما لم تبرهن استحالة لك . فالصواب أن تسرح أمثال ذلك إلى بقعة الإمكان
ما لم يذكرك عنه قائم البرهان . واعلم أن في الطبيعة عجائب و للقوى العالية الفعالة والقوى
السافلة المنفعلة اجتماعات على غرائب) ❖

أقول : انبرى له : أي اعترض له وأقبل قبله . والطيش : النزق والخفة . والخرق :
ما يقابل الرفق . وسرحت الماشية : أي أنفشتها وأهملتها . وذاد : أي طرد .

و الغرض من هذه النصيحة : النهي عن مذاهب المتفلسفة الذين يرون إنكار ما
لا يحيطون به علماً وحكمة وفلسفة ، والتنبيه على أن إنكار أحد طرفي الممكن من غير حجة

ليس إلى الحق أقرب من الإقرار بطرفه الآخر من غير بينة ، بل الواجب في مثل هذا المقام التوقف . ثم ختم الفصل بأن وجود العجائب في عالم الطبيعة ليس بعجيب ، وصدور الغرائب عن الفاعلات العلوية والقابلات السفلية ليس بغريب .

﴿خاتمة ووصية﴾

(أيتها الأخ إنني قد منخضت لك في هذه الإشارات عن زبدة الحق ، وألصقتك قفى الحكم في لطائف الكلم . فصنه عن الجاهلين والمبتدلين و من لم يرزق الفطنة والوقادة والدربة والعادة ، و كان صفاه مع الغافة ، أو كان من ملحدة هؤلاء الفلاسفة و من همجهم فإن وجدت من تثق بنقاء سيرته واستقامة سيرته وبتوقفه عما يتسرع إليه الوسواس و بنظره إلى الحق بعين الرضا والصدق فاته ما يسألك منه مدرجاً مجزئاً مفرقاً تستفرض مما تسلفه لما تستقبله . و عاهده بالله وبإيمان لا مخارج لها ليجرى فيما ياتيه مجرداً متمسكاً بك فإن أذعت هذا العلم أو أضعته فالله بيني وبينك وكفى بالله وكيلاً) ﴿

أقول : يقال: منخضت اللبن لأخذ زبد . والزبد: زيد اللبن ، والزبدة أخص منه . والقفى والقفية : الشيء الذى يؤثر به الضيف . وابتذال الثوب : استهائته وترك صيانتها . والوقادة: المشتعلة بسرعة . والدربة والعادة: الجرئة على الحرب وكل أمر و صفاه : ميله . والغافة من الناس : الكثير المختلطون . وألحدني الدين : أى حاد عنه وعدل عنه : والهمج جمع الهمجة وهى ذباب صغير يسقط على وجوه الغنم والحمير وأعينها و يقال للرعاع من الناس الحمقى : إنما هم همج . ووثق يثق بالكسر فيهما . ويتسرع : أى يتبادر . و الوسوسة : حديث النفس ، و الاسم منها الوسواس و درجه إلى كذا : أى أدناه منه على التدرج . والاستفراس : طلب الفراسة ، وأسلفت : أى أعطيت فيما تقدم . وتأسى به : أى تعزى به . و أذاع الخبر : أى أفشاه .

وأعلم أن العقلاء إذا اعتبر عقائد هم بالقياس إلى المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية كانوا إما معتقدين لها ، وإما معتقدين لأضدادها ، وإما خالين عنها غير مستعدين لأحدهما . وكل واحد من المعتقدين لها ولأضدادها إما أن يكونوا جازمين أو مقلدين . فهذه خمس فرق . والمعتقدون للحقائق الجازمون يفترون إلى واصلين و إلى طالبيين ، والطالبون إلى

طالبين يعرفون قدرها وإلى طالبين لا يعرفون قدرها . والواصلون مستغنون على التعلم فيبقى هناست فرق منهم :

أولهم : هم الطالبون الذين لا يعرفون قدرها وهم المبتذلون .

والثاني : المعتقدون لأضدادها وهم الجاهلون .

والثالث : الخالون عن الطرفين و هم الذين لم يرزقوا الفطنة الوقادة والدربة

والعادة .

والرابع : المقلدون لأضدادها وهم الذين صفا هم مع الغاغة .

والخامس : المقلدون لها وهم ملحدة هؤلاء المتفلسفة وهمجهم .

وأما لفرقة الباقية و هم الطالبون الذين يعرفون قدرها فقد أمر امتحانهم بأربعة

أمور :

اثنان راجعان إليهم في أنفسهم : أحدهما إلى عقولهم النظرية وهو الوثوق بنقاء

سيرتهم ، والثاني إلى عقولهم العلمية وهو الوثوق باستقامة سيرتهم .

واثنان راجعان إليهم في أنفسهم بالقياس إلى مطالبهم : أحدهما بالقياس إلى الطرف المناقض

للحق وهو تحرزهم عن مزال الأقدام وتوقفهم عما يسرع إليه الوسواس ، وثانيهما بالقياس

إلى طرف الحق وهو نظرتهم إلى الحق بعين الرضاء والصدق .

ثم أمر بعد وجود هذه الشرائط بالاحتياط البالغ عقلا ووهما حسبما ذكره . وختم

به وصيته وهو آخر فصول هذا الكتاب .

وهذا ما تيسر لي من حل مشكلات كتاب الإشارات والتنبيهات مع قلّة البضاعة و

قصور الباع في هذه الصناعة ، وتعذر الحال و تراكم الأحوال و التزام الشرط المذكور في

مفتتح الأقوال . وأنا أتوقع ممن يقع إليه كتابي هذا أن يصلح ما يعثر عليه من الخلل والفساد

بعد أن ينظر فيه بعين الرضاء ويتجنب طريق العناد . والله ولي السداد والرشاد ، ومنه

المبدء وإليه المعاد .

رقت أكثرها في حال صعب لا يمكن أصعب منها حال ، و رسمت أغلبها في مدة

كدورة بال بل في أزمنة يكون كل جزء منها ظرفا لغصة و عذاب أليم و ندامة وحسرة

عظيم ، وأمكنة توقد كل آن فيها زبانية نار جحيم ، ويصب من فوقها حيم . ما مضى وقت
ليس عيني فيه مقطراً ولا بالي مكدرأ ، ولم يجيء حين لم يزد ألمي و لم يضاعف همي و
غمي . نعم ما قال الشاعر بالفارسية :

بگردا کرد خود چندانکه بینم بلا انگشتری و من نگویم
و مالی ليس في امتداد حياتي زمان ليس مملوآ بالحوادث المستلزمة للندامة الدائمة
والحسرة الأبدية وكان استمرار عيشي أمير جيو شه غموم ، وعسا كره هموم . اللهم فجنني
من تراحم أفواج البلاء و تراكم أمواج العناء بحق رسولك المجتبي و وصيه
المرتضى صلى الله عليهما و آلهما ، وفرّج عني ما
أنا فيه بلا إله إلا أنت و أنت

أرحم الراحمين



مرکز تحقیقات و نشر علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب و تواتر علوم اسلامی

فهرس الفصول والمطالب

للجزء الثالث من كتاب شرح الاشارات والتنبيهات

خلفاً بينه وبين الاصل



مركز تحقيقات كتيبي و كور علمي

فهرس الفصول والمطالب

(النمط الرابع في الوجود وعمله . وفصوله تسع وعشرون)

ترجمة أربع عشر منها [إشارة] وهي (٧) (٨) (١٠) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧)
(١٨) (٢١) (٢٢) (٢٤) (٢٦) (٢٨)

وترجمة ثمان منها [تنبيه] وهي (١) (٣) (٥) (٦) (٩) (٢٣) (٢٧) (٢٩) .

وترجمة فصلين منها [وهم وتنبيه] وهما (٢) (٢٥)

وترجمة فصلين منها [تذييب] وهما (٤) (٢٠)

وترجمة واحدة منها [شرح] وهي (١٢)

وترجمة واحدة منها [فائدة] وهي (١٩)

(١) تنبيه في بيان فساد القول بانحصار الموجود في المحسوس وما في حكمه

بوجود الطبائع المعقولة ، وبيان أن في كل محسوس شيء ليس

بمحسوس ولا بموهوم ، وأن كل موجود في الأعيان بحقيقته الذاتية

غير قابل للإشارة الحسية

(٢) وهم وتنبيه في بيان أن الحال في كل واحد من الأعضاء و الأجزاء في

كونه طبيعة معقولة غير محسوسة كالحال في الإنسان نفسه .

(٣) تنبيه في بيان أن الحس نفسه ليس بمحسوس ولا بموهوم وكذلك الوهم ،

و أن العقل المميز بين المحسوس والحس والموهوم والوهم ليس بموهوم ولا

محسوس ، وأن للمحسوسات طبائع غير مدركة بالحس والوهم

(٤) تذييب في بيان أن المبدء الأول الذي يعطى كل ذي حقيقة تحققه

وثبوته غير محسوس .

(٥) تنبيه في بيان علل ماهية الشيء وعمل وجوده ، وبيان وجه الحصر في

انقسامها إلى الأربع ، وأن ماهي علة الوجود منها الفاعل والغاية .

- (٦) تنبيه في بيان التفرقة بين علل الوجود و علل الماهية في الخارج ، و
وجه الفرق بين البحث عنها في المنطق والبحث عنها في الفلسفة . ١٣
- (٧) إشارة في بيان كيفية تعلق علل الوجود التي هي الفاعل و الغاية بسائر
العلل ، و كيفية تعلق إحداهما بالأخرى . ١٤
- شرح كيفية تعلق علل الوجود بسائر العلل . ١٥
- شرح كيفية تعلق العلة الغائية بالفاعلية . ١٦
- (٨) إشارة في بيان أن العلة الأولى لا بد وأن يكون علة فاعلية . ١٧
- (٩) تنبيه في قسمة الموجود إلى الواجب لذاته و الممكن لذاته ١٨
- (١٠) إشارة في بيان أن الممكن لا يوجد إلا لعلة تغايره . ١٩
- (١١) تنبيه في إثبات واجب الوجود لذاته . ٢٠
- (١٢) شرح في بسط الكلام في ما نبه عليه في الفصل السابق من أن سلسلة
الممكنات على تقدير وجودها محتاجة إلى شيء خارج عنها تجب به . ٢٢
- (١٣) إشارة في بيان أن ما هو الخارج عن سلسلة الممكنات إن كان علة
لها لكان علة لواحد واحد من الآحاد . ٢٦
- (١٤) إشارة في بيان أن كل جملة مشتملة على علل و معلولات لا بد من
اشتغالها على علة تكون طرفاً لا محالة . ٢٧
- (١٥) إشارة إلى أن كل سلسلة لا بد أن تنتهي إلى طرف . و الطرف
واجب . ٠
- (١٦) إشارة [تنبيه] في بيان المقدمة الأولى لبيان توحيد واجب الوجود . ٢٨
- (١٧) إشارة في تقرير المقدمة الثانية لمسئلة توحيد واجب الوجود . ٣٠
- تقرير شبهة وهي أن الوجود لو وقع على الواجب و الممكن
بالاشتراك لاستلزم تساويهما في الحقيقة . و الجواب عنها
بتعيين نوع الوقوع بحيث لا يلزم منه تساوى الواجب و
الممكن في الحقيقة . ٣٢

- الشبهة الثانية وهى أن الوجود يقتضى أموراً ثلاثة ، و
فرض اشتراكه مع ذلك يستلزم الفساد وهو تساوى
الواجب والممكن فى الصورتين منها ، والاحتياج إلى سبب
منفصل فى الأخرى . والجواب عنها . ٣٥
- الشبهة الثالثة وهى أن إدراك العقول وجود الواجب وعدم
إدراكها حقيقة يكشف عن تباين حقيقة لآله وجوده .
والجواب عنها . ٣٦
- الشبهة الرابعة أن إثبات الواجب لو كانت هى ماهيته و
هو علّة الممكن يلزم أن يكون مبدء الممكن صرف الوجود
وهو محال . والجواب عنها . ٣٧
- الشبهة الخامسة أن الوجود طبيعة نوعية لا يختلف
مقتضاياتها أى فى العروض للماهية واللاعروض . والجواب
عنها .
- فى سائر مالفاضل الشارح من الإشكال . والجواب عنه .
- (١٨) إشارة فى تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وأن التعيين
اللازم فى عليّة الواجب على قسمين . ٤١
- بيان القسم الأول وهو أن يكون التعيين معلولاً لكونه
واجب الوجود . وذلك يستلزم المطلوب ٤٢
- بيان القسم الثانى وهو أن لا يكون التعيين معلولاً لكونه
واجب الوجود . ولا يخلو عن أقسام أربعة .
- بيان فساد القسم الأول وهو أن يكون معنى واجب الوجود
لازماً لتعيينه المعلول لغيره . ٤٣
- بيان فساد القسم الثانى وهو أن يكون معنى واجب الوجود
عارضاً لتعيينه المعلول لغيره . ٤٤

- بيان فساد القسم الثالث وهو أن يكون التعيين المعلول
• للغير عارضاً للوجود الواجب .
- ٤٥ تأكيد بيان فساد القسم الثالث .
- بيان فساد القسم الرابع وهو أن يكون التعيين المعلول
• للغير لازماً للوجود الواجب .
- ٤٦ نقل ما أورده الفاضل الشارح في تفسير كلام الشيخ .
- ٤٧ (١٩) فائدة في بيان انحصار الطبيعة النوعية في الشخص إذا كان التعيين
لمهية الطبيعة واستلزامها إمكان التعدد في غيرها ، وإثبات الاحتياج
إلى قوة القبول لتأثير علل التعدد وانحصارها في الطبيعة المادية .
- ٥١ نقل ما فسر به الفاضل الشارح الفصل ، و الجواب عماله
- ٥٢ من الاعتراض .
- ٥٣ (٢٠) تنذيب في بيان نتيجة ما أورده لإثبات مسألة توحيد واجب الوجود .
- ٥٤ (٢١) إشارة في بيان أن واجب الوجود لا ينقسم في المعنى ولا في الكم .
- ٥٥ تقرير أن المركب يجب بما هو جزء له .
- ٥٦ نقل ما أورده الفاضل الشارح من الاعتراض . والجواب عنه .
- (٢٢) إشارة في بيان أن الوجود بالمعنى الخاص داخل في مفهوم ذات
الواجب ، وإذ ليس له جزء فهو نفس ذاته .
- ٥٧ (٢٣) تنبيه في أن الأعراض الجسمانية كلها ممكنة بذاتها واجبة
بغيرها ، وأن كل جسم ممكن فهو كذلك . والواجب ليس بجسم ولا
متعلق به .
- ٥٩ (٢٤) إشارة في بيان نفى التركيب بحسب الماهية عن الواجب .
- ٦١ ذكر بعض ما للفاضل الشارح من الشكوك . والجواب عنه .
- ٦٣ (٢٥) وهم و تنبيه في الجواب عن شبهة أن يكون الجوهر جنساً للواجب
فيكون له جزء بحسب الماهية .
- ٦٤

(٢٦) إشارة في أن الأول لا ضد له ، وفيها تفسير الضد عند الجمهور

٦٥ وعند الخاصة .

(٢٧) تنبيه في أن الأول لا حد له ولا إشارة إليه .

٦٦ (٢٩) تنبيه في بيان ترجيح طريقة الإلهيين على طريقة المتكلمين و

الحكماء في إثبات واجب الوجود

(النمط الخامس في الصنع والابداع . وفصوله اثنا عشر)

ترجمة فصلين منها [إشارة] وهما (٥) (٦) .

وترجمة ست منها [تنبيه] وهي (٢) (٤) (٧) (٨) (٩) (١١) .

وترجمة فصل منها [تنبيه وإشارة] وهو (١٠) .

وترجمة فصل منها [وهم وتنبيه] وهو (١) .

وترجمة فصل منها [أوهم وتنبيهات] وهو (١٢) .

وترجمة فصل منها [تكملة وإشارة] وهو (٣) .

(١) وهم وتنبيه في أن ما سبق إلى أوهم الجمهور في احتياج المفعول إلى

الفاعل هو حصول وجود المعلوم بعدد عدمه عن الفاعل وهو الإحداث

٦٧ فقط .

تقرير استدلال الجمهور على احتياج المفعول إلى الفاعل

٦٩ في حدوده فقط .

(٢) تنبيه في تحقيق معنى الوجود بعد عدم بسبب شيء لتعيين المعنى

المتعلق بالفاعل ، واصطلاح المحقق الشارح على لفظ المحدث بدل

٧٠ الموجود بعد عدم بسبب شيء .

في تفسير المفعول ، والإشارة إلى بعض ما يوجب التفاوت

بينه وبين المحدث ، وأنه أصطلح على أن الفعل هو حصول

وجود بعد عدم عن سبب ما .

- في أن الحصول المذكور يشتمل على ثلاثة أشياء ، وأن ما يتعلق بالفعل هو الوجود ولكن وجود ما هو مسبوق بالعدم
- ٧٣ أو وجود ما ليس بواجب .
- (٣) تكملة وإشارة في أن تعلق الوجود بالفاعل هل هو من جهة أنه ليس واجباً بالذات أو من جهة أنه مسبوق بالعدم ؟
- ٧٥ في أن أول المعنيين أعم ، وأن ما يحمل على معنيين أحدهما أعم فهو له أو لاول الأخص بسببه . فالتعلق بالفاعل يكون من جهة أنه ليس بواجب فيكون التعلق بالغير للمسبوق بالغير دائماً لا في حال حدوثه فقط .
- ٧٧ في ما أورده الفاضل الشارح على الشيخ . و الجواب عنه
- ٧٨ تنبيه في بيان أن كل حادث فهو مسبوق بموجود غير قار الذات
- (٤) متصلة اتصال المقادير .
- ٨٣ في أن لكل حادث بعدية مضافة إلى قبلية قد زالت ، وليست القبلية هي العدم ولا نفس الفاعل . فإذن هي موجود متجدد متصم ، ومع فرض متحرك يحدث الحادث مع انقطاع حر كته يكون قبلية و بعدية مطابقة لأجزاء المسافة . فإذن هي متصلة اتصال المسافة .
- ٨٤ الاعتذار عن ايراد مباحث تتعلق بالطبيعيات في المورد .
- ٨٦ بيان أن الشيء يكون قبل آخر للوقوع في الزمان ، وأما الزمان فهو قبل زمان آخر لذاته المتصمة المتجددة ، و بيان أن القبلية و البعدية الزمانيتين إضافيتان لا يوجدان إلا في العقول . وهما مقدمتان يستعان بهما على دفع ما أورده الفاضل الشارح من الاعتراض .
- ٨٧ نقل مال للفاضل الشارح من الاعتراض وبيان وجه دفعه .
- ٨٨

- ٨٩ نقل اعتراض ثان له ، والجواب عنه .
- ٩٠ نقل اعتراض ثالث له . والجواب عنه .
- نقل ماللفاضل الشارح من النقوض والمعارضات . والجواب عنه .
- ٩٤ (٥) إشارة في بيان ماهية الزمان .
- بيان عدم انفكاك التجدد والتصرم عن التغير . والتغير هو الحركة ، والحركة لا بد لها من متحرك . والزمان حادث مسبب بالزمان ، وكل زمان فهو مسبوق ايضاً بزمان . فالزمان متصل لا أول له . فلا بد أن يتعلّق بالحركة المستديرة . فهو من مقولة الكم ومن النوع المتصل .
- ٩٥
- ٩٧ (٦) إشارة في بيان أن كل حادث مسبوق بموضوع أو مادة
- في أن كل حادث لا بد له من إمكان الوجوده و ليس هو قدرة القادر عليه لأن السبب في كونه مقدوراً كونه ممكناً والشئ لا يكون سبباً لنفسه ، وأيضاً الممكن أمر في نفسه والمقدور أمر بالقياس إلى القادر فلا بد من التغير ، والإمكان أمر معقول بالقياس فهو من الأمور الإضافية و ذلك الأمور أعراض فلا بد أن توجد في موضوع . فالحادث يتقدّمه إمكان وموضوع .
- ٩٨
- في أن الإمكان إما بالقياس إلى وجود بالعرض أو بالذات
- ١٠٠ وذكر مالهما من الأقسام .
- في أن الأشياء الحادثة أعراض وصور ومرتبات ونفوس والأولان إمكان وجودهما في جسم أو مادة ، والثالث في موادها ، والرابع ما يصلح آلة لها في الاستكمال . وكلها

- محتاج إلى موضوع موجود معها . ويعبر عن الإمكان قبل
الوجود بالقوة . وهي تختلف بالقرب و البعد و يقع اسم
١٠٢ الإمكان عليها بالتشكيك
الإشكال بأن الشيء قبل وجوده نفى صرف فلا يصح الحكم
عليه بالإمكان . والجواب عنه بالفرق بين الاعتبار العقلية
١٤٠ و الأمور الخارجية .
الإشكال بأن الإمكان لو كان موجوداً لكان واجباً أو ممكناً
و الجواب عنه بالإمكان آخر له يعتبره العقل . والاعتبار
ينقطع .
الإشكال بأن إكمال الحادث لا يجوز أن يكون حالاً فيه
١٠٦ ولا حالاً في غيره . والجواب عنه .
الإشكال بأن الإمكان صفة إضافية فلا تحقق له إلا بعد
ثبوت الماهية والوجود فيلزم تقدم الوجود عليه . والجواب
عنه بكفاية ثبوتها في العقل ولا يلزم تقدمها في الخارج .
نقض الحكم بتعلق الإمكان بالمادة والموضوع بالعقول و
النفوس والميول . والجواب عنه بالفرق بين إمكان الحادث
١٠٧ وإمكان القديم .
١٠٩ (٧) تنبيه في إثبات الحدوث الذاتي للممكنات .
تحقيق معنى التأخر وأنه يقال على معان خمسة ، وأن
التأخر بالطبع والتأخر بالمعلولية مشتركان في معنى واحد ،
١١٠ وأن المعنى المشترك هو التأخر الحقيقي .
١١١ بيان التأخر بالذات بتقريره في بعض الأقسام .
أيراد مثال للتأخر الذاتي ، و ذكر اعتراض للمفاضل
الشارح على التقدم بالعلية . والجواب عنه .
١١١

ايراد مثال للتأخر الذاتي، وذكر اعتراض للفاضل الشارح

١١٢ على التقدم بالعلية . والجواب عنه .

١١٣ بيان معنى الحدوث الذاتي، والدليل على إثباته للممكنات .

اعتراض للفاضل الشارح على المسبوقية بالعدم أو باللاوجود

١١٥ والجواب عنه .

(٨) تنبيه في بيان أن المعلول لا يتغلف عن العلة التامة . ١١٦

في بيان ما تتم به علية العلة وما يتعلق وجود المعلول

١١٧ بجملتها .

اعتراض الفاضل الشارح على زوال المانع من جملة ما يتعلق

١١٨ به وجود المعلول . والجواب عنه .

في أن عدم المعلول يتعلق بعدم شيء من جملة ما يتعلق به

• وجود المعلول .

في أن الفاعل إذا لم يكن لذاته علة تامة فوجود المعلول

١١٩ موقوف على وجود ما به تتم العلة وإن لم توجد فيجب العدم .

في أن ما لا يتجدد له حال ولا يزول عنه لا يبعد أن يجب

• عنه المعلول دائماً .

(٩) تنبيه في تفسير معنى الإبداع وهو أن يكون من الشيء وجود لغيره من

١٢٠ غير أن يسبقه العدم سبقاً زمنياً .

تفسير معنى التكوين وهو أن يكون من الشيء وجود مادّي،

والإحداث وهو أن يكون من الشيء وجود زمني، وأنهما

يقابلان الإبداع من وجه، وأن الإبداع أقدم منهما إلى

• العلة فهو أعلى مرتبة منهما .

(١٠) تنبيه وإشارة في أن الممكن لا ترجيح لأحد طرفيه على الآخر إلا

• بسبب، وأن السبب إذا كان تاماً يجب حصول المسبب عنه .

- (١١) تنبيه في بيان أن الواحد الحقيقي لا يوجب من حيث هو واحد إلا شيئاً واحداً بالعدد . ١٢٢
- في أن صدور الكثير يستلزم تركيب الفاعل أو تعدد صفاته في الخارج وهما ليسا في الواحد الحقيقي فيستحيل صدور غير الواحد عنه في الخارج .
- تقرير مازاده الشيخ توضيحاً لتقرير مسألة أن الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد . ١٢٣
- نقض الفاضل الشارح مسألة استحالة صدور الكثير عن الواحد بإمكان سلب الكثير عن الواحد وإمكان اتصافه بالكثير وإمكان قبوله للكثير . والجواب عنه . ١٢٥
- (١٢) أوهام وتنبيهات في بيان المذاهب في وجوب أعيان الموجودات وإمكانها وقدمها وختومتها ، وبيان ماهو الحق منها .
- في أن الغنى عن المؤثر الموجود بنفسه الواجب لذاته أهو واحد أم أكثر؟ وبيان أن القائلين بأنه أكثر فرقة منهم قالوا بأنه الموجودات المحسوسة ، والفرقة الأخرى قالوا بأن الموجودات المحسوسة ليست بواجبة . ومن الفرقة الثانية منهم من ذهب بأن مادتها واجبة ، ومنهم من ذهب بأنها ليست بواجبة . والرد على جميعهم بتذكير البرهان على أن واجب الوجود واحد . ١٢٨
- بيان أن القائلين بوحدة الواجب منهم من قال بأن ماعده مسبوق بالعدم زماناً ، ومنهم من قال بعض ماعده غير مسبوق بالعدم إلا بالذات ، وبيان ماذهب إليه الفرقة الأولى من تجويز تخلف المعلول عن العلة التامة . ١٢٩

- احتجاج القائلين بأن ماعدا الواجب مسبوق بالعدم زماناً
بلزوم القول بحدوث لأوّل لها . والرد عليهم بوجوه ، و
نقل ما وقعوا فيه من الآراء الباطلة عند النقض عليهم . ١٣٠
ذكر مذهب الحكماء القائلين بأن ماعدا الواجب الواحد
غير مسبوق بالعدم إلا بالذات ، وذكر احتجاجهم على القدم
من جهة اقتضاء الفعل ومن جهة اقتضاء الفاعل . والرد على
القائلين بكون بعض الأوقات أصلح للفعل . ١٣١
في إبطال الإرادة المتجددة التي قال بها المعتزلة ، والقديمة
التي قال بها الأشاعرة لتخصيص الطرف المختار . ١٣٣
في الإشارة إلى ضعف حجج القائلين بالحدوث ، وبيان أن
حججهم منها ما يتعلق بالفعل ومنها ما يتعلق بالفاعل . ١٣٤
إشارة إلى فساد الحجة الأولى على امتناع وجود حوادث
لا أوّل لها . ١٣٥
إشارة إلى فساد الحجة الثالثة .
إشارة إلى فساد الحجة الثانية . ١٣٦

(النمط السادس في الغايات ومبادئها وفي الترتيب . وفصوله)
(اثنتان و أربعون)

- ترجمة تسع منها [إشارة] وهي (٦) (٩) (١٦) (١٩) (٢٣) (٢٧) (٢٩) (٣٥) (٤٢)
وترجمة تسع منها [تنبيه] وهي (١) (٢) (٣) (٥) (٧) (١٠) (١٢) (١٥) (٣٠) .
وترجمة فصل منها [إشارة وتنبيه] وهو (١١) .
وترجمة ثمان منها [وهم وتنبيه] وهي (٨) (١٣) (٢٥) (٢٦) (٣٢) (٣٣)
(٣٤) (٤٠)
وترجمة أربع منها [تذييب] وهي (٤) (١٨) (٢٤) (٣٦) .

- وترجمة فصل منها [زياد تبصرة] وهو (١٤) .
- وترجمة فصل منها [فائدة] وهو (١٧) .
- وترجمة ثلاث منها [مقدمة] وهي (٢٠) (٢١) (٢٢) .
- وترجمة فصل منها [استشهاد] وهو (٢٨) .
- وترجمة فصل منها [هداية] وهو (٣١) .
- وترجمة فصل منها [هداية وتحصيل] وهو (٣٧) .
- وترجمة فصلين منها [زياد محصل] وهما (٣٨) (٣٩) .
- وترجمة فصل منها [تذكير] وهو (٤١) .
- نقل مافسر الفاضل الشارح الغاية وما ذكر في وجه ترجمة النمط بالأمور الثلاثة ، و ذكر ماهو الصواب في التفسير والتوجيه . ١٣٨
- (١) تنبيه في تعريف معنى الغنى وأن مراعاة معناه المحمول على المبدء الأول يقتضى أن لا يكون لفعله غاية مباينة ١٤٠
- في أن صفات الشيء باعتبار ماله بنفسه وماله بغيره والأول بانقسامه إلى ما من شأنه أن يعرض له نسبة إلى غيره ، وإلى ما ليس من شأنه ذلك ينقسم إلى ثلاثة أصناف ، والغنى ما لا يتعلق بغيره في ذاته ولا في شيء من هذه ، وبيان عدم ذكر الشيخ الإضافات المحضة منها في تفسير الغنى .
- نقل ما أورده الفاضل الشارح على الشيخ في تعريف الغنى وأن مرجعه إلى تعريف الشيء بنفسه والجواب عنه . ١٤١
- (٢) تنبيه في أن تعليل أفعال الله تعالى بالحسن والأولوية يقتضى إسناد ١٤٢
- النقص إليه .
- (٣) تنبيه في سبب الغاية عن فعل الحق الأول ، وبيان أن الفاعل لغاية ١٤٣
- غير تمام لوجهين ، و معمم ذلك لجميع العلل العالية .

- (٤) تنذیب فی تعریف معنی الملك وأنه الغنى الذي يفتقر اليه كل شيء و
 ١٤٤ يكون له كل شيء .
- (٥) تنبيه في تعريف الجود وأنه إفادة ما يرغب فيه المستفيد للعرض .
 ١٤٥ نقل ما أشكل الفاضل الشارح على الشيخ في استعماله لفظة
 ينبغي ، وعدم أخذه القصد إلى إيصال الفائدة في تفسير معنى
 الجود . والجواب عنه .
 ١٤٦ إشكال للفاضل الشارح على الشيخ من كون هذا الفصل
 تكرار للسابق . والجواب عنه .
 ١٤٨ (٦) إشارة في أن الملك الحق لا غرض له مطلقاً ، وأن العالي لا غرض له
 ١٤٩ لا مطلقاً .
- (٧) تنبيه [تتميم] في أن الباري تعالى وكذلك العقول الكاملة في إبداعها
 لا يباشر التحريك .
- (٨) وهم تنبيه في أن حسن الفعل لا يدخل له في أن يختاره الغني .
 ١٥٠
- (٩) إشارة في أن تمثل نظام جميع الموجودات إنما هو بعناية الباري
 بالخلق .
- نقل ما ذهب إليه الفاضل الشارح من أن المقصود من الفصول
 التسعة المذكورة أن كل فاعل بالقصد والإرادة فهو مستكمل
 بفعله ، وما ذكره من وجه نظم الفصول . والجواب عنه بأن
 المقصود ليس هذا وإنما هو نفى الغرض عن أفعال المبادئ
 العالية ووجه تليق الفصول .
 ١٥١ في أن مبدء الإرادة ذات لا يمكن أن يكون العقل لوجوه
 ثلاثة
 ١٥٥ (١٠) في أن المبدء الفاعل لحرارة السماء قوة نفسانية غير عقلية .
 ١٥٤

- في بيان أن الغرض ليس إثبات العقول أول قصد بل مقدمة
 لما قصده من ذكر غايات أفعال القوى المحركة للأفلاك .
- (١١) إشارة وتنبيه في بيان غاية الحركة السماوية ، ووجود المبادئ العالية
 التي هي العقول المجردة المتشبهة بها . ١٥٩
- في أن التحريك الإرادي إما صادر عن التصور الحسي
 والداعي فيه الشهوة والغضب ، وإما عن التصور العقلي .
 وأن تحريك السماء لا يجوز أن يكون لداعي الشهوة أو
 الغضب . ١٦٠
- في أن تحريك السماء لا يخلو إما لأن ينال ذات المعشوق
 أو حاله أو ما يشبههما . ١٦٢
- في أن المعشوق شيء متحصل الذات خارجاً عن المتحرك
 ليس من شأنه أن ينال ، وأن المتحرك يريد نيل شبه
 لا يستقر . ١٦٣
- بيان كيفية نيل المتحرك الشبه الغير المستقر
 تنبيه في بيان كثرة العقول المفارقة . ١٦٥
- (١٢) تنبيه في بيان كثرة العقول المفارقة .
 في أن اختلاف حركات الأفلاك يستلزم اختلاف التشبهات
 واختلافها يستلزم اختلاف المشبه به وتكون لكل
 عقل .
- في إبطال أن يكون المتشبه به هو الجسم باقتضاء تشابه
 الحركات في الجهات والأقطاب . ١٦٧
- (١٣) وهم تنبيه في إبطال مذهب القائلين بأن اختلاف الحركات لأجل
 نفع السافل . ١٦٨
- تقرير ما يوهم أن تكون هيئة الحركة لأجل نفع السافل
 دون أصلها . ١٦٩

- تقرير ما دفع به الشيخ الوهم ، و بيان ما أورده الفاضل
 ١٢٠ الشارح من الإشكال عليه ، وجواب المحقق الشارح منه .
 بيان أن اختلاف الحركات بسبب متقدم و يلزمه أن
 يكون المتشبه به أمور مختلفة بالعدد ، وحمل كلام الفيلسوف
 الأول : أن المتشبه به واحد . على العلة الأولى .
 ١٢١ اعتراض للفاضل الشارح : الأولى : لزوم تشابه الحركات
 لو كان واحد المتشبه به العلة الأولى أيضاً ، والثاني : على
 تعليل الحركة الدورية بكون المشبه به الأول واحداً .
 • والجواب عنهما .
 (١٤) زيادة تبصرة في بيان أن قصور قوى البشر عن تصور ماهيات ماهو
 أقرب ككثيرة من كمالات النفس الحيوانية بالتفصيل يقتضى بالطريق
 الأولى أن يقصر عن تصور ماهيات ماهو أبعد . و ایراد مثال لتصور
 ١٢٢ كيفية صدور التحريك عن الشيء المتصور بصورة عقلية .
 (١٥) تنبيه في بيان اتصاف القوى بالنهاية و اللانهاية على الإجمال .
 ١٢٤ بيان أن النهاية واللانهاية يلحق الكم بذاته سواء المتصل والمنفصل ،
 و أن فرضهما لماله المقدار أو العدد ظاهر ، وأما ما يتعلق به ذو مقدار
 أو عدد كقوى يصدر عنها عمل أو أعمال فيكون بحسب مقدار ذلك العمل
 أو عدد ذلك الأعمال . وما بحسب المقدار قد يكون مع فرض وحدة
 العمل وقد يكون لامن حيث يعتبر وحدته و كثرته ، وأن القوى
 ١٢٥ بهذه الاعتبارات ثلاثة أصناف .
 (١٦) إشارة في بيان أن الحركات المختلفة تمنع اتصال بعضها ببعض دون
 ١٢٧ سكون بينها ببيان أن الحركة التي هي علة الزمان وضعية دورية
 بيان اختلاف القدماء و ذكر الحجة المشهورة لمثبتى السكون
 وهي عدم اتحاد آن الوصول و الفراق و عدم تناليهما من

- غير تخلل ، ونقل ما ذكره الشيخ في الشفاء في وجه بطلانها
 ١٧٨ وإقامة الحجّة عليه .
- تقرير كلام الشيخ في إثبات السكون بين الحركتين
 ١٨٢ المختلفتين ، ودفع ما أورده الفاضل الشارح عليه .
- تقرير البرهان على أن الحركة الحافظة للزمان دورية .
 ١٩٢ (١٧) فائدة في الفرق بين ما يقال : صار المتحرك مفارقاً ، وبين أن يقال :
 المتحرك لم يصار غير واصل أو زال عنه الوصول بجواز كون الثاني في آن
 وعدم جوازه في الأول لأن المفارقة حركة والحركة لا تنفع في آن .
 ١٩٣ (١٨) تذييب في أن الحركة التي يجب أن تطلب حال القوة عليها من
 حيث هي غير متناهية هي الدورية .
 ١٩٤ (١٩) إشارة في بيان امتناع كون القوى الجسمانية غير متناهية .
 • في إبطال أن تكون القوة الغير المتناهية المحركة للجسم
 ١٩٥ جسمانية ، وذكر الحجّة عليه .
- ذكر ما للفاضل الشارح من النقض والإشكال . والجواب عنه
 ١٩٦ (٢٠) مقدمة في أن كبير الجسم وصغيره متساويان في قبول التحريك .
 ١٩٩ (٢١) مقدمة أخرى في أن القوة الجسمانية إذا حركت جسمها فيجوز
 ٢٠٠ أن يعرض تفاوت بسبب تلك القوة .
- (٢٢) مقدمة أخرى في أن القوى الجسمانية المتناهية تختلف باختلاف
 • الأجسام و تتناسب بتناسب محالها المختلفة .
- (٢٣) إشارة في بيان ما مهد لأجله المقدمات وهو امتناع كون القوى
 ٢٠١ الجسمانية غير متناهية التحريك بالطبع .
- (٢٤) تذييب في أن القوة الأولى التي يصدر عنها تحريك السماء مفارقة
 ٢٠٢ غير عقلية .

- (٢٥) وهم وتنبيه في رفع ما يوهم التناقض بين الحكم بأن المبدء الفاعل
 ٢٠٣ لحر كة السماء قوة نفسانيته غير عقلية وبين الحكم بأنه مفارق عقلي .
- (٢٦) وهم وتنبيه في دفع ما يوهم من أن المباشر لتحريك الفلك لو كانت قوة
 جسمانية كانت متناهية التحريك بأن ذلك إذا كان صدور الحركات
 ٢٠٥ الغير المتناهية عنها على سبيل الاستقلال .
- (٢٧) إشارة في بيان كيفية صدور الأحوال المتجددة في النفس الفلكية عن
 العقل وصدور الحركات بحسبها عن النفس . ٢٠٧
- (٢٨) استشهاد في الرد على من زعم أن المحركات السماوية النفوس المنطبعة
 في الأجسام المتحركة كوهي محر كة محالها بالعرض المحتاج إلى تحريك
 آخر غير متحرك هو العلة الأولى والعقل . و بالجملة الاكتفاء
 بالصور المنطبعة في مواد الأفلاك دون النفوس المفارقة أو العقول
 بردين إلزاميين : أحدهما : ملازمة قول المعلم الأول مع أنه قائل
 بأن محرك كل كوة جوهر مفارق ، والثاني : الاعتراف بأن للنفوس
 السماوية تصورات عقلية هي مبادئ تشوقاتها . و التصور العقلي
 لا يمكن أن يكون لجسم أو قوة جسم .
- (٢٩) إشارة في بيان أن المعلول الأول لا يمكن أن يكون جسمابل هو
 ٢١٠ عقل مجرد .
- (٣٠) تنبيه مشتمل على مطالب أربع . ٢١١
- المطلب الأول في معرفة كثرة الأجرام العالية . ٢١٢
- المطلب الثاني في معرفة كثرة النفوس المحركة للأفلاك . ٢١٥
- المطلب الثالث في معرفة كثرة العقول . ٢٢٠
- المطلب الرابع في معرفة اختلاف الأجرام العالية بطبائعها . ٢٢١
- (٣١) هداية في بيان امتناع عليّة الحاوي لمحويته باستلزامه لثبوت الخلاء
 مبنيّاً على مقدّمات ثلاث .

- في معنى امتناع الخلاء لذاته. ودفع ما يوهم في المورد من النقض
- ٢٢٥ تطبيق كلام الشيخ على مامهده من المقدمات الثلاث
- دفع ما أخذ الفاضل الشارح على الشيخ من التكرار المخل
- بنظم الحجة والجواب عنه. وبيان ماهو الأصوب لكى
- ٢٢٨ ينتظم الكلام بحيث لا يوهم التكرار.
- اعترض آخر للفاضل الشارح. والجواب عنه.
- ٢٣٢ في أن عليّة المحوى للمحاوى غير مذهب إليه ولا يمكن.
- (٣٢) وهم وتنبيه في دفع ما يوهم من إعادة محذور لزوم الخلاء عند عليّة
- ٢٣٣ المحاوى في غير تلك الصورة
- تقرير الوهم وهو أن جعل المحاوى معلولاً لعلّة متقدمة
- على علّة وجود المحوى. يوجب تقدّمه عليه لأن مامع
- المتقدم متقدم وذلك يوجب إمكان الخلاء مع وجود
- المحاوى.
- ٢٣٤ حل إشكال يورد على كلام الشيخ
- ٢٣٥ تقرير التنبيه لإزالة الوهم المذكور
- (٣٣) وهم وتنبيه فيه زيادة توضيح لما ذكر في الفصل السابق.
- (٣٤) وهم وتنبيه في بيان أن الخلاء المحال يلزم من وجوب المحاوى و
- ٢٣٦ إمكان المحوى معه.
- (٣٥) إشارة في بيان أن امتناع عليّة المحاوى أعم من أن تكون العلّة
- ٢٣٧ صورته أو نفسه أو الجملة
- (٣٦) تذييب في إقامة الحجة على امتناع كون جسم ماعلة لجسم آخر مبنياً
- على مقدّمات.
- تقرير المقدمة الأولى وهي أن الجسم إنما يفعل بصورته
- لا بمادته لأن بها تكون موجوداً بالفعل وما لا يكون
- ٢٣٨ موجوداً بالفعل لا يكون فاعلاً.

- ذكر ما علّله الفاضل الشارح امتناع فعل الجسم بالمادة وهو أن الواحد لا يكون قابلاً فاعلاً ، وذكر ما أورده من النقص والرد على ما علّله . والجواب عنه .
- ٢٣٩ المقدمة الثانية هي أن الأفعال الصادرة عن صور الأجسام إنما تصدر بمشاركة الوضع .
- المقدمة الثالثة أن الفاعل بمشاركة الوضع لا يفعل فيما لاوضع له .
- المقدمة الرابعة أن علّة الجسم تكون أو لا علّة لجزئيه .
- تطبيق كلام الشيخ على ما مهّده من المقدمات واستنتاج
- ٢٤٠ امتناع كون جسم ماعلة لجسم آخر .
- (٣٧) هداية وتحصيل في بيان أن الوجود الممكن لذاته معلول للأول ، وتمهيد أصول لبيان مراتب الوجود .
- (٣٨) زيادة تحصيل في بيان وجوب مراتب استمرار العقول المترتبة الصادرة عن المبدء الأول .
- ٢٤٢ (٣٩) زيادة تحصيل في بيان كيفية صدور الكثرة عن المبدء الأول ، و الإشارة إلى كثرة وجب صدورها عنه
- ٢٤٣ بيان وجه امتناع استناد الكثرة إلى الأول .
- ٢٤٤ بيان كيفية تكثر الجهات المقتضية لا مكان صدور الكثرة عن الواحد في المعلولات .
- ٢٤٩ وجه إطناب الكلام ودفع ما في المورد من الشبه والإشكال .
- (٤٠) وهم وتنبيه في دفع ما قيل إن الحثيات الموجودة في العقل إذا كانت سبباً لوجود العقل والفلك معاً تحته يستلزم أن يكون تحت كل عقل عقل وفلك لا إلى نهاية .
- ٢٥٣

- (٤١) تذكرة في بيان أن المبدع بالحقيقة هو العقل الأول الذي أوجده
 ٢٥٤ الأول تعالى .
 (٤٢) إشارة في بيان ترتيب صدور موجودات عالم الكون والفساد وكيفية
 ٢٥٥ صدور العنصرية عن مبدئها .
 في ذكر الصور وبيان أنها تصدر من العقل الأول و بيان
 ٢٥٧ اختلافها في الهيولى المشتركة بحسب الاستحقاقات .
 ٢٥٨ بيان اختلاف صور العناصر الأربعة .
 بيان أن أسباب الامتزاجات التي هي مبادئ التراكيبات
 شيان : نسب العناصر من السماويات ، وأمو من منبعثة عن
 ٢٥٩ السماويات .
 بيان أن آخر مراتب الموجودات العقلية جوهر النفس
 ٢٦٠ الناطقة كما كان أولها العقل الأول .
 ٢٦١ ذكر ما للفاضل الشارح من الإشكال : والجواب عنه .

(النمط السابع في التجريد . و فصوله سبع و عشرون)

- وترجمة ست منها [إشارة] وهي (١٠) (١٥) (١٦) (١٨) (٢٢) (٢٣) .
 وترجمة أربع منها [تنبيه] وهي (١) (١٣) (١٤) (٢٥) .
 وترجمة فصل منها [تنبيه وإشارة] وهو (١٩) .
 وترجمة ست منها [وهم وتنبيه] وهي (٧) (٩) (١٧) (٢٤) (٢٦) (٢٧) .
 وترجمة فصلين منها [تذييب] وهما (١٢) (٢١) .
 وترجمة فصل منها [نكتة] وهو (٢٠) .
 وترجمة فصل منها [حكاية] وهو (١٠) .
 وترجمة فصل منها [تمكلمه لهذه الإشارات] وهو (٦) .
 وترجمة ثلاث منها [زيادة تبصرة] وهي (٣) (٤) (٥) .

وترجمة فصل منها [تبصرة] وهو (٢) .

وترجمة فصل منها [زيادة تنبيه] وهو (٨) .

٢٦٣ بيان إجمالي لما يسن في هذا النمط .

(١) تنبيه في بيان مراتب الموجودات من البدء إلى منتهى مراتبها ومن

• العود إلى ذروة الكمال .

البحث عن حال النفس الناطقة بعد تجردها عن البدن .

٢٦٤ والاستدلال على بقائها بعد الموت .

(٢) تبصرة في مزيد فائدة هي أن اتصال النفس بالعقل الفعال لا يضرها

في بقائها وفي بقاء ما استفادته من العقل الفعال فقدان الآلات لأنها

عاقلة بذاتها لا بها . و الفرق بين الكمال الذاتي الباقي مع النفس و

٢٦٦ الذاتي الزائلة بعد المفارقة .

تقرير الحجة الأولى على تعقل النفس بذاتها لا بالآلات

وهي أنه لو كان تعقلها بها لكان يعرض لها في التعقل

كلال كلما يعرض لها كلال ولكن ليس كذلك بل قد

٢٦٨ تكل ولا تكل هي في التعقل .

شبهة للفاضل الشارح وهي جواز أن يكون حد معين

من الصحة البدنية الباقية إلى آخر الشيخوخة معتبراً في

٢٧٠ بقاء النفس على كمال تعقلها . والجواب عنه .

(٣) زيادة تبصرة في تقرير الحجة الثانية على تعقل النفس بذاتها لا بالآلات

وهي أن العاقلة لا تكلها تكرار الأفاعيل بل ربما يقويها ، والبدنية

٢٧٣ تكلها بل تبطلها فالعاقلة ليست بدنية

شبهة للفاضل الشارح وهي جواز أن تكون العاقلة بدنية

مخالفة لساير القوى البدنية بالنوع و لذلك لا يعرضها

٢٧٤ الكلال دون غيرها . والجواب عنه .

- (٤) زيادة تبصرة في تقرير الحجة الثالثة على تعقل النفس بذاتها لا بالآلات وهي أن العاقلة مدركة لذاتها ولا إدراكاتها . ولا آلاتها . والآلة لا يمكن أن يتوسط بينه وبين هذه الأمور
- ٢٧٥ شبهة للفاضل الشارح وهي جواز تعلق المدركة الجسمانية بنفسها و بما عداها . و الجواب عنه .
- ٢٧٦ (٥) زيادة تبصرة في تقرير الحجة الرابعة وهي أن القوة العاقلة لو كانت منطبعة في جسم كانت إما دائمة التعقل لذلك الجسم أو غير متعقلة له في وقت مع أنها متعقلة في وقت دون وقت .
- تقرير مقدمات يتوقف عليها الحجة الرابعة ، و تطبيق كلام الشيخ على مامهته من المقدمات .
- ٢٧٧ شكوك للفاضل الشارح على المقدمات المذكورة . والجواب عنه .
- ٢٨١ (٦) تكملة لهذه الإشارات في بيان بقاء النفس على كمالاتها الذاتية بعد مفارقة البدن
- ٢٨٥ تقرير الحجة على بقاء النفس وهي أن قوة الفساد مغايرة للبقاء بالفعل فيجب أن يكون موضوع كل منهما أيضاً مغايراً للآخر . و النفس بسيط لا يمكن أن تشتمل على كلا الموضوعين . فهي محل للبقاء غير موصوف بالفساد .
- شبهة النقض بالعوارض و الصور الباقية الممكنة الفساد مع بساطتها . والجواب عنها .
- ٢٨٧ شكوك للفاضل الشارح . والجواب عنها .
- ٢٨٩ (٧) وهم وتنبيه في بيان كيفية اتصاف النفس بكمالاتها الذاتية وإبطال مذهب المشائين فيه وهو القول باتحاد العاقل بالصورة الموجودة فيه عند تعقله إياها .
- ٢٩٢

- (٨) زيادة تنبيه في بيان أن اتحاد العاقل والمعقول يؤول إلى اتحاد جميع المعقولات على اختلافها في الماهيات . ٢٩٣
- (٩) وهم [آخر] وتنبيه في بيان فساد القول بأن النفس لاتحاده بالعقل المستفاد الذي يتحد بالعقل الفعال تتحد بالعقل الفعال . ٢٩٤
- (١٠) حكاية من عمل في العقل والمعقول من المشائين كتاباً . ٢٩٥
- (١١) إشارة في بيان امتناع الشيء بغيره مطلقاً .
- بيان أن صيرورة الشيء شيئاً آخر يطلق على معان ثلاث صورتان منها معقولتان والأخرى غير معقولة . ٢٩٦
- في بيان فساد جميع ما تنصور للاتحاد من الأحوال .
- (١٢) تذنيب في بيان كيفية اتصاف الجوهر العاقل بكمالاته . ٢٩٨
- (١٣) تنبيه في بيان كيفية تعقل الواجب لذاته وما يتلوه من المبادئ العالية المعقولات ، وتقسيم المعقولات إلى ما يسمى علماً عقلياً وما يسمى علماً انفعالياً ، ونفى الثاني عن الواجب تعالى .
- (١٤) تنبيه في تقسيم كل من العلمين إلى ما يحصل من سبب عقلي أو من أو من ذات ذلك الجوهر ، وأن الحاصل من الغير لابد أن ينتهي إلى الحاصل من الذات وأن الواجب يجب أن يكون بعد ما كان علمه فعلياً أن يكون حاصله من ذاته . ٢٩٩
- (١٥) إشارة إلى إحاطة علم الواجب تعالى بجميع الموجودات .
- (١٦) إشارة إلى بيان مال الإدراك من الاعتبارات واختلاف مراتبه بكل واحد منها ، وبيان ماله من الاختلاف بحسب الماهية ، وماله من الاختلاف بالقياس إلى المدرك ، وما بالقياس إلى المدرك . ٣٠٠
- (١٧) وهم وتنبيه في دفع ما ربما يقال إن تقرير المعقولات وهي صور متباعدة ينافي وحدة الواجب حقيقة . ٣٠٣

- بيان ما يستلزم القول بتقرر لوازم الأول في ذاته من المفاسد
والإشارة إلى وجه التفصلي عنها إجمالاً . ٣٠٤
- (١٨) إشارة في التفرقة بين إدراك الجزئيات من حيث هي طبائع و من حيث هي متخصصة ، و بيان أن أحكامها بالحيثية الأولى لا تتغير بخلافها بالحيثية الثانية . ٣٠٧
- تقرير أن الأول تعالى بل كل عاقل إنما يدرك الجزئيات من حيث هي طبائع ، وتطبيق كلام الشيخ على ما قرره ٣٠٩
- (١٩) تنبيه وإشارة في قسمة الصفات و بيان ما يتغير بتغير الأمور الخارجة عن ذات الموصوف وما لا يتغير ، ونفي الأول عن الواجب ٣١١
- بيان أن الصفات إما حقيقية محضة أو إضافية محضة . و الحقيقية إما ذات إضافة لا تتغير بتغير الإضافة أو تتغير . و بيان القسم الأول . ٣١٢
- بيان القسم الثالث والرابع وهما الحقيقية المقتضية للإضافة التي لا تتغير بتغير المضاف ، والمقتضية التي تتغير بإشارة إلى حكم كلي وهو أن كل ما لا يكون موضوعاً للتغير لا يجوز أن تبدل صفاته الحقيقية المحضة ولا الحقيقية الإضافية التي لا يتغير بتغيرها ، و يجوز أن تبدل بتبدل الإضافات في الحقيقية المقتضية للإضافات التي تتغير بتغيرها . ٣١٣
- (٢٠) نكتة في الإشارة إلى القسم الثاني من أقسام الصفة الأربعة وهو الإضافية المحضة . ٣١٤
- (٢١) تذييب في بيان أن العلم الواجب بالجزئيات على الوجه الكلي الذي لا يتغير بتغير الأزمنة والأحوال . ٣١٥

- في بيان أن تخصيص الحكم الكلي بآخر عارضه في الظاهر لا يقع في المباحث المعقولة لامتناع تعارض الأحكام فيها ، و الحكم بأن العلم بالعلّة يوجب العلم بالمعلول إن كان كلياً لا يجوز تخصيصه بما إذا لم يكن جزئياً متغيراً بحكم آخر هو امتناع كون الواجب موضوعاً للتغير ، و
- ٣١٦ . بيان الصواب في المأخذ .
- تأكيد بيان لإحاطته تعالى بالكل ، وبيان معنى القضاء
- ٣١٧ . والقدر .
- (٢٢) إشارة في تفسير معنى العناية وبيان كيفية صدور النظام الموجود في
- ٣١٨ . الجزئيات عنه تعالى .
- (٢٣) إشارة إلى كيفية وقوع الشر في قضاء الله تعالى
- ٣١٩ . تحقيق ماهية الشر وأنه عدم وجود أو عدم كمال لموجود .
- ٣٢٠ . تقسيم الأشياء إلى ما لا شر فيه ، وإلى ما فيه ماهو شر وما ليس بشر مع غلبة ما ليس بشر أو عكسه أو تساويهما ، و إلى ما ليس فيه ما ليس بشر . و بيان ماهو الموجود من الأقسام الخمسة وهو الأول والثاني وما ليس بموجود و
- ٣٢١ . هو الثلاثة الباقية .
- ٣٢٢ . بيان احتجاج الشيخ على وجود الأولين من الأقسام .
- شبهة الفاضل الشارح وهي أن البحث في وجود الشر في أفعال الله ساقط عن الفلاسفة والأشاعرة لأنه لا يستقيم إلا مع القول بأن فاعل العالم مختار ومع القول بالحسن و القبح العقليين والفلاسفة لا يقولون بواحد منهما والأشاعرة
- ٣٢٢ . بالثاني . والجواب عنه .

- شبهة أخرى هي أن الاستدلال على أن الشر عدم تمثيلي
 لا يفيد اليقين . والجواب عنه . ٣٢٣
- نقل ما ذهب إليه الفاضل الشارح من كون الشر أمراً
 وجودياً وهو الألم ، ومن كونه غالباً على الخير وهو السلامة ٣٢٤
- (٢٤) وهم وتنبيه في دفع ما قيل إن مصادر الأفعال الإرادية ثلاثة وأغلب
 الصادر عن كل واحد منها الشر فيكون الشر غالباً في النوع . ٣٢٥
- (٢٥) تنبيه في تأييد ما أزال به الوهم السابق وهو أن الشقاء الأبدية
 يختص بالطرف الأخس . ٣٢٦
- (٢٦) وهم وتنبيه في أن إبراء شيء هو في أصل وضعه مما ليس يمكن أن
 يغلب فيه الخير يوجب أن يصير غير الشيء ، وترك وجوده وهو على
 صفته غير لائق بالوجود العام . ٣٢٨
- (٢٧) وهم وتنبيه في إزاله ما يوهم من قبح العقاب على ما يصدر على سبيل الوجوب
 لوجوب المطابقة للعالم العقلي الذي هو القدر وجهين أحدهما أن العقاب
 لازم من لوازم أفعالهم وارد على النفس منها لامن خارج وأن العقاب
 الذي هو من خارج إن كان فهو خير بالقياس إلى الأكثرين وهذا الوجه
 هو الموجه ، والوجه الثاني أن علم الله تعالى بأفعالهم لا ينافي
 اختياريهم وبيان ما بنوا عليه ذلك من المقدمات . والجواب عنه .
- نقض الفاضل الشارح الجواب عن الوجه الثاني وجهين ، و
 ذكر الجواب الصحيح وهو أن العقاب أيضاً من القدر .
- ورد المحقق الشارح على الوجهين . ٣٣٢

(النمط الثامن في البهجة و السعادة . و فصوله تسع عشر)

ترجمة فصل منها [إشارة] وهو (١٨) .

وترجمة أربع عشر منها [تنبيه] وهي (٤)(٥)(٦)(٧)(٨)(٩)(١٠)(١١)(١٢)(١٣)
 (١٤)(١٥)(١٦)(١٧)(١٩)

وترجمة فصلين منها [وهم وتنبيه] وهى (١) (٤) .

وترجمة فصل منها [تذنيب] وهو (٢) .

(١) وهم وتنبيه في أن اللذات الباطنية هى أقوى من اللذات الظاهرية

٣٣٤ و ذكر وجوه يدل بها على مدعاه .

(٢) تذنيب في الرد على الفائلين بأن السعادة محصورة في الحسية والمقايسة

٣٣٦ بين حال الملائكة وحال الأنعام

(٣) تنبيه في بيان ماهية اللذة والألم كى يتبين أن السعادة للذوات

٣٣٧ العاقلة أتم منها للنفوس الحيوانية . وكذلك الشقاوة .

شبهة للفاضل الشارح في تعريف اللذة بالخير . والجواب

٣٣٩ عنه .

بيان أن الخير الواقع في تعريف اللذة إنما هو الخير

٣٤٠ الإضافي الذى لا يعقل إلا بالقياس إلى الغير .

بيان الفرق بين الخير والكمال والرد على الفاضل الشارح

وبيان أن الخير عند الشيخ هو الكمال المقيد .

(٤) وهم وتنبيه في إزالة شبهة هى أن الصحة والسلامة كمال وخير مع أننا

• لا نلتذ بهما .

(٥) تنبيه في إزالة شبهة هى الإغفال عما هو الخير و الكمال بالقياس إلى

٣٤٢ الملتذ .

(٦) تنبيه على زيادة قيد في شرح معنى اللذة دفعاً لما يوهم من النقصين .

٣٤٣

(٧) تنبيه في بيان أن الألم لا يحصل مع وجود المولم بل مع إدراكه

• كاللذة .

(٨) تنبيه في أن اللذة والألم اليقينيان لا يوجبان الشوق والاحتراز إيجاب

٣٤٤ الإحساس بهما .

(٩) تنبيه في إثبات اللذة العقلية وأنها أكمل من الحسية .

٣٤٥

- بيان اختلاف مراتب الإدراك وأن للجوهر العاقل أن
يتمثل فيه ما يتعلقه من الحق الأول بقدر استطاعته و
أن عند مقايضة إحدى اللذتين إلى الأخرى يظهر قوة
العقلية أقوى من الأخرى كيفية وأكثر كمية . ٣٤٦
- شكوك للفاضل الشارح في المورد . والجواب عنه . ٣٤٧
- (١٠) تنبيه في إزالة شبهة هي أن اللذات العقلية لو كانت كمالات لتشتاق
النفوس إليها و يتألم بحصول أضرارها . فما بالها لا تشتاق إليها ولا
تتألم بأضرارها ؟ ٣٤٩
- (١١) تنبيه في بيان بقاء ماهو أضرار كمال النفس وهي أسباب الشقاء بعد
الموت وحصول التألم بها وأنها أشد من البدنية ٣٥٠
- (١٢) تنبيه في بيان مراتب الأشقياء .
بيان أن فوات الكمال لعدم الاستعداد ، وعدمه إما بالنقص
العقل أو لوجود المضاد الراسخ أو غير الراسخ . وكل من
الثلاثة إما بحسب القوة النظرية وإما بحسب القوة
العملية . فإذن أسباب الفوات ستة . ٣٥١
- (١٣) تنبيه في الفرق بين الناقصين المعذبين و الناقصين الذين لا يتعذبون ٣٥٢
- (١٤) تنبيه في أن وضع درن مقارنة الأبدان و الانفكاك عن الشواغل يوجب
الخلاص إلى عالم القدس و السعادة . ٣٥٣
- (١٥) تنبيه في وجود اللذة الحقيقية قبل الموت وأنه إنما يتحققه من هو
ميسر له . ٣٥٤
- (١٦) تنبيه في بيان حال النفوس المستعدة للكمال وأن ما يبعثه على طلب
الكمال مناسبة ذاتية ولا يقنع من له هذه المناسبة إلا بالنيل إلى
الوصول التام وأن غيره يقنع على ما يبعثه .
- (١٧) تنبيه في بيان حال النفوس الخالية عن الكمال وعمّا يضاعدهم البله . ٣٥٥

بيان اختلاف الآراء في فناء نفوس البله و بقائها ، و أنها
مع البقاء في سعة من رحمة الله . و بيان اختلاف الآراء
أيضاً في أنها تتعلق بأجسام لاتصير صورة لها أو تصير . و
تقريب الأول . والرد على الثاني .

الحجة الأولى في الرد على القول بالتناسخ وهي أن كل
مزاج بدني يحدث مع النفس . والتناسخ يوجب أن يكون
لبدن واحد نفسان . وذلك محال .

الحجة الثانية وهي اتصال النفس بالبدن الثاني إما حال
فساد الأول أو قبله أو بعده و على الأول حدوث البدن
الثاني إما في تلك الحال أو قبله . وإن كان في تلك الحال
فما شأن يكون عدد الأبدان و النفوس متساوية أو عدد النفوس
أكثر أو أقل . وعلى الأول يلزم أن يكون عدد الكائنات
من الأبدان عدد الفاسدات . وعلى الثاني مع اتصال الكل
يلزم أن يكون لبدن واحد نفوس ، ولا مع الاتصال يعود المحذور
وهو المطلوب . وعلى الثالث مع اتصال نفس بأبدان يوجب
تعدد الأبدان ووحدة النفوس ، ولا مع الاتصال يبقى
بعض الأبدان معطلة . وعلى الثاني يوجب استقرار نفسين
في بدن واحد إن كان له نفس قبل ذلك أو تعطيله إن لم يكن
وعلى الثالث يوجب تعطيل النفوس . وإن جاز في البعض

فيجوز في سائر الزمان .

(١٨) إشارة في بيان ترتيب الجواهر العاقلة في درك اللذة و أنها مراتب خمس

المرتبة الأولى هي عربة الواجب الأول تعالى .

المرتبة الثانية مرتبة العقول .

- المرتبة الثالثة مرتبة النفوس الناطقة الفلكية والكاملة من
 الإنسانية مادامت في الأبدان. ٣٦٢
- المرتبة الرابعة والمرتبة الخامسة مرتبة النفوس الناطقة
 المتوسطة والناقصة .
- (١٩) تنبيهه في إثبات ما أثبتته لبعض الجواهر العاقلة من العشق والشوق لباقي
 النفوس والقوى الجسمانية .
- (النمط التاسع في مقامات العارفين . و فصوله سبع و عشرون)
- ترجمة ست عشر منها [إشارة] وهي (٤)(٥)(٦)(٧)(٨)(٩)(١٠)(١١)(١٢)(١٣)
 (١٤)(١٥)(١٦)(١٧)(١٨)(٢٧) .
- وترجمة أحد عشر منها [تنبيه] وهي (١)(٢)(٣)(٢٠)(٢١)(٢٢)(٢٣)(٢٤)
 (٢٥)(٢٦) .
- (١) تنبيهه في أن للعارفين درجات وهم في حياتهم الدنيا تستنكر وتستكبر . ٣٦٣
 نقل مافسر الفاضل الشارح ما أشار إليه الشيخ من قصة
 سلامان وإبسال وذكر سائر ما قبل في تلك القصة . ٣٦٤
 نقل القصة على وجه لا يختاره وانتساب اختراعها إلى أحد
 حوام الحكماء حيث أنها على وضع لا يعلق بالطبع . ٣٦٥
 نقل القصة على وجه يختاره وتأويلها على وجه ينطبق
 على ما يريد الشيخ ونقل ما يؤيد أن ما أشار إليه هو
 القصة على ذلك الوجه . ٣٦٧
- (٢) تنبيهه في ذكر أحوال طلاب الحق باعتبار الإعراض عما يبعد والإقبال
 إلى ما يقرب والانتفاء إلى المطلوب . ٣٦٩
- (٣) تنبيهه في تمييز ما للعارف من الزهد والعبادة عما لغيره باختلاف الغرض
 وأن الزهد عند العارف تنزه وعند غيره معاملة والعبادة عند غيره
 معاملة وعند العارف رياضة . ٣٧٠

- (٤) إشارة في إثبات النبوة والشريعة وما يتعلق بهما على طريقة الحكماء . ٣٧١
- بيان أن إثبات النبوة و الشريعة يتوقف على قواعد :
أولها : أن الإنسان لا يستقل وحده بأمر معاشه بل
يحتاج إلى المعارضة والمعاوضة .
القاعدة الثانية أن الاجتماع على التعاون لا ينتظم إلا إذا
كان بينهم عدل وشريعة . ٣٧٢
- القاعدة الثالثة أن الشرع لابد له من واضع يقرر العدل
على الوجه الذي ينبغي .
القاعدة الرابعة أنه يجب أن يكون للمحسن والمسيء
ثواب وعقاب حتى يحملهم الرجاء والخوف على الانقياد .
شكوك أربعة للفاضل الشارح . و الجواب عنه . ٤٢٣
- (٥) إشارة إلى غرض العارف من الزهد والعبادة . ٣٧٥
- بيان أن ما للمعارف من حالتى الإرادة والتعبّد إنما يتعلق
بالحق الأول وإن تعلق بغيره فهو لأجله أيضاً .
رفع ما ربما يوهم التناقض بين القول بأن عبادة العارف
رياضة لقواه و بين القول بأن تعبده لا يتعلق إلا بالحق
الأول .
نقل ما ذكره الفاضل الشارح في تفسير كلام الشيخ . و
الرد عليه . ٣٧٦
- شبهة للفاضل الشارح في معنى كون الله مراداً بذاته ، وأن
من أرادته إنما أراد استكمال نفسه . والجواب عنه .
(٦) إشارة في تمهيد العذر لمن يجوز أن يجعل الحق واسطة في تحصيل شيء .
آخر غيره . ٣٧٧
- تفسير ما في كلام الشيخ من اللطائف . ٣٧٨

- (٧) إشارة في ذكر ماهو مبدء حركة العارف وهو الإرادة و مبدئها تصور الكمال الخاص بالمبدء الفائضة آثاره على الخلق ، والتصديق بوجوده في الفرق بين الحركة الإرادية الحيوانية و الحركة الارادية الغير الحيوانية ، وأنّ للأوّل مبادئ أربعة و للثاني ثلاثة . و توجيه كلام الشيخ مبدء الحركة في الاستبصار أو العقد والإرادة . ٣٧٩
- (٨) إشارة في بيان احتياج المرید إلى الرياضة ، و بيان أغراضها . ٣٨٠
- تفسير معنى الرياضة وأنها نهى النفس عن هواها وأمرها وإنما اختلافها باختلاف الأغراض . فمنها الرياضة العقلية ومنها الرياضة الشرعية .
- في أنّ الغرض الأقصى من الرياضة نيل الكمال وهو إما خارج وإما داخل . فأذن الرياضة موجهة نحو ثلاثة أغراض : إزالة المانع الخارج ، وإزالة المانع الداخل ، و تلطيف السر . ٣٨١
- ذكر ما يعين على الغرض الأوّل . وهو الزهد .
- ذكر ما يعين على الغرض الثاني وهو ثلاثة : العبادة و الألحان ونفس الكلام الواعظ . ٣٨٢
- ذكر ما يعين على الغرض الثالث وهو شيئين : الفكر اللطيف والعشق العفيف . ٣٨٣
- تفسير معنى العشق وأنه حقيقى ومجازى . والثاني نفساني وحيواني ، وبيان أنّ مراد الشيخ هو الأوّل من المجازى .
- (٩) إشارة إلى ما يسمى عند العارف بالوقت وهو أوّل درجات الاتصال وبيان أنّه إنما يحصل بعد حصول الاستعداد بالإرادة و الرياضة . ٣٨٤

- (١٠) إشارة في بيان أن الاتصال قد يحصل في غير حالة الارتياض الذي
- كان معداً لحصوله من قبل وهذا الحال هو التمكن .
- (١١) إشارة في أن العارف قد يزول عن سكنته فيستوفز عن قراره وإذا
- طالت عليه الرياضة هدى للتليس وهو الاستقرار .
- (١٢) إشارة في أن الرياضة تبلغ العارف إلى حد يصير المخطوف مألوفاً
- مبتهجاً في زهابه متأسفاً في انقلابه وهو صيرورة الوقت سكينه وهو أول
- درجات الوسط . ٣٨٥
- (١٣) إشارة في أن للعارف حد لا يرى عليه الابتهاج عند الذهاب ولا الأسف
- عند الانقلاب بل يرى مقيماً وهو ظاعن وهو التباس أثر الحصول .
- (١٤) إشارة إلى أن المعرفة المستقرة التي قد يحصل للعارف أحياناً يتدرج
- إلى أن يكون له متى شاء . ٣٨٦
- (١٥) إشارة في أن العارف يتقدم عن رتبة المشيئة فيسبح له تعريج عن
- عالم الزور إلى الحق مستقر به وهو أول درجات المنتهى .
- (١٦) إشارة إلى أن العارف إذا نال صار سره مرآة للحق وكان له إلى
- الحق ونظر إلى نفسه وهو مقام التردد .
- (١٧) إشارة إلى آخر درجات السلوك إلى الحق وهو درجة الوصول التام و
- الغيبة عن النفس .
- بيان الوجه في عدد الفصول والدرجات المذكورة . وهو
- أن الحركة باعتبار مالها من المبدء والوسط والمنتهى و
- باعتبارها لكل واحد منها أيضاً يكون لها مراتب تسعة
- والشيخ أورد بعد فصل الرياضة تسعة فصول في تلك المراتب . ٣٨٧
- (١٨) تنبيه في بيان نقصان الدرجات التي هي دون الوصول بالقياس إليه . ٣٨٨
- (١٩) إشارة إجمالى إلى جميع مقامات العارفين .

- في بيان أن التكميل بالتخلية والتحلية ، وتلخيص درجات
 التركية في أربع وتقرير درجات التحلية إجمالاً . ٣٨٩
 (٢٠) إشارة في بيان أن العارف من أثر الحق على عرفانه ، و الاعتذار
 عن ترك عدد سائر الدرجات بعدم العبارة عنها . ٣٩٠
 (٢١) تنبيه في أن مقام الرضا في العارف يستلزم الهشاشة العامة و تسوية
 الخلق في نظره . ٣٩١
 (٢٢) تنبيه في بيان ماللعارف من الأحوال في أوقات توجّته بسرّه إلى الحق .
 (٢٣) تنبيه في بيان أن العارف لا يعنيه التجسّس ولا يستهويه الغضب لأنّه
 واقف على سرّ القدر . ٣٩٢
 (٢٤) تنبيه في بيان أن العارف شجاع جواد صفاح نساء . ٣٩٣
 (٢٥) تنبيه في بيان ماللعارفين من اختلاف الهمم والأحوال .
 (٢٦) تنبيه في بيان أن العارف قد يكون في حكم من لا تكليف له لأنّه في
 اتصاله قد يكون غافلاً لا يعقل . ٣٩٤
 (٢٧) إشارة في بيان قلّة عدد الواصلين ، وفي سبب إنكار الجمهور ذلك الكمال
 وأنّه لا يحصل بالاكتساب فقط بل يحتاج إلى جوهر مناسب .

(النمط العاشر في اسرار الايات . وفصول ثلثون)

- ترجمة خمس عشر منها [إشارة] وهي (١)(٤)(٥)(٧)(٨)(١١)(١٣)(١٥)(١٦)(١٩)
 . (٢١)(٢٣)(٢٧)(٢٨)(٢٩)
 وترجمة ثلاث عشر منها [تنبيه] وهي (٢)(٣)(٦)(٩)(١١)(١٢)(١٤)(١٧)(١٨)(٢٠)
 . (٢٤)(٢٥)(٣٠)
 وترجمة فصل منها [تذييب] وهو (٢٢) .
 وترجمة فصل منها [تذكرة وتنبيه] وهو (٢٦) .

- ٣٩٥ (١) إشارة إلى جواز الإمساك عن القوت المزروء مدة غير معتادة .
- (٢) تنبيه في انتقاض الحكم بامتناع الإمساك بوقوعه بأسباب أخر كالمرض .
- والخوف .
- (٣) تنبيه في بيان وجه الإمساك عن القوت عن عوارض نفسانية وهو انفعال
- ٣٩٦ كل من النفس والبدن عن الآخر .
- (٤) إشارة في بيان أن وجه إمساك العارف عن القوت هو توجه نفسه إلى
- العالم القدسي المستلزم لتشجيع القوى الجسمانية
- في وجه المقايسة بين الإمساك العرفاني والإمساك المرضي
- ٣٩٧ وعدم المقايسة ببنه وبين الخوفي .
- (٥) إشارة إلى أن في طاقة العارف فعل أو تحريك يخرج عن وسع غيره .
-
- ٣٩٨ (٦) تنبيه في بيان سر ما أشار إليه في الفصل السابق .
- (٧) تنبيه في ادعاء خاصة أخرى للعارف بينها في الفصول الآتية .
-
- ٤٩٩ (٨) إشارة في جواز الاطلاع على الغيب بالتجربة والقياس على الوجه الكلي .
- (٩) تنبيه في تمهيد أولى المقدمات للقياس على جواز الاطلاع على الغيب
- وهي أن صور الجزئيات الكائنة مرسمة في المبادئ العالية قبل كونها .
- (١٠) إشارة إلى المقدمة الثانية للقياس المذكور وهي أن النفس الإنسانية
- ترسم بما هو مرسم في تلك المبادئ وبيان ما هو الشرط في ذلك .
- ٤٠١ (١١) تنبيه على مقدمه هي تفصيل ما أجمله في الفصل السابق من شرائط
- انتقاض النفس بما هو مرسم في المبادئ العالية .
- ٣٠٢ (١٢) تنبيه على مقدمه أخرى هي أيضاً تفصيل شرائط ارتسام النفس .
- ٤٠٣ (١٣) إشارة إلى إقامة الدليل على وجود الارتسام الخيالي عن السبب الداخل
- تقرير أن مشاهد المبرسمون ومن غلب على مزاجه المرة
- السوداء مرسمة في قوة هي الحس المشترك عن قوة باطنة
- هي المتخيلة أو سبب مؤثر في تلك القوة .

- (١٤) تنبيه في بيان ما يمنع النفس عن الانتقاش وهو مانع حسّي خارج أو
 ٤٠٤ عقلي باطن .
- (١٥) إشارة في بيان أول الأحوال التي يسكن فيها أحد الشاغلين أو كلاهما
 ٤٠٥ وهو النوم .
- (١٦) إشارة في بيان ثاني الأحوال وهو ما إذا استولى على الأعضاء الرئيسة
 ٤٠٦ مرض .
- (١٧) تنبيه في إقامة الدليل على ارتسام الصور في الحس المشترك بالسبب
 المؤثر في السبب الباطن .
- (١٨) تنبيه في بيان أن الشواغل الحسية إذا قلت تكون للنفس فرصة
 الاتصال بالعالم القدسي في رسم فيها شيء من الغيب . ٤٠٧
- (١٩) إشارة إلى ما يفعله في الأولياء نفوسهم القدسية القوية من الخلس و
 الإشراف في حال اليقظة . ٤٠٨
- (٢٠) تنبيه في تمهيد مقدمة لبيان العلة في احتياج بعض ما يرسم في الخيال
 من الأمور القدسية حالتى النوم واليقظة إلى تعبير وتأويل . ٤٠٩
- (٢١) إشارة إلى ما يسنح للنفس من الآثار الروحانية في النوم واليقظة
 بحسب ضعف الأجسام وقوتها . ٤١٠
- (٢٢) تذنيب في بيان ما لا يحتاج إلى تأويل و تعبير ، وما يحتاج بحسب
 الأوقات والأشخاص والعادات . ٤١١
- (٢٣) إشارة إلى ما تستعين بعض الطبائع بأفعال يوجب للحس والخيال
 الحيرة والوقفة لكي يستعد القوة العقلية لتلقى الغيب .
- (٢٤) تنبيه في أن هذه المطالب ظنون إمكانية صير إليها من أمور عقلية و
 إنما الثبات لمن يعرض له هذه الأحوال أو يشاهدها مراراً من غيره . ٤١٢
- (٢٥) تنبيه في بيان سائر الأحوال الموسومة بخوارق العادات .

(٢٦) تذكرة وتنبيه في بيان أن النفس الناطقة إنما تعلقها بالبدن صرف التدبير والتصرف ، وأن هيئة الاعتقادات فيها مع مباينتها للبدن بالجوهر قد تتأدى إليه ، وذكر أمرين يؤيد ذلك ، وبيان جواز أن يكون لبعض النفوس تأثيرات في الأجسام لفرط قوتها كتأثيرها في

٤١٤ . جسمها .

شبهة المفاضل الشارح وهي أن الاستدلال بتأثير الوهم في البدن لا يوجب أن يكون للنفس أيضاً تأثيراً لها أشرف .

٤١٥ . والجواب عنه .

(٢٧) إشارة إلى علة القوة التي هي مبدء الأفعال الغريبة ، وأنها بحسب

٤١٦ . المزاج الأصلي أو المزاج الطارى أو بالكسب .

(٢٨) إشارة إلى أن الجبلة والكسب لا يجتمعان إلا في جانب الخير . ٤١٧

(٢٩) إشارة إلى أن التأثير بالعين والإصابة بها من قبيل ما ذكر من تأثير

• النفس في غير جسمها .

(٣٠) تنبيه في بيان السبب لسائر الحوادث الغريبة وأنها محصورة في ثلاثة

أقسام : ما يكون مبدئه النفوس وما يكون أجسام سفلية وما يكون

• أجرام سماوية .

٤١٨

نصيحة

٤١٩

خاتمة ووصية .